

# أَوْضَحُ الْمَسَالِكِ

إِلَى الْفَيْسَةِ أَبُو مَالِكٍ

تأليف الإمام أبي محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف  
ابن أحمد بن عبد الله بن هشام ، الأنصارى ، المصرى  
المتوفى فى سنة ٧٦١ من الهجرة

ومعه كتاب

عُدَّةُ السَّالِكِ ، إلى تحقيق أَوْضَحِ الْمَسَالِكِ  
وهو الشرح الكبير من ثلاثة شروح

تأليف

محمد محيى الدين عبيد محمد

عفا الله تعالى عنه

الجزء الرابع

دار الفكر

للطباعة والنشر والتوزيع

حقوق الطبع محفوظة للناسر

المكانب : البناية المركزية - هائف : ٢٤٤٧٣٩ - صرٲ : ١١/٧٠٦١  
٨٣٨٢٠٢  
٨٣٧٨٩٨ ٣٩٠٦٦٣ : هائف : شارع عبدالنور - هائف :  
برقيًا : فكيو - تلخس : ٤١٣٩٢ فكر FIKR 41392 LE

سبروت  
لبنات



# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

هذا باب النداء<sup>(١)</sup>

وفيه فصول

(١) لم يعرف المؤلف النداء ولا المنادى الذى هو المقصود بهذا الباب ، والنداء - بكسر النون ممدودا ، وقد تضم النون - أصله رفع الصوت ، من قولهم « ندى صوته يندى - من باب فرح » إذا ارتفع وعلا ، وقد استعمل النداء فى الدعاء بلفظ أى لفظ كان ، وفى اصطلاح النحاة هو الدعاء بأحد الحروف التى يذكرها المؤلف ، وعلى هذا يكون المنادى لغة هو المدعو لى يقبل عيىث ويستمع إليك ، سواء أَدَعَوْتَهُ بأحد هذه الحروف أم دَعَوْتَهُ بغيرها ، وفى اصطلاح النحاة هو المدعو بحرف من هذه الحروف خاصة .

وقد اختلف النحاة فى عامل المنادى ، ولهم فى ذلك خمسة أقوال :

الأول - وهو رأى الجمهور - أن عامله فعل مضمَر وجوبا فهو مفعول به ، وإنما وجب إصهار هذا الفعل لأربعة أسباب ، أولها : الاستغناء بظهور معناه ، وثانيها أنهم قصدوا بعبارة النداء الإنشاء ووجدوا إظهار الفعل يوم الإخبار فتحاشوا إظهاره ، وثالثها كثرة استعمالهم النداء فى كلامهم ، ورابعها أنهم عوضوا من هذا الفعل حرف النداء ، وقد عرفت مرارا أنهم لا يجمعون فى الكلام بين العوض والمعوَض منه .

والقول الثانى : أن العامل فى النداء هو القصد ، وعلى هذا يكون العامل معنويا لا لفظيا ، وهذا القول مردود بأننا لم لعهد فى عوامل النصب عاملا معنويا ، وإنما عهدنا ذلك فى عوامل الرفع كالأبتداء الرافع للببتدأ والتجرد الرافع للفعل المضارع .

والقول الثالث : أن العامل فى المنادى هو حرف النداء على سبيل النيابة عن الفعل والعوض به منه ، وإلى هذا ذهب أبو على الفارسى ، وجعل المنادى مشبها بالمفعول به لا مفعولا به كما هو عند الجمهور ، ويرد هذا الرأى أن حرف النداء قد يحذف من الكلام ، وحينئذ يكون العوض والمعوَض منه محذوفين ، والعرب لا تجمع بين حذف العوض والمعوَض منه كما لا تجمع بينهما فى الذكر .

## الفصل الأول

في الأخرُفِ التي يُنبِّه بها المنادى ، وأحكامها

وهذه الأخرُف ثمانية : الهمزة<sup>(١)</sup> ،

= والقول الرابع : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، لا لأنها عوض عن الفعل المحذوف كما يقول أبو على الفارسي ، بل لأن هذه الأداة اسم فعل مضارع بمعنى أدعو كما أن « أف » اسم فعل مضارع بمعنى أتضجر ، وهذا مذهب واه ، لأن هذه الأدوات لو كانت أسماء أفعال لكان فيها ضمير مستتر كما في سائر أسماء الأفعال ، ولو كانت متحملة للضمير لجاز إتباعه ، وأيضا لو كانت هذه الأدوات متحملة للضمير لكانت هي والضمير المستتر فيها جملة تامة يصح أن يكتفى بها ولا يحتاج المتكلم إلى أن يذكر المنادى معها لأنه فضلة ، ولم يذهب إلى ذلك أحد .

والقول الخامس : أن العامل في المنادى هو أداة النداء ، على أن هذه الأدوات أفعال ، لا أسماء أفعال ، ولا حروف عوض بها عن أفعال ، وهذا قول مردود بمثل ما يرد به القول الرابع ، ويزاد في رد هذا أنه لو كانت هذه الأدوات أفعالا لكان الضمير يتصل بها كما يتصل بسائر الأفعال ، وقد قال العرب « يا أنت » وقالوا « يا إياك » فلم يجئوا بالضمير المتصل ، وجاءوا بالضمير المنفصل ، فدل ذلك على أنها ليست أفعالا . فقد تبين لك أن القول الذي تنصره الأدلة هو قول الجمهور - واختاره ابن مالك - إن ناصب المنادى فعل مضارع مضمَر إضمارا واجبا ، وإن المنادى ضرب من المفعول به (١) ههنا أمران أريد أن أنبهك إليهما :

الأمر الأول : أن جمهور النحويين على أن الهمزة لنداء القريب ، وذهب شيخ ابن الحجاز إلى أنها لنداء المتوسط بين القريب والبعيد .

والأمر الثاني : أن ابن مالك ذكر في شرح التسهيل أن النداء بالهمزة قليل في كلام العرب ، وتبعه على ذلك ابن الصباغ <sup>لم</sup> وذكر السيوطي أنه قد جمع من كلام العرب أكثر من ثلاثمائة شاهد للنداء بالهمزة ، وأنه قد أفرد هذا الموضوع بتأليف . ويقول أبو رجاء : إن العرب لم تزل تستعمل الهمزة حرف نداء ، في جاهليتها =



= وإسلامها ، ومن شواهد النداء بالهمزة قول امرئ القيس بن حجر الكندي في معلقته :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَمَضٍ هَذَا التَّدَلُّ  
وَإِنْ كُنْتَ قَدْ أَرَمْتَ صَرْمِي فَأَجِلِي

ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

أَجَارَتَنَا إِنَّا غَرِيبَانِ هَهُنَا وَكُلُّ غَرِيبٍ لِلْغَرِيبِ نَسِيبُ  
ومن ذلك قول الثقب العبدى ، وهو من شعر الفضليات :

أَفَاطِمَ قَبْلَ يَدْنِكَ مَتَّعِينِي  
وَمَنْهُ كِ مَا سَأَلْتُ كَانَ تَبِينِي

ومن ذلك قول جرير بن عطية ، وهو من شواهد سيبويه :

أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيبَا أَلْوَمَا لَا أَبَا لَكَ وَاغْتَرَابَا  
ومن ذلك قول الأخطل التغلبي :

أَبْنَى كُلِّبِ إِنَّ عَمِّي الْأَذَا قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ الْأَغْلَالَ  
ومن ذلك قول بديع الزمان الهمداني في القصيدة المنسوبة إلى بشر بن عوانة :

أَفَاطِمَ لَوْ شِئْتِ بِيَطْنٍ خَبْتِ وَقَدْ لَاقَى الْمَزَبْرُ أَخَاكَ بِشْرَا  
ومن ذلك قول قيس بن ذريح صاحب لبي :

أَلْبَنَى لَقَدْ جَلَّتْ عَلَيْكَ مُصِيبَتِي غَدَاةَ غَدٍ إِذْ حَلَّ مَا أُنَوِّعُ  
ومن ذلك قول أبي نواس :

أَجَارَةَ يَتَيْتِنَا أَبُوكَ غَيُورُ وَمَيَسُورُ مَا يُرْجَى لَدَيْكَ عَسِيرُ  
ومن ذلك قول الفرزدق :

أَبْنَى غَدَاةَ إِنِّي حَرَزْتُكُمْ وَوَهَبْتُكُمْ لِعَطِيَّةَ بْنِ جَمَالٍ  
ومن ذلك قوله أيضا في عبد الله بن عمرو بن عثمان :

أَعْبَدَ اللَّهُ أَنْتَ أَحَقُّ مَا شِ وَسَاعَ بِالْجَمَاهِيرِ الْكِبَارِ =

وأي<sup>(١)</sup> - مقصورتين ، وممدودتين - ويا<sup>(٢)</sup> ، وأي<sup>(٣)</sup> ،

= ومن ذلك قول امرئ القيس في المعلقة أيضا :

أَصَاحَ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِیْضَهُ كَلَمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ  
وأنشده سيويه ( ١ / ٣٣٥ ) « أحر ترى برقا » .

ومن ذلك قول أبي العلاء :

أَبْنَاتِ الْهَدِيلِ أَسْعِدْنَ أَوْعِدْنَ نَ قَلِيلَ الْعَزَاءِ بِالْإِسْمَاعِدِ  
ومن ذلك قول ذف الرمة :

أَدَارًا بِحُزْوَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عِبْرَةً فَسَاءَ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ

(١) اختلف النحاة فيما ينادى بأى - بفتح الهمزة وسكون الياء - فقال البرد والجزولى : هى لنداء القريب كالهمزة المفردة ، وقال ابن مالك : هى لنداء البعيد كما ، وقيل : هى لنداء المتوسط ، ومن شواهد النداء بها ما ورد فى الحديث « أى رب » وقول الشاعر :

= أَلَمْ تَسْمَعِ - أَيْ عَمِدَ - فِي رَوْنَقِ الضُّحَى

بُكَاءَ حَمَامَاتٍ لَهْنٌ هَدِيرُ

(٢) « يا » من بين حروف النداء أم الباء ، ولهذا كانت أعم حروف النداء ، ولا يقدر عند الحذف غيرها ، وتختص بمواضع ذكر المؤلف أهمها ، وقد اختلف فيما ينادى بها ، فقال ابن مالك : هى للبعيد حقيقة أو حكما كالنائم والساحى ، وقال أبو حيان : هى أعم الحروف وتستعمل للقريب والبعيد مطلقا ، وهذا هو الذى يظهر من استقرار كلام العرب ، وقال ابن هشام : يا حرف لنداء البعيد حقيقة أو حكما ، وقد ينادى بها القريب توكيدا ، وقيل : هى مشتركة بين البعيد والقريب ، وقيل : بينهما وبين المتوسط ، وذكر ابن الجباز عن شيخه أن « يا » للقريب ، وهو خرق لإجماعهم ، والاستشهاد لاستعمال هذا الحرف مما تجده على طرف النعام .

(٣) « أيا » عند جمهور النحاة لنداء البعيد ، وفى الصحاح أنها لنداء القريب والبعيد ، قال ابن هشام فى اللغة : وليس كذلك ، ومن شواهد النداء بها قول ذى الرمة :

أَيَا ظَبِيَّةَ أَوْعَسَاءَ بَيْنَ جُلَاجِلٍ وَبَيْنَ النَّقَا أَأَنْتِ أَمْ أَمْ سَالِمٌ =

وهيا<sup>(١)</sup>، ووا<sup>(٢)</sup>

= وقول المجنون قيس بن الملوح :  
أَبَا شَبَهَ أَيْلَى لَا تُرَاعِي فَأَيُّ لَكَ الْيَوْمَ مِنْ وَخْشِيَّةٍ لَصَدِيقُ  
وقول الآخر :

أَبَا جَبَلَى نَعْمَانُ بِاللَّهِ خَلِيًّا نَسِيمَ الصَّبَا يَخْلُصُ إِلَيَّ نَسِيمُهَا  
وقول ليلي بنت طريف :

أَبَا شَجَرَ الْخَابُورِ مَالِكَ مُورِقًا كَأَنَّكَ لَمْ تَجْزَعْ عَلَى ابْنِ طَرِيفِ  
(١) اختلف في هاء « هيا » فقيل : هي أصل ، لأن الإبدال نوع من التصريف  
والتصريف لا يدخل الحروف ، وقيل : هاؤها بدل من همزة « أيا » لأن هذا إبدال  
لغوى ، والإبدال التصريفي هو المختص بالأسماء المتمكنة والأفعال .  
ومن شواهد النداء هيا قول الشاعر :

\* هَيَا أُمَّ عَمْرٍو هَلْ لِي الْيَوْمَ عِنْدَكُمُ \*

وقول الآخر :

وَأَصَاحَ يَرْجُو أَنْ يَكُونَ حَيًّا وَيَقُولُ مِنْ فَرَحٍ : هَيَا رَبًّا  
(٢) ذكر ابن عصفور « وا » في حروف النداء ، واستشهد لها بقول الراجز :

\* وَافْقَعَسَا وَأَيْنَ مِنِّي فَقْعَسُ \*

والجمهور على أن « وا » حرف لا يستعمل في غير الندبة ، وحكى قوم أنها تستعمل  
في غير الندبة قليلا ، قال ابن هشام في معنى اللبيب « وا » على وجهين أحدهما أن تكون  
حرف نداء مختصا بباب الندبة ، نحو وازيداه ، وأجاز بعضهم استعماله في النداء  
الحقيقي « اه » .

ويتصل بهذا الموضوع أنه قد يحذف المنادى ويبقى حرف النداء مؤذنا به ،

وذلك بشرطين :

الأول : أن يكون حرف النداء « يا » دون سائر الحروف .

والثاني : أن يكون بعد حرف النداء فعل أمر أو فعل دعاء ، فمثال الأمر قول الله =

= تعالى (ألا يا اسجدوا) في قراءة الكسائي بتخفيف «ألا» وحى - على هذا -  
حرف تنبيه ، ومثال الدعاء قول ذى الرمة :

أَلَا يَا أَسْلَمِي يَا دَارَ حَيٍّ عَلَى الْبَلِي  
وَلَا زَالَ مَتَهَلًّا بِمَجْرَعَاتِكَ الْقَطَرُ

ونظيره قول الفرزدق :

يَا أَرْغَمَ اللَّهُ أَنْفًا أَنْتَ حَامِلُهُ يَاذَا الْخَنَى وَمَقَالِ الزُّورِ وَالْخَطَلِ  
ونظيره قول الآخر :

أَلَا يَا أَسْلَمِي ذَاتَ الدَّمَالِيحِ وَالْعِقْدِ  
وَذَاتَ الثَّنَابَا الْفَرُّ وَالْفَاحِمِ الْجُنْدِ

وزعم بعض النحاة أن «يا» في هذه الشواهد وأمثالها حرف تنبيه ، وأنه ليس  
نمة منادى محذوف ، وهذا كلام غير مستقيم لأمرين ، أولهما أنه قد تقدم على «يا»  
في بعض هذه الشواهد «ألا» وقد علمنا أن «ألا» حرف تنبيه بغير خلاف ، فلو كانت  
«يا» حرف تنبيه أيضا للزم أن يتوالى حرفان بمعنى واحد لغير توكيد ، وذلك لا يجوز ،  
وثانيهما أنا وجدنا العرب تستعمل النداء قبل الأمر والدعاء كثيرا ، وقد ورد ذلك  
في أفصح كلام كقوله تعالى (يا موسى أقبل) وقوله جل شأنه (يا يحيى خذ الكتاب)  
وقوله (يا إبراهيم أعرض عن هذا) وقوله تباركت أسماؤه (يا مالك ليقض علينا  
ربك) وقوله (يا أبانا استغفر لنا) فإذا وجدنا حرف النداء قد وليه فعل الأمر أو فعل  
الدعاء علمنا أن المنادى بهذا الحرف محذوف ، استثناسا بما كثر استعماله في مثل  
هذا الأسلوب .

نعم قد يقع حرف النداء - الذى هو يا - مقصودا به التنبيه ، وذلك إذا وقع بعده  
«ليت» نحو قوله تعالى (يا ليتنى مت قبل هذا - يا ليتنا نرد ولا نكذب - يا ليت  
قوى يعلمون) وقول الشاعر :

يَا لَيْتَ زَوْجَكَ قَدْ غَدَا مُتَقَةً لِدَا سَيْفَا وَرُنْحَا =

فالمهزة المقصورة للقريب إلا إن نُزِّلَ مَنزِلَةَ البعيدِ ؛ فله بقية الأخرى كما أنها للبعيد الحقيقي .

وَأَعْمَهَا « يا » فإنها تدخل على كل نداء ، وتتمين في نداء اسم الله تعالى<sup>(١)</sup> ، وفي باب الاستغاثة<sup>(٢)</sup> ، نحو « يَا إِلَهَ الْمُسْلِمِينَ » وتتمين هي أو « وا » في باب النذبة ، و « وا » أكثر استعمالاً منها في ذلك الباب ، وإنما تدخل « يا » إذا أمن اللبس ، كقوله :

٤٣٠ — \* وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا \*

= أو وقع بعده « رب » نحو قول الشاعر :

يَا رَبِّ مِثْلِكَ فِي النَّسَاءِ غَرِيرَةٌ بَيْضَاءُ قَدْ مَتَّقَتْهَا بِطَلَاقٍ

أو وقع بعده « حبذا » نحو قول جرير :

يَا حَبَّذَا جَبَلُ الرَّيَّانِ مِنْ جَبَلٍ وَحَبَّذَا سَاكِنُ الرَّيَّانِ مَنْ كَانَ

وإنما اخترنا أن الحرف الموضوع للنداء دال على التنبيه إذا وقع بعده واحدة من هذه الكلمات الثلاث - « ليت » و « رب » و « حبذا » - لأننا لم نجد العرب قد استعملت النداء الصريح قبلهم ، فلو قدرنا منادى في هذه المواضع كنا قد حملنا كلام العرب على ما لم تجر عاداتهم باستعماله .

(١) نحو « يَا إِلَهَ » وبقى مما تتمين « يا » في ندائه لفظ « أي » نحو « يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ » ولفظ « آية » نحو « يَا أَيُّهَا النَّفْسُ الْمَطْمَئِنَّةُ »

٤٣٠ - هذا الشاهد عجز بيت من البسيط ، وهو ثاني ثلاثة أبيات لجرير بن عطية يرثى فيها أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز ، رضى الله تعالى عنه ! ونحن نذكر لك صدره مع أخويه وهي :

نَعَى الثُّعَاةُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ لَنَا يَا خَيْرَ مَنْ حَجَّ بَيْتَ اللَّهِ وَاعْتَمَرَ

مُحَلَّتْ أَمْرًا عَظِيمًا فَاضْطَرَّتْ لَهُ وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ بِالْحَجِّ

فَالشَّمْسُ طَالِعَةٌ كَيْسَتْ بِكَاسِفَةٍ تُبْكِي عَلَيْكَ نَجُومَ اللَّيْلِ وَالْقَمَرُ

اللغة : « حملت » بالبناء للمجهول مع تشديد الميم - أى كلفت « أمراً عظيماً » أراد =

ويجوز حذف<sup>(١)</sup> الحرف نحو (يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا)<sup>(٢)</sup> (سَدَفَرُغْ

= به مشاق الخلاقة وإقامة المعدلة بين الناس بعد أن عم الظلم وفشا الجور «اصطبرت»  
بالت في الصبر والاحتمال .

الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبنى للجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله ،  
وهو للمفعول الأول «أمرآ» مفعول ثانٍ لـحمل «عظيما» صفة لأمر « فاصطبرت » الفاء  
عاطفة ، و اصطبر : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله «له» جار ومجرور متعلق باصطبر  
«وقت» الواو حرف عطف ، وقت : فعل ماض وفاعله «فيه» جار ومجرور متعلق  
بقام «بأمر» جار ومجرور متعلق بقام أيضا ، وأمر مضاف و «الله» مضاف إليه مجرور  
بالكسرة الظاهرة «يا» حرف نداء وندبة «عمرا» منادى مندوب مبنى على ضم  
مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة المناسبة للمآنى بها المناسبة  
ألف الندبة .

الشاهد فيه : قوله «يا عمرا» حيث استعمل «يا» في الندبة لوضوح الأمر ؛ لأن  
المقام للتنجيع والتوجع لا للنداء ؛ فإنه يقول هذه الأبيات في رثاء ميت ، وليس يطلب  
إقباله عليه بغير شك .

ثم إن اتصال ألف الندبة في آخره دليل آخر على أنه أراد الندبة ولم يرد النداء ، إذ  
لو أراد النداء لقال «يا عمر» بينائه على الضم ، لأنه مفرد علم ، فاللفظ والمعنى جميعا بدلان  
على أن التكلم أراد الندبة .

(١) اعلم أولا أنه لا يقدر عند الحذف من بين حروف النداء إلا «يا» بسبب كون  
هذا الحرف أم الباب وكونه أعم حروفه استعمالا على ما قدمنا بيانه .

ثم اعلم أن المؤلف قد مثل بثلاثة أمثلة في هذا الموضوع للإشارة إلى أنه لا فرق بين  
أن يكون المنادى الذى حذف معه الحرف مفردا كآلية الأولى ، وأن يكون  
شبهها بالمفرد - وقيل هو شبهه بالمتضاف - كآلية الثانية ، وأن يكون مضافا  
كآلية الثالثة .

ثم اعلم أن اعتبار «عباد الله» في الآية الثالثة منادى حذف منه حرف النداء هو أحد  
وجهين فيها ، والوجه الثانى اعتبار «عباد الله» مفعولا به عامله أدوا .

(٢) من الآية ٢٩ من سورة يوسف .

لَكُمْ أَيُّهَا الثَّقَلَانِ<sup>(١)</sup> (أَنْ أَدُّوا إِلَيَّ عِبَادَ اللَّهِ)<sup>(٢)</sup>، إلا في ثمان مسائل :  
 للتدبیر نحو « يا مُهْرًا »، والمستفاد نحو « يا لله »، والنادى البعيد ؛ لأن  
 المراد فيهن إطالة الصوت ، والحذف ينفيه ، واسم الجنس غير المعين ،  
 كقول الأعمى : « يَا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي »، والمضمر<sup>(٣)</sup>، ونداؤه شاذ ، ويأتي  
 على صيغتي للنصب وللرفع ، كقول بعضهم « يَا إِيَّاكَ قَدْ كَفَيْتَكَ »<sup>(٤)</sup>،  
 وقول الآخر :

— ٤٣١ — • يَا أَبْجَرُ بْنُ أَبْجَرٍ يَا أَنتَا •

(١) من الآية ٣١ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٨ من سورة الدخان

(٣) أجمعوا على أن نداء ضمير للتكلم ونداء ضمير الغائب لا يجوز ، فلا تقول  
 « يا أنا » ولا « يا إياي » كما لا تقول « ياهو » ولا « يا إياه » واختلفوا في ضمير  
 الخطاب ولهم في ذلك ثلاثة أقوال : الأولى أنه لا يجوز نداؤه أصلاً ، واختاره  
 أبو حيان ، والثاني أنه مقصور على ضرورة الشعر وهو قول ابن عصفور ، والثالث  
 يجوز ، وهو ظاهر كلام ابن مالك .

(٤) ويجوز أن يقرأ هذا الفعل بالبناء للمجهول ، وكان الأحوص البربوعي قد وفدهو  
 وابنه على معاوية ، فقام الابن فخطب خطبة ، فلما انتهى وثب الأب ليخطب ، فكفه ابنه  
 قائلاً « يا هذا قد كفيتك » يريد قد أغنيتك بما قلت عن أن تحاول القول .

٤٣١ — نسب الشيخ خالد هذا البيت للأحوص ، تبعاً للمعنى ، والصواب أنه  
 لسالم بن دارة يقوله في مرثية واقع ، وأن صحة إنشاده هكذا :

\* يَا مَرْءُ يَا ابْنَ وَاقِعٍ يَا أَنتَا أَنْتَ الَّذِي طَلَّقْتَ عَامَ جُمُعَا

ولعل ما وقع للشيخ خالد هذا البيت سبق فلم يسميه أن للثال السابق من قول ابن الأحوص :  
 اللفظة : « يا أبجر » أصل الأبجر المنتفخ البطن ، وقد يكون مسمى به ، ولكن  
 الصواب في الإنشاد كما قلنا هو « يا مريابن واقع » فلا تمن نفسك بالبعث عن مسمى  
 أبجر « طلقت » فارقت حلالتك « عام جمعنا » يريد في الوقت الذي وقعت المجاعة فيه ،

واسم الله تعالى إذا لم يُعوّض في آخره الميمُ المُشَدَّدة ، وأجازه بعضهم ،  
وعليه قولُ أُمَيَّةَ بن أبي الصَّلْتِ :

٤٣٢ - رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى  
أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

= وهذا من الهمز ؛ إذ كان القصد منه التخلص من احتمال المسؤولية وألا يسعى لطلب رزقهن .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « أبحر » منادى مبني على الضم في محل نصب « بن » نعت لأبحر منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو تابع له بالنظر للحل ، وابن مضاف و « أبحر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة . وكان من حق العربية عليه أن يجره بالفتحة لأنه ممنوع من الصرف لكونه على وزن الفعل إما مع العلية وإما مع الوصفية ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن صرفه فجرحه بالكسرة « يا » حرف نداء « أنتا » أنت : منادى مبني على ضم مقدر على آخره ماع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي ، والألف للاطلاق « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « الذي » اسم موصول خبر المبتدأ « طلقت » فعل وفاعل ، والجملة لا محل لها صلة « عام » ظرف زمان منصوب بطلق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « جعنا » فعل ماض وفاعله ، والألف للاطلاق ، والجملة في محل جر بإضافة اسم الزمان إليها .

الشاهد فيه : قوله « يا أنتا » حيث نادى الضمير الذي يستعمل في مواطن الرفع . وإما جيء بالضمير المنادى على صيغة الرفع لأنه لما تعذر بناؤه على الضم عدلوا إلى ما هو قريب من البناء على الضم وهو الإتيان به على الصيغة الموضوعة للرفع .

٤٣٢ - هذا بيت من الطويل ، وقائل هذا الشاهد هو أُمَيَّة بن أبي الصلت بن أبي ربيعة بن عمرو ، ثقفى ، شاعر مشهور ، قرأ السكتب في الجاهلية وطمع في النبوة فلما بعث النبي صلى الله عليه وسلم حسده ولم يوفق إلى الإيمان به ، ولم يكن في نسخ المتن المطبوعة غير صدر البيت مع أن الشاهد في عجزه ، وقد أنشد الشيخ خالد عجزه على أنه من المتن هكذا :

= \* أَدِينُ إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ رَاضِيًا \*



= اللغة : « أدين » أى اتخذته ديناً ، وقوله « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، و « راضياً » حال من فاعل « رضيت » أو هو مفعول مطلق على حد قولهم « قم قائماً » أو هو حال من فاعل « أدين » هكذا قال الشيخ خالد فى تصريحه ، لكن البيت فى سيرة ابن هشام مروى فى كلمة عدتها سبعة عشر بيتاً ، وروايته كما فى رواية للمؤلف هكذا :

رَضِيتُ بِكَ اللَّهُمَّ رَبًّا فَلَنْ أَرَى إِلَهًا غَيْرَكَ اللَّهُ ثَانِيًا

الإعراب : « رضيت » فعل وفاعل « بك » جار ومجرور متعلق بـ « رضيت » « اللهم » الله : منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا الله ، مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم معوض بها عن حرف النداء المحذوف ، ولهذا لا يجمع بينهما إلا شذوذاً « رباً » حال من لفظ الجلالة منصوب بالفتحة الظاهرة « فلن » الفاء حرف تفریع ، لن : حرف نفى ونصب واستقبال « أرى » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بـ « لن » وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أدين » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والجملة فى محل نصب حال من نائب فاعل أرى إن اعتبرتها بصرية ، وفى محل نصب مفعول ثانٍ لأرى إن اعتبرتها علمية « إلهاً » مفعول به لأدين لأنه بمعنى أعبد منصوب بالفتحة الظاهرة « غيرك » غير : صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جر « الله » منادى بحرف نداء محذوف ، أى يا الله « ثانياً » صفة لإله منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « الله » الواقع فى عجز البيت ؛ فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما قررنا فى إعراب البيت ، وحذف حرف النداء مع اسم الله تعالى الذى لا يختم بالميم للشدة شاذ يأباه القياس ، وذلك لأن نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس ، فإن القياس يقتضى ألا تتأدى إلا من يصح أن يكون منه إقبال إليك بـ « بـ » ، وهى كان نداء اسم الله تعالى على خلاف القياس لم يدل شئ عند حذف حرف النداء على أنه منادى ، والأصل أن الحذف إنما يكون عند قيام الدليل على المحذوف ، فأما إذا اقترنت به الميم الشدة التى يقصد بها التعويض عن حرف النداء فإنه يعلم بذكرها أنه منادى ، وقد علم أنه لا يجوز =

واسم الإشارة ، واسم الجنس لمعين ، خلافاً للكوفيين فيهما<sup>(١)</sup> ،  
احتجوا بقوله :

= أن يجمع بين العوض واللعوض ، ومن هنا تعلم أن حذف حرف النداء مع اسم الله تعالى على ضربين : الأول أن يكون الحذف ممتنعاً : وذلك إذا لم تلحقه اليم للشددة ، والثاني أن يكون الحذف واجباً ، وذلك فيما إذا ألحقت به اليم للشددة ، فإن ذكرت حرف النداء في الحالة الأولى أو حذفته في الحالة الثانية ، كما في بيت الشاهد ، كنت مخالفًا لقياس .

ومن تقرير هذا الكلام تعلم أنه لا شاهد في قوله « اللهم » في صدر البيت على

ما نحن بصدده الآن ، وأن اقتصار بعض نسخ المتن عليه ليس بمستقيم . خاصة لصار

(١) اختلف الكوفيون والبصريون في اسم الإشارة واسم الجنس لمعين إذا نوديا : هل يجب ذكر حرف النداء مع كل واحد منهما أو يجوز ذكر الحرف ويجوز حذفه ؟ فذهب البصريون إلى أن كلا من اسم الجنس لمعين واسم الإشارة إذا نودي . وجب ذكر حرف النداء معه ولم يجوز حذفه إلا في ضرورة الشعر ، وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز مع كل واحد منهما ذكر حرف النداء معه ويجوز حذفه ، وقد استدل الكوفيون على جواز حذف حرف النداء مع كل واحد منهما بوروده في السماع ، أما اسم الإشارة فقد ورد حذف حرف النداء معه في الشاهد رقم ٤٣٣ وفيما ذكرناه معه من الشواهد ، وأما اسم الجنس فقد ورد حذف الحرف معه فيما ذكره المؤلف من الأمثال ، وقد حمل الكوفيون قوله تعالى ( ثم أنتم هؤلاء تقتلون أنفسكم ) على أن ( هؤلاء ) اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : ثم أنتم باهؤلاء تقتلون أنفسكم ، وجعلوا من نداء اسم الجنس بحرف نداء محذوف قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن موسى « ثوبى حبر » أى ثوبى يا حبر ، وزعم البصريون أن كل ما احتجوا به ضرورة أو مؤول ؛ ولحنوا أبا الطيب اللبني في البيت الذى رويناه لك ، ونحن نختار لك في هذه المسألة مذهب الكوفيين لتعدد الشواهد ولأن منها ما هو وارد في النثر الذى ليس محل ضرورة ، وقد اختاره ابن مالك من قبل .

٤٣٣ - ✂ \* بِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامٌ \*

٤٣٣ - هذا الشاهد من قصيدة لذي الرمة ، غيلان بن عقبة ، ومطلع هذه القصيدة قوله :

عَلَيْكُمْ يَا أَطْلَالَ مَيِّ بِشَارِعٍ عَلَى مَا مَضَى مِنْ عَهْدِكُمْ سَلَامٌ  
وهذا الذي ذكره المؤلف ههنا عجز البيت ، وصدره قوله :

\* إِذَا هَمَلْتُ عَيْنِي لَمَّا قَالَ صَاحِبِي \*

اللفظة : « الأطلال » جمع طلل ، وهو ما بقى شاخصاً من آثار الديار « شارع » اسم مكان ، وأبدل قوله « على ما مضى من عهدكم » من قوله « عليكم يا أطلالحي » - « هملت عيني » فاض دمعها وسالت شئونها ، كما يسيل المطر وينهمر « هذا » أراد يا هذا « لوعة » بفتح اللام وسكون الواو - هي حرقه في القلب من ألم الحب « غرام » الغرام - بفتح أوله وثانيه ، بزنة السحاب - أصله كل ما ترك صاحبه غير مستطيع أن يلد شيئاً مع ولوع وشدة رغبة في من أغرم به .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « هملت » حمل : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « عيني » عين : فاعل حمل مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، وجملة الفعل وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « لها » اللام حرف جر دال على التعليل ، وضمير الغائبة العائد إلى المحبوبة مبنى على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بهمل « قال » فعل ماض « صاحبي » صاحب : فاعل قال مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها من الإعراب جواب إذا « بمثلِكَ » الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ومثل مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح في محل جر « هذا » ها : حرف تنبيه ، وذا : اسم إشارة منادى بحرف نداء محذوف ، والتقدير : يا هذا « لوعة » مبتدأ مؤخر مرفوع بالضمة الظاهرة « وغرام » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، غرام : معطوف على لوعة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول .

الشاهد فيه : قوله « هذا » حيث نادى اسم الإشارة ، وحذف معه حرف النداء ، =

= وقد أجاز نحاة الكوفة حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ، واستدلوا عليه بهذا البيت ، ويقول الآخر :

ذَا ، أَرْعَوَاءَ ، فَلَيْسَ بَعْدَ اشْتِعَالِ الرَّأْسِ شَيْبًا إِلَى الصَّبَا مِنْ سَبِيلِ  
 \* فإنه أراد يا هذا ارعو ارعواء - إلخ ، لحذف حرف النداء ، ومثله قول الآخر :  
 إِنَّ الْأُلَى وَصِفُوا قَوْمِي لَهُمْ ، فِيهِمْ هَذَا اعْتَصِمْ تَلَقَّ مِنْ عَادَ لَكَ تَحْذُولا  
 فإنه أراد : إن الأولى وصفوا لهم هم قومي ، فهم اعتصم يا هذا - إلخ ، وعليه جاء قول المتنبي :

هَذِي بَرَزْتُ لَنَا فَهَجْتُ رَسِيصًا نَمَّ ائْتَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيصًا  
 فإنه أراد يا هذه قد برزت وظهرت فهجيت وأثرت ما كان كأننا من الحب عندنا .  
 فإن قلت : فهل يجوز نداء اسم الإشارة ويذكر حرف النداء ؟  
 فالجواب : أن العلماء قد اتفقوا على جواز نداء اسم الإشارة حينئذ إذا لم تتصل به كاف الخطاب ، واختلفوا في جواز ندائه إذا اتصلت به كاف الخطاب - نحو ذاك ، وذاك - والصحيح المختار عدم جواز ندائه حينئذ .  
 فإن قلت : فلماذا كان الصحيح عدم جواز نداء اسم الإشارة إذا كان مقترنا بكاف الخطاب ؟

فالجواب : أنك إذا قلت « ذاك » أو « ذلك » فالشار إليه واحد ، والخطاب بهذه الإشارة واحد آخر ؟ فإذا قلت « يا ذاك » لزم أن يكون المشار إليه مخاطباً بسبب النداء مع أن الكاف المتصلة به تدل على أن المخاطب غيره ؟ فلما لزم هذا التناقض بسبب النداء امتنع في هذه الحال ، وكل الشواهد التي سمعتها - وإن كانت شاذة من ناحية أخرى عند البصريين - ليس فيها اسم إشارة مقترن بحرف الخطاب .  
 فإن قلت : فما علة عدم جواز حذف حرف النداء إذا كان المنادى اسم إشارة ؟

فالجواب : أن اسم الإشارة يشبه اسم الجنس من حيث المعنى ، ومن حق اسم الجنس إذا نودي ألا يحذف منه حرف النداء ، لأن حرف النداء مع اسم الجنس كالعوض من أداة التمرير ، وقد علمت أنه لا يجمع في الذكر بين العوض والمعوّض ؛ وكذلك لا يجمع بينهما في الحذف ، ولما كان اسم الإشارة بمنزلة اسم الجنس جرى مجراه في ذلك :

وقولهم « أَطْرِقْ كَرَا »<sup>(١)</sup> و « افْتَدِ تَحْنُوقُ »<sup>(٢)</sup> و « أَصْبَحْ لَيْلُ »<sup>(٣)</sup> وذلك عند البصريين ضرورة وشذوذ .

\*\*\*

### الفصل الثاني

في أقسام المنادى ، وأحكامه

المنادى على أربعة أقسام :

أحدها : ما يجب فيه أن يُدْنَى على ما يُرْفَع به لو كان معرباً ، وهو ما اجتمع فيه أمران :

أحدهما : التعريف ، سواء كان ذلك التعريف سابقاً على النداء ، نحو « يا زَيْدُ »<sup>(٤)</sup> ، أو عارضاً في النداء بسبب القصد والإقبال ، نحو « يا رَجُلُ »

(١) هذا مثل يضرب لمن يتكبر وقد تواضع من هو أشرف منه ، وتماه « إن النعام في القرا » ومعناه : اخفض يا كروان عنقك للصيد فإن من هو أكبر وأطول عنقا منك - وهو النعام - قد صيد ، فكرا : مرخم كروان بمحذف النون وحرف اللين الذي قبلها ، وشذوذ هذا من جهتين : حذف حرف النداء ، وترخيمه .

(٢) هذا مثل يضرب لكل مضطر وقع في شدة ثم هو ييخل بأن يفقد نفسه بشيء من ماله .

(٣) مثل يضرب عند إظهار الكراهة للشيء ، أي لتذهب أيها الليل وليأت الصبح بديلاً منك .

(٤) اختلف النحاة في الاسم المعرفة قبل النداء كالعلم : هل تعريفه السابق باق أم زال عنه ذلك التعريف وحل محله تعريف آخر ؟ فذهب ابن السراج إلى أن التعريف السابق على النداء باق له بعد النداء ، وتبعه ابن مالك ، وذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسي إلى أن التعريف السابق على النداء قد سلب عنه وأنه بعد = ( ٢ - أوضح المسالك : ٤ )

تريد به مُعَيَّنًا<sup>(١)</sup> .

والثاني : الأفراد ، ونعني به أن لا يكون مضافاً ولا شبيهاً به ؛ فيدخل في ذلك المركبُ المَزَجِيُّ ، والمثنى ، والمجموع ، نحو « يا مَعْدِي كَرِبُ » و « يا زَيْدَانِ » و « يا زَيْدُونِ » و « يا رَجُلَانِ » و « يا مُسْلِمُونِ » و « يا هِنْدَانِ » .

وما كان مبنياً قبل النداء ، كـ « سَيْبَوِيَه » و « حَذَامِ » في لغة أهل الحجاز قُدِّرَتْ فِيهِ الضمة ، ويظهر أثرُ ذلك في تابعه ؛ فتقول : « يا سَيْبَوِيَه الْعَالَمُ » برفع « الْعَالَمِ » ونصبه ، كما تفعل في تابع ما تَجَدَّدَ بناؤه ، نحو « يا زَيْدُ الْفَاضِلِ » والحَكِيُّ كالمبني تقول « يا تَأَبَّطَ شَمْرًا الْقِدَامُ » أو « الْمِقْدَامِ » .

الثاني : ما يجب نَصْبُهُ ، وهو ثلاثة أنواع :

أحدها : النكرة غير المقصودة ، كقول الواعظ « يا غَافِلًا وَالْمَوْتُ يُطَالِبُهُ »

وقول الأعمى : « يا رَجُلًا خُذْ بِيَدِي » وقول الشاعر :

— ٤٣٤ — \* فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلَغْنِ \*

= النداء معرفة بالإقبال عليه والقصد له ، وهذا رأى ضعيف لا نرى لك أن تأخذ به ، وذلك لأن من المعارف ما لا يقبل سلب التعريف عنه لأنه لا يقبل التذكير بحال من الأحوال ، مع أنها تنادى ، وذلك كاسم الله تعالى وكأسماء الإشارة ، فإذا قلت « يا الله » أو قلت « يا هذا » لم يمكن إدعاء تنكيرها .

(١) هذا ما رآه ابن الناطم ، رأى أن النكرة المقصودة تعرف عند النداء بسبب الإقبال والقصد ، وذهب قوم إلى أنه يتمرّف بال محذوفة ، وأن « يا » نابت عن ال . ٤٣٤ — هذا الشاهد صدر بيت من الطويل ، وقد وقع صدر بيت في شعر جماعة من الشعراء ، وأشهرهم عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، وبيته من قصيدة يقولها وقد أسرته التيم يوم المكلاّب الثاني ، والبيت بتمامه قوله : =

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانِ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

ومنهم ضايع البرجمي ، وبينته قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ أُمَامَةَ عَنِّي وَالْأُمُورُ تَدُورُ

ومنهم مالك بن الريب المارني ، وبينته قوله :

فَيَا رَاكِبًا إِمَّا عَرَضْتَ قَبْلُنْ بَنِي مَازِنَ وَالرَّيْبَ أَنْ لَا تَلَاقِيَا

اللغة : « رَاكِبًا » الراكب اسم الفاعل من « رَكِبَ فلان » وهو في الأصل صالح للإطلاق على كل راكب ، سواء أكان ما يركبه فرساً أم جملاً أم ناقة أم غيرها ، ولكن الاستعمال جرى على ألا يقال « راكب » بالإطلاق إلا للراكب الجمل والناقة ، ويقال « فارس » لراكب الفرس « عرضت » يطلق على معنيين ؛ أحدهما : تعرضت وظهرت ، وثانيهما : أتيت العروض ، والعروض - بفتح العين بزة رسول - اسم لمسكة والمدينة وما حولها ، وقال بعضهم : معناه هنا أتيت العرض وهي جبال بنجد .

المعنى : زاد هذا الشاعر الشوق إلى أهله ومنازلهم ، وبرح به الوجد بهم ، فنادى من يكون طريقه عليهم ، وسأله أن يبلغهم رسالته إليهم ، وهي أنه يئس من الحياة ، وأصبح يعتقد أنهم لا يتلاقون أبداً .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « راكبًا » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة « إِمَّا » مكونة من حرفين : أحدهما إن الشرطية وثانيهما ما الزائدة « عرضت » عرض : فعل ماض فعل الشرط مبني على فتح مقدر على آخره في محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله مبني على الفتح في محل رفع « قبلن » الفاء واقعة في جواب الشرط ، بلغ : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة ، ونون التوكيد الحفيفة حرف لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « نداماي » ندأى : مفعول به لبلغ منصوب بفتحة مقدرة على الألف ، وندأى مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر « من » حرف جر « نجران » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من الندأى =

وعن المازني أنه أحال وجود هذا القسم <sup>(١)</sup>.

الثاني : المضاف ، سواء كانت الإضافة محضة ، نحو « رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا » أو غير محضة ، نحو « يَا حَسَنَ الْوَجْهِ » وعن ثعلب إجازة الضم في غير المحضة <sup>(٢)</sup>.  
الثالث : الشبيه بالمضاف ، وهو : ما اتصل به شيء من تمام معناه <sup>(٣)</sup> ، نحو

= « أن » مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف « لا » نافية للجنس « تلاقيا » اسم لا مبنى على الفتح في محل نصب ، والألف للاطلاق ، وخبر لا محذوف ، وتقدير الكلام : لا تلاق لنا ، والجملة من لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر أن المخففة ، وأن المخففة مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر منصوب يبلغ .

الشاهد فيه : قوله « فإرا كبا » حيث وقع فيه نداء الاسم المنكور الذي لا يقصد به معين ، وانتصب ؛ فدل على أن ما ذهب إليه المازني من استعالة هذا النوع غير صحيح لوقوعه في كلام العرب ، ولا شك أن المتكلم لا يقصد راكبا دون راكب ، كما لا شك أن جميع ما روينا من الأبيات فيها ذلك الشاهد ، وكذلك قول الأعمى أو المتردى في هوة « يا رجلا خذ يدي » فإنه لا يريد أن يثاذى رجلا معينا ليأخذه ، وإنما يريد رجلا أى رجل يبلغ سمعه هذا النداء ، ومثل ذلك قول الواعظ « يا غلاما والموت يطلبه » لا يقصد بهذه الموعظة غلاما معينا ، ولكنه يريد كل واحد غافل ممن يسمع الموعظة .

(١) ادعى المازني أن النداء معناه طلب إقبال من تناديه عليك ، وأن غير للمعين لا يمكن فيه ذلك ، وعلى هذا يكون التنوين في النكرة ضرورة أو شاذا ، وقد بينا لك في شرح الشاهد ٤٣٤ أن ما ادعاه المازني غير سديد ، وأن الصواب في كلام غيره من النعاة .

(٢) وقد رد العلماء مذهب أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب بأمرين ، الأول أنه لم يرد بما قاله سماع عن العرب ، والثاني أن السر في بناء النداء مشابهته للضمير، والصفة المضافة إلى معمولها ليست بهذه المنزلة .

(٣) ذكر المؤلف للشبيه بالمضاف أربعة أمثلة ، الأول منها تجد فهما اتصل بالنداء =



== مرفوعا به نحو «باحسنا وجهه» و «يامرضيا خلقه» و «يابديعا نظمه» والثاني :  
 منها تجد ما اتصل بالنادى منصوبا به نحو «يا طالعا جبلا» و «يا قاضيا حاجات إخوانه»  
 و «يا مؤديا واجبه» والثالث منها تجد ما اتصل بالنادى مجرورا بحرف جر متعلق به  
 نحو «يارفيقا بالعباد» و «يا قانعا بما قسم الله له» و «يا مقدرا للعواقب» و «يا حاملا  
 لأعباء العشيرة» والرابع منها تجد ما اتصل بالنادى معطوفا عليه نحو «يا ثلاثة وثلاثين»  
 إذا كنت قد سميت بهذا المعطوف والمعطوف عليه ؛ وقد ذكر في هذا الأخير تفصيلا .  
 ومما ينبغي أن يعد من نوع الشبيه بالمضاف شيآن آخران لم يذكرهما المؤلف :  
 الأول : الاسم المفرد للمسكر الموصوف نحو قولك «يارجلا فضلا» ونحو  
 «يارحلا يجبر الكسير» إذا كنت قد قصدت به معينا وكان النداء طارئا على الصفة  
 والموصوف جميعا .

الثاني : الوصف المقترن بجملة نحو «يا عظيما رجى لكل عظيم» و «يا لطيفا لم  
 يزل» و «يا حلما لا يعجل» و «يا كريما يعطى الجزيل» و «يا جوادا لا ييخل»  
 وليست هذه الجملة نعتا للوصف قبلها ، وإنما هي في محل نصب حال من ضمير مستتر  
 في الوصف مرفوع على أنه فاعله ، والسر في هذا أن هذا الوصف صار معرفة  
 بسبب الإقبال عليه ؛ والجملة لا تقع نعتا للمعرفة ، وهذا الضمير المستتر في الوصف  
 هو ضمير المخاطب المقصود بالنداء ، والعامل في الحال هو العامل في صاحبه ،  
 وذلك العامل هو الوصف ، وإذا كان في الجملة ضمير يراد به المنادى جاز أن يؤتى به  
 ضمير غائب وأن يؤتى به ضمير مخاطب ، فنقول «يا جوادا جوده من غير من ولا مسألة»  
 أو تقول «يا جوادا جودك من غير من ولا مسألة» وإذا كانت الجملة فعلية فعلها مضارع  
 جاز أن يبدأ بياء المضارعة كما في الأمثلة التي ذكرناها لك أولا ، وجاز أن يبدأ بياء  
 المضارعة فنقول «يا عظيما رجى لكل عظيم» و «يا لطيفا لم يزل» .

هذا الذي قررناه لك هو رأى ابن هشام ، وهو بخالف رأى ابن مالك الذي  
 جعل الجملة التالية للوصف نعتا له ، ورأى ابن هشام عندنا أدق وأسد .  
 وسأتي في شرح الشاهد ( رقم ٤٣٨ ) نخرج على هذا الكلام عدة من الشوام  
 فانظر ما ذكرناه هناك .

« يا حَسَنًا وَجِبُّهُ » و « يا طَالِمًا جَبَلًا » و « يا رَفِيقًا بِالْمِبَادِ » و « يا ثَلَاثَةً وَثَلَاثِينَ » فيمن سَمَّيْتَهُ بذلك ، ويمتنع إدخالُ « يا » على « ثلاثين » خلافاً لبعضهم ؛ فإن ناديت جماعةً هذه عِدَّتُهَا ؛ فإن كانت غير معينة نصبتُها أيضاً ، وإن كانت معينة ضمت الأول وَعَرَفْتَ الثاني بأل ونصبتُه أو رفعتُه ، إلا إن أُعيدت معه « يا » فيجب ضمُّه وتجريده من أل ، وَمَنَعَ ابن خروف إعادة « يا » وتخيره في إلحاق أل مردودٌ .

والثالث : ما يجوز ضمُّه وفتحُه ، وهو نوعان :

أحدهما : أن يكون علماً مفرداً موصوفاً بابنٍ متصل به مضاف إلى عَلَمٍ<sup>(١)</sup> ، نحو « يَا زَيْلَةُ بْنُ سَعِيدٍ » والختارُ عند البصريين - غير المبرد - الفتحُ ، ومنه قوله :

— ٤٣٥ — \* يَا حَكَمُ بْنُ الْمُنْذِرِ بْنِ الْجَارُودِ \*

(١) ظاهر هذه العبارة صالح لأن يشمل ما إذا كان العلم الذي أضيف « ابن » إليه مذكراً نحو « يازيد بن محمد » وما إذا كان مؤنثاً نحو « ياعمر بن هند » والأول متفق عليه بين النحاة ، والثاني محل خلاف بينهم .

٤٣٥ — قد اختلفوا في نسبة هذا الشاهد إلى قائله ؛ فنسبه الجوهري إلى رؤية ابن العجاج ، ونسبه الأعمى في شرح شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣١٣ ) إلى رجل من ' ماز يمدح أمير البصرة على عهد هشام بن عبد الملك واسمه الحكم بن المنذر .<sup>ك</sup> المؤلف هنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

دِقُّ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودٌ \*

١. الشاهد ضمن أبيات في كتاب « المعارف » ( ص ٣٣٩ )  
الكذاب الحرمازي ، وتجد ترجمة له في كتاب « المؤلفات »

ويتمين الضمُّ في نحو « يَا رَجُلُ ابْنِ عَمْرٍو » و « يَا زَيْدُ ابْنِ أَخِيكَ » ؛  
 لانتفاء عِلْمِيَّةِ المنادى في الأولى ، وَعَلَمِيَّةِ المضاف إليه في الثانية ، وفي نحو  
 « يَا زَيْدُ الْفَاضِلِ ابْنِ عَمْرٍو » لوجود الفصل ، وفي نحو « يَا زَيْدُ الْفَاضِلِ »  
 لأن الصفة غير « ابن » ولم يشترط ذلك الكوفيون ، وأنشدوا :

— ٤٣٦ — \* بِأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمَرَ الْجَوَادَا \* .

= اللغة : « الجارود » هذا لقب كان جد الممدوح يلقب به ، وسببه أنه أغار على  
 قوم فاستاق كل أموالهم ، فشبهوه بالسيل الذي ينزل شديداً فيكتسح كل شيء أمامه  
 « سراق الجود » السراق - بضم السين وفتح الراء ، وبعد الألف دال مكسورة -  
 أصله الحجاب الذي يمد فوق صحن البيت ، والجود : علو المنزلة وسمو القدر في سيادة ،  
 وقد جعل الجود سراقاً على سبيل الاستعارة بالسكناء ، وإضافة السراق إليه تخيل ،  
 والعبارة كلها كناية عن ثبوت صفة الجود للممدوح ، نظير قول الآخر :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالْمَرْوَةَ وَالْفَذَى فِي قُبَّةٍ ضُرِبَتْ عَلَى ابْنِ الْحُشْرِجِ  
 الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « حكم »  
 منادى يجوز أن يكون مبنياً على الضم في محل نصب ، ويجوز أن يكون مبنياً على  
 الفتح للإتباع في محل نصب أيضاً ، والأحسن أن تقول : مبني على ضم مقدر على آخره  
 منع من ظهوره حركة الإلتباع في محل نصب « بن » نعت للحكم باعتبار محله منصوب  
 بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « النذر » مضاف إليه « بن » نعت للنذر مجرور  
 بالكسرة الظاهرة ، وهو مضاف و « الجارود » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة  
 وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « يا حكم » فإن الرواية فيه بالفتح كما هو مختار البصريين (وانظر  
 الشاهد رقم ٤٣١ السابق قريباً) .

٤٣٦ — هذا الشاهد من قصيدة لجريز بن عطية يمدح فيها عمار بن عبد العزيز  
 ابن مروان ، وأول هذه القصيدة قوله :

أَبَتْ عَيْنَاكَ بِالْحَسَنِ الرَّفْقَادَا وَأَنْكَرْتَ الْأَصَادِقَ وَالْبِلَادَا =

بفتح «عمر» ، والوصفُ بابنة كالوصفُ بابنٍ ، نحو «يا هَندُ ابنة عمرو»  
ولا أثر للوصف بينت ، فتحو «يا هَندُ بنتُ عمرو» واجبُ الضم .

= وما ذكره المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* فَمَا كَعْبُ ابْنُ مَامَةَ وَابْنُ سَعْدَى \*

اللغة : « ابن سعدى » يروى فى مكانه « وابن أروى » أما كعب بن مامة فهو كعب الإيادى الذى يضرب به المثل فى الكرم والإيثار ؛ لأنه أثر رفيقا له بالماء الذى كان نصيبه وكانوا فى سفر فضلوا وانقطعوا عن المياه ، وما زال يؤثره بنصيبه حتى مات عطشا ، وأما ابن سعدى فهو أوس بن حارثة بن لأم الطائى ، ومن روى « ابن أروى » فقد قال العلماء : عفى به أمير المؤمنين عثمان بن عفان .

الإعراب : « ما » حرف نفي يجوز أن تكون حجازية عاملة عمل ليس ، ويجوز أن تكون تيمية مهملة « كعب » اسم ماعلى الأول ، ومبتدأ على الثانى ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « مامة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « وابن » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ابن : معطوف على كعب مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « أروى » مضاف إليه « بأجود » الباء حرف جر زائد ، أجود : خبر ما العاملة عمل ليس ، أو خبر المبتدأ إن جعلت ما تيمية مهملة « منك » جار ومجرور متعلق بأجود « يا » جرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « عمر » منادى مبنى على الفتح لأنه منعوت بالجواد منصوب ، أو مبنى على ضم مقدر ماع من ظهوره فتح الإتياع « الجواد » نعت لعمر على اللفظ . والألف للإطلاق .

الشاهد فيه : قوله « يا عمر الجوادا » فإن الرواية فيه بفتح عمر ، وبفتح الجواد ، بدليل قوافى القصيدة ، وقد استدل به الكوفيون على أن المنادى الموصوف يجوز فيه الفتح سواء أكان الوصف لفظ ابن أم لم يكن ، وهو عند البصريين محمول على أن عمر قد حذفت منه الألف وأصله « يا عمرا » تخلصا من الساكنين ؛ أى فهو كالندوب وهذه الألف المحذوفة كآلف الندبة ، وهذه الفتحة حركة المناسبة لحركة العامل ، وهذا

بمعيد ؛ لما فيه من التكلف .

الثانى : أن يُكرَّر مضافاً ، نحو « يا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ »<sup>(١)</sup> ؛ فالثانى واجب النصب ، والوجهان فى الأول ؛ فإن ضَمَمْتَهُ فالثانى بيانٌ أو بَدَل أو ياضمار « يا » أو أَعْنَى<sup>(٢)</sup> ، وإن فَتَحْتَهُ فقال سيبويه : مضافٌ لما بَعْدَ (١) وردت هذه الجملة فى بيت من الطويل ، وهو بتمامه :

أَيَا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أَنْتَ مَا نِمَا

وَيَا سَعْدُ سَعْدَ الْخَزَرَجِينَ الْغَطَارِفِ

ونظير هذا البيت قول عبد الله بن رواحة رضى الله عنه فى زيد بن أرقم - وكان يتبى فى حجره - يوم غزاة مؤتة :

يَا زَيْدُ زَيْدَ التَّيَمَّلَاتِ الذُّبُلِ كُطَاوَلِ اللَّيْلِ عَلَيْكَ فَأَنْزِلِ

ومثله قول جرير بن عطية بن الخطفى :

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدَى لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَوَاءٍ عُمُرُ

(٢) إذا ضُمَّت الاسم الأول فهو منادى على الأصل فى نداء العلم المفرد مبنى على الضم فى محل نصب ، ونصب الاسم الثانى حينئذٍ يحتمل خمسة أوجه من أوجه الإعراب ، الأول أن يكون توكيدا للاسم الأول ، والثانى أن يكون بدلا منه ، والثالث أن يكون عطف بيان عليه ، وهو فى هذه الأوجه الثلاثة تابع فى إعرابه لمحل الاسم الأول فقد علمت أنه مبنى على الضم فى محل نصب ، والوجه الرابع أنه مفعول به لفعل محذوف تقديره أَعْنَى فهو كالنعت المتطوع إلى النصب ، والوجه الخامس أنه منادى مستأنف وانتصب لكونه مضافا .

وقد اعترض قوم من العلماء - وهو أبو حيان - الوجه الأول من هذه الأوجه الخمسة ، وقال : لا يجوز أن يكون الاسم الثانى توكيدا معنويا للاسم الأول : لأن التوكيد المعنوى له ألفاظ معينة محصورة وليس هذا منها ، كما لا يجوز أن يكون توكيدا لفظيا لأن مع الاسم الثانى زيادة هى المضاف إليه ، ومع هذه الزيادة لا يتفق التوكيد مع المؤكد فى كمال المعنى ، وقال ابن هشام فى اعتراض هذا الوجه من وجوه الإعراب : إن تعريف الاسم الأول إما بالعلمية السابقة على النداء وإما بالإقبال عليه الحاصل بالنداء ، فأما تعريف الاسم الثانى فبالإضافة ، ومع اختلاف التعريفين لا يحصل التوكيد .

الثانى ، والثانى مُقَحَّم بينهما ، وقال المبرد : مُضَافٌ لِمَحذُوفٍ مُمَازِلٍ لِمَا أُضِيفَ إليه الثانى ، وقال الفراء : الإِثْمَانُ مضافان للمذكور ، وقال بعضهم : الاسمان مركبان تركيب خَمْسَةَ عَشَرَ ثُمَّ أُضِيفَا<sup>(١)</sup> .

= ويقول أبو رجاء : إن هذا الاعتراض مبنى على شيئين أولهما أنه يجب اتفاق التوكيد والمؤكد فى المعنى إجمالاً وتفصيلاً ، والثانى أنه يجب اتفاقهما فى جهة التعريف ونحن لا نسلم لزوم واحد من هذين ، بل يكفى اتفاقهما فى المعنى الإجمالى كما يكفى اتفاقهما فى مطلق التعريف وجنسه ، ولا يلزم اتفاقهما فى جهته ، وعلى هذا يصح أن يكون الاسم الثانى توكيداً للأول .

(١) اعلم أولاً أن النداء المكرر قد يكون علماً نحو « يا سعد سعد الأوس » ونحو « ياتيم تيم عدى » و « يازيد زيد العملات » وقد يكون وصفاً نحو « يا ماجد ماجد الأبوين » و « يا عظيم عظيم الخلق » و « يا شريف شريف النفس » وقد يكون اسم جنس غير وصف نحو « يارجل رجل الرواة والنجدة » ثم اعلم أنه قد أجمع البصريون والكوفيون على أنه يجوز فى النداء المكرر الضم والنصب إذا كان علماً كالأمثلة الأولى ، واختلفوا فيما وراء ذلك ، فذهب علماء البصرة إلى أن الوصف واسم الجنس مثل العلم يجب فى الاسم الثانى منهما النصب ويجوز فى الاسم الأول منهما الضم والنصب بغير تنوين ، وذهب علماء الكوفة إلى أن هذا الحكم على هذا الوجه خاص بالعلم المكرر كالأمثلة الأولى ، فأما الوصف المكرر كالأمثلة الثانية فقد ذكر المحققون عنهم أنهم يوجبون فى ثانى الوصفين النصب بغير تنوين ، ويجيزون فى أول الوصفين الضم من غير تنوين والنصب مع التنوين فيقولون على الثانى « يا صاحبا صاحب بكر » وأما اسم الجنس نحو « يارجل رجل المللات » فأوجبوا فى أول الاسمين الضم وأوجبوا فى ثانى الاسمين النصب .

وقد قد منا لك بيان وجوه الإعراب فى هذا التركيب إذا ضممت الاسم الأول .  
ثم نقول : حكى المؤلف فى إعراب نحو « يا سعد سعد الأوس » - إن فتحت الاسم الأول - أربعة آراء للنحاة ، ونحن نبينها لك مفصلة تفصيلاً واضحاً ، فنقول :  
الرأى الأول - وهو رأى شيخ النحاة سيبويه رحمه الله - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لما بعد الاسم الثانى ، فهو عند التحقيق منصوب بالفتحة الظاهرة والاسم الثانى مقمّم - أى زائد - بين المضاف والمضاف إليه ، ويلزم على هذا القول =

= ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل، أولها أن فيه ادعاء زيادة الاسم، والأصل أن الأسماء لاتزداد، والثاني أن فيه الفصل بين المضاف والمضاف إليه، وقد علمت في باب الإضافة أنهما كالكلية الواحدة فالفصل بينهما كالفصل بين بعض أجزاء الكلمة وبعضها الآخر، وذلك قبيح غاية في القبح، والثالث أن فيه حذف التنوين من الاسم الثاني من غير موجب اقتضاه لأنك علمت أن هذا الاسم الثاني غير مضاف.

الرأى الثاني - وهو رأى أبى العباس محمد بن يزيد اللبرد - وحاصله أن الاسم الأول منادى مضاف لاسم مماثل لما بعد الاسم الثاني، فهو منصوب بالفتحة الظاهرة، والاسم الثاني مضاف للاسم الذى بعده، فهو إما عطف بيان على الأول وإما بدل منه وإما تأكيد لفظى له وإما منادى بحرف نداء محذوف، وأصل العبارة عنده « يا سعد الأوس سعد الأوس » فحذف من الأول نظير ما أثبتته مع الثاني، وهذا التخريج يلزم عليه مخالفة الأصل من وجه واحد، وهو الحذف من الأول لدلالة الثاني على المحذوف، والأصل هو عكس ذلك وهو الحذف من الثاني لدلالة الأول على المحذوف.

الرأى الثالث - وهو رأى الفراء - وحاصله أن الاسمين المكررين مضافان لما بعد الاسم الثاني، فكل منهما منادى مضاف منصوب بالفتحة الظاهرة، وكأن الفراء قد أراد بهذا الرأى أن يتجنب ما جاء فى مذهب سيديويه من القول بزيادة الاسم وما جاء فى رأى البرد من القول بحذف المضاف إليه وبقاء المضاف على إعرابه الذى كان له قبل الحذف فوقع فيما لا نظير له فى العربية وهو القول بتوارد عاملين على معمول واحد لعمل واحد، فإنك تعلم أن المضاف بعمل الجر فى المضاف إليه، وفى قوله أن كل واحد من الاسمين المكررين مضاف إلى الاسم الواقع بعد الثاني منهما.

الرأى الرابع - وهو رأى الأعمى الشنتمرى شارح شواهد سيديويه - وحاصله أن الاسمين المكررين قد تركبا معا تركب أحد عشر، فهما مبيانان على فتح الجزئين، وقد صار كلمة واحدة، ثم أضيف هذا المركب إلى الاسم الواقع بعده كما يضاف أحد عشر وأخواته إلى صاحب العدة فيقال « أحد عشر زيد » و « خمسة عشر بكر » وعلى ذلك يكون المنادى مبنيًا على فتح الجزئين فى محل نصب لكونه مضافا.

ومن تقرير هذه الآراء الأربعة على البيان والتفصيل الذى قررناه لك تبين لك الحقائق الآتية :

الرابع : ما يجوز ضمه ونصبه ، وهو المنادى المستحق للضمّ إذا اضطر الشاعر إلى تبويبه ، كقوله :

— ٤٣٧ — \* سَلَامُ اللَّهِ يَا مَطَرُ عَلَيْهَا \*

= الحقيقة الأولى أن الأئمة الأربعة قد جعلوا هذا المثال من نوع المنادى المضاف . الحقيقة الثانية أن رأى سيبويه يلزم عليه ارتكاب ثلاثة أشياء كل واحد منها خلاف الأصل ، وإن كان كل واحد منها على استقلاله قد ورد في بعض المسائل مخالفا لأصله ، وأن مذهب أبي العباس المبرد لزم عليه مخالفة الأصل في أمر واحد . وأن رأى الفراء قد خالف الأصل في أمر واحد أيضا لكنه ليس مما يفتقر ارتكابه ، ومثله رأى الأعم .

وبعد ، فقد نظرنا في هذه المسألة ، وفيما يترتب على كل رأى من هذه الآراء ، فوجدنا أقلها تكلفا وأيسرها مخالفة للأصول المرعية هو رأى أبي العباس المبرد ، ومن أجل ذلك كان خليقا أن يكون هو الرأى السديد في هذه المسألة ، فاعرف ذلك ، وكن منه على يقين ، والله يوفقك ويرعاك .

٤٣٧ — هذا الشاهد من كلام الأحموس ، وقد مضى بيت آخر من أبيات قصيدة هذا الشاهد في باب الإضافة ( وهو الشاهد رقم ٣٦٠ ) وما أشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ \*

الإعراب : « سلام » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مطر » منادى مبني على الضم في محل نصب ، ونونه الشاعر للضرورة ؛ لأن وزن البيت لا يتم إلا بتبويبه « عليها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، ويجوز أن يكون متعلقا بسلام ، ويكون خبر المبتدأ محذوفا ، وتقدير الكلام على هذا : سلام الله عليها حاصل ، مثلا « وليس » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وليس : فعل ماض ناقص مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « عليك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر ليس تقدم على اسمها « يا » حرف نداء =



وقوله :

— ٤٣٨ — \* أَعْبُدَا حَلَ فِي شُعَى غَرِيْبَا \*

= مبنى على السكون لاعل له من الإعراب «مطر» منادى مبنى على الضم في محل نصب، وجملة النداء لاعل لها معترضة «السلام» اسم ليس مرفوع بالضمّة .  
الشاهد فيه : قوله « يا مطر عليها » حيث أتى بالمنادى المفرد العلم منونا مرفوعا حين اضطر إلى تنوينه .

ونظيره قول كثير ، إلا أن المنادى فيه نكرة مقصودة :

كَيْتَ التَّحِيَّةِ كَأَنْتَ لِي فَأَشْكُرَهَا مَسْكَانَ يَا جَمَلُ حُمَيْتَ يَا رَجُلُ

٤٣٨ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية يهجو فيها العباس بن يزيد السكندی وأولها قوله :

أَخَالِدَ عَادَ وَعَدُّكُمْ خِلَابَا وَمَنْنَيْتِ لِلْوَاعِدِ وَالْكَذَّابَا

وما أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* أَلُوْمًا لَا أَبَالِكَ وَاعْتَرَابَا \*

اللمعة : « حل » نزل واستقر ، تقول : حل فلان بمكان كذا ، وحل فيه ، تريد أنه نزل به « شعى » بضم الشين وفتح العين مقصورا - يقال : هو اسم لجبال منيعة متدانية بين الشمال ومغيب الشمس من ضربة ، ويقال : هو اسم لجبل أسود ذى شعاب فيها أوشال تحبس الماء من سنة إلى سنة « غريبا » وصف من الغربة ؛ وهى الابتعاد عن الأهل والوطن والضرورة فى قوم لا قرابة بينه وبينهم .

اللمنى : هجا الشاعر رجلا جعله عبدا لثما دينيا ضعيفا نازلا فى قوم غير قومه وعشيرته فى موضع اسمه شعى ، ونعى عليه أنه جمع بين اللؤم والاعتراب ، ومن عادة القريب أن يكون ضعيفا لاحول له ولا قوة .

الإعراب : « أعبدا » الهمزة حرف نداء مبنى على الفتح لاعل له من الإعراب عبدا : منادى ، وهو نكرة مقصودة لأنه يعنى به معنا وهو المهجو ، وكان من حقه أن يبينه على الضم ، ولكنه لما اضطر إلى تنوينه نصبه وعامله معاملة النكرة غير المقصود ، وفيه وجه آخر سنذكره لك فى بيان الاستشهاد به « حل » فعل ماضى مبنى على الفتح لا =

= محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى العبد « في »  
حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « شعبي » مجرور بنفي وعلامة جره  
كسرة مقدرة على الألف ، والجار والمجرور متعلق بمحل « غريبا » حال من فاعل  
حل منصوب بالفتحة الظاهرة « ألؤما » الهمزة للاستفهام حرف مبني على  
الفتح لا محل له من الإعراب ، لؤما : مفعول مطلق لفعل محذوف وحوبا ، وتقدير  
الكلام : أتلؤم لؤما « لا » نافية للجنس ، حرف مبني على السكون لا محل له « أبا »  
اسم لام منصوب بالألف نيابة عن الفتحة « لك » اللام زائدة مقحمة بين المضاف والمضاف  
إليه ، والكاف مضاف إليه ضمير مبني على الفتح في محل جر « واغترابا » الواو حرف  
عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، واغترابا : معطوف على قوله لؤما ،  
منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أعبدا » فإن قوما من النعاة خرجوه على أن الهمزة للنداء ، وأن  
الشاعرا اضطر إلى تنوين المنادى الذي يجب فيه الضم لكونه نكرة مقصودة نصبه مع  
التنوين تشبيها له بالنكرة غير المقصودة . ومثل هذا البيت قول الآخر :

يَا سَيِّدًا مَا أَنْتَ مِنْ سَيِّدٍ مُوْطَأًا الْأَكْتَفِ رَحْبِ الدَّرَاعِ  
ومثل ذلك قول الصلتان العبدى يريد جرير بن عطية :

أَيَا شَاعِرًا لَا شَاعِرَ الْيَوْمَ مِثْلُهُ جَرِيرٌ وَلَكِنْ فِي كَلْبِيبٍ تَوَاضَعُ  
ومثل ذلك قول توبة بن الحمير :

لَعَلَّكَ يَا تَيْسًا نَزَا فِي مَرِيرَةٍ مَمْدُبٌ آيَلَى أَنْ تَرَاني أَرْوَرَهَا  
ونظير هذه الشواهد قول المهلهل واسمه عدى بن ربيعة ، وهو أخو كليب وائل :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَالَتْ يَا عَدِيًّا لَقَدْ وَقَتَكَ الْأَوَاقِي  
وأنت إذا تذكرت ما قررناه لك في أنواع المنادى الشبيه بالمضاف علمت أن قوما من  
النعاة جعلوا المنادى الموصوف نوعا من أنواع الشبيه بالمضاف ، و« عبدا » في بيت الشاهد  
موصوف بجملة « حل في شعبي غريبا » فيكون من هذا النوع ، فيكون نصبه وتنوينه هو  
الأصل كقولهم « يا عظيما رجى لكل عظيم » ولا يكون نصبه للضرورة كما يقرر هؤلاء .  
وسبويه رحمه الله جور فيه وجبين ، أحدهما جعل الهمزة للنداء ، وعبدا : منادى  
نكرة مقصودة منصوب مع التنوين للضرورة كما هو المشهور في قول النعاة ، والثاني =

واختار الخليل وسيبويه الضمّ ، وأبو عمرو وعيسى النصب ، ووافق الناظم والأعلم سيبويه في القلم ، وأبا عمرو وعيسى في اسم الجنس .

\*\*\*

فصل : ولا يجوز نداء ما فيه « أل » إلا في أربع صور :  
إحداها : اسم الله تعالى ، أَجْمَعُوا على ذلك ، تقول « يا الله » بإثبات الألفين ، و « يا لله » بحذفهما ، و « يا لله » بحذف الثانية فقط ، والأكثر أن يحذف حرف النداء ويَعْوِض عنه الميم المشددة ؛ فتقول « اللهم » وقد يجمع بينهما في الضرورة الفادرة ، كقوله :

— ٤٣٩ — \* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا \*

= أن تكون الهمزة للاستفهام ، وعيدا : حال من فاعل فعل محذوف ، وتقدير الكلام أنفق في حال عبودية .

٤٣٩ - نسبوا هذا الشاهد إلى أبي خراش الهذلي ، قاله العيني : وقيل : هو لأمية بن أبي الصلت ، وما أنشده المؤلف ههنا هو بيت من الرجز المشطور ، وقبلة قوله :

\* إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا \*

اللغة : « حدث » بفتح الحاء والذال المهملتين - أراد به الأمر الحادث الذي يطرأ عليه ويحتاج فيه إلى المعونة « ألم » نزل .

الإعراب : « إِنِّي » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء التثنية اسم « إِذَا » ظرف لما يستقبل من الزمان « ما » حرف زائد « حدث » فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، وتقدير الكلام : إِذَا أَلَمَ حَدَّثْتُ أَلَمَ ، وجملة الفعل المحذوف وفاعله في محل جر بإضافة إِذَا إليهما « أَلَمَ » ألم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والألف للاطلاق ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، وجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى حدث السابق ، وجملة من الفعل الماضي المذكور وفاعله المستتر فيه لا محل لها من الإعراب مفسرة « أَقُولُ » فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وجملة الفعل المضارع =

الثانية : الْجَمَلُ الْحَكِيمُ ، نحو « يَا اُنْطَلِقُ زَيْدٌ » فيمن سُمِّي بذلك ، نصَّ على ذلك سيديويه ، وزاد عليه المبرد « اُسْمِي به من موصول مبدوء بآل نحو الذى والى ، وصَوَّبَه الناظم <sup>(١)</sup> .

الثالثة : اسم الجنس المُشْتَبَه به ، كقولك « يَا اَخْلَيفَةُ هَيْفَةً » نصَّ على ذلك ابن سعدان .

الرابعة : ضرورة الشعر ، كقوله :

٤٤٠ — \* عَبَّاسُ يَا اَلَلِكُ الْمُتَوَجُّ وَالَّذِي \*

ولا يجوز ذلك فى النثر ، خلافاً للبغداديين .

\*\*\*

= وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا ، وجهه الشرط وجوابه فى محل رفع خبر إن « يا » حرف نداء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « اللهم » الله : منادى مبنى على الضم فى محل نصب ، والميم حرف الأصل فيه أن يعوض به عن حرف النداء عند حذفه ، ولكن الشاعر جمع فى الكلام بين حرف النداء وبينه للضرورة ، وجهه النداء فى محل نصب مقول القول « يا اللهم » كسابقه .

الشاهد فيه : قوله : « يا اللهم » حيث جمع بين « يا » والميم المشددة التى تأتى فى الكلام عوضاً عنها ، وذلك ضرورة نادرة ؛ لأن العربية على ألا يجمع بين العوض والعوض عنه .

(١) من نداء الاسم الموصول المتقرن بآل مع صلته قول الشاعر :

مِنْ أَجْلِكَ يَا اَلَّتِي تَيَمَّمَتْ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيْلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي

٤٤٠ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف

ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* عَرَفَتْ لَهُ بَيْتَ الْعَلَاءِ عَدْنَانُ \*

اللمعة « المتوج » على زنة اسم المفعول كالمعظم والمكرم — وهو الذى ألبس التاج « العلا » الشرف ، فإن فتحت العين فهو ممدود ، وإن ضمنت العين فهو مقصور « عدنان » أراد أولاد عدنان الذى هو أبو عرب الحجاز .

=

## الفصل الثالث

في أقسام تابع المنادى المُنْبِئِيّ ، وأحكامه  
وأقسامه أربعة :

أحدها : ما يجب نصبه مراعاةً لحلّ المنادى ، وهو ما اجتمع فيه أمران ؛  
أحدهما : أن يكون نعمّاً أو بياناً أو توكيداً .

= الإعراب : « عباس » منادى بحرف نداء محذوف مبنى على الضم في محل نصب  
« يا » حرف نداء مبنى على السكون لامحل له من الإعراب « الملك » منادى مبنى  
على الضم في محل نصب « التوج » نعت للملك يجوز فيه الرفع إتباعاً له على لفظ  
المنعوت ، ويجوز فيه النصب إتباعاً له على محل المنعوت « والذى » الواو حرف عطف  
مبنى على الفتح لامحل له من الإعراب ، الذى : اسم موصول معطوف على المتوج مبنى على  
السكون في محل رفع أو نصب « عرفت » عرف : فعل ماضى مبنى على الفتح لامحل له من  
الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه « له » جار ومجرور متعلق بقوله  
عرف « بيت » مفعول به لمرف منصوب بالفتحة الظاهرة ، وبيت مضاف و « الملا »  
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « عدنان » فاعل  
عرف مرفوع بالضمة الظاهرة ، وجمله الفعل الماضى وفاعله ومفعوله لامحل لها من  
الإعراب صلة الموصول .

الشاهد فيه : قوله « يا الملك » حيث أدخل « يا » التى للنداء على الاسم  
المقترن بآل ، وذلك ضرورة من ضرورات الشعر عند البصريين ، فأما الكوفيون  
فقد أجازوا نداء الاسم المقترن بال ، واستدلوا على صحة ذلك بالقياس وبالسمع ،  
أما القياس فما أباحه الجميع من نداء لفظ الجلالة المقترن بآل ، وأما السماع فهذا الشاهد  
ونحوه .

ونظير هذا البيت في اجتماع حرف النداء وآل قول الشاعر :

فَيَا الْمُلَامَانَ الْأَذَانَ فَرَا      إِيَّاكُمْ أَنْ تُتَقِيمَانَا شَرًّا

( ٣ — أوضح السالك ٤ )

الثاني : أن يكون مضافاً مجرداً من أل<sup>(١)</sup>، نحو « يا زَيْدُ صَاحِبَ عَمْرٍو » و « يا زَيْدُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ » و « يا تَمِيمُ كُلُّهُمْ » ، أو كُلُّكُمْ<sup>(٢)</sup> .

الثاني : ما يجب رفعة مراعاة للفظ المنادى ، وهو نعت « أَيْ » و « آيَةً » ونعت أَسْمُ الإشارة إذا كان اسمُ الإشارة وَضَلَةً لندائه ، نحو ( يا أَيُّهَا النَّاسُ )<sup>(٣)</sup> ( يا أَيُّهَا النَّفْسُ )<sup>(٤)</sup> ، وقولك « يا هَذَا الرَّجُلُ »<sup>(٥)</sup> إن كان

(١) وجوب نصب تابع المنادى بالشرطين اللذين ذكرهما المؤلف هو مذهب جمهرة النحاة ، وحكى عن جماعة من الكوفيين - منهم الكسائي والفراء والطوال - أنه يجوز نصبه تبعاً لمحل المنادى ورفعه تبعاً للفظه لأن هذه الضمة لما كانت حادثة تحدث بدخول حرف النداء وتزول بزواله أشبهت حركة الإعراب فجاز مراعاتها ، وحكوا ذلك في النعت والتوكيد ، ولم يحكوه في عطف البيان ، واستشكل ذلك بعضهم ، ووجهه أن عطف البيان قريب الشبه من البدل ، وقد علمنا أن البدل إذا كان مضافاً وجب نصبه لأنه كنداء مستقل ، فما أشبهه يأخذ حكمه .

(٢) دلت هذه العبارة على أنه إذا كان مع تابع المنادى ضمير يعود إلى المنادى جاز أن تجيء به ضمير غيبة ، وهو الأصل ، وجاز أن تجيء به ضمير خطاب ، وقد اجتمع الاعتباران في قول الشاعر :

فَيَا أَيُّهَا الْمُهْدَى انْخَنَأْ مِنْ كَلَامِهِ      كَأَنَّكَ يَضْفُوْنِي فِي إِزَارِكَ خَرْنِقُ

جاء بضمير الغيبة في قوله « من كلامه » وضمير الخطاب في قوله « من إزارك » . وذهب الأخفش إلى وجوب كون الضمير المتصل بتابع المنادى ضمير غيبة ، فإن جاء ضمير حضور نحو « يا تَمِيمُ كُلُّكُمْ » فإن رفعت كلهم فهو مبتدأ خبره محذوف ، وإن نصيته فهو مفعول به لفعل محذوف .

(٣) من الآية ٢١ من سورة البقرة . (٤) من الآية ٢٧ من سورة الفجر .

(٥) جوز النحاة في الاسم المحلى بآل بعد اسم الإشارة أن يكون المحلى بآل نعتاً لاسم الإشارة ، كما جوزوا أن يكون عطف بيان عليه ، وأن يكون بدلاً منه ، لكن ابن غصنور أورد على هذا الكلام إشكالا ، وحاصله أن النعت يشترط فيه أن يكون مشتقاً أو مؤولاً بالمشتق في حين يشترط في عطف البيان أن يكون جامداً ، كما أن عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف من المبين في حين لا يكون النعت أعرف =

للمراد أولاً نداء الرجل ، ولا يُوصَف اسم الإشارة أبداً إلا بما فيه أل ، ولا تُوصَف أى وأية في هذا الباب إلا بما فيه أل ، أو باسم الإشارة ، نحو « يَا هَذَا الرَّجُلُ »<sup>(١)</sup> .

والثالث : ما يجوز رَفْعُهُ وَنَضْبُهُ ، وهو نوعان :

أحدهما : النعتُ المضافُ المقرونُ بـأل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنُ الْوَجْهَ » .

والثاني : ما كان مفرداً من نعتٍ أو بيانٍ أو تأكيدٍ أو كان معطوفاً مقروناً بـأل ، نحو « يَا زَيْدُ الْحَسَنُ » و « الْحَسَنَ » و « يَا غُلَامُ بَشْرٌ » و « بَشِراً » و « يَا تَمِيمُ أَجْمَعُونَ » و « أَجْمَعِينَ » وقال الله تعالى : ( يَا جِبَالُ == مِنَ الْمَعْوَتِ ، فإذا قلنا هذا الاسم نعت تضمن ذلك أنه مشتق أو في قوة المشتق وأنه مساو للمنعوت لا أعرف منه ، وإذا قلنا هذا الاسم عطف بيان تضمن أنه جامد وأنه أعرف من المبين ، فكيف يصح في الاسم الواحد أن يكون نعناً وأن يكون عطف بيان ، وكل منهما يقتضى تقيض ما يقتضيه الآخر من وجهين .

والجواب عن ذلك الإشكال ، أما عن كون عطف البيان يشترط فيه أن يكون أعرف فهو كلام غير مسلم لأنه مخالف لقول سيبويه في « يا هذا ذا الجملة » على ما سبق ذكره في بابهِ ، وأما عن الوجه الآخر فإننا إذا قدرناه نعناً جعلناه مؤولاً بالمشتق ، وهو في قوة قولك الحاضر حينئذ ، وإن قدرناه عطف بيان فهو جامد على ظاهره ، واللام على تقدير النعت للعهد ، وعلى تقدير البيان لتعريف الحضور : أى للجنس .

(١) توصف أى وأية بواحد من ثلاثة أشياء :

الأول : الاسم المحلى بـأل ، نحو ( يا أيها الرسول بلغ ) و ( يا أيها النفس المطمئنة )

الثاني : الاسم الموصول المقترن بـأل ، نحو ( يا أيها الذي نزل عليه الذكر ) ونحو

قولك « يَا أَيُّهَا الَّتِي قَامَتْ » .

الثالث : اسم الإشارة الخالي من كاف الخطاب ، نحو قولك « يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ »

أما اسم الإشارة المقترن بكاف الخطاب فلا يكون نعناً لأى ، خلافاً لابن كيسان .

ومن هذا الضرب قول ذى الرمة :

أَلَا أَيُّهَا الْمَنْزِلُ الدَّارِسُ الَّذِي كَأَنَّكَ لَمْ يَفْهَمْ بِكَ الْحَيَّ عَاهِدُ

أَوْبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ<sup>(١)</sup>، قرأه السبعة بالنصب ، واختاره أبو عمرو وعيسى ،  
وقرئ بالرفع ، واختاره الخليل وسيبويه ، وقدَّروا النصب بالعطف على  
(فضلاً) من قوله تعالى : ( وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُدَ مِنَّا فَضْلاً )<sup>(٢)</sup> ، وقال المبرد :  
إن كانت أل للتعريف مثلها في « الطائر » فاختار النصب ، أو لغيره مثلها  
في « اليسع » فاختار الرفع .

والرابع : ما يُعطى تابعاً ما يستحقه إذا كان منادى مستقلاً ، وهو البدل  
والمنسوق المجرد من أل ، وذلك لأن البدل في نية تكرار العامل ، والعاطف  
كالنائب عن العامل ؛ تقول « يازيدُ بشرُ » بالضم ، وكذلك « يازيدُ  
وبشرُ » وتقول « يازيدُ أبا عبد الله » وكذلك « يازيدُ وأبا عبد الله »  
وهكذا حكمهما مع المنادى المنصوب .

\*\*\*

### الفصل الرابع

في المنادى المضاف للياء

وهو أربعة أقسام :

أحدها : ما فيه لغة واحدة ، وهو المقتل ؛ فإن ياءه واجبة الثبوت والفتح ،  
نحو « يا فتاى » و « يا قاضى »<sup>(٢)</sup> .

والثانى : ما فيه لغتان ، وهو الوصفُ المشبهُ للفعل ؛ فإن ياءه ثابتة لا غير ،  
وهى إما مفتوحة أو ساكنة ، نحو « يا مُكرِمى » و « يا ضارِبى » .

(١) من الآية ١٠ من سورة سبأ .

(٢) ولا يجوز إسكان ياء التكلم المتصلة بالاسم المقتل - مقصورا كان أو منقوصا -  
لثلاثى ساكنان ، كما لا يجوز أن تحرك هذه الياء بالكسرة ولا بالضمه ؛ لأن هاتين  
الحركتين ثقيلتان على الياء ، فلم يبق إلا الفتح .



الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما عدا ذلك وليس أبا ولا أما ، نحو « يا غلامي » فالأكثر حذفُ الباء والاكتفاء بالكسرة ، نحو ( يا عبادِ فَاتَّقُونِي )<sup>(١)</sup> ثم ثبوتها ساكنة ، نحو ( يا عبادِي لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمْ )<sup>(٢)</sup> ، أو مفتوحة ، نحو ( يا عبادِي الَّذِينَ أَسْرَفُوا )<sup>(٣)</sup> ، ثم قلبُ الكسرة فتحة والياء ألفاً ، نحو ( يا حَسْرَتًا )<sup>(٤)</sup> ، وأجاز الأَخفشُ حذفَ الألف والاجتزاء بالفتحة ، كقوله :

٤٤١ — \* بَلَّهْفَ وَلَا بَلَيْتَ وَلَا لَوَانِي \* \*

(١) من الآية ١٦ من سورة الزمر

(٢) من الآية ٦٨ من سورة الزخرف

(٣) من الآية ٥٣ من سورة الزمر

(٤) من الآية ٥٦ من سورة الزمر ، ومثل هذه الآية قول الشاعر :

بَانَتْ لِيَتَحَزُّنُنَا عَفَارَةٌ يَا جَارَتَا مَا أَنْتِ جَارَةٌ

وقول تأبط شرا :

فَأَصْبَحْتُ وَالْفُؤْلُ لِي جَارَةٌ فَيَا جَارَتَا أَنْتِ مَا أَهْوَلَا

٤٤١ — لم أجد أحداً من الذين استشهدوا بهذا الشاهد أو تكلموا عليه قد

نسبه إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره

قوله :

\* وَلَسْتُ بِرَاجِعٍ مَا فَاتَ مِنِّي \*

اللغة : « راجع » هو اسم فاعل فعله رجع يرجع - من باب ضرب - تقول :

رجعت الشيء أرجعه ، وفي القرآن الكريم : ( فَإِنْ رَجَعَكَ اللَّهُ إِلَى طَائِفَةٍ مِنْهُمْ ) وهو

أفصح وأشهر من أرجعه ، ويروى : « ولست بمدرِك » اسم فاعل من « أدرك الشيء »

بمعنى حصل عليه .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « راجع » الباء

زائدة ، وراجع : خبر ليس « ما » اسم موصول مفعول به لراجع « فات » فعل ماض =

أصله بقولى يَا لَهْفَا ، ومنهم مَنْ يكتفى من الإضافة بِنَيْتِهَا ويضم الاسم كما تُضَمُّ المفردات ، وإنما يفعل ذلك فيما يكثر فيه أن لا يُنَادَى إلا مُضَافًا ، كقول بعضهم « يَا أُمُّ لَا تَفْعَلِي » وقراءة آخر ( رَبُّ السَّجْنِ أَحَبُّ إِلَيَّ )<sup>(١)</sup>.

الرابع : ما فيه عَشْرُ لَفَاتٍ ، وهو الأب والأم ؛ ففيهما مع اللغات الست : أن تُؤَوِّضَ تاء التأنيت عن ياء المتكلم وتكسرهما وهو الْأَكْثَرُ ، أو تفتحها وهو الْأَقْيَسُ ، أو تَضَمُّهَا على التشبيه بنحو نُبَيْة وَهَبَةٍ ، وهو شاذ ، وقد قُرِئَ بهن ، وربما جمع بين التاء والألف ف قيل « يَا أَبَتَا »<sup>(٢)</sup> و « يَا أُمَتَا » وهو كقوله :

= فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما اللوصولة ، والجملة لا محل لها صلة « مَنَى » جار ومجرور متعلق بقات « بلهف » الباء حرف جر ، ولهف : منادى بحرف نداء محذوف وجملته تقع معمولاً لقول محذوف يقع مجروراً بالباء ، وتقدير الكلام : بقولى يا لهف ، والباء ومجرورها يتعلقان براجع « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « بليت » الباء جارة ، وليت قصد لفظه : مجرور بالباء « ولا » مثل سابقه « لوانى » قصد لفظه - معطوف على ليت .

الشاهد فيه : قوله « بلهف » فإن الباء حرف جر ، ومجرورها محذوف ، و « لهف » منادى بحرف نداء محذوف أيضاً ، وهو مضاف إلى ياء المتكلم ، وقد قلبت ياء المتكلم ألفاً و قلبت - مع ذلك - الكسرة التي كانت قبلها فتحة ، ثم حذفت هذه الألف اجتزاء بفتح ما قبلها ، وأصل الكلام : بقولى يا لهفى ، ثم صار : بقولى لهفاً ، ثم صار بلهف ، كما فى البيت .

(١) من الآية ٣٣ من سورة يوسف .

(٢) ومن ذلك قول الشاعر :

تَقُولُ بِنْتِي : قَدْ أَنَى أَنَا كَا      يَا أَبَتَا عَلَّاكَ أَوْ عَسَا كَا

=

ونظيره قول الآخر :

\* أَقُولُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّ<sup>(١)</sup> \* [٤٣٩]

وسبيلُ ذلك الشعرُ ، ولا يجوز تعويضُ تاءِ التانيثِ عن ياءِ المتكلمِ إلا في النداء ، فلا يجوز « جَاءَنِي أَبْتُ » ولا « رَأَيْتُ أُمَّتَ » .

والدليلُ على أن التاء في « يَا أَبْتُ » و « يَا أُمَّتِ » عَوَضٌ مِنَ الْيَاءِ أَنَّهُمَا لَا يَكَادَانِ يَجْتَمِعَانِ<sup>(٢)</sup> ، وعلى أنها للتانيثِ أنه يجوز إبدالها في الوقف هاء .

\* \* \*

= يَا أَبْتَا أَرْقَنِي الْقِيَامَ فَالْنَوْمُ لَا تَطْعَمُهُ الْعَيْنَانُ

ومن الناس من ينشد قول الأعشى ، وهو كذلك في ديوانه :

أَيَا أَبْتَا لَا تَرِمُ عِنْدَنَا فَإِنَّا بِحَيْرٍ إِذَا لَمْ تَرِمْ

على هذا الوجه ، ومنهم من ينشده « أَبَانَا فَلَا رِمَتْ مِنْ عِنْدَنَا » فلا شاهد فيه .

(١) هذا بيت من الرجز المشطور ، وهو لأبي خراش الهذلي أو لأمية ابن أبي الصلت ، وقد مضى الاستشهاد به قريباً ( وهو الشاهد رقم ٤٣٩ ) . والغرض من ذكر هذا الشاهد هنا التنظير لقول بعضهم « يَا أَبْتَا » فإن في كل منهما جمعاً بين العوض والمعوّض منه .

ولا شك أن جعل هذا مما جمع فيه بين العوض الذي هو النداء والمعوّض منه الذي هو الألف النقلة عن ياء المتكلم إنما يجري على رأى ابن جني ، لأنه هو الذي يرى أن هذه الألف هي ياء المتكلم انقلبت ألفاً بعد فتح ما قبلها ، أما ابن مالك فذهب إلى أن هذه الألف هي الألف التي أصلها أن تملحق آخر الاسم المندوب والمستغاث والنادي البعيد ، وعليه لا يكون في الكلام جمع بين العوض والمعوّض منه ، فلا يكون ذلك شبيهاً بالذي أنشده المؤلف ، نعم قد جمع بعض الشعراء بين الياء والنداء نحو قوله :

أَيَا أَبْتِي لَا زِلْتَ فِينَا فَإِنَّمَا لَنَا أَمَلٌ فِي الْعَيْشِ مَا دُمْتَ عَائِشًا

ففي ذلك عند البصريين جمع بين العوض والمعوّض منه بغير تردد .

=

(٢) قد اجتمعت التاء والباء في قول الشاعر :

فصل : وإذا كان المنادى مضافاً إلى مضافٍ إلى الياء فالياء ثابتة لا غير ، كقولك : « يا ابنَ أَخِي » و « يا ابنَ خَالِي » إلا إن كان « ابن أم » أو « ابن عم » فالأكثر الاجتزاء بالكسرة عن الياء ، أو أن يفتحاً للتركيب المزجي<sup>(١)</sup> ، وقد قرئ : ( قَالَ ابْنُ أُمٍّ )<sup>(٢)</sup> بالوجهين ، ولا يكادون يُثَبِّتُونَ الياء والألف إلا في الضرورة ، كقوله :

— ٤٤٢ — \* يَا ابْنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي \*

— أيا أبتى لا زلتَ فينا فإنيما لنا أملٌ في العيشِ ما دُمْتَ عائشاً —  
وقد اختلف النحاة في ذلك ، فذهب البصريون إلى أنه ضرورة من ضرورات الشعر ، بناء على أن التاء عوض من ياء التكلم ، وقد قرروا أنه لا يجوز الجمع بين العوض والعوض منه ، وذهب كثير من الكوفيين إلى أنه ليس ضرورة ، وأنه يجوز لك أن تقول في السعة « يا أبتى » .

(١) هذا أحد وجهين في تخريج فتح الجزءين في قولك « يا ابن أم » و « يا ابن عم » ولذا كور في الكتاب هو تخريج سيويه والبصريين ، وفي هذا التركيب تخريج آخر حاصله أن الأصل « يا ابن أُمّا » و « يا ابن عُمّا » بقلب ياء التكلم ألفاً ، ثم حذفت الألف المنقلبة عن ياء التكلم وبقيت الفتحة التي قبلها دليلاً عليها ، وهذا تخريج الكسائي والفراء وأبي عبيدة ، ويحكي عن الأخفش أيضاً .  
(٢) من الآية ١٥٠ من سورة الأعراف .

٤٤٢ — هذا الشاهد من كلام أبي زيد الطائي ، واسمه حرمة بن النذر ، من كلمة يرثي فيها أخاه . وما ذكره المؤلف هنا صدر بيت من الحفيف ، وعجزه قوله :

\* أَنْتَ خَلَقْتَنِي لِذَهْرِ شَدِيدٍ \*

وأول السكمة التي منها هذا البيت قوله :

إِنَّ طَوْلَ الْحَيَاةِ غَيْرُ سَعْدٍ وَضَلَالٌ تَأْمِيلُ نَيْلِ الْخُلُودِ

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وأُم من « أمي » مضاف إليه مجرور =

وقال :

— ٤٤٣ — \* يَا ابْنَةَ عَمَّا لَا تُلُومِي وَاهْجَمِي \*

\* \* \*

= بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وأم مضاف وياء التكلم مضاف إليه « ويا شقيق » الواو حرف عطف ، يا : حرف نداء ، شقيق : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف ونفس من « نفسي » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على ما قبل ياء التكلم ، وياء التكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل مبتدأ « خلقتي » خلف : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « لدهر » جار ومجرور متعلق بقوله خلف « شديد » نعت لدهر .

الشاهد فيه : قوله « يا ابن أمي » حيث أنبت ياء التكلم ضرورة .

٤٤٣ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي ، وما ذكره

المؤلف هنا بيت من الرجز المشطور ، وقبلة قوله :

قَدْ أَصْبَحَتْ أُمُّ الْخِيَارِ تَدْعِي عَلَى ذَنْبِ كُلِّهِ لَمْ أَصْنَعْ  
مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْسِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ  
مَيَّزَ عَنْهُ قُنْزُعًا عَنْ قُنْزُعِ .

جَذَبُ اللَّيَالِي أَبْطِي أَوْ أَسْرِعِي أَفْنَاهُ قِيلُ اللَّهِ لِلشَّمْسِ اطْلُعِي  
\* حَتَّى إِذَا وَارَاكَ أَفُقٌ فَأَرْجِعِي \*

اللغة : « لا تلوحي » مضارع من اللوم وهو العتاب في تسخط مع توبيخ على أمر وقع « واهجعي » أمر من الهجوع ، وأصله الرقاد بالليل خاصة ، والمراد به هنا ترك ما هي فيه من اللجاجة في اللوم والانكفاف عنه وأخذ النفس بالراحة عما يشغلها من العناء .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ابنة » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وعم من « عما » مضاف إليه مجرور =

هذا باب في ذكر أسماء لازمت النداء

منها « فُلٌّ » و « فُلَّةٌ » بمعنى رَجُلٌ وامرأةٌ ، وقال ابن مالك وجماعة :  
بمعنى زيد وهندٍ ونحوهما ، وهو وَهْمٌ ، وإنما ذلك بمعنى فلان وفلانة<sup>(١)</sup> ،  
وأما قوله :

= بكسرة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المنقلبة ألفاً منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة  
المناسبة ، وعم مضاف وياء المتكلم المنقلبة ألفاً مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ،  
هذا خير ما نراه ، فلا تلتفت إلى ما يذكر كثيراً في مثل هذا الموضع « لا » حرف  
نهى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تلوى » فعل مضارع مجزوم بلا  
الناحية ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون في  
محل رفع « واهجى » الواو حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ،  
اهجى : فعل أمر مبنى عن حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « ابنة عما » حيث أثبت الألف المنقلبة عن ياء المتكلم ضرورة .  
(١) اختلف النحاة في « فل ، وفلة » المستعملين في النداء ، فذهب سيبويه  
وجمهرة البصريين إلى أنهما كلتان مستقلتان عن فلان وفلانة ، وأصل فل - عند  
هؤلاء - فلى - يياء بعد اللام - فحذفت اللام اعتباطاً : أى لغير علة تصريفية ، كما  
حذفت لام « بد » وأصلها ياء ، ولام « أب » و « أخ » و « غد » وأصلها واو في  
الثلاثة ، فإذا أردت تصغير « فل » على هذا القول قلت « فلى » بتشديد الياء كما تصغر  
يدا على « يدي » برد اللام المحذوفة .

وذهب الكوفيون إلى أن أصل « فل » فلان ، وأصل « فلة » « فلانة » ثم  
رخم كل منهما بحذف آخره وهو النون وحذف الألف التي قبل الآخر ، فصارا فل  
وفلة ، فإذا صغرت فل - على هذا القول قلت « فلين » .

وهذا كلام غير مستقيم ، من عدة أوجه ، الأول انه لا يرخم بحذف حرف اللين  
الذى قبل آخر الكلمة إلا إذا تقدم على حرف اللين ثلاثة أحرف ، وفي الكلمتين  
لم يتقدم على الألف إلا حرفان ، وثانيهما أنه لا وجه لقولهم في التأنيث فلة ، والثالث  
أنه لا وجه لتخصيصه بالنداء مع أن أصله - وهو فلان وفلانة - غير مختص بالنداء .  
ومع أن مذهب الكوفيين ضعيف - في ذاته - للأسباب التي ذكرناها يصح أن  
يكون هو أصل كلام ابن مالك ، فلا يكون قوله وهما .

٤٤٤ — \* فِي لَجَّةٍ أُمْسِكْ فَلَانًا عَنْ فُلٍ \*  
 فقال ابن مالك : هو فُلُ الخاص بالنداء، استعمل مجروراً للضرورة ،  
 والصواب أن أصل هذا « فلان » وأنه حُذِفَ منه الألف والنون للضرورة ،  
 كقوله :

٤٤٥ — \* دَرَسَ الْمَنَّا بِمَتَالِيعٍ فَأَبَانَ \*  
 أي : دَرَسَ الْمَنَازِلُ .

٤٤٤ — هذا الشاهد من كلام أبي النجم العجلي صاحب الشاهد السابق ،  
 من أرجوزة له يصف فيها بعض أشياء ، وما ذكره المؤلف هنا بيت من مشطور  
 الرجز ، وقوله قوله :

\* تَضِلُّ مِنْهُ إِبِلِي بِالْهَوَجَلِ \*  
 اللغة : اللجة - بفتح اللام - الجلبة واختلاط الأصوات في الحرب .  
 الإعراب : « في » حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لجة »  
 مجرور بنى ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بقوله تضل  
 في البيت الذى أنشدناه « أمسك » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره  
 أنت « فلاناً » مفعول به لأمسك ، منصوب بالفتحة الظاهرة « عن » حرف جر مبني  
 على السكون لا محل له من الإعراب « فل » نجرور بمن وعلامة جره الكسرة  
 الظاهرة ، وجملة أمسك من فعل الأمر وفاعله المستتر فيه وجوباً ومفعوله وما تعلق  
 به في محل نصب مفعول لقول محذوف يقع نعتاً للجة ، وتقدير الكلام : في لجة مقول في  
 شأنها أمسك فلاناً عن فلان .

الشاهد فيه : قوله « عن فل » حيث استعمل فيه كلمة « فل » في غير النداء فجرها  
 بحرف الجر ، وهذا هو الذى ذكره ابن مالك ، ومن العلماء من ذكر أن الذى في  
 البيت أصله « فلان » فرخه بحذف النون والألف في غير النداء ضرورة كما في الشاهد  
 الآتى ، وأما فل الخاص بالنداء فأصله « فلى » فحذفت لاه كما حذفت لام يدوم ، ولا  
 يستعمل إلا محذوف اللام .

٤٤٥ — هذا الشاهد من كلام ليلى بن ربيعة العامري ، وله نظائر في شواهد =

= سيوييه (١ / ٨ وما بعدها) وما ذكره المؤلف همنا صدر بيت من الكامل ،  
وعجزه قوله :

\* فَتَقَادَمَتْ بِالْحَبْسِ فَالْشُّوبَانِ \*

اللمغة : « المنا » أراد المنازل ، فرخم في غير النداء ، والمنازل : جمع منزل ، وهو مكان النزول « متالع » هو وأبان والحبس والشوبان : أسماء أما كن معينة ، ودروس المنازل : عفاؤها وانعماؤها .

الإعراب : « درس » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « المنا » فاعل مرفوع بضممة ظاهرة على الحرف المحذوف لأجل الترخيم ، أو مرفوع بضممة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهذا بناء على اعتبار حقيقة الكلمة أو حالتها الراهنة « متالع » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من المنازل « فأبان » الفاء حرف عطف ، أبان . معطوف على متالع « فتقادم » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، تقادم : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى المنازل « بالحبس » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من فاعل تقادم « فالشوبان » الفاء حرف عطف ، الشوبان : معطوف على الحبس ، مجرور بالكسرة الظاهرة ،

الشاهد فيه : قوله « المنا » فإن كثيراً من العلماء قد ذكروا أن أصله « المنازل » فرخمه في غير النداء ضرورة بمحذف حرفين منه ، وذهب غير واحد من العلماء إلى أنه لا ترخيم فيه ، وأن المنا بمعنى المحاذي ، وكان الشاعر قد قال : عفا المكان المحاذي لمتالع فأبان . وقد ذكر ذلك واستشهد لصحة قول الأكثرين وللقول الثاني أبو عبيد البكري في كتابه اللآلئ شرح أمالي القالي ( انظره ج ١ ص ١٤ ) .  
ونظيره على ما جاء به المؤلف من أجله قول علقمة الفحل :

كَانَ إِبْرَيْقَهُمْ ظَبْيٌ عَلَى شَرَفٍ مُّزْدَمٌ بِسَبَا الْكَتَّانِ مَلْثُومٌ  
أراد بسبائب الكتان . فحذف حرفين من آخر الكلمة كما فعل لبيد .



ومنها «لُؤْمَانُ» بضم أوله وهمزة ساكنة ثانية ، بمعنى كثير اللؤم ،  
و «نُؤْمَانُ» بفتح أوله وواو ساكنة ثانية ، بمعنى كثير النوم ، وفُعْلٌ  
كفُدَرٍ وفُسْقٍ ، سَبًّا للمذكر ، واختار ابنُ عصفورٍ كونه قياسياً ، وابنُ مالك  
كُونَهُ سَمَاعِيًّا ، وفَعَالٍ كَفَسَّاقٍ وَخَبَاثٍ ، سَبًّا للمؤنث ، وأما قوله :  
— ٤٤٦ — \* إِلَى بَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لِكَاعٍ \*

٤٤٦ — اشتهرت نسبة هذا الشاهد إلى الخطيئة ، لكن نسبة ابن الكيت في  
كتاب الألفاظ (ص ٧٣) - وتبعه التبريزي - إلى أبي الغريب النصري ، وما ذكره  
المؤلف هنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوَى \*

اللفظة : «أطوف» مضارع من التطويف ، وهو بمعنى أجول وأدور ، والصفة  
تدل على كثرة الطواف في الأرض ، ووقع عند ابن الكيت والتبريزي «أطود»  
بالدال المهملة مكان الفاء ، وهو بمعنى أطوف «آوى» مضارع «أوى فلان إلى منزله  
يأوى» مثل رمى يرمى ، وذلك إذا رجع إليه «قعيدته» قعيدة البيت - بفتح القاف -  
للرأة ، أطلق عليها ذلك لكونها تلازم القعود في البيت «لكاع» بفتح أوله ونانيه ،  
بزنة حذام وقطام ونحوهما - لثيمة ، ومثله اللكيفة .

المعنى : هجا زوجته ووصفها بأنها لثيمة دنيئة ، ووصف أنه يكثر التطواف في الأرض  
رغبة في تحصيل قوته وقوت عياله ثم يعود إلى منزل لا يجد فيه أسباب الراحة ؛ لأن  
للرأة التي تقيم فيه دنيئة .

الإعراب : «أطوف» فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «ما» مصدرية «أطوف» فعل مضارع فاعله مستتر فيه  
كسابقه «ثم» حرف عطف «آوى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء  
منع من ظهورها الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا «إلى» حرف جر  
«بيت» مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله آوى «قعيدته» قعيدة : مبتدأ  
مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى البيت مضاف إليه  
«لكاع» ظاهره أنه خبر المبتدأ مبنى على الكسر في محل رفع ، وجملة المبتدأ والخبر =

فاستعمله خبراً ضرورية ، وينقاس هذا وفعال بمعنى الأمر كنزال من كل فعل ، ثلاثي ، تام ، مُتَصَرِّف ، نخرج نحو : دَخَرَجَ ، وَكَانَ ، وَنِعِمَ ، وَبُسَ ، والمبرد لا يقيس فيهما .

\*\*\*

### هذا باب الاستغاثة<sup>(١)</sup>

إذا اسْتُغِيثَ اسمٌ مفادى وجب كَوْنُ الحرف «يا» وَكَوْنُهَا مذكورةً، وغلب جَرُّهُ بلام واجبة الفتح، كقول عمر رضى الله تعالى عنه : « يَا لَلَّهِ » وقول الشاعر :  
 \* يَا لَقَوْمِي وَيَا لَأَمْثَالِ قَوْمِي \*

== في محاجر صفة البيت ، وبهذا الظاهر تترك بعض النحاة ؛ فاستشهد به لما سنده ، وسند كرى في بيان الاستشهاد وجها آخر فيه .

الشاهد فيه : قوله « لكاع » حيث استعمله خبراً للببتأ ضرورة ، ومن الناس من يقدره مقولا لقول محذوف ، والتقدير : قعيدته مقول لها بالكاع ؛ فلا يكون حينئذ قد خرج عن أصله .

وقد عثرت في مسند الإمام أحمد بن حنبل على حديث فيه استعمال « لكاع » مفعولا به ، وذلك في قول سعد بن عبادة سيد الأنصار ( ج ٤ ص ٦ ) « ولكنى قد نهضت ، أنى لو وجدت لكاء قد تفخذها رجل - الحديث » .

(١) الاستغاثة : مصدر قولك « استغاث فلان بفلان » إذا دعاه ليدفع عنه مكروها أو يعينه على مشقة ، فمعنى الاستغاث نداء من يخلص من شدة أو يدفع مكروها أو يعين على احتمال مشقة وفي القرآن الكريم ( وإن يستغيثوا يغاثوا بماء كالمهل ) فدل على أنه لا يستلزم أن بفعل المستغاث على وفق رغبة المستغيث .  
 ويجوز أن يكون كل من المستغاث له والمستغاث ضميرا ، تقول « يالك لى » تدعو المخاطب لنفسك .

٤٤٧ - لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

\* لِأَنَاسٍ عَتُوهُمْ فِي أَرْدِيَادٍ \*

اللغة : « يا قومي » جرى الاستعمال العربى على تخصيص القوم بالذكور ، وعليه =

إلا إن كان مَـنْطُوقًا ولم تُعْذِمْه « يا » فتكسر<sup>(١)</sup>، ولأمُ المستغاثِ له مكسورةٌ دائماً<sup>(٢)</sup>، كقوله « يَا اللَّهَ الْإِسْلَامِيْنَ » وقول الشاعر :

==ورد قوله تعالى : ( لا يسخر قوم من قوم عسى أن يكونوا خيراً منهم ، ولا نساء من نساء عسى أن يكن خيراً منهن ) « عتوهم » العتو - بضم العين والتاء وتشديد الواو - الاستكبار والظيان « في ازدياد » يريد أنه يزيد يوماً بعد يوم .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستفائة مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لقوى » هذه اللام المفتوحة لام المستغاث به وهي حرف جر ، وقوم : مجرور بهذه اللام ، وقوم مضاف وياء التكلم مضاف إليه « ويالأمثال » الوار حرف عطف ، ويا : حرف نداء واستفائة . واللام حرف جر أيضاً ، وأمثال : مجرور باللام ، وهو مضاف وقوم من « قوى » مضاف إليه ، وقوم مضاف وياء التكلم مضاف إليه « لأناس » اللام المكسورة هي الداخلة على المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، وأناس : مجرور باللام ، وقد اختلف في متعلق الجار والمجرور في هذا الوضع ؛ قيل : متعلق بيا نفسها لأن فيها معنى الفعل وهو أذعر ، وقيل : متعلق بالفعل المحذوف الذي نابت عنه يا ، وقيل : متعلق بمحذوف حال ، والتقدير : مدعوين لأناس « عتوهم » عتو : مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وعتو مضاف وضمير الغائبين العائد إلى أناس مضاف إليه « في ازدياد » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جر صفة لأناس .  
الشاهد فيه : قوله « يا لقوى ويا لأمثال » فإنه جر المستغاث به في الكلمتين بلام واجبة الفتح ، أما الأول فظاهر سببه ، وأما الثاني فسببه أنه تكرر وأعيد معه يا .  
ونظير هذا البيت قول أبي حية النميري :

يَا لَمَعْدَةٍ وَيَا لِلنَّاسِ كُلِّهِمْ وَيَا لِفَائِيهِمْ يَوْمًا وَمِنْ شَهْدَا  
(١) وكذلك تكسر لام للمستغاث إذا كان ياء التكلم نحو « يالآ » ، ومنه قول المتنبي :  
فَيَا شَوْقُ مَا أَبْقَى وَيَا لِي مِنَ النَّوَى وَيَا دَمْعُ مَا أَجْرَى وَيَا قَلْبُ مَا أَصْبَى  
فإن كان ضميراً غير ياء التكلم كانت اللام مفتوحة على الأصل ، ومنه قول امرئ القيس :  
فَيَا لَكَ مِنْ لَيْلٍ كَأَنَّ نُجُومَهُ بِكُلِّ سَفَارٍ الْقَتْلِ شُدَّتْ بِيَذْبُلُ  
(٢) تنفع لام المستغاث له إذا كان ضميراً غير ياء التكلم ، تقول « يا لزيد لك » وتقول « يا لبكر له » فإن كان المستغاث له ياء التكلم كسرت اللام نحو « بالبكر لي » .

٤٤٨ — \* يَا لِّلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِّلْعَجَبِ \*

ويجوز أن لا يبدأ المستغاث باللام ؛ فالأكثر حينئذ أن يحتم بالألف<sup>(١)</sup> ،  
كقوله :

٤٤٨ -- هذا الشاهد من الشواهد التي لم تيسر لي الوقوف على نسبتها إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف همنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* يَبْكِيكَ نَاءٌ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ \*

اللغة : « ناء » اسم فاعل فعله نأى ينأى - من باب فتح يفتح - ومعناه بعد « يا للكهول » الكهول : جمع كهل ، ويطلق على كل من جاوز الثلاثين وخطه الشيب ، ويقال : بل الكهل من جاوز الأربعين « الشبان » جمع شاب ، وهو من كانت سنة قبل سن الكهل « للعجب » العجب - بفتح العين والجيم جميعا - تأثر النفس وانفعالها بسبب ازدياد وصف في التعجب منه ، سواء أكان من أوصاف الحسة أم كان من أوصاف الرفعة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب « للكهول » هذه اللام المفتوحة هي لام المستغاث به ، وهي حرف جر ، الكهول : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة « وللشبان » الواو حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، للشبان : جار ومجرور معطوف على الجار والمجرور السابق ، واللام هنا مكسورة لعدم تكرر « يا » مع العاطف « للعجب » اللام مكسورة ، وهي لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، والعجب : مجرور بهذه اللام ، والجار والمجرور متعلق بيا نفسها ، أو بالفعل الذي نابت عنه يا ، أو بمحذوف حال ، على ما أوضحناه فيما سبق .

الشاهد فيه : في هذا البيت شاهدان : أحدهما قوله « للشبان » حيث كسر لام المستغاث به لكونه معطوفا ولم تتكرر معه « يا » ، والثاني في قوله « للعجب » حيث جاءت لام المستغاث من أجله مكسورة .

(١) وهذه الألف التي يحتم بها المستغاث عوض عن اللام التي كان حقه أن يبدأ بها ، ومن أجل أنها عوض من اللام لا يجوز أن يجمع بينهما ، لأنه لا يجمع بين العوض =

— ٤٤٩ — \* يَا زَيْدَا لَامِلٍ نَيْلٍ عَزٍّ \*

= والمعوض منه ، هكذا قال النحاة ، لكن جواز حذف الألف وحذف اللام جميعاً واستعمال المستغاث بدونهما يشكل على دعواهم أن الألف عوض من اللام ، لأنهم يقررون أنه لا يجوز حذف العوض والمعوض منه كما لا يجوز الجمع بينهما في الذكر .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن الصور أربعة واحدة منها نصوا على أنه لا يجوز استعمالها ، والباقيات مستعملات ، أما المستعملات فأحدها ما بدىء المستغاث فيها باللام نحو قولك « بالزيد » والثانية ما ختم المستغاث فيها بالألف نحو « يا زيدا » والثالثة ما لم يكن فيها لام ولا ألف نحو « يا قوم » وأما التي نصوا على عدم جوازها فهي ما جمع فيها بين اللام والألف نحو « يا لزيدا » .

٤٤٩ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده للمؤلف ههنا صدر بيت من الخفيف ، وعجزه قوله :

\* وَغَنَى بِمَعْدَ فَاقَةٍ وَهَوَانٍ \*

اللفظة : « لآمل » الآمل : اسم فاعل من الأمل - بفتح الهمزة والهمزة جميعاً - وهو الرجاء والتوقع « نيل » بفتح النون وسكون الياء المثناة - مصدر « نال الشيء يناله » ومعناه حصله « عن » هو بكسر العين المهملة وتشديد الزاي - المنعة والقوة « غنى » بكسر الغين المعجمة ، مقصوراً - الثراء وكثرة المال « فاقاة » الفقر والاحتياج « هوان » بفتح الهاء والواو جميعاً ، بزنة صحاب - الحفارة والذلة .

الإعراب : « يا » حرف نداء واستغاثة مبني على السكون لا محل له من الإعراب « زيدا » مستغاث به مبني على ضم مقدر على آخره منع من ظهوره اشتغال المحل بالفتحة المآتية بها لمناسبة ألف الاستغاثية في محل نصب ، والألف عوض عن لام الاستغاثية المفتوحة التي تعلق المستغاث به كما في الشاهدين السابقين ( رقم ٤٤٧ و ٤٤٨ ) « لآمل » اللام المكسورة لام المستغاث من أجله ، وهي حرف جر ، وآمل : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف أو بحال محذوف ، على ما بيناه تفصيلاً فيما سبق ، وفي آمل ضمير مستتر جوازاً تقديره هو ، وهذا الضمير فاعل آمل ؛ لأنه اسم فاعل يعمل عمل الفعل « نيل » مفعول به لآمل منصوب بالفتحة الظاهرة ، ونيل مضاف و« عز » مضاف إليه مجرور بالكسرة = ( ٤ — أوضح المسالك ٤ )

وقد يَخْلُو منهما ، كقوله :

— ٤٥٠ — \* أَلَا يَا قَوْمَ الْعَجَبِ الْعَجِيبِ \*  


---

= الظاهرة «وغنى» الواو حرف عطف ، غنى : معطوف على نيل عز منصوب بفتحة مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر « بعد » ظرف زمان منصوب بنيل أو بآمل ، وبعد مضاف و « فاقة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وهوان » الواو حرف عطف ، هوان : معطوف على « فاقة » مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا يزيدا » حيث جاء بالمستغاث به مختما بالألف لكونه لم يأت معه باللام المفتوحة التي تدخل على المستغاث به . ( وانظر شرح الشاهد رقم ٤٣٠ ) .

٤٥٠ — وهذا الشاهد أيضا من الشواهد التي لم أقف على نسبتها إلى قائل معين والذي أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* وَلِلْفَعْلَاتِ تَعْرِضُ لِلْأَرِيبِ \*

المعنى : « يا قومي » ارجع في فهم معنى القوم إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٧ « للعجب العجيب » ارجع في فهم معنى العجب إلى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « وللفعلات الغفلات : جمع غفلة ، وهي مصدر « غفل فلان عن شأن كذا » إذا لم يلق إليه باله ، ولم يلتفت إليه « تعرض له » تنزل به « الأريب » العاقل .

الإعراب : « ألا » حرف تنبيه يستفتح به الكلام ذو الشأن لقصد استرعاء انتباه المخاطب حتى لا يفوته شئ منه ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يا » حرف نداء واستغناء مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « قوم » مستغاث به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم المحذوفة اجتزاء عنها بكسر ما قبلها ، وقوم مضاف وياء المتكلم المدلول عليها بهذه الكسرة مضاف إليه « للعجب » اللام المكسورة هي لام المستغاث لأجله ، وهي حرف جر ، والعجب : مجرور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بيا أو بالفعل المحذوف الذي نابت عنه ياء أو بمحذوف حال ، على ما بيناه في الشواهد السابقة « العجيب » نعت للعجب مجرور بالكسرة =

وبحوز نداء التعجب منه<sup>(١)</sup>؛ فَيُعَامَلُ مُعَامَلَةَ الْمُسْتَغَاثِ ، كَقَوْلِهِمْ :  
« يَا لَلْبَاءِ » و « يَا لِلدَّوَاهِي » إِذَا تَعَجَّبُوا مِنْ كَثْرَتِهِمَا<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

= الظاهرة « وللفلات » الواو حرف عطف ، واللام بعدها حرف جر ، والفلات :  
محروور باللام وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجروور معطوف على الجار  
والمجروور السابق « تعرض » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير  
مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الفلات ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في  
محل نصب حال من الفلات « للأريب » جار ومجروور متعلق بقوله تعرض .

الشاهد فيه : قوله « يا قوم » حيث جاء المستغاث به خالياً من اللام المفتوحة في  
أوله ومن الألف في آخره ، وقد ذكرنا لك فيما مضى من كلامنا ( ص ٤٩ ) اعتراضاً  
على هذه الصورة التي جمع فيها بين حذف اللام من أول المستغاث والألف من آخره .  
(١) الداعى إلى نداء التعجب منه أحد أمرين :

الأول : أن يرى الإنسان أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادى جنس ما رآه ،  
نحو « ياللاء » و « ياللعشب » و « ياللدواهي » و « يالنعصية » .  
الثاني : أن يرى أمراً يعده عظيماً لسبب قام عنده فينادى من له نسبة إليه ومعرفة  
به وتمكن منه ، نحو « ياللعلاء » و « يالاهل الحجي » و « يالأرباب المروءة »  
والنجدة » .

(٢) مثل المؤلف لنداء التعجب منه الذي عومل معاملة المستغاث بما بدىء باللام  
كما ترى ، وبقي صورتان ؛ الأولى : ما يحتم بالألف الم عوضها عن اللام ، ومنه قول  
امرئ القيس بن حجر :

وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِلْعَذَارَى مَطِئِي فَيَا عَجَبًا مِنْ كُورِهَا الْمُتَحَمِّلِ  
وقول الراجز :

يَا عَجَبًا مِنْ هَذِهِ الْفَلِيقَةِ هَلْ تُذْهِبُ الْقُوبَاءَ الرِّيقَةَ

والصورة الثانية : ما لم يبدأ باللام ولم يحتم بالألف ، نحو « يا عجب » وبذلك يتم  
شبه التعجب منه بالمستغاث في كل استعمالاته .

## هذا باب الندبة

حُكْمُ المندوب - وهو الْمُتَوَجَّعُ عليه أو الْمُتَوَجَّعُ مِنْهُ <sup>(١)</sup> - حكم المنادى ؛  
تَقْيِضُهُ في نحو « وَازِيدَا » وينصب في نحو « وَآمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » إلا أنه  
لا يكون نكرة كرجل <sup>(٢)</sup> ، ولا مبهماً كأي واسم الإشارة والموصول <sup>(٣)</sup> ؛

(١) عرف المؤلف المندوب بأنه المتفجع عليه أو المتوجع منه ، وهذا التعريف  
قاصر ، لأنه يشمل ما لا يسمى مندوباً في الاصطلاح ، وذلك نحو قولك « تفجعت  
على زيد » و « أنا متفجع على زيد » و « توجعت من صداع رأسي » و « أنا متوجع  
من جرح بقدمي » وكان عليه أن يزيد في التعريف قوله « بوا أو بيا » حتى لا يشمل  
المندوب ما ذكرنا من الأمثلة ونحوها ، ومنه تعرف أن الندبة اصطلاحاً هي « نداء  
المتفجع عليه أو المتوجع منه بوا أو بيا » .

والتفجع : هو إظهار الحزن وقلة الصبر عند نزول حادث .  
ثم التفجع قد يكون حقيقة وقد يكون حكماً ، فأما التفجع حقيقة فكما يكون في  
رثاء الميت كبيت جرير في عمر بن عبد العزيز وهو الشاهد ٣٠ ؛ الذي سيعيده المؤلف  
بعد كلمات ، وأما التفجع حكماً فكقول عمر بن الخطاب رضي الله عنه وقد أخبر بجذب  
شديد أصاب العرب « واعمره ، واعمره » .

والمتوجع منه قد يكون محل الألم ، وقد يكون سبب الألم ، فأما محل الألم فمثل  
قولك « وارساء » و « وارجله » ومنه قول المجنون :

فَوَاكِدًا مِنْ حُبٍّ مَنْ لَا يُحْيِي وَمِنْ عِبْرَاتٍ مَا لَمْ يَنْفَدَا  
وأما سبب الألم فمثل قولك « وامصيتاه » ومنه قول ابن قيس الرقيات :

تَبْسِكِيهِمُ الدَّهْمَاءَ مُعْوَلَةً وَتَقُولُ سَلْمَى وَارَزَّيْتِي

(٢) زعم الرياشي أنه يجوز أن تندب النكرة مستدلاً على ذلك بأنه قد ورد في  
الحديث « واجبله » وأنكر الجمهور ذلك ، وقالوا : إن صح الحديث فهو نادر .  
(٣) أجمعوا على أنه لا تجوز ندبة الموصول المقترن بأل كالذي والقي مطلقاً ،  
واختلفوا في جواز ندبة الموصول غير المقترن بأل ، فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز  
مطلقاً أيضاً ، وذهب غيرهم إلى جواز ندبة ما اشتهرت صلته كما حكاه المؤلف ، فقد  
اختلفوا في هذا الفرع مذهبا غير مذهب البصريين .



إلا ما صلته مشهورة فيندب ، نحو « وَاَمِنْ حَفَرَ بِئرَ زَمَزَمَاهُ » فإنه بمنزلة «وَأَعْبَدَ الْمُطَلِبَاهُ» إلا أن الغالب أن يحتم بالألف ، كقوله :

• وَقُمْتَ فِيهِ بِأَمْرِ اللَّهِ يَا عُمَرَا<sup>(١)</sup> • [٤٣٠]

ويُحذف هذه الألف ما قبلها : من ألف نحو « وَأُمُوسَاهُ » أو تنوين<sup>(٢)</sup> في صلة نحو « وَاَمِنْ حَفَرَ بِئرَ زَمَزَمَاهُ » أو في مضاف إليه نحو « وَاعْلَامَ زَيْدَاهُ » أو في محكي نحو « وَأَقَامَ زَيْدَاهُ » فيمن اسمه قام زيد ، ومن ضمة

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية يرثي أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز وقد تقدم ذكره في أول باب النداء ( وهو الشاهد رقم ٤٣٠ ) وما ذكره المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

• حُمِلَتْ أُمْرًا عَظِيمًا فَاصْطَبَرْتَ لَهُ •

والشاهد فيه هنا قوله « يا عمرا » حيث ختم بألف الندبة ، وثبت هذه الألف دليل على أنه مندوب ؛ إذ لو كان منادى لبناء على الضم ؛ لكونه علما مفردا ، وهذه الألف نفسها هي التي سوغت له استعمال « يا » في الندبة لكونها قد بينت أنه مندوب وليس منادى فأمن أن يلتبس على السامع ، ولولا ذلك لما ساع له أن يستعمل للندبة غير « وا » .

(٢) هذا الذي ذكره المؤلف - من وجوب حذف التنوين لوصل الاسم المندوب بألف الندبة - هو مذهب البصريين ، وعلة وجوب حذف التنوين هي التخلص من التقاء الساكنين ، فإن التنوين نون ساكنة كما تعلم والألف ساكنة .

وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز في ندبة المنون وجهان ، أما أولهما فحذف التنوين كذهب البصريين ، وأما الثاني فبقاء التنوين مع تحريكه إما بالفتح لمناسبة ألف الندبة فيقال في ندبة غلام زيد « وَاَعْلَامَ زَيْدِنَاهُ » وإما بالكسرة على ما هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين فيلزم قلب الألف ياء لوقوعها بعد كسرة فيقال « وَاَعْلَامَ زَيْدِنِيهِ » وذهب الفراء إلى أنه يجوز حذف التنوين مع بقاء الكسرة التي تقتضيها الإضافة فيلزم قلب الألف ياء لما قلنا فيقال « وَاَعْلَامَ زَيْدِيهِ » .

نحو « وَازِيدَا » أو كسرة نحو « وَاعْبُدَ الْمَلِكَا » و « وَاحْذَامَا » فإن أوقع حذف الكسرة أو الضمة في لبس أبقيا ، وجُعِلَتِ الألفُ ياء بعد الكسرة ، نحو « وَاعْلَامِكِي » وواواً بعد الضمة ، نحو « وَاعْلَامَهُو » أو « وَاعْلَامَكُمْو » . ولك في الوقف <sup>(١)</sup> زيادة هاء السكت بعد آخر المد .

\*\*\*

فصل : وإذا نُدِبَ المضاف للياء فعلى لغة من قال « يَا عَبْدِ » بالكسر ، أو « يَا عَبْدُ » بالضم ، أو « يَا عَبْدَا » بالألف ، أو « يَا عَبْدِي » بالإسكان ، يقال « وَاعْبُدَا » وعلى لغة من قال « يَا عَبْدِي » بالفتح ، أو « يَا عَبْدِي » بالإسكان ، يقال « وَاعْبُدِيَا » بإبقاء الفتح على الأول وباجتلابه على الثانى ، وقد تبين أن لمن سكن الياء أن يحذفها أو يفتحها ، والفتح رأى سيديويه ، والحذف رأى اللبرد .

وإذا قيل « يَا غُلَامَ غُلَامِي » لم يجز في الندبة حذف الياء ؛ لأن المضاف إليها غير منادى .

\*\*\*

(١) وقد زادوا - في النداء وفي الندبة - الهاء في الوصل معاملة للوصل معاملة الوقف ، ضرورة ، ومن ذلك قول المجنون :

فَنَادَيْتُ يَا رَبَّاهُ أَوَّلُ سُؤْلَتِي      لِنَفْسِي كَيْلَى ثُمَّ أَنْتَ حَسِيْبُهَا  
ومن ذلك قول الراجز :

وَأَمَرَ حَبَاهُ بِحِمَارٍ نَاجِيَةٍ      إِذَا أَنَى قَرَبَتُهُ لِلْسَّانِيَةِ  
وقد وقع من ذلك في شعر المتنبي .

وَأَحَرَّ قَلْبَاهُ يَمِّنَ قَلْبِهِ شَبِيْمُ      وَمَنْ يَجْسِمِي وَحَالِي عِنْدَهُ ضَرَمُ

هذا باب الترخيم<sup>(١)</sup>

يجوز ترخيم المنادى - أى : حَذَفُ آخره تخفيفاً - وذلك بشرط كونه معرفة<sup>(٢)</sup>، غير مستغاث<sup>(٣)</sup>، ولا مندوب، ولا ذى إضافة، ولا ذى إسناد؛ فلا بُرُخِمَ نحو قول الأعمى « يا إنساناً خُذْ بِيَدِي » وقولك « يا جَفَفَر » و « وَاجْمَفَرَاه » و « يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ » و « يا تَابِطَ شَرًّا » .

(١) الترخيم في اللغة معناه التسهيل والتلين، يقال «صوت رخيم» أى سهل لين، وقال الشاعر :

لَمَّا بَشَرْتُ مِثْلُ الْحَرِيرِ ، وَمَنْطِقُ رَخِيمٍ الْخَوَاشِي لَا هُرْأَ وَلَا نَزْرُ

وهو في اصطلاح النحاة « حذف بعض الكلمة على وجه مخصوص » .

واعلم أن الترخيم على ثلاثة أنواع، الأول ترخيم النداء، وهو الذى عقد له المؤلف هذا الباب، والثانى ترخيم الضرورة، وقد عقد له المؤلف فصلاً فى آخر هذا الباب أوله قوله « ويجوز ترخيم غير المنادى - إلخ » والثالث ترخيم التصغير، وقد تحدث عنه للمؤلف فى باب التصغير .

(٢) أطلق المؤلف هنا لفظ المعرفة وأراد منه خصوص المعرفة بالعلمية، إن كان مجرداً من النداء كما سينص عليه، فإن كان الاسم محتوماً بالنداء صح ترخيمه إن كان علماً مؤنثاً أو لمذكر كفاطمة وحزمة، أو كان معرفة بالقصد إليه كالسكرة المقصودة مثل جارية كما فى الشاهد ٥٢؛ الآتى قريباً، ومثل ناقة فى قول الشاعر :

يَا نَاقَ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَتَسْتَرِيحًا

وإنما اقتصت المعرفة بالترخيم لأن المعارف يكثر نداؤها، والشئ إذا كثرت استعماله طلبوا فيه التخفيف، والترخيم ضرب من التخفيف، وإنما جعلوا التخفيف بحذف آخرها لأنهم يشعرون بأن أواخر الكلمات محل التغيير .

(٣) قد ورد فى الشعر ترخيم المستغاث القرون بلام الاستغاثه وغير القرون بها، فأما الأول ففى نحو قول الشاعر :

كَلَّمَا نَادَى مُنَادٍ مِنْهُمْ يَا لَتَيْتِمٍ اللَّهَ قُلْنَا يَا لَمَالٍ =

وعن الكوفيين إجازة ترخيم ذى الإضافة بحذف عجز المضاف إليه ،  
تمسكاً بنحو قوله :

٤٥١ — \* أَبَا عُرْوَةَ لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حُرَّوٍ \* \*

= فإنه أراد « بالمالك » فرخه بحذف آخره وهو حرف الكاف، وهو مستغاث مقرون باللام ، وأما ترخيم المستغاث غير المقرون باللام فنحو قول أبي شريح الأحمص الكلابي :  
تَمَنَّا نِي لِيَقْتَمِلَنِي أَقِيطُ أَعَامَ لَكَ ابْنُ صَعَصَعَةَ بْنِ سَعْدٍ  
وقد حمل العلماء ذلك على أنه ضرورة ؛ ومن نص على أنه ضرورة ابن الضائع ،  
وذهب ابن عصفور إلى أنه يجوز ترخيم المستغاث إذا لم يكن مقروناً باللام الاستغاثه كالبيت الثاني ، وفي البيت الثاني هذا شذوذ من جهتين عند الجمهور ، إحداها استعمال الهمزة في نداء المستغاث ، وثانيتهما ترخيمه .

٤٥١ — لم أفهم لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَيْتَةٍ فَيُجِيبُ \* \*

اللغة : « لا تبعد » أراد لا تهلك ، وانظر شرح الشاهد رقم ٣٩٦ لمعرفة استعمالات هذه الكلمة « ابن حرة » يكتفى بهذه الكلمة عن الرجل الكريم ، ومن كلامهم « ابن الأمة ، ما الأمة » « سيدعوه داعي ميتة » يريد أنه سيصيبه الموت بسبب من أسباب الموت الكثيرة .

الإعراب : « أبا » متادى بحرف نداء محذوف منصوب بالألف نيابة عن الفتحة لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف و « عرو » مضاف إليه « لا » حرف دعاء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تبعد » فعل مضارع مجزوم بلا الدعائية وعلامة جزمه السكون « فكل » الفاء حرف دال على التعليل ، كل : مبتدأ مرفوع بالضمه الظاهرة ، وهو مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف و « حرة » مضاف إليه « سيدعوه » سيدعو : فعل مضارع مرفوع بضمه مقدرة على الواو « داعي » فاعل سيدعو مرفوع بضمه مقدرة على الياء ، وداعى مضاف و « ميتة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ « فيجيب » الفاء حرف عطف ، ويجيب : فعل مضارع =

وزعم ابن مالك أنه قد يُرَخِّمُ ذو الإسناد ، وأن عَمْرَأَ نَقَلَ ذلك <sup>(١)</sup> ،  
وَعَمِّرُوا هذا هو إمام النحويين رحمه الله ، وَسَيَبُوتُهُ لِقَبِّهِ ، وَكُنْيَتُهُ أَبُو بَشِيرٍ .

== معطوف بالماء على سيدعو مرفوع بالضمه الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا  
تقديره هو يعود إلى ابن حرة .

الشاهد فيه : قوله « أبا عرو » حيث حذف عجز ما أضيف إليه النداء لترخيم ،  
وهو حذف جائز عند الكوفيين ، وأصله على هذا « يا أبا عروة » والبصريون  
لا يجيزون ترخيم النداء للركب .

ومثل بيت الشاهد قول زهير بن أبي سلمى المزني :

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرِمَ ، وَاذْكُرُوا

أَوَاصِرَنَا ، وَالرَّحْمُ بِالْقَيْنِبِ تُذَكِّرُ

فإنه أراد أن يقول « يا آل عكرمة » فحذف التاء من المضاف إليه .

ومن الشعراء من رخم للركب الإضافي بحذف المضاف إليه كله ، وذلك كقول  
عدي بن زيد :

يَا عَبْدَ هَلْ تَذْكُرُنِي سَاعَةً فِي مَوْكِبٍ أَوْ رَائِدًا لِلْقَيْنِصِ  
وَالْأَصْلِ « يا عبد هند » فحذف المضاف إليه كله .

(١) قال ابن مالك في الألفية :

وَالْعَجَزُ أَحْذِفْ مِنْ مُرْكَبٍ ، وَقُلْ تَرْخِيمُ جُمْلَةٍ ، وَذَا عَمِّرُوا نَقَلَ

وقال في شرح التسهيل « ونص - يعني سيوييه - في باب النسب على أن من العرب  
من يرخمه فيقول في تأبط شرا : يأتأبط ، ورتب على ترخيمه النسب إليه » قال :  
« ولا خلاف في النسب إليه » وحاصل الحديث في هذا اللوضوع أن لسيوييه نصيبين  
متعارضين في ترخيم العلم المحكي الذي أصله جملة ، نص يقتضي منع ترخيمه ، وقد ورد هذا  
النص في باب الترخيم ، وهو « واعلم أن الحكاية لا ترخم لأنك تريد أن ترخم غير منادى  
وليس مما يغيره النداء » اه ، ونص يدل على أنه قد ورد عن العرب ترخيم مثل ذلك ،  
وقد ورد هذا النص في باب النسب ، وبسميه سيوييه باب الإضافة ، وهو « فإذا  
أضفت إلى الحكاية حذفت وتركت الصدر ، بمنزلة عبد القيس وخمس عشرة ، فلزمه ==

ثم إن كان المنادى مختوماً ببناء التأنيث جاز ترخيمه مطلقاً<sup>(١)</sup>؛ فتقول في هَيْبَةٍ  
 عَلَمًا « يا هَيْبَ » وفي جارية لمُعَيَّنَةٍ « يا جَارِيَّ » قال :  
 \* جَارِيَّ لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي \* — ٤٥٢

= الحذف كما لزمهما ، وذلك قولك في تأبط شرا : تأبطي ، ويدل على ذلك أن من  
 العرب من يفرد فيقول : يا تأبط أقبل ، فيجعل الأول مفردا ، فكذلك بفردة في  
 الإضافة - يعنى في النسب « اهـ » ، والذي يتجه لى أن حكايته عن العرب لم تقم عنده  
 دليلا على تجويز ترخيمه ، فكمن من العبارات قد حكاها ولم يقل بمقتضاها ، لأنه رآها  
 ضعيفة لا تجرى على الميسع المطرد في كلامهم .

(١) أراد من الإطلاق هنا أنه يستوى في ذى التاء كونه علما مثل فاطمة وكونه  
 نكرة مقصودة كجارية ، كما يستوى فيه أن يكون على ثلاثة أحرف غير التاء وأن  
 يكون على أقل من الثلاثة كهيبة علما ، وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مؤنث في  
 قول امرئ القيس :

أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدَلُّ  
 وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَرَمْتُ صَرْمِي فَأَجْلِي

وقد ورد ترخيم ذى التاء وهو علم مذكر في قول عنترة :  
 يَدْعُونَ عَنَتَرَ وَالرَّمَّاحُ كَانَهَا أَشْطَانُ يَثْرُ فِي لَبَانِ الْأَذْهِمِ  
 ٤٥٢ — هذا الشاهد من كلام العجاج بن رؤبة ، وما أنشده المؤلف ههنا بيت  
 من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

\* سَيْرِي وَإِشْفَاقِي عَلَى بَعِيرِي \*

وقد أنشده الجوهري في الصحاح (ع ذر) منسوباً إليه ، وقال عقيب إنشاده  
 « يريد يا جارية ، فرخم « اهـ » .  
 اللفظة : « لا تستنكري » لا تهديه أمراً منكراً يجب تغييره « العذير » الحال  
 التي يعاوها المرء يعذر عليها ، قاله الجوهري .

الإعراب : « جاري » منادى مرخم بحرف نداء محذوف ، وأصله : يا جارية ،  
 فرخمه وحذف حرف النداء « لا » حرف نهى « تستنكري » فعل مضارع مجزوم =

وإذا كان مجرداً من التاء أُشْرِطَ لجواز ترخيمه : كونه علماً<sup>(١)</sup>، زائداً على  
= بلا النافية وعلامة جزمه حذف النون ، وباء المؤنثة المحاطة فاعله مبنى على السكون  
في مح رفع « عذيري » عذير : مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل باء  
المتكلم ، وهو مضاف وباء المتكلم مضاف إليه .  
الشاهد فيه : قوله « جاري » فإنه منادى بحرف نداء محذوف كما علمت في إعراب  
البيت ، وقد رخمه الراجز بحذف التاء من آخره ، وأصله « جارية » وهو اسم جنس  
بحسب أصله ، ونداء اسم الجنس مع حذف حرف النداء مختلف في جوازه ، فضلاً عن  
ترخيمه ؛ فمن النحاة من قال : ليس هو من الضرورات التي لا تجوز إلا للشعراء ،  
وليس هو من الكثرة بحيث يجوز لكل واحد في كل حال ، ولكنه قليل ، وإلى  
هذا ذهب ابن مالك في قوله :

وَذَلِكَ فِي اسْمِ الْجِنْسِ وَالْمُشَارِ لَهُ قَلٌّ ، وَمَنْ يَمْنَعُهُ فَأَنْصُرُ عَادِلَهُ

وأما ترخيمه فقد منعه أبو العباس اللبرد ، وهو محجوج بورود السماع بترخيمه نثراً  
ونظماً ، فأما في النثر فقد قال العرب « ياشا ادجنى » يريدون ياشاة ادجنى ، أى  
أقيمى ولا تبرحى . وأما في النظم فمثل بيت الشاهد والبيت الذى أنشدناه في مطلع  
هذا الباب .

(١) ههنا شيآن أريد أن أنبهك إليهما :

الأول : نص سيبويه على أن ترخيم الأعلام الرباعية غير المختومة بالتاء حسن وأنه  
قد كثر في حارث ومالك وعامر لأنهم استعملوها في الشعر كثيراً وأكثروا التسمية  
بها للرجال ، فمن ذلك في حارث قول مهلهل بن ربيعة :

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ  
وقول امرئ القيس :

أَحَارٍ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِیْضُهُ كَلَمْعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ  
ومن ذلك في عامر قول النابغة :

فَصَالِحُونَ أَجْمَعًا إِنْ بَدَأَ لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامٍ  
ومن ذلك في مالك قول الأنصاري .

\* يَا مَالِ وَالْحَقُّ عِنْدَهُ فَقِفُوا \* =

= وقال في آخر كلامه « وهو في الشعر أكثر من أن أحصيه ، وكل اسم خاص رخمته في النداء فالترخيم فيه جائز ، وإن كان في هذه الثلاثة أكثر » ه .  
 الأمر الثاني : قد ورد في كلام العرب ترخيم بعض أسماء الأجناس غير المختومة بـ « التأنيث » ، فمن ذلك لفظ « صاحب » رخموه بحذف الباء ، ومن ذلك قول الشاعر :

يَا صَاحِ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ      فَمَا تَدْخُلِي عَنِ الْخِلَآنِ مِنْ شَيْءِي  
 ومن ذلك قول خنز بن لوذان السدوسي :

يَا صَاحِ يَا ذَا الضَّامِرِ الْعَنْسِ      وَالرَّحْلِ ذِي الْأَنْسَاعِ وَالْحَاسِ  
 ومن ذلك قول عبيد بن الأبرص :

يَا صَاحِ مَهْلًا ، أَقِلِّ الْعَذْلَ يَا صَاحِ      وَلَا تَكُونَنَّ لِي بِالْعَاذِلِ اللَّاحِي  
 وفي كل بيت من هذه الأبيات الثلاثة ضعف واحد هو ترخيم اسم الجنس غير المختوم بـ « التأنيث » .

وقال مضاض بن عمرو الجرهمي :

صَاحِ هَلْ رَيْتَ أَوْ سَمِعْتَ رِاعٍ      رَدَّ فِي الضَّرْعِ مَاقَرَى فِي الْعِلَابِ  
 وسار على هذا النهج أبو العلاء المعري في قوله :

صَاحِ هَذِي قُبُورُنَا تَمَلُّ الرُّحْبَ      فَأَيْنَ الْقُبُورُ مِنْ عَهْدِ عَادٍ ؟

وفي كل واحد من هذين البيتين ضعف من جهتين : من جهة ترخيم اسم الجنس غير المختوم بـ « التأنيث » كما في الأبيات الثلاثة السابقة ، ومن جهة حذف حرف النداء وقد علمت فيما مضى أول باب النداء أن الكوفيين أجازوا حذف حرف النداء فيما إذا كان المنادى اسم جنس ، وأن البصريين منعوا ذلك وحملوا ما ورد منه على الضرورة ، وأن ابن مالك رآه قليلا لا ممنوعا .

وأما ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالـ « التأنيث » فأجازه قوم من النحاة ، ومنعه الجمهور ووافق ابن مالك الجمهور في ذلك .

ومن ترخيم اسم الجنس غير المختوم بالـ « التأنيث » - غير ما ذكرنا - قولهم في مثل =



ثلاثة ، كـ « جَعْفَر » و « سُمَاد » ، ولا يجوز ذلك في نحو إنسان لمعين ، ولا في نحو زيد ، ولا في نحو حَكَم ، وقيل : يجوز في مُحَرَّك الوسط دون ساكنه ، وقيل : يجوز فيهما<sup>(١)</sup> .



= « أطرق كرى » وأصل « كرى » عند أكثر حملة اللغة « كروان » بفتح الكاف والراء والواو ، ونظيره في الوزن من الأسماء « ورشان » لطائر يشبه الحمامة ، ويجمعان على كروان وورشان - بكسر أولهما وسكون ثانيهما - والكروان : طائر ، ويقال له أيضا : الحجل ، والفبيج - بفتح أولهما وثانيهما جميعا - قال الخليل ابن أحمد : الكروان طائر لا ينام بالليل ، يصيدونه بقولهم « أطرق كرى » ، إن النعام في القرى » فإذا سمعها تلبد في الأرض فيلقى عليه ثوب فيصا ، اهـ بعناه رخوا « كروان » بحذف النون ، ثم حذف الألف التي قبل النون لأنها حرف علة ساكن مسبق بثلاثة أحرف كما يفعلون في ترخيم عثمان وقحطان وعمران ، ثم عاملوا الباقي من حروفه كما لو كانت كلمة وضعت على هذه الأحرف فقلبوا الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، كما يقلبون الواو والياء ألفا في رحي وعصا .

وفي هذا المثل ترخيم اسم الجنس غير المحتوم بقاء التأنيث ، وحذف حرف النداء ، والأمثال في نظر النحاة مثل الشعر تكون محل الضرورة كما يكون الشعر محل الضرورة ، ووجه هذا عندهم أنها مبنية على الإيجاز والاختصار ، خصوصا إذا قصد فيها إلى السجع كما في هذا المثل ، ومن أجل ذلك لم يصلح المثل للاستدلال به عند البصريين .

(١) أما الذي ذهب إلى أن ترخيم الثلاثي المحرك الوسط جائز فهو الفراء ، قال ذلك قياسا ، لأنه رأى أن حركة الحرف قامت مقام حرف آخر في مواضع منها في باب منع الاسم من الصرف ، فإنهم يفرقون بين هند وسقر لأن الأول ساكن الوسط والثاني متحرك ، ومنها في باب النسب فإنهم يفرقون بين حبل ومرطى لذلك السبب ، وأما القول بجواز ترخيم الثلاثي مطلقا - أي سواء أكان محرك الوسط أم ساكنة - فإنه نسب إلى بعض الكوفيين ولم يعينوه .

فصل : والمحذوف للترخيم إمّا حَرْفٌ ، وهو الغالب ، نحو « يا سَعاً » ،  
وقراءة بعضهم ( يا مَالٍ )<sup>(١)</sup> .

وإما حرفان ، وذلك إذا كان الذي قبل الآخر من أخْرِفِ اللين ، ساكناً ،  
زائداً ، مَكْمَلًا أربعة فصاعداً ، وقبله حركة من جنسه لفظاً أو نقديراً ، وذلك  
نحو : مَرْوَان وَسَلْمَان وَأَنْتَمَاء وَمَنْصُور وَمِسْكِين عَمَلًا ، قال :  
\* يَا مَرْوُ إِنَّ مَطِيطِي مَحْبُوسَةٌ \*

— ٤٥٣ —

(١) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

٤٥٣ - هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص  
٣٣٧ ) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* تَرْجُو الْحَبَاءَ ، وَرَبُّهَا لَمْ يَبْئَسْ \*

اللغة : « يامرو » أراد يامروان ؛ فرخمه بمحذف حرفين « مطيطي » المطية :  
الراحلة ، مأخوذ من المطو وهو الإسراع ؛ لأنها تسرع في سيرها ، أو من المطا وهو  
الظهر ؛ لأن راحتها يقتعد ظهرها « محبوسة » أراد أنها ممنوعة من العود إلى منازل  
صاحبها « الحباء » يكسر الحاء ، بزنة الكتاب - العطاء « ربها » صاحبها « لم يئأس »  
لم يقطع الأمل في أن يصل إليه عطاؤك ، وما زال رجاؤه منعقدًا بك .

الإعراب : « يا » حرف يداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « مرو »  
منادى مرخم مبني على الضم في محل نصب « إن » حرف توكيد ونصب مبني على الفتح  
لا محل له « مطيطي » مطية اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ،  
وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « محبوسة » خبر إن مرفوع بالضممة الظاهرة  
« ترجو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً  
تقديره هي يعود إلى المطية « الحباء » مفعول به لترجو منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة  
الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب حال « وربها » الواو واو الحال ، رب :  
مبتدأ مرفوع بالضممة ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه « لم »  
حرف نفي وجزم وقلب « يئأس » فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه السكون ،  
وحركه بالكسر لأجل الروي وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى =

وقال :

— ٤٥٤ — \* يَا أَسْمُ صَبْرًا عَلَى مَا كَانَ مِنْ حَدَثٍ \*

= المبتدأ ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله في محل رفع خبر للمبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله « يامرو » فإن أصله « يامروان » فرحمه بحذف النون وحذف الألف قبلها ، وسندكر شواهد أخرى لهذه المسألة مع شرح الشاهد الآتي .

٤٥٤ — هذا الشاهد من شواهد سيبويه ، وقد نسبوه في الكتاب ( ج ١ ص ٣٣٨٨ ) إلى ليدي بن ربيعة ، وأنكر ذلك ابن هشام اللخمي ، وزعم أنه لأبي زيد الطائي واسمه حرملة بن النذر ، ولكنني اطلمت على هذا الشاهد في ديوان ليدي المطبوع في ليدن عام ١٨٩٢ ( ص ٥٤ ) ضمن خمسة أبيات ، والذي أشده للؤلف صدر بيت منها ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

تَرَى الْكَثِيرَ قَلِيلًا حِينَ تَسْأَلُهُ      وَلَا تُخَالِجُهُ الْمَخْلُوجَةُ الْكَثُرُ  
يَا أَسْمَ صَبْرًا . . . . . إِنْ الْخَوَادِثَ مَلَقِيَّ وَمُنْتَظَرُ

اللغة : « أسم » أصله أسماء فرخم بحذف حرفين من آخره ، وهو من أسماء النساء وقد أجمع العلماء على أنه من الأعلام المنقولة ، ثم اختلفوا في النقول عنه ؛ فمن العلماء من ذكر أنه منقول عن جمع اسم ، فعلى هذا تكون الهمزة التي في أول الكلمة أصلية أي ليست منقلبة عن حرف علة وهي همزة أفعال ، وأما الهمزة التي في آخر الكلمة فهي على هذا منقلبة عن الواو ؛ لأن الأصل أسماء ، ومن العلماء من ذكر أن هذا العلم منقول عن صيغة فعلاء كحسناء من الوسامة ، وأصلها وسباء ، ثم قلبت الواو التي في أول الكلمة همزة ، وهذا مذهب سيبويه في هذه الكلمة ، وسيأتي تفصيل هذا في باب الإبدال « حدث » بفتح الحاء والدال جميعاً — هو النارلة من نوازل الدهر ، والأمر الطارئ من طوارثه ، وجمعه أحداث « ملقي » اسم مفعول من « لقي يلقى » « منتظر » مرتقب متوقع النزول .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أسم » منادى مرخم « صبرا » مفعول مطلق لفعل محذوف ، أي : اصبري صبرا ؛ على « حرف جر » ما « اسم موصول مبني =

بمخلاف نحو « شَمَالٌ » علماً ؛ فإن زائده - وهو الهمزة - غير حرف لين ، ونحو « هَبَّيْخٌ »<sup>(١)</sup> ، وقَنُورٌ<sup>(٢)</sup> » علمين ؛ لتحرك حرف اللين ، ونحو « مُخْتَارٌ ، ومُتَقَادٌ » علمين ؛ لأصالة الألفين ، ونحو « سَعِيدٌ وثَمُودٌ وعِمَادٌ » ؛ لأن السابق على حرف اللين اثنان<sup>(٣)</sup> ، وبمخلاف نحو « فِرْعَوْنٌ وغُرْنِيقٌ »

= على السكون في محل جر بهلى « كان » فعل ماض تام بمعنى حصل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما « من حدث » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من ما « إن » حرف توكيد ونصب « الحوادث » اسم إن « ملقى » خبر إن « ومنتظر » الواو حرف عطف ، منتظر : معطوف على ملقى .

الشاهد فيه : قوله « يا أَسْمَ » فإن أصله « يا أسماء » فرخمه بمحذف الهمزة وحذف الألف قبلها . ومثله قول الآخر ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٣٢٧ )

\* يَا نَعْمَ هَلْ تَحْلِفُ لَا تَدِينَهَا \*

أراد « يا نعمان » حذف النون والألف التي قبلها . ومثله قول عامر بن الطفيل :

أَنَارِلَهُ أَسْمَاءُ أُمِّ غَيْرٍ نَازِلَهُ أَيْبِي لَنَا يَا أَسْمَ مَا أَنْتِ فَاعِلَةٌ

ومعنى نازلة هنا ذاهبة إلى متى

(١) الهبيخ - بفتح الهاء والباء وتشديد الياء مفتوحة ، بزنة سفرجل - الغلام الممتلىء الجسم النار ، والجارية هيخة - بالثاء - والياء للشدة زائدة للالحاق بسفرجل .

(٢) القنور - بفتحات مشدد الواو ، بزنة سفرجل أيضاً - الصخم الرأس : نقول : بغير قنور ، ويقال : القنور هو الشرس الصعب في كل شيء .

(٣) والأصل الذي يجرى عليه كلامهم أن يرحوا ما يكون قبل حرف اللين حرفان هجائيان بمحذف الحرف الآخر من الاسم فقط ، ولا يحذفون حرف اللين ، فمن ذلك قول أوس بن حجر ، وهو من شواهد سيبويه ( ٣٢٦/١ ) :

تَفَكَّرْتُ مِنَّا بَعْدَ مَعْرِفَةٍ لَمَى وَبَعْدَ التَّصَافِي وَالشَّبَابِ الْكَرَّمِ

بريد « ليس » حذف السين ووفر ما قبلها فأبقاه على حاله .

عَلَمًا ؛ لعدم مجانسة الحركة ، ولاخلاف في نحو « مُضْطَفُون » و « مُضْطَفَيْن »  
علمين ؛ لأن أصلهما « مُضْطَفَيُون » و « مُضْطَفِيَيْن » فالحركة المجانسة مُقَدَّرَةٌ .  
وإما كلمة برأسها ، وذلك في المركب المزجي ، تقول في معديكرب :  
« يَا مَعْدِي » .

وإما كلمة وحرف ، وذلك في « اثنا عشر » تقول « يا اثن » ؛ لأن عَشَرَ  
في موضع النون ؛ فنزلت هي والألف منزلة الزيادة في « اثنان » علمًا .

\*\*\*

فصل : ألاكثر أن يُنَوَّى المحذوف فلا يُعَيَّر ما بقي ؛ تقول في جعفر :  
« يَا جَعْفَ » بالفتح ، وفي حارث : « يَا حَارِ<sup>(١)</sup> » بالكسر ، وفي منصور :

= ومن ذلك قول يزيد بن محزم :

فَقُلْتُ تَعَالَ يَا يَزِي بَنَ مُحَزِّمٍ      قُلْتُ لَكُمْ إِنِّي حَلِيفُ صُدَاءِ  
يزيد « يا يزيد » حذف الدال وحدها .

(١) ومنه قول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أُرْمِينِ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ      لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ  
ومن ذلك قول مهمل :

يَا حَارِ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا      إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ  
ومن ذلك قول امرئ القيس في رواية سيبويه :

أَحَارِ تَرَى بَرَقًا أَرِيكَ وَمِيضَهُ      كَلِمَعِ الْيَدَيْنِ فِي حَيٍّ مُكَلَّلٍ  
ومثله قولهم في ترخيم مالك « يامال » وفي ترخيم عامر « ياعام » بكسر آخرها  
في نحو قول الأسود بن جعفر :

وَهَذَا رِدَائِي عِنْدَهُ يَسْتَعِيرُهُ      لَيْسَ لِي نَفْسِي أَمَالِ بَنَ حَنْظَلٍ  
يزيد « يامالك بن حنظلة » حذف الكاف من مالك وحذف التاء من « حنظلة »  
وليس منادى .

( ه — أَوْضَحِ الْمَالِك )

« يا مَنْصُ » بتلك الضمة ، وفي هِرَقْلَ « يا هِرَقْ » بالسكون ، وفي ثَمُودَ ، وعَلَاوَةَ ، وِكَرَوَانَ : « يا ثَمُو ، ويا عَلَا ، ويا كَرَوَ » .

ويمحوز أن لا يَنْوَى فيجعل الباقي كأنه آخِرُ الأسم في أصل الوضع ؛ فتقول « يا جَمْفُ ، ويا حَارُ ، يا هِرَقُ » بالضم فيهن ، وكذلك تقول « يا مَنْصُ » بضممة حادثة للبناء ، وتقول « يا ثَمَى » بإبدال الضمة كسرة ، والواو ياء ، كما تقول في جَرَوٍ ، ودَلَوٍ : الأَجْرِي ، والأَذَلِي ؛ لأنه ليس في العربية اسمٌ معرب آخره واو لازمة مضموم ما قبلها ، وخرج بالأسم الفعلُ نحو « يَدْعُو » وبالعرب المَبْنِيُّ نحو « هُوَ » ، وبذكر الضم نحو « دَلَوْ وَغَزَوْ » ، وباللزم نحو « هَذَا أَبُوكَ » ، وتقول « يا عَلَا » بإبدال الواو همزة ؛ لتطرفها بعد ألف زائدة كما في كِسَاءَ ، وتقول « يا كَرَا » بإبدال الواو ألفاً ؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها كما في العَصَا .



فصل : يَخْتَصُّ ما فيه تاء التانيث بأحكام :

منها أنه لا يَشْتَرِطُ لترخيمه عِلْمِيَّةٌ ولا زيادة على الثلاثة كما مرَّ .

وأنه إذا حُذِفَتْ منه التاء تَوَفَّرَ من الحذف ، ولم يَسْتَتْبِعْ حذفها حذفَ حرفٍ قبلها ؛ فتقول في عَقْنِبَاةَ : « يا عَقْنِبَا » .

وأنه لا يُرَخِّمُ إلا على نية الحذف ، تقول في مُسَلِمَةٍ ، وحَارِثَةٍ ، وحَفْصَةٍ : « يا مُسَلِّمَ ، ويا حَارِثَ ، ويا حَفْصَ » بالفتح ؛ لئلا يلتبس ببدء مذكر لا ترخيم فيه ، فإن لم يُحَفَّ لَبَسَ جاز ، كما في نحو هُمَزَةٍ ، ومُسَلِّمَةٍ .

ونداؤه مرخاً أكثر من ندائه تاماً ، كقوله :

— ٤٥٥ — \* أَفَاطِمَ مَهْلًا بَعْضَ هَذَا التَّدْلِيلِ \*

٤٥٥ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندي ، من معلقته المشهورة التي قد مضى الاستشهاد بعدة أبيات منها ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَإِنْ كُنْتُ قَدْ أَزْمَعْتُ صُرْمِي فَأَجْمِلِي \*

اللفظة : « مهلا » مصدر « مهل في عمله » من باب فتح - إذا عمله برفق وسكينة ولم يجعل به ، ويقال : مهل الرجل - مثل فرح - إذا تقدم في الخير « التدلل » أن تظهر المرأة الغضب والتمنع وليست بغضبي « الصرم » الهجر .

الإعراب : « أفاطم » الهمزة حرف لنداء القريب ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، فاطم : منادى مرخم « مهلا » مفعول مطلق لفعل محذوف « بعض » مفعول به للفعل محذوف ، وكأنه قال . تمهلي تمهلا وانكي بعض هذا التدلل ، وبعض مضاف واسم الإشارة في « هذا » مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « التدلل » بدل أو عطف بيان على اسم الإشارة « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم « كنت » كان : فعل ماض ناقص فعل الشرط مبنى على فتح مقدر على آخره في محل جزم بيان ، وتاء المخاطبة اسم كان مبنى على الكسر في محل رفع « قد » حرف تحقيق « أزمنت » فعل وفاعل « صرمي » صرم : مفعول به لأزمنت ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه ، والجملة في محل نصب خبر كان « فأجملي » الفاء واقعة في جواب الشرط ، أجملي : فعل أمر مبنى على حذف التون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، والجملة من فعل الأمر وفاعله في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه ؛ قوله « أفاطم » فإنه اسم مؤنث بالياء ، وقد حذفت هذه التاء عند النداء للترخيم ، وهذا الوجه أكثر من استعماله غير مرخم .  
ومن ذلك قول القطامي :

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْفٍ مِنْكَ الْوَدَاعَا

يريد « يا ضباعة » غذف التاء .

ومثله قول هذبة بن الحشم :

لكن يُشَارِكُهُ فِي هَذَا مَالِكٍ وَعَامِرٌ وَحَارِثٌ<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : ويجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة شروط :

أحدها : أن يكون ذلك في الضرورة .

الثاني : أن يصلح الاسم للنداء ؛ فلا يجوز في نحو « الفلام<sup>(٢)</sup> » .

الثالث : أن يكون إما زائداً على الثلاثة أو بناء التانيث ، كقوله :

• عُوْجِي عَلَيْنَا وَارْبَعِي يَا قَاطِمَا •

يريد « يافاطمة » حذف التاء .

ومثله قول ابن الخرع :

كَادَتْ فَزَارَةٌ تَشْقَى بِنَا فَأُولَى فَزَارَةٌ أُولَى فَزَارًا

يريد « أولى يافزارة » حذف التاء .

ومثله قول طرفة بن العبد البكري :

• لَيْسَ هَذَا مِنْكَ مَأْوَى بِمَحْرُومٍ •

يريد « ليس هذا منك ياماوية » .

وعجته منادى غير مرخم ليس منسكرا ولا شاذاً ولا قليلا في ذاته ، ولكنه قليل بالنظر إلى ترخيمه ، ومن عجته ذى التاء غير مرخم حال النداء قول النابغة الذبياني :

كَلِمَتِي لَهْمٌ يَا أُمَيْمَةُ نَاصِبٍ وَلَيْلٍ أَقَاسِمِهِ بَعْلِي السَّكَوَاتِيبِ

(١) قد أترنا لك قريبا عبارة سيويه التي ينص فيها على أن هذه الأعلام الثلاثة أكثر الأعلام استعمالا بالترخيم ( انظر ص ٦٠ ) .

(٢) قد سبق للمؤلف في ذكر الأسماء التي لازمت النداء (ص ٤٤ من هذا الجزء)

أن استشهد بقول لبيد بن ربيعة :

• دَرَسَ النَّا بِمُتَالِجٍ فَأَبَانَ •

ومثله قول العجاج ، وهو من شواهد سيويه (ج ١ ص ٨) :

• أَوَالِفًا مَكَّةَ مِنْ وَرَقِ الْحَمِي •



— ٤٥٦ — \* طَرِيفُ بْنُ مَالٍ لَيْلَةَ الْجُوعِ وَالْخَصَرِ \* —

= والتخرج الذى استشهد المؤلف بيت ليد عليه فيه ترخيم الاسم للقرن بأل، وهو غير صالح للنداء، فافهم ذلك .

٤٥٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره مع بيت يأتى بعده قوله :

لَنِمِّمَ الْفَقَى تَعَشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ طَرِيفُ بْنُ مَالٍ . . . .  
إِذَا الْبَارِزُ الْكُوْمَاءَ رَاحَتْ عَشِيَّةٌ تُلَاوِذُ مِنْ صَوْتِ الْمُبَسَّيسِ بِالسَّحَرِ

اللقية : « الفقى » أراد به هنا الرجل الكريم السخى الجواد « تعشو » أى تنظر إلى ناره من بعيد وتقصد إليها ، وفي القاموس « عشا النار وإليها عشوا - بالفتح - وعشوا - بزنة علو وسمو - رآها ليلا من بعيد فقصدتها مستضيئاً » اهـ . وأخطأ الأعلام ومن تبعه في تفسير « تعشو » في بيت الشاهد بتفسير في الظلام « الخصر » بفتح الخاء المعجمة والصاد المهملة - شدة البرد ، وزمن الشتاء عند العرب هو زمن الحاجة واللسفة ، وهو الزمن الذى تقل فيه المساعدة ويندر العون ويظهر البخل والشح .

الإعراب : « لنمِّم » اللام موطئة للقسم ، نعم : فعل ماضى دال على إنشاء المدح مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الفقى » فاعل نعم « تعشو » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الواو ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وجملة تعشو وفاعله المستتر فيه في محل رفع نصت للفقى أو في محل نصب حال منه « إلى » حرف جر « ضوء » مجرور بإلى ، وهو مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب العائد إلى الفقى مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتعشو ، وجملة نعم وفاعله في محل رفع خبر مقدم ، و « طريف » مبتدأ مؤخر ، أو هو خبر مبتدأ محذوف ، أو مبتدأ خبره محذوف « ابن » صفة لطريف ، وهو مضاف و « مال » مضاف إليه ، وأصله مالك فرخمه في غير النداء اضطراباً « ليلة » ظرف زمان متعلق بتعشو ، وليلة مضاف و « الجوع » مضاف إليه « والخصر » الواو عاطفة ، الخصر : معطوف على الجوع .

الشاهد فيه : قوله « بن مال » حيث رخم الاسم غير المنادى وأصله « بن مالك » =

ولا يمتنع على لغة مَنْ ينتظر المحذوفَ ، خلافاً للمبرد ، بدليل :

— ٤٥٧ — \* وَأَضَحَّتْ مِنْكَ شَاسِعَةً أَمَامًا \*  
\*\*\*

= ونظيره بيت الأسود بن يعفر النهشلي الذي أنشدناه لك في شرح الشاهد رقم ٤٥٥ ، ويدخل في هذا الموضع نحو قول رؤية :

إِمَّا تَرَبِّنِي الْيَوْمَ أَمْ حَزَزْتُ بَيْنَ عَنَقِي وَجَجَزِي  
يريد « يا أم حمزة » حذف الناء من المضاف إليه ، وليس هو منادى ، بل المنادى هو المضاف ،

٤٥٧ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية بن الحطفي ، وما ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* أَلَا أَضَحَّتْ حِبَالُكُمْ رِمَامًا \*

اللغة : « أضحت » معناه هنا معنى صار ، أى أنها تبدلت وتحولت من حال إلى حال ، وليس يريد أن ذلك صار لها في وقت الضحى « حبالكم » الحبال - بكسر أوله - جمع جبل ، وأصله ما يشد به الشيء إلى الشيء ، ويراد منه ههنا أواصر الألفه وروابط المحبة ، استعارة « رماما » أراد أنها بالية منجذمة مقطعة ، وقصد بهذا أن ما كان بينهم من عهود الوداد قد أهمل ولم يبق له أثر في أنفسهم « شاسعة » اسم الفاعل من « شسع المكان » أى بعد بعداً شقيقاً « أماما » أراد أمامة ، فرخم في غير النداء ضرورة ، وله نظائر نذكرها في بيان الاستشهاد .

الإعراب : « أَلَا » حرف تنبيه « أضحت » أضحى : فعل ماض ناقص ، والناء للتأنيث « حبالكم » حبال : اسم أضحى ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه « رماما » خبر أضحى منصوب بالفتحة الظاهرة « وأضحت » الواو حرف عطف ، أضحى : فعل ماض ناقص ، والناء للتأنيث « منك » جار ومجرور متعلق بشاسعة « شاسعة » خبر أضحى تقدم على اسمها « أماما » اسم أضحى مؤخر عن خبرها مرفوع بضمة مقدرة على الحرف المحذوف للترخيم الواقع في غير النداء ضرورة .

الشاهد فيه : قوله « أماما » حيث رخم الاسم غير المنادى ، ومع ذلك جاء به =

== على لغة من ينتظر الحرف المحذوف فأبقى آخر الكلمة بعد الحذف كما كان قبله . ولولا اعتبار المحذوف لأجراه على ما يقتضيه العامل فرفعه ، وذلك يرد على المبرد الذى أوجب ترخيم مثل ذلك على لغة من لا ينتظر ، ويعامل الباقي بعد حذف الآخر معاملة الكلمة المستقلة فيجرى حركات الإعراب على آخر ما بقى منها .

ومثل هذا البيت فى كل ما ذكرناه قول الشاعر :

أَبُو حَنْشٍ يُورِقُنِي وَطَاقٌ وَعَمَارٌ ، وَأَوْنَةٌ أَنَالَا  
أَرَادَ « وَأَوْنَةٌ أَنَالَا » .

ويحتمله قول الشاعر ، وينسب إلى عبيد بن الأبرص :

\* لَيْسَ حَىَّ عَلَى الْمُنُونِ بِخَالٍ \*

أراد « ليس حى بخالد على الموت » وإنما قلنا « يحتمله » لأنه يجوز أن تكون هذه الكسرة التى فى آخر « بخال » هى الكسرة التى كانت قبل الحذف ، ويجوز أن تكون كسرة جديدة اجتمعتها العامل وهو حرف الجر .  
ومثل البيت الشاهد قول أوس بن حنينا :

إِنَّ ابْنَ حَارِثٍ إِنْ أَشْتَقَّ لِرُؤُوسِهِ  
أَوْ أَمْتَدَحَهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا  
أَرَادَ « إِنَّ ابْنَ حَارِثَةٍ »

ومن الحذف فى غير النداء قول خفاف بن ندبة :

كُنُوحٍ رِيَشٍ حَمَامَةٍ نَجْدِيَّةٍ وَمَسَحَتْ بِاللَّشَّتَيْنِ عَصْفَ الْإِنْمِدِ  
أَرَادَ « كُنُوحِى رِيَشِ حَمَامَةٍ » فحذف الياء .

بل إنهم قد يحذفون من الحرف مثل قول النجاشى الحارثى ( وهو الشاهد رقم ١٠ السابق فى باب كان وأخواتها ) :

فَلَسْتُ بِأَتِيهِ وَلَا أُسْتَطِيعُهُ

وَلَاكِ أُسْقِنِي إِنْ كَانَ مَأْوُكَ ذَا فَضْلٍ

أَرَادَ وَلَكِنْ اسْقِنِي ، فحذف النون من لكن ، وهو حرف وليس اسما .

هذا باب المنسوب على الاختصاص<sup>(١)</sup>

وهو : أسم معمول لأخص وأجب الحذف<sup>(٢)</sup> .

(١) الاختصاص في اللغة : مصدر قولك « اختصت فلانا بكذا » نريد أنك خصصته به وجعلته له لا يتجاوز به إلى غيره ، وهو في اصطلاح النحاة « تخصيص حكم علق بضمير ما تأخر عنه من اسم ظاهر معرف » .

والكلام للشتمل على الاختصاص خبر استعمل في صورة النداء من باب التوسع ، ونظيره أنهم استعملوا صورة الأمر في الخبر قياسا في نحو « أجعل بذى المروءة » وهي صيغة من صيغتي التعجب ، وقد مضى القول فيها في باب التعجب ، كما استعملوا صيغة الخبر في الأمر والنداء ، نحو قولهم « اتقى الله امرؤ فل خيرا يثب عليه » أى ليتق الله وليفعل خيرا ، بدليل جزم الجواب وهو « يثب عليه » ومنه قوله تعالى ( والوالدات برضعن أولادهن ) أى ليرضعن أولادهن ، ونظائره كثيرة .

وبالباث على استعمال أسلوب الاختصاص واحد من ثلاثة أمور .

الأول : الفخر ، نحو « على أيها الجواد يعتمد المحتاج » ونحو « أنا أيها الشجاع أرغم أنوف الأعداء » ونحو « كلامي أيها العالم شفاء لما في الصدور » .

الثاني : التواضع ، نحو « أنا أيها العبد محتاج إلى عفو الله » ونحو « أنا أيها المسكين أرجو فضل الله » ونحو « أنا أيها الضعيف أستمد القوة من الله » .

الثالث : زيادة البيان والإيضاح ، نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » .

(٢) وعلى هذا يكون الاسم للمنسوب على الاختصاص مفعولا به لفعل واجب الحذف وتقديره في نحو « نحن العرب أقرى الناس للضيف » نحن أخص العرب ، أو أذكر العرب ، أو نحو ذلك ، وقدر سيويوه هذا العامل بأعنى .

فإن قلت : فإن ابن الناطم قدر عبارة الاختصاص بقوله : على معنى اللهم اغفر لنا

مخسعين من بين العصائب ، فما وجه هذا التقدير ؟

قلت : هذا في الغالب تقدير معنى جميع الجملة ، وليس تقديرا لإعراب الاسم المنسوب وحده ، وهو أيضا يشير إلى أن الجملة من الفعل المقدروفاعله ومفعوله الذى هو للمنسوب على الاختصاص تكون في محل نصب على =

فإن كان « أيها » أو « أيتها » استعمالاً كما يستعملان في النداء ؛ فيُضَمَّان ويُوصَفَان لزوماً باسم لازم الرفع محلى بال ، نحو « أنا أفعلُ كذا أيها الرجلُ » و « اللهم اغفر لنا أيتها العصابة »<sup>(١)</sup> .

= الحال ، على أن كون هذه الجملة منصوبة على الحال ليس دائماً . بل قد تكون الجملة حالا ، وقد تكون لا محل لها من الإعراب معترضة كما نذكره فيما يلي .  
(١) هذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب جمهور النحاة ، وخلاصته أن الاختصاص إذا كان بلفظ « أيها » - ويستعمل هذا اللفظ في المذكر مفرداً أو مثنى أو جمعا - أو بلفظ « أيتها » ويستعمل في المؤنث مفرداً أو مثنى أو جمعا أيضاً - كان لفظ « أيها » أو لفظ « أيتها » اسماً مبنيّاً على الضم ، وعمله نصب ، والنائب له فعل محذوف وجوبا تقديره أخص أو أذكر أو أعنى أو ما يدل على ذلك ، فهو - على ذلك - مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله قد تكون في محل نصب على الحال ، وقد تكون جملة لا محل لها من الإعراب معترضة كما في نحو « نحن أيها العرب أقرى الناس للضيف » فهذه الجملة - وهي « أخص العرب » لا محل لها من الإعراب معترضة بين للبندى الذي هو « نحن » والخبر الذي هو « أقرى الناس للضيف » .

وفي هذه للسألة مذهبان آخران .

للذهب الأول - وهو ما ذهب إليه الأخفش - وخلاصته أن كلاماً من « أيها » و « أيتها » منادى بحرف نداء محذوف ، مبنى على الضم في محل نصب على النداء ، وقال : ولا ينكر أن ينادى الإنسان نفسه ، ألا ترى إلى قول عمر رضى الله عنه « كل الناس أقره منك يا عمر » .

والذهب الثانى - وهو ما ذهب إليه السيرا في - وخلاصته أن كلاماً من « أيها » و « أيتها » في الاختصاص اسم معرب مرفوع ، وأنه يحتمل وجهين ، أحدهما أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، وتقديره في نحو قولك « أنا أيها العبد فقير إلى عفو الله » : أنا هو أيها العبد . إلخ ، والوجه الثانى أن يكون مبتدأ حذف خبره ، وتقديره في المثال المذكور : أنا أيها العبد المخصوص - إلخ ، وأنت ترى أن هذه التقديرات من التكلف والبعث عن مساق الكلام بحيث لا يجوز الاعتماد عليها والأخذ بما يقتضيهما .

وإن كان غيرهما نصب نحو « نَحْنُ مَعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ »

\*\*\*

وَيُفَارِقُ الْمَنَادَى فِي أَحْكَامٍ (١) :

أحدها : أنه ليس معه حرف نداء لا لفظاً ولا تقديرًا .

الثاني : أنه لا يقع في أول الكلام ، بل في أثنائه كالواقع بعد « نَحْنُ » في الحديث المتقدم ، أو بعد تمامه كالواقع بعد « أنا » و « نا » في المثالين قبله .

والثالث : أنه يشترط أن يكون المقدم عليه اسمًا بمعناه ، والغالب كونه ضمير تكلم ، وقد يكون ضمير خطاب كقول بعضهم « بِكَ اللَّهُ نَرْجُو الْفَضْلَ » .

والرابع والخامس : أنه يقل كونه علمًا ، وأنه ينتصب مع كونه مفردًا ، كما في هذا المثال .

والسادس : أنه يكون بأل قياسًا ، كقولهم : « نَحْنُ الْعَرَبُ أَفْرَى النَّاسِ لِلضَّيْفِ » .

\*\*\*

(١) وكما يفارق الاختصاص النداء فيما ذكر المؤلف يوافق في ثلاثة أمور : الأول : أن الاختصاص لا يستعمل إلا للتكلم واحداً أو مثني أو جمعا ، كما أن المنادى لا يستعمل إلا للخطاب ، فالجامع بينهما أن كلا منهما يختص بحالة لا يتعدها وإن اختلفت حقيقة حال كل منهما عن حقيقة حال الآخر .

الثاني : أن كل واحد من النداء والاختصاص لا يكون إلا للحاضر .

كذا قال النحاة ، وأعتقد أن أحد هذين الأمرين يغنى عن الآخر .

الثالث : أن الاختصاص يقع في معرض التوكيد ، والنداء قد يقع هذا الموقع ، فإنك لا تجد بأسا في أن تقول لمن تحدّثه وهو مصغٍ إليك « قد كان كذا وكذا يافلان » فعبارة « يافلان » في هذه الحال واقعة في موقع التوكيد لأنك تطلب بها إقبال من هو مقبل عليك .

## هَذَا بَابُ التَّحْذِيرِ (١)

وهو: تَنْبِيهُُ الْمَخَاطَبِ عَلَى أَمْرِ مَكْرُوهٍ لِيَجْتَنِبَهُ .

(١) التحذير في اللغة : مصدر قولك « حذرت فلانا - بتشديد الدال - كذا ، أو حذرتك من كذا » أى خوفه ، فالتحذير في اللغة معناه التخويف ، وقوله يتعدى إلى مفعولين ، وفي القرآن الكريم (وَمَحْذَرُكُمْ أَفْهُ تَقْصَهُ) والذي ذكره المؤلف في بيان معنى التحذير وأه « تنبيه المخاطب على أمر مكروه ليجنبه » أشبه بالمعنى القوي ، لكن الظاهر أنه أراد به بيان معناه الاصطلاحي ، وليس التحذير في الاصطلاح ما ذكره ، من قبل أن يباحث علم النحو إنما تتعلق بأحوال الكلمات العربية من جهة الإعراب والبناء ، فالأولى أن يعرف التحذير اصطلاحاً بنحو ما ذكره ابن الحاجب بقوله « الاسم المنصوب بفعل مضمر - إلخ » .

وقول المؤلف « تنبيه المخاطب » إشارة إلى أن المقيس من التحذير ما كان صادراً من المتكلم لتخويف المخاطب ، أما ما صدر من المتكلم لتحذير نفسه أو لتحذير غائب فليس مقيساً ، بل هو شاذ في الحالين .

ثم اعلم أن التحذير ثلاث طرق :

إحداها : أن يذكر بلفظ « إيا » ولك في هذا الوجه أن تعطف المحذور على « إيا » فتقول « إياك والأسد » أو تحمضه بمن فتقول « إياك من التواني » أو تنصب المحذور بغير عاطف - عند سيويه وجماعة ، وسنقرره لك قريباً - فتقول « إياك الأسد » .

فأما شاهد نصب المحذور بغير عطف فتقول الشاعر :

فَإِيَّاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَإِنَّهُ إِلَى الشَّرِّ دَعَا وَلِلشَّرِّ جَالِبُ

وأما شاهد عطف المحذور بالواو فتقول الأعشى ميمون :

وَإِيَّاكَ وَالْمَيْتَاتِ لَا تَقْرَبْنَهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَافَّهَ فَاغْبِئَا

ومثله ما أنشده الأخفش :

فَإِيَّاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتَ مَوَارِدُهُ أُعْيِتْ عَلَيْكَ مَصَادِرُهُ

الطريق الثانية : أن تذكر اسماً ظاهراً نائباً عن « إيا » مضافاً إلى ضمير المحذر المخاطب ، ولك في هذا الوجه أن نجى بما ذكر من غير عطف ولا تكرار فتقول « تفسك » أو مع العطف فتقول « تفسك والأسد » أو بالتكرار فتقول : « تفسك تفسك » .

فإن ذُكِرَ المحذَر بلفظ « إِيَّا » فالعامل محذوف لزوماً ، سواء عَطَفْتُ عليه ، أم كَرَّرْتَهُ ، أم لم تعطف ولم تكرر ، تقول : « إِيَّاكَ وَالْأَسَدَ » الأصل « اخْذَرْ تَلَاقيَ نَفْسِكَ وَالْأَسَدَ » ، ثم حُذِفَ الفعل وفاعله ، ثم المضاف الأول وأنيب عنه الثاني فانتصب ، ثم الثاني وأنيب عنه الثالث فانتصب وانفصل .

وتقول : « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » والأصل « بَاعِدْ نَفْسَكَ مِنَ الْأَسَدِ » ، ثم حُذِفَ باعد وفاعله والمضاف ، وقيل : التقدير « أحذرك من الأسد » ، فنحو « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » ممتنع على التقدير الأول ، وهو قول الجمهور ، وجاز على الثاني ، وهو رأى ابن الناطم ، ولا خلاف في جواز « إِيَّاكَ أَنْ تَفْعَلَ » لصلاحيته لتقدير من <sup>(١)</sup> .

= الطريق الثالثة : أن تذكر المحذر منه مكرراً أو معطوفاً عليه أو بدونهما ، فتقول : « الأسد الأسد » أو تقول : « الكسل والتواني » أو تقول : « الأسد » ، ونحو ذلك .

(١) اعلم أولاً أن النحاة يختلفون في نحو قولك « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » من كل تركيب ذكر فيه المحذر منه بعد إِيَّا من غير حرف العطف ومن غير ذكر من الجارة ، فأجاز سيبويه هذا التركيب وجعل العامل في الأسد غير العامل في إِيَّاكَ ، وكأنك قد قلت : باعد نفسك واتق الأسد ، فعطفت جملة على جملة ، ويؤخذ من كلام سيبويه وتقديره هذا أنه يجوز أن يكون العامل في المحذر غير العامل في المحذر منه ، وذهب ابن الناطم إلى جواز هذا التركيب على تقدير آخر ، وهو أن يقدر العامل فعلاً بتعدي بنفسه إلى مفعولين ، وكأنك حين تقول « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » قد قلت : أحذرك الأسد ، فالكلام جملة واحدة خبرية .

ثم اعلم أن محصل كلام المؤلف أنك إذا قلت « إِيَّاكَ مِنَ الْأَسَدِ » فهل يجوز لك أن تحذف من الجارة وتنصب الاسم الذي كان مجروراً بها فتقول « إِيَّاكَ الْأَسَدَ » ؟ والجواب على هذا أنك لو قدرت العامل في إِيَّاكَ فعلاً يتعدى إلى مفعول واحد - يعني =



ولا تكون « إيا » في هذا الباب لتكلم ، وَشَذَّ قَوْلُ عُمرَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ  
«لَعَلَّكَ لَكُمْ الْأَسْلُ وَالرَّمَّاحُ وَالسَّهَامُ ، وَإِيَّايَ وَأَنْ يَحْذِفَ أَحَدُكُمْ  
الْأَرْنبَ » وأصله إِيَّايَ باعدوا عن حذف الأرنب وابعدوا أنفسكم أن يحذف  
أحدهم الأرنب ، ثم حذف من الأول المحذور ومن الثاني المحذّر .

ولا يكون لغائب ، وَشَذَّ قَوْلُ بعضهم : « إِذَا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ فَإِيَّاهُ  
وَإِيَّاءَ الشَّوَابِّ » والتقدير : فَلْيَحْذَرْ تَلَفَاتِي نَفْسِي وَأَنْفُسَ الشَّوَابِّ ، وفيه  
شذوذان ؛ أحدهما : اجتماع حذف الفعل وحذف حرف الأمر ، والثاني : إقامة  
الضمير وهو « إيا » مقامَ الظاهر وهو الأنفس ؛ لأن المستحق للإضافة إلى  
الأسماء الظاهرة إنما هو المظهر لا المضمّر .

وإن ذكر المحذّر بغير لفظ « إيا » أو أَقْتَصِرَ على ذكر المحذّر منه ،  
فإنما يجب الحذفُ إن كَرَّرْتَ أو عَطَفْتَ ؛ فالأول نحو « نَفْسَكَ نَفْسَكَ »

= ولم تقدر للأسد عاملا آخر كما قدره سيديوه - لم يحز لك نصب الاسم الذي كان مجرورا  
بها ، فتقول « إياك الأسد » لأن حذف حرف الجر ونصب الاسم الذي كان مجرورا شاذ ،  
وتخرج الكلام على الشاذ لا يجوز ، وإن قدرت العامل في إياك فعلا يتعدى إلى اثنين  
بنفسه - يعنى كما هو تقدير ابن النازم - جاز .

فإن كان المحذّر منه أن المصدرية وصلتها نحو أن تقول « إياك من أن تفعل القبيح »  
جاز لك أن تحذف « من » سواء أ قدرت العامل فعلا يتعدى لائنين أم قدرته فعلا  
يتعدى لواحد ، أما إن قدرته متعديا لائنين فالأمر ظاهر جدا ، وأما إن قدرته متعديا  
لواحد فلأن المجرور مصدر مؤول من أن وصلتها ، وقد علمت أن حذف الجر قبل  
« أن » جائز في سعة الكلام .

وخلاصة ما نريد من هذا الكلام أننا نرجح صحة قول القائل « إياك الأسد » على  
أحد تقديرين ، الأول أن يكون عامل « إيا » غير عامل « الأسد » والثاني أن يكون عاملهما  
واحدا وتقدره فعلا يتعدى بنفسه إلى مفعولين ، ولا نلتزم أن يكون أصل الكلام « إياك  
من الأسد » نحذف حرف الجر وانتصب الاسم الذي كان مجرورا ، فإن التزامه تحكّم .

والثاني نحو « الأسد الأسد » و ( نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا )<sup>(١)</sup> ، وفي غير ذلك يجوز الإظهار ، كقوله :

٤٥٨ — \* خَلَّ الطَّرِيقَ لِمَنْ يَبْنِي لِلنَّارِ بِهِ \* .

(١) من الآية ١٣ من سورة الشمس -

٤٥٨ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من قصيدة يهجو فيها عمر بن لُجَأَ التيمي ، وما ذكره للؤلف هنا هو صدر بيت من البسيط ، وعجزة قوله :

\* وَابْرُزْ بِبِرْزَةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ الْقَدَرُ \*

الفتة : « خل » فعل أمر من التخلية ، ومعناه اترك وذر ودع « الطريق » المراد منه هنا سبيل المجد والشرف والكرامات ، وكأنه يقول : مالك وليسيل للكارم والحمد تشكها ولست من أهلها « النار » هي علامات توضع في الطريق يهتدى بها السالكون ، وفي الحديث : « إن للإسلام صوى ومنارا كمنار الطريق » ، وقال الصني - وتيمه الصبان والشيخ خاله - إن للنار حدود الأرضين ، وليس بشيء « وبرز » اظهر « برزة » اسم أم عمر بن لُجَأَ الذي يهجو « اضطررك القدر » الجأك للقدور الذي لا يخالب .

الإعراب : « خل » فعل أمر ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطريق » مفعول به « لمن » اللام حرف جر ، ومن : اسم موصول مبني على السكون في محل جر باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحل « يبنى » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى من للوصولة « النار » مفعول به لينى « به » جار ومجرور متعلق ببنى ، وجملة بينى وقاعله ومفعوله لا عمل لها من الإعراب صلة للوصول « وبرز » الواو عاطفة ، وبرز : فعل أمر ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « برزة » جار ومجرور متعلق ببرز « حيث » ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق ببرز « اضطررك » اضطر : فعل ماض ، وضمير المخاطب مفعوله ، و « القدر » فاعله ، والجملة في محل جر بإضافة حيث إليها .

الشاهد فيه : قوله « خل الطريق » حيث أظهر العامل وهو قوله « خل » في التنذير ؛ لأن المخذر غير متكرر ولا معطوف عليه - وهو قوله « الطريق » - وهذا الشاهد من شواهد سيويه ( ج ١ ص ١٢٧ ) قال الأعم : « الشاهد فيه إظهار الفعل قبل الطريق والتصريح به ؛ ولو أضمر لكان حسنا » اهـ .

هذا باب الإغراء<sup>(١)</sup>

وهو : تَنْبِيهُ المخاطَبِ على أمر محمود ليفعله .

وَحُكْمُ الاسمِ فيه حُكْمُ التحذير الذي لم يُذَكَّر فيه « إِيَّا » ؛ فلا يلزم حَذْفُ عامله إلا في عطف أو تَكَرُّر ، كقولك « المَرْوَّةُ وَالنَّجْدَةُ » بتقدير الزم ، وقوله :

— ٤٥٩ — \* أَخَاكَ أَخَاكَ إِنْ مَنْ لَا أَخَا لَهُ \* \*

(١) الإغراء في اللغة : مصدر قولك « أغريت فلانا بكذا » إذا حملته عليه وألزمته أن يفعله ، وقول المؤلف « هو تنبيه المخاطب » يرد عليه كل ما ذكرناه في مطلع باب التحذير ، والأولى تعريف الإغراء اصطلاحاً بأنه « اسم منصوب بالزم محذوفاً وجوباً » .  
٤٥٩ — نسب الأعم ( ج ١ ص ٤٢٩ ) هذا الشاهد لإبراهيم بن هرمة القرشي ، والصواب أنه لمسكين الدارمي ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* كَسَاعٍ إِلَى الْهَيْجَا بِبَغِيرِ سِلَاحٍ \*

اللغة : « أَخَاكَ » لا يلزم أن يكون المراد أخا الصداقة والألفة ، بل يجوز كما قاله الأعم أن يكون قد أراد أخا النسب ، بل هو الظاهر عندي ؛ لقوله بعد ذلك :  
وَإِنْ ابْنُ عَمِّ الْمَرْءِ ، فَأَعْلَمُ ، جَنَاحُهُ وَهَلْ يَنْهَضُ الْبَازِي بِبَغِيرِ جَنَاحٍ ؟  
فيكون قد أوصى أولاً على التمسك بالإخوة ، ثم أوصى على التمسك بأبناء العم « الهيجا » أراد بها الحرب ، وهي تمد وتقصّر ؛ فمن شواهد قصرها بيت الشاهد ، وقول لبيد بن ربيعة العامري :

\* يَا رَبَّ هَيْجَا هِيَ خَيْرٌ مِنْ دَعَا \*

ومن شواهد مدها قول الشاعر :

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَا وَأَنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكَ سَيْفٌ مُهَنْدٌ

« بغير سلاح » أراد من السلاح هنا كل ما كان من أداة الحرب .

ويقال : « الصَّلَاةَ جَامِعَةً » فتَنْصِب « الصلاة » بتقدير احْضَرُوا ، و « جامعة » <sup>(١)</sup> على الحال ، ولو صُرِّحَ بالعامل لجاز .

\*\*\*

الإعراب : « أخاك » أختا : منصوب بفعل محذوف وجوبا ، وتقدير الكلام : الزم أخاك ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أخاك » توكيد لفظي للأول « إن » حرف توكيد ونصب « من » اسم موصول اسم إن « لا » نافية للجنس « أختا » اسم إن ، وهو مضاف وضمير الغائب في « له » مضاف إليه ، واللام مقحمة بين المضاف والمضاف إليه ، وخبر لا محذوف ، وكأنه قال : إن الذي لا أخاه موجود ، وجملة لا واسمها وخبرها لا محل لها من الإعراب صلة الاسم الموصول « كساع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « إلى الهيجا » جار ومجرور متعلق بساع « بغير » جار ومجرور متعلق بساع أيضاً ، وغير مضاف و « سلاح » مضاف إليه . ويقال إن « لا » نافية للجنس و « أختا » اسمها مبنى على فتح مقدر على الألف و « له » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، والجملة لا محل لها صلة الموصول ، وهذا رأى جماعة من النحاة في هذا التركيب ونحوه منهم أبو علي الفارسي وابن الطراوة ، وليس هو بمرضى عند الجمهور . الشاهد فيه : قوله « أخاك أخاك » فإن النصب في مثل هذا بعامل واجب الحذف ، لكونه مكرراً .

(١) يجوز في هذه العبارة - وهي قولهم « الصلاة جامعة » أربعة أوجه : الوجه الأول : نصب الاسمين ، وهو أحسنها ، وقد ذكره المؤلف وبين إعرابه . الوجه الثاني : رفع الاسمين ، على أن يكون الأول مبتدأ ، ويكون الثاني خبراً عنه . الوجه الثالث : رفع الأول ونصب الثاني ، أما رفع الأول فعلى أنه مبتدأ حذف خبره ، وأما نصب الثاني فعلى أنه حال من الضمير المستتر في الخبر المحذوف ، وكأنك قد قلت : الصلاة مطلوبة حال كونها جامعة .

الوجه الرابع : نصب الاسم الأول ورفع الاسم الثاني ، أما نصب الاسم الأول فعلى الإغراء ، نعى أنه مفعول به لفعل محذوف ، وأما رفع الاسم الثاني فعلى أنه خبر مبتدأ محذوف ، وكأنك قد قلت : احضروا الصلاة وهي جامعة .

هذا باب أسماء الأفعال<sup>(١)</sup>

اسمُ الفعل : ما نابَ عن الفعل مَعْنَى واستعمالاً ، كـ « شَتَّانَ » و « صَهْ »  
و « أَوْهْ »<sup>(٢)</sup> .

(١) الحاجة إلى وضع أسماء الأفعال وعدم الاكتفاء بمدلولاتها — وهو الأفعال  
انفصها على أرجح المذاهب — أن التكمّل قد يقصد للبالة ويريد أن يعبر عن مقصوده  
بأوجز لفظ ، والسر في هذا أن اسم الفعل يدل على شدة الحدث ، فإن قال القائل  
« أف » فكأنه قال : أنضجر جداً ، وإن قال « شتان » فكأنه قال : بعد بعداً  
شديداً ، وإن قال « واهّا » فكأنما قال : أعجب أشد العجب ، وهكذا .

(٢) ههنا مبحثان يحمل بنا أن نبينهما لك بيانا واضحا ، ونبين لك — مع ذلك —  
رأى المؤلف في كل واحد منهما :

المبحث الأول وهو يتضمن بيان ما تدل عليه أسماء الأفعال هذه ، وللحاجة في ذلك  
آراء كثيرة أشهرها أربعة آراء :

الرأى الأول : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة من الحروف الهجائية ،  
وهذه الألفاظ تدل على لفظ الأفعال ، فشتان اسم للفظ المبدؤ بالشين والمنتهى بالنون ،  
وهذا الاسم يدل على لفظ افترق الدال على الحدث — وهو الافتراق — والزمان : الذى هو  
للماضى ، وهذا رأى جمهور البصريين .

الرأى الثانى : أن أسماء الأفعال تدل على الألفاظ المكونة هى منها ، وهذه الألفاظ  
تدل على معانى الأفعال وهى الأحداث والأزمنة ، وهذا الرأى ينسب إلى سيبويه  
ومتابعيه ، وارتضاه صاحب البسيط ، وهو الظاهر من كلام المؤلف ، والفرق بينه  
وبين القول الأول أن القول الأول جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل بواسطة  
دلالة على لفظ الفعل ، والرأى الثانى جعل دلالة لفظ اسم الفعل على معنى الفعل مباشرة  
بغير واسطة .

الرأى الثالث : أن أسماء الأفعال نائبة عن المصادر ، وللمصادر نائبة عن الأفعال ،  
وهذا رأى جماعة من البصريين ، وهو رأى غير مستقيم من جهتين ، الأولى أن  
المصادر لم توضع للدلالة على الزمان ، فلو كان اسم الفعل قد وضع للدلالة على المصدر لم  
( ٦ — أوضع السالك ٤ )

والمراد بالاستعمال كونه عاملاً غير معمول ؛ فخرجت المصادر والصفات في نحو « ضَرَبَا زَيْدًا » و « أَقَامَ الزَّيْدَانِ » فإن العوامل تدخل عليها .

ووروده بمعنى الأمر كثير ، كـ « صَنَ » و « مَنَ » و « آمِنَ » بمعنى اسكُتْ وانكفِ واستجب ، ونَزَالَ ، وبابه<sup>(١)</sup> ، وبمعنى الماضي والمضارع

يكن دالا على الزمان ، ولم يكن منه للماضي والمضارع والأمر ، والجهة الثانية : أن المصادر النابتة عن الأفعال معربة نحو قولك « ضربا زيدا » وقد علمت أن أسماء الأفعال مبنية .  
الرأى الرابع : أن هذه الألفاظ أفعال حقيقية ، لأنها تدل على ما يدل عليه الفعل من الحدث والزمان ، وهو رأى جمهور الكوفيين ، وهو فاسد من عدة وجوه ، أحدها أنها ليست على صيغ الأفعال المعروفة في العربية . وثانيها أن منها ما ينون وقد علمنا أن الفعل لا ينون ، وثالثها أن منها ما وضع على حرفين أصالة كـ « وَصَ » ، وقد علمنا أنه ليس لنا فعل وضع على حرفين ، ورابعها أنها لا تتصل بها ضائر الرفع البارزة ، وخامسها أن الدال على الأمر منها لا تتصل به نون التوكيد .

المبحث الثانى : ويتضمن القول فى هذه الأسماء ، ألقا موضع من الإعراب أم لا موضع لها من الإعراب ؟ وللنحاة فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول : أنها لا محل لها من الإعراب ؟ وهذا رأى الأخفش وجماعة ، واختاره ابن مالك ، وهذا رأى مبنى على أنها أفعال حقيقية أو أسماء لألفاظ الأفعال أو أسماء لمعاني الأفعال - وإن خالف فى بنائه على الأخير قوم من الباحثين .

القول الثانى : أنها فى محل نصب بفعل محذوف ، وهذا رأى للمازنى ، وهو مبنى على أنها نابتة عن المصادر .

القول الثالث : أنها فى محل رفع بالابتداء ، والاسم المرفوع بعدها فاعل سد مسد الخبر كما فى قولك « أقام زيد » وجعل الشيخ خالد ذلك مبنيًا على القول بأنها دالة على معانى الأفعال ، واستشكله الصبان .

(١) اختلف النحاة فى اسم الفعل ، أينقاس فى بعض الأبواب أم لا ينقاس أصلا ؟ فذهب أبو العباس المبرد إلى أنه لا ينقاس فى شىء أصلا ، وأنه يجب أن يقتصر منه على ماسمع من العرب ، لأن قياسه ابتداء لما لم يسمع عن العرب من الأسماء ، وذهب غير =

قليل، كـ « شَتَّانَ » و « هَيَّاتَ » بمعنى افترقَ وَبُتَدَ ، و « أَوَّهَ »  
و « أَفَّ » بمعنى اتَّوَجَّعُ واتَّضَجَّرُ ، و « وَا » و « وَى » و « وَاهَا » بمعنى  
أعجب ، كقوله تعالى : ( وَى كَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ )<sup>(١)</sup> أى : أعجب  
لعدم فلاح الكافرين ، وقول الشاعر :

— ٤٦٠ — \* وَابَّيْ أَنْتِ وَفُوكِ الْأَشْنَبُ \*

= البرد إلى أن باب زال قياسي، ووجهه أنه باب واحد كثر استعمال العرب له على منهج  
واحد ، فلم يكن ثمة ما يمنع قياس ما لم يرد على نهج ما ورد عنهم منه .  
والذين ذهبوا إلى أن هذا الباب قياسي ذهب جمهورهم إلى أنه يتقاس في كل فعل  
ثلاثي تام متصرف ، وأن ما ورد مخالفا لشيء من هذه الشروط فهو شاذ .  
فإن كان الفعل رباعيا أو ثلاثيا مزبدا فيه لم يبن منه ، وشذ قول الراجز .

\* قَالَتْ لَهُ رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارُ \*

لأن الفعل قرقر ، كما شذ قولهم « دراك » لأن فعله أدرك ، وأجاز ابن طلحة  
بناءه من أفعال ، وجعل « دراك » مقبسا ، وجعل هذا نظير إجازة سيويه ومتابعيه  
قياس فعل التصبب من أفعال ، كما ذهب الأخفش إلى جواز بنائه من نحو « دحرج »  
وجعل قرقار قياسا فيقال — على مذهبه — دحراج وقرطاس .  
وإن كان الفعل جامدا كنعم وبئس أو غير تام التصرف مثل هب ودع لم يبن  
منه ، فلا يقال « نعام » ولا « وهاب » ولا « وداع » .

وإن كان الفعل ناقصا نحو « كان » لم يبن منه ، فلا يقال « كوان » .  
ثم اعلم أن بناء هذا الباب على الكسر في لغة جمهور العرب ، فأما بناؤه فلما مر  
في باب للعرب وللبنى من أنه أشبه الحرف شيها استعماليا ، وأما كون بنائه على حركة  
فلتخلص من التقاء الساكنين لأن قبل آخره ألفا وهى ساكنة ، وأما كون هذه  
الحركة كسرة فلأن هذا هو الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وبنو أسد  
يختصون آخره إتباعا لحركة ما قبل الألف ، وتخفيفا .

(١) من الآية ٨٢ من سورة القصص .

٤٦٠ — هذا الشاهد من كلام راجز من بني تميم ، ولم يبين أحد — نحن اطلعنا  
على كلامه — اسمه ، وما ذكره للؤلؤف بيت من الرجز المشطور ، وبسده قوله : =

وقول الآخر:

\* وَاهَا لِسَلْمَى مُنَّمْ وَاهَا وَاهَا \*  
\* \* \*

— كَأَنَّمَا ذَرٌّ عَلَيْهِ الزَّرْنَبُ أَوْ زَنْجَبِيلٌ، وَهُوَ عِنْدِي أَطْيَبُ  
اللغة: « وا » اسم معناه أعجب « فوك » أى فُوك « الأُشْنَب » وصف من  
الشنب - بفتح الشين والنون جميعاً - وهو عذوبة ماء الفم مع رقة الأسنان « الزرنب »  
نبت من نبات البادية طيب الرائحة .

الإعراب: « وا » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له من  
الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « بأبى » جار ومجرور متعلق  
بمحذوف خبر مقدم ، وأب مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أنت » ضمير منفصل  
مبتدأ مؤخر مبنى على الكسر فى محل رفع « وفوك » الواو حرف عطف مبنى على  
الفتح لا محل له من الإعراب ، فو : معطوف على أنت مرفوع بالواو نيابة عن الضمة  
لأنه من الأسماء الستة ، وهو مضاف وضمير المخاطبة مضاف إليه مبنى على الكسر فى  
محل جر « الأُشْنَب » نعت لفوك مرفوع بالضمة الظاهرة ، وذهب العينى إلى أن الواو  
فى « وفوك » للاستثنا ، وفو : مبتدأ ، وضمير المخاطبة مضاف إليه ، و « كأنما »  
كان : حرف تشبيه ونصب ، وما : كافة « ذر » فعل ماض مبنى للمجهول « عليه »  
جار ومجرور متعلق بذر « الزرنب » نائب فاعل ذر ، والجملة من ذر ونائب فاعله فى  
محل رفع خبر فوك على ما ذهب إليه العينى ، وتبعه الشيخ خالد فى التصريح ، وهو  
وجه مליح لا بأس به .

الشاهد فيه : قوله « وا » فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

٤٦١ — نسبوا هذا البيت لرؤبة بن العجاج ، ومنهم من نسبته إلى أبى النجم  
الفضل بن قدامة العجلي ، وقد روى أبو زيد فى نوادره أكثر الأبيات التى بروونها  
مع هذا الشاهد ونسبها لأبى الغول بعض أهل اليمن . وما ذكره المؤلف ههنا بيت من  
قطعة رواها أبو زيد فى نوادره من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

هِيَ الْمَنَى لَوْ أَنَّهَا نَلَمْنَاهَا يَا لَيْتَ عَيْنَاهَا لَنَا وَفَاهَا  
بِشَمَنِ نُرْضَى بِهِ أَبَاهَا إِنَّ أَبَاهَا وَأَبَا أَبَاهَا  
— قَدْ بَلَّغْنَا فِي الْمَجْدِ غَايَتَهَا



فصل : اسمُ الفعلِ ضَرْبَانِ :

أحدهما : ما وضع من أول الأمر كذلك ، كشتَّانَ وصَهْ ووَيَّ<sup>(١)</sup> .

الثاني : ما نُقِلَ من غيره إليه ، وهو نوعان : منقول من ظرف أو جار ومجرور ، نحو « عَلَيْكَ » بمعنى الزَمَ ، ومنه ( عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ )<sup>(٢)</sup> أى : الزَمُوا شَأْنَ أَنْفُسِكُمْ<sup>(٣)</sup> ، و « دُونَكَ زَيْدًا » بمعنى خُذْهُ ، و « مَكَانَكَ »

= الإعراب : « واها » اسم فعل مضارع بمعنى أعجب مبنى على السكون لا محل له الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « لاسلمى » جار ومجرور متعلق بـ « واها » ثم « حرف عطف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب » « واها » اسم فعل مضارع فاعله مستتر فيه وجوبا ، كالسابق ، والجملة تأكيد للجملة السابقة ، وقد عطف إحداهما على الأخرى ثم كما هو الأصل في تأكيد الجمل مثل قوله تعالى : ( كلا سيعلمون ، ثم كلا سيعلمون ) « واها » تأكيد لاسم الفعل السابق ، وليس من تأكيد الجمل لما عرفت .

الشاهد فيه : قوله « واها » في المواضع الثلاثة ؛ فإنه اسم فعل بمعنى أعجب .

(١) ذكروا من أسماء الأفعال « وشكان » بمعنى قرب ، وفي مثل من أمثالهم « وشكان ذا خروجا » وذكروا أيضاً « سرعان » بتثنية السين بمعنى سريع ، وفي المثل « سرعان ذا إهالة » وذكروا منه أيضاً « هيت » في نحو قوله تعالى ( قالت هيت لك ) بمعنى تهيات ، وذكروا منه أيضاً « لها » بمعنى انتعش وارتفع .

(٢) من الآية ١٠٥ من سورة المائدة ، وقد اختلف النحاة في الكاف المتصلة بـ «ى» فقال ابن بابشاذ : هى حرف خطاب فلا محل لها من الإعراب ، وقال الجمهور : هى ضمير مخاطب ، ثم قال الفراء : هى فى محل رفع على الفاعلية ، وقال الكسائى : محلها نصب على المفعولية ، وقال جمهور البصريين : محلها جر ، ثم قيل : الجر بحرف الجر كما كان قبل النقل ، وقيل : الجر بالإضافة لأن « على » اسم للمصدر وهو اللزوم ، والكاف مضاف إليه ، فلها محلان : جر بالإضافة ، ورفع بالفاعلية .

(٣) قيل : وقد يتعدى « عليك » بحرف الجر وهو الباء ومنه قول الفرزدق :

فَعَلَيْكَ بِالْحَاجِّاجِ لَا تَعْدِلْ بِهِ أَحَدًا إِذَا نَزَلْتَ عَلَيْكَ أُمُورٌ

=

ونوزع في هذه المقالة ، لاحتمال أن تكون الباء زائدة .

بمعنى اثْبُتْ ، و «أَمَّا مَكَ» بمعنى تَقَدَّمْ ، و «وَرَاءَكَ» بمعنى تَأَخَّرْ ،  
و «إِلَيْكَ» بمعنى تَنَحَّجْ ؛ ومنقول من مصدر ، وهو نوعان : مصدر اسْتَعْمَلَ  
فعله ، ومصدر أَهْمِلْ فعله ؛ فالأول نحو «رُوَيْدَ زَيْدًا» فإنهم قالوا : أَرَوَدُهُ  
إِرْوَادًا ، بمعنى أمهله إمهالا ، ثم صَفَرُوا الإرواد تصغير الترخيم وأقاموه مُقَامَ  
فعله ، واستعملوه تارة مضافًا إلى مفعوله ؛ فقالوا «رُوَيْدَ زَيْدٍ» وتارة مُنَوَّنًا  
ناصبًا للمفعول ؛ فقالوا «رُوَيْدًا زَيْدًا» ثم إنهم نقلوه وَصَمَوْا به فعله ؛  
فقالوا «رُوَيْدَ زَيْدًا»<sup>(١)</sup> ، والدليل على أن هذا اسم فعل كونه مَبْنِيًّا ،  
والدليل على بنائه كونه غير مُنَوَّنٍ ، والثاني قولهم «بَلَهَ زَيْدًا»<sup>(٢)</sup> ، فإنه  
في الأصل مصدر فعل مُهْمَلٍ مُرَادِفٍ لَدَعٍ وَاثْرُكٍ ، يقال «بَلَهَ زَيْدٍ»  
بالإضافة إلى المفعول كما يقال «تَرَكَ زَيْدٍ» ثم قيل «بَلَهَ زَيْدًا»<sup>(٣)</sup> بنصب  
المفعول وبناء «بَلَهَ» على أنه اسم فعل .

\*\*\*

فصل : يعملُ اسمُ الفعلِ عملَ مُسَمَّاهُ ؛ تقول «هَيْهَاتَ نَجْدٌ» كما تقول  
«بَعْدَتْ نَجْدٌ» قال :

(١) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول الشاعر :  
رُوَيْدٌ عَلِيًّا ، جُدًّا مَا تَذِي أُمَّهُمْ      إَيْنَا ، وَلَكِنْ بُغْضُهُمْ مُتَيَّامِنُ  
(٢) من كلام العرب الذي جاء فيه هذا الاستعمال قول كعب بن مالك في إحدى  
روايتيه وتقدم إنشاده في باب المفعول المطلق :

تَذَرُ الْجَمَاحِمَ ضَاحِيًا هَامَاتَهَا      بَلَهَ الْأَكْفَ كَأَنهَا لَمْ تَخْلُقِ  
وكذلك قول إبراهيم بن هرمة :  
تَمْشِي الْقُطُوفُ إِذَا غَنَى الْخُدَّاءُ بِهَا      مَشَى النَّجِيبَةُ بَلَهَ الْجِلَّةِ النَّجْبَا

٤٦٢ — \* فَهَيْهَاتَ هَيْهَاتَ الْعَقِيقُ وَمَنْ بِهِ \*

وتقول : « شَتَّانَ زَيْدٌ وَعَمْرُو » ، كما تقول : « افْتَرَقَ زَيْدٌ وَعَمْرُو »  
و « تَرَاكَ زَيْدًا » كما تقول : « أَتْرَكَ زَيْدًا » .

وقد يكون اسمُ الفعلِ مشتركاً بين أفعال سميت به ؛ فيستعمل على أوجهٍ  
باعتبارها ، قالوا « حَيْهَلِ الثَّرِيدَ » بمعنى أئت الثريدَ ، و « حَيْهَلْ طَلِي  
الْخَيْرِ » بمعنى أقبل على الخير ، وقالوا « إِذَا ذَكَرَ الصَّالِحُونَ فَحَيْهَلْ بِعُمَرَ »  
أى : أُنْبِئُوا بِذِكْرِهِ .

٤٦٢ — هذا الشاهد من كلمة لجرير بن عطية بن الخطفي ، وما ذكره المؤلف  
ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَهَيْهَاتَ خِلٌ بِالْعَقِيقِ نَوَاصِلُهُ \*

ويروى « أَيْهَات » في المواضع الثلاثة من البيت .

الإعراب : « هيهات » اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد مبني على الفتح لا محل له من  
الإعراب « هيهات » توكيد للأول « العقيق » فاعل باسم الفعل الماضي « ومن »  
الواو حرف عطف ، من : اسم موصول معطوف على الفاعل مبني على السكون في محل  
رفع « به » جار ومجرور متعلق بمحذوف صلة الموصول « وهيهات » الواو حرف  
عطف ، هيهات : اسم فعل ماضٍ بمعنى بعد « خل » فاعله « بالعقيق » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف صفة لخل « نواصله » نواصل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب العائد إلى خل مفعول به ، والجملة في محل رفع  
صفة ثانية لخل ، أو في محل نصب حال منه لأنه لا بُدَّ من تخصيص بالوصف بالجار والمجرور  
قبل الجملة .

الشاهد فيه : قوله « هيهات العقيق » فإن قوله « هيهات » اسم فعل ماضٍ بمعنى  
بعد ، وقد عمل اسم الفعل كما يعمل الفعل الذي هو بمعناه ، ومثل ذلك يقال في قوله  
« وهيهات خل » .

ولا يجوز تقديم معمول اسم الفعل عليه ، خلافاً للكسائي ، وأما (كِتَابُ  
اللهِ عَلَيْكُمْ) <sup>(١)</sup> ، وقوله :

— ٤٦٣ — \* يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلَوِي دُونَكَ \*  
فَمَوَّوَلَانَ <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) من الآية ٢٤ من سورة النساء .

٤٦٣ — هذا الشاهد من كلام راجز جاهلي من بني أسيد بن عمرو بن تميم ،  
وقد نسبته الشيخ خالد الجارية من بني مازن ، والصواب ما قدمناه ، وأن الجارية المذكورة  
أنشدته وضمت إليه أبياتاً أخرى أمام الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما ذكره المؤلف  
بيت من الرجز المشطور . وبغده قوله :

\* إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَ \*

اللفظة : « المائح » هو بالهمزة للقلبة عن الياء - الذي ينزل في جوف البئر ليملاً  
الدلاء ، وذلك عند قلة الماء ، وفعله « ماح يميح ميحاً » فأما الذي يقف على شفير  
البئر ويستخرج الدلاء من جوفه فهو مائح - بالتاء المثناة من فوق - « دلوي » الدلوة :  
معروفة « دونكا » معناه خذ .

الإعراب : « يا » حرف نداء « أيها » أي : منادي بحرف نداء محذوف مبنى على  
الضم في محل نصب ، وها : حرف تنبيه « المائح » نعت لأي باعتبار لفظه مرفوع بالضمة  
الظاهرة « دلوي » يحتمل وجوها من الإعراب ، أحدها : أن يكون مبتدأ ، و« دونكا »  
اسم فعل أمر بمعنى خذ ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وله مفعول محذوف  
يربط جملة الخبر بالمبتدأ والتقدير : دونك ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ ، وثانيها :  
أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره اسم الفعل الذي بعده ، وكأنه قال : خذ دلوي دونكا .  
الشاهد فيه : قوله « دلوي دونكا » فإن ظاهره أن « دلوي » مفعول مقدم  
لدونكا وهذا الظاهر غير صحيح ، خلافاً للكسائي الذي زعم أنه منصوب باسم الفعل  
المذكور ، وادعى أن اسم الفعل يعمل متأخراً كما يعمل مقدماً .

(٢) مما تأولوهما به أن العمول - وهو « كتاب الله » في الآية ، و « دلوي » في =

فصل : وما نُؤنَّ من هذه الأسماء فهو نكرة ، وقد التزمَ ذلك في « وَاها »  
و « وَيَهَا » كما التزمَ تنكيرُ نحو : أحدي وعريبٍ ودَيَّارٍ<sup>(١)</sup> .  
وما لم يُنَوَّن منها فهو معرفة ، وقد التزمَ ذلك في « نَزَالِ » و « تَرَائِكَ »  
وبابهما ، كما التزمَ التعريفُ في المضمَّرات والإشارات والموصولات .

= بيت الشاهد - ايس معمولاً لاسم الفعل المتأخر ، بل العامل فيهما - وفي كل ما جاء  
مماثلة لهما - فعل محذوف من معنى اسم الفعل للتأخر ؛ ففي الآية تقديره « الزموا كتاب  
الله عليكم » وفي البيت تقديره « خذ دلوى دونكا » ولا يجوز تقدير العامل المحذوف  
اسم فعل ؛ لأن اسم الفعل - كما لا يعمل متأخراً - لا يعمل محذوفاً ، وقد أولوا  
الآية وحدها بأن قوله تعالى ( كتاب الله ) مفعول مطلق لفعل محذوف ، أى : كتب  
كتاب الله عليكم ، وبما أولوا به البيت أن قوله « دلوى » مبتدأ ، و « دونكا » اسم  
فعل أمر فاعله مستتر فيه وجوبا والجملة في محل رفع خبر ، والعائد محذوف ، والتقدير  
« دلوى دونكه » كما تقول : دلوى خذه ، ووقع خبر المبتدأ جملة طلبية جائز سائغ  
عند جمهرة النحاة ، وقد ذكرنا ذلك في شرح البيت .

(١) ديار : بفتح الدال وتشديد الياء مفتوحة - معناه أحد ، وقد وقع في قوله  
تعالى ( لاتذر على الأرض من الكافرين ديارا ) وعريب - بفتح العين ، بوزن أمير -  
بمعنى أحد أيضا ، وقد وقع في قول عبيد بن الأبرص :

\* لَيْسَ بِهَا مِنْهُمْ عَرِيبٌ \*

وأما أحد فله أربع استعمالات ، الأول أنه يكون مرادفاً للأول ، وهذا هو الذى  
يستعمل في العدد حين تقول « أحد عشر » و « أحد وعشرون » الثانى أن يكون  
مرادفاً للواحد بمعنى المنفرد ، ومنه الوارد في قوله تعالى ( قل هو الله أحد ) الثالث  
أن يكون مرادفاً لإنسان ، ومنه الوارد في قوله تعالى ( وإن أحد من المشركين  
استجارك ) ولا يختص واحد من هذه المعانى الثلاثة بالنفى كما رأيت ، والرابع أن  
يكون اسما عاما في جميع من يعقل ، وهذا هو الذى يختص بالاستعمال في النفى ، ومنه  
قوله تعالى : ( مامنكم من أحد عنه حاجزين ) وكما يختص بالنفى يلزم التنكير فلا  
يستعمل معرفا إلا شذوذا !

وما استعمل بالوجهين فعلى مَمْنَيْنِ ، وقد جاء على ذلك : صَمٌ وَمَنْ وَإِيهِ ،  
والفاظٌ آخرٌ ، كما جاء التعريف والتنكير في نحو كتاب ، ورجل ، وفرس .

\*\*\*

### هذا باب أسماء الأصوات

وهي نوعان : أحدهما : ما خُوطِبَ به مالا يَمَقِلُ مما يُشَبِّه اسم الفعل ،  
كقولهم في دعاء الإبل لتشرب « جِيءَ جِيءَ » مهموزين<sup>(١)</sup> ، وفي دعاء  
الضأن « حَا حَا »<sup>(٢)</sup> ، والمعرز « عَا عَا » غير مهموزين ، والفعلُ منهما حَايَتْ  
وعَايَتْ ، والمصدر حَيَحَاءَ وَعَيَاءَ ، قال :

٤٦٤ — يَا عَنَزُ هَذَا شَجَرٌ وَمَا عَايَتْ لَوْ يَنْفَعُنِي الْعِيَاءُ

(١) وقد أخذوا من ذلك فعلا فقالوا : جَأَجَاتْ بالإبل ، إذا دعوها لتشرب ، ثم  
لما كثرت ذلك سموا الشراب جِيَاءً ، كما سمو البغل عدس فيما سئندك إياه ، (ص ٩٢ الآتية)  
قال الراجز :

وَمَا كَانَ عَلَى الْهِيءِ وَلَا الْجِيءِ أُمْتَدَاحِيكَا

يريد لم يكن على الطعام ولا الشراب مدحى إياك .  
(٢) الذي في صحاح الجوهري « وحاء : زجر الإبل ، بنى على الكسر لا لتقاء  
الساكنين ، وقد يقصر ، فإن أردت التنكير نونت فقلت : حاء وعاء ، أبو زيد :  
يقال للمعرز خاصة : حاحيت بها حيحاء وحيعاء ، إذا دعوتها » .  
٤٦٤ — هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وهذا الشاهد مما لم  
أقف على نسبته إلى قائل معين .

اللائمة : « عاييت » الأطل في هذه الكلمة قولهم في دعاء الغنم « عا ، عا » بنوا  
منه فعلا ليقوم مقام قول أحدهم « دعوت غنمي » أو « صحت بغنمي » ، وأكثرت من  
ذلك « والمستعمل من ذلك ما جاء في هذا البيت ، وهو قولهم « عاييت » وقد علم  
أن الألف لا تكون أصلية غير منقلبة عن حرف العلة في الفعل ، إلا أن تكون زائدة  
كما في قاتلت وضاربت ، وقد ذهب سيويوه - تبعاً للخليل - إلى أن أصل عاييت : =

وفي زَجَرِ البغل « عَدَسٌ » قال :

\* عَدَسٌ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِيمَارَةٌ <sup>(١)</sup> \*

= ععيت - بوزن دعدعت ودحرجت - قلبت الياء الأولى للفتوح ما قبلها ألفا ، وإن كانت الياء ساكنة ، اكتفاءً بحجزه العلة ، كما قالوا « طائي » في طيء ، قال سيويه : « أبدلوا الألف بالياء لشبهها بها ؛ لأن قولك عاعيت إنما هو صوت بنيت منه فعلا ، كما لو أن رجلا أكثر من قول لا ، لجاز أن يقول : لا ليت ، يريد قلت لا ، ويدلك على أنها ليست فاعلت قولهم : الحيعاء واليعاء - بالفتح - كما قالوا : الحاحاة والعااة ، فأجرى حاجيت وعاعيت وهاهيت مجرى دعدعت ؛ إذ كن للتصويت « اه كلامه ، والقرض منه إثبات أن الألف ليست زائدة وليست الكلمة على مثال قانتلت ، ووجهه ما ذكرنا أولا ، وذهب المازني إلى أن زنة الكلمة كما قال الخليل وسيويه ، ولكنه زعم أن أصل عاعيت عوعوت ، قلبت الواو الأولى ألفا لا تفتح ما قبلها ، كما ذكر سيويه في الياء ، وقلبت الواو الثانية ياء لوقوعها متطرفة راجعة ، وما ذهب إليه سيويه والخليل في هذه الكلمة أولى ؛ لأن الياء أقرب إلى الألف من الواو :

الإعراب : « يا » حرف نداء « عز » منادى مبنى على الضم في محل نصب « هذا » ها : حرف تنبيه ، واسم الإشارة مبتدأ « شجر » خبر للبتدأ « وماء » معطوف عليه « عاعيت » فعل وفاعل « لو » حرف تمن لا يحتاج إلى جواب « ينفعني » ينفع : فعل مضارع ، مرفوع بالضممة الظاهرة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « اليعاء » فاعل ينفع ، ويجوز أن تكون « لو » شرطية ، وجملة « ينفعني » شرطها ، وجوابها محذوف : أي لو ينفعني اليعاء لأكثرته منه .

الشاهد فيه : أنشد المؤلف شاهداً على أنه قد استعمل فعل من اسم الصوت الذي هو « عاعا » وهذا الفعل هو قوله « عاعيت » أي : صوت وصحت بأن قلت « عاعا » وقد استعمل الشاعر في البيت الفعل ومصدره كما ترى .

(١) هذا الشاهد من كلمة ليزيد بن مفرغ الحميري ، وقد أنشد المؤلف عجزه مرتين من قبل : إحداها في باب للوصول ، والثانية في باب الحال ، وذكرنا نسبته وسيه في الموضع الأول ؛ فارجع إليه هناك ، والذي ذكره المؤلف ههنا هو صدر ذلك العجز الذي هو قوله :

وقولنا « مما يشبه اسمَ الفعلِ » احترازٌ من نحو قوله :

\* يَا دَارَ مَيَّةَ بِالْعَلْيَاءِ فَالسَّنْدِ \* — ٤٦٥

= \* أُمِنْتَ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ \*

والشاهد فيه هنا قوله « عدس » حيث استعمله اسم صوت زجر به فرسه، وربما استعمل بعض الشعراء كلمة « عدس » اسماً للفرس نفسه كما في قول الرازي :

\* إِذَا حَمَلْتُ بِرَئِي عَلَى عَدَسٍ \*

والدليل على أن « عدس » في هذا البيت اسم للفرس ، وليس اسم صوت ، أنه أعمل فيه حرف الجر الذي هو على ، واسم الصوت لا يعمل في شيء ولا يعمل فيه شيء ، وستقف على هذا الحكم في كلام المؤلف .

٤٦٥ — هذا الشاهد من كلام النابعة الذبياني ، من قصيدة له مشهورة معدودة في المملكات ، والذي أنشده المؤلف ، وهنا صدر بيت من البسيط هو مطلع القصيدة ، وعجزه قوله :

\* أَقَوْتُ وَطَالَ عَلَيْهَا سَالِفُ الْأَمَدِ \*

اللغة : « العلياء » بفتح أوله وسكون ثانيه ، ومثله « السند » بفتح السين والنون جميعاً — اسماً موضعين « أقوت » خلت من سكانها وأصبحت قواء — بفتح القاف — أي خالية من الأنيس « الأمد » كالأبد — الزمن .

الإعراب : « يا » حرف نداء « دار » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « مية » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والتأنيث « بالعلياء » جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من دار مية « فالسند » الفاء حرف عطف ، السند : معطوف على العلياء « أقوت » أقوى : فعل ماض ، والتاء حرف دال على تأنيث المسند إليه ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى دار مية « وطال » الواو حرف عطف ، طال : فعل ماض « عليها » جار ومجرور متعلق بطل « سالف » فاعل طال مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « الأمد » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « يا دار مية » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الدار ، وهو مع ذلك غير اسم صوت ؛ لكونه ليس مما يشبه اسم الفعل .



وقوله :

٤٦٦ — \* أَلَا أَيُّهَا اللَّيْلُ الطَّوِيلُ أَلَا انْجَلِي \*

الثانى : ما حُكى به صوتٌ ، كـ « يَمَاقُ » لحكاية صوتِ الغراب ، و « طَاقُ » لصوت الضرب ، و « طَقُ » لصوت وقع الحجارة ، و « قَبُ » لصوت وقع السيف على الضريبة .

والنوعان مَبْنِيَّانِ لشبههما بالحروف المهملة فى أنها لا عاملة ، ولا معمولة ،

٤٦٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى ، من معلقته المشهورة التى تقدم الاستشهاد بعدة أبيات منها فى عدة مواضع من هذا الكتاب ، وما أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* بِصُبحٍ وَمَا الإصْبَاحُ مِنْكَ بِأَمْثَلِ \*

اللغة : « انجلى » انكشف ، وهذه الياء ياء الإشباع المتولدة عن كسرة اللام « بأمثل » من المثالة ، أى : ليس الصبح عندى بأحسن حالا منك ، لأن تباريح الهوى وآلام العشق لا تفارقت ليلاً ولا نهاراً .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح وتنبيه « أيها » أى : منادى بحرف نداء محذوف وها : حرف تنبيه « الليل » نعت لأى تبعاً لفظها مرفوع بالضممة الظاهرة « الطويل » نعت ليل « ألا » حرف تنبيه يؤكد به الحرف السابق « انجلى » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، والياء المحذوفة هى لام الكلمة ، أما الياء للوجودة فهى ياء مزيدة لإشباع كسرة اللام ، فافهم ذلك ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بصيح » جار ومجرور متعلق بانجلى « وما » الواو واو الحال ، ما : نافية « الإصباح » مبتدأ أو اسم ما النافية « منك » جار ومجرور متعلق بأمثل الآتى « بأمثل » الباء حرف جر زائد ، أمثل : خبر المبتدأ ، أو خبر ما النافية ، مرفوع أو منصوب بضممة أو فتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد .

الشاهد فيه : قوله « أيها الليل » فإنه نداء وخطاب لما لا يعقل وهو الليل ، وليس اسم صوت ؛ لكونه لا يشبه اسم الفعل .

كما أن أسماء الأفعال بنيت لشبهها بالحروف المهملة في أنها عاملة غير معمولة ، وقد مضى ذلك في أوائل الكتاب <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

هذا باب نونى التوكيد <sup>(٢)</sup>

لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة ، وخفيفة ، نحو ( لَيْسُجَنْنٌ وَلَيْكُونَا ) <sup>(٣)</sup> .  
ويؤكّد بهما الأمر مطلقاً ، ولا يؤكّد بهما الماضى مطلقاً <sup>(٤)</sup> .

(١) مضى ذلك في باب العرب واللبنى ، عند القول على اللبى من الأسماء وتفصيل أنواع شبه الحرف في سبب البناء ، فارجع إليه هناك إن شئت .  
(٢) اختلف النحاة في هذين النونين هما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عنه ؟ فذهب جمهور البصريين إلى أن كل واحد منهما أصل وليس أحدهما فرعاً عن الآخر ، وهذا رأى هو الصواب ، وبدل له أن بعض الأحكام التى تجرى على أحدهما لا تجرى على الآخر ، مثل انقلاب الخفيفة ألفاً في الوقف نحو ( وليكونا ) ومثل حذف الخفيفة عند التقاء الساكنين كما في قول الأصبط بن قريع الذى يأتى استشهاد المؤلف به \* لا تهين الفقير ... \* ومثل امتناع وقوع الخفيفة بعد الألف ، وذهب جمهور الكوفيين إلى أن الحقيقة فرع عن الثقيلة بحذف أحد حروفها ، وذهب قوم إلى أن الخفيفة هي الأصل ، وذلك لأن الثقيلة أزيد في اللفظ وهو ظاهر وفي المعنى لأن التوكيد بالثقيلة أقوى وأشد ، والزيادة عارضة طارئة ، والحالى من الزيادة هو الأصل ، فكانت الخفيفة هي الأصل لذلك ، ولا مستند لقول الكوفيين ولا لهذا القول سوى هذه التمحلات التى لا تفيد ، وقد ذكرنا القولين لننبهك إلى هذا .

(٣) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

(٤) اعلم أولاً أن نونى التوكيد يخلصان الفعل للاستقبال ، وأن فعل الأمر مستقبل دائماً ، ولذلك صح توكيده بالنونين من غير شرط ، والفعل الماضى لفظاً ومعنى لا يصح توكيده بهما ، أما قول الشاعر :

دَامَنْ سَعْدُكَ لَوْ رَحِمْتَ مُتَيْمًا      لَوْلَاكَ لَمْ يَكُ لِلصَّبَابَةِ جَانِحًا

فإما أن يكون مستقبلاً معنى ، وإما أن يكون البيت شاذاً .

وأما المضارع فله حالات :  
 إحداها : أن يكون توكيده بهما واجباً ، وذلك إذا كان : مُثَبِّتاً ،  
 مُسْتَقْبَلاً ، جواباً لقَسَمٍ ، غير مفعول من لامه بفاصل ، نحو ( وَتَاللَّهِ  
 لَا كِيدَ إِلَّا أَصْنَامُكُمْ )<sup>(١)</sup> ، ولا يجوز توكيده بهما إن كان مُنْفِياً ، نحو  
 ( تَاللَّهِ تَفْتَوُ تَذَكَّرُ يَوْسُفَ )<sup>(٢)</sup> ؛ إذ التقدير : لا تفتؤ ، أو كان حالا ،  
 كقراءة ابن كثير ( لَا قَسَمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ )<sup>(٣)</sup> ، وقول الشاعر :

— ٤٦٧ — \* يَمِينًا لَا بَغْضُ كُلِّ أَمْرٍ \* \*

(١) من الآية ٥٧ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ٨٥ من سورة يوسف .

(٣) من الآية ١ من سورة القيامة .

٤٦٧ — لم أف هذا الشاهد على نسبة لقائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا  
 صدر بيت من المتقارب ، وعجزه قوله :

\* يُزْخَرُفُ قَوْلًا وَلَا يَفْعَلُ \*

اللغة : « أبغض » مضارع ماضيه أبغض كأكرم ، وأصله البغض — بضم فسكون —  
 ضد الحب « يزخرف » يزين ويحسن .

المعنى : يحلف أنه يمتق من يقول ويعد ولا يفي ، والعبارة العالية في هذا المعنى  
 قول الله تعالى : ( لم تقولون مالا تفعلون ؟ كبر مقتاً عند الله أن تقولوا ما لا تفعلون )  
 ومثل بيت الشاهد في المعنى قول الشاعر :

وَأَرَاكَ تَفْعَلُ مَا تَقُولُ وَبَعْضُهُمْ مَذِيقُ اللِّسَانِ يَقُولُ مَا لَا يَفْعَلُ

الإعراب : « يميناً » مفعول مطلق لفعل محذوف من معناه ، وتقدير الكلام :  
 أقسم يميناً « لأبغض » اللام واقعة في جواب القسم ، حرف مبني على الفتح لا محل له  
 من الإعراب ، أبغض : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم ، وعلامة  
 رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والجملة من الفعل  
 المضارع وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب القسم « كل » مفعول به لأبغض =

أو كان مفصولا من اللام مثل (وَلَيْنَ مُتَمِّمٌ أَوْ قُتِلْتُمْ لَإِلَهِ تُخْشَرُونَ) <sup>(١)</sup> ونحو (وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى) <sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

والثانية : أن يكون قريباً من الواجب ، وذلك إذا كان شرطاً لإن المؤكدة بما ، نحو (وَأِمَّا تَخَافَنَّ) <sup>(٣)</sup> (فَأِمَّا تَذْهَبَنَّ) <sup>(٤)</sup> (فَأِمَّا تَرَيْنَ) <sup>(٥)</sup> .  
وَمِنْ تَرَكَ توكيده قوله :

= منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكل مضاف ، و « امرىء » مضاف إليه « يزخرف » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى امرىء « قولا » مفعول به ليزخرف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل نصب صفة لكل امرىء « ولا » الواو عاطفة ، لا : حرف نفي مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يفعل » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى كل امرىء ، والجملة معطوفة بالواو على جملة الصفة .

الشاهد فيه : قوله « لأبغض » حيث لم يؤكد بالنون مع كونه فعلا مضارعا مثبتا مقترنا بلام الجواب متصلا بها ؛ لكونه ليس بمعنى الاستقبال .  
فإن قلت : فلماذا لا تؤكد بالنون الفعل المضارع المقصود به الحال ؟  
فالجواب على ذلك أن نون التوكيد تخلص الفعل المضارع للاستقبال ؛ كما قلنا لك .  
فإذا كان المراد به الحال كان في إلحاق نون التوكيد به تناقضا ، فاعرف ذلك .

(١) من الآية ١٥٨ من سورة آل عمران

(٢) من الآية ٥ من سورة الضحى ، ومثل هذه الآية في ترك التوكيد للفصل بين لام الجواب والفعل قول الشاعر ، وقد أنشده ابن مالك :

فَوَرَبِّي لَسَوْفَ يُجْزَى الَّذِي أَسْلَفَهُ الْمَرْءُ سَيِّئًا أَوْ جَمِيلًا

(٣) من الآية ٥٨ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٤١ من سورة الزخرف

(٥) من الآية ٣٦ من سورة مريم

٤٦٨ - \* يَا صَاحِرَ إِمَّا تَجِدْنِي غَيْرَ ذِي جِدَّةٍ \*  
وهو قليل ، وقيل : يختص بالضرورة<sup>(١)</sup> .

٤٦٨ - هذا الشاهد مما لم أعثر له على نسبة إلى قائل معين ، وما أنشد المؤلف  
ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* فَمَا التَّخَلَّى عَنِ الْخِلَآنِ مِنْ شَيْمِي \*

اللمعة : « يا صاح » أصله « يا صاحبي » حذف ياء التكلم ، وهى المضاف إليه ،  
وحذف معه آخر المضاف وهو الباء ، قال ذلك ابن خروف ، والذي عليه أكثر العلماء  
أنه ترخيم صاحب فقط « جدة » غنى ، وهو بزنة عدة وصفة وزنة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « صاح » منادى مرخم على غير قياس « إما »  
مركبة من حرفين : أحدهما إن الشرطية الجازمة ، وثانيهما ما الزائدة « تجدني » تجد :  
فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بـ « يا » وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوبا تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به أول « غير » مفعول ثان  
لتجد ، وغير مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وهو مضاف و « جدة » مضاف إليه  
« فما » الفاء واقعة في جواب الشرط ، ما : نافية ، « التخلي » مبتدأ أو اسم ما النافية  
« عن الإخوان » جار ومجرور متعلق بالتخلي « من » حرف جر « شيمي » شيم :  
مجرور بمن وعلامة جره كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة  
المناسبة ، وشيم مضاف وياء التكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر ،  
والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ أو خبر ما ، وجملة المبتدأ والخبر أوما واسمها  
وخبرها في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « تجدني » حيث لم يؤكد الفعل المضارع الواقع شرطا لإن  
المؤكد بما الزائدة كما أكد في الآيات التى تلاها المؤلف ، وترك التأكيد في هذه  
الحالة - عند قوم من النحاة - قليل ، أو هو ضرورة من ضرورات الشعر .

(١) خلاصة القول في هذه المسألة أن النحاة يختلفون في ترك التوكيد بعد « إما »  
أيجوز أم لا يجوز ؟

فذهب أبو العباس المبرد والزجاج إلى أن توكيد الفعل المضارع الواقع بعد « إما »  
واجب لا يجوز تركه إلا أن يضطر شاعر إلى تركه فيقع له ذلك .

وذهب شيخ النحاة سيبويه - وتبعه على ذلك أبو على الفارسي وكثير - إلى أن =

== توكيد الفعل بعد «إما» أحسن من ترك التوكيد ، ولهذا لم يقع في القرآن الكريم الفعل بعد إما إلا مؤكدا ، لكن ترك التوكيد جائز سائغ غير شاذ ولا قليل .  
وأكثر النحاة المتأخرين يؤيدون هذا المذهب ، ويرونه المذهب الصحيح الحري بالقبول ، وقد كثر مجيء الفعل بعد «إما» غير مؤكد ، من ذلك بيت الشاهد ،  
ومن ذلك قول امرئ القيس :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي لَا أَعْمِضُ سَاعَةً      مِنْ اللَّيْلِ إِلَّا أَنْ أُنَامَ فَالْعَسَا  
فِيَارُبِّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ      وَطَاعَنْتُ عَنْهُ الْخَيْلَ حَتَّى تَنْفَسَا  
ومن ذلك قول امرئ القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي فِي رِحْلَةِ جَابِرٍ      عَلَى حَرَجٍ كَالْقَرِّ تَخْفِقُ أَكْفَانِي  
فِيَارُبِّ مَكْرُوبٍ كَرَرْتُ وَرَاءَهُ      وَعَانَ فَكَسْتُ الْقُلَّ عَنْهُ فَقَدَّانِي  
ومن ذلك ما رواه السكري لامرئ القيس أيضا :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي بِي عِيَالَةٍ      كَأَنِّي نَسِيبٌ مِنْ النَّفَرِ  
ومن ذلك قول عمرو بن رفاعه الواقفي الأوسي  
إِمَّا تَرَبِّنَا وَقَدْ خَفَتْ بِجَالِسُنَا      وَالْمَوْتُ أَمْرٌ لِهَذَا النَّاسِ مَكْدُوبٌ  
ومن ذلك قول الشاعر ، وقد مضى ذكره في باب الفاعل :

فَإِمَّا تَرَبِّنِي وَلِي لِمَةٍ      فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْذَى بِهَا  
ومن ذلك قول الشاعر :  
فَإِمَّا تَرَبِّنِي كَابْنَةِ الرَّمْلِ ضَاحِيَا      عَلَى رِقَةٍ أَحَقَى وَلَا أُنْمَعِلُ  
ومن ذلك قول حسان :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي تَغَيَّرَ لَوْنُهُ      شَمَطًا فَأَضْبَحَ كَالشَّغَامِ الْمُنْجِلِ  
ومن ذلك قول رؤبة :

إِمَّا تَرَبِّنِي الْيَوْمَ أُمَّ حَزْرٍ      قَارَبْتُ بَيْنَ عَيْنِي وَجَزْرِي  
وعليه جاء قول ابن دريد :

إِمَّا تَرَى رَأْسِي حَاكِي لَوْنُهُ      طُرَّةَ صُبْحٍ تَحْتَ أَذْيَالِ الدُّجَى

الثالثة : أن يكون كثيراً ، وذلك إذا وقع بعد أداة طلب<sup>(١)</sup> ، كقوله تعالى : ( وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا )<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر :

— ٤٦٩ — \* هَلَّا تَمَنَّ بَوَعْدٍ غَيْرِ مُخْلَفَةٍ \*

(١) الطلب يشمل ستة أشياء ، وهي النهي ، والدعاء ، والعرض ، والتحضيض ، والتمنى ، والاستفهام ، فأما النهي فشاهده الآية الكريمة التي تلاها المؤلف حيث أكد فيها ( تحسبن ) بالنون الثقيلة لكونه مسبوقاً بلا الناهية ، وأما الدعاء فشاهده قول الخرنق :

لَا يَبْعَدَنَّ قَوَّيَ الَّذِينَ هُمْ سُمُّ الْعُدَاةِ وَآفَةُ الْجَزْرِ

وهو الشاهد ( رقم ٣٩٦ ) الذي مضى في باب النعت ، وأما التحضيض فشاهده البيت ( رقم ٤٦٩ ) الذي أنشده المؤلف هنا ، وأما التمني فشاهده البيت رقم ٤٧٠ حيث أكد « ترينى » بالنون الثقيلة لكونه مسبوقاً بأداة التمني وهي ليت ، وأما الاستفهام فشاهده البيت رقم ٤٧١ حيث أكد « تمدحن » بالنون الثقيلة لكونه مسبوقاً بأداة الاستفهام وهي الهمزة ، وسترده عليك كل هذه الآيات مشروحة .  
وقد ترك المؤلف الاستشهاد للعرض اكتفاء بمثال التحضيض لأنه أخوه وإن كانت حقيقةهما مختلفة نوع اختلاف .

(٢) من الآية ٤٢ من سورة إبراهيم .

٤٦٩ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* كَمَا عَهْدْتُكَ فِي أَيَّامِ ذِي سَلَمٍ \*

اللغة : « هلا » حرف يقصد باستعماله حض المحاطب وحته وحمله بإزعاج على فعل ما يذكر بعده « تمنى » أصلها تمنين فلما حذفت نون الرفع لما سذكركه التقي سا كنان ، حذفت باء المحاطبة للتخلص من التقاءهما ، ومعناه تنعمين وتجودين وتتكرمين « مخلفة » اسم فاعل مؤنث من الإخلاف ، وهو عدم إنجاز ما تعد به « ذى سلم » بفتح السين واللام جميعاً — اسم موضع يقال : هو بالحجاز ، ويقال : هو بالشام .

وقول الآخر :

\* فَلَيْتَكَ يَوْمَ الْمُلتَقَى تَرَيْدَنِي \* ٤٧٠ -

= المعنى : يحث محبوبته على أن تعد به بالوصال وعدا لا محلفه ، ويذكرها بما كانت منها في هذا الموضع من وداد ومواصلة .

الإعراب : « هلا » حرف تفضيض مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تمنن » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة معاملة للفصل المتصل بالنون الخفيفة معاملة المتصل بالنون الثقيلة لاستواء النونين في المعنى ، وياء المؤنثة المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعل مبني على السكون في محل رفع « بوعد » جار مجرور متعلق بتمنين « غير » حال من ياء المخاطبة ، وغير مضاف و « مخلفة » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كما » الكاف حرف جر ، وما : مصدرية « عهدتك » عهد : فعل ماض ، وتاء التثنية فاعله ، وكاف المخاطبة مفعوله ، وما المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف ، والجار والمجرور متعلق بتمنين « في أيام » جار ومجرور متعلق بعهدتك ، وأيام مضاف و « ذى » مضاف إليه ، وذى مضاف و « سلم » مضاف إليه ،

الشاهد فيه : قوله « تمنن » حيث أكد لكونه فعلا مضارعا واقعا بعد حرف التفضيض الذي هو « هلا » وأصل الفعل مع التوكيد « تمنين » حذفت نون الرفع مع النون الخفيفة حملا على حذفها مع النون الثقيلة تخلصا من ثوالى الأمثال ، وحذفت ياء المخاطبة للتخلص من التقاء الساكنين .

٤٧٠ - ولم أجد من نسب هذا الشاهد أيضا ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت

من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لِكُنِّيْ تَمَلِّمِيْ أَنِّيْ أَمْرُوْ بِكَ هَائِمٌ \*

اللمعة : « يوم الملتقى » أراد به يوم الحرب التى يلتقى فيها الأقران ، وإنما طلب رؤيتها إياه في هذا اليوم ورتب عليها علمها بأنه مغرم بها لأن من عادة الأبطال إذا التحمت السيوف وتكسرت النصال على النصال أن يذكر كل منهم أحب الناس إليه ؛ ليكون ذلك أبعد إلى نشاطه ، وأشد إثارة لشجاعته ، وانظر قول عنتر بن شداد العبسى :

=



وقوله :

• أَفَبِمَدِّ كِنْدَةَ تَمْدَحَنَّ قَبِيلًا •

— ٤٧١ —

\*\*\*

= وَأَقْدَ ذَكَرْتُكَ وَالرَّاحُ نَوَاهِلُ مِثْنَى وَبَيْضُ الْهِنْدِ تَقَارُ مِنْ دَحِي

الإصراب : « ليتك » ليت : حرف تمن ونصب ، وكاف المخاطبة اسمه مبنى على الكسر في محل نصب « يوم » ظرف زمان متعلق بقوله ترينى الآتى ، ويوم مضاف و « الملتقى » مضاف إليه « ترينى » فعل مضارع مرفوع بالنون المحذوفة لتوالى الأمثال ، وياء المخاطبة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين فاعله ، والنون المشددة نون التوكيد ، والنون بعدها نون الوقاية ، وباء المتكلم مفعول به ، والجملة في محل رفع خبر ليب « لى » اللام لام التعليل ، وكى : حرف مصدرى ونصب « تعالى » فعل مضارع منصوب بكى ، وعلامة نصبه حذف النون ، وياء المخاطبة فاعله « آتى » أن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون في محل نصب « امرؤ » خبر أن « بك » جار ومجرور متعلق بقوله هائم « هائم » صفة لخبر أن ، وأن مع مادخلت عليه من اسمها وخبرها سدت مسد مفعولى تعالى .

الشاهد فيه : قوله « ترينى » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد أداة التثنية وهي قوله « ليت » .

٤٧١ — ذكروا أن هذا لشاهد من أبيات سيبويه التي كانت مجهولة ، ولكنى رأيته قد نسب في النسخة المطبوعة في مصر من كتاب سيبويه (١٥١/٢) إلى المقنع ، وقد نسبته الشنقيطى الكبير إلى امرئ القيس بن حجر الكندى ، وذكر القصيدة التي منها بيت الشاهد ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

• قَالَتْ فَطَيْمَةُ حَلَّ شِمْرُكَ مَدْحُهُ •

اللفظة : « فطيمة » تصغير فاطمة تصغير الترخيم بعد حذف الحرف الزائد الذى هو الألف « حل » هو بفتح الحاء المهملة وتشديد اللام ، وأصله « حلى » فعل أمر ماضيه « حلا » بتضعيف اللام - أى : منع وطرده ، خفف الهمزة بقلبها ياء لسكونها وانكسار ما قبلها ، ثم حذفها كما يحذف الياء التي هي أصل في نحو « وف وعدك » =

الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد « لا » النافية ، أو « ما » الزائدة  
 = و « زك مالك » كذا قيل ، والصواب عندى أن « حل » فعل أمر من النطية  
 وهى التزيين ، فالياء غير منقلبة عن شيء « كندة » بكسر الكاف وسكون النون -  
 اسم قبيلة منها امرؤ القيس « تمدحن » تثنى عليهم وتذكر مناقبهم « قبلا » أى  
 جماعة من الناس .

الإعراب : « قالت » قال : فعل ماض ، والتاء تاء التأنيث « فطيمة » فاعل  
 مرفوع بالضممة الظاهرة « حل » فعل أمر مبنى على حذف الياء والكسرة قبلها دليل  
 عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « شعرك » شعر : مفعول به لعل  
 منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكاف المخاطب مضاف إليه مبنى على الفتح فى محل جبر  
 « مدحه » مدح : بدل من شعرك بمدحه ، وهو منصوب بالفتحة ، وهو المنصوب على نزع الحافض على  
 ما ارتضيناه ، أى زين شعرك بمدحه ، وضمير الغائب مضاف إليه « أبعد » الهمزة  
 للاستفهام مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والفاء عاطفة على محذوف  
 وتقدير الكلام : أتعتقد بقبيل فبعد كندة تمدحن ، وبعد ظرف متعلق بقوله تمدحن  
 المذكور بعد لأن الظروف يتوسع معها ما لا يتوسع مع غيرها ، وبعد مضاف  
 و « كندة » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية  
 والتأنيث « تمدحن » فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ،  
 ونون التوكيد الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « قبلا » مفعول  
 به لتمدحن منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « تمدحن » حيث أكد الفعل المضارع الواقع بعد حرف  
 الاستفهام ، وهو الهمزة .

ومثل هذا الشاهد قول الشاعر :

وَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادُ اللَّيْلِ دِ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِ

حيث أكد « يمنعنى » بالنون الثقيلة لوقوفه بعد حرف الاستفهام وهو هل .

ومثله قول الآخر :

فَأَقْبِلْ عَلَى رَهْطِي وَرَهْطِكَ تَبْتَحِثْ مَسَاعِيْنَا حَتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلَا

فإن قوله « نفعل » مؤكدا بالنون الخفيفة لكونه واقعا بعد الاستفهام بكيف ،  
 وقد قلبت فيه النون الخفيفة ألفا لأجل الوقف .

التي لم تُسَبِّحْ بَإِنْ ، كقوله تعالى : ( وَاتَّقُوا فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً )<sup>(١)</sup> ، وكقولهم :

— ٧٢ — \* وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْذُبْنَ شَكِيرُهَا \*

(١) من الآية ٢٤ من سورة الأنفال ، ومثل الآية الكريمة في تأكيد المضارع النفي بلا قول النافعة النفي يخطب عمرو بن هند :

مَنْ مُبْلِغِ عَمْرٍو بْنِ هِنْدٍ آيَةً وَمِنْ النَّصِيحَةِ كَثْرَةُ الْإِنْذَارِ  
لَا أَعْرِفُكَ مُعْرِضًا لِرِمَاحِنَا فِي جُفٍّ تَغْلِبُ وَارِدِي الْأَمْرَارِ  
وقول الآخر :

لَا أَلْفَيْتُكَ بَعْدَ الْمَوْتِ تَفْدُبُنِي وَقَبْلَ مَوْتِي مَا زَوَّدْتَنِي زَادِي

وجعل المؤلف في كتابه معنى اللبيب توكيد المضارع النفي بلا شاذ ، وذكر في الآية الكريمة التي تلاها هنا أن « لا » يجوز أن تكون نافية فيكون التوكيد جاريا على الكثير لأن المضارع واقع بعد أداة طلب ، وعلى هذا الوجه تكون جملة « لا تصيبن » نعتا للفتنة على تقدير القول لأن الجملة الطلبية لا تقع نعتا للنكرة إلا على هذا التقدير ، وذكر مع ذلك أن « لا » في الآية يحتمل أن تكون نافية فيكون تأكيد المضارع بعدها شاذ ، وهذا كلام لا نقره عليه لوقوعه في القرآن الكريم وفيما ذكرنا من الشواهد ، وفي قول الآخر :

فَلَا الْجَارَةَ الدُّنْيَا بِهَا تَلَحَّيْنَهَا وَلَا الضَّيْفُ عَنْهَا إِنْ أَنَاخَ مُحَوِّلٌ

٤٧٢ — هذا الشاهد مثل من أمثال العرب معناه أن الفرع يحىء على وفق أصله وهو موافق لشطر بيت من الطويل ، وقد وقع هذا الشاهد عجزا في بيت ، وهو قول الشاعر :

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ مَيِّتٌ سَرَقَ ابْنُهُ وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْذُبْنَ شَكِيرُهَا  
وقد وقع صدر بيت آخر ، وعجزه قوله :

\* قَدِيمًا ، وَيُقْتَطُّ الزَّيْنَادُ مِنَ الزَّيْنَدِ \*

اللغة : « عضة » بكسر العين المهملة وفتح الضاد مخففة — شجرة ذات شوك من =

== أشجار البادية ، وللماء خلاف طويل في لامها ؛ قيل : لامها واو محذوفة عوض عنها  
 هذه التاء بدليل جمعهم إياها على « عضوات » وقيل : لامها هاء محذوفة عوضت منها  
 هذه التاء بدليل قولهم « عضته » وقولهم « عاضه » وقيل : هذه التاء الموجودة هي  
 لامها ، وقد أشبعنا القول في هذه المذاهب والاستدلال لها في شرحنا على الأثموني  
 « شكيرها » الشكير - بفتح الشين المعجمة بزنة الأمير - ما يثبت حول الشجرة ،  
 وقد قالوا « شكرت الشجرة تشكر » من باب فرح يفرح - إذا أنبت الشكير  
 حول جذرها .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان مبنى على السكون في محل نصب  
 بقوله سرق الآتي « مات » فعل ماض مبنى على الفتح لا عمل له من الإعراب « منهم »  
 جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من قوله ميت الآتي « ميت » فاعل مات ، وجملة  
 الفعل للماضي وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « سرق » فعل ماض « ابنه » ابن :  
 فاعل سرق مرفوع بالضممة الظاهرة ، وابن مضاف وضمير الغائب العائد إلى ميت مضاف  
 إليه « ومن » الواو للاستئناف ، من : حرف جر « عضة » مجرور بمن ، والجار  
 والمجرور متعلق بقوله يثبتن الآتي « ما » زائدة « يثبتن » يثبت : فعل مضارع مبنى  
 على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لا عمل  
 له من الإعراب « شكيرها » شكير : فاعل يثبت مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو  
 مضاف وضمير الغائبة العائد إلى عضة مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ما يثبتن » حيث أكد الفعل للضارع الذي هو « يثبت »  
 بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » الزائدة غير للسبوقه بأن الشرطية .

ومثل هذا الشاهد قولهم في المثل « بعين ما أرينك » يضرب هذا المثل لمن يخفى  
 عن صاحبه أمرا هو به عالم ، ومعناه إني أراك بعين بصيرة .

ومثله قولهم في مثل آخر « بجهد ما تبلغنه » يضرب لمن تحمله فعلا فيه مشقة فيصيه  
 الإعياء ، أي لا بد لك من فعله ولو بمشقة وجهد .

ومثله قولهم في مثل آخر « بألم ما تحتنته » وأصله خطاب لامرأة ، و « تحتنته »  
 فعل مضارع مبنى للمجهول ، وأصله الحتان ، والهاء في آخره هاء السكت ، والمثل يضرب ==

وقال :

\* قَلِيلًا بِهِ مَا يَحْمَدُنْكَ وَارِثٌ \*

— ٤٧٣

\*\*\*

= لمن يفعل فعلاً يتألم به ولا بد له من فعله ، وقد حكي سيبويه كل هذه الأمثال في الكتاب (١٥٣/٢) .

٤٧٣ — هذا الشاهد من كلمة لحاتم الطائي الجواد المعروف ، وما ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* إِذَا نَالَ مِمَّا كُنْتَ تَجْمَعُ مَغْنَمًا \*

وقبل هذا البيت قوله :

أَهْنِ لِلَّذِي تَهْوَى التَّلَادَ ؛ فَإِنَّهُ إِذَا مِتَّ كَانَ الْمَالُ نَهَبًا مُقَسَّمًا

الإعراب : « قليلاً » نعت لنعت محذوف يقع مفعولاً مطلقاً منصوباً بفعل محذوف يدل عليه قوله « يحمذنك » الآتي ، وتقدير الكلام : يحمذك حمداً قليلاً ، ولم نجعل ناصب للمفعول المطلق هو يحمذنك الآتي لأن من المقرر أن الفعل المؤكد لا يتقدم معموله عليه ، وليس هذا المعمول ظرفاً فيتسع فيه ما لا يتسع في غيره « به » جار ومجرور متعلق بيحمد الآتي « ما » زائدة « يحمذنك » يحمد : فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة ، ونون التوكيد الثقيلة حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وكاف المخاطب مفعول به ليحمد مبني على الفتح في محل نصب « وارث » فاعل يحمد مرفوع بالضممة الظاهرة « إذا » ظرف متعلق بيحمد مبني على السكون في محل نصب « نال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى وارث « مما » جار ومجرور متعلق بنال « كنت » كان : فعل ماض ناقص وناء المخاطب اسمه « تجمع » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وجملة تجمع وفاعله في محل نصب خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها لا عمل لها من الإعراب صلة ما المجرورة محلا بمن ، والعائد ضمير محذوف منصوب بتجمع أي تجمعه « مغنماً » مفعول به لنال .

الشاهد فيه : قوله « ما يحمذنك » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو قوله « يحمد » بالنون الثقيلة ، وهذا الفعل واقع بعد « ما » ، وقد ذكر الشيخ خالد =

الخامسة : أن يكون أقلّ ، وذلك بعد لم ، وبعد أداة جزاء غير « إمّا » كقوله :

— ٤٧٤ — \* يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ \*  


---

= أن « ما » هنا زائدة وهى على معنى النفى ، وقال الدمامنى : ولا أدرى الوجه الذى عين ذلك .

وهنا أمران أحب أن أنبهك إليهما .

الأول : أن المؤلف قد جعل توكيد المضارع المسبوق بما الزائدة غير المصاحبة لأن قليلا . وهو تابع لابن مالك فى هذه العبارة ، وليس المراد به أنه قليل فى ذاته ، لأن ابن مالك صرح فى بعض كتبه بأنه كثير ، بل ربما دل كلامه على أنه مطرد ، فيحمل كلام ابن هشام على هذا إذ كان تابعا لابن مالك فى اختياراته .

الأمر الثانى : أنه لم يخص ما الزائدة بنوع ، فشمل ما التى تقع بعد رب ، وقد صرح ابن مالك فى شرح كافيته بأن توكيد المضارع الواقع بعدما للمتصلة رب شاذ ، ووجهه أن الفعل الواقع بعد « ربما » ماضى للمعنى غالبا ، ونون التوكيد تقتضى الاستقبال ، فهما كالمتناقضين ، وكلام سيديويه يشعر بجواز توكيد المضارع الواقع بعد ربما ، فقد حكى قول العرب « ربما يقولن ذلك » وقد ورد فى قول الشاعر :

رُبَّمَا أَوْفَيْتُ فِي عَمَلٍ تَرْفَعُنْ قَوِيَّ سَمَالَاتُ

٤٧٤ — نسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى أبى حيان الفقهى ، يصف جلاله الخصب وحفه النبات ، وهو تابع فى ذلك للعنى التابع للأعلم الشنتمرى ، والذى عليه الناس أنه لأبى الصمعاء مساور بن هند العبسى ، وأنه يصف وطب لبن ، وأبو الصمعاء شاعر مخضرم ، والذى أشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله :

\* شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمَّمًا \*

اللغة : « يحسبه » بخاله ويظنه « الجاهل » الذى لا يعلم حقيقة حاله « شيخاً » أصله الرجل الذى جاوز الأربعين ، وأدرك حد السكبر والشيخوخة ، وقد جرى العرف على إطلاقه على الرجل من أهل العلم الذى نصب نفسه لإفادة الطالبين « معمما » لا بساً العامة .

وكقوله :

\* مَن تَنَقَّفَنَ مِنْهُمْ فَلَيْسَ بِأَثْبٍ \* — ٤٧٥

\*\*\*

= المعنى : وصف الشاعر وطباً من اللين فقال : من نظر إليه وهو لا يعلم حقيقة حاله ظنه شيخاً قد لبس عمامة بيضاء وتربع فوق كرسيه ، وهو تشبيه هيئة الوطب الذى يظهر اللين فى أعلاه أبيض شديد البياض بهيئة الشيخ المعمم بعمامة شديدة البياض وهو جالس على الكرسي .

الإعراب : « بحسبه » يحسب : فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وضمير الغائب العائد إلى وطب اللين الموصوف مفعول أول مبنى على الضم فى محل نصب « الجاهل » فاعل يحسب مرفوع بالضمة الظاهرة « ما » مصدرية ظرفية « لم » حرف نقي وجزم وقلب « يعلم » يعلم : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المتقلبة ألفاً لأجل الوقف فى محل جزم بلم ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود على الجاهل ، ونون التوكيد الحفيفة حرف مبنى على السكون لاجل له من الإعراب « شيخاً » مفعول ثانٍ يحسب « على » حرف جر « كرسيه » كرسى : مجرور بالكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لقوله شيخاً ، وكرسى مضاف وضمير الغائب العائد إلى الشيخ مضاف إليه « معمما » صفة لشيخ . الشاهد فيه : قوله « لم يعلم » حيث أكد الفعل المضارع الذى هو قوله « يعلم » بالنون الحفيفة ، بعد حرف النفي الذى هو لم ، وقد نهى عن ذلك فى مضى على شاهد آخر لهذه المسألة . ( انظر شرح الشاهد رقم ٤٠٠ ) ومثله ما أنشده الخالديان فى الأشباه والنظائر ( ص ١٠٠ ) لبعض الأعراب :

أَلَمْ تَقْلَنْ يَارَبُّ أَنْ رُبَّ دَعْوَةٍ دَعَوْتُكَ فِيهَا مُخْلِصًا لَوْ أُجَابَهَا

٤٧٥ — هذا الشاهد من كلمة عدتها ثلاثة آيات لابنه مرة بن عاهان الحارثى ترى أباهما ، وكانت باهلة قد قتلته ، والذى ذكره المؤلف ههنا صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* أَبْدَأُ ، وَقَتْلُ بَنِي قُتَيْبَةَ شَافِي \* =

= اللفظة : « نثقف » معناه نجد « آثب » اسم فاعل فعله آب يؤب بمعنى رجع يرجع .  
 المعنى : إن من نلقاه منهم سنقتله فلا يرجع إلى قومه أبداً ، ثم بين أن ذلك شفاء  
 لما في صدورهم من حسيكة سببها الدماء التي أريقَت منهم .

الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « نثقفن »  
 نثقف : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم فعل  
 الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبنى  
 على السكون لا محل له من الإعراب « منهم » جار ومجرور متعلق بنثقف « فليس » الفاء  
 واقعة في جواب الشرط حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، ليس : فعل ماض  
 ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، واسمه ضمير  
 مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « بآيب » الباء حرف جر زائد ،  
 آيب : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل  
 بحركة حرف الجر الزائد ، والجملة من ليس واسمها وخبرها في محل جزم جواب الشرط  
 وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو اسم الشرط .  
 الشاهد فيه : قوله « من نثقفن » حيث أكد الفعل المضارع الذي هو نثقف بالنون  
 الخفيفة بعد « من » الشرطية .

ونظيره قول ابن الخرج ، وهو من شواهد سيديويه ( ١٥٢/٢ ) :  
 فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تُنْعَطِ كُمْ وَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزَارَةٌ تَمْنَعَا  
 الشاهد فيه قوله « تمنعا » حيث أكد هذا الفعل بالنون الخفيفة وذلك لأنه واقع  
 بعد مهما التي هي أداة شرط ، وقد قلب النون الخفيفة ألفا الموقف .  
 ومثله قول الآخر :

تَبْتُمُ نَبَاتَ الْخَيْرِ رَانِي فِي الثَّرَى حَدِيثًا مَتَى مَا بَاتَكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا  
 الشاهد في قوله « ينفعا » حيث أكد بالنون الخفيفة وقلبها ألفا الموقف ، بعد « متى » .  
 ومن هنا تعلم أن مراد النجاة من قولهم « بعد أداة جزاء غير إما » ما هو أعم من أن  
 يكون الفعل شرطيا كما في بيت الشاهد وأن يكون جوابا وجزاء كما في هذين البيتين  
 اللذين أنشدناهما .



## فصل

## في حكم آخر المؤكّد

اعلم أن هنا أصليْن يُستثنى من كل منهما مسألة :  
الأصل الأول : أن آخر المؤكّد يُفتح <sup>(١)</sup> ، تقول « اِضْرِبَنَّ » و « اُضْرِبَنَّ »  
ويستثنى [ من ذلك ] أن يكون مُسنّداً إلى ضمير ذى إين ؛ فإنه يحرك آخره  
حينئذٍ بحركة تجانس ذلك اللين ، كما نشرحه .  
والأصل الثانى : أن ذلك اللين يجب حذفه إن كان ياء أو واواً ، تقول :  
« اُضْرِبَنَّ يَا قَوْمِ » بضم الباء ، و « اُضْرِبَنَّ يَا هِنْدُ » بكسرها ، والأصل :  
اضْرِبُونَ ، واضْرِبِينَ ، ثم حُذِفَت الواو والياء لالتقاء الساكنين .  
ويستثنى من ذلك أن يكون آخر الفعل ألفاً ، كـ « يَخْشَى » فإنك تحذف  
آخر الفعل وتثبت الواو مضمومة والياء مكسورة ؛ فتقول « يَا قَوْمِ اُخْشَوْنَ »  
و « يَا هِنْدُ اُخْشَيْنَ » فإن أسند هذا الفعل إلى غير الواو والياء لم تحذف آخره ،  
بل قلبه ياء ؛ فتقول « لَيَخْشَيْنَ زَيْدٌ » و « لَتَخْشَيْنَ يَا زَيْدُ » و « لَتَخْشِيَانِ »  
يَا زَيْدَانِ » و « لَتَخْشِيَانِ يَا هِنْدَاتِ » .

\*\*\*

(١) اختلف النحاة في الفتحة التى قبل نون التوكيد المؤكّد بها الفعل المضارع نحو  
لا تضربن وفعل الأمر نحو اضربن ، فذهب أبو العباس المبرد وأبو على الفارسي وابن  
السراج إلى أن هذه الفتحة فتحة البناء ، والفعل عندهما مبنى على الفتح ، وذلك لتركبه  
مع النون تركيب خمسة عشر ، وذهب سيديويه والسيراجى والزجاج إلى أن الفعل -  
مضارعاً كان أو أمراً - مبنى مع نون التوكيد على السكون لأنه الأصل فى البناء ، ثم  
حرك آخر الفعل للتخلص من التقاء الساكنين وهما آخر الفعل والنون ، وكانت  
الحركة هى الفتحة لأنها أخف الحركات ، وعلى هذا يقال فى « لا تلعبن » مبنى على  
سكون مقدر على آخره منع من ظهوره الفتحة العارضة لأجل التخلص من التقاء  
الساكنين مع طلب التخفيف ،

فصل : تنفرد النونُ الخفيفةُ بأربعة أحكام :

أحدها : أنها لا تقع بعد الألف ، نحو « قوماً » و « أقمداً » ؛ لثلاثي  
سا كنان<sup>(١)</sup> ، وعن يونس والكوفيين إجازته<sup>(٢)</sup> ، ثم صرح الفارسي في الحجة  
بأن يونس يُبقي النون ساكنةً ، وَنَظَرَ ذلك بقراءة نافع ( وَنَحْيَا )<sup>(٣)</sup>  
وذكر الناظم أنه يكسر النون ، وحمل على ذلك قراءة بعضهم ( فَذَرَّاهُمْ )

(١) الساكنان هما الألف التي قبل النون ، ونون التوكيد الخفيفة الساكنة  
فأما نون الرفع فإنها محذوفة ؛ لأن الأمر يبيى حينئذ ي حذف النون ، فإذا كان الفعل  
مخارعا مرفوعا حذفت نون الرفع عند التوكيد أيضا ، لكن حذفها حينئذ للفرار من  
اجتماع الأمثال .

(٢) احتج الكوفيون ويونس لجواز وقوع نون التوكيد الخفيفة الساكنة بعد  
الألف - سواء أ كانت هذه الألف ضمير الاثنين أم كانت الألف الفارقة بين نون  
الإناث ونون التوكيد - بأن غاية ما يلزم على هذا الاجتماع هو التقاء ساكنين ليس  
ثانيهما مدغما في مثله ، وقد وجدنا العرب لا يرون بهذا بأسا ، فقد جاء في أمثالهم  
قولهم « التقت حلقتا البطان » وهم حين يقولون هذا للثلث يقولون ألف الاثنين ساكنة  
مع سكون ما يليها وهو لام التعريف ، وقد وقع ذلك في قول أوس بن حجر :

وَأَزْدَحَمَتْ حَلَقَتَا الْبَطَانِ بِأَقْسَامٍ وَجَاشَتْ نُفُوسُهُمْ جَزَعًا

ونظير ذلك قراءة من قرأ ( محياى ومماى ) بسكون ياء للتكلم مع سكون الألف  
قبلها ، في الوصل فضلا عن الوقف ، وقراءة من قرأ ( أأنذرهم أم لم تنذرهم ) بقلب  
الهمزة الثانية من ( أأنذرهم ) ألفا ساكنة مع سكون النون التي بعدها ، وقراءة من  
قرأ ( هؤلاء إن كنتم ) بسكون همزة ( هؤلاء ) مع أن الألف قبلها ساكنة ، وقراءة  
الجميع في ( كهيعص ) فإن فيها التقاء الساكنين ثلاث مرات وليس ثانيهما مدغما في  
مثله ، فدل ذلك كله على أن العرب قد تستسيغ هذا الالتقاء ، فقلنا بجواز مثله فيما  
نحن بصددده .

(٣) من الآية ١٦٢ من سورة الأنعام .

تَدْمِيرًا<sup>(١)</sup>، وجَوَزُهُ في قراءة ابن ذَكْوَانَ (وَلَا تَنْدِيمَانِ)<sup>(٢)</sup> بتخفيف النون .  
وأما الشديدة فتقع بعدها اتفاقاً ، ويجب كسرها ، كقراءة باقي السبعة :  
(وَلَا تَنْدِيمَانِ)<sup>(٣)</sup> .

الثاني : أنها لا تَوَكَّدُ الفعل المسند إلى نون الإناث ، وذلك لأن الفعل المذكور يجب أن يُؤْتَى بعد فاعله بـألفٍ فاصلةٍ بين التَّوْنَيْنِ قصداً للتخفيف ؛ فيقال « اضْرِبْنَانِ » وقد مضى أن الخفيفة لا تقع بعد الألف ، وَمَنْ أجاز ذلك فيما تقدم أجازَه هنا بشرط كسرها<sup>(٣)</sup> .

الثالث : أنها تحذف قبل الساكن ، كقوله :

٤٧٦ - لَا تَهْنِ الْفَقِيرَ عَلَيْكَ أَنْ تَرَكَمَ يَوْمًا وَالْذَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ  
أصله « لَا تَهْنِنَ » .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الفرقان ، وتوجيه هذه القراءة على أن الألف ضمير الاثنين ، والنون للتوكيد .

(٢) من الآية ٨٩ من سورة يونس ، وإنما يتم الاستدلال بهذه القراءة إذا جعلنا الواو حرف عطف و « لا » بعدها حرف نهى ، فتكون الألف ضمير الاثنين والنون للتوكيد . فإن جملت لا نافية والواو للحال كانت النون علامة على رفع الفعل المسند لألف الاثنين ، والجملة خبر مبتدأ محذوف ؛ وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب حال .  
(٣) اعلم أن التقاء الساكنين يفتقر في العربية بشرطين ؛ أولهما : أن يكون أول الساكنين حرف لين كالألف ، وكالواو المفتوح ما قبلها أو المضموم ما قبلها ، وكالياء المفتوح ما قبلها أو المكسور ما قبلها ، وثانيهما : أن يكون ثاني الساكنين مدغماً في مثله ، فإذا علمت هذا تبين لك السر الذي اعتمد عليه البصريون في جواز وقوع النون الشديدة بعد الألف ، وعدم جواز وقوع الخفيفة في هذا الموضع .

٤٧٦ - هذا الشاهد من كلمة للأضبط بن قريع السعدي ، قال ثعلب : بلغني أنها قيلت قبل الإسلام بدهر طويل ؛ والذي ذكره المؤلف من هذه الكلمة بيت من للانسرح قد حذف من أول جزئه الأول سبب خفيف ، فأخر الشطر الأول « أن »  
ولا تلتفت إلى ما قيل سوى هذا ؛ فإن أول الكلمة قوله :  
==

= إِكْلٌ هَمْ وَنَ الْمُؤْمَرِ سَمَ وَالْمُسْنِ وَالصَّبِيحُ لَا فَلَاحَ مَعَهُ

اللمعة : «تهين» مضارع من الإهانة ، وهو الإذلال والاحتقار والازدراء «الفقير» أصله في اللغة الذي انكسر فقار ظهره ، ثم أطلق على المعدم الذي لا يجد حاجته من المال لأنه يشبه من انبت ظهره وعدم الحول والقوة «علك» هي لغة في لعلك ، وقد تقدم في أوائل حروف الجريانها وذكر أصحابها «تركع» أصله مضارع من الركوع وهو الانحطاط من أعلى إلى أسفل ، وأراد لعلك أن تصيبك جائحة فتبدل حالك الحسنة بحالة مغايرة لها «رفعه» أراد بدل حاله السيئة بحالة أخرى حسنة .

المعنى : يقول : لا تحقر أحداً من الذين تراهم دونك ، ولا تزدريه ، ولا تصغر من شأنه ، فإنك لا تدري ما عسى أن تتمخض الأيام عنه ، فربما بدلتك من حالك الحسنة حالا سيئة وربما بدلته هو من حاله السيئة حالا حسنة .

الإعراب : «لا» حرف نهى مبني على السكون لا محل له من الإعراب «تهين» فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الحفيفة المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين في محل جزم بلائهاية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «الفقير» مفعول به تهين منصوب بالفتحة الظاهرة «علك» عل : حرف ترج ونصب ، مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل نصب «أن» حرف مصدرى ونصب «تركع» فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت «يوما» ظرف زمان منصوب بتركع وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر يقع خبر لعل على أحد التأويلات الثلاثة التي سبق بيانها (في ص ٣١٢ من الجزء الثالث) «والدهر» الواو واو الحال ، الدهر : مبتدأ «قد» حرف تحقيق «رفعه» رفع : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الدهر ، وضمير الغائب الهائد إلى الفقير مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب حال .

الشاهد فيه : قوله «لا تهين» حيث حذف هذا الشاعر نون التوكيد الحفيفة للتخلص =

الرابع : أنها تُعْطَى في الوقف حكم التنوين ؛ فإن وقعت بعد فتحة قلبت ألفاً ،  
كقوله تعالى : ( لَنَسْفَعًا )<sup>(١)</sup> ( وَلَيَسْكَونَا )<sup>(٢)</sup> ، وقول الشاعر :

٤٧٧ — \* وَلَا تَمْبِدُ الشَّيْطَانُ وَاقَهُ فَأَعْبُدَا \*

من التقاء الساكنين الهذين هما نون التوكيد الخفيفة واللام في « الفقير » لأن الألف  
التي بينهما ألف الوصل فلا حركه لها عند الوصل ، وقد أبقي فتح آخر الفعل دليلاً على  
تلك النون المحذوفة . وثبوت الياء التي هي لام الكلمة مع وجود الجازم دليل على  
أن الفعل مؤكد .

(١) من الآية ١٥ من سورة الطلق .

(٢) من الآية ٣٢ من سورة يوسف .

٤٧٧ — هذا الشاهد من كلمة الأعشى ميمون بن قيس التي كان مدح بها النبي  
صلى الله عليه وسلم وقدم بها لينشدها بين يديه ، فمنعته قریش ، واقدى أنشده المؤلف  
عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَإِيَّاكَ وَلِلْمَيِّتَاتِ لَا تَقْرَبَنَّهَا \*

اللمة : « الميتات » بفتح الليم وسكون الياء - جمع ميتة ، وهي الحيوان للأكل  
الذي فارق الحياة خفف نفسه من غير تذكية « لا تقرّبها » أراد لا تطعمها ؛ فبالغ في  
ذلك بالنهي عن القرب منها « الشيطان » اسم يطلق على إبليس عدو الله ، وقد يطلق  
على كل نفس عاتية خارقة عن الجادة التي رسمها الله تعالى .

الإعراب : « إياك » مفعول به لفعل محذوف وجوبا « وللميتات » الواو حرف  
عطف ، الميتات : معطوف على للمفعول به ، أو منصوب على نزع الخافض ، على ما ذكرناه  
من الخلاف في شرح الشاهد ( رقم ٤٠٣ ) وعلامة نصبه على الحالتين الكسرة نيابة  
عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لا » حرف نهى مبنى على السكون لا محل له من  
الإعراب « تقرّبها » تقرب : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة  
في محل جزم بلا النافية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد  
الثقيلة حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة العائد إلى الميتات =  
( ٨ — أوضح المسالك ٤ )

وإن وقعت بعد ضمة أو كسرة حُذِفَتْ ، ويجب حينئذٍ أن يُرَدَّ ما حُذِفَ في الوصل لأجلها ؛ تقول في الوصل « اضْرِبْنِ يَاقَوْمِ » و « اضْرِبْنِ يَاهِنْدُ » والأصل : اضْرِبُونِ واضْرِبِينَ ، كما مر ، فإذا وَقَفْتَ حذفت النون لشبهها بالتنوين في نحو « جَاءَ زَيْدٌ » و « مَرَرْتُ بِزَيْدٍ » ثم ترجع بالواو والياء لزوال الساكنين ؛ فتقول : « اضْرِبُوا » و « اضْرِبِي » .



### هذا باب مالا ينصرف

الاسم إن أشبه الحرف بُنِيَ كما مر ، وُسِّمِيَ غير متمكن ، وإلا أعرب ، ثم للمعرب إن أشبه الفعل مُنِعَ الصرف كما سيأتي ، وُسِّمِيَ غير أمكن ، وإلا صُرِفَ ، وُسِّمِيَ أَمْكَنَ<sup>(١)</sup> .

= مفعول به مبني على السكون في محل نصب « ولا » الواو حرف عطف ، لا : حرف نس « تعبد » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الشيطان » مفعول به لتعبد « والله » الواو حرف عطف ، ولمظا الجلالة منصوب على التعظيم « فاعبدا » الفاء زائدة ، اعبدا : فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد المنقلبة ألفا لأجل الوقف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « فاعبدا » حيث أبدل النون الخفيفة ألفا في الوقف كما أن التنوين في الاسم المنصوب يقلب عند الوقف ألفا في نحو قولك « رأيت زيدا » ومن أجل هذا كتبت نون التوكيد الخفيفة ألفا ؛ لأن من قواعد الكتابة أنها تتبع الوقف .

(١) اعلم أولا أن في الفعل دلالة على أنه فرع عن الاسم ، من جهة لفظه ومن جهة معناه ، أما أنه بدل على أنه فرع عن الاسم من جهة لفظه فقد اختلف فيها البصريون والكوفيون ، أما البصريون فقالوا : إن دلالة لفظه على أنه فرع عن الاسم =

والصَّرفُ : هو التنوين الدالُّ على مَعْنَى يكون الاسم به أُمَكَنَ ، وذلك للمعنى هو عدمُ مشابهته للحرف ولل فعل ، كـ « زَيْدٍ » و « فَرَسٍ » .  
وقد علم من هذا أن غير المنصرف هو الفاقد لهذا التنوين ، ويستثنى من ذلك نحو « مُثَلِّمَاتٍ » فإنه منصرفٌ مع أنه فاقدٌ له ؛ إذ تنوينه لمقابلة نون جمع المذكر السالم .

\* \* \*

= من جهة كونه مأخوذاً ومشتقاً من المصدر الذى هو اسم ، ولا شك أن المأخوذ فرع عن المأخوذ منه ، وهذا مبنى عند البصريين على أن أصل الاشتقاق هو المصدر ، وأما الكوفيون فقالوا : إن دلالة لفظ الفعل على أنه فرع عن الاسم من جهة كونه محركاً من الحدث والزمان ، فهو يدل على الحدث بمادته أى حروفه التى يتألف منها ويدل على الزمان بصيغته أى هيأته ، وذلك مبنى عند الكوفيين على قولهم بأن المصدر ليس أصل المشتقات وإنما أصلها الفعل . وأما أن فى معنى الفعل - وهو الحدث - دلالة على أنه فرع عن الاسم فلا ن الحدث لا بدله من محدث يحدثه وهو الذى يسمى فى علم النحو الفاعل ، وقد علمت أن الفاعل لا يكون إلا اسماً ، فكان الفعل محتاجاً إلى الاسم ، ولا شك أن المحتاج فرع عن المحتاج إليه وتابع له ، وهذا متفق عليه عند الفريقين . ثم اعلم أن للفعل أحكاماً منها أنه لا ينون ، لما قد علمت أن التنوين من خصائص الأسماء ، ومنها أنه لا يجر ، فقد علمت أن الاسم يختص من ألقاب الإعراب بالجر والفعل يختص منها بالجزم .

فإذا علمت هذا سهل عليك أن تعلم أن الاسم إذا وجد فيه علتان تدل على أنه فرع وكانت إحدى هاتين علتين راجعة إلى لفظه والأخرى راجعة إلى معناه فإنه حينئذ يكون قد أشبه الفعل ، وقد علمت مراراً أن الشيء إذا أشبه الشيء ، وقوى هذا الشبه ، فإنه يأخذ حكم ما أشبهه ، فإذا أشبه الاسم الفعل فى عله واحدة ، أو أشبهه فى وجود علتين كل منهما يرجع إلى اللفظ - بل لو اجتمعت فيه علل كثيرة ترجع إلى جهة واحدة لم يكن شبهه بالفعل قوياً ، ومتى وجدت علتان الاثنان ترجع إحداها لمعناه والأخرى لفظه قوى شبهه بالفعل فأخذ حكمه وهو امتناعه من التنوين ومن الجر بالسكرة .

ثم الاسم الذى لا ينصرف نوعان :

أحدهما : ما يمتنع صرفه لعله واحدة<sup>(١)</sup>، وهو شيثان :

أحدهما : ما فيه ألف التانيث مطلقا ، أى مقصورة كانت أو ممدونة ، ويمتنع صرف مصحوبها كيفما وقع ، أى : سواء وقع نكرة كـ « ذِكْرَى » و « صَحْرَاء » ، أم معرفة كـ « رَضْوَى » و « زَكْرِيَاء » ، أم مفردا كما تقدم ، أم جمعا كـ « بَجْرَحَى » و « أَنْصِيَاء » ، أم اسما كما تقدم ، أم صفة كـ « حُبْلَى » و « خَرَاء » .

والثانى : الجمع المُوازن لمَفَاعِلَ أو مَقَاعِلَ<sup>(٢)</sup>، كـ « دَرَاهِم » و « دَنَانِير » .

(١) إنما كانت اللة الواحدة فى هذين الشيتين كافية فى منع الاسم من الصرف لأن فى كل واحدة منهما جهتين : جهة ترجع إلى لفظه ، وجهة ترجع إلى معناه ، فقامت الواحدة منهما مقام علتين ، فألف التانيث لها جهتان ، أولاها الدلالة على أن مدخولها مؤنث ، والثاوت فرع عن الذكر ، وثانيتهما لزوم هذه الألف لمصحوبها بخلاف تاء التانيث فإنها غير لازمة لدخولها ، بل قد تحذف التاء فيصير مصحوبها مذكرا ، والجمع للوازن لمفاعل أو مفاعيل - وهو ما يسميه النحاة صيغة منتهى الجموع - فيه جهتان دالتان على الفرعية ، الجهة الأولى خروجه عن صيغ الأحاد العربية ، وبيان ذلك أنك لا تجدد فى العربية اسما مفردا مفتوح الأول وبعد حرفين من حروفه ألف وبعد هذه الألف حرفان أولهما مكسور حقيقة أو تقديرا ، أو ثلاثة أحرف ثانيهما ساكن ، فى حين أنك تجد لصيغ الجموع الأخرى مفردات على صورتها نحو كتب وسفن فإن نظيرها من المفردات عنق ، ونحو جرو صفر فإن نظيرها من المفردات قفل ، وهكذا ، والجهة الثانية دلالة على الجمع ، وأولى هاتين الجهتين راجعة إلى اللفظ ، وثانيتهما راجعة إلى المعنى كما لا يخفى عليك بعد ما أوضحناه .

(٢) المراد بمفاعل ههنا : كل اسم بعد ألف جمعه حرفان ، سواء أكان مبدوءا بيمين نحو مساجد أم لم يكن نحو صيارف وجواهر ، والمراد بمفاعيل : كل اسم بعد ألف تكسيره ثلاثة أحرف أو وسطها ساكن ، سواء أكان مبدوءا بالميم نحو مصاييح أم لم يكن نحو عصافير وقرطيس .



وإذا كان مفاعِل منقوصاً فقد تُبدل كسرته فتحةً ؛ فتقلب ياؤه ألفاً ؛ فلا يُنَوَّن ، كـ « مَذَارَى » و « مَذَارَى » ، والغالب أن تبقى كسرته ؛ فإذا خلا من « أل » ، والإضافة أُجْرِي في الرفع والجر مُجْرَى قاضٍ وسائر في حذف يائه وثبوت تنوينه ، نحو ( وَمِنْ قَوَقِهِمْ غَوَاشٍ )<sup>(١)</sup> (وَالْفَجْرِ وَلَيَالٍ عَشْرٍ)<sup>(٢)</sup> ، وفي النصب مُجْرَى دراهم في سلامة آخره وظهور فتحته ، نحو ( سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ )<sup>(٣)</sup> .

و « سَرَاوِيلُ » ممنوعُ الصرفِ مع أنه مفرد<sup>(٤)</sup> ؛ فقول : إنه أعجمي مُحْمَلٌ عَلَى مُوَازَنِهِ مِنَ الْعَرَبِي ، وقيل : إنه منقول عن جمع سِرْوَالَةٍ ، ونقل ابنُ الحَاجِب أن من العرب من يصرفه ، وأنكر ابنُ مالك عليه ذلك . وإن سُمِّيَ بهذا الجمع أو بما وَازَنَهُ من لفظ أعجمي مثل سَرَاوِيلٍ وَشَرَا حِيلٍ

(١) من الآية ٣١ من سورة الأعراف

(٢) من الآيتين ١ و ٢ من سورة الفجر

(٣) من الآية ١٨ من سورة سبأ

(٤) اختلف العلماء في لفظ «سراويل» أمفرد أعجمي هو قد جاء على وزن الجمع العربي أم هو عربي ، وهو جمع حقيقة له مفرد مستعمل أو مقدر؟ فذهب أبو العباس البرد إلى أنه جمع حقيقة ، وله مفرد مستعمل ، وهو سِرْوَالَةٌ ، وأنشد دليلاً على ذلك قول الشاعر :  
عَلَيْهِ مِنَ اللَّؤْمِ سِرْوَالَةٌ فَلَيْسَ يَرَقُّ لِمُسْتَعْطَفٍ  
ويقال : مفرده سِرْوَال - بدون تاء - ومن ذكر أن سراويل جمع له مفرد مستعمل الأخفش وأبو حاتم والحري .

وقيل : إن سراويل مفرد أعجمي جاء على زنة الجمع العربي فعامله العرب معاملة الجمع تبعاً للفظه

والذي صححه كثير من العلماء هو ما ذهب إليه أبو العباس البرد ومن ذكرنا من حملة اللغة ، إذ هم نقلوا أثبات ، وقد نقلوا هذا كما نقلوا غيره مما أخذناه عنهم ، وقلنا بمقتضاه ، فلا معنى لرد قولهم في هذا الموضوع وادعاء أن البيت الذي استشهدوا به مصنوع .

أو لفظٍ أُرْتُجِلَ للعلمية مثل كَشَاجِم<sup>(١)</sup>، مُنَع الصرفَ .

\*\*\*

النوع الثاني : ما يمتنع صرفه بعلتين ، وهو نوعان ،  
أحدهما : ما يمتنع صرفه نكرةً ومعرفةً ، وهو ما وُضِعَ صفةً ، وهو إما مَزِيدٌ  
في آخره ألف و نون ، أو مُوَازِنٌ للفعل ، أو مَعْدُول .  
أما ذو الزائدتين فهو فَعْلَانٌ بشرط أن لا يقبل التاء ؛ إما لأن مؤنثه فَعْلَى ،  
كـ « سَكْرَانٌ وَغَضْبَانٌ وَعَطْشَانٌ » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « لَمَحْيَانٌ »<sup>(٢)</sup>  
بخلاف نحو : مَصَّانٌ لِلثَّيْمِ ، وَسَيِّفَانٌ لِلطَّوِيلِ ، وَالْيَانُ لَكَبِيرِ الْأَلْيَةِ ، وَنَدْمَانٌ :  
من المنادمة لا مِنِ النَّدَمِ ؛ فَإِنْ مَوْنَتْهَا فَعْلَانَةٌ .

وأما ذو الوزن فهو أَفْعَلٌ بشرط أن لا يقبل التاء ، إما لأن مؤنثه فَعْلَاءَ  
كـ « أَحْمَرٌ » ، أو فَعْلَى كـ « أَفْضَلُ » ، أو لكونه لا مؤنث له كـ « أَكْثَرُ »  
و « آدَرٌ » ، وَإِنَّمَا صُرِفَ أَرْبَعٌ فِي نَحْوِ « مَرَزْتُ بِنِسْوَةٍ أَرْبَعٍ » لِأَنَّهُ  
وُضِعَ اسْمًا ؛ فَلَمْ يُلْتَفَتْ لِمَا طَرَأَ لَهُ مِنَ الْوَصْفِيَّةِ ، وَأَيْضًا فَإِنَّهُ قَابِلٌ لِلتَّاءِ ،  
وَإِنَّمَا مَنَعَ بَعْضُهُمْ صَرْفَ بَابِ ابْطَحَ وَأَذْهَمَ لِلْقَيْدِ وَأَسْوَدَ وَأَرْقَمَ لِلْحَيَّةِ — مَعَ

(١) كشاجم : لقب شاعر ، والمشهور أنه بضم الكاف .

(٢) أما فعْلَانُ الذي جاء له مؤنث على وزن فعلى كسكران وغضبان فقد اتفق  
العرب على منعه من الصرف ، ووجه ذلك وجود العلتين الفرعيتين اللتين ترجع  
إحداهما إلى لفظه وترجع الأخرى إلى معناه ، أما فرعية اللفظ فهي زيادة الألف  
والنون لأن المزد فيه فرع عن المجرد من الزيادة ، وأما فرعية المعنى فهي الوصفية لأنها  
فرع الجود إذ كانت الصفة تحتاج إلى موصوف ، وأما فعْلَانُ الذي لا مؤنث له كلمحيان  
فقد اختلف فيه ، والصحيح فيه المنع من الصرف على تقدير أن له مؤنثا على فعلى ،  
وحكى قوم أن من العرب من يصرف هذا النوع بدعوى أنه لو كان له مؤنث  
لكان بالتاء .

أنها أسماء — لأنها وُضعت صفاتٍ ؛ فلم يلتفت إلى ما طرأ لها من الإسميّة ، وربما اعتدّ بعضهم باسميتها قَصَرَفَهَا ، وأما أَجْدَلٌ للصقر ، وأخِيلٌ لطارِ ذى خِيْلَانٍ ، وأَفْعَى لِلحَيَّةِ<sup>(١)</sup> ، فإنها أسماء في الأصل والحال ؛ فلهذا صرفت في لغة الأَكْثَرِ ، وبعضهم يمنع صرفها للّامح معنى الصفة فيها ، وهي القوة والتلون والإيذاء ، قال :

٤٧٨ — \* فِرَاحُ الْقَطَا لَأَقِينِ أَجْدَلِ بَازِيَا \*

(١) اختلف النحاة في أصل « أفعى » فذهب أبو على الفارسي إلى أن أصل مادتها ( ي ف ع ) وعلى هذا يكون أصلها أيفع ، فأخرت الياء التي هي فاء الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعى ، ثم تحركت الياء وانتحى ما قبلها فقلت ألفا ، فوزن أفعى على هذا أعلف ، وذهب ابن جني إلى أن أصل مادتها ( ف و ع ) وعلى هذا يكون أصلها أفوع ، فأخرت الواو التي هي عين الكلمة إلى موضع اللام ، فصارت أفعو ، ثم قلبت الواو ألفا لتحركها وانتحى ما قبلها فصارت أفعى ، فوزن أفعى على هذا أفلع ، وقال جماعة من أهل هذه الصناعة : أن أصل مادتها ( ف ع و ) بدليل « الأفعوان » فلا تقديم ولا تأخير في حروفها ، وعلى هذا يكون وزن أفعى أفعل ، وعليه يجرى كلام المؤلف .

٤٧٨ — هذا الشاهد من كلام القطاى عمير بن شبيب ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* كَأَنَّ الْعُقَيْلِيَّينَ يَوْمَ لَقِيَتْهُمُ \*

اللغة : « العقيلين » جمع عقيلي ، وهو النسب إلى عقيل - بضم العين ، بزنة التنغير - وكل عقيل فهو بفتح العين ، إلا عقيل القبيلة ، وعقيل بن خالد ، ويحيى بن عقيل ؛ فهؤلاء الثلاثة بضم العين « لقيتهم » أراد لقاءهم في الحرب « فراح » جمع فرخ ، وهو الصغير من الطيور « القطا » بفتح القاف مقصورا - جنس من الطير يشبه الحمام « أجدل » من جوارح الطير الكواسر التي تصيد ولا تصاد « بازيا » مثال الأجدل .

المعنى : وصف الشاعر في هذا البيت بنى عقيل بأنهم مهازيل ضفاف لا يثبتون عند =

وقال :

٤٧٩ — \* فَمَا طَائِرِي يَوْمًا عَلَيْكَ بِأَخِيَلَا \*

\*\*\*

= اللقاء في معارك الحرب ، وشبههم بالفراخ من جنس القطا - وهو طائر ضعيف يصاد ولا يصيد - حين تصادف كاسراً من كواسر الطير .

الإعراب : « كَان » حرف تشبيه ونصب « العقيلين » اسم كان ، منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه جمع مذكر سالم « يوم » ظرف زمان يتطوق بكأن لما تضمنته من معنى أشبه « لقيتهم » لقي : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبين العائد إلى العقيلين مفعول به ، والجملة في محل جر بإضافة يوم إليها « فراخ » خبر كان مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « القطا » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف « لاقين » لاقى : فعل ماض مبني على الفتح للقدر أو على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة فاعله مبني على الفتح في محل رفع « أجدل » مفعول به لللاقين « بازيا » يجوز أن يكون بدلا من أجدل ، ويجوز أن يكون معطوفاً بماطف مقدر ، ويجوز أن يكون نعتاً لأنه ضمنه معنى جارح أو كاسر أو محتطف ، أو نحو ذلك .

الشاهد فيه : قوله « أجدل » حيث منعه من الصرف مع أنه اسم في الأصل وفي الحال ؛ إذ هو اسم للصقر أحد كواسر الطيور ، والسر الذي من أجله منعه من الصرف هو أنه ضمنه الوصفية - وهي القوة - فانضمت إلى وزن الفعل .

٤٧٩ — هذا الشاهد من كلام حسان بن ثابت الأنصاري رضى الله تعالى عنه ، والذي أنشده للؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* ذَرِينِي وَعَلَيْهِ بِالْأُمُورِ وَشَيْمَتِي \*

وقبل هذا البيت للسشهد بعجزه قوله :

لَكَ الْخَيْرُ غَضَى اللَّوْمِ عَنِّي ؛ فَإِنِّي أَحِبُّ مِنَ الْأَخْلَاقِ مَا كَانَ أَجَلَا

اللمة : « ذريني » اتركيني ودعيني ، ولستمعمل من هذه للمادة المضارع نحو قوله تعالى ( ما كان الله ليزر للمؤمنين على ما أتمم عليه ) والأمر كما في قوله سبحانه : =

= (ذرى ومن خلقت وحيداً) فأما الماضى فقد أماتته العرب «وعلمى بالأمر» أراد خبرته بها الناشئة عن التجربة «شيمى» خلقى وسجى وطبعى ، وتجمع على شيم - بكسر الشين وفتح الياء للثناة من تحت ( انظر الشاهد رقم ١٤٦٨ ) « بأخيل » بالأخيل - بفتح الهمزة وسكون الحاء المعجمة - اسم طائر أخضر على جناحيه لمع من لون يخالف لون سائر جسده ، ومن الناس من قال : هو المسمى بالشقراق - بكسر كل من الشين والقاف ، وفتح الراء مشددة ، وبعد الألف قاف أخرى - وبهذه اللمع التى ترى على جناحيه سمى أخيل ، كأنهم أخذوه من الحال الذى هو نقطة سوداء تكون فى الوجه .

الإعراب : « ذرى » ذرى : فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء اللوثة المحاطبة فاعله ، والنون الموجودة نون الوقاية ، وياء التكميل مفعول به مبنى على السكون فى محل نصب « وعلمى » الواو واو المعية ، علم : مفعول معه منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التكميل ، وياء التكميل مضاف إليه « بالأمر » جار ومجرور متعلق بـ « وشيمى » الواو حرف عطف ، شيمة : معطوف على علمى ، وياء التكميل مضاف إليه « فما » الفاء للتعليل ، ما : حرف نفي « طأرى » طائر : مبتدأ أو اسم ما النافية ، وهو مضاف وياء التكميل مضاف إليه « يوا » ظرف زمان متعلق بقوله أخيل الآتى لما فيه من معنى الوصف « عليك » جار ومجرور متعلق بأخيل أيضاً لما ذكرنا « بأخيل » الباء حرف جر زائد ، وأخيل : خبر المبتدأ إن قدرت ما مهمة ، وخبر ما إن جعلتها حجازية عاملة عمل ليس .

الشاهد فيه : قوله « بأخيل » حيث منعه من الصرف وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة مع أنه اسم فى الأصل والحال ؛ فإنه اسم لطائر معروف ذى خيلان ، ولكنه ضمنه معنى الوصف - وهو التلون أو التشاؤم ؛ لأن العرب تتشام بهذا الطائر فيقولون : فلان أشأم من أخيل - فلما لحظ فيه هذا المعنى وانضم إلى وزن الفعل منعه من الصرف .

وأما ذو العَدَل فنوعان :

أحدهما : مُوَازِن فُعَال ومَفْعَل ، من الواحد إلى الأربعة باتِّفاق ، وفي الباقي على الأصَحَّ<sup>(١)</sup> ، وهي معدولة عن ألفاظ العدد الأصول مكررة ؛ فأصل « جَاءَ الْقَوْمُ أَحَادَ » جاءوا واحداً واحداً ، وكذا الباقي ، ولا تستعمل هذه الألفاظ إلا نَعْمُوتاً ، نحو (أُولَى أَجْنَحَةٍ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)<sup>(٢)</sup> أو أحوالاً ، نحو (فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ)<sup>(٣)</sup> أو أخباراً ، نحو « صَلَاةُ اللَّيْلِ مَثْنَى مَثْنَى » وإنما كرر لقصد التوكيد ، لا لإفادة التكرير .

(١) اختلف أهل اللغة في وزن فعال ومفعل من واحد إلى عشرة ، أهماسموعان عن العرب أم أن المسموع بعضها وما يبق مقيس على ما سمع منهم ؟ فذهب الكوفيون إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى خمسة ومن عشرة ، وأما ما بين الخمسة والعشرة فإنه مقيس ، وتبعهم على هذا الزجاج ، وذهب قوم إلى أنه لا يقاس إلا وزن فعال ، فأما مفعل فلا ، وهذا القول فيه من التحكم ما لا يخفى ، وذهب أبو عبيدة إلى أن المسموع عن العرب من واحد إلى أربعة ، فأما من الخمسة فما فوقها فلم يسمع عنهم ، وحكى أبو عمرو الشيباني أن البناءين مسموعان من الواحد إلى العشرة ، وقول أبي عمرو هذا هو مختار المؤلف ههنا .

هذا ، وقد ذكر السخاوى أنه يعدل من الواحد إلى العشرة أيضاً على وزن فعلان بضم الفاء وسكون العين - فيقال « وحدان » و « ثنيان » ومن ذلك قول الحماسي :  
قَوْمٌ إِذَا الشَّرُّ أَبْدَى نَاجِدِيهِ لَهْمٌ طَارُوا إِلَيْهِ زَرَافَاتٍ وَوُحْدَانًا  
(الزرافات : الجماعات ، يريد أسرعوا لنجدته جماعات وآحاداً : أى واحداً واحداً) .  
وذهب كثير من حملة اللغة إلى أن قول شاعر الحماسة « وحدانا » جمع واحد ، ونظيره راكب وركبان وصاحب وصحبان ، فلا دليل فيه لما قاله السخاوى .

وربما استعملت هذه المعدولات استعمال الأسماء ، لا استعمال المشتقات ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَخَيْلٍ كَفَاهَا وَلَمْ يَكْفِهَا      ثَنَاءَ الرِّجَالِ وَوُحْدَانَهَا  
(٢) من الآية ١ من سورة فاطر      (٣) من الآية ٣ من سورة النساء

الثاني : « أُخَرُ » في نحو « مَرَرْتُ بِنِسْوَةٍ أُخَرَ » لأنها جمع الأخرى ،  
والأخرى أنى آخر — بالفتح — بمعنى مغاير ، وآخر من باب اسم التفضيل ،  
واسم التفضيل قياسه أن يكون في حال تجرّده من أل والإضافة مفرداً مذكراً ،  
نحو ( لِيُؤْسَفُ وَأُخْوَهُ أَحَبُّ إِلَيَّ أَيْبِنَا مِثْلًا )<sup>(١)</sup> ، ونحو ( قُلْ إِنْ كَانَ  
آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ — إلى قوله سبحانه : أَحَبُّ إِلَيْكُمْ )<sup>(٢)</sup> فكان القياسُ  
أن يقال « مَرَرْتُ بِمَرْأَةٍ أُخَرَ » و « نِسَاءً أُخَرَ » و « بِرِجَالٍ أُخَرَ »  
و « بِرَجُلَيْنِ أُخَرَ » ولكنهم قالوا : أخرى ، وآخر ، وآخرون ، وآخران ،  
قال الله تعالى : ( فَتَذَكَّرْ إِحْدَاهُمَا الْأُخْرَى )<sup>(٣)</sup> ( فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ )<sup>(٤)</sup>  
( وَآخِرُونَ اعْتَرَفُوا )<sup>(٥)</sup> ( فَأَخْرَانِ يَقُومَانِ )<sup>(٦)</sup> .

وإنما خصّ النحويون أُخَرَ بالذكر لأن في أخرى ألف التانيث ، وهي  
أوضح من العدل ، وآخرون وآخران معربان بالحروف فلا مدخل لهما  
في هذا الباب ، وأما آخر فلا عدل فيه ، وإنما العدل في فروعه ، وإنما امتنع  
من الصرف للوصف والوزن .

وإن كانت أخرى بمعنى آخرة ، نحو ( وَقَالَتْ أُولَاهُمْ لِأُخْرَاهُمْ )<sup>(٧)</sup> ،  
فجُمِعَتْ على أُخَرٍ مصروفاً ؛ لأنّ مذكرها أُخِرٌ — بالكسر — بدليل

(١) من الآية ٨ من سورة يوسف

(٢) من الآية ٢٤ من سورة التوبة

(٣) من الآية ٢٨٢ من سورة البقرة

(٤) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة

(٥) من الآية ١٠٢ من سورة التوبة

(٦) من الآية ١٠٧ من سورة المائدة

(٧) من الآية ٣٩ من سورة الأعراف

(وَأَنَّ عَلَيْهِ الدَّشَاءَ الْآخَرَى) (١) (ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ الدَّشَاءَ الْآخِرَةَ) (٢)،  
فليست من باب اسم التفضيل .

وإذا سُمِّيَ بشيء من هذه الأنواع بقي على منع الصرف ؛ لأن الصفة  
كأما ذهبت بالتسمية خَلَفَتْهَا العلمية (٣) .

\*\*\*

(١) من الآية ٤٧ من سورة النجم (٢) من الآية ٣٠ من سورة العنكبوت  
(٣) هذا الذى ذكره المؤلف - من أنه إذا سُمِّيَ بواحد من الثلاثة التى هى الوصف  
المزید فى آخره الألف والنون ، والوصف الذى على وزن الفعل ، والوصف المعدول ،  
فإنه بعد التسمية به يبقى ممنوعا من الصرف - هو مذهب جمهور النحاة ، ووجهه  
ما ذكره المؤلف من أن الوصفية لما زالت عنه بالتسمية خلفتها العلمية ، مع أن كلا  
من زيادة الألف والنون ووزن الفعل والعدل باق بحاله على ما كان عليه قبل التسمية ،  
فاللغتان اللتان ترجع إحداهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى موجودتان فيه ، ألا ترى  
أن الاسم يمنع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون كعثمان وقحطان كما يمنع من  
الصرف للوصفية وزيادة الألف والنون كشعبان وريان ، وكذلك الوصفية ووزن  
الفعل والعلمية ووزن الفعل ، والوصفية والعدل والعلمية والعدل .

وذهب الأخفش وأبو العباس المبرد إلى أنه إذا سُمِّيَ بالمنوع من الصرف للوصفية  
والعدل كثنى وثلاث انصرف ، وارتضى هذا المذهب ابن عصفور ، وعلموا مقاتلهم  
هذه بأن معنى ثنى المعدول اثنين اثنين ، فإذا سُمِّيَ به صار معناه الذات المعينة ، فزال  
معنى العدل ، وأصبح ما فيه من العلل هو العلمية وحدها ، وهى وحدها لا تمنع صرف  
الاسم ، فمحمد وخالد وعامر أعلام مصروفة .

ويروى عن أبى على الفارسى فى هذه المسألة روايتان ، إحداهما كذهب الأخفش  
وأبى العباس ، والثانية كذهب الجماعة ، ونص عبارته فيها « الوصف يزول فيتخلفه  
التعريف الذى للعلم ، والعدل قائم فى الحالتين جميعا » اهـ .

ومما يحتج به لمذهب الجمهور أنه إذا زالت حقيقة العدل فإن شبه العدل قائم ، وهو كاف ،  
خصوصا إذا لحظت أن العدل يرجع إلى اللفظ لا إلى المعنى ، فوق أنه يلزم على قول الأخفش  
وأبى العباس أن يكون لنا اسم يمنع من الصرف وهو نكرة ويصرف وهو معرفة ،  
وهذا ما لا نظير له فى العربية .



النوع الثاني : مالا ينصرف معرفة وينصرف نكرةً ، وهو سبعة :  
أحدها : العَلَمُ المارَكَبُ تركيبَ المَزَجِ كـ « يَنْفَلِكُ » و « حَضَرَ مَوْتَ »  
وقد يضاف أولُ جُزْءٍ ، يَدٌ إلى ثانيهما ، وقد يُبْنَيَانِ على الفتح ، وعلى اللغات  
الثلاث فإن كان آخِرُ الأولِ ممثلاً كـ « مَفْدِيكَرِبَ » و « قَالِي قَلَا » وجب  
سكونه مطلقاً .

الثاني : العَلَمُ ذو الزيادةين كـ « مَرَوَانِ ، وَغِرَّانِ ، وَعُثْمَانِ ، وَغَطَفَانِ ،  
وَأَصْبَهَانِ » .

الثالث : العَلَمُ ثلوث ، ويتحقق منصرفه من الصرف إن كان بالتاء كـ « فَاطِمَةَ »  
و « طَانِحَةَ » ، أو زائداً على ثلاثة كـ « زَيْدَبَ » و « سُعَادَ » ، أو مُحَرَّكَ  
الوسط كـ « سَقَرَ » و « لَظَى » ، أو أجمعياً كـ « مَاءَ » و « جُورَ » ،  
أو منقولاً من المذكر إلى المؤنث كـ « زَيْدَ » — اسمَ امرأةٍ — ويجوز  
في نحو « هِنْدَ » و « دَعْدَ » الصرفُ وتركه<sup>(١)</sup> ، وهو أرزلي ، والزجاج يوجبُه ،  
وقال عيسى والجزمي واللبرد في نحو « زيد » — اسمَ امرأةٍ — إنه كمنند .

الرابع : العَلَمُ الأجمعيُّ ، إن كانت علميته في اللغة العجمية ، وزاد على ثلاثة  
كـ « إِبْرَاهِيمَ » و « إِسْمَاعِيلَ » وإذا سُمِّيَ بنحو « لِحَامٍ » و « فَرِيدَ »<sup>(٢)</sup>  
صُرِفَ ؛ لحدوث علميته ، ونحو « نُوحٍ » و « لُوطٍ » و « شَتْرَ »<sup>(٣)</sup>  
مصروفة ، وقيل : الساكنُ الوسطُ ذو وجهين ، والمحرَّكةُ مُتَحَتِّمٌ للمنع .

(١) وعلى الوجهين ورد قول الشاعر :

لَمْ تَقْلَقْ بِفَضْلِ مِثْرَهَا دَعْدٌ ، وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدُ فِي الْعُلْبِ

فقد صرف « دعد » في المرة الأولى ، ومنع صرفه في المرة الثانية .

(٢) الفرند — بكسر الفاء والراء جميعاً وسكون النون — جوهز السيف ، قال

أبو منصور الجواليقي في كتاب العرب : هو فارسي معرب .

(٣) شتر — بفتح الشين والتاء جميعاً — اسم لقلعة من أعمال أَرانَ ، وأَرانَ — بفتح =

الخامس : العلم المُوَازن للفعل ، والمعتبر من وزن الفعل أنواع :  
أحدها : الوزن الذى يَخْصُ الفعل كـ « خَضَمَ » لكان ، و « سَمَرَ »  
لفرس ، و « دُنِلَ » لقبيلة ، و « انْطَلَقَ » و « اسْتَخْرَجَ » و « تَقَاتَلَ » أعلاماً .  
الثانى : الوزن الذى به الفعلُ أَوَّلَى ؛ لكونه غالباً فيه كـ « يَأْمِدُ »  
و « إصْبَعَ » و « أَبْلَمَ » أعلاماً ؛ فإن وجود مَوَازِنِها فى الفعل أَكْثَرُ كالأمر  
من ضرب ، وذهب ، وكتب .

الثالثُ : الوزن الذى به الفعلُ أَوَّلَى ؛ لكونه مبدوءاً بزيادة تدلُّ فى الفعل  
ولا تدلُّ فى الاسم ، نحو أَفْكَلٍ وَأَكْلَبٍ ؛ فإن الممزة فيهما لا تدل ، وهى  
فى مَوَازِنِهما من الفعل نحو أَذْهَبُ وَأَكْتُبُ دالة على المتكلم .

ثم لا بد من كون الوزن لازماً باقياً غير مخالف لطريقة الفعل ؛ فخرج  
بالأول نحو « امْرُؤٌ » علماً ؛ فإنه فى النصب نظير أَذْهَبَ ، وفى الجر نظير  
أَضْرَبَ ؛ فلم يَبْقَ على حالة واحدة ، وبالثانى نحو « رُدٌّ » و « قِيلَ »  
و « بَيْعَ » فإن أصلها فُعِلَ ثم صارت بَمَنْزِلَةِ قُعْلٍ وِدِيكٍ فوجب صرفها ،  
ولو سميت بضَرْبٍ محققاً من ضَرْبٍ انصرف اتِّفَاقاً ، ولو سميت بضَرْبٍ  
ثم خَفَّفَتْهُ انصرف أيضاً عند سيبويه ، وخَالَفَهُ للبردُ لأنه تقيير عارض ،  
وبالثالث نحو « أَلْبَبِ » — بالضم — جمع لُبٍّ علماً ؛ لأنه قد بَايَنَ الفعلُ  
بِالْفِكَ ، قاله أبو الحسن ، وخُوفٌ لوجود اللوازنة .

= الهمزة وتشديد الراء - إقليم بولاية أذربيجان ، وقد استشكل الدنوشرى صرف « شتر »  
ونحوه مما هو محرك الوسط ، مع أنهم منعوا صرف العلم للمؤنث الأعجمى إذا كان ثلاثياً  
ساكن الوسط ، ولهذا ذكر ابن الحاجب فى شرح الفصل الاتفاق على منع صرفه ، ولولا  
الثقة بالمؤلف لقلنا إنه سهو منه ، ولكنه حجة ثبت فيها ينقل ، وقد حكى هذا كما حكى  
القول بعدم منعه من الصرف ، وتكون حكاية ابن الحاجب الإجماع بسبب كونه لم  
يطلع على قول مخالف .

ولا يؤثر وزن هو بالاسم أولى ، ولا وَزَنٌ هو فيهما على السواء ، وقال عيسى : إلا أن يكونا منقولين من الفعل كالأمر من ضَارَبَ ، وتَضَارَبَ ، ودَخَرَجَ ، أعلاماً ، واحتج بقوله :

\* أَنَا ابْنُ جَلَا وَطَلَّاعُ الثَّنَائِيَا \*

— ٤٨٠ —

٤٨٠ — هذا الشاهد من كلام سحيم بن وثيل الرياحي ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* مَتَى أَضَعُ الْعِمَامَةَ تَعْرِفُونِي \*

اللافة : « جلا » اختلف في هذه الكلمة : أعي من أصل الوضع فعل أم اسم ، والذين ذهبوا إلى أنها فعل اختلفوا : أعي باقية على فعليتها ، وفي الفعل ضمير مستتر ، وجملته صفة لموصوف محذوف ، أي أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها وأوضحها ، أم أنه قد نقل إلى العلمية وسمى به ، والذين ذهبوا إلى أنه اسم اختلفوا فيه على قولين : أحدهما : أن أصله مصدر ممدود فقصر للضرورة كما سمي بفضل وزيد ، وأصله جلاء ، ومعناه الوضوح والظهور والانكشاف ، وثانيهما أن أصله اسم مقصور وأصل معناه انحسار الشعر عن مقدم الرأس « طلاع » هو صيغة مبالغة من الطلوع ، وهو الصعود « الثنايا » جمع ثنية وهي الموضع في أعلى الجبل ، وكفى بقوله « طلاع الثنايا » عن كونه يقتحم الشدائد ويدلل عظام الأمور ، أو عن كونه جلدأ صبوراً على اللغات والشدائد .

الإعراب : « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ « جلا » أحسن ما فيه من الأعراب أنه فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وله مفعول محذوف ، وتقدير الكلام : أنا ابن رجل جلا الأمور ، وجملة الفعل الماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة لموصوف مجرور بالإضافة محذوف ، كما ظهر في التقدير « وطلاع » الواو حرف عطف ، طلاع : معطوف على الخبر ، وهو مضاف و « الثنايا » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « جلا » فإن عيسى بن عمر زعم أنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، وزعم أن العلم إذا كان منقولاً من فعل كان ممنوعاً من الصرف مطلقاً ، =

وأجيب بأنه يحتمل أن يكون سُمِّيَ بـ «جَلَا» من قولك «زَيْدٌ جَلَا» ؛  
ففيه ضمير ، وهو من باب المحكيات ، كقوله :

\* بُنِيتُ أَخَوَالِي بَنِي يَزِيدٍ <sup>(١)</sup> \* [٣٨]

وأن يكون ليس بـ «جَلَا» بل صفة لمحذوف ، أى : ابنُ رَجُلٍ جَلَا الْأُمُورَ .  
السادس : اللَّـمُ المَخْنُومُ بِألف الإلحاق المقصورة ، كـ «عَلَّقِي» ،  
و «أَرْطَى» عَلَيْنِ .

السابع : المعرفة المعدولة ، وهى خمسة أنواع :  
أحدها : فُعْلٌ فى التوكيد ، وهى : جُمِعُ ، وَكُتِعُ ، وَبُصِعُ ، وَبُتِعُ ،  
فإنها معارف بنية الإضافة إلى ضمير المؤكد ، ومعدولة عن فَعْلَوات ، فإن  
مُفْرَدَاتِهَا : جَمَعَاءُ ، وَكُتَعَاءُ ، وَبُصَعَاءُ ، وَبُتَعَاءُ ، وإنما قياسُ فَعْلَاءَ إذا كان  
اسما أن يُجْمَعَ على فَعْلَوات كصَحْرَاءَ وصَحْرَوات .

= والجمهور على أنه إن كان وزنه مشتركا بين الاسم والفعل أوهما فيه سواء لم يكن ممنوعا  
من الصرف ، وقد أجابوا عن عدم تنوين هذه الكلمة بوجهين ؛ أحدهما : أنه يحتمل  
أن تكون - مع تسليم عليتها - منقولة عن جملة ؛ فهى فى الأصل فعل وضمير  
القائب مستتر فيه ، فعدم التنوين للحكاية لا لمنع الصرف ، والثانى أنا لا نسلم كونها علما  
بل هى فعل ماضى باق على فعليته ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله ، وجملة الفعل وفاعله  
فى محل جر صفة لموصوف مجرور محذوف ، والتقدير : أنا ابن رجل جلا الأمور وكشفها .  
(١) نسبوا هذا الشاهد لرؤية بن العجاج ، وقد سبق ذكره فى باب العلم  
(وهو الشاهد رقم ٣٨) والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ،  
وبعده قوله :

\* ظَلَمْنَا عَلَيْنَا أَنَّهُمْ فَدِيدُ \*

والشاهد فيه هنا قوله «يَزِيدُ» فإنه علم منقول عن فعل مضارع وضمير مستتر فيه ،  
ولذلك حكى على ما كان قبل العلمية برفع يزيد مع أنه مضاف إليه ، ولو أنه نقل عن  
الفعل وحده لكان قد جره بالإضافة ، ولكان جره بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ لأنه  
حينئذ ممنوع الصرف للعلمية ووزن الفعل .

الثاني : سَحَرُ إذا أُريدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه ، واستعمل ظرفاً مجرداً من آل والإضافة ، كـ « جِئْتُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ سَحَرٌ » ؛ فإنه معرفة معدولة عن السَحَرِ ، وقال صدرُ الأفاضل : مبنى لتضمنه معنى اللام .

وَاحْتَرَزَ بالقيد الأول من البهم ، نحو ( نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ )<sup>(١)</sup> ، وبالثاني من المعين المستعمل غير ظرفٍ ؛ فإنه يجب تعريفه بآل أو الإضافة ، نحو « طَابَ السَّحَرُ سَحَرٌ لَّيْلَتِنَا » ، وبالثالث من نحو « جِئْتُكَ يَوْمَ الْجُمُعَةِ السَّحَرِ ، أو سَحَرِهِ » .

الثالث : فُعلٌ علماً لمذكر ؛ إذا سُمِعَ ممنوعَ الصرفِ وليس فيه علة ظاهرة غير العلمية ، نحو « عُمر » و « زُفر » و « زُحَل » و « جُمُع »<sup>(٢)</sup> ؛ فإنهم قَدَرُوهُ مَدْدُولاً ؛ لأن العلمية لا تستقل بمَنع الصرف مع أن صيغة فُعل قد كثُر فيها العدل ، كـ « مَدَّر ، وَفَسَّقَ » ، وكـ « جُمِعَ ، وَكُتِمَ » ، وكـ « أَخَرَّ » .

وأما « طَوَّى » فَمَنْ منع صرفه فالمعتبر فيه التأنيث باعتبار البقعة ، لا العدل عن طأو ؛ لأنه قد أمكن غيره فلا وَجَةَ لتكافئه ، وبؤيده أنه يصرف باعتبار المكان .

(١) من الآية ٣٤ من سورة القمر .

(٢) المحفوظ من ذلك الوزن أربعة عشر لفظاً ، وهى : عمر ، وزفر ، ومضر ، وقثم ، وجشم ، وجهج ، ودلف ، وثعل ، وهبل ، وجعا ، وزحل ، وقزح ، وعصم ، وبلغ ، وكلها بضم الأول . وفتح الثاني ، كما أن كلها لبس فيه علة ظاهرة سوى العلمية ، وقد سمعت ممنوعة من الصرف ، فقدرُوا أنها معدولة عن وزن فاعل كهامر بالنسبة لعمر وزافر بالنسبة لزفر ، ليتيم لهم ما أصلوه من أن الاسم إنما يمنع من الصرف إذا وجد فيه علتان فرعيتان ، ولم يكتفوا بالعلمية لأنها وحدها لا تكفى في منع الصرف كما قلنا من قبل .

الرابع : فَعَالٍ عَلَمًا لِمُؤْنَتِ ، كـ « حَذَّامٍ » و « قَطَّامٍ » في لغة تميم ؛ فإِهم  
يُمنمون صَرْفَهُ ، فقال سيبويه : للعلمية والعدل عن فاعلة ، وقال المبرد : للعلمية  
والتأنيث المعنوي كـ « زَيْنَب » فإن حُتِمَ بالراء كـ « سَفَّارٍ » اسما لماء ،  
وكـ « حَوَّارٍ » اسما لقبيلة — بَنُوهُ عَلَى الكسر ، إلا قليلا منهم ، وقد  
اجتمعت اللفتان في قوله :

٤٨١ — أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادَا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ  
وَمَرَّةً دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ

٤٨١ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، وهو من شواهد  
سيبويه ( ج ٢ ص ٤١ ) والبيتان غير متصلين في القصيدة ، وإنما صواب  
الإنشاد هكذا :

أَلَمْ تَرَوْا إِرْمًا وَعَادَا أَوْدَى بِهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ  
وَقَبْلَهُمْ غَالَتِ الْمَنَابَا طُسَمَا فَلَمْ يُنْجِهِ الْحِذَارُ  
وَحَلَّ بِالْحَى مِنْ جَدِيسٍ يَوْمٌ مِنَ الشَّرِّ مُسْتَطَارُ  
وَأَهْلُ جَوٍّ أَتَتْ عَلَيْهِمْ وَأَفْسَدَتْ عَيْشَهُمْ فَبَارُوا  
فَصَبَّحَتْهُمْ مِنَ الدَّوَاهِي نَائِحَةٌ عَقِبَهَا الدَّمَارُ  
وَمَرَّةً دَهْرٌ عَلَى وَبَارٍ فَهَلَكْتَ جَهْرَةً وَبَارُ

اللغة : « وبار » اسم أمة قديمة من العرب البائدة كانت تسكن أرضا بين اليمن  
ورمال يبرين ، وسميت هذه الأرض وبار باسم سكانها ، ثم لما هلكت هذه الأمة كما  
هلكت عاد وحمود وطسم وجديس أضحت أرضها خرابا يبابا ، فعز سلوكها وخيف  
طروقها ، حتى اعتقد الناس فيما بعد أن الجن تسكن هذه الأرض .

الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام ، لم : حرف نفي وجزم وقلب « تَرَوْا »  
فعل مضارع مجزوم بلم وعلامة جزمه حذف النون ، وواو الجماعة فاعله « إِرْمَا »  
مفعول به أول لتروا « وَعَادَا » معطوف عليه « أَوْدَى » فعل ماض « بِهَا » جار =

وأهلُ الحجاز يَدْنُونُ الباب كله على الكسر؛ تشبيهاً له بَنَزَال، كقوله :  
٤٨٢ — إِذَا قَالَتْ حَذَامٌ فَصَدَّقُوها فَإِنَّ الْقَوْلَ مَا قَالَتْ حَذَامٌ

== ومجرور متعلق بقوله أودى «الليل» فاعل أودى «والنهار» معطوف عليه «ومر»  
الواو حرف عطف، مر: فعل ماض «دهر» فاعل مر «على» حرف جر «وبار»  
مجرور بعلى، والجار والمجرور متعلق بمر «فهلكت» انفاء حرف عطف، هلك:  
فعل ماض، والتاء للتأنيث «جهرة» مفعول مطلق لفعل محذوف، نظير قولهم:  
قعد فلان القرفصاء، والعينى يعربه حالا، نظير قولهم: طلع زيد بغتة «وبار» فاعل  
هلكت مرفوع بالضمة الظاهرة:

الشاهد فيه: قوله «وبار» في آخر الشطر الأول من البيت الثانى، وفي قافية  
ذلك البيت؛ فإنه في الموضع الأول بناء على الكسر كما هو لغة الحجازيين وأكثر  
بنى تميم، ثم أعربه في الموضع الثانى إعراب مالا ينصرف رفعه بالضمة لما اضطر إلى ذلك.  
وزعم قوم أن الثانية ليست علماً، بل هى فعل ماض مسند لواو الجماعة، والجملة  
معطوفة بالواو على جملة هلكت، ومن حقها على هذا أن ترسم هكذا «فهلكت  
جهرة وباروا».

٤٨٢ — نسب بعضهم هذا الشاهد لذي اسم بن طارق أحد شعراء الجاهلية، والصواب  
أنه للجبم بن صعب والد حنيفة وعجل، وحدام: امرأته، قاله ابن منظور في لسان  
العرب (مادة رقتى).

اللفظة: «حدام» اسم امرأة، قال السيوطى: هى حدام بنت الريان بن جسر بن  
تميم، ويقال: هى امرأة من عترة وأبوها العتيك بن أسلم بن يذكر بن عترة.  
الإعراب: «إذا» ظرف لما يستقبل من الزمان «قالت» قال: فعل ماض،  
والتاء للتأنيث «حدام» فاعل قالت مبنى على الكسر فى محل رفع، والجملة من الفعل  
وفاعله فى محل جر بإضافة إذا إليها «فصدقوها» انفاء واقعة فى جواب إذا، صدقوا:  
فعل أمر مبنى على حذف النون وواو الجماعة فاعله، وضمير الغائبة العائد إلى حدام  
مفعول به، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب إذا «فإن» انفاء حرف دال على  
التعليل، إن: حرف توكيد ونصب «القول» اسم إن «ما» اسم موصول خبر إن  
«قالت» قال: فعل ماض، والتاء حرف دال على التأنيث «حدام» فاعل قالت ==

الخامس : « أَمْسِر » مُرَادًا بِهِ الْيَوْمُ الَّذِي يَلِيهِ يَوْمُكَ ، وَلَمْ يُضَفْ وَلَمْ يُقَرَّنْ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ ، وَلَمْ يَقْعْ ظَرْفًا ؛ فَإِنْ بَعْضُ بَنِي تَمِيمٍ تَمْنَعُ صَرْفَهُ مُطْلَقًا ؛ لِأَنَّهُ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَمْسِرِ ، كَقَوْلِهِ :

٤٨٣ — \* لَقَدْ رَأَيْتُ عَجَبًا مِثْلَ أَمْسَا \*

= مبني على الكسر في محل رفع ، وجملة الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة للوصول ، والعائد ضمير منصوب بقال ، أى فإن القول هو الذى قالته حذام .

الشاهد فيه : قوله « حذام » فى الموضعين ؛ فإنه مبني على الكسر على لغة أهل الحجاز ، ولو أنه أعربه إعراب مالا ينصرف لرفعه لأنه وقع فاعلا ، وقد دلت قوافى القصيدة على أن الثانية مكسورة ؛ فهى التى تدل دلالة ظاهرة على المقصود ؛ والأولى محمولة عليها .

٤٨٣ — هذا الشاهد محال أقف على نسبه إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٤ ) ، والذى ذكره المؤلف ههنا بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* عَجَائِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَمْسًا \*

اللغة : « لقد رأيت » يروى « إني رأيت » . « عجيا » انظر فى معنى العجب ما قدمناه فى شرح الشاهد رقم ٤٤٨ « عجائزا » جمع عجوز ، وهى من النساء المرأة التى هرمت وشاخت « السعالى » جمع سعلالة - بكسر السين وسكون العين - وهى الغول ، والعرب تشبه كل ما يبعث الرعب والخوف فى النفوس بالغول ، ولا يزال هذا التشبيه جاريا على ألسنة العامة فى مصر .

ورواية الأعمى \* عجائزا مثل الأفاعى خمسا \*

الإعراب : « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبني على السكون فى محل نصب « رأيت » فعل وفاعل « عجيا » مفعول به لرأيت ، والجملة من الفعل الماضى وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر إن « مذ » حرف جر « أمسا » ظرف زمان مجرور بمذ وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه لا ينصرف للعلمية والعدل ، ومن روى « لقد رأيت » كالمؤلف هنا فاللام عنده واقعة فى جواب قسم =



وجهورهم يخص ذلك بحالة الرفع ، كقوله :  
٤٨٤ - اعْتَصِم بِالرَّجَاءِ إِنْ لَمْ يَنْبَسْ وَتَنَاسَ الَّذِي تَضْمَنَ أَمْسُ

= مقدر ، والتقدير : والله لقد رأيت ، وقد : حرف تحقيق ، ورأيت : فعل وفاعل ،  
وعجبا : مفعول به ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم .  
الشاهد فيه : قوله « مذأمس » فإنه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة ؛ فدل  
على أن قوما من العرب يماثلون هذا اللفظ معاملة الاسم الذي لا ينصرف في أحواله كلها  
ومن الناس من قال : إن «أمس» في البيت فعل ماض ، والتقدير « مذأمسى المساء »  
وأنت حير أن الرسم لا يحتمل هذا التأويل ؛ لأنه يقتضى كتابة الكلمة بالياء ؛ لأن  
الألف راجعة .

٤٨٤ - ولم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو بيت  
من الخفيف .

اللمة : « اعتمص » تقول : اعتمص فلان بكدا ، تريد أنه استمسك به وجهه  
عصمة له يرجع إليه عند الشدة ، والمراد هنا الأمر بالثقة ، والتأكد من حدوث  
الفرج بعد الضيق ، وعدم الاستسلام إلى القنوط واليأس من تبدل الأحوال « الرجاء »  
هو الأمل وتوقع حصول ما تطلبه وترقبه « عن » ظهر ، ويروى في مكانه « عن » بالزاي ،  
ومضاه قهر وغلب ، ومنه قول الشاعر :

قَطَاةٌ عَزَّهَا شَرُّكَ فَأَضْحَتْ تَجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلَقَ الْجَفَا حُ

« بأس » بالياء الموحدة - أى شدة ومشقة ، ويقع في بعض الأمهات « يأس »  
بالشدة التحتية « تناس » معناه تفاقل ، ولا تلق بالاله .

الإعراب : « اعتمص » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت  
« بالرجاء » جار ومجرور متعلق بقوله اعتمص « إن » حرف شرط جازم « عن » فعل  
ماض فعل الشرط مبنى على الفتح في محل جزم « بأس » فاعل عن ، وجواب الشرط  
محذوف يدل عليه سابق الكلام « وتناس » الواو عاطفة ، تناس : فعل أمر مبنى  
على حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
تقديره أنت « الذي » اسم موصول مفعول به لتناس « تضمن » فعل ماض « أمس »  
فاعله مرفوع بالضممة الظاهرة ، والجملة من تضمن وفاعله لا محل لها من الإعراب =

والحجازيون يَبْنُونَهُ عَلَى الْكَسْرِ مطلقاً ، عَلَى تَقْدِيرِهِ مُضَمَّنًا مَعْنَى  
لِللَام ، قَالَ :

٤٨٥ — \* وَمَضَى بِفَصْلٍ قَضَائِهِ أَمْسِ \*  
وَالْقَوَافِي مَجْرُورَةٌ .

= صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب يتضمن محذوف ، وتقدير الكلام : وتناس  
تضمنه أَمْسِ .

الشاهد فيه : قوله « تضمن أَمْسِ » فإنه مرفوع بالضمّة الظاهرة ؛ فدل ذلك على  
أن قوماً من العرب يعربون هذه الكلمة ، ولا يبنونها كالحجازيين .

٤٨٥ — قد نسبوا هذا الشاهد لتبع بن الأقرن ، ومنهم من يقول : هو لأسقف  
نجران ، وما ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الكامل ، وصدّره قوله :

\* الْيَوْمُ أَعْلَمُ مَا يَجْبَى بِهِ \*

اللغة : « مضى » ذهب « بفصل قضاؤه » أراد بقضائه الفاصل : أى القاطع ؛  
فالمصدر بمعنى اسم الفاعل ، وإضافته لما بعده من إضافة الصفة للموصوف .

الإعراب : « اليوم » هو بالرفع مبتدأ مرفوع بالضمّة الظاهرة « أعلم » فعل  
مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « ما » اسم  
موصول مفعول به لأعلم مبنى على السكون فى محل نصب « يجىء » فعل مضارع مرفوع  
بالضمّة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اليوم « به »  
جاز ومجرور متعلق بقوله يجىء ، وجملة يجىء وفاعله وما تعلق به لا محل لها من  
الإعراب صلة ما الموصولة ، وجملة أعلم وفاعله ومفعوله فى محل رفع خبر المبتدأ « ومضى »  
الواو حرف عطف ، مضى : فعل ماض « بفصل » الباء حرف جر ، فصل : مجرور  
بالباء وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمضى ، وفصل مضاف  
وقضاء من « قضاؤه » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وقضاء مضاف وضمير  
العائد العائد إلى أَمْسِ مضاف إليه مبنى على الكسر فى محل جر « أَمْسِ » فاعل  
مضى مبنى على الكسر فى محل رفع .

الشاهد فيه : قوله « أَمْسِ » فإنه مكسور مع أنه فى مكان المرفوع لكونه فاعلاً ؛  
فهو يدل على أن من لغة قوم من العرب بناء هذا اللفظ على الكسر .

فَلَنْ أَرَدْتَ بِأَمْسٍ يَوْمًا مِنْ الْأَيَّامِ الْمَاضِيَةِ مُبْهَمًا ، أَوْ عَرَّفْتَهُ بِالْإِضَافَةِ ،  
أَوْ بِالْأَدَاةِ فَهُوَ مُعَرَّبٌ إِجْمَاعًا ، وَإِنْ اسْتَعْمَلْتَ الْجُرْدَ الْمُرَادَ بِهِ مَعِينَ ظَرْفًا ،  
فَهُوَ مَبْنِيٌّ إِجْمَاعًا .

\*\*\*

فصل : يَعْزِضُ الصَّرْفُ لِفِعْلِ الْمَنْصَرِفِ لِأَحَدِ أَرْبَعَةِ أَسْبَابٍ <sup>(١)</sup> :

الأول : أَنْ يَكُونَ أَحَدُ سَبَبَيْهِ الْعِلْمِيَّةِ ثُمَّ يَنْكَرُ ؛ تَقُولُ « رَبُّ فَاطِمَةَ  
وَعِمْرَانَ وَعُمَيْرٍ وَبَزِيدٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمَعْدِيكَرِبٍ وَأَرْطَى » .  
وَيَسْتَنِي مِنْ ذَلِكَ مَا كَانَ صِفَةً قَبْلَ الْعِلْمِيَّةِ ، كـ « أَحْمَرُ » وَ « سَكْرَانُ »  
فَيُسَبِّغُهُ يُنْقِصُهُ غَيْرَ مَنْصَرِفٍ ، وَخَالَفَهُ الْأَخْفَشُ فِي الْحَوَاشِي ، وَوَافَقَهُ  
فِي الْأَوْسَطِ <sup>(٢)</sup> .

الثاني : التَّصْغِيرُ الْمُزِيلُ لِأَحَدِ السَّبَبِينَ ، كـ « حُمَيْدٌ » وَ « عُمَيْرٌ » فِي أَحْمَدَ  
وَعُمَرَ ، وَعَكْسُ ذَلِكَ نَحْوُ « تَحْيَى » عَلَمًا ؛ فَإِنَّهُ يَنْصَرِفُ مُكَبَّرًا وَلَا يَنْصَرِفُ  
مُصَغَّرًا ؛ لِاسْتِكْمَالِ الْعِلْتَيْنِ بِالتَّصْغِيرِ <sup>(٣)</sup> .

(١) فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ قَوْلَانِ آخِرَانِ غَيْرِ الْقَوْلِ الَّذِي اخْتَارَهُ الْمُؤَلِّفُ وَالَّذِي حَاصِلُهُ  
أَنَّهُ لَا يَجُوزُ صَرْفُ الْأِسْمِ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ الْعِلْتَانِ تَقْتَضِيَانِ مَنَعَهُ مِنَ الصَّرْفِ إِلَّا  
بِسَبَبٍ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ ، فَأَمَّا أَحَدُ هَذَيْنِ الْقَوْلَيْنِ فَهُوَ أَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُ الْأِسْمِ الَّذِي  
اجْتَمَعَ فِيهِ الْعِلْتَانِ الْمَذْكُورَتَانِ مُطْلَقًا ، أَيْ وَجَدَ وَاحِدٌ مِنْ هَذِهِ الْأَسْبَابِ الْأَرْبَعَةِ أَوْ  
لَمْ يَوْجَدْ ، وَأَمَّا الْقَوْلُ الثَّانِي فَخَاصِلُهُ أَنَّهُ يَجُوزُ صَرْفُ الْأِسْمِ الَّذِي عَلَى صِفَةٍ مُنْتَهَى الْجُمُوعِ -  
وَهُوَ الْمَعْبَرُ عَنْهُ بِالْجَمْعِ الَّذِي لَا نَظِيرَ لَهُ فِي الْآحَادِ - فِي الْإِخْتِيَارِ مُطْلَقًا ؛ أَيْ وَجَدَ أَحَدُ  
الْأَسْبَابِ الْمَذْكُورَةِ أَوْ لَمْ يَوْجَدْ .

(٢) قَدْ مَضَى قَوْلُنَا فِي الْأِسْمِ الَّذِي اجْتَمَعَ فِيهِ الْوَصْفِيَّةُ وَالْعَدَلُ ، ثُمَّ زَالَتْ عَنْهُ  
الْوَصْفِيَّةُ فَسَمِيَ بِهِ ، وَبَيْنَا مَذَاهِبَ النَّحَاةِ فِيهِ ، وَعِلَّةُ كُلِّ قَوْلٍ مِنْهَا .

(٣) لِأَنَّهُ بَعْدَ التَّصْغِيرِ يَصِيرُ « تَحْيَى » عَلَى وَزْنِ تَدَحْرَجُ مَضَارِعُ دَحْرَجَ .

الثالث : إرادة التناسب ، كقراءة نافع والكسائي ( سَلَا سِلَا )<sup>(١)</sup> ،  
و ( قَوَارِيرَا )<sup>(٢)</sup> ، وقراءة الأعشى ( وَلَا يَمُوتَانَا وَيَمُوتَا وَنَسْرَا )<sup>(٣)</sup> .

الرابع : الضرورة ، كقوله :

— ٤٨٦ — \* وَيَوْمَ دَخَلْتُ الْحَدَرَ حَدَرَ عُنِيزَةً \*

(١) من الآية ٤ من سورة الإنسان

(٢) من الآية ١٥ من سورة الإنسان

(٣) من الآية ٢٣ من سورة نوح .

٤٨٦ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر ، من معلقته المشهورة  
التي من بحر الطويل ، وقد مضى الاستشهاد بحدّة أبيات منها ، وما ذكره للؤلؤف  
ههنا صدر بيت منها ، وعجزه قوله :

\* فَقَالَتْ : لَكَ الْوَيْلَاتُ إِنَّكَ مُرْجِلِي \*

اللغة : « الحدر » بكسر الحاء المعجمة وسكون الذال المهملة - أصله للنزل تقصر  
فيه النساء ، ومنه قالوا « هذه امرأة مخدرة » أى مقصورة فى خدرها ومنزلها  
لاتبرحه ، ويكون بهذه العبارة عن كونها مخدومة مكفية أمور نفسها لاتخرج لحاجة  
من حوائجها ، وأراد امرؤ القيس بالحدر المودج ، وهو أعواد تنصب فوق قتب البعير  
ثم ترخى فوقها ستور لتكون بداخله النساء ، ويدل لهذا ما بعد البيت من أبيات  
القصيدة « عنيزة » بضم العين وفتح النون ، بزنة التصغير - هو لقب فاطمة ابنة عمه ،  
وقد سماها باسمها فى بيت بعد ذلك فى هذه القصيدة وهو الشاهد رقم ٤٥٤ الذى مضى  
فى شواهد باب الترخيم « الويلات » جمع ويلة - بفتح الواو وسكون الياء - وهى العذاب  
الشديد « مرجلى » اسم فاعل مضاف لىاء المتكلم ، وفعله « أرجله » أى صيره راجلا ،  
أى ماشياً على رجله ، ليس له مطية يركبها .

الإعراب : « ويوم » الواو حرف عطف ، يوم : معطوف على ما قبله ، وهو قوله  
فى بيت سابق على بيت الشاهد \* ويوم عقرت للعدارى مطيقى \* « دخلت » فعل  
وفاعل « الحدر » مفعول به لدخلت « خدر » بدل من الحدر ، وهو مضاف « عنيزة »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجملة دخلت الحدر فى محل جر بإضافة يوم =

وعن بعضهم اطرأ ذلك في لغة<sup>(١)</sup>.

وأجاز الكوفيون<sup>(٢)</sup> والأخفش<sup>(٣)</sup> والفارسي المضطر أن يمنع صرف المنصرف ، وأباه سائر البصريين ، واحتج بهم بنحو قوله :

٤٨٧ — طَلَبَ الْأَزَارِقَ بِالْكَتَائِبِ ؛ إِذْ هَوَتْ  
بِشَبِيبَ غَائِلَةٍ الثَّفُوسِ غَدُورِ

وعن ثعلب أنه أجاز ذلك في الكلام .

\*\*\*

إليها « قلات » اللفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء لتأنيث « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « الولايات » مبتدأ مؤخر ، والجملة في محل نصب مقول القول « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، والكاف ضمير المخاطب اسم إن مبني على الفتح في محل نصب « مرجلي » مرجل : خبر إن ، ومرجل مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، والجملة لا محل لها تعليلية .

الشاهد فيه : قوله « غيرة » حيث صرفه حين اضطر إلى ذلك مع كونه علما مؤنثا (١) حكى هذه اللغة الأخفش ، وقال : كأنها لغة الشعراء ، لأنهم اضطروا إليه في الشعر ، فجرت ألسنتهم على ذلك في الكلام .

(٢) وافق أبو موسى الحامض - وهو من شيوخ الكوفيين - علماء البصرة في هذا الموضوع ، كما وافق الأخفش وأبو علي الفارسي - وهما من شيوخ البصريين - علماء الكوفة على ما قد ذهبوا إليه في هذا الموضوع .

٤٨٧ — هذا الشاهد يثبت من الكامل من كلام الأخطل التغلبي النصراني ، من كلمة له يمدح فيها سفيان بن الأيبر .

اللغة : « الأزارق » جمع أزرق ، وهو المنسوب إلى مذهب نافع بن الأزرق أحد رؤوس الخوارج ، وكان من حقه أن يقول « الأزارقة » كما قالوا في جمع أشعري أشاعرة وفي جمع مهلب مهالبة ؛ لأنهم يزيدون التاء في الجمع عوضا عن ياء النسبة ، ولكنه حذف التاء حين اضطر لإقامة الوزن « بالكثائب » الكثائب : جمع كتيبة ،

وهى الفصيحة من الجيش ، وتطلق الكنية على الحيل المغيرة من المائة إلى الألف «هوت» سقطت «عائلة النفوس» أراد النية ؛ لأنها تقتال الناس وتفتك بهم «شبيب» هوشيب بن يزيد بن نعيم الشيباني ، كان رأسا من رؤوس الخوارج في عهد عبد الملك ابن مروان ، وقاتله الحجاج بن يوسف الثقفي ، وفيه يقول شاعر من شعراء الخوارج :  
فَإِنْ يَكُ مِنْكُمْ كَاثِرٌ مَرْوَانَ وَابْنَهُ

وَعَمْرُو ، وَمِنْكُمْ هَاشِمٌ وَحَبِيبٌ  
فَمِنَّا حُصَيْنٌ وَالْبَطِينُ وَقَعْنَبٌ وَمِنَّا أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ شَبِيبٌ

الإعراب : « طلب » فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى المدحوح « الأزارق » مفعول به لطلب منصوب بالفتحة الظاهرة « بالكتائب » جار ومجرور متعلق بطلب « إذ » ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب بطلب « هوت » هوى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « بشبيب » الباء حرف جر ، شبيب : مجرور بالباء وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف ضرورة لعدم وجود غير العلمية فيه « غائلة » فاعل هوت مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « النفوس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « غدور » نعت لغائلة النفوس ، وجملة هوت وفاعله في محل جر بإضافة إذ الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « بشبيب » حيث منعه الصرف - مع أنه ليس مما يمنع صرفه - حين اضطر إلى ذلك .

ومثله قول موسى شهوات يمدح محمد بن عباد :

قَالَتْ قُرَيْشٌ وَخَيْرُ الْقَوْلِ أَصْدَقُهُ إِنَّ ابْنَ عَبَّادٍ فِيهَا وَالِدٌ حَدَبٌ  
منع « عباد » من الصرف وليس فيه غير العلمية .

ومثله قول العباس بن مرداس :

فَمَا كَانَ حِصْنٌ وَلَا حَابِسٌ يَفُوقَانِ مِرْدَاسَ فِي تَجْمَعٍ  
فقد منع « مرداس » من التنوين مع أنه لا يوجد فيه غير العلمية .

فصل : المنقوص المستحق لمنع الصرف ؛ إن كان غير علم حُذفت ياءه رفعاً وجراً ، ونُؤنَّ باتِّفاق ، كـ « جَوَارٍ » و « أُعْيِمَ » ، وكذا إن كان علماً كـ « قَاضٍ » علماً امرأةً ، وكـ « يَزْمِي » علماً ، خلافاً ليونس وعيسى<sup>(١)</sup> والكسائي ؛ فإنهم يُثبتون الياء ساكنة رفعاً ومفتوحة جراً كما في النصب ، احتجاجاً بقوله :

— ٤٨٨ — \* قَدْ عَجَبْتُ مِنِّي وَمِنْ يُعِيلِيَا \*

= ومثله قول الآخر :

إِذَا قَالَ غَاوٍ مِنْ تَنْوُخٍ قَصِيدَةً بِهَا جَرَبٌ عُدْتُ عَلَىٰ بَزْوَبَرَا  
قد منع « زوبر » الصرف ، وجره بالفتحة ضرورة ، ومثله قول دوسر القريني :  
وَقَائِلَةٍ مَا بَالُ دَوْمَرَ بَعْدَنَا صَحَّاءُ قَلْبُهُ عَنْ آلِ لَيْلَى وَعَنْ هِنْدٍ  
قد منع « دوسر » من الصرف وجره بالفتحة ، ولا يوجد فيه غير العلمية .  
وقد قال ابن هشام المؤلف في منع صرف النصرف « وهو الصحيح ، لكثرة ماورد منه ، وهو من تشبيه الأصول بالفروع » اهـ .  
(١) الذي اختاره المؤلف في هذه المسألة هو مذهب سيويه والخليل وأبي عمرو وابن أبي إسحاق وجمهور البصريين ، ومخالفوهم في ذلك هم يونس وعيسى بن عمر من البصريين ، والكسائي وأبو زيد والبغداديون .  
٤٨٨ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، كذا قال الشيخ خالد ، وهو في كتاب سيويه ( ج ٢ ص ٥٩ ) غير منسوب ، والذي ذكره المؤلف هنا هو بيت من الرجز للشطوط ، وبعده قوله :

\* لَمَّا رَأَيْتُنِي خَلَقًا مُقْلُولِيَا \*

اللغة : « يعيليا » تصغير يعلى علم رجل « خلقا » بفتح الخاء واللام جميعاً — أراد به رث الهيئة « مقلوليا » هو للتجافي للنكش .  
الإعراب : « قد » حرف تحقيق « عَجَبْتُ » فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « مني » جار ومجرور متعلق بعجب « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « يعيليا » مجرور بمن ، وعلامة جره الفتحة =

وذلك عند الجمهور ضرورة ، كقوله في غير العلم :  
— ٤٨٩ — \* وَلَـكِنَّ عَبْدَ اللَّهِ مَوْلَى مَوَالِيَا \*

\*\*\*

ـ نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية ووزن الفعل ، ألا ترى أنه صار على مثال يبيطر ، والألف فيه للإطلاق « لما » ظرف زمان بمعنى حين مبني على السكون في محل نصب بمجرب « رأيتي » رأى : فعل ماضٍ ، والتاء للتأنيث ، والنون للوقاية ، وياء التشكلم مفعول به « خلقا » إن جعلت رأى بصرية - وهو الأظهر - فهذا حال من ياء التشكلم ، وإن جعلت رأى علمية فهو مفعول ثانٍ لرأى منصوب بالفتحة الظاهرة « مقلوليا » نعت لقوله خلقا منصوب بالفتحة الظاهرة ، وجملة رأى وفاعله ومفعوليه في محل جر بإضافة لما الحينية إليها .

الشاهد فيه : قوله « يعيليا » فإنه مصغر يعلى ، وهو علم موازن للفعل ، ولم يزل بتصغيره سبب المنع ، وهو مع ذلك منقوص ، وقد عامله معاملة الصحيح ، وهذا مذهب يونس ومن ذكر المؤلف ، ومذهب سيدييه والخليل أنه ضرورة .

٤٨٩ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يهجو فيه عبد الله بن أبي إسحاق النحوى الحصرمى بالولاء ، وكان عبد الله يلحن الفرزدق كثيراً ، حتى إنه قال لما بلغه هذا البيت : قولوا له ، هجوتنى فلحنت أيضاً ، والذي ذكره المؤلف هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَلَوْ كَانَ عَبْدُ اللَّهِ مَوْلَى هَجَوْتُهُ \*

اللغة : « المولى » له عدة معانٍ ، والمراد منه ههنا مولى العتاقة أو مولى المحالفة ، وكل واحد منهما لا يكون متصل النسب بالقبيلة ، ولكنه لصيق بها ؛ والمولى في نظر العرب من الحسة والضة بحيث لا يرونهم في مصافهم ، وقد زاد الفرزدق فجعل عبد الله مولى موال ، ولم يكتف بأن يجعله مولى .

الإعراب : « لو » شرطية غير جازمة حرف مبني على السكون لا عمل له من الإعراب « كان » فعل ماضٍ ناقص « عبد » اسم كان مرفوع بالضة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه « مولى » خبر كان ، وجملة كان واسمها وخبرها شرط لو لا عمل لها من الإعراب « هجوته » حجا : فعل ماضٍ ، وتاء التشكلم فاعله ، وضمير الغائب



## هذا باب إعراب الفعل

رافع المضارع تجرؤه من الناصب والجازم وفاعلاً للفرأ ، لا حُلُولُهُ محلّ الاسم خلافاً للبصريين ؛ لانتقاضه بنحو « هَلَّا تَفْعَلُ » <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= العائد إلى عبد الله مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب لو « ولكن » الواو حرف عطف ، ولكن : حرف استدراك ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر « عبد » اسم لكن منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الله » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مولى » خبر لكن مرفوع بضمة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر ، وهو مضاف و « مواليا » مضاف إليه مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف والمانع له من الصرف كونه على صيغة منتهى الجموع ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « مواليا » حيث عامل المنقوص الممنوع من الصرف غير العلم في حالة الجر معاملة الصحيح ؛ فأثبت الياء وجره بالفتحة نيابة عن الكسرة ، وهذا شاذ عند جميع النحاة .

\*\*\*

(١) اعلم أولاً أن النحويين جميعاً متفقون على أن الأصل في الاسم هو الإعراب ، فلا يسأل عن علة إعراب ما هو معرب منه ، لأنه جاء على ما هو الأصل في نوعه ، وكل ما جاء على الأصل لا يسأل عن علة ، وإنما يسأل عن علة ما جاء مبنيًا من الأسماء لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه ، وقد عللوا بناء ما جاء مبنيًا من الأسماء بأنه أشبه الحرف في لفظه أوفى معناه أوفى استعماله ، على ما علمت في باب المعرب والمبني أول الكتاب ، وقد وجهوا كون الأصل في الاسم هو الإعراب بأنه يتوارد عليه من المعاني المختلفة ما لا يمكن تمييز بعضها من بعض إلا بالإعراب ، ومعنى هذا أن العبارة الواحدة من الكلام قد تحتل معاني متعددة ، ولا يأتى لك تمييز معنى من هذه المعاني إلا بإعراب ألفاظ هذه العبارة ، وخذ لذلك مثلاً عبارة « ما أحسن خالد » فإن هذه العبارة تحتل أن يكون مراد المتكلم بها التعجب من حسن خالد ، وأن يكون مراد =

= التكلم بها الاستفهام عما استقر الحسن فيه من أجزاء خالده، وأن يكون مراد التكلم بها الإخبار عن انتفاء حصول إحسان من خالده، ولولا حركات الإعراب التي تقع على أجزاء هذا التركيب لم يعرف السامع ما يريد التكلم من هذه المعاني، فإذا فتح «أحسن» ونصب «خالدا» وقال «ما أحسن خالدا» دل على أنه يتعجب من حسن خالده بسبب أنه فاق أمثاله فيه، وإذا رفع «أحسن» وخفض خالدا، وقال «ما أحسن خالده» دل على أنه يستفهم من المخاطب ليبين له أي أجزاء خالده أحسن لتشابه هذه الأجزاء عليه في الحسن، واستدعى بهذه العبارة جوابا من المخاطب، وإذا فتح «أحسن» ورفع خالدا، وقال «ما أحسن خالده» دل على أنه ينجز المخاطب بانتفاء وقوع إحسان من خالده، ولم يكن مستدعيا لجواب من المخاطب، ولا يمكن أن يميز معنى من هذه المعاني عن أخويه بشيء آخر غير الإعراب أو الإتيان بكلام آخر ورك هذا الكلام بته، فكان ذلك دليلا على أن الإعراب أصل في الأسماء.

ثم اعلم أن البصريين والكوفيين قد اختلفوا في الأصل في الأفعال ما هو؟ فقال البصريون: الأصل في الأفعال البناء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة بناء الفعل الماضي ولا عن علة بناء فعل الأمر الذي يقولون هم بيناثة لأن كل واحد منهما قد جاء على ما هو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع، وقال الكوفيون: الأصل في الأفعال الإعراب كالأسماء، وعلى ذلك لا يسأل عن علة إعراب الفعل المضارع ولا عن علة إعراب فعل الأمر الذي يقولون هم بإعرابه لأن كلا منهما قد جاء على ما هو الأصل في نوعه، وإنما يسأل عن علة بناء الفعل الماضي لأنه جاء على خلاف ما هو الأصل في نوعه.

وإذا علمت هذا الكلام على هذا الوجه للفصل الدقيق التفصيل فاعلم أن النحاة جميعهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل للمضارع معرب.

فأما الكوفيون فقالوا: إن إعراب الفعل للمضارع قد جاء على ما هو الأصل فيه نوعه فلا يسأل عن علته، ووجهوا ذلك بأن الفعل قد يعرض له من المعاني المختلفة ما لا يمكن التمييز بين بعضها وبعض إلا بالإعراب، وضربوا لذلك مثلا عبارة «لا تهن بالجفاء وتمدح خالدا» فإن هذه العبارة تحتل أن يكون للتكلم قد أراد أن ينهي المخاطب عن =

كل واحد من الأمرين عنايته بالجفاء ومدحه خالدا ، سواء أ فعل واحدا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، كما نحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين فأما أن يفعل واحدا منهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلا يريد أن ينهاء عنه ، كما نحتمل أن يكون المتكلم يريد أن ينهى المخاطب عن فعل الأمر الأول وهو عنايته بالجفاء في هذه العبارة ويبيح له أن يفعل الثاني وهو مدح خالد ، ويتميز بعض هذه المعاني من أخويه بحركات الإعراب ، فإذا جاء المتكلم بالفعلين - وهما « تعن » و « تمدح » - محذومين دل على أنه سلب « لا » الناهية على كل منهما وعلى أنه أراد بالواو العطف وعلى أنه يريد نهي المخاطب عن فعل كل واحد من الأمرين ، سواء أ فعل كلا منهما مستقلا عن الآخر أم فعلهما متصاحبين ، وإذا جاء المتكلم بالفعل الأول محذوما وبالفعل الثاني منصوبا دل على أنه سلب « لا » الناهية على الفعل الأول وحده وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني معنى المعية ، ودل ذلك على أنه ينهى المخاطب عن فعل الأمرين متصاحبين ، فأما فعل أحدهما مستقلا إما الأول وإما الثاني فلم يتعلق النهي به ، وإذا جاء بالفعل الأول محذوما وبالفعل الثاني مرفوعا دل ذلك على أنه سلب « لا » الناهية على الفعل الأول دون الثاني ، وعلى أنه أراد بالواو الداخلة على الفعل الثاني الاستئناف ، ودل الكلام على أن المتكلم ينهى المخاطب عن الفعل الأول ويبيح له الفعل الثاني ، فلما كانت المعاني المختلفة التي تقتفر في التمييز بينها إلى الإعراب تتوارد على الفعل كما تتوارد على الاسم وجب أن يكون الإعراب أصلا في الأفعال كما أوجب ذلك أن يكون الإعراب أصلا في الأسماء كما تقرر.

ويمكن أن يقال في شأن هذا التوجيه الذي تمسك به الكوفيون : إن بين احتياج الاسم إلى الإعراب واحتياج الفعل إليه فرقا واضحا ، وذلك لأن احتياج الاسم إلى الإعراب لا يزول بغير الإعراب ، أما احتياج الفعل إلى الإعراب فيزول بالإعراب كما ذكرتم ويزول بغير الإعراب ، وذلك كأن تضع موضع الفعل اسما وتبقى بقية العبارة على ما هي عليه كأن تقول في العبارة التي شرحنا معانيها ودلالة الإعراب على كل معنى منها ، إن أردت النهي عن كل واحد من الأمرين قلت « لا تعن بالجفاء ومدح خالد » وإن أردت النهي عن فعلهما متصاحبين قلت « لا تعن بالجفاء مادحا خالدا » وإن أردت =

= انتهى عن الأول وإباحة الثاني قلت «لأنعن بالجفاء ولك مدح خالد» فلما افترق احتياج أحدهما عن احتياج الآخر لم يكن ما أدى إليه الاحتياج في الاسم واجب الحصول في الفعل ، وهذا أمر في غاية الوضوح .

وأما البصريون فقالوا : إن علة إعراب الفعل المضارع مشابهته للاسم ، في عدة وجوه ، والشئ إذا شابه الشئ شها قويا أخذ حكمه ، وقد علمت أن من حكم الاسم الإعراب ، فأخذ الفعل المضارع - لما أشبهه شها قويا - هذا الحكم .  
فأما وجوه الشبه بين الفعل المضارع والاسم خمسة وجوه .

الوجه الأول : أن الفعل المضارع يقع في مواقع كثيرة يقع فيها الاسم ، ألا ترى أن الاسم يقع خبرا نحو « زيد قائم » والفعل المضارع يقع خبرا نحو « زيد يقوم » والاسم يقع صفة نحو « هذا رجل جواد » والفعل المضارع يقع صفة نحو « هذا رجل يجود » والاسم يقع صلة مع كلمة أخرى نحو « جاءنا الذي قام أبوه » أو وحده نحو « جاء القائم » وكذلك الفعل المضارع يقع صلة نحو « جاءنا الذي يقوم أبوه » ونحو « جاء الذي يقوم » والاسم يقع حالا نحو « جاء زيد راكبا » والفعل المضارع يقع حالا نحو « جاء زيد يركب » فلما وقع الفعل المضارع في هذه المواقع التي يقع فيها الاسم كان شبيها به .  
الوجه الثاني : أن الفعل المضارع قد يحتاج إلى حر-كات الإعراب لبيان المعنى المراد منه في العبارة كما أن الاسم يحتاج إلى حركات الإعراب ليدل على المعنى المراد منه ، وقد ضربنا لذلك مثلا في الاسم كما ضربنا له مثلا في الفعل فيما أسلفناه في هذا البحث ، فلا حاجة بنا إلى إعادته هنا .

فإن قلت : أفلمست قد أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه لقصور هذا المعنى في الفعل عنه في الاسم ، لأنه في الفعل غير متعين ، وهو في الاسم متعين ؟ . قلت : إنما أنكرت على الكوفيين أن يتمسكوا بهذا الوجه فيجعلوه سببا موجبا لأن يكون الإعراب أصلا في الفعل كما كان سببا موجبا لكون الإعراب أصلا في الاسم ، فأما أن يكون هذا وجها من وجوه مشابهة الفعل المضارع للاسم فلمست أنكر شيئا منه ، وخاصة لأنني أعلم أن وجه الشبه يكون في الشبه أضعف منه في المشبه به .  
وأنت لو تأملت في الأمر مليا وجدت الكوفيين يحكمون بكون الإعراب أصلا في الفعل قياسا =

على الاسم، ويجعلون توارد المعاني المختلفة المحتاجة في التمييز بينها إلى الإعراب علة لهذا القياس، وقد علمنا أن وجود العلة في الفرع - وهو هنا الفعل - يجب أن يكون مثل وجودها في الأصل - وهو هنا الاسم - فإذا ضعف وجود العلة في الفرع عن وجودها في الأصل كان قياسا مع الفارق، وهو لا يجوز، أما البصريون فيذكرون أن علة الإعراب في الفعل للمضارع هي مشابهته للاسم، ويذكرون وجوه المشابهة المديدة ومن بينها هذا الوجه، فإن ضعف وجه منها كانت بقية الوجوه كافية في إثبات للمشابهة، فافترق أمر ذكر هذا الوجه في كلام البصريين عن ذكره في كلام الكوفيين، فنظن لذلك والله يرشدك.

الوجه الثالث من وجوه مشابهة الفعل للمضارع للاسم: أن الفعل المضارع بحسب وضعه يكون شائعا ثم يعرض له التخصص بما يلحق به، ألت ترى أنك لو قلت « يحضر محمد » كان هذا الفعل صالحا للزمان الحاضر وللزمان المستقبل بجميع أحزاء الزمانين، فإذا قلت « سيحضر علي » أو « سوف يحضر خالد » أو « ليحضرن محمد » تخصص - بما لحق به من السين وأختها سوف ومن نون التوكيد - بالزمان للمستقبل، كما أن الاسم يكون بحسب وضعه شائعا كرجل وكتاب فإن الأول يشمل كل رجل والثاني يشمل كل كتاب، فإذا قلت « الرجل » تخصص بما لحق به من أل، وإذا قلت « الكتاب » تخصص بما لحق به من أل أيضا.

الوجه الرابع منها: أن الفعل المضارع تدخل عليه لام الابتداء التي تتصل بخبر إن المكسورة كما تدخل على الاسم، ولا تدخل هذه اللام على الفعل الماضي ولا على فعل الأمر، تقول « إن محمدا ليضرب عمرا » كما تقول « إن محمدا لضارب عمرا » ولا يجوز لك أن تقول « إن محمدا لضرب عمرا » ولا أن تقول « إن محمدا لا ضرب عمرا » فلما وجدنا الفعل للمضارع تقترب به هذه اللام ولا تقترب بأخويه الماضي والأمر، ووجدنا الأصل في هذه اللام أن تقترب بالاسم علمنا أن المضارع يشبه الاسم ولا يشبه الماضي ولا الأمر.

الوجه الخامس منها: أن الفعل للمضارع واسم الفاعل يجربان معا على حركات وسكنات متوافقة، فضارب يجرى في الحركات والسكون على ما يجرى عليه بضرب، ويستغفر يجرى كذلك مع يستغفر، وهكذا، ونعني بذلك أن الحرف المتحرك في اسم الفاعل يقابله = ( ١٠ - أوضح المسالك : )

== حرف متحرك في الفعل المضارع، وإن لم تكن الحركة في الفعل المضارع هي نفس الحركة التي في اسم الفاعل، ولا يقدح في ذلك نحو بقول مع قائل ويبيع مع بائع حيث تجد الحرف الثاني من المضارع متحركاً في حين أن ثاني حروف اسم الفاعل ساكن لأن أصل الحرف الثاني من المضارع ساكن أيضاً إلا أنه تحرك لعلّة تصريفية .

وإذا علمت أن النعاة كلهم كوفيهم وبصريهم متفقون على أن الفعل المضارع معرب فاعلم أيضاً أنهم كلهم متفقون على أنه إذا تجرد من النواصب والجوازم فهو مرفوع لفظاً نحو « يضرب » من قولك « يضرب زيد عمراً » أو تقديرًا نحو « يسعى » من قولك « يسعى محمد إلى الخير » ولكنهم يختلفون في بيان العامل الذي عمل فيه الرفع، ولهم في هذا الموضوع أربعة أقوال، ونحن نذكرها لك موضحة، ونذكر لك - مع كل قول - ما عسى أن يكون قد ورد عليه من الاعتراض، ثم ما عسى أن يندفع به هذا الاعتراض إن رأينا أنه مدفوع .

القول الأول - وهو قول الفراء وغيره من حذاق الكوفيين، وقول الأخفش من البصريين، وهو اختيار ابن مالك - وحاصله أن الذي يرفع المضارع لفظاً أو تقديرًا أو محلاً هو تجرده من الناصب والجازم، وإلى هذا يشير قول ابن مالك :

ارْفَعْ مُضَارِعًا إِذَا يُجْرَدُ مِنْ نَاصِبٍ وَجَازِمٍ كَتَسَعَدُ

وقد استدلوا لهذا للذهب بأن الرفع يدور مع التجرد من النواصب والجوازم وجوداً وعدماً، نفي أنه كلما وجد التجرد المذكور وجد الرفع، وكلما امتنع التجرد للمذكور بأن سبقه ناصب أو جازم امتنع الرفع، وقد علمنا أن الدوران مسلوك من مسالك العلة، نفي أننا نستدل به على أن الأمر الذي يدور معه الحكم وجوداً وعدماً علة لهذا الحكم الدائر .

واعترض على هذا القول بأن التجرد أمر عديم، والرفع أمر وجودي، والأمر العديم لا يكون علة للوجودي .

وأجيب عن هذا الاعتراض بأنه مبني على فهم خاطيء، وذلك لأن المعترض فهم أن معنى التجرد عدم وجود الناصب والجازم، لكن المحققين لا يفسرون التجرد بذلك، =

= وإنما يفسرونه بأنه كون الفعل خاليا من الناصب والجازم ، أى وجود الفعل على هذه الحالة ، وهذا الجواب محصله منع كون التجرد أمرا عديا ، وقد يجاب بمنع كون الأمر العدى لا يكون علة فى الأمر الوجودى بأن هذا ليس على إطلاقه ، وإنما هو خاص بما كان عديا مطلقا ، لكن إذا كان عديا مقيدا صح أن يكون علة للوجودى ، وههنا التجرد من قبيل العدى المقيد ، لأنه عدم عامل النصب وعامل الجزم .

القول الثانى - وهو قول جمهور البصريين إلا الأخفش والزجاج - وحاصله أن العامل الرافع للفعل للمضارع هو حلوله محل الاسم ، ألا ترى أن « يقوم » فى قولك « زيد يقوم » فدخل محل فاعلم من قولك « زيد قائم » .

وقد اعترض على هذا القول بأن المضارع قد وقع فى مواقع كثيرة مرفوعا مع أن الاسم لا يقع فيها ، ويبان ذلك أنك تقول « سيقوم زيد » و « سوف يقوم زيد » و « قد جعل زيد يقول كذا » و « هلا يزورنا زيد » و « ما يزيد لا يزورنا » ، و « جاء الذى يحب الخير » فتجد فى كل جملة من هذه الجمل فعلا مضارعا مرفوعا ، والاسم لا يقع فى المكان الذى وقع فيه المضارع فى كل جملة من هذه الجمل ، فبطل قولكم إن الذى يرتفع به المضارع هو كونه حالا محل الاسم .

وأجاب قوم عن هذا الاعتراض بأن المراد بقولهم حلوله محل الاسم أنه يقع موقعه فى الجملة ، وليس المراد أن كل موقع وقع فيه المضارع هو حال فيه محل اسم ، وهذا جواب ضعيف لا يحل الإشكال .

القول الثالث - وهو قول أبى العباس أحمد بن يحيى ثعلب والزجاج - وحاصله أن الذى يرتفع به المضارع هو مضارعة - أى مشابهة - للاسم .

وقد اعترض على هذا القول بأن مشابهة الفعل المضارع للاسم اقتضت إعرابه بوجه عام ، ونحن نريد سببا اقتضى خصوصى الرفع ، لا مطلق الإعراب .

وقد يدفع هذا الاعتراض بأن أبى العباس ثعلبا من علماء الكوفة ، وهم يرون أن إعراب الفعل للمضارع راجع إلى ما هو الأصل فى الأفعال عند الكوفيين على ما سبق بيانه ، فلم يصح قول المترضى عليه « إن مشابهة المضارع للاسم اقتضت إعرابه على وجه العموم » ، ولكن هذا الجواب لا يصح ما ذهب إليه الزجاج البصرى لأنه لا يقول مقالة الكوفيين إن الأصل فى الأفعال الإعراب .

وناصبه أربعة :

أحدها : « لَنْ » وهى لنفى « سَيَفْعَلُ »<sup>(١)</sup> ، ولا تقتضى تأييد النفى

= القول الرابع - وهو قول ينسب إلى الكسائى - وملخصه أن الذى اقتضى رفع الفعل المضارع هو حروف المضارعة التى هى حروف « أنيت » التى تكون فى أول المضارع .

واعترضوا على هذا القول بعدة اعتراضات ، منها أن حروف المضارعة قد صارت جزءا من الفعل المضارع ، وجزء الشيء لا يعمل فيه ، ومنها أن حروف أنيت موجودة مع المضارع فى قولك « لن أزور عليا » وفى قولك « لم أزرع عليا » وليس هو مرفوعا بل هو منصوب فى المثال الأول ومجزوم فى المثال الثانى ، وكيف يدخل عامل على عامل آخر يقتضى عملا آخر ؟

وقد رجح العلماء - ومنهم ابن مالك كما ذكرنا من قبل - فى هذه المسألة مذهب حذاق الكوفيين الذى بدأنا به ، وهو القول الحرى بالقبول لأنه بعيد عن النقص بمثل ماورد على الأقوال الأخرى ، والله تعالى أعلی وأعلم .

(١) أراد المؤلف بقوله « وهى لنفى سيفعل » أن لن تدل على نفي الفعل المستقبل ، وهو الذى يعبر التكمم عنه بقوله سيفعل ، لأن السين - كما تعلم - تخلص الفعل المضارع الذى يحتمل الحال والاستقبال بحسب وضعه للاستقبال ، فإذا قال قائل « سيحضر خالد » فأردت أن تنفيه قلت « لن يحضر » .

ثم إن نفي لن للفعل فى الزمان للمستقبل على ضربين ، لأنه إما أن يكون لهذا النفى غاية ينتهى إليها ، نحو قوله تعالى ( لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ) فإن نفي البراح مستمر إلى رجوع موسى ، ومثل قوله تعالى حكاية عن أخى يوسف ( فلن أبرح الأرض حتى يأذن لى أبى ) فإن نفي براحه الأرض مستمر إلى أن يجيبه الإذن من أبيه ، وإما أن يكون نفي لن مستمرا إلى غير غاية ، نحو قوله تعالى ( لن يخلقوا ذبابا ولو اجتمعوا له ) فإن انتفاء خلقهم الذباب مستمر أبدا ، لقيام الدليل العقلى على أن خلقهم إياه محال . والمحال لا يقع ، فإنه لو وقع لانتقلب ممكنا ، وهو لا يجوز .



ولا تأكيده ، خلافاً للزمخشري<sup>(١)</sup> ، ولا تقع دُعَائِيَّةٌ ، خلافاً لابن

(١) ادعى جار الله الزمخشري دعويين كل منهما غير مسلمة له .

أما الدعوى الأولى فذكرها في كتابه الأنموذج ، وحاصلها أن لن تدل بحسب وضعها على تأييد النفي ، وأنه لا غاية له ينتهى إليها ، وعلى قوله هذا يبطل تقسيمنا نفى لن إلى الضربين اللذين ذكرناهما آنفاً ، ويكون نفى لن نوعاً واحداً ، وقد استدل لما ذهب إليه بنحو قوله تعالى ( لن يخلقوا ذباباً ) .

ولا صحة لما ادعاه ، ولا دليل له فيما استدل به ، فأما عدم صحة دعواه فيدل له ثلاثة أمور ؛ أولها أن « لن » لو كانت دالة على تأييد النفي في كل مثال زرد فيه لكان ذكر طرف دال على وقت معين معها تناقضاً ، وقد ذكر في القرآن الكريم لفظ ( اليوم ) معها في قوله تعالى ( فلن أكرم اليوم إنسياً ) إذ كيف ينفي تكليمها إنسياً نفياً مستمراً لا إلى غاية ثم يقيد ذلك بقوله اليوم في أفصح كلام وأبعد عن التناقض والاختلاف ، والوجه الثاني أن لن لو كانت تدل كلما ذكرت على تأييد النفي لكان ذكر لفظ ( أبداً ) معها تكراراً لأن المفروض أنه مستفاد منها ، وقد ورد ذكر أبداً معها في القرآن الكريم في نحو قوله تعالى ( ولن يتمنوه أبداً ) والقرآن مصون عن التكرار ، والوجه الثالث أنها لو كانت دالة على تأييد النفي لم يصح أن يذكر معها ما يدل على انتهائه بنحو ما ذكرنا من قوله تعالى ( لن نبرح عليه عاكفين حتى يرجع إلينا موسى ) وقوله جلت كلمته ( فلن أبرح الأرض حتى يأذن لي أبي ) .

وأما استدلاله على أنها تدل على تأييد النفي بقوله تعالى ( لن يخلقوا ذباباً ) فغير صحيح ، لأن الدلالة على استمرار عجزهم عن خلق الذباب لم تدل عليه لن ، وإنما دل عليه دليل عقلى كما قلناه في أول كلامنا ، وكلامه في دلالة لن وضعا ، ولئن سلمنا جدلاً دلالتها على تأييد النفي في هذه الآية بمعونة العقل فإننا لا نسلم أنها في كل تعبير ترد فيه تدل على ذلك ، فبطلت دعواه ولم يسلم له استدلاله .

وأما دعواه الثانية فإنه ذكر في الكشف في تفسير قوله تعالى لموسى ( لن تراني ) أن لن تدل على تأكيد النفي ، وهذا كلام غير مسلم ، بل لن مثل لا ، كلاهما محتمل أن يكون المراد به نفى الفعل في جميع أجزاء المستقبل وأن يكون المراد به نفى الفعل في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، فإذا قال لك قائل « قم » قللت له « لن أقوم » صلح =

السَّراج<sup>(١)</sup> ، وليس أضلُّها « لا » فأبدلت الألف نونا ، خلافاً للفرء ، ولا « لا أن » فحذفت الهمزة تخفيفاً والألف للسَّاكِنَيْنِ ، خلافاً للخليل والكسائي .

\*\*\*

الثاني : « كَى » المصدرية ، فأما التمليلية فجارةٌ والناصب بعدها « أن » مضمرة<sup>(٢)</sup> ، وقد تَظْهَر في الشعر ، وتتمين المصدرية إن سبقتها اللام ، نحو

= ذلك القول منك لأن تريد به أنك تمتنع عن القيام في جميع أجزاء الزمن المستقبل وأن تريد أنك تمتنع من القيام في بعض أجزاء الزمن المستقبل ، ولو قلت « لا أقوم » - لكان صالحاً لذلك أيضاً من غير أن يدل على تأييد أو ناكيد .

(١) ذهب ابن السراج وابن عصفور وتبعهما جماعة من النحويين إلى أن « لن » تقع دعائية ، أى أن الفعل الذى يليها يكون مقصوداً به الدعاء ، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بقوله تعالى ( رب بما أنعمت على فلن أكون ظهيراً للمجرمين ) وهو كلام عجيب ، لأن الآية الكريمة لا يتعين فيها هذا المعنى ، بل ليس هذا أفضل ما ينبغى أن تحمل عليه ؛ فإن أحسن من هذا أن تكون لن دالة على النفي المحض ، ويكون قائل هذه الجملة يعاهد ربه على ألا يظهر مجرماً شكراً لتلك النعمة التى أنعم بها عليه . وأعجب من هذا أن المؤلف ابن هشام اختار في كتابه معنى اللبيب أن لن تأتى للدلالة على الدعاء ، واستدل لذلك بقول الشاعر :

لَنْ تَزَالُوا كَذَلِكُمْ ثُمَّ لَا زِلْتُ لَكُمْ خَالِدًا خُلُودَ الْجِبَالِ

فإن لن في صدر هذا البيت تحتل أن تكون دالة على النفي المحض ، حتى لو قلنا إن « لا » بعدها دالة على الدعاء ، فإنه لا يلزم أن يتحد المعطوف مع المعطوف عليه خبراً أو إنشاءً ، ولم يكتف بنفى هذا القول في كتابه قطر الندى ، بل رد عليه بما لا يزيد على ما ذكرناه ، فاعرف ذلك ، والله يرشدك .

(٢) قد أخبرتك في مطلع باب حروف الجر ( ص ١٤ وما بعدها ) أن الأخفش يرى أن كى لا تكون إلا حرف جرد الا على التعليل كاللام ، وأن الناصب للمضارع بعدها هو أن المصدرية ظاهرة إن ذكرت في الكلام أو مقدرة إن لم تذكر ، وأن =

(لِكَيْلَا تَأْسَوْا) <sup>(١)</sup> والتعليلية إن تأخرت عنها اللام أو أن ، نحو قوله :

٤٩٠ - كَيْ لَتَقْضِيَنَّ رُقِيَّةُ مَا وَعَدْتَنِي غَيْرَ مُخْتَلَسٍ

الخليل بن أحمد يرى أنه لا ناصب للفعل المضارع سوى أن المصدرية ظاهرة أو مقدرة ، كما قلت لك إن جمهور الكوفيين يرون أن كي لا تكون إلا حرفاً مصدرية ، وأنه إذا وقع في الكلام « أن » بد كي كما في قول جميل بن معمر \* لكبا أن تثر وتخدعا \* كانت أن مصدرية أيضاً ، وكانت أن بدلا من كي ، وإذا وقعت اللام بعد كي في كلام ما كما في قول ابن قيس الرقيات . \* كي لتقضي رقية بض ما \* كانت كي مصدرية ناصبة للمضارع ، وكانت اللام زائدة ، وإن لم يذكر فعل مضارع بعد كي في كلام ما كما في قول العرب « كبحه » فهو مقدر بعدها منصوبا بها ، فتقدير هذه العبارة : كي تفعل ماذا ؟ مثلا ، فكن من ذلك على ذكر ، ولا تغفل .

(١) من الآية ٢٣ من سورة الحديد .

٤٩٠ - هذا الشاهد بيت من اللديد من كلام عبد الله بن قيس الرقيات ، وقبل

هذا البيت قوله :

لَيْتَنِي أَلَّتِي رُقِيَّةً فِي خَلْوَةٍ مِنْ غَيْرِ مَا أَنَسِ  
كَيْ لَتَقْضِيَنَّ رُقِيَّةُ مَا وَعَدْتَنِي ... البيت ، وبعده  
خُلُوءَةٌ إِذْ نُكَلِّمُهَا تَمْنَعُ الْمَاعُونُ بِالْقَسِ

اللفظة : « لتقضي » لتوفى لي بما وعدت ، وتقول : قضى فلان ما عليه ، وقضى دينه ، إذا أوفاه وأبرأ ذمته منه « مختلس » ذكر العيني والبغدادى أنه مصدر ميمي بمعنى الاختلاس ، وهو أخذ الشيء خطفأ ، تقول : خلت كذا ، واختلسته ، إذا أخذته بسرعة ، وأفضل مما ذهب إليه أن يكون « مختلس » اسم مفعول من هذه اللادة الإعراب : « كي » حرف تعليل مبني على السكون لا محل له من الإعراب « لتقضي » اللام للتعليل مؤكدة لكي ، تقضى : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد حرف التعليل ، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء للضرورة ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول أول « رقية » فاعل تقضى « ما » اسم موصول بمعنى الذي مفعول ثان لتقضى « وعدتني » وعد : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً =

وقوله :

٤٩١ — ... كَيْفَمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا \*

= تقديره هي يعود إلى رقية ، والنون للوقاية ، والياء مفعول أول ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعده على أنه مفعوله الثاني محذوف وتقدير الكلام : لتقضي الذي وعدتني « غير » حال من الاسم الموصول الواقع مفعولا أول لتقضي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « محتلس » مضاف إليه ، ولا تلتفت إلى غير هذا الإعراب .

الشاهد فيه : قوله « كى لتقضي » فإن وقوع اللام بعد كى دليل على أنها قد لا تكون مضمرية ، والفعل المضارع الذى بعد اللام منصوب بأن الضمرة وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء إجرأ للفتحة مجرى الضمة كما فى قول الشاعر \* أرجو وآمل أن تدنو مودتها \* وقول الآخر \* أرى الله أن أسمو بأمر ولا أب \* ولا يجوز لك أن تفتح الياء هنا لئلا يختل وزن البيت

٤٩١ — نسب ابن عصفور فى كتاب الضرائر هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وليس يصحيح ؛ والصواب أنه من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذرى ، والذى ذكره المؤلف قطعة من بيت من الطويل ، وهو بتمامه هكذا :

فَقَالَتْ : أَكُلُّ النَّاسِ أَصْبَحَتْ مَانِحًا

لِسَانَكَ كَيْفَمَا أَنْ تُغُرَّ وَتَخْدَعَا ؟

اللمة : « مانحا » اسم فاعل من المنح ، وهو الإعطاء ، وهو يتعدى إلى مفعولين ؟ تقول : منحت المسكين درهما « تغر » مضارع غررته تغره - من باب مد - إذاخذعته وزينت له غير الزين « تخدع » تفسير لتغر ، ومعناها واحد .

الإعراب : « فقالت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « أكل » المحمزة للاستفهام ، كل : مفعول ثان لقوله مانحا الآتى ، وهو مضاف و « الناس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « أصبحت » أصبح : فعل ماض ناقص ، وتاء المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل رفع « مانحا » خبر أصبح منصوب بالفتحة الظاهرة ، وفيه ضمير مستتر هو فاعله =

«لسانك» لسان : مفعول أول لسانح ، ولسان مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه  
«كيا» كى : حرف تليل وجر ، وما : حرف زائد ، وذكر العيني أنه حرف كاف  
أو حرف مصدرى ونصب ، ولا وجه لواحد منهما «أن» حرف مصدرى ونصب  
«تعر» فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة «وتخدعا»  
الواو حرف عطف ، تخدمع : معطوف على تعر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
تقديره أنت ، والألف للاطلاق ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه فى تأويل مصدر  
مجرور بكى التحلية ، والجار والمجرور متعلق بماح ، والتقدير : أصبحت مانعا لسانك  
كل الناس للفرور .

الشاهد فيه : قوله «كيا أن تعر» فإن ظهور أن المصدرية الناصبة للمضارع بنفسها  
بعد كى - فى هذه العبارة - يدل على أن «أن» تكون مضمرة بعد كى إذا لم  
يصرح بها فى الكلام ، نحو قولك : جئت كى أعلم ؛ وظهور أن بعد كى يعين أن تكون  
كى حرف تليل ؛ لأنها لو لم تكن حرف تليل لكانت حرفا مصدرى ؛ وقد علم أن  
«أن» حرف مصدرى لا غير ؛ فتكون «أن» على هذا مؤكدة لكى ؛ والتأسيس -  
أى كون كل حرف من الحرفين دالا على غير ما يدل عليه الآخر - أولى من التأكيد .  
والخاص أن ههنا ثلاثة أصول يجب أن تعرفها .

الأول : أن الاستعمال جرى بذكر كى وحدها ؛ نحو قوله تعالى : (كى لا يكون  
دولة) وبذكرها مسبقة باللام فقط نحو قوله تعالى : (لكى لاتأسوا على ما فاتكم)  
وبذكرها قبل أن المصدرية نحو بيت الشاهد الذى نحن بصدده ؛ وبذكرها مسبقة  
باللام وبعدها أن المصدرية كما فى البيت الشاهد رقم ٩٢ الآتى وما سذكره معه  
من الشواهد .

والثانى : أن العلماء - ونفى بهم هنا سيويوه وجمهور البصريين - يرون أن كى إذا  
نصبت المضارع فهى مصدرية ؛ ويرون مع ذلك أن «كى» قد تكون تليلية بمعنى  
لام التحليل ؛ فالناصب للمضارع حينئذ أن مضمرة .

والثالث : أن العلماء يرون - مع كل هذا - أن التأسيس خير من التأكيد ؛ ما لم  
يكن التأكيد أمراً لاندوحة عنه حينئذ يصار إليه .

ويجوز الأمران في نحو ( كَيْلَا يَكُونُ دَوْلَةً )<sup>(١)</sup>، وقوله :

— ٤٩٢ — \* أَرَدْتَ لِكَيْمَا أَنْ تَطِيرَ بِقُرْبَتِي \*  
 \* \* \*

وعلى هذا فإذا قلت « جئت لكي أتعلم » يتعين أن تكون اللام تعليلية و« كي » مصدرية ؛ لأنك لو جعلت « كي » تعليلية لصرت إلى التأكيد ولك معدل عنه .  
 وإذا قلت « كما أن تفر وتخدع » تعين أن تكون كي حرف تعليل ، وأن حرف مصدرى ؛ لأنك لو جعلت كي حرفا مصدريا لصرت إلى التأكيد ولك عنه معدل .

فإذا قلت « جئت كي أتعلم » جاز أن تكون كي مصدرية ولام التعليل قبلها مقدره ، وجاز أن تكون كي حرف تعليل وأن المصدرية مقدره بعدها .  
 وإذا قلت « لكما أن تطير » جاز أن تكون كي مصدرية فتكون أن مؤكدة لها ، وجاز أن تكون كي حرف تعليل فتكون هي مؤكدة للام .  
 وإنما وضيت بالتأكيدها لأنه يلزمك على كل واحد من الوجهين ، فليس عنه معدل .

فتحصل أن كي تكون مصدرية لا غير في موضع واحد وتكون تعليلية لا غير في موضع واحد ، وتكون محتملة للوجهين في موضعين .  
 (١) من الآية ٧ من سورة الحشر .

٤٩٢ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَتَنَزُّ كَمَا شَنَّا بَيْدَاءَ بَلْقَعِ \*

اللغة : « تطير » تذهب بسرعة « بقربق » القرية — بكسر القاف وسكون الراء — جلد المساعز ونحوه يتخذ الماء ونحوه « شنا » الشن — بفتح الشين وتشديد النون — الجلد الذي تحرق « بيداء » هي الصعراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها : أى يهلك « بلقع » بزة جعفر — خالية ليس فيها أحد .

الإعراب : « أردت » أَرَادَ : فعل ماض ، وتاء المخاطب فاعله « لكما » اللام

الثالث : « أن » في نحو ( وَأَنْ تَصُومُوا )<sup>(١)</sup> ( وَالَّذِي أَطْمَعُ أَنْ

= حرف تعليل وجزم ، وكى : يجوز أن تكون حرف تعليل مؤكدة للام ، ويجوز أن تكون مصدرية مؤكدة بأن ، وما : حرف زائد « أن » حرف مصدرى ونصب ، فإن كنت قد جعلت كى حرفاً . صدرى فإن هذه مؤكدة لها « تطير » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « بقرى » الباء حرف جر ، قرية : مجرور بالباء وعلامة جزمه كسرة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، وقرية مضاف وياء التكلم مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بتطير « فتركها » الفاء حرف عطف ، ترك : فعل مضارع منصوب بالعطف على تطير وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، وضمير الغائبة العائد إلى القرية مفعول به « شنا » حال من للمفعول أو مفعول ثانٍ لترك « بيدها » جار ومجرور متعلق بترك « بلقع » صفة لبيدها .

الشاهد فيه : قوله « لكيا أن » فإن « كى » هنا يجوز أن تكون مصدرية فتكون « أن » مؤكدة لها ، وذلك بسبب تقدم اللام الدالة على التعليل التي يشترط وجودها أو تقديرها ، قبل كى المصدرية ، ويحتمل أن تكون « كى » تعليلية مؤكدة للام فيكون السابك هو « أن » وحدها ، ولولا « أن » لوجب أن تكون « كى » مصدرية ، ولولا وجود اللام لوجب أن تكون كى تعليلية .

ومثل هذا الشاهد قول الآخر ، وأنشده أبو ثروان :

أَرَدْتُ لِكَيْمًا أَنْ تَرَى لِي عَثْرَةً

وَمَنْ ذَا الَّذِي يُعْطَى الْكَمَالَ فَيَكْمُلُ

(١) من الآية ١٨٤ من سورة البقرة .

اعلم أن « أن » المصدرية تقع في أول الكلام فيكون المصدر المؤول منها ومن مدخولها مبتدأ ، نحو قوله تعالى ( وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرَ لَكُمْ ) وقول العرب في مثل من أمثالهم « أن تسمع بالمعدي خير من أن تراه » وقولهم في مثل آخر « أن ترد الماء بماء أ كيس » والتقدير في الآية الكريمة : صيامكم خير لكم ، وفي المثل الأول : صمالك بالمعدي خير من رؤيتك إياه ، وفي المثل الثاني : ورودك الماء بماء =

يُفْهِرَ لِي<sup>(١)</sup>، وَبَعْضُهُمْ يُهْمِلُهَا حَمَلًا عَلَى «مَا» اخْتِيًا، أَيْ: المصدرية،  
 كقراءة ابن مُحْيِصِن (لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ)<sup>(٢)</sup>، وكقوله:  
 \* أَنْ تَقْرَأَ نِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيَحْكُمَا \* — ٤٩٣

= أ كيس، أى أكثر دلالة على العقل، وتقع أن في وسط الكلام فيكون المصدر  
 فاعلا نحو قوله تعالى (ألم بأن للذين آمنوا أن نخشع قلوبهم لذكر الله) التقدير: ألم  
 بأن للذين آمنوا خشوع قلوبهم، أو يكون المصدر مفعولا به نحو قوله تعالى (فأردت  
 أن أعيها) التقدير: فأردت عيها، أو يكون المصدر مجرورا بالإضافة نحو قوله تعالى  
 (من قبل أن يأتى يوم لا بيع فيه) التقدير: من قبل إتيان يوم، أو يكون مجرورا  
 بحرف الجر نحو قول الراجز:

\* مِنْ أَنْ رَأَتْ رَأْيِي كَرَأْسِ الْأَضْلَعِ \*

التقدير: من رؤيتها رأسى - إلخ.

(١) من الآية ٨٢ من سورة الشعراء.

(٢) من الآية ٢٣٣ من سورة البقرة، وقد خرج قوم من النحاة قراءة ابن محيصن  
 هذه على أن أصلها (لمن أراد أن ينموا الرضاعة) فهو منصوب بحذف النون، والجمع  
 بالنظر إلى معنى «من» وقد حذفت واو الجمع للتخلص من التقاء الساكنين، لفظا،  
 ثم استتبع ذلك في الكتابة، وهو تكلف.

٤٩٣ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، والذي ذكره المؤلف

صدر بيت من البسيط، ويعجزه قوله:

\* مِئِي السَّلَامِ، وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدًا \*

اللفظة: «تقرآن» يقال: قرأت السلام على زيد أفروه، قراءة، تريد أنك قلت  
 له اقرأ السلام على فلان، أى اتله أو أعهده عليه «السلام» هو التحية مطلقاً، سواء  
 أ كانت من لفظ السلام أم من غير لفظه «ويحكما» هو مصدر معناه «رحمة لكما»  
 وانتصابه بفعل من معناه «ألا تشعرا أحداً» أى لا تعلما بما حملتكما من السلام  
 عليهما أحداً.

الإعراب: «أن» حرف مصدرى مهمل مبنى على السكون لا محل له من الإعراب =



وتأتى « أن » مُفسّرة ، وزائدة ، وَخَفَّةٌ من أن ؛ فلا تنصب المضارع .  
فالمفسّرة هى : الْمَسْبُوقَة بِجُمْلَةٍ فيها معنى القول دون حُرُوفه <sup>(١)</sup> ، نحو ( فَأَوْحَيْنَا

== « تقرأ » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « على » حرف جر « أسماء » مجرور بـ « على » ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه اسم لا ينصرف للمطية والتأنيث ، أو لكونه محتما بألف التأنيث للمدودة ، « ويحسب » ومع : مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف من معناه ، أى رحمتكما رحمة ، وهو مضاف وضمير المخاطبين مضاف إليه ، والجملة لا محل لها اعتراضية بين الفعل مع فاعله ومفعوله « منى » جار ومجرور متعلق بقوله تقرأ « السلام » مفعول به لقوله تقرأ « وأن لا » الواو حرف عطف ، وأن : حرف مصدرى ونصب ، ولا : حرف نفي « تشعرا » فعل مضارع منصوب بأن المصدرية وعلامة نصبه حذف النون ، وألف الاثنين فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أحدا » مفعول به لقوله تشعرا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أن تقرأ » حيث أثبت نون الرفع مع تقدم « أن » فدل ذلك على أن قوما من العرب يهملون « أن » المصدرية كما يهمل جميعهم « ما » المصدرية لاستوائهما فى الدلالة على معنى واحد ، ثم إنه أعملها فى عجز البيت الذى رويته ، وذلك فى نظرنا قادح فى صحة البيت وثبوته عن العرب ؛ فكيف إذا انضم إليه جهالة قائله ؟ .

وقد أنكر ذلك الكوفيون ، وخرجوا ما ورد فى هذا البيت وأمثاله على أن « أن » ليست هى المصدرية الناصبة المضارع ، ولكنها الخفيفة من الثقيلة ، واصلها ضمير شأن محذوف ، وجملة الفعل المضارع وفاعله فى محل رفع خبرها ، وقد كان من حق العربية على الشاعر أن يفصل بين أن هذه وخبرها بفواصل من الفواصل المعروفة ، لأن جملة خبر أن الحقيقة من الثقيلة إذا كانت فعلية فعلمها متصرف غير دعاء فصل بينهما بقدر أو تنفيس أولو — إلخ الفواصل التى سبق بيانها والاستشهاد لكل منها فى باب إن وأخواتها ، ولم يفصل الشاعر فى هذا البيت بواحد منها ، فكان شاذاً من هذه الناحية أيضا .

(١) - جملة ما يشترط لتحقيق « أن » المفسرة أربعة شروط ، ونحن نذكرها لك

مفصلة موضحة ، ونبين لك محترز كل شرط منها ، فنقول :

=

== الشرط الأول : أن تسبقها جملة ، فإن كان السابق عليها مفرداً لم تكن مفسرة ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ( وآخر دعوانى أن الحمد لله رب العالمين ) وأن في هذه الآية مخففة من الثقيلة ، واسمها ضمير شأن محذوف ، وجملة ( الحمد لله رب العالمين ) في محل رفع خبرها ، وجملة أن واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو ( آخر دعوانى ) .

الشرط الثانى : أن تكون الجملة المتقدمة على « أن » من معنى القول وليست من لفظ القول ، فإن كانت هذه الجملة السابقة من لفظ القول نحو أن تقول « قلت له أن افعل » فقال جماعة من العلماء : لا يقال ذلك ، بل هو خطأ عربية ، وقال آخرون يجوز مثل هذا التركيب ، وتعتبر « أن » فيه زائدة ، وجملة « افعل » في محل نصب مقول القول .

وقد أجاز ابن عصفور أن تقع أن المفسرة بعد صريح القول كما في هذا المثال ، وأجاز جاز الله الزمخشري في قوله تعالى ( ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن اعبدوا الله ربي وربكم ) أن تكون أن مفسرة ، وقال : لأن ( قلت ) بمعنى أمرت ، فليس القول فيها باقياً على معناه ، ويؤخذ من هذا الكلام أن مقصود النحاة من اشتراطهم ألا تكون الجملة السابقة على أن المفسرة من لفظ القول أنها لا تكون من لفظ القول مع بقاء القول على معناه الأصل ، فإن خرج عن معناه الأصل جاز أن تكون مفسرة له كما في الآية .

الشرط الثالث : أن تتأخر عنها جملة ، فإن تأخر عنها مفرد نحو أن تقول « اشتريت عسجداً أن ذهباً » فهذا التعبير خطأ بالإجماع ، وتصحيحه بواحد من أمرين الأول ترك حرف التفسير بته فتقول « اشتريت عسجداً ذهباً » ويكون الاسم الثانى بدلاً أو عطف بيان ، والثانى أن تأتى بأى فتقول « اشتريت عسجداً أى ذهباً » .

الشرط الرابع : ألا يدخل على أن هذه حرف جر ، فإن دخل عليها حرف الجر كأن تقول « كتبت إليه بأن قم » أو تقول « كتبت إليه أن أفعل كذا » وأنت تقدر الباء قبل أن ، فهى في هذين المثالين أن المصدرية ، والمصدر للنسبك منها ومن مدخولها مجرور بالباء للمفوض بها أو للقدرة .

إِلَيْهِ أَنْ أَصْنَعَ الْفُلَكَ<sup>(١)</sup> (وَأَنْطَلَقَ لِلْمَلَأِ مِنْهُمْ أَنْ ائْمُشُوا)<sup>(٢)</sup> .

والزائدة هي : التالية لـ « لَمَّا » ، نحو ( فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ )<sup>(٣)</sup> ، والواقعة بين الكاف ومجرورها ، كقوله :

• كَأَنَّ ظَبْيِيَّةً تَمْطُو إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ<sup>(٤)</sup> •

= هذا ، وقد أنكر جمهور الكوفيين أن تكون « أن » تفسيرية ، وقالوا في تحليل هذا المقال : إنك لوقلت « كتبت إليه أن أد واجبك » لم يكن قولك « أد واجبك » تفسيراً لقولك « كتبت إليه » فكيف تكون أن تفسيرية وما بعدها ليس تفسيراً لما قبلها .

والصحيح في هذه المسألة ما ذهب إليه البصريون ، وتفسير ما بعد أن لما قبلها على ضربين ؛ لأنه إما أن يكون تفسيراً لنفس الفعل السابق وبياناً له نحو قولك « أمرته أن اضرب صفحا عن هذا » فإن ما بعد أن بيان لنفس أمرته ، وإما أن يكون تفسيراً وبياناً لمفعول الفعل السابق نحو « كتبت إليه أن أطع ربك » فإن « أطع ربك » ليس تفسيراً وبياناً لقولك كتبت إليه ، ولكنه بيان للمكتوب .

(١) من الآية ٢٧ من سورة المؤمنين .

(٢) من الآية ٦ من سورة ص .

(٣) من الآية ٩٦ من سورة يوسف .

(٤) هذا الشاهد قد اختلف العلماء في نسبته إلى قائله ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به في باب « إن » وأخواتها ، وتكلمنا عليه هناك وبيننا الاختلاف الذي نشير إليه بياناً لا تحتاج معه إلى الإعادة ، والذي ذكره المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• وَيَوْمًا تُؤَافِينَا بِوَجْهِ مُقَسِّمٍ •

والشاهد فيه ههنا قوله « كَأَنَّ ظَبْيِيَّةً » فيمن رواه بجر ظبية ، فإن تخريج ذلك على أن ظبية مجرور بالكاف ، وأن زائدة بينهما ، وأما من رواه بالنصب فعلى أن « كَأَنَّ » حرف تشبيه ونصب ، مخفف من المثل ، وظبية اسمه ، وفيه غير ذلك من الأعراب وقد ذكرناها هناك .

أو بين القسم ولو<sup>(١)</sup>، كقوله :  
 ٤٩٤ — \* فَأَقْسِمُ أَنْ لَوْ التَّقِينَا وَأَنْتُمْ \*

(١) ذكر المؤلف ثلاثة مواضع تزايد فيها « أن » للفتوحة الهمزة الساكنة النون، وزاد في غير هذا الكتاب موضعاً رابعاً ، وهو أن تقع بعد « إذا » نحو قول الشاعر :  
 فَأَمَّهُلُهُ حَتَّى إِذَا أَنْ كَانَتْهُ مُعَاطَى يَدِي فِي لُجَّةِ الْمَاءِ غَامِرُ  
 وقد استشكل قوم من الباحثين المراد بإذا في هذا البيت ، ورعم أنها لا تصلح شرطية لعدم الشرط والجواب ، ولا ظرفية لعدم الجملة التي تضاف إليها . ولا فجائية لوقوعها بعد حتى لأن إذا الفجائية لا تقع بعد حتى .

والصواب أن « إذا » في هذا الموضع ظرفية مجردة عن معنى الشرط ، وأن بعدها فعلاً مقدراً تضاف هي إلى جملة ، والتقدير : فأمله حتى إذا يقال فيه كأنه - إلخ .  
 وقد ذكر الأخفش أنها تزايد في غير هذه المواضع الأربعة ، وخرج على زيادتها قوله تعالى : ( ومالنا ألا نتوكل على الله ) زعم أن « أن » زائدة وأن تقدير الكلام : ومالنا لا نتوكل على الله ، لثلاث يقع المصدر للنسب من أن المصدرية ومدخولها حالا ، والصواب أن « أن » في الآية الكريمة مصدرية ناصبة للمضارع ، وأن قبلها حرف جر مقدراً ، والأصل : ومالنا في ألا نتوكل على الله ، فالواقع حالا هو الجار والمجرور ، لا المصدر ، وحذف حرف الجر قبل أن المصدرية قباسي سائغ .

٤٩٤ — هذا الشاهد من كلام المسيب بن علس ، يخاطب بني عامر بن زهل وهو من شواهد سيويه ( ج ٩ ص ٤٥٥ ) ، والذي أتشه المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

لَمَعْرَى لَيْتِنِ جَدَّتْ عَدَاوَةٌ بَيْنِنَا      لَيْتُنَحْيَنِ مِنِّي حَتَّى الْعَظَمِ مَيْسَمُ  
 فَأَقْسِمُ أَنْ . . . . . لَكَانَ لَكُمْ يَوْمٌ مِّنَ الشَّرِّ مُظْلِمُ

الإعراب : « أقسم » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أن » حرف زائد مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « لو » حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « التقينا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها شرط لو « وأنتم » الواو حرف عطف . أنتم : معطوف على =

وَالْخَفَّةَ مِنْ أَنْ هِيَ : الواقعة بمد عِلْمٍ ، نحو ( عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ مَرْحُومًا )<sup>(١)</sup> ، ونحو ( أَفَلَا يَرَوْنَ أَنْ لَا يَرْجِعُ )<sup>(٢)</sup> ، أو بمد ظَنٍّ ، نحو ( وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ )<sup>(٣)</sup> ، ويجوز في تالية الظن أن تكون ناصبةً ، وهو الْأَرْجَحُ ، ولذلك أجمعوا عليه في ( أَحْسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا )<sup>(٤)</sup> ، واختلفوا في ( وَحَسِبُوا أَنْ لَا تَكُونُ فِتْنَةً )<sup>(٥)</sup> ، فقرأه غير أبي عمرو وَالْأَخَوَيْنِ بالنصب<sup>(٥)</sup> .

\*\*\*

== بنا في قوله التقينا ، وكان من حق العربية أن يؤكد الضمير المرفوع المتصل قبل العطف عليه فيقول : لو التقينا نحن وأنتم ؛ مثلاً « لكان » اللام واقعة في جواب لو ، وكان : فعل ماضٍ يجوز أن يكون تاماً بمعنى حدث ويجوز أن يكون ناقصاً يرفع الاسم وينصب الخبر « لكم » جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف خبر كان تقدم على اسمه « يوم » اسم كان ؛ فإن جعلت كان تامة فيوم فاعلها والجار والمجرور متعلق بها « من الشر » جارٍ ومجرور متعلق بمحذوف صفة ليوم « مظلم » صفة ثانية ليوم ، وجواب القسم محذوف يدل عليه جواب لو ، على أرجح الأقوال من أن جواب الشرط الامتناعى هو المذكور في الكلام تقدم الشرط على القسم أو تأخر .

الشاهد فيه : قوله « أقسم أن لو » حيث وقعت « أن » زائدة بين فعل القسم ولو ، وفعل القسم المذكور في هذا الشاهد كما هو واضح ، وربما وقعت أن هذا الموقع مع حذف فعل القسم كما في قول الشاعر :

أَمَّا وَاللَّهِ أَنْ لَوْ كُنْتَ حُرًّا وَمَا بِالْحُرِّ أَنْتَ وَلَا الْعَتِيقُ

والنقيض : أقسم والله لو كنت حراً لعرفت لى منزاقى ، مثلاً .

(١) من الآية ٢٠ من سورة الزمل . (٢) من الآية ٨٩ من سورة طه .

(٣) من الآية ٧١ من سورة المائدة .

(٤) من الآية ٢ من سورة العنكبوت .

(٥) الأخوان : حمزة والكسائي ؛ وقد قرأ أبو عمرو وحمزة والكسائي بالرفع =

الرابع : « إِذَنْ » وهى حرفُ جوابٍ وجزاء<sup>(١)</sup> ، وشرطُ إعمالها ثلاثة أمور :

= وههنا أمران تنبيك إليهما ، الأول : مذهب سيويوه والجمهور - وحاصله أن المولود عليه في اعتبار « أن » مصدرية أو مخففة من الثقيلة بعد أفعال الشك كظن أو اليقين كعلم هو للمعنى ، فإذا جىء بلفظ « علم » وأريد منه معناه وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، فإن أريد منه معنى الشك كانت « أن » مصدرية ، وعلى العكس من ذلك إذا جىء بلفظ « ظن » وأريد منه معناه كانت « أن » مصدرية ، فإن أريد منه معنى العلم وهو اليقين كانت « أن » مخففة من الثقيلة ، وعلى هذا الكلام خرجت الآيات التى تلاها المؤلف ، وهذا الذى قررناه هو كما قلنا مذهب سيويوه ، وذهب أبو العباس المبرد إلى أن العبرة باللفظ ، فكلمة كان اللفظ موضوعا لليقين كانت « أن » بعده مخففة من الثقيلة وكلمة كان اللفظ موضوعا للتردد كانت أن مصدرية ناصبة ، ولا يجوز عنده إجراء العلم مجرى الظن ، ولا إجراء الظن مجرى العلم ، كما كان الأمران جائزين عند سيويوه .

الأمر الثانى : أن مذهب الجمهور والمبرد معهم متفقان على أن نمة موضعا تتعين فيه أن المخففة من الثقيلة وهو أن يكون السابق عليها كلاما دالا على اليقين إما بلفظه كما هو رأى المبرد وإما بمعناه كما هو رأى سيويوه ، وقد ذهب الفراء وابن الأنبارى إلى أنه ليس لها موضع تتعين فيه ، بل يجوز أن تقع « أن » المصدرية الناصبة للمضارع بعد صريح العلم الباقى على معناه .

(١) قد اختلف النحاة فى « إِذَنْ » التى يقع بعدها الفعل المضارع منصوبا اختلافا كثيرا إذا مراتب يعقب بعضها بعضا ، ونحن نذكر لك هذه الاختلافات على وجه الإجمال .

الخلافاً الأول : أى حرف أم اسم ؟ ولهم فى ذلك - على وجه الإجمال - قولان ، أحدهما : أنها اسم ، ثم قيل : أصلها « إذا » الظرفية التى تتضمن معنى الشرط ، وأنه إذا قيل لك « سأزورك » فقلت فى جواب هذا الكلام « إذا أكرمك » فإن أصل كلامك : إذا زرتنى أكرمك ، فجملة زرتنى الواقعة بعد إذا فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وقد حذفت هذه الجملة ، وعوض عنها تنوين إذا ، وحذفت الألف للتخلص من الساكنين ، فأما ناصب المضارع بعدها فهو « أن » المصدرية مضمرة ، وأن المصدرية المضمرة ومدخولها فى تأويل مصدر =

= يكون فاعلا لفاعل محذوف ، والتقدير : إذن وقع إكرامك ، أى إذا زرتنى وقع إكرامك ، وهذا قول جماعة من الكوفيين ، وقيل : أصلها إذ - بسكون الدال - وهو الظرف المختص وضعا بالزمان الماضى - ثم حذفت الجمله التى تضاف إليها إذ ، وعوض عنها التنوين ، ثم فتحت الدال ليكون فى صورة ظرف منصوب ، ثم جعل صالحا لجميع الأزمنة بعدما كان مختصا بالماضى ، وضمن معنى الشرط ، وهذا رأى رضى الدين شارح الكافية ، وهذا الكلام - ومثله كلام الكوفيين السابق - أشبه الأشياء بالتسكينات التى نحب لك ألا تلقى إليها بالا ، والقول الثانى أنها حرف ، وهو قول جمهور النحاة ، وهو القول الخلق بالقبول .

الخلاف الثانى : بعد اختيار كون « إذن » هذه حرفا ، أهو بسيط أم مركب ؟ ولهم فى ذلك مذهبان إجمالا ، الأول أنها مركبة ، ثم قيل : هى مركبة من « إذ » بسكون الدال - و « أن » المصدرية ، نقلت حركة الميمزة من « أن » إلى ذال إذ ، ثم حذفت الميمزة فصارت « إذن » وغلب عليها بعد التركيب حكم الحرفية ، وهذا كلام الخليل بن أحمد ، وقيل : هى مركبة من إذا وأن ، فحذفت الميمزة من أن ثم الألف من إذا لتخلص من التقاء الساكنين ، فصارت إذن ، وهذا قول أبى على الرندى ، زعم أنه قال ذلك لأنه وجدها تقوم مقام هاتين الكلمتين ، فهى تدل على ربط كلام بكلام كما أن إذا تدل على ذلك ، وهى تنصب الفعل المضارع كما أن المصدرية كذلك ، وليس يخفى عليك أن كلام الخليل هذا وكلام الرندى - مع توافقه - يدل على أنهما بريان أن الناصب للمضارع هو إذن نفسها ؛ لأن « أن » المصدرية جزء من الأجزاء التى تركبت منها ، والقول الثانى أنها بسيطة لا تركيب فيها ، وهو قول الجمهور ، وهو الصحيح .

الخلاف الثالث : بعد اختيار أن « إذن » حرف ، وأنه بسيط ، أهو عامل النصب فى الفعل المضارع ، أم أن العامل مضمرة بعدها ، ولهم فى ذلك قولان ، أحدهما أن ناصب الفعل المضارع هو « أن » المصدرية مضمرة بعدها ، وسبب ذلك أن « إذن » ليست مختصة بالفعل ، بل يجوز أن يقع بعدها الاسم كما تقول « إذن عبد الله يزورك » ومن حق الحرف المشترك ألا يعمل ، وينسب هذا إلى الخليل بن أحمد ، فيسكون للخليل =

= رأيان في «إذن» والقول الثاني أن إذن هي الناصبة للمضارع بنفسها ، وهذا رأى جمهور النحاة بصريهم وكوفيهم ، وهو القول الصحيح الذى ترى لك أن تأخذ به .  
 الخلاف الرابع : بعد اختيار كون «إذن» حرفا بسيطا ناصبا للمضارع بنفسه ، ما معناه ؟ قال سيبويه : هي حرف جواب وجزاء ، والمراد بكونها للجواب أنها تقع في كلام يجاب به كلام آخر ملفوظ به أو مقدر ، سواء وقعت في أوله أو في وسطه أو في آخره ، والمراد بكونها للجزاء أن مضمون الكلام الذى تقع هي فيه جزاء لمضمون كلام آخر ، وقد اختلف النحاة بعد سيبويه ، فذهب الشوليين إلى أنها حرف دال على الجواب والجزاء معا في كل كلام تقع فيه ، وذهب أبو على الفارسي إلى أن كونها حرفا دالا على الجواب لا يفارقها ، وأما كونها حرفا دالا على الجزاء فقد يفارقها ، فهي دالة على الجواب والجزاء في الأكثر ، وقد تتمحض للدلالة على الجواب ، وذلك كما لو قال لك قائل «إني أحبك» فقلت له «إذن أظنك صادقا» فإن هذا الكلام الذى أجبته به لا دلالة له على الجزاء .

الخلاف الخامس : في بيان الشروط التى اشترطها النحاة ، وبيان ما اتفقوا على اشتراطه وما اختلفوا فيه ، ولا نرى أن نتمرض لذلك ههنا ، لأن المؤلف قد تعرض لهذا الموضوع ، ونحن سنتمم كلامه في حينه فنذكر ما أهمله منه .

الخلاف السادس : إذا استسكنت «إذن» الشروط التى ذكرها النحاة استقرأ من كلام العرب ، أيحوز إهمالها مع ذلك فيقع الفعل المضارع بعدها مرفوعا ، أم لا يحوز ذلك فيها؟ وبعبارة أخرى: أثبت بالنقل الصحيح أن قوما من العرب لا ينصبون الفعل المضارع بعد إذن أم أن جميع العرب يأتون بالمضارع بعدها منصوبا؟ والجواب عن هذا أن نقل العلماء في هذا الموضوع مختلف ، فقد نقل عيسى بن عمر أن قوما من العرب من لفهم أن يهملوا «إذن» مع استيفاء جميع الشروط ، فهم يرفعون الفعل المضارع بعدها ، وحكاها عنه سيبويه (٤١٢/١) ، كما حكى غيره أن قوما من العرب يهملون «أن» المصدرية ويرفعون الفعل المضارع بعدها ، وقد تلقى البصريون حكاية عيسى بن عمر هذه بالقبول ، ووافقهم على ذلك أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب السكوفي ، وخالف في ذلك جمهور الكوفيين فلم يحز أحد منهم رفع الفعل المضارع بعد «إذن» =



أَجْدُهَا : أَنْ تَتَصَدَّرَ ، فَإِنْ وَقَعَتْ حَشَوُا أَهْمَلْتُ ، كَقَوْلِهِ :

• وَأَمْكَنْنِي مِنْهَا إِذَنْ لَا أَقِيلُهَا • ٤٩٥ -

= متى استكملت شروط إعمالها ، وأنكر الكسائي والفراء رواية عيسى بن عمر مع اتساع حفظهما وكثرة أخذهما بالثاذ والقليل ، إلا أنه ينبغي لك أن تعلم أن رواية الثقة الحجة مقبولة ، ولا ترد بمجرد أن غيره من الحفاظ لم يروها ، فإن من حفظ حجة على من لم يحفظ ، لكنها - مع ذلك كله - لغة نادرة جداً .

٤٩٥ - هذا الشاهد من كلام كثير عزة ، وكان قد مدح عبد العزيز بن مروان فأعجبه مدحته ، فقال له : احتكم ، فطلب أن يكون كاتبه وصاحب أمره ، فطرده وغضب عليه ، والذي أنشده للؤلؤ هنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• لَيْتَنِي عَادَ لِي عَبْدُ الْعَزِيزِ بِمِثْلِهَا •

اللفظة : «عاد» رجع «عبد العزيز» هو عبد العزيز بن مروان بن الحكم ، والد عمر ابن عبد العزيز الخليفة الأموي العادل «بمثلها» أراد بمثل الكلمة التي قالها له حين حكمه في اختيار الجائزة «أمكنني منها» أي جعلني متمكناً منها «لا أقبلها» لا أتركها ولا أردّها ، وهي بالقاف المثناة ، ويروى «لا أقبلها» بالفاء من قولهم : «قال رأى فلان يفيل» إذا ترك الصواب وعدل عنه إلى ما لا ينبغي الأخذ به .

الإعراب : «لئن» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، إن : حرف شرط جازم «عاد» فعل ماض مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط «لي» جار ومجرور متعلق ب«عاد» «عبد» فاعل عاد ، وهو مضاف ، و «العزيز» مضاف إليه «بمثلها» الباء حرف جر ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق ب«عاد» أيضاً ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه «وأمكنني» الواو حرف عطف ، أمكن : فعل ماض معطوف على عاد ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى عبد العزيز ، والنون للوقاية ، وياء التكلم مفعول به «منها» جار ومجرور متعلق ب«أمكن» «إذن» حرف جواب وجزاء مهمل لا عمل له مبني على السكون لا محل له من الإعراب «لا» حرف نفي مبني على السكون لا عمل له من الإعراب «أقيلها» أقيل : فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد إلى الكلمة مفعول به مبني على السكون في محل نصب . =

وأما قوله :

٤٩٦ — \* إِنِّي إِذْنٌ أَهْلِكَ أَوْ أُطِيرَا \*  
فضرورة ، أو الْخَبَرُ محذوف ، أى : إني لا أستطيع ذلك .

== الشاهد فيه : قوله « إذن لا أقيلها » حيث أهمل إذن ؛ فلم ينصب بها الفعل المضارع الواقع بعدها ، وهو قوله « أقيلها » لأن إذن في هذا البيت قد وقعت في حشو الكلام ، ومن شرط النصب بها أن تكون مصدرة ، أى واقعة في صدر جملتها .  
ومما ينبغي أن تنبه له أن « إذن » تقع حشوا في ثلاث صور :  
الصورة الأولى : أن تقع بين المبتدأ وخبره ، نحو أن تقول « زيد إذن يكرمك »  
جوابا لمن قال لك : سأزورك اليوم .  
الصورة الثانية : أن تقع بين الشرط وجوابه . نحو أن تقول « إن تزرنا إذن نكرمك » .

الصورة الثالثة : أن تقع بين القسم وجوابه ، سواء أ كان القسم مذكورا نحو أن تقول « والله إذن أكرمك » أم كان القسم محذوفا ، نحو أن تقول « لأن زرتني إذن أكرمك » فإذا وقعت في جواب القسم ، وأما جواب الشرط فمحذوف لدلالة جواب القسم عليه ، ونظير هذا ما ورد في البيت الشاهد ، فإن قوله « إذن لا أقيلها » هو جواب القسم ، وجواب الشرط محذوف لدلالة جواب القسم عليه ، لأن القسم هو المتقدم في الكلام بسبب تقدم اللام الموطئة .

٤٩٦ — لم أجد أحدا نسب هذا البيت إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

\* لَا تَتْرُكْنِي فِيهِمْ شَطِيرَا \*

اللغة : « لاتركنى » يريد : لاتصيرنى بهذه المنزلة ، ونظيره قول النابغة الذبياني في اعتذاراته للملك النعمان :

فَلَا تَتْرُكْنِي بِالْوَعِيدِ كَأَنِّي إِلَى النَّاسِ مَطْلِي بِهِ الْقَارُ أَجْرَبُ  
« شطيرا » الشطير — بفتح الشين — مثل البعيد والغريب في الوزن والمعنى « أهلك » أموت « أطير » معناه الأصلي أذهب بعيداً .  
=

وإن كان السابق عليها واواً أو فاء جاز النصب<sup>(١)</sup>، وقد قرئ (وَإِذْ

= الإعراب : « لا » حرف نهي « تركي » ترك : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب ، وياء المتكلم مفعول أول لترك مبنى على السكون في محل نصب « فيهم » جار ومجرور متعلق بقوله ترك « شطيرا » مفعول ثان لترك منصوب بالفتحة الظاهرة « إني » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه مبنى على السكون في محل نصب « إذن » حرف جواب وجزاء « أهلك » فعل مضارع منصوب بإذن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « أطيرا » فعل مضارع معطوف على أهلك منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « إني إذن أهلك » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أهلك بعد إذن ، مع أن إذن ليست مصدرة ، بل هي مسبوقة بقوله إني ، وقد تقدم لنا أن من صور وقوع إذن في حشو الكلام أن تقع بين المبتدأ والخبر ، وهي هنا واقعة بين إن مع اسمها وبين خبرها ، فما في البيت من هذه الصورة بحسب ظاهر الكلام . وقد جرى جماعة على أن ذلك ضرورة من ضرورات الشعر ، وذلك بناء على أن « إذن » وما بعدها جملة في محل رفع خبر إن .

وخرجه جماعة على ما ذكره المؤلف ، وهو تخريج حسن ، وحاصله أن خبر « إن » محذوف ، و « إذن » واقعة في صدر جملة مستأنفة ، وكأنه قد قال : إني لا أستطيع ذلك ، أو قال : إني لا أقدر على ذلك ، ثم استأنف كلاما مترتبا على ما ذكر فقال : إذن أهلك أو أطيرا .

(١) فإن قلت : فهل جواز الرفع والنصب خاص بوقوع « إذن » بعد واو العطف وقائه ، أو تستوى حروف العطف كلها في ذلك الحكم ؟

فالجواب أن ظاهر عبارة ابن مالك في الألفية أن حروف العطف كلها سواء في ذلك الحكم ، وذلك لأنه يقول « وانصب وارفعاً » إذا « إذن » من بعد عطف وقعا « وعلى ذلك لوقات « أنا خارج إلى حومة الحرب ثم إذن أقاتل الأعداء » جاز في « أقاتل » =

لَا يَلْبِثُوا<sup>(١)</sup> ( فَإِذَا لَا يُؤْتُوا<sup>(٢)</sup> ) ، والغالبُ الرفعُ ، وبه قرأ السبعة .  
 الثانى : أن يكون مستقبلاً ؛ فيجب الرفع فى نحو « إِذَنْ تَصْدُقُ » جواباً  
 لمن قال « أَنَا أَحِبُّ زَيْدًا » .  
 الثالث : أن يَتَّصِلَا ، أو يَفْصِلَ بينهما القَسَمُ<sup>(٣)</sup> ، كقوله :  
 ٤٩٧ - \* إِذَنْ وَاللَّهِ نَزَمِيَهُمْ بِحَرْبٍ \* .

\*\*\*

= النصب والرفع ، ولكن عبارة ابن هشام هنا خست هذا الحكم بفاء العطف وواوه  
 وكأنه أراد أن يستدرك على تعميم ابن مالك ، وعلى هذا لا يجوز إلا الرفع فى الفعل  
 للمضارع الذى يلى « إِذَنْ » للسبوقه بـم أو غيرها من حروف العطف :  
 (١) من الآية ٧٦ من سورة الإسراء ، وهذه قراءة ابن مسعود .  
 (٢) من الآية ٥٣ من سورة النساء ، وهذه قراءة أبى بن كعب .  
 (٣) أجاز ابن هشام فى معنى اللبيب النصب مع الفصل بالظرف أو الجار والمجرور  
 وأجازه ابن بابشاذ مع الفصل بالنداء أو بالدعاء ، وأجازه الكسائى وهشام مع الفصل  
 بعمل الفعل ، إلا أن الكسائى يرجع النصب وهشام يرجع الرفع .  
 ٤٩٧ - قد نسب قوم هذا الشاهد إلى حسان بن ثابت الأنصارى ، وهو مذكور  
 فى ديوانه بيتاً مفرداً من غير سابق أو لاحق ، والذى أنشده للؤلؤ ههنا صدر بيت  
 من الوافر ، وعجزه قوله :

\* يُشِيبُ الطِّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ \*

اللغة : « نزمهم » أصل معنى هذه الكلمة نظرح عليهم وتقذفهم ، وأراد نصيبهم  
 « يشيب » يروى هذا الفعل بقاء المضارعة الدالة على تأنيث ، الفاعل ، ويروى بالياء ،  
 والحرب يذكر ويؤنث ، والأكثر فيها التأنيث . ومعنى كونها تشيب الطفل أنها  
 تصيره أشيب ، والأصل فى هذه العبارة قوله تعالى : ( يوماً يجعل الولدان شيباً ، السماء  
 منفطر به ) .

الإعراب : « إِذَنْ » حرف جواب وجزاء مبنى على السكون لاعل له من الإعراب ، =

== «والله» الواو حرف قسم وجر : ولفظ الجلالة مقسم به مجرور بالواو وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بفعل قسم محذوف «نرمهم» نرى : فعل مضارع منصوب بإذن ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ، وضمير الغائبين مفعول به مبنى على السكون في محل نصب «بحرب» جار ومجرور متعلق بنرى ، «تشيب» فعل مضارع مرفوع لتجرده من الناصب والجازم وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى حرب «الطفل» مفعول به لتشيب «من» حرف جر «قبل» مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة والجار والمجرور متعلق بقوله تشيب ، وقبل مضاف و «الشيب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وحمله تشيب وفاعله ومفعوله وما تعلق به في محل جر صفة لحرب .

الشاهد فيه : قوله «إذن والله نرمهم» حيث نصب الفعل المضارع الذى هو نرى بإذن ، مع أنه قد فصل بينهما ؛ لكون ذلك الفاصل القسم ، وهو - لكثرة احتياج الكلام إليه وكثرة استعمالهم له - مما يفتقر الفصل به بين العامل والمعمول ؛ ولو كان العامل ضعيفاً مثل إذن هنا .

ووجه ضعفها أنها من الحروف المشتركة بين الدخول على الأفعال كما في جميع أمثلة هذا البحث ، والدخول على الأسماء كما تقول «إذن عبد الله يكرمك» وقد عرفت مراراً أن من حق الحرف المشترك أن يهمل ، ولو فرضنا أنه خاص بالدخول على الأفعال وجدناه لم يعمل العمل الخاص بالفعل وهو الجزم ، فهو ضعيف من جهتين : كونه من عوامل الأفعال ، وكونه لم يعمل العمل الخاص بها .

ووجه اعتقار الفصل بين العامل والمعمول بالقسم يرجع إلى شيئين ، الأول أن القسم زائد عن الأجزاء التى يتركب منها الكلام مؤ كدله ، والثانى أنه قد عهد الفصل به بين الشيئين التلازمين ، كفصله بين المضاف والمضاف إليه كالذى حكاه أبو عبيدة من قولهم «إن الشاة لتجتر فتسمع صوت والله رها» وكفصله بين الجار والمجرور كالذى حكى عن الكسائي من قولهم «اشتريته بوالله ألف» .

وقد التمس الذين أجازوا العمل مع الفصل بالظرف أو بالدعاء أو بالدعاء أو بمعمول الفعل عللاً فريية من هذه العلة ، ومدارها على كثرة الاستعمال .

فصل : يُنْصَبُ المضارع بـ « أَنْ » مضمرة وجوباً في خمسة مواضع :  
أحدها : بعد اللام إن سُبقت بـ كَوْنٍ ناقص ماضٍ منفي<sup>(١)</sup> ، نحو ( وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُظْلِمَهُمْ )<sup>(٢)</sup> ( لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَظْفِرَ لَهُمْ )<sup>(٣)</sup> ، وتُسَمَّى هذه اللام لَامَ الْجُحُودِ .

الثاني : بعد « أَوْ » إذا صَلَحَ في موضعها « حَتَّى »<sup>(٤)</sup> ، نحو « لَا أَرَى مِنْكَ أَوْ تَقْضِيَنِي حَتَّى » ، وكقوله :

(١) هذا الذي ذكره المؤلف - من أن الناصب المضارع بعد لام الجحود هو أن المضمرة وجوبا - هو مذهب علماء البصرة ، وقالوا - مع ذلك - بأن هذه اللام متعلقة بمحذوف ، وذلك المحذوف هو خبر كان ، وذهب الكوفيون إلى أن ناصب الفعل المضارع بعد لام الجحود هو اللام نفسها ، وذهبوا - مع ذلك - إلى أن هذه اللام زائدة ، وأن خبر كان هو الفعل المضارع المنصوب ، فإذا قلت « ما كان زيد ليفعل القبيح » فاللام حرف جر عند البصريين ، ويفعل : مضارع منصوب بأن محذوفة ، وأن المحذوفة مع مدخولها في تأويل مصدر مجرور باللام ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف يقع خبرا لكان ، وتقدير الكلام عندهم : ما كان زيد مريدا لفعل القبيح ، واللام فيما قال الكوفيون حرف زائد للتأكيد ، ويفعل : فعل مضارع منصوب بهذه اللام الزائدة ، وجملة الفعل المضارع مع فاعله المستتر فيه في محل نصب خبر كان .  
ويدل لمذهب البصريين أن من الشعراء من صرح بالخبر المحذوف الذي بقدرته حيث يقول :

سَمَوْتَ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِقَسْمُو      وَلَكِنْ الْمُصَيِّعَ قَدْ يُصَابُ

(٢) من الآية ٤٠ من سورة العنكبوت .

(٣) من الآية ١٣٧ من سورة النساء .

(٤) اعلم أولا أنهم نصبوا الفعل المضارع بعد « أَوْ » هذه ليفرقوا بين معنيين ، وذلك أن « أَوْ » تقع في كلام العرب إما للدلالة على أن ما بعدها مساو لما قبلها في الشك والتردد نحو أن تقول « سأزور محمدا أو أبعث إليه رسولا » فأنت حين تقول هذا تريد أنك ستفعل أحد الأمرين ، فأنت متردد بين هذين الأمرين شاك فيما ستفعله منهما ، وإما =

== للدلالة على أن ما قبلها مخالف لما بعدها في أن الأول منهما متحقق الوقوع أو مترجحه والثاني مشكوك فيه ، نحو أن تقول « سأعاقب زيدا أو يعتذر عن ذنبه » فأنت تقول هذا الكلام في حال أنت متحقق فيه من إيقاع عقوبتك بحمد أو مرجح لإيقاعها به وأنت — مع ذلك — شاك في حصول الاعتذار منه ، فقصدا أن يفرقوا بين هذين المعنيين في اللفظ للمؤدى إليهما ، فرفضوا المضارع بعد «أو» حين يقصدون أن ما قبلها وما بعدها مشتركان في الشك والتردد ، ونصبوا هذا المضارع حين يقصدون الدلالة على أن ما قبلها يخالف ما بعدها على النحو الذى أسلفت لك ، ونظر النحاة في العامل الذى اقتضى النصب في الصورة الثانية ، فأما علماء الكوفة فترددوا فتارة ينسبون عمل النصب إلى «أو» نفسها ، وهو قول الكسائى وهو شيخ شيوخهم ، وتارة ينسبون العمل إلى المعنى وهو المخالفة ، وهو قول شيخهم الفراء ، وأما علماء البصرة فرأوا أن العامل لا يجوز أن يكون «أو» لأنه حرف عطف مشترك بين الأسماء والأفعال ، والحرف المشترك أصله ألا يعمل ، ورأوا أن الخلاف لا يصلح للعمل لأنه معنى ، فلم يكن لهم بد من أن يجعلوا العامل هو «أن» المصدرية مضمرة بعد «أو» لأن «أن» عامل قوى ، وجعلوا ما بعد «أو» فى تأويل مصدر مسبوك من أن المضمرة ومنصوبها ، وجعلوا هذا المصدر معطوفا بأو على مصدر آخر متصيد مما قبلها ، فإذا قلت « لأزمنك أو تقضى حقى » كان التقدير عندهم : ليكونن لزوم منى لك أو قضاء لحق منك فوفروا لأو معناها الأصلية . ثم اعلم أن المؤلف جعل من شرط انتصاب المضارع بعد «أو» أن تكون بمعنى حتى ، يريد أنها تدل على أن ما بعدها غاية لما قبلها ، فهى حينئذ بمعنى إلى ، ومن العلماء من يعبر بأن تكون بمعنى إلى ، والعبارتان سواء ، أو تكون بمعنى إلا ، يعنى أن ما بعدها مستثنى من عموم الأزمان المستقبلية التى يصلح لها ما قبلها ، ومن العلماء من يزيد على ذلك قوله « أو تكون بمعنى كى » يعنى أن ما بعدها علة لما قبلها ، وهى زيادة صحيحة ، وملخص هذا الكلام أن ما بعد «أو» قد يكون علة لما قبلها نحو أن تقول « لأطعن الله أو يفقر لى ذنبى » فإن معنى هذه العبارة أنك تطيع الله لكى يغفر لك ذنبك ، ولا يصلح فى هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ولا أن تكون بمعنى إلا ، لفساد المعنى على كل منهما ، وقد يكون ما بعد «أو» غاية يفتى عندها ما قبلها ==

٤٩٨ — \* لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصَّعْبَ أَوْ أُدْرِكَ الْمَنَى \*

= نحو أن تقول «لأتظنن محمداً أو يحى» فإنك تريد بهذه العبارة أنك ستنتظر محمداً إلى أن يحىء ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلا ، وقد يكون ما بعد «أو» مستثنى من أزمان المستقبل التي يصلح لها ما قبلها نحو أن تقول «لأقتلن الكافر أو يسلم» فإن ما بعد أو ههنا مستثنى من استمرار ما قبلها في جميع الأزمنة ، ولا يصلح في هذا المثال أن تكون «أو» بمعنى إلى ، وقد يصلح مثال واحد للأمور الثلاثة التي ذكرناها نحو مثاهم المشهور ، وهو «لأزمنك أو تقضيني حقي» فإن ما بعد أو في هذا المثال يصلح أن يكون علة لما قبلها بدليل أنه يصلح أن تقول : لأزمنك كي تقضيني حقي ، ويصح أن يكون ما بعد أو غاية ينتهي إليها ما قبلها بدليل أنه يجوز لك أن تقول : لأزمنك إلى أن تقضيني حقي ، ويصح أن يكون ما بعد أو مستثنى من استمرار ما قبلها في الأزمنة المستقبلية بدليل أنه يصلح لك أن تقول : لأزمنك إلا أن تقضيني حقي ، أى ليكونن لزومي إياك مستمرا في جميع أوقات المستقبل وينقطع في الزمن الذي تقضيني فيه حقي .

وقد وضع العلماء ضابطا للفرق بين «أو» التي بمعنى إلى وأو التي بمعنى إلا ، وحاصله أن ما كان قبل «أو» إن كان ينقض شيئا فشيئا كانت «أو» بمعنى إلى ، وإن كان ما قبل أو ينقض دفعة واحدة كانت «أو» بمعنى إلا ، فاعرف هذا كله والله ينفعك به .  
٤٩٨ — لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده للمؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* فَمَا انْقَادَتِ الْأَمَالُ إِلَّا لِصَابِرٍ \*

اللفظة : «لأستسهلن الصعب» تقول : استسهلت الأمر ؛ إذا صيرت صعبه سهلا منقاداً لك بعد إباء وشماس ، أو إذا عدته سهلا ولم تبال بما فيه من صعوبة ، والصعب هو الأمر الذي يعسر عليك تحصيله «أدرك» أبلغ «المنى» جمع منية - بضم الميم فيهما - وهى ما يتمناه الإنسان ويرغب فيه «انقادت» لانّت وتيسرت وسهلت «الآمال» جمع أمل - بزنة جبل وأجبال - وهو ما ترجوه «لصابر» المراد هنا الذي يثبت على المسكاره ولا تخور عزائمهُ للشدائد .

الإعراب : «لأستسهلن» اللام واقعة في جواب قسم مقدر ، وأستسهل : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الثقيلة لا عمل له من الإعراب ، وفاعله =



أو « إلا » نحو « لَأَفْتَلَنَّهُ أَوْ يُسَلِّمَ » ، وقوله :

— ٤٩٩ — \* كَسَرْتُ كَعُوبَهَا أَوْ تَسْتَقِيمًا \*

= ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا . ونون التوكيد حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الصعب » مفعول به لأستسهل . وجملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله لا محل لها من الإعراب جواب القسم المقدر « أو » حرف معناه إلى مبنى على السكون لا محل له « أدرك » فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد أو وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « المتى » مفعول به لأدرك منصوب بفتحة مقدرة على الألف « فما » الفاء حرف دال على التعليل ، وما : حرف نفي « انقادت » انقادت : فعل ماض ، والتاء علامة التأنيث « الآمال » فاعل انقادت « إلا » أداة حصر « لصابر » جار ومجرور متعلق بانقادت .

الشاهد فيه : قوله « أو أدرك » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو أدرك بأن المضمرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلى أو حتى .

٤٩٩ — هذا الشاهد من كلام زياد الأعجم ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٢٨ ) والذي أنشده المؤلف ههنا هو عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاةَ قَوْمٍ .

اللفظة : « غمزت » لينت « قناة » القناة هنا الرمح ، وغمز الرمح معناه أن تقبض على ما اعوج منه قبضاً شديداً إما باليد وإما بالثقاف ؛ ليعتدل ما اعوج ويستقيم ، والثقاف - بكسر التاء المثلثة ، بزة الكتاب - أداة تقوم بها الرماح وتعديل « كسرت كعوبها » المكتوب : جمع كعب - بفتح فسكون - وهو ما بين كل عقدتين من عقد الرمح ، « تستقيم » تعتدل بعد اعوجاج .

الإعراب : « كنت » كان : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمها « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « غمزت » فعل ماض وفاعله « قناة » مفعول به لغمزت ، وقناة مضاف و « قوم » مضاف إليه ، وجملة غمزت من الفعل وفاعله ومفعوله في محل جر بإضافة إذا إليها « كسرت » فعل وفاعل « كعوبها » كعوب : مفعول به لكسرت ، وهو مضاف وضمير الغائبة العائد إلى القناة مضاف إليه ، والجملة لا محل لها =

الثالثُ : بعد « حَتَّى » <sup>(١)</sup> إن كان الفعل مستقبلا باعتبار التكلم ، نحو

== جواب إذا ، وجملة إذا وشرطها وجوابها في محل نصب خبر كان الناقصة « أو » حرف بمعنى إلا مبني على السكون لا محل له من الإعراب « تستقيما » فعل مضارع منصوب بأن المضرة بعد أو التي بمعنى إلا ، منصوب وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والألف للإطلاق ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى قناة قوم .

الشاهد فيه : قوله « أو تستقيما » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تستقيم بأن المضرة وجوباً بعد أو التي بمعنى إلا .

(١) اعلم أن « حق » ترد في الاستعمال على أربعة أوجه :

الوجه الأول : أن يكون بعدها اسم مفرد مجرور بها ، نحو قوله تعالى ( سلام هي حتى مطلع الفجر ) ويكون الاسم المجرور بها آخر ما قبلها كما في الآية الكريمة أو متصلاً بآخره ، وهي في هذا الاستعمال حرف جر ، ومعناها الغاية .

الوجه الثاني : أن يليها اسم مفرد تابع لما قبله في إعرابه ، نحو قولهم « قدما الحجاج حتى للشاة » وقولهم « غلبك الناس حتى الأتباع » ويجب في هذا الاستعمال أن يكون التالي لها اسماً ظاهراً ، كما يجب في هذا الاسم أن يكون بعضاً مما قبلها تحقيقاً أو تأويلاً ، وأن يكون غاية في زيادة أو نقص إما حساً وإما معنى ، وحتى هذه حرف عطف .

وقد مضى الكلام على الأولى في باب حروف الجر ( ٤ / ٤٧ ) كما مضى الكلام على الثانية في باب حروف العطف ( ٢ / ٣٦٤ ) .

الوجه الثالث : أن تقع بعدها الجمل إما الاسمية كقول جرير :

فَمَا زَالَتْ الْقَتْلَى تَمْجُ دِمَاءُهَا بِدِجْلَةٍ حَتَّى مَاءِ دِجْلَةٍ أَشْكَلُ  
وكقول الفرزدق :

فَوَاعِجِبَا حَتَّى كَلَيْبُ تَسُبُّنِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُحَاشِمْ

وإما الجمل الفعلية التي فعلها مضارع مرفوع كقول حسان بن ثابت في أبناء جفنة :

يُفْسُونُ حَتَّى مَا تَهْرُ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ

وإما الجمل الفعلية التي فعلها ماض ، نحو قوله تعالى ( حتى غفروا وقالوا ) . =

= وقد اجتمع وقوع الجملة الفعلية والجملة الاسمية بعد حتى هذه في قول امرئ القيس :

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَسْكُلُ مَطِيَّهُمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأَرْسَانِ  
في رواية من رفع « تسكل » في هذا البيت، وحتى هذه حرف ابتداء، أى أنها حرف يبتدأ به الكلام ويستأنف عما قبله .

الوجه الرابع : أن يقع بعدها الفعل المضارع المنصوب ، وهى موضع كلام المؤلف هنا ، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في ناصب المضارع بعدها ، فقال الكوفيون : حتى هى الناصبة للمضارع بنفسها ، وقال البصريون : حتى حرف جر ، والناصب للمضارع « أن » مضمرة بعدها ، والمصدر المسبوك من أن ومدخولها مجرور بحق ، والجار والمجرور متعلق بما قبلها ، فإذا قلت « لأقاتلن الكافر حتى يؤمن » فالكوفيون يقولون في إعرابه : حتى حرف نصب ، ويؤمن : منصوب بحق وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، والبصريون يقولون : حتى حرف غاية وجر ، ويؤمن : فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد حتى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بحق ، والتقدير : حتى إيمانه ، والجار والمجرور متعلق بأقاتل .

فأما الكوفيون فاحتجوا لما ذهبوا إليه بأن حتى تقوم مقام « كي » في نحو قولنا « أطع الله حتى تدخل الجنة » فإن معنى هذا الكلام : أطع الله كي تدخل الجنة ، أو تقوم مقام إلى أن ، كما في قولنا « اذكر الله حتى تطلع الشمس » فإن معنى هذا الكلام اذكر الله إلى أن تطلع الشمس ، والشئ إذا قام مقام شئ أدى مؤداه ، فوجب أن تؤدى حتى مؤدى كي أو إلى أن ؛ وقد اتفقا على أن كي تنصب المضارع بنفسها كما اتفقا على أن « أن » تنصب المضارع بنفسها ، فكذلك ما أدى مؤداهما ووقع موقعهما .

وأما البصريون فاحتجوا بأن « حتى » قد جاءت في كلام العرب حرف جر تعمل في الأسماء ، نحو قوله تعالى (حتى مطلع الفجر) وإذا كانت حتى من عوامل الأسماء باتفاق بيننا وبينكم لم يجوز أن تكون - مع ذلك - من عوامل الأفعال ، لأن عوامل الأسماء لا تكون عوامل في الأفعال كما أن عوامل الأفعال لا تكون عوامل في الأسماء ، وإما قلنا إن العامل في الفعل المضارع النصب بعد حتى هو « أن » المصدرية مضمرة لنصبها على =

( فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِي ) <sup>(١)</sup> ، أو باعتبار ما قبلها ، نحو ( وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ) <sup>(٢)</sup> .

ويُرْفَعُ الفعلُ بعدها إن كان حالا مُسَبِّبًا فَضْلَةً ، نحو « مَرِضَ زَيْدٌ حَتَّى لَا يَرْجُوهُ » ومنه ( حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ ) <sup>(٣)</sup> في قراءة نافع ؛ لأنه مُؤَوَّلٌ بالحال ، أى : حتى حالة الرسول والذين آمنوا معه أنهم يقولون ذلك .

= حالها الذى ثبت لها بالاتفاق بيننا وبينكم وهى أنها تجر الاسم ، وذلك لأن « أن » المصدرية تكون فى تأويل مصدر مجرور بحق .

وبقى مما يتعلق بحق التى ينتصب الفعل المضارع بعدها شروط انتصابه بعدها ، وقد تكفل المؤلف ببيان ذلك ، فلا ضرورة لذكر شئ منه .

كما بقى القول على المعنى الذى تدل عليه حتى حيثذ ، وقد اتفقت كلمة العلماء على أن « حتى » التى ينتصب بعدها المضارع تأتى بمعنى كي ، وذلك إذا كان ما قبلها علة لما بعدها ، نحو قولنا « أسلم حتى تدخل الجنة » فإن الإسلام علة لدخول الجنة ، كما اتفقت كلهم على أن حتى هذه تكون بمعنى إلى ، وذلك إذا كان ما بعدها غاية ينتهى إليه ما قبلها ، نحو قولك « لأسيرن حتى تطلع الشمس » فإن من يقول ذلك إنما يريد أن سيره ينتهى بطلوع الشمس ، وقوله تعالى ( فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِي إِلَى أَمْرِ اللَّهِ ) يحتمل كل واحد من هذين المعنيين ، فإنه يجوز أن يكون المراد : قاتلوا الفئة الباغية لىكى ترجع إلى أمر الله ، كما يحتمل أن يكون المراد : استمروا فى قتال الباغية ولا تتركوه إلى أن ترجع ، وقد زاد ابن مالك فى التسهيل معنى ثالثا لحق هذه ، وهو أنها تأتى بمعنى إلا الاستثنائية ، وخرج عليه قول الشاعر :

لَيْسَ الْعَطَاءُ مِنَ الْفُضُولِ مِمَّا حَقَّ حَتَّى تَجُودَ وَمَا لَدَيْكَ قَدِيلٌ

كما خرج أتباعه عليه قول امرئ القيس :

وَاللَّهِ لَا يَذْهَبُ شَيْخِي بَاطِلًا حَتَّى أُبِيرَ مَالِيكََا وَكَهْلًا

(١) من الآية ٩ من سورة الحجرات .

(٢) من الآية ٢١٤ من سورة البقرة .

ويجب النصب في مثل «لَا سِيرَنَ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ» و «مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا» و «أَسِرْتُ حَتَّى تَدْخُلَهَا» لانقضاء السببية ؛ بخلاف «أَيُّهُمْ سَارَ حَتَّى يَدْخُلَهَا» فإن السير ثابت ، وإنما الشك في الفاعل ، وفي نحو «سَيَرَى حَتَّى أَدْخُلَهَا» لعدم الفضلية ، وكذلك «كَانَ سَيَرَى أَمْسَ حَتَّى أَدْخُلَهَا» إن قُدِّرَتْ كان ناقصة ، ولم تقدر الظرف خبراً .

\*\*\*

الرابع والخامس : بعد فاء السببية<sup>(١)</sup> وواو المعية ، مَسْبُوقَيْنِ

(١) إنما سميت هذه الفاء فاء السببية لأنها تدل على أن ما قبلها سبب في حصول ما بعدها ، وسميت الواو المذكورة في هذا المبحث وواو المعية لأنها بمعنى مع : أى أن حصول ما قبلها وما بعدها في وقت واحد ، لا يسبق أحدهما الآخر ولا يتأخر عنه . هذا ، واعلم أن للنحاة في ناصب الفعل المضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية خلافاً ، وأن لهم في هذا الموضوع ثلاثة أقوال ، الأول أن ناصب المضارع حيث هو أن المصدرية ، وهى مضمرة بعد الفاء والواو ، وهذا مذهب البصريين ، والثانى أن ناصب المضارع في هذه الحال هو الخلاف بين ما تقدم على الفاء أو الواو وما تأخر عنهما ، وهذا قول جمهور الكوفيين ، والثالث أن ناصب المضارع هو الواو والفاء نفسيهما ، وهذا قول أبى عمر الجرمى ، وينسب إلى بعض الكوفيين ، هذا هو التحقيق في بيان مذاهب النحاة في هذا الموضوع ، فمن ادعى أن مذهب الكوفيين القول بأن ناصب المضارع هو الفاء والواو كمن ادعى أن الكوفيين لم يذهبوا إلى أن ناصبه هو الفاء أو الواو ، كلتا الحسكيتين غير دقيقة ، والدقيق هو الذى أنبأناك به .

فأما الكوفيون فزعموا أن الجواب في هذه الصور مخالف لما قبله ، لأن ما قبله أمر أو نهى أو استفهام أو تمن أو عرض أو نفي ، وما هو الجواب ليس واحداً من هذه الأمور ، ألا ترى أنك لو قلت «زرني فأكرمك» كان ما قبل الفاء أمراً ، ولم يكن ما بعد الفاء أمراً ، وكذلك لو قلت «لا تجهل علينا فنعاقبك» كان ما قبل الفاء نهياً ، ولم يكن ما بعدها نهياً ، وكذلك الباقي ، فلما لم يكن ما بعدها = ( ١٢ — أوضح المسالك )

بنى أو طلب مخضين ، نحو ( لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا )<sup>(١)</sup> ( وَلَسَا يَعْلَمُ

= موافقا لما قبلها وجب أن يكون منصوبا على الخلاف .

وأما البصريون فقالوا : إنما قلنا إن المضارع منصوب في هذه المواضع بأن المصدرية مضمرة بعد الفاء أو الواو لأنها وجدنا الفاء - ومثلها الواو - لاتصلح لعمل النصب في الفعل المضارع ، بل لاتصلح للعمل مطلقا ، والسبب في ذلك أن كلا من الفاء والواو الأصل فيه أن يكون حرف عطف ، والأصل في حرف العطف أنه لا يختص بالاسم ولا يختص بالفعل ، بل هو مشترك بين الاسم والفعل يصح دخوله على كل مهما ، ومن حق الحرف المشترك بين القيلين ألا يعمل شيئا ، فوجب تقدير ناصب غير الفاء والواو ، فقدرنا أن المصدرية لأنها الأصل في عوامل النصب في الفعل ، وجاز أن تعمل «أن» المصدرية النصب في هذا الموضع وهي محذوفة لأن الفاء أو الواو دالة عليها وموثة إليها ، فكأنها موجودة في الكلام بوجود ما يدل عليها ، وكذلك كل ما قلنا إن « أن » المصدرية تعمل النصب وهي مضمرة بعده ، مثل لام كي ولام الجعود وحق وأو فأما قولكم إن ناصب المضارع هو مخالفة الجواب لما قبله فإن الخلاف لا يصلح أن يكون عاملا للنصب في الفعل ، بل هو الذي دعانا إلى تقدير أن ، بسبب أنه دل على أن الثاني لم يدخل في حكم الأول .

وهذا القدر من البيان كاف لأننا نبني كلا منا في مثل هذه المباحث على الاختصار .  
(١) من الآية ٣٦ من سورة فاطر .

واعلم أن النفي يأتي على أربع صور .

الصورة الأولى : ما يكون النافي فيها حرفا من أحرف النفي كلا وما ، نحو قوله تعالى ( لا يقضى عليهم فيموتوا ) ونحو قولك « ما تزورنا فتحدث إليك » .  
الصورة الثانية : ما يكون النافي فيها فعلا ، نحو قولك « ليس زيد معنا فيجازيك » .

الصورة الثالثة : ما يكون النافي فيها اسما ، نحو قولك « أنا غير مسافر اليوم فأحببك » .

الصورة الرابعة : أن يكون الدال على النفي فعلا موضوعا للدلالة على التقليل لكن أريد به النفي ، نحو قولك « فلما تزورنا فتشاج صدورنا » .

== والطلب : يشمل سبعة أشياء ، وهى : الأمر ، والنهى ، والدعاء ، والعرض ، والتعريض ، والتمنى ، والاستفهام ، فصار مجموع ما يسبق الفاء أو الواو ثمانية أشياء ، ولذلك ترى النحاة حين يتحدثون عن هذا الموضوع يقولون « الأجوبة الثمانية » .

وقد زاد الفراء على هذه الثمانية الترجى ، وقوم يذكرون أن الترجى لا طلب فيه لأن الترجى هو ارتقاب أمر لا وثوق بمحصله .

ومما يتعلق بهذا الموضوع أن نخبرك بأن العلماء يختلفون فى الاستفهام التقريرى : يأخذ حكم النفى فينصب بعده المضارع المقترن بفاء السببية أو بواو المعية ، أم لا يأخذ حكمه ؟ فمنهم من ذكر أنه لا يأخذ حكمه ، وذكر أن عبارة ابن مالك فى الألفية تشير إلى هذا حيث بقول « وبعد فاجواب نفى أو طلب تحضين » والمؤلف من هؤلاء ، ومنهم من ذكر أن الاستفهام التقريرى يأخذ حكم النفى فينصب للمضارع بعد الفاء أو الواو فى جوابه ، وقد صرح صاحب الجمع بذلك حيث يقول « لافرق فى النفى بين كونه محضاً نحو ( لا يقضى عليهم فيموتوا ) أم لا : بأن نقضى بالأنحو ما تأتينا فتحدثنا إلا بخير ، أو دخلت عليه أداة الاستفهام التقريرى نحو ألم تأتينا فتحدثنا ، ويجوز فى هذا الجزم والرفع أيضاً » اه كلامه .

والذين ذهبوا إلى أن الفعل المضارع المقترن بفاء السببية أو واو المعية بعد الاستفهام التقريرى يرفع احتجوا لهذا بأن الاستفهام التقريرى يفيد ثبوت الفعل ، لانفيه ، فلا تكون الفاء واقعة فى جواب نفى ، فيجب أن يرتفع المضارع المقترن بهما ، وبيان ذلك أنك إذا قلت لمخاطبك « ألم تأتني فأحسن إليك » إما أن تريد الاستفهام الحقيقى عما بعد الهمزة وهو عدم الإتيان ، وتسكون غير عالم بعدم الإتيان وأنت تريد أن تعلمه وإما ألا تريد الاستفهام الحقيقى لأنك عالم بأنه لم يأت ، وإنما أردت أن تحمل مخاطبك بهذه العبارة على الإقرار والاعتراف بإتيانه وإحسانك إليه ، والمعنى : اعترف أنك أتيتني فأحسنيت إليك ، على حد قوله تعالى ( أليس الله بكاف عبده ؟ ) فإن المعنى : الله كاف عبده ، ويدل على أن معنى التقرير هو ما ذكرنا قول الشيخ عبد القاهر : « معنى قولنا الهمزة للتقرير أنك ألبأت المخاطب إلى الإقرار بامر قد كان ، تقول :

اللَّهُ الَّذِينَ جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمَ الصَّابِرِينَ<sup>(١)</sup> (يَا أَيُّدِي كُنْتُ مَعَهُمْ  
فَأَفُوزَ)<sup>(٢)</sup> (يَا لَيْتَنَّا نُرْذُ وَلَا نُكْذِبَ)<sup>(٣)</sup> (وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ  
= أضربت زيدا ، ولا يكون من غرضك أن يعملك أمرا لم تكن تعلمه ، ولكن  
أردت أن تحمله على أن يقر بفعل قد فعله » اه .

ولما رأى القائلون بأن الاستفهام التقريرى لا يفيد النفى فأوجبوا ألا ينتصب  
للمضارع بعد الفاء أو الواو في جوابه — أن المضارع قد جاء منصوبا في مثل هذه الحالة  
ذكروا أنه نصب لأحد سببين ، الأول مراعاة صورة النفى ، وإن لم يكن نفيا على  
الحقيقة . والثانى : أنه واقع في جواب الاستفهام لا النفى ، ولهذا تجد المؤلف يقول  
بعد مثال النفى التالى همزة التقرير « إذا لم ترد الاستفهام الحقيقى » .  
ومما يتصل بهذا الموضوع أن نبين لك أن العلماء لم يحفظوا نصب الفعل المضارع  
للمقترن بواو المعية إلا في جواب واحد من أربعة ، وهى الأمر ، والنهى ، والتعنى ،  
والنشى ، ومن أجل هذا تجد المؤلف قد اقتصر فى التمثيل للواو على أمثلة هذه الأربعة ،  
وقال أبو حيان « ولا أحفظه بعد الدعاء والعرض والتعريض والترجى ، فينبغى ألا يقدم  
على ذلك إلا بجماع » اه .

ومما يتصل بهذا الموضوع أيضا أن نحدثك أن بعض العلماء قد خالفوا فى نصب المضارع  
المقترن بفاء السببية فى جواب بعض هذه الأشياء ، فذهب ابن سيابة معلم الفراء إلى أنه  
لا ينتصب فى جواب الأمر ولو كان بصريح الفعل ، وقد احتج عليه العلماء بوروده منصوبا  
فى جواب الأمر فى كلام العرب ، ومن ذلك قول الشاعر \* ياناق صيرى عنفا فسيحا \*  
البيت رقم ٥٠١ الذى استشهد به المؤلف ، وسيأتى مشروحا ، وأجاب بعض الناس  
عنه بأن هذا شعر ، والشعر محل الضرورة ، فهو مثل قول الشاعر :

سَأَتُرْكُ مَنَزِلِي لِبَنِي تَمِيمٍ وَأَلْحَقُ بِالْحِجَارِ فَأَسْتَرِيحَا

ألا ترى هذا الشاعر قد نصب الفعل المضارع الواقع بعد الفاء — وهو قوله  
« فَأَسْتَرِيحَا » — من غير أن يكون واقعا فى جواب نفى أو طلب ، فما تنكر أن  
يكون الشاعر الذى استدلتهم بقوله قد سلك مسلك هذا الشاعر فأتى بالمضارع منصوبا  
فى جواب الأمر ويكون قد سلك طريقا لا يسلكه المتكلمون .

(١) من الآية ١٤٢ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٧٣ من سورة النساء . (٣) من الآية ٢٧ من سورة الأنعام .



عَلَيْكُمْ غَضَبِي<sup>(١)</sup>، وقوله :

— ٥٠٠ — \* لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ \*

(١) من الآية ٨١ من سورة طه .

٥٠٠ — هذا الشاهد من كلام أبي الأسود الدؤلي ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٢٤ ) وقد نسبته قوم إلى المتوكل السكناني ( انظر معجم البلدان ٧ / ٣٨٤ ) وهو في كتاب سيبويه منسوب إلى الأخطل ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الكامل ، وعجزه قوله :

\* عَارَّ عَلَيْكَ إِذَا قَمَلْتَ عَظِيمُ \*  
ثم انظر بعد ذلك كله كتاب الأغاني ( ١١ / ٣٩ بولاق ) .

الإعراب : « لا » حرف نهى ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تنه » فعل مضارع مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الألف والفتحة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « عن خلق » جار ومجرور متعلق بقوله تنه « وتأتي » الواو واو المعية حرف مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، تأتي : فعل مضارع منصوب بأن المضمره وجوبا بعد واو المعية ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « مثله » مثل : مفعول به لتأتي منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى خلق مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « عار » يجوز أن يكون مبتدأ خبره الجار والمجرور بعده ، ويجوز أن يكون خبر مبتدأ محذوف ، أى هذا عار ، ويجوز أن يكون مبتدأ وخبره محذوف ، وعلى هذين القولين يكون قوله « عليك » جارا ومجرورا متعلقا بعار « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « فطت » فعل ماض وفاعله ، والجملة في محل جر بإضافة إذا إليها ، وجواب إذا محذوف يدل عليه ساق الكلام « عظيم » نعت لعار مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وتأتي » حيث نصب الفعل المضارع الذي هو تأتي بأن للمضمره وجوبا بعد واو المعية في جواب النهى بلا .

وقوله :

٥٠١ — يَا نَاقُ سِيرِي عَنَقًا فَسِيحًا إِلَى سُلَيْمَانَ فَنَسْتَرِيحًا

وقوله :

٥٠٢ — فَقُلْتُ أَذْعَى وَأَدْعُو إِنَّ أُنْدَى \*

٥٠١ — هذا الشاهد بيت من الرجز أو بيتان من مشطوره ، وهو من كلمة قائلها الفضل بن قدامة أبو النجم العجلي يمدح فيها سليمان بن عبد الملك الخليفة الأموي ، وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٤٢١ ) .

اللفظة : « ياناق » أراد ياناقة فرخم بحذف التاء ، وخطاب النوق وغيرها من الطايا كخطاب الأطلال والديار مشهور متعارف في الشعر العربي « سيري » أمر من السير وهو المشي « عنقاً » بفتح العين المهمل والمون جميعاً - ضرب من السير السريع « فسيحاً » واسعاً « سليمان » أراد به سليمان بن عبد الملك بن مروان بن الحكم ، الخليفة الأموي المعروف « نستريح » أراد نلقى عنا متاعب السفر ولا نحفل بعد لقائه بالأيام ؛ لأنه سيكفيها مؤنة التعب لتحصيل الرزق .

الإعراب : « يا » حرف نداء مبني على السكون لا محل له من الإعراب « ناق » منادى مبني على الضم في محل نصب « سيري » فعل أمر مبني على حذف النون ، وباء المؤنثة المخاطبة فاعله مبني على السكون في محل رفع « عنقا » مفعول مطلق منصوب بسيري « فسيحاً » نعت لعنق « إلى » حرف جر « سليمان » مجرور بإلى ، وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلوية وزيادة الألف والنون « فنستريحاً » الفاء حرف دال على السببية مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، نستريح : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة وجوبا بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن ، والألف للاطلاق .

الشاهد فيه : قوله « فنستريحاً » حيث نصب الفعل للمضارع - الذي هو نستريح - بأن مضمرة وجوبا بعد فاء السببية في جواب الأمر .

٥٠٢ — هذا الشاهد من كلام دثار بن شيان ، ونسبه سيويه ( ج ١ ص

٤٢٦ ) إلى الأعشى ، وقال الأعلم في شرحه : « ويروى للعطيشة » ونسبه قوم إلى

« ربيعة بن جشم ، ونسبه القالى إلى الفرزدق ، وهو موجود في زيادات ديوان الأعشى ( ص ٢٦٠ ) بيتاً مفرداً ؛ والذي أنشده للؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ دَاعِيَانِ \*

ويروى في بعض الأمهات قبل البيت المستشهد بصدرة بيتان ، وهما قوله :

تَقُولُ حَلِيلَتِي لَمَّا اشْتَكَيْنَا سَيَذُرْ كُنَّا بَنُو الْقَرَمِ الْهَجَانِ  
سَيَذُرْ كُنَّا بَنُو الْقَمَرِ ابْنِ بَذْرِ سِرَاجِ اللَّيْلِ لِلشَّمْسِ الْخِصَانِ

اللقبة : « ادعى » أمر من النداء ، وهو هنا بمعنى النداء ، وأراد ارفعى صوتك بالنداء « أندى » أفضل تفضيل من الندى ، وهو بعد ذهاب الصوت ، وقد قالوا منه « فلان أندى صوتاً من فلان » إذا كان بعيد الصوت .

الإعراب : « فقلت » الفاء حرف عطف ، قال : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « ادعى » فعل أمر مبنى على حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله ، مبنى على السكون في محل رفع « وأدعو » الواو واو الملية ، أدعو : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا بعد واو الملية وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إن » حرف توكيد ونصب « أندى » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الألف « لصوت » جار ومجرور متعلق بأندى « أن » حرف مصدرى ونصب « ينادى » فعل مضارع منصوب بأن وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « داعيان » فاعل ينادى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد ، وأن المصدرية مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع خبر إن ، والتقدير : إن أندى لصوت نداء داعيين ، أى إن أجهر وأرفع - إلخ .

الشاهد فيه : قوله « وأدعو » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو أدعو بأن للضمرة وجوبا بعد واو الملية في جواب الأمر ، ومن النحاة من يرويه \* فقلت ادعى وأدع فإن .. \* على أن لام الأمر مقدرة ، والأصل ادعى ولأدع- إلخ وميأتى بحث ذلك في مباحث جوازم المضارع ، إن شاء الله .

وقد اجتمع الطلب والنفي في قوله تعالى : ( وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ )<sup>(١)</sup> الآية ؛ لأن ( فَتَطْرُدُهُمْ ) جوابُ النفي ، و ( فتكون ) جوابُ النهي .

واحترز بتقييد النفي والطلب بمحضين من النفي التالي تقريراً ، والمتلو بنفي ، والمنتقض بإلا<sup>(٢)</sup> ، نحو « أَلَمْ تَأْتِنِي فَأَحْسِنُ إِلَيْكَ » إذا لم تُرد الاستفهام الحقيقي ، ونحو « مَا زَالَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » و « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا » . ومن الطَّلَبِ باسم الفعل<sup>(٣)</sup> ، وبما أفظه الخبر ، وسيأتي .

(١) من الآية ٥٢ من سورة الأنعام .

(٢) ذكر المؤلف ثلاثة أمثلة خرجت بتقييد النفي بكونه محضاً ، الأول ما كان النفي واقعا بعد همزة الاستفهام المراد بها التقرير ، وقد مضى قولنا في هذا الموضوع وذكرنا اختلاف العلماء فيه ، والثاني ما وقع بعد أداة النفي فيه ما يدل على النفي نحو « مَا زَالَ تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » وهذا لأن « زال » وأخواتها تدل على النفي ، ونفى النفي إثبات ، فكان قائل ذلك قد قال : أنت تأتينا فتحدثنا ، والثالث ما انتقض فيه النفي بإلا نحو « مَا تَأْتِينَا إِلَّا وَتُحَدِّثُنَا » وذلك لأن « إلا » الاستثنائية تثبت لما بعدها نقص حكم ما قبلها ، وما قبلها منفي بما ، فيكون ما بعدها مثبتاً ، والمراد انتقاض النفي بإلا قبل الواو أو الفاء كما رأيت في المثال ، فإذا كان انتقاض النفي بعد الفاء لم يؤثر وكان المضارع منصوباً في جواب النفي ، كقوله :

وَمَا قَامَ مِنَّا قَائِمٌ فِي نَدِينَا فَيَنْطِقَ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَعْرَفَ

وقد مثل ابن مالك لما خرج بتقييد النفي بكونه محضاً بأربعة أمثلة ، وقد تبعه ولده عليها ، فزاد أن ينتقض النفي في أول الكلام بإلا ، نحو قولك « مَا أَنْتَ إِلَّا تَأْتِينَا فَتُحَدِّثُنَا » لأن الكلام إثبات ، ويمكن أن يدخل هذا المثال في قوله المؤلف « والمنتقض بإلا » لأن المدار على كون إلا واقعة قبل الفاء أو الواو سواء أكانت في الجملة السابقة أم كانت بعدها .

(٣) ذكر المؤلف شيئين خرجا بتقييد الطلب بكونه محضاً ، ومعنى كون الطلب =

وبتقييد الفاء بالسببية والواو بالمعية من العاطفتين على صريح الفعل ، ومن الاستثنائيتين ، نحو ( وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ <sup>(١)</sup> ) ، فإنها للعطف ، وقوله :  
 ٥٠٣ - \* أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ \*  
 =

محضاً أن يكون بصريح الفعل الدال على الطلب بوضعه ، فإن كان الطلب بالمصدر نحو قولك « ضرباً زيدا فيستقيم أمره » ، أو كان الطلب باسم الفعل نحو « صه فيستريح القوم » أو كان الطلب بما وضع للدلالة على الخبر نحو « حسبك الحديث فينام الناس » لم يحجز النصب .

وقد أجاز الكسائي النصب بعد الطلب باسم الفعل أو بما وضع للدلالة على الخبر وذهب ابن جني وابن عصفور إلى جواز النصب بعد اسم الفعل المشتق كتنزال ودراك ، ولم يستند هؤلاء إلى سماع عن العرب ، وإنما قالوا ما قالوه قياساً على فعل الأمر ، وهذا القياس مردود ، وسنعرض لهذا مرة أخرى عند كلام المؤلف .

(١) من الآية ٣٦ من سورة المرسلات .

٥٠٣ - هذا الشاهد من كلام جميل بن عبد الله بن معمر العذري ، وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٤٢٢ ) والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَهَلْ تُخْبِرُنَاكَ الْيَوْمَ بَيْدَاهُ سَمَلَقُ \*

اللمعة : « القواء » بفتح القاف ، بزنة السحاب - الخالي الذي لا أنيس به « فينطق » يخبر عما فعل الدهر بأهله وسكانه « بيداء » صحراء ، سميت بذلك لأن سالكها يبيد فيها أي يهلك « سملق » بزنة جعفر - الأرض التي لا تثبت شيئاً .

الإعراب : « أَلَمْ » الهمزة للاستفهام الإنكاري ، لم : حرف نفى وجزم وقلب « تسأل » فعل مضارع مجزوم ولم وعلامة جزمه السكون ، وحركه بالكسر للتخلص من النقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الربيع » مفعول به لتسأل « القواء » نعت للربيع « فينطق » الفاء للاستئناف ، ينطق : فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الربيع « وهل » الواو عاطفة ، هل : حرف استفهام « تخبرنك » تخبر : فعل مضارع مبنى على الفتح لاتصاله =

فإنها للاستئناف ؛ إذ العطف يقتضى الجزم ، والسببية تقتضى النصب <sup>(١)</sup> .

== بنون التوكيد الخفيفة ، ونون التوكيد حرف لا عمل له من الإعراب ، وضمير المخاطب مفعول به لتخبر مبنى على الفتح فى محل نصب « ببدء » فاعل تخبر مرفوع بالاضمة الظاهرة « سماع » نمت لبداء ، مرفوع وعلامة رفعه الضمة الظاهرة ، الشاهد فيه : قوله « فينطق » حيث رفع الفعل المضارع الذى هو ينطق بعد الفاء مع أنه مسبوق باستفهام ؛ وذلك لأن هذه الفاء ليست عاطفة ، ولا هى للسببية ، وإنما هى للاستئناف .

(١) أنت تعلم أن فاء العطف تقتضى مشاركة ما بعدها لما قبلها فى إعرابه وفى معنى العامل ، أما اشتراكهما فى الإعراب فواضح أن المراد به أن ما قبلها إن كان مرفوعا كان ما بعدها مرفوعا أيضا ، وإن كان ما قبلها مجزوما كان ما بعدها مجزوما مثله ، وأما اشتراكهما فى المعنى فالمراد به أن ما قبلها إن كان منفيا كان ما بعدها منفيا أيضا ، وإن كان ما قبلها مثبتا كان ما بعدها مثبتا مثله ، وأنت تعلم أن فاء السببية - من حيث هى دالة على السببية - تقتضى من حيث الإعراب نصب الفعل المضارع المقترب بها ولو كان ما قبله فعلا مضارعا مرفوعا أو مجزوما ، وتقتضى من حيث المعنى أن حصول ما قبلها سبب فى حصول ما بعدها وأن ما بعدها نتيجة ما قبلها ومتربب عليه ، ولا تقتضى اشتراك ما قبلها وما بعدها فى النفي ولا فى الإثبات . وتعلم أيضا أن الفاء التى يقصد بها الاستئناف تقتضى من حيث الإعراب رفع المضارع للمقترن بها لأن المفروض أنه لم يتصل به ناصب ولا جازم ، وتقتضى من حيث المعنى انقطاع ما بعدها عما قبلها وبناء على مبتدأ محذوف تكون جملة المضارع مع فاعله للمستتر فيه فى محل رفع خيرا عنه .

وإنما قلنا فى فاء السببية « من حيث دلالتها على السببية » لأنها مع دلالتها على السببية عاطفة - عند البصريين - والعطف هو المصدر المسبوك بواسطة أن المصدرية المضمره ، والمعطوف عليه مصدر متصيد مما قبلها .

إذا علمت كل هذا فاعلم أنك إذا قلت « لا تزورنا فنكرمك » فتطبيقا لما ذكرنا إن جعلت الفاء لمجرد العطف كان معنى هذه العبارة هو نفس المعنى الذى يؤديه قولك : لا تزورنا فلا نكرمك ، فنكرمك : مرفوع ، لأنه معطوف على مرفوع ، وهو منفى لأنه معطوف على منفى ، ونظيره فى ذلك الآية الكريمة ( ولا يؤذن لهم فيعتذرون ) أى لا يؤذن لهم فلا يعتذرون .

وتقول : « لَا تَأْكُلِ السَّمَكَ وَتَشْرَبِ الْآبَنَ » بالرفع إذا نهيته عن الأول فقط ، فإن قدرت النهي عن الجمع نصبت ، أو عن كل منهما جرمت

\*\*\*

وإذا سقطت الفاء بعد الطلب وقصد معنى الجزاء جُزم الفعل جواباً لشرط مُقدّر ، لا للطلب لتضمّنه معنى الشرط خلافاً لزماعى ذلك <sup>(١)</sup> ، نحو ( قُلْ تَعَالَوْا

= وإن جعلت الفاء لمجرد السببية كان معنى هذا المثال أن إكرامنا إياك مترتب على عدم زيارتك ومتسبب عنه ، وذلك إذا كنت كارها لزيارته غير راغب فيها ، وهذا لا يجوز في الآية الكريمة التي تلونها ، لأن الاعتذار لا يتسبب عن عدم الإذن ، بل يترتب على الإذن نفسه ، فما بعد الفاء لا يشارك ما قبلها في الانتفاء كما كان في الوجه الأول .

وإن جعلت الفاء للاستئناف كان معنى المثال هو معنى قولك : لا نزرنا فنحن نكرمك ، فما بعد الفاء مرفوع وغير منقضى ، وهو مبنى على مبتدأ محذوف . هذا هو الحق في هذه المسألة فأعرفه واحرص عليه ، ولا تلتفت إلى ماعداء .

(١) قول المؤلف « وقصد معنى الجزاء » معناه أن تقدر الفعل المضارع مسبباً عن الطلب المتقدم ومترتباً عليه كما أن جزاء الشرط وجوابه متسبب عن فعل الشرط ومترتب عليه .

والحاصل أنه لا بد من تحقق ثلاثة شروط :

الأول : أن يتقدم كلام يدل على أمر أو نهى أو استفهام ، أو نحو ذلك من أنواع الطلب السابق بيانها .

الثاني : أن يقع بعد هذا الطلب فعل مضارع مجرد من الفاء .

الثالث : أن يقصد المتكلم أن هذا المضارع متسبب عن ذلك الطلب ، فينشد يكون هذا الفعل المضارع مجزوماً ، وفي جازمه ثلاثة أقوال سنبينها فيما يلي ، فإن اختلف شرط منها لم يكن هذا المضارع مجزوماً .

ومن أمثلة ذلك قوله تعالى ( قل تعالوا أتل ) فقد تقدم الطلب وهو تعالوا ، وتأخر عنه المضارع وهو أتل ، وقصد أن تكون التلاوة عليهم متسببة عن إتيانهم ، فجزم المضارع بحذف حرف العلة ، ومثل ذلك قول امرئ القيس بن حجر الكندي : =

= قِفَا نَبِكَ مِنْ ذِكْرِي حَيِّبٍ وَمَنْزِلٍ

بِسِقْطِ اللَّوَى بَيْنَ الدَّخُولِ فَحَوِّمَلِ

ومن أمثله قولك « اتنى أكرمك » وقولك « هل تأتيني أحدثك » وقولك « لا تسكفر تدخل الجنة » .

فإن كان المتقدم غير طاب - بأن كان نفياً نحو « ما تزورنا تحدثنا » أو كان خبراً مثبتاً نحو « أنت تزورنا تحدثنا » وجب رفع الفعل المضارع ، لأن هذا الفعل المضارع لا يكون متسبباً عن الخبر المثبت ولا عن النفي .

وإن تقدم الطلب وتأخر عنه الفعل المضارع لم يكن اقترن هذا للمضارع بالفاء نحو « زرنى فأكرمك » ونحو « هل تزورنى فأكرمك » فهذا هو الذى تقدم الكلام عليه ، وحكمه أن ينتصب المضارع لكونه واقعا بعد فاء السببية فى جواب الطلب .

وإن تقدم الطلب وتأخر المضارع المجرد من الفاء ولم يكن لم يقصد الجزاء ارتفع الفعل المضارع ، وكان هو وفاعله جملة . فإن كان قبله نكراه محضة فهذه الجملة نعت للنكرة نحو قوله تعالى ( فهب لى من لدنك وليا يرثى ) فقد تقدم الطلب وهو هب ، وتأخر للمضارع المجرد من الفاء وهو يرثى ، ولم يقصد الجزاء ، وكذلك قولك « جئنى برجل يؤدى واجبه بإخلاص » وإن تقدم على المضارع معرفة كانت جملة حالاً من هذه المعرفة نحو قوله تعالى ( ولا تمنن تستكثر ) والمعرفة هى الضمير المستتر فى تمنن ، وقد تكون جملة المضارع مستأنفة كما فى قول الشاعر :

وَقَالَ رَأَيْدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوِلَهَا فَحَتَفَ كُلُّ امْرِئٍ يَجْرِى لِمِقْدَارٍ

وقد اختلف النحاة فى جازم الفعل المضارع إذا استوفى الكلام الشروط الثلاثة التى سبق بيانها ، ولهم فى ذلك ثلاثة أقوال :

الأول: أن جازمه أداة شرط مقدرة ، فنحو قولك « زرنى أكرمك » تقديره : « زرنى إن زرنى أكرمك » فالأداة هى إن مقدرة ، وفعل الشرط متعبد من الكلام السابق ، والمضارع جواب الشرط ، وهذا قول جمهور النحاة ، ومعه المتأخرون .  
والقول الثانى : أن الجازم هو نفس الطلب المتقدم لأنه يتضمن معنى أداة الشرط ، =



أَتْلُ) <sup>(١)</sup> بخلاف نحو (فَهَبَ لِي مِنْ لَدُنْكَ وَلِيًّا يَرِثُنِي) <sup>(٢)</sup> في قراءة الرفع ؛ فإنه قَدَرُهُ صفة لوليًّا لا جواباً لَهَبَ ، كما قَدَرُهُ مَنْ جَزَمَ .

وشرطَ غيرُ الكسائي لصحة الجزم بعد النهي صِحَّةٌ وقوع « إن لا » في موضعه ؛ فمن ثم جاز « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ تَسْلَمَ » بالجزم ، ووجب الرفع في نحو « لا تَدْنُ مِنَ الْأَسَدِ يَا كُتْلَكَ » ، وأما « فَلَا يَقْرَبُ مَسْجِدَنَا يُؤْذِنَا » فالجزمُ على الإبدال لا الجواب .

\*\*\*

وَأَلْخَقَ الْكَوَاكِبُ فِي جَوَازِ النَّصَبِ بِالْأَمْرِ مَا دَلَّ عَلَى مَعْنَاهُ : من اسم فعل ، نحو « نَزَالَ فَنُكِرِمَكَ » أو خبر ، نحو « حَسْبُكَ حَدِيثُ قَيْنَمَ الْفَأْسُ » ولا خلاف في جواز الجزم بعدها إذا سقطت الفاء ، كقوله :

— ٥٠٤ — \* مَكَانَكَ تُحْمَدِي أَوْ تَسْتَرِيحِي \*

= وهذا قول الخليل وسيدييه ، وظاهر عبارة ابن هشام في كتابه قطر الندى يجري عليه .

والقول الثالث : أن الجازم هو نفس الطلب التقدم لأنه ناب عن أداة الشرط كما أن المصدر ينصب المفعول به في نحو « ضرباً زيدا » لكونه قد ناب عن فعل الأمر ، لا لأنه تضمن معناه ، وهذا مذهب أبي سعيد السيرافي وأبي علي الفارسي .

(١) من الآية ١٥١ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٦ من سورة مريم .

٥٠٤ — هذا الشاهد من كلام عمرو بن الإطنابة الخزرجي ، والإطنابة : اسم

أمه ، واسم أبيه زيد بن مناة ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* وَقَوْلِي كَلِمًا جَشَّاتُ وَجَاشْتُ \*

وفيل البيت المستشهد هنا بمعجزة قوله :

أَبَتْ لِي هِمَّتِي وَأَبَى بِلَايِي وَأَخَذِي الْحَمْدَ بِالثَّمَنِ الرَّبِيحِ  
وَلِإِقْحَامِي عَلَى الْمَسْكُورَةِ نَفْسِي وَضَرَنِي هَامَةً الْبَطْلُ الْمَشِيحِ

اللغة : « جشأت » الحديث عن نفسه كما رأيت في البيتين اللذين أنشدناهما ، وجشأت نفسه : أى ثارت ونهضت من فزع أو حزن أو نحوهما « جاشت » غلت كما تغلى القدر بالماء ، والمراد منه قريب من المراد من سابقه « مكانك » أى اثبتى وقرى ولا تتورى « تحمدى » يحمذك الناس ويشكروا لك ثباتك « تستريحى » تطمئن خوالجك ، وتسكن ثورتك ، ويهدأ ما بك من فزع واضطراب .

الإعراب : « وقولى » الواو حرف عطف ، قول : معطوف على همتى وبلايى فى أول الأبيات مرفوع بضمّة مقدّرة على ما قبل ياء المتكلم ، وقول مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « كلاً » ظرف متعلق بقولى « جشأت » جشأ : فعل ماض ، والتاء تأنيث ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى نفسى « وجاشت » الواو حرف عطف ، جاش : فعل ماض ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هى يعود إلى النفس « مكانك » مكان : اسم فعل أمر بمعنى اثبتى ، مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب ، والكاف حرف دال على الخطاب ، وفاعل اسم الفعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت « تحمدى » فعل مضارع مجزوم فى جواب الأمر باسم الفعل ، وعلامة جزمه حذف النون ، وياء المؤنثة المخاطبة فاعله مبنى على السكون فى محل رفع « أو » حرف عطف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « تستريحى » فعل مضارع معطوف على تحمدى مجزوم بحذف النون ، وياء المخاطبة فاعله .

الشاهد فيه : قوله « تحمدى » حيث جزمه بحذف النون لكونه واقعاً فى جواب الأمر ، والأمر هنا - كما هو ظاهر - بغير صيغة افعال ؛ لأنه باسم فعل ، والمراد بصيغة افعال فعل الأمر .

وفولم «اتقِ اللهَ أَمْزُؤْ قَمَلْ خَيْراً يُدَبِّ عَلَيْهِ» أَيْ لِيَتَقِيَ اللَّهَ وَلِيَفْعَلَ<sup>(١)</sup>  
وَالْحَقَّ الْفَرَاءَ التَّرَجَّى بِالْتَمَنَّى بِدَلِيلِ قِرَاءَةِ حِفْصِ (فَاطِلِمَعِ)<sup>(٢)</sup> بِالنَّصَبِ .

\* \* \*

فصل : وَيُنْصَبُ بـ « أَنْ » مضمرّة جوازاً بعد خمسة أيضاً :

أحدها : اللام إذا لم يسبقها كَوْنٌ ناقصٌ ماضٍ منفي ، ولم يقرن الفعل  
بلا ، نحو (وَأَمْرُنَا لِنُسَلِّمَ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ)<sup>(٣)</sup> (وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ  
الْمُسْلِمِينَ)<sup>(٤)</sup> .

فإن سُبقت بالكَوْنِ المذكور وجب إضمار « أَنْ » كما مر<sup>(٥)</sup> .

(١) بدليل جزم الفعل المضارع وهو «يُثَبِّ» بعده ، والمضارع إنما يجزم في جواب  
الأمر .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة غافر

(٣) من الآية ٧١ من سورة الأنعام .

(٤) من الآية ١٢ من سورة الزمر .

(٥) اللام التي لم يسبقها الكون الماضي المنفي هي لام التعليل - وقد يعبر عنها  
بلام كي ، واللام التي سبقها الكون الماضي المنفي هي لام الجعود .

ومن هذا الكلام يتبين لك أن لأن المصدرية بعد اللام ثلاث حالات:

الأولى : وجوب الإضمار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هي لام الجعود نحو  
قوله تعالى (لَمْ يَكُنِ اللَّهُ لِيَغْفِرْ لَهُمْ) .

الحالة الثانية : وجوب الإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا قرن الفعل المضارع بلا النافية  
نحو قوله تعالى (لَئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ) .

والحالة الثالثة : جواز الإضمار والإظهار ، وهذه الحالة فيما إذا كانت اللام هي لام  
التعليل نحو قوله تعالى (وَأَمْرُنَا لِنُسَلِّمَ) وهذا شاهد الإضمار ، ونحو قوله سبحانه  
(وَأَمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ) وهذا شاهد الإظهار .

هذا ، والقول بأن ناصب المضارع بعد لام التعليل هو أن المضمرّة جوازاً هو قول  
جمهور البصريين ، وفي المسألة ثلاثة أقوال أخرى :

وإن قرّن الفعلُ بلا نافية أو مؤكدة وجب إظهارها ، نحو ( لَيْثًا يَكُونُ  
لِلنَّاسِ عَلَيْكُمْ حُجَّةٌ )<sup>(١)</sup> ( لَيْثًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ )<sup>(٢)</sup> .  
والأربعة الباقية : أَوْ ، وَالْوَاوُ ، وَالْفَاءُ ، وَثُمَّ ؛ إذا كان العطفُ على اسم  
ليس في تأويل الفعل ، نحو ( أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا )<sup>(٣)</sup> في قراءة غير نافع بالنصب  
عطفًا على ( وَحَيًّا ) ، وقوله :

— ٥٥٥ — \* وَلُبْسُ عِبَاءَةٍ وَتَقَرَّرَ عَيْنِي \*

= أحدها: أن الناصب للمضارع هو لام التحليل نفسها ، وهو قول جمهور الكوفيين  
وقالوا مع ذلك : إذا ذكرت « أن » بعد اللام نحو ( وأمرت لأن أكون )  
فإن مؤكدة للام .

والقول الثاني : أن الناصب للمضارع هو اللام لئلا يتأخر عن أن المحذوفة ، وهذا  
يستلزم أنه إذا ظهرت أن بعد اللام كما في الآية الكريمة كان الناصب حينئذ هو أن ،  
إذ لا عمل للنائب مع وجود المنوب عنه ، وليس العمل حينئذ لهما معا إذ لا يعمل عاملان في  
معمول واحد ، ولا يمكن إنكار إظهار أن بعد لام التحليل وهو وارد في القرآن  
الكريم ، وهذا قول أبي العباس أحمد بن يحيى ثعلب .

والقول الثالث: أن الناصب للمضارع ليس هو اللام ، وليس هو أن مضمرة بخصوصها  
بل يجوز أن يكون الناصب هو أن مضمرة ، ويجوز أن يكون الناصب هو كي مضمرة ،  
بدليل أن كلا من أن وكي يظهر بعد اللام في بعض التراكيب ، فإظهار أن كما في  
قوله تعالى ( لأن أكون ) وإظهار كي كما في قوله سبحانه ( لكي لا تأسوا ) وهذا قول  
السيرافي وابن كيسان .

(١) من الآية ١٥٠ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٢٩ من سورة الحديد

(٣) من الآية ٥١ من سورة الشورى

٥٥٥ — هذا الشاهد من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٤٣٦ ) ولم ينسبه ولا نسبه

الأعلم في شرح شواهد ، وقد نسب قوم إلى امرأة اسمها ميسون بنت بحدل ، وكانت  
— فما ذكروا — امرأة من أهل البادية ، فتزوجها معاوية بن أبي سفيان وتلقاها =

إلى الحاضرة وهى أم ولده يزيد ، فكانت تكثر الحنين إلى أهلها ويشد بها الوجد إلى حالتها الأولى ، والذى ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قولها :

\* أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ \*

ورواية سيويه وجماعة فى صدر البيت « للبس عباءة » بلام الابتداء .  
 اللغة : « ولبس » اللبس - بضم اللام وسكون الباء الموحدة - استعمالك الثوب ونحوه  
 فيما أعد وهى له « عباءة » هى بفتح العين المهملة ، بزنة سحابة - كساء معروف يلبسه  
 الأعراب ، وليس من لباس الحاضرة « تفر عني » أصل معناه تثبت وتبرد ، وتستعمل  
 هذه العبارة كناية عن السرور ؛ لأن برودة العين تنشأ عما يترقق فيها من دمع للسرور ،  
 كما أن سخنة العين كناية عن الحزن ؛ لأنها تنشأ عما يجرى فيها من دمع الحزن  
 « الشفوف » جمع شف - بكسر الشين المعجمة أو فتحها مع تشديد الفاء - وهو ضرب  
 من الثياب الرقيقة .

الإعراب : « ولبس » الواو حرف عطف ، لبس : مبتدأ مرفوع بالابتداء وعلامة  
 رفعه الضمة الظاهرة ، ولبس مضاف و« عباءة » مضاف إليه « وتفر » الواو حرف  
 عطف مبنى على الفتح لا محل له ، تفر : فعل مضارع منصوب بأن للمضمر بعد الواو  
 العاطفة وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة « عني » عين : فاعل مرفوع بضمة مقدرة على  
 ما قبل ياء المتكلم ، وعين مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « أحب » خبر للبتداء مرفوع  
 بالضمة الظاهرة « إلى » جار ومجرور متعلق بأحب « من لبس » جار ومجرور متعلق  
 أيضاً بأحب ، ولبس مضاف و « الشفوف » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .  
 الشاهد فيه : قوله « وتفر » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو تفر بأن مضمره  
 بعد الواو ؛ ليكون للصدر المنسبك من أن ومدخولها معطوفاً على الاسم السابق ، فتكون  
 قد عطفت اسماً على اسم ، وذلك لأن المعطوف عليه اسم خالص من التقدير بالفعل وهو لبس ،  
 وهذا الإضمار جائز لا واجب ، ولو كان الاسم مقدراً بالفعل كالصفة الصريحة الواقعة  
 صلة لأل لم يجوز نصب المضارع ، كالثال الذى ذكره المؤلف ؛ فإن قوله « الطائر » فى  
 قوة قولك « الذى بطير » ، والسر فى ذلك كله أنه يجوز عطف الفعل للمضارع نفسه على  
 الاسم الذى يشبه الفعل ، ولا يجوز عطفه على اسم لا يشبه الفعل .

وقوله :

— ٥٠٦ — \* لَوْلَا تَوَقُّعُ مُعْتَرٍّ فَأَرْضِيهِ \* \*

٥٠٦ — هذا الشاهد من الشواهد التي لم أقف لها على نسبة إلى قائل معين ،  
والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* مَا كُنْتُ أُؤْثِرُ إِتْرَابًا عَلَى تَرْبٍ \* \*

اللغة : « توقع معتّر » توقع الشيء : انتظاره وترقبه ، والمعتّر - بضم الميم وآخره  
راء مشددة - الذي يتعرض لك من ذوى الحاجة لتراه من غير أن يسألك بلسانه ، وفي  
القرآن الكريم : ( فكلوا منها وأطعموا القانع والمعتّر ) وأراد في بيت الشاهد الذي  
يلم بساحتك ويرجو نوالك « أرضيه » أراد أعطيه العطاء الكثير الذي ترضى نفسه  
عنه « إترابا » مصدر أترب الرجل إذا استغنى وصارت أمواله كالتراب فوق الد  
« ترب » بفتح التاء والراء جميعاً هو الفقر ، تقول منه : ترب الرجل - من باب  
فرح - إذا لصق بالتراب ، وذلك يكون عن حاجة وققر ، وقرأه العيني بكسر التاء  
وسكون الراء ، وفسره بلدة الرجل ومن يكون سنه من سنه ، وتبعه الصبان والشيخ  
خالد ، وليس من الصواب في قليل ولا كثير ، بل بعده عن الصواب ، بعد الأرض  
عن ذات السحاب .

الإعراب : « لولا » حرف يدل على امتناع جوابه لوجود شرطه « توقع » مبتدأ  
مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وهو مضاف و « معتّر » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة ، وخبر المبتدأ محذوف وجوباً ، والتقدير : لولا توقع معتّر موجود « فأرضيه »  
الفاء حرف عطف ، أرضى : فعل مضارع منصوب بأن المصدرية المضمرة جوازاً بعد  
فاء العطف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى  
المعتّر مفعول به مبنى على الضم في محل نصب « ما » حرف نفي « كنت » كان : فعل  
ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « أوثر » فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً  
تقديره أنا ، والجملة في محل نصب خبر كان « إتراباً » مفعول به لأوثر منصوب بالفتحة  
الظاهرة « على ترب » جار ومجرور متعلق بقوله أوثر . والجملة من كان واسمها  
وخبرها لا محل لها من الإعراب جواب لولا .

وقوله :

٥٠٧ — \* إِنِّي وَقَتْلِي سُلَيْكًا ثُمَّ أَعْقَلُهُ \* \*

= الشاهد فيه : قوله « فأرضيه » حيث نصب الفعل المضارع ، وهو قوله أرضى ، بأن المضمرة جوازاً بعد الفاء العاطفة التي تقدمها اسم صريح ليس في تأويل الفعل ، وهو قوله « توفع » .

٥٠٧ — هذا الشاهد من كلام أنس بن مدركة الخثعمي ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* كَالثَّوْرِ يُضْرَبُ لَمَّا عَافَتِ الْبَقْرُ \*

اللفظة : « سليك » بضم السين المهملة وفتح اللام ، بزنة المصغر - هو سليك بن سلكة ، وسلكة : أمه ، وقد اشتهر بها ، وأبوه عمرو بن سنان السعدي التميمي ، عداء مشهور قالوا : إنه كان يسبق الخيل ، ويلحق الظباء « أعقله » أدفع ديته ، وميت الدية عقلاً لأن الدية عندهم كانت من الإبل ، وكأنوا يعقلونها بجوار بيت القنيل : أي يربطونها « الثور » هو فحل البقر « عافت البقر » كرهت ، ويقال : الثور من نبات الماء تراه البقر فتعاف ورود الماء فيضربه البقر لينعيه عن مكان ورودها حتى ترد ، وقد أنشد الجاحظ البيت مع أبيات أخرى في الحيوان ( ١٨/١ ) وبين معناه .

الإعراب : « إِنِّي » إن : حرف توكيد ونصب ، وياء المتكلم اسمه « وقتلي » الواو حرف عطف ، قتل : معطوف على اسم إن ، وياء المتكلم مضاف إليه ، وهي من إضافة المصدر إلى فاعله « سليكا » مفعول به لقتل منصوب بالفتحة الظاهرة « ثم » حرف عطف « أعقله » أعقل : فعل مضارع منصوب بأن المضمرة جوازاً بعد ثم العاطفة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائب العائد إلى سليك مفعول به ، مبنى على الضم في محل نصب « كالثور » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر إن « يضرب » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بالضمة الظاهرة ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الثور ، والجملة من الفعل ونائب فاعله في محل نصب حال من الثور « لَمَّا » ظرف بمعنى حين مبنى على السكون في محل نصب بقوله يضرب « عافت » =

وتقول : « الطائر قَيْعَضَبُ زَيْدُ الذَّبَابُ » بالرفع وجوبا ؛ لأنَّ الاسم في تأويل الفعل ، أى : الذى يطير<sup>(١)</sup> .

== عاف : فعل ماض ، والتاء للتأنيث « البقر » فاعل عافت مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وجملّة عافت وفاعله في محل جر بإضافة لـما الظرفية إليها .

الشاهد فيه : قوله « ثم أعقله » حيث نصب الفعل المضارع الذى هو قوله « أعقل » بأن المضمرّة جوازا بعد ثم التى عطفت هذا الفعل المضارع على اسم صريح فى الاسمية ليس فى تقدير الفعل ، وهذا الاسم هو قوله « قتلى » .

(١) اعلم أولا أن المراد بالاسم الذى ليس فى تأويل الفعل - وهو المعطوف عليه بأحد الحروف الأربعة : الواو ، والفاء ، وثم ، وأو - هو الاسم الذى لا تشوبه شائبة الفعلة ، وذلك بأن يكون جامدا جمودا محضا ، وقد يكون مصدرا مثل « لبس » فى الشاهد ٥٠٥ و « توقع » فى الشاهد ٥٠٦ و « قتل » فى الشاهد ٥٠٧ ، وقد يكون اسما علما كما تقرّل « لولا زيد وبحسن إليك لهلكت » فيحسن : منصوب بأن مضمرّة جوازا ، وأن ومعمولها فى تأويل مصدر معطوف على زيد ، والتقدير : لولا زيد وإحسانه إليك لهلكت ، ونظيره قولك « لولا أبوك ويعطف عليك لم تكن شيئا » ونظير ذلك قول الشاعر :

وَلَوْلَا رِجَالٌ مِنْ رِزَامٍ أَعِزَّةٌ      وَآلٌ سُبَيْعٌ أَوْ أَسْوَأُكَ عَلَقَمًا

فأسوأك : منصوب بأن مضمرّة ، والمصدر معطوف على رجال ، والتقدير : لولا رجال من رزام وآل سبيع أو إساءة إليك ، وعلقم : منادى مرخم بحذف التاء وقد عومل معاملة من ينتظر ، وأصله علقمة .

ثم اعلم أنه قد تحصل لك من مجموع كلام المؤلف أن إضماو « أن » المصدرية بعد الفاء والواو قد يكون إضمارا جائزا وقد يكون إضمارا واجبا ، وذلك لأن الفاء قد تكون فاء السببية وقد تكون فاء العطف ، والواو قد تكون واو المعية وقد تكون واو العطف ، فإن كانت الفاء فاء السببية أو كانت الواو واو المعية كان إضمار أن بعدها واجبا ، وإن كانت الفاء أو الواو للعطف كان الإضمار بعدها جائزا ، ويلحق بهما فى هذه الحالة الأخيرة ثم وأو العاطفتان ، وقد رأيت فى الشاهد ٥٠٦ العطف بـثم ، ورأيت فى البيت الذى رويناه لك فى مطلع هذا الكلام العطف بأو .



١. لا يُنْصَبُ بـ «أَنْ» مضمرة في غير هذه المواضع العشرة إلا شاذاً ،  
كقولهم بمضهم : « تَسْمَعُ بِالْمَعْيَدِيِّ خَيْرٌ مِنْ أَنْ تَرَاهُ »<sup>(١)</sup> ، وقول آخر :  
« خُذِ الْأَمْرَ قَبْلَ يَأْخُذَكَ »<sup>(٢)</sup> ، وقراءة بمضهم ( بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ حَتَّى

(١) هذا مثل من أمثال العرب ، ويروى برفع « تسمع » وينصبه ، وأنى المؤلف به هنا على رواية النصب ، فإن هذا النصب بأن المصدرية محذوفة في غير موضع من المواضع العشرة السابق بيانها في وجوب إضمارها وجوازها ، والذي سهل حذفها وجود «أن» أخرى في قولهم «أن تراه» ونظيره قول طرفة :  
أَلَا أَيُّهَا الزَّاجِرِيُّ أَحْضَرَ الْوَعَى وَأَنْ أَشْهَدَ اللَّذَاتِ هَلْ أَنْتَ مُخَلِّدِي  
الرواية بنصب «أحضر» بأن المصدرية محذوفة ، والذي سهل حذفها وجودها في قوله «وأن أشهد اللذات» .

(٢) ليس في هذا المثال ذكر «أن» المصدرية مع فعل آخر غير المنصوب بها مضمرة - وهو « يأخذك » - ونظير ذلك قول عامر بن جوين الطائي ( سيويه ١٥٥/١ ) :

فَلَمْ أَرِ مِثْلَهَا حُبَّاسَةً وَاجِدٍ  
وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَ مَا كَذْتُ أَفْئَلَهُ

وحل العلماء الآية الكريمة التي تلاها المؤلف على ذلك ، كما حلوا عليه قوله تعالى ( تأمروني أعبد ) بنصب أعبد في قراءة الحسن ، وقالوا : إن نصب ( يدمغ ) في الآية الأولى ونصب ( أعبد ) في الآية الثانية بأن المصدرية محذوفة .  
هذا ، والقول بأن حذف أن المصدرية مع إبقاء عملها في غير المواضع العشرة السابق بيانها شاذ هو قول جمهور البصريين ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز حذفها وبقاء عملها من غير قيد قياساً على ما ورد من ذلك من بيت طرفة وبيت عامر والمثل والقراءة في الآيتين الكريمتين .

وذهب الأخفش إلى جواز حذف «أن» المصدرية لكن بشرط أن يرتفع الفعل المضارع ، فتقدر «أن» لسبك الفعل بالمصدر إن احتيج لذلك كما في المثل « تسمع بالمعيدي خير من أن تراه » لكن حذفها وبقاء عملها غير جائز عنده هو أيضاً . =

لِلْبَاطِلِ فَيَذْمُوهُ<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

فصل : وجازمُ الفعل نوعانٍ : جازمُ لفعل واحد ، وهو أربعة :

« لا » للطلبية ، نهيًا كانت نحو ( لَا تُشْرِكْ بِاللَّهِ )<sup>(٢)</sup> ، أو دُعاءً نحو ( لَا تُؤْخِذْنَا )<sup>(٣)</sup> ، وجرزُهَا ففعلِي المتكلم مبنيين للفاعل نَادِرٌ ، كقوله :  
 ٥٠٨ — \* لَا أَعْرِفَنَّ رَبَّيَا حُورًا مَدَامِهَا \*

= وذهب جماعة من متأخري النحاة إلى أنه لا يجوز حذف « أن » في غير المواضع العشرة السابق يياتها لا مع بقاء عملها كما يقول الكوفيون ، ولا مع رفع الفعل المضارع كما ذهب إليه الأخفش .

(١) من الآية ١٨ من سورة الأنبياء .

(٢) من الآية ١٣ من سورة لقمان .

(٣) من الآية ٢٨٦ من سورة البقرة .

٥٠٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وروى عجزه هكذا :

\* كَأَنَّ أَبْكَارَهَا نِمَاحُ دَوَّارِ \*

ويروى عجزه هكذا :

\* مُرْدَفَاتٍ عَلَى أَعْجَازِ أَكْوَارِ \*

اللفظة : « رربا » بفتح فسكون ففتح ، بزنة جعفر — أصله اسم للقطيع من الظباء أو من بقر الوحش ، ويطلق على الجماعة من ملاح النساء ، طى الاستعارة « حورا » جمع حوراء ، والحوراء : الشديدة سواد سواد العين مع شدة بياض بياضها وهو وصف من الحور — بفتح الحاء المهمل والواو — « مدامها » للداعم : جمع مدمع — بفتح اليمين بينهما دال ساكنة — وهو اسم مكان من قولهم « دمعت العين » والمراد بالمدامع على هذا العيون لأنها أما كن الدمع « مردفات » بتشديد الدال مفتوحة — أى قد أركبت خلف الراكبين فجعلت كل واحدة منهن رديفاً لراكب « أعقاب » =

== جمع عقب - بفتح العين وكسر القاف - وهو المؤخر من كل شيء «أكوار» جمع كور ، وهو رحل الناقة بأداته ، وقد جرت عادة العرب أن يجعلوا النساء المسبيات مردفات خلف من استباهن .

الإعراب : « لا » حرف نهى « أعرفن » أعرف : فعل مضارع ، مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة في محل جزم بلا الناهية ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، ونون التوكيد الخفيفة حرف مبني على السكون لا محل له من الإعراب «رربا» مفعول به لأعرف « حورا » نعت لررب منصوب بالفتحة الظاهرة «مدامعا» مدامع فاعل مجرور مرفوع بالضمة الظاهرة ، و مدامع مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الربرب مضاف إليه « مردفات » حال من رربرب منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم «على» حرف جر «أعقاب» مجرور بعلی ، والجار والمجرور متعلق بقوله مردفات ، وأعقاب مضاف و« أ كوار » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « لا أعرفن » فإن « لا » هذه هي الناهية ، والفعل المضارع المجزوم بها محلا للمتكلم ، وهو مبني للمعلوم ؛ وذلك شاذ ؛ فإن حاولت أن تجعل «لا» نافية منع من ذلك أن نون التوكيد إنما يكثر دخولها على الفعل الطلبي ، وقد قلنا لك مرارا : إن الحمل على الكثير الغالب أولى وأخلق بالرعاية .

فإن قلت : فأنا مرتكب في تخريج هذا البيت - على أية حال - الحمل على أقل الأمرين وتارك أكثرهما جريانا في اللسان العربي ؛ فإما القول بأن «لا» ناهية ، ودخولها على فعل المتكلم المبني للمعلوم قليل ، وإما القول بأن لا نافية ، وتوكيد المضارع الداخلة هي عليه قليل ؛ فما الذي يرجح أحدهما على الآخر ؟ .

قلت : حاصل المعنى يرجح الذي ذهب إليه المؤلف .

فإن كان المضارع مبنياً للمجهول لم يكن دخول «لا» الناهية عليه قليلا ، وذلك كقول الشاعر :

يَا حَارِ لَا أَرْمَيْنِ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ  
لَمْ يَلْقَهَا سُوقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكُ

وقال :

\* إِذَا مَا خَرَجْنَا مِنْ دِمَشْقَ فَلَا نَعُدُّ \* — ٥٠٩

٥٠٩ — اختلف العلماء في نسبة هذا البيت ! فنسبه ابن هشام في مغنى اللبيب ( بحث لا ) إلى الفرزدق ، ونسبه قوم إلى الوليد بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* لَهَا أَبْدَأُ مَا دَامَ فِيهَا الْجَرَا ضِمُّ \*

اللمعة : « الجراضم » — بضم الجيم — الواسع البطن الكثير الأكل ، قيل وأراد الشاعر به معاوية بن أبي سفيان ، وذكر ابن هشام أن « لا » في قوله « فلانعد » تحتمل الإنهى والدعاء .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه مبنى على السكون في محل نصب « ما » زائدة « خرجنا » فعل ماض مبنى على الفتح للقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وضمير التكلم للعظم نفسه فاعله مبنى على السكون في محل رفع « من » حرف جر « دمشق » مجرور بمن وعلامة جره الفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلبة والتأنيث ، والجار والمجرور متعلق بمخرج « فلا » الفاء واقعة في جواب إذا ، لا : حرف نهى ، أو حرف دعاء ، مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « نعد » فعل مضارع مجزوم بلا وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره نحن « لها » جار ومجرور متعلق بقوله نعد « أبدا » ظرف زمان منصوب بقوله نعد ، وجملة لا نعد من الفعل وفاعله لا محل لها من الإعراب جواب إذا « ما » مصدرية ظرفية حرف مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « دام » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر دام تقدم على اسمه « الجراضم » اسم دام تأخر عن خبره مرفوع بالضم الظاهرة ، وما مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بإضافة اسم زمان ينتصب بقوله نعد ، وتقدير الكلام : فلا نعد مدة دوام الجراضم فيها .

الشاهد فيه : قوله « فلا نعد » حيث جزم فعل التكلم المبني للمعلوم بلا الناهية أو الدعائية ، وذلك قليل .

ويكثر « لَا أُخْرِجُ » و « لَا تُخْرِجُ » لأن المنهى غير المتكلم<sup>(١)</sup> .  
واللام الطلبية ، أسماً كانت نحو ( لِيُنْفِقْ ذُو سَعَةٍ )<sup>(٢)</sup> ، أو دعاء نحو  
( لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ )<sup>(٣)</sup> ، وَجَزْماً فعلية المتكلم مبنيين للفاعل قليل ، نحو  
« قَوْمُوا فَلَا ضَلَّ لَكُمْ » و ( وَلَنَحْمِلَ خَطَايَاكُمْ )<sup>(٤)</sup> ، وأقل منه جَزْماً  
فعل. الفاعل المخاطب ، نحو ( فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرَّحُوا )<sup>(٥)</sup> في قراءة<sup>(٦)</sup> ، ونحو  
« لَتَأْخُذُوا مَصَافَكُمْ »<sup>(٧)</sup> ، والأكثر الاستغناء عن هذا بفعل الأمر<sup>(٨)</sup> .  
و « لَمْ » و « لَمَّا » ، ويشتركان في : الحرفية ، والنفي ، والجزم ،  
والقلب للمضي<sup>(٩)</sup> .

(١) وذلك لأن الأصل « لا يخرجني أحد » ببناء الفعل للعلوم ، وفاعله هو أحد  
وياء للتكلم مفعول به ، فحذف الفاعل ، وبني الفعل للمجهول ، وجعل المفعول فاعلاً ،  
فاستتر وجوباً .

(٢) من الآية ٧ من سورة الطلاق .

(٣) من الآية ٧٧ من سورة الزخرف .

(٤) من الآية ١٢ من سورة العنكبوت .

(٥) من الآية ٥٨ من سورة يونس .

(٦) هذه قراءة عثمان ، وأبي ، وأنس ، وزيد .

(٧) نظير ذلك قول الشاعر :

لَتَقُمُّ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرٍ قَرِيشٍ كَمَنْ لَتَقْضَى حَوَائِجُ الْمُسْلِمِينَ

(٨) ذكر الزجاج أن جزم فعل المخاطب بلام الأمر لغة جيدة ، ونحن إلى  
ما ذكره الزجاج أميل ، لوروده في الحديث الصحيح وفي قراءة جماعة من أعلام  
الصعابة .

(٩) بقى مما تشترك فيه لم ولما شيان : أحدهما اختصاصهما بالدخول على الفعل  
للمضارع ، وثانيهما جواز دخول همزة الاستفهام على كل منهما .

وتنفرد « لم » بمصاحبة الشرط ، نحو ( وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ )<sup>(١)</sup> ، وبجواز انقطاع نفي منفيها ، ومن ثمَّ جاز « لم يكن ثم كان » وامتنع في « لَمَّا »<sup>(٢)</sup> .

وتنفرد « لَمَّا » بجواز حذف مجزومها ، كـ « قَارَبْتُ الْمَدِينَةَ وَلَمَّا »  
أى : ولما أَدْخُلُهَا ، فأما قوله :

٥١٠ — \* يَوْمَ الْأَعَارِبِ إِنْ وَصَلَتْ وَإِنْ لَمْ

(١) من الآية ٦٧ من سورة المائدة ، والسرفى أن « لم » تلى حرف الشرط دون « لما » أن لم لنفى الفعل الماضى غير المقترب بقدر ، يقول لك القائل « قام زيد » فتقول « لم بقم » ولما لنفى الفعل الماضى المقترب بقدر ، يقال لك « قد قام زيد » فتقول « لما يقم » وحرف الشرط لا يدخل على قد ، فلا تقول « إن قد قام زيد » لما بين حرف الشرط وقد من التناقض ، فإن قد تقتضى تحقيق مدخولها وتقريبه من الحال ، وحرف الشرط يقتضى أنه محتمل الوقوع ومحتمل عدم الوقوع كما يقتضى أنه مستقبل ، فلما كان حرف الشرط لا يدخل فى الإثبات على قد أرادوا أن يعادلوا بين الإثبات والنفى ، فأجازوا دخول حرف الشرط على الفعل الذى سيكون « لم » لنفيه ومنعوا دخوله على الفعل الذى سيكون لما لنفيه .

(٢) إنما لم يجز أن يقال « لما يكن هذا الأمر ثم كان » لأن هذا كلام يناقض عجزه صدره ، وذلك لأن معنى « لما يكن » أن عدم وجود هذا الشيء مستمر إلى زمن التكلم ، ومعنى « ثم كان » أنه وجد فى بعض أجزاء الزمن الماضى ، ولاريب أن فى هذا من التناقض ما ليس يخفى عليك ، ولهذا لو قلت « لما يكن هذا الأمر ثم إنه سيكون » كان كلاما صحيحا سائفا ، لأن نفى حصول الشيء فى الزمن الماضى واستمرار هذا النفى إلى زمن التكلم لاينا فى ولا يتناقض مع حصوله فى الزمن المستقبل الذى تنهى عنه السين فى « سيكون » .

٥١٠ — هذا الشاهد من كلام إبراهيم بن هرمة القرشى ، وهرمة : جده الأعلى ، ولكنه اشتهر به ، والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* احْفَظْ وَدَيْمَتَكَ الَّتِي اسْتَوْدِعْتَهَا \*

= اللفظة : « يوم الأعاذب » هكذا هو بالعين المهملة والزاي في كل ما وقفنا عليه من الأصول، والظاهر من العبارة أنه يوم من أيام العرب ، ولم أعر على بيانه بعد البحث الطويل ، ثم رأيت البغدادي يقول « يوم الأعاذب لم أفهم عليه في كتب أيام العرب » وزعم الشيخ خالد أنه يروى « الأعاذب » بالعين المعجمة والراء المهملة - ولم أعرف مأثاه ، فوق أنه بعيد .

الإعراب : « احفظ » فعل أمر مبنى على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « وديعتك » وديعة : مفعول به لاحفظ منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « التي » اسم موصول نعت للوديعة مبنى على السكون في محل نصب « استودعتها » استودع : فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على فتح مقدر لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبنى على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائبة العائد إلى الوديعة مفعول ثان مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل ونائب فاعله لا عمل لها صلة الموصول « يوم » ظرف زمان منصوب بقوله استودع ، وهو مضاف و « الأعاذب » مضاف إليه « إن » حرف شرط جازم يحزم فعلين « وصلت » وصل فعل ماض مبنى على فتح مقدر في محل جزم فعل الشرط ، وتاء المخاطب فاعله وجواب الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام « وإن » الواو حرف عطف ، إن : حرف شرط جازم يحزم فعلين « لم » حرف نفي وجزم وقلب ، والمجزوم به محذوف ، والتقدير : وإن لم تصل ، وجملة الفعل المضارع المجزوم بلم فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف أيضاً يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : إن وصلت فاحفظ وديعتك ، وإن لم تصل فاحفظ وديعتك ، يريد : احفظها على كل حال .

الشاهد فيه : حذف المجزوم بلم ، أى : إن وصلت وإن لم تصل ، ومثله قول الآخر :

يَا رَبِّ شَنِخٍ مِنْ لُكَيْزٍ ذِي غَنَمٍ فِي كَفِّهِ زَبِغٌ وَفِي النَّمْرِ قَقَمٌ  
\* أَجْلَحَ لَمْ يَشْمَطْ وَقَدْ كَادَ وَلَمْ \*  
=

فضرورة ، وبتوقع ثبوته ، نحو ( لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابٍ )<sup>(١)</sup> ( وَلَمَّا يَدْخُلِ  
الْإِيمَانُ فِي قُلُوبِكُمْ )<sup>(٢)</sup> ، ومن ثم امتنع « لَمَّا يجتمع الضدان »<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

وجازمٌ لفعلين<sup>(٤)</sup> ، وهو أربعة أنواع :

حرفٌ باتفاق ، وهو « إِنْ » .

= الأصل « أجمع لم يشمط وقد كاد يشمط ولم يشمط » حذف للعلم بالمحذوف ،  
ومثله قول عمر بن أبي ربيعة :

فَقَامَتْ وَلَمْ تَفْعَلْ ، وَنَامَتْ فَلَمْ تُطِقْ

فَقُلْنَ لَهَا : قَوْمِي ، فَقَامَتْ وَلَمْ لَمْ

أراد أن يقول : ققامت ولم تسكد تقوم ، حذف للعلم بالمحذوف من المقام .

(١) من الآية ٨ من سورة ص .

(٢) من الآية ١٤ من سورة الحجرات .

(٣) قد عرفت السر في هذا كله ، وهو أن « لم » لنفي الفعل غير المقترن بقد ،

وأنت لو قلت « لم يحضر على » - وقد علمت أنك تنفي قول من قال « حضر على »

- لم يكن في اللفظ المثبت ولا منفيه شيء يدل على التوقع ، وإذا قلت « لما يحضر على »

وأنت تعلم أنك تنفي قول من قال « قد حضر على » ففي الإثبات ما يدل على توقع

الأمر وهو قد ، فيكون نفيه دالا على توقع حصوله ، ولا شك أنك لو قلت « لما يجتمع

الضدان » تكون غالطا ، لأنك جئت بلفظ يدل على توقع حصول ما بعد لما ، وتوقع

اجتماع الضدين محال ؛ لأن من أحكام الضدين أنه لا يجوز اجتماعهما

(٤) القول بأن أداة الشرط جازمة للشرط والجواب جميعاً هو قول جمهور

البصريين ، واختاره ابن عصفور والأبدي ، وينسب إلى الأخفش القول بأن فعل

الشرط مجزوم بالأداة ، وأما الجواب فمجزوم بفعل الشرط ، واختار هذا ابن مالك

في التسهيل ، كما ينسب للأخفش القول بأن الشرط والجزاء تجاز ما ، وينسب لسيبويه القول

بأن الأداة جزمت الشرط ، وهي مع الشرط جزما الجواب ، وهذا خلاف لاطائل تحته .



وحرفٌ على الأصح ، وهو « إِذْ مَا »<sup>(١)</sup> .

واسمٌ باتفاق ، وهو : مَنْ ، وَمَا ، وَمَتَى ، وَأَيُّ ، وَأَيْنَ ، وَأَيَّانَ ،  
وَأَيَّيَّ ، وَحَيْثُما .

واسمٌ على الأصح ، وهو « مَهْمَا »<sup>(٢)</sup> .

وكلٌّ منهنَّ يقتضى فعلين يسمى أولهما شرطاً ، وثانيهما جواباً وجزاء ،  
ويكونان مضارعين ، نحو ( وَإِنْ تَمُودُوا نَعُدْ )<sup>(٣)</sup> ، وماضيين ، نحو ( وَإِنْ  
عُدْتُمْ عُدْنَا )<sup>(٤)</sup> ، وماضيًا مضارعاً ، نحو ( مَنْ كَانَ يُرِيدُ حَرْثُ الْآخِرَةِ

(١) ذهب سيويه إلى أن « إِذْ مَا » حرف شرط مثل إن ، وذهب أبو العباس  
للبرد وأبو على الفارسي وابن السراج إلى أن « إِذْ مَا » اسم شرط ، وهو ظرف زمان  
مثل متى ، وحجة هؤلاء أن « إِذْ » قبل اقترانها بما كانت اسما ، فيجب أن يبقى لها  
ذلك بعد دخول ما ؛ لأن الأصل عدم التغيير

فإن قال أنصار سيويه : إن إذ قد تغيرت بعد دخول ما عليها بالإجماع ، وذلك  
لأنها قبل اقترانها بما كانت دالة على الزمان للماضي ، فلما اقترنت بها ما وصارت  
شرطا صارت دالة على الزمان المستقبل

فالجواب على هذا أن تغير زمانها لا يستلزم تغير ذاتها ، ولهذا نظائر أقربها مما  
نحن فيه منها أن الفعل للمضارع يدل على الزمن الحاضر أو المستقبل فإذا دخلت عليه « لم »  
أو « لما » جعلت كل واحدة منهما زمنه ما ضيا ، ولم يلزم من ذلك تغير حقيقته ،  
بل هو باق على أنه مضارع

(٢) ذهب جمهور النحاة إلى أن « مَهْمَا » اسم ، وذهب السهيلي وابن يسعون  
إلى أن « مَهْمَا » حرف ، فأما الجمهور فاستدلوا على اسميتها بعود الضمير عليها  
في نحو قوله تعالى ( مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِ مِنْ آيَةٍ ) وقد علمنا أن الضمير لا يعود إلا  
على اسم .

(٣) من الآية ١٩ من سورة الأنفال .

(٤) من الآية ٨ من سورة الإسراء .

نَزِدَ لَهُ فِي حَرِّهِ<sup>(١)</sup> وعكسه ، وهو قليل ، نحو « مَنْ يَقُمْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ إِيْمَانًا وَاحْتِسَابًا غُفِرَ لَهُ » ، ومنه ( وَإِنْ نَشَأْ نُنْزِلْ عَلَيْهِمْ مِنَ السَّمَاءِ آيَةً فَظَلَّتْ<sup>(٢)</sup> ) لأن تابع الجواب جواب<sup>(٣)</sup> ، ورد الناظم بهذين ونحوهما على الأكثرين ؛ إذ خصّوا هذا النوع بالضرورة<sup>(٤)</sup> .

ورفعُ الجوابِ للسبوقِ بماضٍ أو بمضارع منفى بـ « لم » قوى<sup>(٥)</sup> ،  
كقوله :

(١) من الآية ٢٠ من سورة الشورى .

(٢) من الآية ٤ من سورة الشعراء

(٣) ومن شواهد الصريحة قول الشاعر وهو قنبر بن أم صاحب :

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي ، وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا

(٤) اعلم أن المؤلف ذهب في معنى اللبيب إلى أن وقوع الشرط مضارعاً والجواب ماضياً خاص بالضرورة ، وهذا هو مذهب الجمهور ، وتابع هنا ابن مالك والقراء في أنه جائز في نعة الكلام ، وهو الحق ، فقد روى البخارى الحديث الذى ذكره المؤلف ، وروى قول عائشة رضى الله عنها « إِنْ أَبَا بَكْرٍ رَجُلٌ أَسِيفَ مَتَى يَقُمُ مَقَامَكَ رَقٍ » وقد وردت أبيات كثيرة ، منها ما ذكرنا من قبل ، ومنها قول الآخر :

مَنْ يَكِيدُنِي بِسَيِّئٍ كُنْتُ مِنْهُ كَالشَّجَا بَيْنَ حَلْقِهِ وَالْوَرِيدِ  
ومنها قول الآخر :

إِنْ تَصْرِمُونَا وَصَلْنَاكُمْ ، وَإِنْ تَصِلُوا مَلَأْتُمْ أَنْفُسَ الْأَعْدَاءِ إِزْهَابًا

وغير ذلك من الشواهد كثير ، وليس بعد ذلك ما يصح معه الإنكار

(٥) ذهب بعض التأخرين إلى أن رفع الجزاء في هذه الحالة أحسن من جزمه ، وليس ما ذهبوا إليه صحيحاً ، ثم هذا الرفع عند سيويه على تقدير حذف الجواب ، وللرفع المذكور دليله ، ورتبته التقديم على أداة الشرط كما سيأتى في حذف ما علم من الجواب ، وكأن تقدير الكلام في بيت الشاهد الآتى : يقول لا غائب مالى إن أنا مخلص يقل ذلك ، وعند اللبرد أن الرفع على تقدير الفاء ، ومعنى ذلك أن الفعل للرفع فى =

٥١١- وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ : لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرَمٌ

== محل رفع خبر مبتدأ محذوف مقترن بالفاء ، أى : فهو يقول ، والجملة الاسمية هي الجواب وفى هذا أن حذف الفاء خاص بالضرورة ، وذهب قوم إلى أن أداة الشرط لما لم يظهر عملها فى فعل الشرط لكونه ماضيا ضعفت عن العمل فى الجواب فجىء به مرفوعا ، أى : أنه هو الجواب ، ولكن لا عمل للأداة فيه لا لفظا ولا تقديرا ، وهذا هو الذى نميل إليه لما أنه لا يحتاج إلى تسكف ولا تقدير .

٥١١ - هذا الشاهد بيت من البسيط ، وهو من كلام زهير بن أبى سلمى للزنى من كلة يمدح فيها هرم بن سنان ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١ ص ٤٣٦ ) .

اللمعة : « خليل » هو ههنا الفقير ذو الحاجة ، مأخوذ من الخلة - بفتح الخاء للمعجمة وتشديد اللام - وهى الفقر ، ومن أمثالهم « الخلة تدعو إلى السلة » ومضاه الفقر والحاجة يدعوان إلى السرقة ونحوها « مسألة » يروى فى مكانه « مسغبة » وهى أحد مصادر « سف فلان » من باب فرح - إذا أخذ منه الجوع واشتد به ، وفى القرآن الكريم : ( أو إطعام فى يوم ذى مسغبة يتقيا ذا متربة ) « لا غائب مالى » يريد أنه لا يتعلل ولا يعتذر بغبية ماله عنه وأنه غير متمكن منه « حرم » أراد به المنوع المحروم من المنع ، ووزنه وزن بطل أو وزن حذر وهو على الأول مصدر مثل الحرام بمعنى المنع وصفوا به كما وصفوا بالعدل والرضا وشبههما ، وعلى الثانى هو وصف مثل قن وحذر ويقط ، يعنى أنه لا يعتذر بغياب ماله ولا يقول للسائل المحتاج أنت ممنوع محروم .

الإعراب : « إن » حرف شرط جازم « أتاه » أى : فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف فى محل جزم فعل الشرط ، وضمير الغائب العائد إلى هرم بن سنان للمدح مفعول به « خليل » فاعل أى مرفوع بالضممة الظاهرة « يوم » ظرف زمان منصوب بآى ، ويوم مضاف و « مسألة » أو « مسغبة » مضاف إليه « يقول » فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضممة الظاهرة « لا » نافية « غائب » مبتدأ « مالى » مال : فاعل بفائى سد مسد خبره ، ويجوز أن يكون غائب خبراً مقدما ، ومالى : مبتدأ مؤخر ، ومال مضاف وياء التكلم مضاف إليه « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي « حرم » خبر مبتدأ محذوف ، والتقدير : ولا أنت حرم .

الشاهد فيه : قوله « يقول » حيث رفع جواب الشرط لكون فعل الشرط ماضيا وهو قوله « أتاه » انظر تفصيل الأقوال فى ذلك فى الحاشية السابقة ( ٢٠٦/٥ ) .

ونحو « إِنْ لَمْ تَقُمْ أَقَوْمٌ » وَرَفَعُ الجوابِ في غير ذلك ضعيفٌ ، كقوله :  
 ٥١٢ — \* ... مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا \*  
 —

٥١٢ — هذا الشاهد من كلام أبي ذؤيب الهذلي ، وهو من شواهد سيوييه  
 (ج ١ ص ٤٣٨) ، والذي أنشده للمؤلف قطعة من بيت من الطويل بصف فيه قرية  
 كثيرة الطعام من امتار منها وحمل فوق طاقته لم ينقص من طعامها شيئاً ، والبيت  
 بتمامه هكذا :

فَقُلْتُ: تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ؛ إِنَّهَا مَطْبَعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا  
 اللفظة : « تحمل » هو مثل تكلف وزنا ومعنى ، أى أجهد نفسك وتكلف الحمل  
 « طوقك » طوق الإنسان - بفتح الطاء وسكون الواو - طاقته وقدرته « مطبعة »  
 بضم الليم وفتح الطاء وفتح الباء مشددة - أى قد وضع عليها الطابع ، وهو الخاتم ،  
 قاله الأعلم ، وذكر أنه وصف قرية بكثرة الطعام ، فكفى عن امتلائها بقوله « مطبعة »  
 ووجه ذلك أنه لا يحنم على الشيء إلا وقد امتلأ وعاؤه « لا يضيرها » مضارع ضاره  
 يضيره ضيراً ، مثل باعه يبيعه بيعاً - أى ضره وأوقع به .

الإعراب : « قلت » فعل وفاعل « تحمل » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
 وجوبا تقديره أنت ، والمخاطب جمل بحق ذكره قيل بيت الشاهد « فوق » ظرف  
 متعلق بتحمل ، وهو مضاف وطوق من « طوقك » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ،  
 وهو مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « إنها » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير  
 الغائبة العائد إلى القرية اسم إن مبنى على السكون في محل نصب « مطبعة » خبر إن مرفوع  
 بالضمّة الظاهرة « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « يأتينا »  
 يأت : فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن ، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة  
 قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ،  
 وضمير الغائبة العائد إلى القرية التي يصفها مفعول به مبنى على السكون في محل نصب  
 « لا » حرف نفي « يضيرها » يضير : فعل مضارع جواب الشرط مرفوع بالضمّة  
 الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواراً تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وجملة  
 الشرط والجواب في محل رفع خبر المبتدأ ، على ما هو اختيارنا .

الشاهد فيه : قوله « لا يضيرها » حيث رفع الفعل للمضارع الواقع جواباً لشرط  
 غير ماض ولا مضارع منفي بلم ، وذلك ضعيف عند المؤلف تبعاً لجمهور النحاة .

وعليه قراءة طلحة بن سليمان (أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ) <sup>(١)</sup>.

\* \* \*

فصل <sup>(٢)</sup>: وكل جوابٍ يمتنع جملته شرطاً فإن الفاء تجب فيه ، وذلك الجملة

(١) من الآية ٧٨ من سورة النساء (٢) يشترط في الشرط استة أمور :

الأول : أن يكون فعلاً غير ماضى المعنى ، فلا يجوز أن تكون جملة الشرط اسمية ، وأما قوله تعالى ( وإن أحد من المشركين استجارك فأجره ) فإن ( أحد ) فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : وإن استجارك أحد من المشركين فأجره ، على ما هو الراجح من مذاهب ثلاثة بينهاها في باب الاشتغال ، ولا يصح أن يكون الشرط ماضى المعنى نحو « إن قام زيد أمس قت » وأما قوله تعالى : ( إن كنت قلته فقد علمته ) فإنه مؤول بتقدير : إن ثبت الآن - أو فيما بعد - أنى كنت قلته فيما سبق فقد علمته .

والثاني من الشروط : ألا يكون فعل الشرط طلبياً ؛ فلا يجوز لك أن تقول « إن قم » ولا أن تقول « إن لا تقم » على أن « لا » نافية ، وأما إن كانت نافية فإنه يصح ، ومنه قولك « إن لا تؤذ واجبك تدم » .

والثالث : ألا يكون فعلاً جامداً كعسى وليس ، فلا يجوز لك أن تقول « إن عسى زيد أن يقوم » ولا « إن ليس زيد قائماً » .

والرابع : ألا يقترن بقد ، لأن قد تدل على تحقق وقوع ما بعدها ، ووضع الشرط على أن يكون محتمل الوقوع وعدم الوقوع ، فلا يجوز لك أن تقول « إن قد قام زيد » . والخامس : ألا يكون منفيًا بحرف نفى غير لم ولا ، فإن كان منفيًا بما أو بلى أو بلما لم يحز ، فلا يصح لك أن تقول « إن لما يقم زيد » ولا « إن لن يقم زيد » ولا « إن ما قام زيد » على أن مانافية ، ويصح أن تقول « إن لم تفعل ما آمرك به أعاقبك » وقال الله تعالى ( فإن لم تفعلوا ) وقال ( فإن لم تفعل فما بلغت رسالته ) .

والسادس : ألا يكون الفعل مقترناً بحرف تنفيس - وهو السين وسوف - فلا يصح لك أن تقول « إن سيقوم زيد » ولا أن تقول « إن سوف يقوم زيد » . وهذه المواضع نفسها هي التي إن وقعت جواباً اقترنت جملة الجواب بالفاء . ( ١٤ - أوضح المسالك ٤ )

الْإِسْمِيَّةِ نَحْوِ (وَإِنْ يَمَسُّنَكَ بِخَيْرٍ فَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ) <sup>(١)</sup>، وَالطَّلِبِيَّةِ نَحْوِ (إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي) <sup>(٢)</sup>، وَقَدْ اجْتَمَعَتَا فِي قَوْلِهِ : (وَإِنْ يَخْذُلْكُمْ فَمَنْ ذَا الَّذِي يَنْصَرُّكُمْ مِنْ بَعْدِهِ) <sup>(٣)</sup>، وَالتَّحْقِيقُ جَامِدٌ ، نَحْوِ (إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ مِنْكَ مَالًا وَوَلَدًا فَقَسِي رَبًّا) <sup>(٤)</sup>، أَوْ مَقْرُونٌ بَقَدْ ، نَحْوِ (إِنْ يَسْرِقْ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَهُ) <sup>(٥)</sup>، أَوْ تَفْهِيسٌ ، نَحْوِ (وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً فَسَوْفَ يُغْنِيَكُمْ اللَّهُ) <sup>(٦)</sup>، أَوْ «لَنْ» نَحْوِ (وَمَا تَفْعَلُوا مِنْ خَيْرٍ فَلَنْ نُكْفِّرُوهُ) <sup>(٧)</sup>، أَوْ «مَا» نَحْوِ (فَإِنْ تَوَلَّيْتُمْ فَمَا سَأَلْتُكُمْ مِنْ أَجْرٍ) <sup>(٨)</sup>، وَقَدْ تَحَذَفُ فِي الضَّرُورَةِ ، كَقَوْلِهِ :

— ٥١٣ — \* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرْهَا \*

(١) من الآية ١٧ من سورة الأنعام

(٢) من الآية ٣١ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ١٦٠ من سورة آل عمران

(٤) من الآية ٣٩ من سورة الكهف

(٥) من الآية ٧٧ من سورة يوسف

(٦) من الآية ٢٨ من سورة التوبة

(٧) من الآية ١١٥ من سورة آل عمران

(٨) من الآية ٧٢ من سورة يونس

٥١٣ — نسبوا هذا الشاهد لعبد الرحمن بن حسان بن ثابت ، وقيل : إنه

لكعب بن مالك ، وكلاهما أنصاري ، وهو من شواهد سيبويه (ج ١ ص ٤٣٥)

والذي أنشده للمؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَالشَّرُّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ \*

ويروى \* ... عند الله بيان \*

الإعراب : «من» اسم شرط جازم مبني على السكون في محل رفع مبتدأ «يفعل» فعل

مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ، وحرك بالكسرة للتخلص =

وقوله :

٥١٤ — وَمَنْ لَا يَزَلْ يَنْقَادُ لِلْعَى وَالصَّبَا  
سَلَفَى عَلَى طُولِ السَّلَامَةِ نَادِمًا

= من النقاء الساكنين ، وفاعله ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « الحسنات » مفعول به لفعل الشرط منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « الله » مبتدأ مرفوع بالاضمة الظاهرة « يشكرها » يشكر : فعل مضارع مرفوع بالاضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى اسم الجلالة ، وضمير القائبة العائد إلى الحسنات مفعول به مبنى على السكون في محل نصب ، والجملة من الفعل المضارع وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، وجملة المبتدأ وخبره في محل جزم جواب الشرط .

الشاهد فيه : قوله « الله يشكرها » فإن هذه العبارة جملة اسمية مكونة من مبتدأ هو لفظ الجلالة وخبر هو جملة الفعل المضارع وفاعله ومفعوله ، وقد وقعت هذه الجملة جواباً للشرط على ما عرفت في إعراب البيت ، وقد كان من حق العربية — على ما ارتضاء جمهرة النحاة — أن يقرن هذه الجملة بالفاء ، ولكنه ترك الفاء حين اضطر لإقامة الوزن ، ولو أنه أتى بالكلام على ما تقتضيه العربية لقال « من يفعل الحسنات فإله يشكرها » .

وروى أبو العباس البرد صدر البيت هكذا :

\* مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالْخَيْرُ يَشْكُرُهُ \*

وهذا مبنى على أنه لا يرى جواز خلو الجواب الذي بهذه المنزلة من الفاء ، وهذا الذي ذهب إليه غير صحيح ؛ لأنه ورد في هذا الشاهد ، وفي الحديث الذي رواه البخاري « فَإِنْ جَاءَ صَاحِبُهَا إِلَّا اسْتَمْتَعَ بِهَا » بالأمر في « استمتع » مع خلوه من الفاء ، وفي الشاهد الآتي .

٥١٤ — هذا بيت من الطويل ، ولم أفد لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين الإعراب : « من » اسم شرط جازم مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « لا » حرف نفى مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « يزل » فعل مضارع ناقص =

ويجوز أن تُفني « إذا » الفجائية عن الفاء إن كانت الأداء<sup>(١)</sup> « إن »

= فعل الشرط مجزوم وعلامة جزمه السكون ، واسمه ضمير مستتر فيه جواز تقديره هو يعود إلى اسم الشرط « بنقاد » فعل مضارع مرفوع بالضمة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو ، وجملة هذا الفعل المضارع وفاعله في محل نصب خبر يزل « لاني » جار ومجرور متعلق بقوله ينقاد « والصبأ » الواو حرف عطف ، والصبأ : معطوف على التي مجرور بكسرة مقدرة على الألف « سيلني » فعل مضارع مبنى للمجهول مرفوع بضممة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى اسم الشرط ، وهو مفعوله الأول « على » حرف جر « طول » مجرور بعلی ، والجار والمجرور متعلق بقوله نادما الآتي أو بقوله سيلني السابق ، وطول مضاف و« السلامة » مضاف إليه « نادما » مفعول ثان لقوله سيلني ، وجملة المضارع للبنى للمجهول ومفعوليه في محل جزم جواب الشرط ، وجملة الشرط والجواب في محل رفع خبر للبتداء الذي هو اسم الشرط .

الشاهد فيه : قوله « سيلني » حيث جاء جواب الشرط المقترن بحرف التنفيس غير مقترن بالفاء .

(١) إنما يصح اقتران جملة الجواب بإذا الفجائية - بدلا من الفاء التي هي الأصل لكونها دالة على السببية - متى استوفى الكلام أربعة شروط :

الأول : أن تكون أداة الشرط هي « إن » أو « إذا » الشرطية غير الجازمة ، وذلك لأن إن أم باب الأدوات الجازمة وإذا أم باب الأدوات غير الجازمة .

الثاني : أن تكون جملة الجواب اسمية موجبة ، فإن كانت جملة الجواب اسمية منفية نحو « ما عمرو بقائم » لم تقترن بإذا ، فلا تقول « إن يقيم زيد إذا ما عمرو بقائم » وإنما تقترن هذه الجملة ونحوها بالفاء فيقال « إن يقيم زيد فما عمرو بقائم » .

الثالث : أن تكون هذه الجملة الاسمية الموجبة غير طلبية ، فإن كانت طلبية - بأن كانت دعائية نحو « ويل للمقصّر في أداء واجبه » أو كانت استفهامية نحو « من ينصرك » فلا يجوز اقترانها بإذا ، وإنما تقترن بالفاء فتقول « إن جاء يوم الحساب فويل للمقصّر في أداء واجبه » وتقول « إن خذلتك فمن ينصرك » .

والرابع : ألا تقترن هذه الجملة الاسمية الموجبة غير الطلبية بإن المؤكدة نحو « إن »



والجوابُ جملةٌ اُنْشِئَةٌ غير طلبية ، نحو ( وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ )<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وإذا انتقضت الجملتان ثم جئت بمزارعٍ مَقْرُونٍ بالفاء أو الواو فلك جَزْمُهُ بالمطف ، ورفعه على الاستثناف ، ونصبه بأن مضمرة وجوبا ، وهو قليل ، قرأ عاصم وابن عاصم ( فَيَنْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ )<sup>(٢)</sup> بالرفع ، وباقيهم بالجزم ، وابن عباس بالنصب ، وقرى بهن أيضا في قوله تعالى : ( مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ )<sup>(٣)</sup> .

وإذا تَوَسَّطَ المزارعُ المَقْرُونُ بالفاء أو بالواو بين الجملتين فالوجهُ الجزم ، ويجوز النصب ، كقوله :

= محمدا يصل رحمه « فلا يجوز أن تقترن هذه الجملة بإذا الفجائية ، وتقترن بالفاء نحو « إن كنت تقطع رحمه فإن محمدا يصل رحمه » .

ومثال ما استكمل هذه الشروط قوله تعالى : ( وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ) ، وقوله سبحانه : ( إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةٌ مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ ) .

وقد اختلف النحاة في جواز الجمع بين الفاء وإذا الفجائية ، والراجح جواز الجمع بينهما ؛ لوروده في القرآن الكريم ، في قوله تعالى ( فَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَارِ الَّذِينَ كَفَرُوا ) وبقول الزمخشري « إذا هذه هي الفجائية ، وقد تقع في المجازاة سادة مسد الفاء ، فإذا جاءت الفاء معها تعاونت على وصل الجزاء فيتأكد » اه كلامه .

(١) من الآية ٣٦ من سورة الروم

(٢) من الآية ٢٨٤ من سورة البقرة

(٣) من الآية ١٨٦ من سورة الأعراف

٥١٥ - \* وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنَّا وَيَخْضَعْ نُؤْوِهِ \* \*

\*\*\*

فصل : ويجوز حذف ما علم من شرط إن كانت الأداة « إن »<sup>(١)</sup>  
مقرونة بـ « لا » كقوله :

٥١٥ - لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَلَا يَخْشَى ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمًا \*

اللفظة : « يقترب منا » أراد ينزل في جوارنا ويستظل بجهايتنا « يخضع » أراد : يكون خاضعاً لنا ، منقاداً لمشيئتنا ، راضياً بالذي نراه ، غير محارب لنا ولا مناوئ « نؤوه » يكون له منا مأوى يأوى إليه ومعتصم يعتصم به ، ونحفظه من كل الطوارق والعاديات « لا يخش » لا يخاف « ظلماً » انتقاماً من حقه « هضماً » غمطاً لما وجب له . الإعراب : « من » اسم شرط جازم يحزم فعلين مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « يقترب » فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه السكون ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « منا » جار ومجرور متعلق بقوله يقترب « ويخضع » الواو عاطفة ، يخضع : فعل مضارع منصوب بأن للضمرة وجوبا به ـ واو المعية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو « نؤوه » نؤو : فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بمن وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها ، وفاعله ضمير مستترية وجوبا تقديره نحن ، وضمير الغائب مفعول به مبنى على الكسر في محل نصب ، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر للمبتدأ الذي هو اسم الشرط . الشاهد فيه : قوله « ويخضع » حيث نصب المفعول للمضارع المعطوف على فعل الشرط قبل مجيء الجواب ، والوجه هو الجزم ، لكن النصب غير ممتنع . ومثله قوله زهير وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٤٤٧ ) .

وَمَنْ لَا يُقَدِّمُ رِجْلَهُ مُطْمَئِنَّةً فَيُثْبِتَهَا فِي مُسْتَوَى الْأَرْضِ يَزَلْ  
(١) كلام المؤلف صريح في أنه لا يجوز حذف الشرط إلا إذا استكمل الكلام شرطين ، أولهما : أن تكون أداة الشرط هي إن ، من قبل أنها أم أدوات الشرط ، =

٥١٦ - \* وَإِلَّا يَفْعُلُ مَفْرَقَكَ الْحَسَامُ \*  
أى : وَإِلَّا تُطَلَّقُهَا يَفْعُلُ .

= ومن شأن الأمهات أن يتوسع فيها أكثر مما يتوسع في غيرها ، وحذف المعمول مع القصد إليه من باب التوسع ، والشرط الثانى : أن تكون الأداة مقترنة بلا النافية ، وزاد بعضهم شرطاً ثالثاً ، وهو أن تكون الجملة التى اشتملت على أداة الشرط وحذف منها فعل الشرط معطوفة على ما قبلها مما يدل على المحذوف كما فى البيت المستشهد به ( رقم ٥١٦ ) .

لكن فى كلام ابن الأنبارى فى الإنصاف ما يفيد أنه قد يحذف فعل الشرط والأداة غير إن ، لأنه مثل بقولهم « سلم على من سلم عليك ومن لا فلا تبعاً به » أى : ومن لا يسلم عليك فلا تبعاً به ، ففى هذا المثال حذف فعل الشرط مع أن الأداة من ، وقد توفر فى الكلام وجود لا النافية والعطف ، وفى القرآن الكريم ( وإن أحدمن الشركين استجارك فأجره ) وقوله سبحانه ( وإن امرأة خافت من بعلها ) وأنت خير بأن البصريين يجعلون فعل الشرط محذوفاً فى مثل هاتين الآيتين مع أن أداة الشرط لم تقترن بلا النافية ، وقد قال الشاعر :

مَتَى تُوَاخَذُوا تَمَرّاً بِطَنَةِ عَامِرٍ وَلَمْ يَنْجِ إِلَّا فِي الصَّفَادِ يَزِيدُ

وقد قرر العلماء فى هذا البيت أن فعل الشرط محذوف ، وتقدير الكلام : متى ندرككم تؤخذوا فسرّاً ، أو متى تثقفوا تؤخذوا فسرّاً ، وليست أداة الشرط هى إن ، ولا وجد النفى بلا ، ولا الكلام معطوف على كلام سابق .

ومن هذا الإيضاح يظهر لك أن كلام المؤلف وغيره من النحاة فى تحديد للموضع الذى كثر فيه حذف فعل الشرط لم يسلم فيه شرط من الشروط الثلاثة .

٥١٦ - هذا الشاهد من كلام الأحوص ، وقد مضى الاستشهاد ببعض آيات من قصيدة هذا الشاهد ( انظر الشاهد رقم ٣٦٠ والشاهد رقم ٤٣٦ ) ، والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* فَطَلَّقَهَا فَلَسْتَ هَا بِكَفَاء \*  
اللغة : « طلقها » أمر من التطلق ، وهو فقص عروة الزواج وحل العصمة « كفء » هو بضم الكاف وسكون الفاء - المساوى المائل فى الحسب وغيره مما =

وما عُلِمَ من جواب ، نحو ( فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ تَبْتَغِيَ نَفَقًا )<sup>(١)</sup> الآية .

== تعتبره الشريعة صفات لازمة للتكافؤ بين الزوجين « يعل » مضارع علا ، مثل مما يسمو ، ومعناه يرتفع « مفرقك » المفرق - بزنة المجلس والمسجد ، وبزنة المقعد أيضاً - وسط الرأس حيث يفرق الشعر « الحسام » بضم الحاء ، بزنة الشجاع - السيف القاطع .

الإعراب : « طلقها » طلق : فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت ، وضمير العائدة مفعول به « فليست » الفاء حرف دال على التعليل ، ليس : فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، وتاء المخاطب اسمه مبني على الفتح في محل رفع « لها » جار ومجرور متعلق بقوله كفاء الآتي « بكفاء » الياء حرف جر زائد ، كفاء : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « وإلا » الواو حرف عطف ، إلا : مؤلفة من حرفين : أحدهما إن الشرطية ، والثاني لا النافية ، وفعل الشرط محذوف يدل عليه سابق الكلام ، والتقدير : وإلا تطلقها ، كما قال المؤلف « يعل » فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه حذف الواو والضممة قبلها دليل عليها « مفرقك » مفرق : مفعول به ليعل ، وهو مضاف وكاف المخاطب مضاف إليه « الحسام » فاعل يعل مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « وإلا يعل » حيث حذف فعل الشرط لأن الأداة إن وهى مقرونة بلا ، وأصل الكلام : وإلا تطلقها يعل ، وهذا إنما يكون بعد ذكر كلام فيه فعل من مادة الشرط المحذوف مثل طلقها في بيت الشاهد

وهذه الشروط الثلاثة التي أومأنا إليها وقدمنا بيانها هي ما اشترطه جمهرة النحاة ، واعتبروا ماجاء مخالفا لها شاذاً ، إلا ما كان كآلية الكريمة ( وإن أحد من المشركين ) فإنهم زعموا أن ما حذف على شرط التفسير ليس مما نحن فيه .

(١) من الآية ٣٥ من سورة الأنعام والآية الكريمة ( فإن استطعت أن يتنقى نفقا في الأرض أو سلما في السماء فتأتيتهم بآية ) فإن قوله سبحانه ( استطعت ) فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ، والتقدير : فافعل ، مثلاً ، ونظير هذه الآية حذف جواب لو في قوله تعالى ( ولو أن قرآنا سيرت به الجبال أو كلم به الموتى ) أى لكان هذا القرآن ، مثلاً ،

و يجب حذف الجواب<sup>(١)</sup> إن كان الدال عليه ما تقدم مما هو جواب في المعنى<sup>(٢)</sup> ،

(١) بقى مما لم يتعرض للؤلّف له ههنا من أنواع الحذف حذف الشرط والجواب  
مما وبقاه أداة الشرط ، وقد ورد ذلك والأداة إن في قول الراجز :

قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلَمَى وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ

يريد : أرضين به إن كان فقيرا معدما ؟ قالت : وإن كان فقيرا معدما أرض به ،  
حذف الشرط والجواب جميعا وأبقى أداة الشرط وهى إن ، وقد ورد ذلك أيضا في  
قول النمر بن تولب :

فَإِنَّ الْمَنِيَّةَ مَنْ يَمْخِشَهَا فَسَوْفَ تُصَادِفُهُ أَيْنَمَا

يريد أينما يذهب الرء تصادفه منيته ، فحذف الشرط والجواب وأبقى أداة الشرط وهى  
أينما ، هذا وقد اجتمع في جملتين من كلام واحد حذف شرط وحذف جواب ، وذلك في  
الحديث في شأن اللقطة « فإن جاء صاحبها وإلا استمتع بها » فالحذوف من الجملة الأولى  
جواب الشرط ، ومن الجملة الثانية فعل الشرط ، وتقدير الكلام : فإن جاء صاحبها  
فأدها إليه ، وإلا يجيء فاستمتع بها ، وفي هذا الحديث حذف الفاء من جملة  
الجواب الطلية .

(٢) ههنا ثلاثة أمور يجعل بك أن تعرفها في تفصيل وإيضاح

الأمر الأول : أن للواضع التى يتحتم فيها تقدير جواب الشرط محذوفا وقد أغنى  
عنه ما تقدم من الكلام ثلاثة مواضع :

للوضع الأول : أن يكون التقدم جملة اسمية ، نحو « أنت ظالم إن آذيتنى » فإن  
تقدير هذا الكلام : أنت ظالم إن آذيتنى فأنت ظالم ، وإنما لم يحذفوا الجملة للتقدمة  
هى الجواب لأنها جملة اسمية غير مقترنة بالفاء ، وقد علمت أن الجواب إذا كان جملة اسمية  
وجب اقترانه بالفاء أو بإذا الفجائية أو بهما ، على خلاف فى الأخير بيناه لك فيما مضى .

الموضع الثانى : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع منقضى ولم وقد  
اقتربت بالفاء ، نحو قولك « فلم تقم بواجبك إن فعلت هذا » ولا يكون الكلام  
للتقدم هنا هو الجواب لأن اقترانه بالفاء يمنع ذلك ، لما قد علمت من أن الجواب  
المنقضى لم لا يقترن بالفاء .

الموضع الثالث : أن يكون الكلام السابق جملة فعلية فعلها مضارع مرفوع ، نحو =

نحو « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ قَعَلْتَ » أو ما تأخر من جوابِ قَسَمٍ سابق ، نحو  
( لَيْنٍ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ )<sup>(١)</sup> .  
كما يجب إغناء جواب الشرط عن جواب قَسَمٍ تأخَّرَ عنه ، نحو « إِنْ تَقُمْ  
وَاللَّهِ أَقُمْ » .

== قولك « أقوم إن قمت » ولا يصح أن تجعل المضارع السابق جواب الشرط لأنه لو كان  
جوابا لانجزم ، والقرض أنه مرفوع .  
الأمر الثاني : هذا الذي ذكره المؤلف - من أن المتقدم هو دليل جواب  
الشرط وليس هو الجواب نفسه - هو مذهب جمهور البصريين ، وحجتهم في ذلك أن  
أداة الشرط لها صدر الكلام فلا يجوز أن يتقدم الجواب عليها ، وذهب الكوفيون  
وللبرد وأبو زيد إلى أن الكلام المتقدم في المواضع الثلاثة هو جواب الشرط ، وليس  
في الكلام حذف ، قالوا : وإنما لم تدخل الفاء على الجملة الاسمية المتقدمة في الموضع الأول  
لأنها لا تناسب صدر الكلام ، ولأنها إنما يؤتى بها خلفا عن العمل ، وليس مع التقديم  
عمل فلا حاجة إليها ، وقالوا : إن الفاء اقترنت بلم في الموضع الثاني لأنه ليس ثمة شيء  
يمنع منها ، إذ يجوز أن تقترن الفاء بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع مني بلم ، بدليل أن  
الزحشري جوز في قوله تعالى ( فلم تقتلوهم ) أن تكون هذه الجملة جوابا لشرط  
محذوف ، وتقدير الكلام : إن افتخرتم بقتلهم فلم تقتلوهم ، وقالوا : إن رفع المضارع  
المتقدم في الموضع الثالث بسبب ضعف أداة الشرط عن أن تعمل فيما تقدم عليها ، وكل  
ما اعتذر به هؤلاء ضعيف فلا تغتر به .

الأمر الثالث : أن الفرق بين تقدير البصريين وتقدير الكوفيين ومن ذكر  
معهم - من حيث المعنى - دقيق يجب أن تعرفه وتلقى له بالكَ ، ونشرحه لك في مثال  
الموضع الأول وهو قولك « أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ آذَيْتَنِي » فإن معناه على تقدير البصريين  
أن المتكلم بنى كلامه أول الأمر على الإخبار جازما بأن المخاطب ظالم ، ثم بدا له  
أن يعلقه على الشرط ، فهو أشبه شيء بال تخصيص بعد التعميم ، وأما على تقدير  
الكوفيين ومن معهم فإن المتكلم بنى كلامه على الشك والتردد من أول الأمر ،  
وفرَّق بين البناءين .

(١) من الآية ٨٨ من سورة الإسراء .

وإذا تَقَدَّمَ هُمَا ذُو خَبَرٍ جاز جَعَلَ الجواب للشرط مع تأخره ، ولم يجب خلافاً لابن مالك<sup>(١)</sup> ، نحو « زَيْدٌ وَاللَّهِ إِنْ يَبْقُمْ أَقْمَ » ، ولا يجوز إن لم يتقدمهما خلافاً له وللقرءاء ، وقوله :

٥١٧ - لَيْنَ كَانَ مَا حَدَّثْتَهُ الْيَوْمَ صَادِقًا

أَصُمُّ فِي نَهَارِ الْقَيْظِ لِلشَّمْسِ بَادِيًا  
ضرورة ، أو اللام زائدة .

(١) لابن مالك في هذه المسألة رأيان ، أحدهما ذكره في كتابيه التسهيل والكافية ، وحاصله أنه إذا وقع ما يحتاج إلى الخبر كالمبتدأ واسم إن ، وجاء بعده قسم وشرط - نحو « زيد والله إن غضب يغضب لغضبه كثير من الناس » وجب جعل الجواب للشرط ، ويكون جواب القسم محذوفاً لدلالة جواب الشرط عليه ، ولا يجوز عنده - على هذا الرأي - أن تجيء بالجواب للقسم ، وتجهل جواب الشرط محذوفاً ، والرأي الثاني ، وذكره في الألفية ، وحاصله أنه يجوز لك الأمران : أن تجيء بالجواب للشرط وتحذف جواب القسم ، وأن تعكس فتجيء بالجواب للقسم وتجهل جواب الشرط محذوفاً لدلالة جواب القسم عليه ، فتقول في المثال المذكور « زيد والله إن غضب ليغضبني لغضبه كثير من الناس » ولكن الأرجح هو أن تجيء بجواب الشرط وتحذف جواب القسم ، وإنما ترجح في هذه الحالة جعل الجواب للشرط وحذف جواب القسم لأن سقوط جواب الشرط مغل بالجملة التي هو منها ، لأن الكلام لا يتم إلا بالجواب ، أما القسم فلا أنه يتم بدونه كلام مفيد ، وإنما يؤتى به لمجرد تأكيد الكلام اغتفر فيه ذلك .

٥١٧ - هذا بيت من الطويل ، وقد قيل : إن هذا الشاهد من كلام امرأة من بني عقيل ؛ ولم أجد أحداً سماها باسمها .

اللمة : « حدثه » بالبناء للمجهول - أخبرت به « صادقاً » مطابقاً للواقع « أصم » أمسك عن الطعام والشراب « القيظ » شدة الحر « بادياً » بارزاً ظاهراً ، يريد أنه لا يكتفي بالصوم في ذلك اليوم الشديد الحر ، بل يزيد على ذلك أنه يتعرض لحرارة الشمس حتى يكون ذلك أوجع له وآلم .

= المعنى : يتنصل الشاعر مما رماه به عند المخاطب أحد الواشين التمامين ، ويحلف على أنه إن كان هذا الخبر صادفاً فإن عليه أن يصوم يوماً شديداً الحر ويتعرض مع ذلك لوهج الشمس .

الإعراب : «لئن» اللام موطئة للقسم ، إن : حرف شرط جازم «كان» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «ما» اسم موصول بمعنى الذي اسم كان مبني على السكون في محل رفع «حدثه» حدث : فعل ماض مبني للمجهول مبني على الفتح المقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المخاطب نائب فاعله مبني على الفتح في محل رفع ، وهو المفعول الأول ، وضمير الغائب العائد إلى ما الموصولة مفعول ثان مبني على الضم في محل نصب ، والمفعول الثالث محذوف ، وتقدير الكلام : إن كان الذي حدثته واقعاً ، وجملة حدث ونائب فاعله ومفعولاته لا محل لها من الإعراب صلة الموصول «صادفاً» خبر كان منصوب بالفتحة الظاهرة «أصم» فعل مضارع جواب الشرط مجزوم بإن وعلامة جزمه السكون «في نهار» جار ومجرور متعلق بقوله أصم ، ونهار مضاف و «القيظ» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «للسمس» جار ومجرور متعلق بقوله باديا الآتي «باديا» حال من فاعل أصم .

الشاهد فيه : قد استدل ابن مالك والقراء بهذا البيت على أن الفعل الواقع جواباً إذا تقدم عليه شرط وقسم جاز جعله للشرط وإن كان الشرط متأخراً عن القسم ، ولم يتقدم عليهما مبتدأ أو ما كان أصله مبتدأ ، وعندها أن اللام في قوله «لئن» هي اللام الموطئة للقسم ، وإن : شرطية ، وقوله «أصم» جواب الشرط ؛ بدليل أنه مجزوم ، ولو كان جواباً للقسم لاتصل بالنون المؤكدة ، فقيل «لأصومن» .

والجمهور على أنه إن تقدم على الشرط والقسم مبتدأ جاز جعل الجواب لأيهما كان ، وإن لم يتقدم عليهما مبتدأ - كما في هذا البيت - وجب كون الجواب للمتقدم منهما وأنت لو جعلت اللام موطئة للقسم كان القسم متقدماً على الشرط ، فكان يجب - على قولهم - أن يؤتى بجواب القسم ، وهو غير ما صنعه الشاعر .

ولهم في الرد على هذا الشاهد ما ذكره المؤلف من أنه ضرورة فلا يقاس عليه ؛ أو ادعاء أن هذه اللام ليست الموطئة للقسم ، بل هي زائدة ، وعلى هذا لا يكون قد اجتمع شرط وقسم .



وحيث حُذِفَ الجوابُ اشترطَ في غير الضرورة مُضَيُّ الشرط ؛ فلا يجوز  
« أَنْتَ ظَالِمٌ إِنْ تَفْعَلْ » ولا « وَاللَّهِ إِنْ تَقُمْ لِأَقْوَمِنَ » <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

### فصل في لو

لـ « لَوْ » ثَلَاثَةٌ أَوْجُهُ <sup>(٢)</sup> :

أحدها : أن تكون مصدرية <sup>(٣)</sup> ؛ فَتَرَادَفُ « أَنْ » وَأَكْثَرُ وقوعها

(١) مضى الشرط : يشمل صورتين ، إحداهما أن يكون فعلا ماضيا ، والثانية أن يكون فعلا مضارعا مقرونا بلم ، وهذا الذي ذكره المؤلف هو مذهب البصريين والفراء ، وذهب جمهور الكوفيين إلى جواز كون الشرط مضارعا غير منفي بلم ، واستدلوا بنحو قول الشاعر :

لَيْنَ تَكُ قَدْ ضَاوَتْ عَلَيْنَا بِبُيُوتِكُمْ لَيَعْلَمَ رَبِّي أَنَّ بَيْتِي وَاسِعٌ  
فأنت تراه قد جاء بجواب القسم المقترن باللام - وهو قوله « ليعلم ربي » - وحذف جواب الشرط ، مع أن فعل الشرط - وهو قوله « تك » - فعل مضارع غير منفي بلم ، وهو عند جمهور البصريين معدود في ضرورات الشعر .

(٢) بل سبعة أوجه ؛ الأول : التمني ، ويشير إليه المؤلف في آخر الفصل ، ويحمل عليه قوله تعالى ( ولو أنهم آمنوا واتقوا لثوبة من عند الله خير ) ومن أمثلته قولك « لو تأتينا فتحدثنا » إذا كان المخاطب مأیوساً من إتيانه أو متعسراً إتيانه عادة ، الثاني : العرض نحو « لو تنزل عندنا فتصيب خيرآ » ، الثالث : التحضيض ، نحو « لو تأمر فقطاع » الرابع : التقليل ، نحو « تصدقوا ولو بظلف محرق » ، وقيل : التقليل مستفاد من المقام ، والثلاثة الباقية مذكورة في الكتاب .

(٣) أكثر النحويين لم يثبت ورود « لو » مصدرية ، وزعم أنها شرطية في نحو قوله تعالى ( ودوا لو تدهن فيدهنون ) وأن مفعول ( ودوا ) محذوف تقديره : ودوا إدهانك ، وإذا لم يوجد في الكلام ما يصلح جوابا كما في قوله تعالى ( يود أحدهم لو يعمر ألف سنة ) كان الجواب مقدراً أيضاً ، فكأن أصل الكلام : يود أحدهم التعمير لو يعمر ألف سنة لسره ذلك ، ولا يخفى عليك ما في هذا الرأي من التكلف =

بعد «وَدَّ» <sup>(١)</sup> نحو (وَدُّوا لَوْ تَذَهِنُ) <sup>(٢)</sup> أو «يَوَدُّ» نحو (يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ) <sup>(٣)</sup>، ومن القليل قول قُتَيْلَةَ <sup>(٤)</sup> :

= بتقدير المفعول والجواب، وإنما دعاهم إلى هذا أنهم وجدوها تدخل على «أن» في نحو قوله تعالى (وما عملت من سوء تود لو أن بينها وبينه أمدا بعيداً) فظنوا أنها لو كانت مصدرية لما دخلت على حرف مصدرى؛ لأن الحرف المصدرى لا يدخل على مثله، والخطب في ذلك يسير؛ فإننا نقدر دخول لو على فعل يكون المصدر للنسب من أن ومصحوبها فاعلا له، وتقدير ذلك في الآية والله أعلم: لو ثبت كون أمد بعيد بينها وبينه، وعمن ذكر «لو» المصدرية الفراء وأبو علي، ومن التأخرين التبريزي وأبو البقاء، وتبعهم ابن مالك وابن هشام.

(١) عبارة ابن مالك في التسهيل عند ذكر الموصولات الحرفية (ص ١٤) «ومنها لو التالية غالباً مفهوم تمنى» اهـ، وذكر شراح التسهيل في شرح هذه العبارة أن مفهوم التمنى يشمل: أحب، واختار، وتمنى، وود، ويود، لكن الساع عن العرب إنما ثبت في ود ويود، ثم إن ادعاء أن أحب واختار يفهمان التمنى مما لا تقوم عليه حجة، فإن كل واحد من هذين الفعلين ليس مرادفاً لتمنى، ولا لازماً لمناه، فكيف من الأشياء التي يحبها الإنسان ولا يتمنى حصولها؛ إما لكونه حاصلها عنده بالفعل، وإما لما عسى أن يكون معلوماً له من العوارض التي تمنى.

(٢) من الآية ٩ من سورة القلم

(٣) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٤) مثله قول الأعشى، وفيل: هو من قول القطامي:

وَرُبَّمَا فَاتَ قَوْمًا جُلُّ أَمْرِهِمْ مِنَ النَّأْتِ، وَكَانَ الْحَزْمُ لَوْ عَجَلُوا

وقول امرئ القيس:

تَجَاوَزْتَ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَقْشَرًا عَلَى حِرَاصَا لَوْ يُسِيرُونَ مَقْتَلِي

فإن «لو» وما دخلت عليه في تأويل مصدر، وهذا المصدر في بيت الأعشى خبر كان، والتقدير، وكان الحزم ههنا، وهو في بيت امرئ القيس بدل اهتال من ياء المتكلم المجرورة محلاً بطل، والتقدير: على حراصا على إسرار مقتلى.

٥١٨ — مَا كَانَ ضَرْكَ لَوْ مَنَنْتَ ، وَرَبَّمَا  
مَنْ الْفَتَى وَهُوَ الْمَغِيظُ الْمُحْتَقُّ

٥١٨ — هذا بيت من الكامل ، وهو — كما قال المؤلف — من كلمة تقولها قتيبة بنت الحارث ، وكان النبي صلوات الله وسلامه عليه قد أمر بقتل أخيها النضر بن الحارث بعد غزاة بدر .

اللمعة : « ضرك » عاد عليك بالضر « مننت » أنعمت وتفضلت ، وتقول « من فلان على الأسير » إذا أنعم عليه واستبقاه على الحياة ولم يقتله ، سواء أخذ منه فداء على ذلك أم لم يأخذ ، وقد خص المرف الشرعى المن على الأسارى بإطلاق سراحهم من غير فداء « الفتى » هو هنا الرجل الكريم « المغيظ » هو اسم المفعول من « غاظ فلان فلانا يغيطه غيظا » إذا أغضبه وأحنقه وأثاره « الحنق » بضم الميم وسكون الحاء وفتح النون — اسم المفعول من « أحنق فلان فلانا » إذا أغضبه أيضا ، والغيظ أشد من الحنق .

الإعراب : « ما » اسم استفهام مبتدأ مبني على السكون في محل رفع « كان » زائدة « ضرك » ضر : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب ، والجملة من الفعل وفاعله ومفعوله في محل رفع خبر المبتدأ ، ويجوز أن تكون « كان » ناقصة واسمها ضمير مستتر فيها جوازاً تقديره هو يعود إلى ما الاستفهامية ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها ، وتكون جملة كان واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ « لو » حرف مصدرى « مننت » فعل ماض وفاعله ، ولو مع ما دخلت عليه على هذين الوجهين في تأويل مصدر مجرور بحرف جر محذوف ، والجار والمجرور متعلق بضر ، وتقدير الكلام على هذا : أى شيء ضرك في المن ، أو أى شيء كان ضرك في المن ، ويجوز أن تكون « ما » نافية ، و « كان » ناقصة ، وجملة « ضرك » في محل نصب خبرها تقدم على اسمها ، و « لو » مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع اسم كان ، وتقدير الكلام على هذا : لم يكن المن ضاراً لك ، ويجوز أن يكون المصدر المؤول من لو ومدخولها فاعل ضر ، ويجوز وجوه أخر من الإعراب أعرضنا عنها رعاية للاختصار « ورَبَّمَا » الواو واو الحال ، رب : =

وإذا وليها الماضي بقي على مُضِيِّهِ ، أو المضارعُ تَخَلَّصُ الاستقبال ، كما أن  
« أن » المصدرية كذلك .

الثاني : أن تكون للتعليق في المستقبل ؛ فتترادف « إن » كقوله :

٥١٩ - \* وَلَوْ تَلْتَقَى أَصْدَاؤُنَا بَعْدَ مَوْتِنَا \*

= حرف تقليل وجر شبهه بالزائد ، وما كافة « من » فعل ماض « الفى » فاعله  
« وهو » الواو واو الحال ، هو : ضمير منفصل مبتدأ « للفيظ » خبر للمبتدأ « المحقق »  
نعت له أو خبر بعد خبر أو خبر مبتدأ محذوف ، أى : وهو المفيظ وهو المحقق .

الشاهد فيه : قولها « لو مننت » فإنه في تأويل مصدر مرفوع على أنه اسم كان  
أو فاعل بضر ، أى : ما كان ضرك منك ، أو مجرور بحرف جر محذوف ، على  
ما ذكرناه في إعراب البيت .

وذكر الصبان أنه يحتمل أن تكون « لو » شرطية تقتضى شرطاً وجواباً ، فأما  
شرطها فهو قولها « مننت » وأما جوابها فمحذوف يدل عليه مايق الكلام ، وكأنها  
قالت : لو مننت لم يضرك شيء ، وعلى هذا الاحتمال تخرج العبارة عن الاستشهاد ،  
وهو مسبوق في هذا التأويل ، فقد نقله الشيخ يس عن الدوشرى ، ونص عبارته  
« ولو جعلت لو شرطية وما تقدم دليل الجواب كان حسناً » اهـ .

٥١٩ - هذا الشاهد من كلام قيس بن اللوح للعروف بمحنون ليلي ، وقيل :  
هو لأبي صخر الهذلي ، والذي أنشده للؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع  
بيت يأتي بعده قوله

وَلَوْ تَلْتَقَى .....

وَمِنْ دُونِ رَمْسَيْنَا مِنَ الْأَرْضِ سَبَسْبُ

لَظَلَّ صَدَى صَوْتِي وَإِنْ كُنْتُ رِمَّةً

لِصَوْتِ صَدَى لَيْلِي يَهْشُ وَيَطْرَبُ

اللمة : « تلتقى » تتقابل وتجتمع ، أصداؤنا : الاصداء : جمع صدى — بفتح  
الصاد مقصوراً كما في البيت الثاني — وهو ما تسمعه كأنه يجيئك إذا كنت على =

«شط نهر أوفوق جبل أوفى بيت خال» «رمسينا» الرمس - بفتح فسكون - القبر «سبب» بسينين وباءين - الصحراء والأرض للمستوية البعيدة الأطراف «رمة» الرمة - بكسر الراء وتشديد الليم - العظم البالى ، وفي القرآن ( قال من يحى العظام وهى رميم ) «يهش» من الهشاشة وهى الارتياح وخفة السرور «يطرب» يظهر الفرح والاستشار.

الإعراب : «لو» شرطية غير جازمة «تلتقى» فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء «أصدأؤنا» فاعل تلتقى ومضاف إليه «بعد» ظرف متعلق بقوله تلتقى ، وبعد مضاف وموت من «موتنا» مضاف إليه ، وموت مضاف والضمير مضاف إليه «ومن» الواو واو الحال، من : حرف جر «دون» مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم ، ودون مضاف و «رمسينا» مضاف إليه ، والضمير مضاف إليه «من الأرض» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من سبب الآتى ، وأصله صفة له على ما تقدم مراراً فلما تقدم عليه أعرب حالا ، «سبب» مبتدأ مؤخر ، وجملة الخبر للقدم ومبتدئه للؤخر فى محل نصب حال «لظل» اللام واقعة فى جواب لو ، ظل : فعل ماض ناقص «صدى» اسم ظل مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وصدى مضاف وصوت من «صوتى» مضاف إليه ، وصوت مضاف وياء للتكلم مضاف إليه «وإن» الواو عاطفة على محذوف : أى إن لم أكن رمة وإن كنت رمة ، وقيل : هى واو الحال ، وعلى الأول تكون «إن» شرطية ، وهى على الثانى زائدة للبالغة «كنت» كان : فعل ماض ناقص ، وتاء للتكلم اسمه «رمة» خبر كان «لصوت» جار ومجرور متعلق بقوله يهش الآتى ، وصوت مضاف و «صدى» مضاف إليه ، وهو مضاف و «لىلى» مضاف إليه «يهش» فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى صدى صوتى ، والجملة فى محل نصب خبر ظل «ويطرب» معطوف على يهش .

الشاهد فيه : قوله «لونتلقى» حيث وردت لوشروطية ، بدليل الإتيان لها بحجوب - وهو قوله «لظل صدى صوتى» - وقد وقع بعد «لو» فى هذه البارة الفعل للضارع الذى هو قوله «تلتقى» وقد صرح ابن مالك فى الألفية بأن وقوع الفعل للضارع شرطاً للوقيل ، ولكنه ورد به السماع عن العرب قبله النحاة ، ونص عبارته « ( ١٥ - أوضح للمالك ٤ )

= « ويقل \* إبلاؤها مضارعا ، لكن قبل » وهذا الموضوع يحتاج إلى بيان وتفصيل  
تضح به حقيقته من غير أن يشوبها لبس أو يلحق بها غموض ، فنقول :

اعلم أن «لو» الشرطية ليست ضربا واحدا عند جمهرة النحاة ، بل هي على ضربين  
ولها في كل ضرب منهما معنى ، كما أن شرطها يختلف في أحد ضربها عن شرطها في  
الضرب الآخر :

الضرب الأول : «لو» التي يسمونها «لو الامتناعية» وهي التي تدل على تعليق  
فعل بفعل فيما مضى من الزمان ، نحو قولك «لوزارنى على لأكرمته» فقد علقت  
إكرامك لزيد فيما مضى على زيارته إياك ، وهذا الضرب يقتضى أمورا .

الأول : أن يكون شرطها ماضيا في اللفظ والمعنى ، نحو «لوزرتنى أمس لأكرمتك»  
أو ماضيا في المعنى فقط ، نحو قولك «لو لم تسيء إلى لأحسنيت إليك» فإنك تعلم أن  
الفعل المضارع المجزوم بلم ماضى المعنى .

الثانى : أنه يلزم فيه أيضاً أن يكون شرطها محكوما بامتناعه - أى عدم حصوله - إذ  
لو قدر الشرط حاصلًا لوقع الجواب لما ذكرنا من أنه يلزم من تقدير حصول شرطها  
حصول جوابها ، ولو حصل لم تكن حرف امتناع كما هو وضعها ، بل تكون حرف  
إيجاب ، فأما جوابها فلا يلزم امتناعه دائما كما لزم في شرطها ، بل ينظر فيه فإذا أن  
يكون له سبب غير شرطها ، وإما ألا يكون له سبب غير شرطها ، فإن لم يكن للجواب  
سبب غير شرطها اقتضت العبارة امتناعه لامتناع سببه الذى لا سبب له سواه ، نحو  
قولك «لو آمن لحقن دمه» ونحو قوله تعالى (ولو شئنا لرفعناه بها) ونحو قولهم «لو كانت  
الشمس موجودة كان النهار موجودا» وتكون «لو» حينئذ دالة على امتناع الجواب  
لامتناع الشرط ، وإن كان لجوابها أسباب متعددة والشرط المذكور أحدها الأسباب لم  
يلزم على تقدير امتناع الشرط وعدم حصول امتناع الجواب ، لأن عدم السبب المعين لا يلزمه  
عدم السبب ، إذ يجوز أن يكون السبب حاصلًا وموجودا لسبب آخر غير هذا السبب  
المعين ، ومن هذا القبيل قول عمر بن الخطاب رضى الله عنه «نعم العبد صهيبي ، لولم  
يخفف الله لم يعصه» .

= ولا تكون لو في هذه الصورة حرف امتناع لامتناع لما عرفت ، ولهذا كان إطلاق قول العرب « لو حرف امتناع لامتناع » غير صحيح ، لأن ذلك ليس شأنها في جميع صورها ، بل هو معناها في بعض الصور دون بعضها الآخر .

والضرب الثاني من ضربى لو الشرطية : أن تكون بمعنى إن ، فتدل على تعليق حصول جوابها على حصول شرطها ، نفى أنها تدل على أنه متى حصل الشرط حصل الجواب ، كما أن « إن » الشرطية كذلك ، والفرق بين لو وإن أن « لو » لا تجزم ، ولكن « إن » تجزم ، وفي هذه الحال لا يقع بعد « لو » إلا الفعل المستقبل في اللفظ والمعنى جميعا ، نحو بيت الشاهد ( رقم ٥١٩ ) ونحو قول الآخر :

لَا يُبَالِكُ الرَّاجُونَ إِلَّا مُظْهِرًا خُلُقَ الْكِرَامِ وَلَوْ تَكُونُ عَدِيماً

أو الفعل المستقبل في المعنى دون اللفظ - بأن يكون ماضيا مؤولا بالمضارع - ومن ذلك الآية الكريمة ( وليخش الذين لو تركوا من خلفهم ذرية ضعافا خافوا عليهم ) .

والضرب الأول من هذين الضربين أكثر في الاستعمال العربى من الضرب الثانى وهو مراد ابن مالك بقوله فى الألفية « لو حرف شرط فى مضى » ومع أن الضرب الثانى من هذين الضربين أقدم ورودا فى كلام العرب من الضرب الأول فهو فصيح مقبول ، وهذا هو مراد ابن مالك من قوله « ويقل إيلأؤها مستقبلا ، لكن قبل » وحل هذا الكلام : ويقل عجىء لو الشرطية مرادفة لإن الشرطية فى الدلالة على تعليق حصول الجواب بحصول الشرط وحينئذ يلها الفعل المستقبل لفظا ومعنى أو معنى فقط ، ومع قلته هو وارد فى فصيح العربية ، ومن أجل ذلك قبله النحاة وقالوا بمقتضاه .

وزعم ابن الحاج وابن الناطم أن « لو » الشرطية لا تجيء إلا على ضرب واحد هو الضرب الأول من الضربين اللذين شرحنا أمرهما ، ولا تجيء مرادفة لإن ، ونص عبارة ابن الناطم « وعندى أن لو لا تكون لغير الشرط فى الماضى ، وما تمسكوا به من نحو قوله تعالى ( وليخش الذين لو تركوا ) لا حجة فيه ، لصحة حمله على المضى » اهـ وهذا كلام يدل على عدم التدبر فى الاستعمالات العربية ، فقد وردت جملة صالحة =

وإذا وليها ماضٍ أوَّلَ بالمستقبل ، نحو ( وَلَيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا )<sup>(١)</sup> ،  
أو مضارعٌ تَخَاصَّ للاستقبال ، كما في « إن » الشرطية .  
الثالثُ : أن تكون التعليق في الماضي ، وهو أغلب أقسام لَوْ ، وتمتضي  
امتناع شرطها دائماً خلافاً للشلوبيين ، لا جوابها خلافاً للمعربين<sup>(٢)</sup> ، ثم إن  
لم يكن لجوابها سببٌ غيرُهُ لزم امتناعه ، نحو ( وَلَوْ شِئْنَا لَرَفَعْنَاهُ بِهَا )<sup>(٣)</sup> ،  
وكقولك : « لو كانت الشمس طالعة كان النهار موجوداً » وإلا لم يلزم ، نحو  
« لو كانت الشمس طالعةً كان الضوء موجوداً » ، ومنه « لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ  
لَمْ يَعْصِهِ » وإذا وليها مضارعٌ أوَّلَ بالماضي ، نحو ( لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ  
مِنَ الْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ )<sup>(٤)</sup> .

من الشواهد تدل فيها « لو » على التعليق في المستقبل ، ولا يمكن فيها تأويلها بالماضي  
من ذلك قوله تعالى على لسان إخوة يوسف ( وما أنت بمؤمن لنا ولو كنا صادقين )  
إذ لو حملت هذه الآية على أن لو فيها هي الامتناعية لكان حاصلها : لو كنا صادقين  
فيما مضى ما أنت بمصدق لنا لكان لم تصدق ، ومحال أن يريدوا ذلك ، ومن ذلك قوله  
سبعانه ( ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون ) وقوله جلت كلمته ( قل لا يستوى  
الحجيث والطيب ولو أعجبك كثرة الحجيث ) ومن ذلك « أعطوا السائل ولو جاء على  
فرس » ومن ذلك قول الشاعر :

قَوْمٌ إِذَا حَارَبُوا شَدُّوا مَآزِرَهُمْ دُونَ النِّسَاءِ وَلَوْ بَاتَتْ بِأَطْهَارٍ  
فإن هذه الأفعال التالية للو في هذه الشواهد كلها مستقبل المعنى ، ولا يصح تأويلها  
بماضي المعنى وإن كان لفظها ماضياً .

(١) من الآية ٩ من سورة النساء .

(٢) حيث يقولون في الإعراب « لو حرف امتناع لا امتناع » : أي حرف يدل على  
امتناع الجواب لامتناع الشرط ، وإذا كان امتناع الشرط دائماً لزم أن يكون امتناع  
الجواب دائماً .

(٣) من الآية ١٧٦ من سورة الأعراف . (٤) من الآية ٧ من سورة الحجرات .



وتختص «لو» مطلقاً بالفعل ، ويجوز أن يليها قليلاً اسمٌ معمول لفعل محذوف يفسره ما بعده ، كقوله :

٥٢٠ — \* أَخِلَّيْ لَوْ غَيْرُ الْحَمَامِ أَصَابَكُمْ \* .

٥٢٠ — هذا الشاهد من كلام الفطمش الضبي ، وهو من شعراء الحماسة لأبي تمام ، وما ذكره المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

إِلَى اللَّهِ أَشْكُو لَا إِلَى النَّاسِ أَنْتَنِي  
أَرَى الْأَرْضَ تَنْبِقُ وَالْأَخِلَاءَ تَذْهَبُ

أَخِلَّيْ لَوْ . . . . .

عَتَبْتُ ، وَلَكِنْ مَا عَلَى الْمَوْتِ مَعْتَبٌ

اللافة : «أخلى» الخليل - بفتح الخاء - الصديق ، ويجمع على أخلاء ، مثل صديق وأصدقاء ، وأصل أخلاء أخلاء - بلامين أو لاهما مكسورة - فقلت حركة أول المثليين إلى الساكن قبله ثم أدغم ، وقد قصره الشاعر هنا حين اضطر «الحمام» بكسر الخاء ، بزنة الكتاب - الموت «عتبت» لمت ومسخت «معتب» مصدر ميمي معناه العتاب . الإعراب : «أخلى» الهمزة حرف لنداء القريب ، أخلى : منادى مضاف لياء المتكلم «لو» حرف شرط غير جازم مبنى على السكون لا عمل له من الإعراب «غير» فاعل بفعل محذوف يفسره المذكور بعده ، والتقدير : لو أصابكم غير الحمام أصابكم ، وغير مضاف و «الحمام» مضاف إليه «أصابكم» أصاب : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى غير الحمام ، وضمير المخاطب مفعول به ، والجملة لا عمل لها تفسيرية «عتبت» فعل ماض وفاعله ، والجملة لا عمل لها جواب لو «ولكن» الواو حرف عطف ، لكن : حرف استدراك «ما» حرف نفي «على الموت» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم «معتب» مبتدأ مؤخر .

الشاهد فيه : قوله «لو غير الحمام» حيث ولي «لو» الشرطية في هذه العبارة الاسم المرفوع ، وهو عند جمهرة النحاة فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده ، نظير قوله تعالى : ( إذا السماء انشقت ) وقوله سبحانه : ( وإن أحد من المشركين استجارك ) وقال قوم من النحاة الكوفيين : هذا الاسم المرفوع مبتدأ خبره ما يذكر بعده ، وهذا عندى فى «لو» =

وكثيراً « أن » وصلتُها ، نحو ( وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا )<sup>(١)</sup> ، فقال سيبويه  
وجهور البصريين : مبتدأ ، ثم قيل : لا خبر له ، وقيل : له خبر محذوف<sup>(٢)</sup> ،  
وقال البكوفيون والبرد والزجاج والزمخشري : فاعلٌ بثبتٍ مقدراً كما قال  
الجميع في « ما » وصلتِها في « لَا أَكَلَّمُهُ مَا أَنَّ فِي السَّمَاءِ نَجْمًا » .

وحدها أرجح مما ذهب إليه الجمهور ، أما في « إذا » و « إن » فذهب الجمهور أرجح  
عندى من مذهب غيرهم ، ووجه الفرق الذى نبينا عليه هذا الترجيح أنا نظرنا فلم نجد  
اسماً مرفوعاً ولى إن أو إذا الشرطيتين إلا بعده فعل ، فعلنا أن هذا الفعل لم يلتزم  
ذكره حينئذ إلا لأنهم قصدوا به تفسير فعل محذوف ، فأما في « لو » فوجدناهم  
ذكروا بعده اسماً مرفوعاً ولم يذكروا بعده فعلاً ، وذلك كما في قول عدى بن  
زيد العبّادى :

لَوْ بِغَيْرِ الْمَاءِ حَلَقِي شَرْقٌ كُنْتُ كَالْفَصَّانِ بِالْمَاءِ اعْتَصَارٌ

فعلنا أنهم لما فرقوا فى الاستعمال بين « لو » وغيرها من أدوات الشرط قصدوا  
إلى التفرقة بينهما فى الحكم أيضاً ، واستبعدنا أن نقدر فعلاً فى بيت عدى الذى أنشدناه  
وندعى أن الدال عليه الاسم الوصف للذكور بعد الاسم المرفوع ؛ فإن فى ذلك إبعاداً  
فى التخريج ؛ لهذا نصرنا مذهب الجمهور حيث وجدنا الدليل يدل له ، ونصرنا غيره حيث  
وجدنا الدليل يدل له أيضاً .

وقد خرج أبو على الفارسى بيت عدى بن زيد الذى أنشدناه على أن « حلقى » فاعل  
بفعل محذوف يفسره الوصف ، وقوله « شرق » خبر لمبتدأ محذوف ، وعلى هذا يكون  
تقدير الكلام : ولو شرق حلقى هو شرق ، وخرجه غيره على أن « حلقى » مبتدأ  
و « شرق » خبره ، والجملة من هذا للمبتدأ والخبر فى محل نصب خبر « كان » المحذوفة  
هى واسمها الذى هو ضمير الشأن ، وتقدير الكلام على هذا : لو كان ( هو : أى الحال  
والشأن ) حلقى شرق ، وفى كلا التخريجين من التكلف مالاخفاء به .

(١) من الآية ٥ من سورة الحجرات .

(٢) وعلى القول بأن هذا المبتدأ له خبر محذوف اختلفوا فى تقدير ذلك الخبر ،

فقال ابن عصفور : بقدر مؤخر عن المبتدأ ، لأن مكان الخبر بعد المبتدأ ، ويشهد لهذا =

وجواب «لو» إما ماضٍ مَعْنَى ، نحو «لَوْ لَمْ يَخَفِ اللهُ لَمْ يَمْنَعْهُ»  
 أو وضماً ، وهو إما مُثَبَّتٌ فَاقْتَرَأَهُ بِاللَّامِ ، نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَمَلْنَاهُ حُطَامًا) <sup>(١)</sup>  
 أو كَثْرُ مَنْ تَرَكَهَا ، نحو (لَوْ نَشَاءُ لَجَمَلْنَاهُ أَجَاكًا) <sup>(٢)</sup> ، وإما منى فالأمر  
 بالعكس ، نحو (وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ) <sup>(٣)</sup> ، وقوله :  
 \* وَلَوْ نَعَطَى الْخِيَارَ لَمَا افْتَرَقْنَا \* — ٥٢١

== القول أن الخبر عن المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها قد ورد عن العرب مؤخرًا  
 عن أن واسمها وخبرها بعد أما ، كما في قول الشاعر :

عِنْدِي اضْطِجَارٌ ، وَأَمَّا أَنِّي جَزِعٌ يَوْمَ النَّوَى فَلَوْ جَدَّ كَادَ يَبْرِ بِنِي

فيحمل هذا الموضع على ذلك ، وقال قوم : يقدم الخبر في التقدير عن أن واسمها  
 وخبرها ، فيقال : التقدير في الآية السكريمة : ولو ثابت صبرهم ، لأنك لو قدمت للبند  
 القدي هو المصدر المسبوك من أن واسمها وخبرها لالتبست أن للؤكد بأن التي بمعنى  
 لعل ، وليكون هذا الموضع نظير قوله تعالى (وَأَيَّةٌ لَهُمْ أَنَا جَلْنَا ذُرِّيَّتَهُمْ) حيث قدم  
 الخبر - وهو آية لهم - على أن واسمها وخبرها التي تؤول بمصدر يقع مبتدأ  
 لهذا الخبر .

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٧٠ من سورة الواقعة .

(٣) من الآية ١١٢ من سورة الأنعام .

٥٢١ - لم أقف على نسبة هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف

صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* وَلَكِنْ لَا خِيَارَ مَعَ الْإِلَالِي \*

الإعراب : «لو» حرف شرط غير جازم «نعطى» فعل مضارع مبنى للمجهول  
 مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره نحن ،  
 وهو المفعول الأول لنعطى «الخيار» مفعول ثانٍ لنعطى ، منصوب بالفتحة الظاهرة «لما»  
 اللام واقعة في جواب لو ، وما : حرف نفي «افترقنا» فعل ماضٍ مبنى على فتح مقدر على =

قيل : وقد تُجَاب بِجُمْلَةٍ اسْمِيَّة ، نَحْو ( لَمْثُوبَةٌ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ خَيْرٌ )<sup>(١)</sup> ،  
وقيل : الْجُمْلَةُ مُسْتَأْنَفَةٌ ، أَوْ جَوَابٌ لِقَسَمٍ مُقَدَّرٍ ، وَإِنَّ « لَوْ » فِي الْوَجْهِينِ  
لِلتَّمَنَّى فَلَا جَوَابَ لَهَا .

\*\*\*

### فصل في أما

وهي حرفٌ شرطٍ وتوكيدٍ دائماً ، وتفصيلُ غالباً .  
يبدلُ على الأول مجيء الفاء<sup>(٢)</sup> بعدها .

آخره ، ونا : فاعله ، والجملة لا عمل لها جواب لو « ولكن » الواو حرف عطف ،  
لكن : حرف استدراك « لا » نافية للجنس « خيار » اسم لا نافية للجنس مبني على  
الفتح في محل نصب « مع » ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، ومع مضاف و « الليالي »  
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل .  
الشاهد فيه : قوله « لما افرقنا » حيث وقع جواب « لو » فعلا ماضياً متفياً بما  
واترن مع هذا باللام ، وهذا قليل ، والكثير في مثل هذه الحال أن يكون الجواب غير  
مقترن باللام ، ولو أنه جاء به على ما هو الكثير لقال « لو نعطي الحيار ما افرقنا »  
كما قال الله تعالى : ( ولو شاء ربك ما فعلوه ) .

(١) من الآية ١٠٣ من سورة البقرة .

(٢) مجيء الفاء في نحو قوله تعالى ( فأما الذين آمنوا فليطوبون أنه الحق من ربهم )  
ووجه دلالة مجيء الفاء بعد أما على كونها دالة على الشرط ومتضمنة لمعناه أن الفاء لا يخلو  
حالتها من أن تكون عاطفة أو زائدة أو واقعة في جواب الشرط ، ولا يجوز أن تكون  
هذه الفاء عاطفة لأنها داخلة على خبر الابتداء ، ولا يحذف الخبر على مبتدئه ، كما  
لا يجوز أن تكون هذه الفاء زائدة ، إذ لو كانت زائدة لوقع الاستثناء عنها في الكلام  
التصحيح في السمة ، ولم يقع ، فلا تكون زائدة ، وإذا بطل أن تكون عاطفة وبطل  
أن تكون زائدة ، فقد لزم أن تكون واقعة في جواب الشرط ، فدل ذلك على أن  
« أما » التي قبلها متضمنة معنى الشرط .

وعلى الثالث استقراء مواقعها ، نحو ( فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ )<sup>(١)</sup> ( فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ )<sup>(٢)</sup> ( فَأَمَّا مَنْ أُعْطِيَ وَاتَّقَى )<sup>(٣)</sup> الآيات ، ومنه ( فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زِينٌ )<sup>(٤)</sup> الآية ، وَقَسِيمُهُ في المعنى قوله تعالى : (وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ)<sup>(٥)</sup> الآية ؛ فالوقف دونه ، والمعنى : وأما الراسخون فيقولون ، وذلك على أن المراد بالتشابه ما استأثر الله تعالى بعلمه .

وَمِنْ تَخَلُّفِ التَّفْصِيلِ قَوْلُكَ « أَمَّا زَيْدٌ فَنُطْلَقُ »<sup>(٦)</sup> .  
وأما الثاني فذكره الزمخشري فقال : أما حرفٌ يعطى الكلام فَضْلًا وكيدٍ ، تقول « زيد ذاهب » فإذا قَصَدْتَ أَنَّهُ لَا مَحَالَّةَ ذَاهِبَ قُلْتَ « أَمَّا زَيْدٌ فَذَاهِبٌ » وزعم أن ذلك مستخرج من كلام سيبويه .

وهي نائبة عن أداة شرطٍ وجملته ، ولهذا تُؤَوَّلُ بهما يكن من شيء ، ولا بد من فاء تالية لئاليها ، إلا إن دَخَلَتْ على قول قد طُرِحَ استغناء عنه

(١) من الآية ٩ من سورة الضحى

(٢) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

(٣) من الآية ٥ من سورة الليل

(٤) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٥) من الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٦) لم يرتض ابن هشام - في غير هذا الكتاب - أن يكون هذا المثال ونحوه لا تدل فيه أما على التفصيل ، بل هي فيه وفي نحوه دالة على التفصيل ، غاية ما في الباب أن قسم المذكور محذوف للعلم به من المقام ، وبيان ذلك أن هذا الكلام لا يتكلم به للتكلم إلا إذا حصل تردد في شخصين نسبا جميعا أو نسب أحدهما إلى ما يذكر بعده أما ، فإذا كنت تجادل في علي وخالد أيهما الخطيب المقو مثلًا فقلت « أما على فخطيب مقو » فتقدير الكلام : أما على فخطيب مقو ، وأما خالد فليس كذلك ، فلا تخلو أما عن الدلالة على التفصيل ، لكن قد يذكر كل من القسمين وقد يذكر أحدهما ويحذف الآخر للعلم به ، فاعرف ذلك وتغطن له .

بِالْقَوْلِ ؛ فيجب حذفها معه ، كقوله تعالى : ( فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ  
أَكْفَرْتُمْ )<sup>(١)</sup> ، أى : فيقال لهم أكفرتهم ، ولا تُحذف في غير ذلك إلا في  
ضرورة ، كقوله :

— ٥٢٢ — • فَأَمَّا الْقِتَالُ لَا قِتَالَ لَدَيْكُمْ •

(١) من الآية ١٠٦ من سورة آل عمران

٥٢٢ — هذا الشاهد من كلام الحارث بن خالد الخزومي . وهو مما هجا به بنو أسيد  
ابن أبي العيص . والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه مع بيت سابق  
عليه قوله :

فَضَحْتُمْ قُرَيْشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قَمْدُونٌ سُودَانُ عِظَامِ الْمَوَاكِبِ  
فَأَمَّا الْقِتَالُ . . . . . وَالْكَنَّ سِيرًا فِي عِرَاضِ الْمَوَاكِبِ

اللغة : «قمدون» جمع قمد - بضم القاف والميم وتشديد الدال ، بزنة عتل - هو  
الطويل مطلقا ، وقيل : هو الطويل العنق الضخمه ، وقيل : هو الشديد الصلب القوى  
«سودان» جمع أسود على غير قياس : وقيل : جمع سود ، وهو جمع أسود ، مأخوذ  
من السيادة ، قاله البغدادي «عراض» جمع عرض - بالضم - وهو الناحية «المواكب»  
يروى بالواو جمع موكب وهو الجماعة من الناس ركبانا أو مشاة ، ويروى بالراء  
«المراكب» وفسروه بنفس الذي فسرنا به الرواية الأولى ، ويقال : هم ركاب الإبل  
للزينة خاصة .

للغنى : يهجو بن أسيد بن أبي العيص بن أمية بن عبد شمس ، ويقول لهم : إنكم  
جماعة لا تقدمون على القتال ولا تحسنونه ، وإنما تحسنون السير مع ركاب الإبل الذين  
لا يقاتلون ، لذلك فضحتم قريشا بالانسحاب إليها ؛ بسبب فراركم من حومة القتال ،  
وتوليكم مع أن صوركم صور الشجعان ذوى السيادة .

الإعراب : «أما» حرف شرط وتفصيل «القتال» مبتدأ «لا» نافية للجنس «قتال»  
اسم لا «لديكم» لدى : ظرف متعلق بمحذوف خبر لا ، والضمير مضاف إليه ، وجملة  
لا واسمها وخبرها في محل رفع خبر المبتدأ «ولكن» الواو حرف عطف ، ولكن :  
حرف استدراك ونصب ، واسمها ضمير مخاطبين محذوف «سيرا» مفعول مطلق للفعل =

أو تُدَوِّرُ<sup>(١)</sup>، نحو «أما بئد ما بال رجالٍ يشترطون شروطاً ليست في كتاب الله»<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

= محذوف تقع جملة خيرا لكن، وتقدير الكلام: ولكنكم تسيرون سيرا، وقيل: إن «سيرا» هو اسم لكن، وخبرها هو المحذوف، وتقدير الكلام على هذا: ولكن لكم سيرا «في» حرف جر «عراض» مجرور بـ «في»، والجار والمجرور متعلق بسير، وعراض مضاف و«لواكب» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة.

الشاهد فيه: قوله «لا قتال لديكم» حيث حذف الفاء من جواب «أما» مع أن الكلام ليس على تضمن قول محذوف، وذلك ضرورة، ومثله قول الآخر:

فَأَمَّا الصُّدُورُ لَا صُدُورَ اجْعَمَفَرِ وَلَكِنْ أَعْجَازًا شَدِيدًا صَرِيرُهَا

ويستشهد النحاة بهذين البيتين على أن الرابط الذي ربط بين جملة الخبر وللبتداء هو المصوم، بحيث يكون للبتداء فردا مما تدل الجملة عليه، وقد مضى بيانه في باب البتداء والخبر.

(١) قال المؤلف في النقي: «وزعم بعض المتأخرين أن فاء جواب «أما» لا تحذف في غير الضرورة أصلا، وأن الجواب في هذه الآية (هي الآية ١٠٦ من سورة آل عمران) هو قوله تعالى (فذوقوا العذاب) والأصل: فيقال لهم ذوقوا، فحذف القول وانتقلت الفاء للقول، وأن ما بينهما اعتراض» اهـ

(٢) قد بينا لك أن الفاء الواقعة بعد «أما» هي الفاء التي تدخل على جواب الشرط، وقد كان من حق هذه الفاء أن تدخل على أول أجزاء جملة الجواب، كما أنها تدخل على أول أجزاء جواب الشرط مع كل أداة من أدوات الشرط، فأنت تقول «إن يزرنى خالد فذلك فضل منه» وتقول «حيثما تتوجه فأنت ملاق خيرا» إلا أنهم خالفوا ذلك مع أما، ولهذا سري يجب أن تنتبه له، وهو أنهم التزموا مع أما أن يحذفوا جملة الشرط، وهذا معنى قولهم «أما نائبة عن أداة الشرط وفعل الشرط جميعا» وهو ما أشار إليه ابن مالك بقوله «أما كمها بك من شيء» ومتى كانوا يلتزمون حذف فعل الشرط ولا يذكرون إلا الجواب فلو قرئوا الفاء بأول أجزاء جملة الجواب فقالوا «أما فزيد منطلق» مثلا كانت هذه الفاء تالية لأداة الشرط، فقرأوا ذلك قبيحا، =

فصل في لَوْلَا وَلَوْ مَا<sup>(١)</sup>

لـ «لَوْلَا» و «لَوْ مَا» وجهان :

== فالترمو أن يفصلوا بين أما والفاء بفاصل : إما بجزء من جملة الجواب، وإما بشيء آخر ، وباستقراء الاستعمال العربي تجد الفاصل بين أما والفاء واحداً من ستة أشياء :

الأول : المبتدأ من جملة الجواب ، نحو قولك «أما زيد فمنطلق» .

الثاني : الخبر من جملة الجواب أيضاً ، نحو قولك «أما في الدار فزيد» .

والثالث : جملة شرط دون جوابه تكون معترضة نحو قوله تعالى ( فأما إن كان من اللقربين فروح وريحان ) .

والرابع : اسم منصوب لفظاً أو محلاً بما بعد الفاء نحو قوله تعالى ( وأما السائل فلا تنهر ، وأما بنعمة ربك فحدث ) .

والسادس : ظرف كقولك «أما اليوم فزيد مسافر» .

\* \* \*

(١) ههنا خمسة أمور يجب أن تعرفها لتكون على بصيرة من الأمر في شأن

لولا ولو ما.

الأمر الأول : قد نص جماعة على اتفاق السكوفيين والبصريين على أن «لولا» في الوجه الأول مركبة من «لو» الامتناعية و «لا» النافية ، وأن معنى كل حرف من هذين الحرفين باق بعد التركيب على ما كان عليه قبل التركيب، وحكى قوم في ذلك خلافاً .

الأمر الثاني : اختلف النحاة في العامل في الاسم المرفوع الواقع بعد «لولا» هذه، ولهم في ذلك ثلاثة أقوال .

القول الأول : أن هذا الاسم مبتدأ ، ورافعه الابتداء ، وهذا قول سيبويه ومن تابعه .

القول الثاني : أن هذا الاسم مرفوع بلولا نفسها ، وهو قول الفراء ، ويتقل عنه أنه علل هذا بأن لولا مختصة بالأسماء ، وأنت خير أن هذا لا يصلح علة لعمل الرفع في الاسم ، لما عرفت مراراً من أن حق الحرف المختص بالاسم أن يعمل العمل الخاص به وهو الجر .

القول الثالث : أن الاسم المرفوع إنما ارتفع بلولا لكونها نائبة عن الفعل ، فأصل قولك «لولا زيد لأكرمته» هو لولا امتنع زيد لأكرمته ، وقد حكى الفراء هذا ==



أحدهما : أن يَدُلَّ على امتناع جوابهما لوجود تاليهما ؛ فيختَصَّانِ بالجللِ  
الإنشائية ، نحو (لَوْلَا أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ) <sup>(١)</sup> .

والثاني : أن يَدُلَّ على التحضيض ؛ فيختَصَّانِ بالفعلية ، نحو (لَوْلَا أَنْزَلَ  
عَلَيْنَا الْمَلَائِكَةَ) <sup>(٢)</sup> (لَوْ مَا تَأْتِيَانِ بِالْمَلَائِكَةِ) <sup>(٣)</sup> ، ويساويهما في التحضيض  
والاختصاص بالأفعال : هَلَا ، وَأَلَّا ، وَأَلَّا ، وقد يلى حرف التحضيض اسم  
معلق بفعل : إما مضمر ، نحو « فَهَلَا بَكَرَأُ تُلَاعِيهَا وَتُلَاعِيكَ » أى :

= الرأى بقوله « وقال بعضهم » ولم يعينه ، لكن حكاه جماعة من أثبات العلماء - منهم  
ابن هشام - عن الكوفيين .

الأمر الثالث : على القول الذي اختاره المؤلف تبعاً لابن مالك - من أن الاسم  
المرفوع بعد لولا مبتدأ - قال جمهور البصريين : يجب أن يكون خبر هذا المبتدأ كونا  
عاما ، ويجب مع ذلك حذفه ، وقال قوم : يجوز أن يكون كونا عاما كالوجود والحصول  
فيحذف وجوبا ، كما يجوز أن يكون كونا خاصا فإن دلت عليه قرينة جاز حذفه ، وإن  
لم تدل عليه قرينة وجب ذكره ، وقد مضى القول في هذا الموضوع على وجه التفصيل  
في باب المبتدأ والخبر .

الأمر الرابع : الاسم المرفوع بعد لولا هذه قد يكون اسما ظاهرا نحو « لولا على  
لهلاك عمر » وقد يكون اسما مؤولا من حرف مصدرى ومعموله نحو قوله تعالى (لولا أن  
من الله علينا لحسف بنا) وقد يكون ضميرا منفصلا نحو الآية من سورة سبأ التي تلاها  
المؤلف ، وقد يكون ضميرا متصلا نحو «لولاى» و«لولاك» و«لولاه» وأنكر أبو العباس  
اللبرد مجيئه ضميرا متصلا ، وقد مضى شرح هذا الموضوع في مطلع باب حروف الجر .  
الأمر الخامس : القول بأن لولا ولو ما يشتركان في مجيء كل منهما لهذين اللغتين  
هو قول الجمهور ، وهو الصحيح ، وزعم الما لى أن « لوما » لاتأتى حرف امتناع  
وإما تاتى للتحضيض .

(١) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة الفرقان .

(٣) من الآية ٧ من سورة الحجر .

فَهَلَّا تَزَوَّجْتَ بِكَرَأ ، وَمُظْهَرٍ مُؤَخَّرٍ ، نَحْوُ ( وَلَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ )<sup>(١)</sup>  
أى : هَلَّا قُلْتُمْ إِذْ سَمِعْتُمُوهُ .

\*\*\*

### باب الإخبار بالذی وفروعه ، وبالألف واللام

وبسمیه بعضهم بابَ السَّبْكِ ، وهو بابٌ وَضَعَهُ النحويون للتدريب  
في الأحكام النحوية ، كما وضع التصريفيون مسائل التمرين في القواعد  
التصريفية ، والكلامُ فيه في فصلين :

#### الفصل الأول

في بيان حقيقته

إذا قيل لك : كيف نخبر عن زيد من قولنا « زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ » بالذی ؟  
فانْعِدْ إلى ذلك الكلام فاعمل فيه أربعة أعمال ؛ أحدها : أن تبدئه  
بموصول مطابق لزيد في إفراده وتذكيره ، وهو الذی ، الثاني : أن تؤخر زيدا  
إلى آخر التركيب ، الثالث : أن ترفعه على أنه خبر للذی ، الرابع : أن تجعل  
في مكانه الذی نقلته عنه ضميراً مطابقاً له في معناه وإعرابه ؛ فتقول « الذی  
هو منطلق زَيْدٌ » فالذی : مبتدأ ، و « هو منطلق » : مبتدأ وخبر ، والجملة  
صلة للذی ، والعائد منها الضميرُ الذی جعلته خَلْفاً عن زَيْدٍ الذی هو الآن  
كمال الكلام .

وقد تبين بما شَرَحْنَاهُ أن زيدا مُخْبَرٌ به ، لا عنه ، وأن الذی بالعكس ،  
وذلك خلافُ ظَاهرِ السؤال ؛ فَوَجَبَ تأويلُ كلامهم على معنى أخبر عن  
مُسَمًّى زيد في حال تمبيرك عنه بالذی .

(١) من الآية ١٦ من سورة النور .

وتقول فى نحو « بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً » — إذا أخبرت من التاء بالذى — « الَّذِى بَلَّغَ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ؛ فإن أخبرت عن أخويك قلت : « اللَّذَانِ بَلَّغْتُ مِنْهُمَا إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العَمَرَيْنِ قلت : « الَّذِينَ بَلَّغْتُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةَ الْعَمَرُونَ » أو عن الرسالة قلت : « الَّتِى بَلَّغْتُهَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً » فَتَقْدَمُ الضَّمِيرَ وَتَصِلُهُ ؛ لأنه إذا أمكن الوصلُ لم يجز العدولُ إِلَى الْفَصْلِ ، وَحِينَئِذٍ فَيَجُوزُ حَذْفُهُ ؛ لأنه عائد متصل منصوب بالفعل .

### الفصل الثانى

فى شروط ما يخبر عنه

اعلم أن الإخبار إن كان بـ « الذى » أو أحد فروعه اشترطَ للمخبر عنه سبعة شروط :

أحدها : أن يكون قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخْبَرُ عَنْ « أَيُّهُمْ » من قولك « أَيُّهُمْ فى الدَّارِ » لأنك تقول حينئذ : الذى هو فى الدار أَيُّهُمْ ؛ فتزِيلُ الاستفهامَ عَنْ صَدْرِ بَيْتِهِ <sup>(١)</sup> ، وكذا القولُ فى جميع أسماء الاستفهام والشرط ، وكل الخبرية ، وما التمجيدية ، وضمير الشأن ، لا يخبر عن شىء منها ؛ لما ذكرنا .

وفى التسهيل أن الشرط أن يقبل الاسمُ أو خَلَقُهُ التأخير ؛ وذلك لأن الضمائر المتصلة كالتاء من « قُمْتُ » يُخْبَرُ عَنْهَا مع أنها لا تتأخر ، ولكن يتأخر خَلَقُهَا وهو الضمير المنفصل ؛ فتقول « الَّذِى قَامَ أَنَا » .

(١) أجاز ابن عصفور وابن الضائع فى هذا ونحوه أن يخبر عنه ، ولكن طى أن تقدم اسم الاستفهام ، فتقول « أَيُّهُمْ الذى هو فى الدار » ثم اختلفا ؛ فقال ابن عصفور : أيهم خبر مقدم ، والذى مبتدأ مؤخر ، وقال ابن الضائع : أيهم مبتدأ ، والذى خبره ، والصواب مذهب جمهرة النحاة ، أن هذا ونحوه لا يجوز .

الثاني : أن يكون قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخْبَرُ عن الحال والتمييز ؛ لأنك لو قلت في « جاء زيدٌ ضاحِكًا » : الذي جاء زيدٌ إِيَّاهُ ضاحِكٌ - لكنت قد نصبت الضمير على الحال ، وذلك ممتنع ؛ لأن الحال واجب التأكيد ، وكذا القول في نحوه ، وهذا القيد لم يذكره في التسهيل .

الثالث : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالأجنبي ؛ فلا يخبر عن الماء من نحو « زيدٌ ضربته » ؛ لأنها لا يُستغنى عنها بالأجنبي كـ « عمرو » و « بكر » . وإنما امتنع الإخبار عما هو كذلك لأنك لو أخبرت عنه لقلت « الذي زيدٌ ضربته هو » فالضمير المفضل هو الذي كان متصلاً بالفعل قبل الإخبار ، والضمير المتصل الآن خلف عن ذلك الضمير الذي كان متصلاً بفصلته وأخرته ، ثم هذا الضمير المتصل إن قدرته رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو زيد بقي الموصول بلا عائِدٍ ، وإن قدرته عائداً على الموصول بقي الخبر بلا رابط .

الرابع : أن يكون قابلاً للاستغناء عنه بالمضمر ؛ فلا يخبر عن الاسم المجرور بـ « حتَّى » أو بـ « مُذْ » أو « مُنْذُ » لأنهن لا يجررن إلا الظاهر ، والإخبار يستدعي إقامة ضمير مقام الخبر عنه كما تقدم ؛ فإذا قيل « سرَّ أبا زيدٍ قُربٌ من عمرو الكَرِيمِ » جاز الإخبار عن « زيد » و امتنع الإخبار عن الباقي ؛ لأن الضمير لا يخلفهن : أما الأب فلأن الضمير لا يضاف ، وأما القُربُ فلأن الضمير لا يتعلق به جار ومجرور ، ولا غيره ، وأما « عمرو الكَرِيمِ » فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ؛ نعم إن أخبرت عن المضاف والمضاف إليه مما فأخبرت ذلك وجعلت مكانه ضميراً جاز ، فتقول في الإخبار عن المتضيفين « الذي سرَّه قُربٌ من عمرو الكَرِيمِ أبو زيدٍ » وكذا الباقي<sup>(١)</sup> .

(١) فتقول في الإخبار عن المصدر ومعموله « الذي سرَّ أبا زيدٍ قُربٌ من عمرو الكَرِيمِ » فيكون في سر ضمير مستتر مرفوع على أنه فاعله ، وقرب: خبر عن الذي ، ومن عمرو: متعلق بقرب ، وتقول في الإخبار عن الموصوف وصفته « الذي سرَّ أبا زيدٍ قُربٌ منه عمرو الكَرِيمِ » .

الخامس : جواز وروده في الإثبات ، فلا يُخْبَرُ عن « أَحَدٍ » من نحو « ما جاءني أحد » لأنه لو قيل : « الذي ما جاءني أحد » لزم وقوع « أحد » في الإيجاب .

السادس : كونه في جملة خبرية ، فلا يُخْبَرُ عن الاسم في مثل « اضرب زيدا » لأن الطلب لا يقع صلة .

السابع : أن لا يكون في إحدى جملتين مستقلتين ، نحو « زيد » من قولك « قام زيد وقعد عمرو » بخلاف « إن قام زيد قعد عمرو » .

\*\*\*

وإن كان الإخبار بالألف واللام اشترط عشرة أمور : هذه السبعة ، وثلاثة آخر ، وهي : أن يكون الخبر عنه من جملة فعلية ، وأن يكون فعلها متصرفا ، وأن يكون مقدما ؛ فلا يُخْبَرُ بأل عن « زيد » من قولك : « زيد أخوك » ولا من قولك « عسى زيد أن يقوم » ولا من قولك « ما زال زيد عالما » .

ويُخْبَرُ عن كُلٍّ من الفاعل والمفعول في نحو قولك : « وَفَى اللَّهُ الْبَطْلَ » ؛ فتقول : « الْوَاقِي الْبَطْلَ اللَّهُ » و « الْوَاقِيهِ اللَّهُ الْبَطْلُ » ، ولا يجوز لك أن تحذف الماء ؛ لأن عائد الألف واللام لا يُحذف إلا في ضرورة الشعر كقوله :

\* مَا الْمُسْتَغْفِرُ الْمَوْىِ مُحَمَّدَ عَاقِبَةٍ <sup>(١)</sup> \* [٥٨]

\*\*\*

(١) هذا الشاهد مما لم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل معين ، وقد سبق للمؤلف الاستشهاد به في باب للوصول ( وهو الشاهد رقم ٥٨ ) لنفس ما ذكره هنا ، والذي أنشده المؤلف هو صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* وَلَوْ أُتِيحَ لَهُ صَفْوٌ بِلَا كَدَرٍ \*

( ١٦ - أوضح للمالك )

فصل : وإذا رَفَعْتَ صَلَةُ « أَل » ضميراً راجعاً إلى نفس « أَل » استتر في الصلة ولم يبرز ؛ تقول في الإخبار عن التاء من « بَلَّغْتُ » في المثال المتقدم « الْمُبَلِّغُ مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَنَا » ففي « المبلغ » ضمير مستتر لأنه في المعنى لأل ؛ لأنه خلف عن ضمير المتكلم ، و « أَل » للمتكلم ؛ لأن خبرها ضمير المتكلم ، والمبتدأ نفس الخبر .

وإن رَفَعْتَ صَلَةُ « أَل » ضميراً لغير « أَل » وجب بُرُوزُهُ وانفصاله ، كما إذا أخبرت عن شيء من بقية أسماء المثال ؛ تقول في الإخبار عن الأخوين : « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْهُمْ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً أَخَوَاكَ » وعن العمرين « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَيْهِمْ رِسَالَةَ الْعَمْرَوْنَ » وعن الرسالة « الْمُبَلِّغُ أَنَا مِنْ أَخَوَيْكَ إِلَى الْعَمَرَيْنِ رِسَالَةً » وذلك لأن التبليغ فعل المتكلم ، و « أَل » فيهن لغير المتكلم ؛ لأنها نفس الخبر الذي أخرته .

\*\*\*

هذا باب العدد<sup>(١)</sup>

اعلم أن الواحد والاثني يُخَالَفَانِ الثَلَاثَةَ وَالْعَشْرَةَ وما بينهما في حكمين :

= والشاهد فيه هنا وهناك قوله « ما المستفز » حيث حذف العائد إلى المذصول المنصوب بوصف مع كونه في صلة « أَل » وهذا الحذف شاذ ، وإنما يحذف العائد المنصوب بثلاثة شروط ؛ الأول : أن يكون متصلاً ، الثاني : أن يكون ناصبه فعلاً أو وصفاً لآخرها ، الثالث : أن يكون في غير صلة « أَل » .

\*\*\*

(١) العدد - يوزن سبب وطلل ، وبفك الإدغام مثلهما - في اللغة : اسم للمعدود ومنه قوله تعالى ( فصر بنا على آذانهم في الكهف سنين عددا ) وأما العدد - بتشديد الدال ، مدغماً - فهو مصدر « عده يعده » مثل مده يمدده ، وشده يشده شدا ، وقال الله تعالى ( لقد أحصاهم وعدهم عدا ) وأما العدد في اصطلاح النحاة فهو « ما يساوى نصف مجموع حاشيته الصغرى والكبرى » ويان ذلك أن الاثنين مثلاً تساوى نصف مجموع الواحد =

أحدهما : أنهما يُذَكَّرَانِ مع المذكر ؛ فنقول : واحدٌ ، وأثنان ، وَيُؤَنَّثَانِ مع المؤنث ؛ فنقول : واحدة ، واثنتان ، والثلاثة وأخواتها تَجْرِي على العكس من ذلك<sup>(١)</sup> ، تقول : ثَلَاثَةُ رِجَالٍ ، بالناء ، وثَلَاثُ إِمَاءَ ، بترَكها ، قال الله تعالى : ( سَخَّرَهَا عَلَيْهِمْ سَبْعَ لَيَالٍ وَثَمَانِيَةَ أَيَّامٍ )<sup>(٢)</sup> .

والثاني : أنهما لَا يُجْمَعُ بينهما وبين العدود ، لا تقول : واحدٌ رجلٍ ، ولا اثنا رَجُلَيْنِ ؛ لأن قولك « رجل » يُفيد الجِنْسِيَّةَ والوَاحِدَةَ ، وقولك « رَجُلَانِ » يُفيد الجنسية وَشَفْعَ الواحد ، فلا حاجة إلى الجمع بينهما<sup>(٣)</sup> ،

= والثلاثة ؛ لأن مجموعهما أربعة ، ونصف الأربعة اثنان ، فالأثنان هو العدد المراد ، وحاشيته الصغرى الواحد ، والكبرى ثلاثة . لكن المراد من العدد المقنود له هذا الباب : الألفاظ الدالة على العدود ، كما قالوا « الجمع » وأرادوا الألفاظ الدالة على المجموع .

(١) ذكر ابن مالك أن السر في ذكر الناء في الثلاثة والعشرة وما بينهما في عد المذكرين هو أن الثلاثة وأخواتها أسماء جموع مؤنثة مثل فرقة وزمرة وأمة ، فأصلها أن تكون بالناء على غرار نظائرها ، ولما كان المذكر سابقا في الاستعمال على المؤنث استعملوا هذه الألفاظ على أصلها مع المذكر فقالوا « ثلاثة رجال » فلما أرادوا استعمالها مع المؤنث احتاجوا إلى الفرق بينه وبين المذكر ، فلم يكن بد من حذف الناء منها فقالوا « ثلاث إماء » و « ثلاث جوار » وهكذا .

(٢) من الآية ٧ من سورة الحاقة .

(٣) الأصل أنه لا يجمع بين الواحد والاثنين ومعدودهما ، لا على طريق الإضافة بأن يقال « واحد رجل » و « اثنان رجلين » ولا على طريق الوصف بحيث يقال « رجل واحد » و « رجلان اثنان » للعلة التي ذكرها المؤلف ، ويستثنى من هذا الأصل ما إذا أريد بيان أن المقصود باسم الجنس العدود ، لا الجنسية ، فإن أريد ذلك جيء بالعدود موصوفا باسم العدد ، ومنه قوله تعالى ( وقال الله لا تتخذوا إلهين اثنين ، إنما هو إله واحد ) فإن الآية مسوقة لإثبات الوحدانية ونفي التعدد ، ولو حذفت الوصف بالعدد لأوهم الكلام أن المراء إثبات الإلهية .

وأما البواقى فلا تستفاد المِدَّة والجنس إلا من العدد والمعدود جميعاً ، وذلك لأن قولك « ثلاثة » يُفيد المِدَّة دون الجنس ، وقولك « رجال » يُفيد الجنس دون المِدَّة ، فإن قصدت الإفادتين جَمَعْتَ بين الكلمتين <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

(١) اعلم أن للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة أحوال ، لأنك إما أن تريد بكل واحد من هذه الألفاظ العدد الذى يدل عليه لفظها ، وإما أن تريد المعدود ولكنك لا تذكر هذا المعدود ، وإما أن تريد المعدود وتذكره معها .

الحالة الأولى : أن تريد بها العدد المطلق ، ويجب فى هذه الحالة أن تأتى باللفظ مقرونا بالتاء ، لأنها على هذا وضعت كما قرره ابن مالك وبيناه لك آتفاً ، ويجب - مع ذلك - أن تمنعها من الصرف ، لأنه قد اجتمع فيها العلمية والتأنيث ، فتقول « ثلاثة نصف ستة » وتقول « ستة ضعف ثلاثة » وتقول « تسعة ثلاثة أمثال ثلاثة » .

الحالة الثانية : أن تريد بكل منها المعدود ، ولكنك لا تذكر معها المعدود الذى تزيده ، ولك فى هذه الحالة وجهان ، الأول أن تأتى بها كما لو ذكرت المعدود تماماً : بالتاء إن كان المعدود المقصود مذكراً ، ومن غير تاء إن كان المعدود المقصود مؤنثاً ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياماً ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالى ، وهذا الوجه أفصح الوجهين ، والثانى أن تأتى بها موافقة المعدود فى التذكير والتأنيث : بغير تاء مع المذكر ، وبالتاء مع المؤنث ، فتقول « صمت خمسة » وأنت تريد أياماً ، وتقول « سهرت أربعة » وأنت تريد ليالى ، وعلى هذا جاء الحديث الشريف « من صام رمضان ثم أتبعه بست من شوال » وقد خص تقى الدين السبكي هذا الوجه بجملة إذا كان المعدود المحذوف أياماً ، ولا نرى لك أن تلتزم هذا التقييد

الحالة الثالثة : أن تريد بكل واحد منها المعدود ، وتذكر المعدود الذى أردته مع العدد ، وهذه الحالة تستعمل على صورتين :

الصورة الأولى : أن تذكر العدد وتضيفه إلى المعدود ، وفى هذا الوجه يجب أن يؤتى باسم العدد محالفاً للمعدود فى التذكير والتأنيث : بالتاء مع المذكر ، وبمحذوف التاء مع المؤنث ، فتقول « ثلاثة رجال » وتقول « خمس نساء » وعلى هذا ورد قوله تعالى ( سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام حسوما ) .



فصل (١) : مُمَيِّزُ الثلاثة والعشرة وما بينهما إن كان اسمَ جنس (٢) ،

= الصورة الثانية : أن تذكر المعداد ثم تصفه باسم العدد ، وهذه الصورة تتجاوزها قاعدتان : الأولى قاعدة العدد مع المعداد وهي تقتضي تأنيث العدد مع المعداد المذكور وعكسه ، فتقول تطبيقاً لها « عندى رجال ثلاثة » و « عندى فتيات ثلاث » والقاعدة الثانية قاعدة الصفة مع الموصوف وهي تقتضي موافقة الصفة للموصوف في التذكير والتأنيث ، فتقول تطبيقاً لها « عندى رجال ثلاث » و « عندى فتيات ثلاثة » فلما تجاوزت هذه الصورة قاعدة العدد مع المعداد وقاعدة النعت مع المنعوت جاز لك أن تراعى الأولى فتؤنث العدد مع المعداد المذكور وتذكر العدد مع المعداد المؤنث ، وجاز لك مراعاة الثانية فتذكر العدد مع المعداد المذكور وتؤنث العدد مع المعداد للمؤنث .

(١) اعلم أن ألفاظ العدد بالنظر إلى الاستعمال على أربعة أضرب :

الضرب الأول ويقال له العدد المفرد ، وهو عشرة ألفاظ : واحد ، واثنان ، وعشرون ، وثلاثون ، وأربعون : وخمسون ، وستون ، وسبعون ، وثمانون ، وتسعون .  
الضرب الثانى ويقال له العدد المضاف ، وهو عشرة ألفاظ أيضاً ، وهي : مائة ، وألف ، وثلاثة ، وأربعة - إلى عشرة .

الضرب الثالث ويقال له العدد للركب ، وهو سبعة ألفاظ ، وهي ثلاثة عشر ، وأربعة عشر - إلى تسعة عشر .

الضرب الرابع ويقال له العدد للعطوف ، وهو أحد وعشرون ، إلى تسعة وتسعين .

فأما تمييز هذه الأنواع فيكون مفرداً منصوباً مع العشرين والاسمين وما بينهما ، ومع الأحد عشر والتسعة عشر وما بينهما ، ومع الأحد والعشرين والتسعة والاسمين وما بينهما ، تقول « عشرون ثوباً ، وتسعون رجلاً ، وأحد عشر كوكباً ، وتسعة عشر يوماً ، وتسعة وتسعون حملاً » ويكون التمييز مفرداً مجروراً بالإضافة مع المائة والألف ، تقول « مائة ثوب ، ألف دينار » ويكون التمييز إما مجروراً بمن أو بالإضافة إن كان للمعداد اسم جمع أو اسم جنس وإما مجروراً بالإضافة لا غير إن كان للمعداد جمعاً على التفصيل والذي ذكره المؤلف - مع الثلاثة والعشرة ، تقول « ثلاثة رجال ، وعشر نساء » .  
(٢) لا تنس أن اسم الجنس الجمعى هو اللفظ الدال على جمع ، وله واحد من لفظه ، =

كـ « شَجَرٍ » و « تمر » ، أو اسم جمع<sup>(١)</sup> كـ « قَوْم » و « رَهْط » خُفِضَ  
بِمِنْ ، تقول : « ثَلَاثَةٌ مِنَ التَّمْرِ » و « عَشْرَةٌ مِنَ الْقَوْمِ » قال الله تعالى :  
( فَخُذْ أَرْبَعَةً مِنَ الطَّيْرِ )<sup>(٢)</sup> ، وقد يخفَضُ بإضافة المدد ، نحو ( وَكَانَ  
فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ )<sup>(٣)</sup> ، وفي الحديث : « لَيْسَ فِيمَا دُونَ خَمْسِ دَوْدٍ  
صَدَقَةٌ » وقال الشاعر :

— ٥٢٣ — \* ثَلَاثَةٌ أَنْفُسٍ وَثَلَاثُ دَوْدٍ \*

= ويفرق بينه وبين واحده بالتاء : بأن تكون التاء في المفرد نحو شجرة وشجر وبقرة  
وبقر ، وهذا هو الغالب ، أو تكون التاء في الدال على الجمع نحو كَأَةٌ وكَمٌ ، وهذا  
نادر ، وقد يفرق بين الواحد والدال على الجمع بياء مشددة نحو روم ورومى وزنج  
وزنجى وعجم وعجمى .

(١) لاتنس أن اسم الجمع هو مادل على معنى الجمع وليس له واحد من لفظه غالبا  
وليس على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة ، ومثاله : قوم ، ورهط ،  
وذود ، ومن العلماء من يعد من هذا النوع لفظ « ركب ، وحجب ، وسفر » لأنها  
ليست على وزن من أوزان جموع التكسير المحفوظة وإن كان واحدها راكبا وصاحبا  
ومسافرا ، ومن العلماء من يعدها جموعا وإن لم تكن على وزن من الأوزان المحفوظة  
لجمع التكسير ، ويدعى أن أوزان جموع التكسير ليست محصورة في هذه الأوزان  
التي رواها سيبويه وتناقلها عنه العلماء .

(٢) من الآية ٢٦٠ من سورة البقرة .

(٣) من الآية ٤٨ من سورة النمل .

٥٢٣ — ينسب هذا الشاهد إلى الخطيئة ، ويقولون : إن سببه أنه كان في سفر  
ومعه امرأته أمامة وابنته مليكة فرح إبله ثم افتقد منها ناقة ، والذى ذكره المؤلف  
هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه مع بيت سابق عليه قوله :

أَذِنْتُ الْقَفْرِ أَمْ ذِنْتُ أَنْيَسُ أَصَابَ الْبَكْرِ أَمْ حَدَّثُ اللَّيَالِي  
ثَلَاثَةُ أَنْفُسٍ . . . . . أَقْدَ جَارَ الزَّمَانِ عَلَى عِيَالِي =

== اللغة : « ذود » بفتح الدال وسكون الواو وآخره دال مهملة - يطلق على عدد من الإبل ، يقال : هو ما بين الثلاثة إلى العشرة ، ويقال غير ذلك ، وفي أمثالهم « الذود إلى الذود إبل » يريدون أنك إذا جمعت القليل إلى القليل صار كثيرا ، وهو حث على الادخار وعدم الإسراف والتبذير ، وقال المبرد : أراد بثلاث ذود ثلاث نوق ؛ وقد أخذ ذلك من قصته التي قصصناها عليك وذكروا أنها سبب لقوله البيهقي . الإعراب : « ثلاثة » مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف و « أنفس » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وثلاث » الواو حرف عطف ، ثلاث : معطوف على المبتدأ ، وهو مضاف و « ذود » مضاف إليه ، والخبر محذوف يفهم من اللقار ، والتقدير : ثلاثة أنفس وثلاث ذود متساوون ، أو نحو ذلك ، والعين يجعل « ثلاثة أنفس » خبر مبتدأ محذوف ، أى نحن ثلاثة أنفس ، وقدر « ثلاث ذود » مبتدأ خبره محذوف ، أى : ولنا ثلاث ذود ، ولا بأس به « لقد » اللام موطئة للقسام ، وقد : حرف تحقيق مبني على السكون لا محل له من الإعراب « جار » فصل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب « الزمان » فاعل جار مرفوع بالضمة الظاهرة « على عيال » الجار والمجرور متعلق بجار ، وعيال مضاف وباء المتكلم مضاف إليه .

الشاهد فيه : إضافة العدد إلى معدوده في قوله « وثلاث ذود » والمعدود اسم جمع وجواز إضافة اسم العدد إلى المعدود إذا كان اسم جمع هو أحد ثلاثة مذاهب . أولها القول بجوازه في السعة على قلة ، وهو الذي يؤخذ من كلام ابن هشام هنا حيث يقول « وقد ينخفض بإضافة العدد » وهو تابع في ذلك لابن عصفور . وثانيها أنه يقتصر فيه على ما ورد السماع به وليس لنا أن نقيس عليه ، وهو مذهب جمهرة النحاة .

وثالثها التفصيل : فإن كان اسم الجمع لا يستعمل إلا في القليل - نحو ذود ونفر ورهط - جاز أن يضاف العدد إليه كما في الآية الكريمة (وكان في المدينة تسعة رهط) وكما في الحديث « لبس فيما دون خمس ذود صدقة » وإن كان اسم الجمع يستعمل في القليل وفي الكثير - نحو قوم ونسوة - لم يجوز أن يضاف العدد إليه ، وهذا التفصيل ذكره أبو علي الفارسي ، وعزاه إلى أبي عثمان المازني ، وقد ذكر أبو العباس المبرد أن اللة في ذلك هي أن اسم العدد من ثلاثة إلى عشرة لا يضاف إلى المفرد فلا يقال ==

وإن كان جمعاً خُفِضَ بإضافة العدد إليه ، نحو « ثَلَاثَةُ رِجَالٍ » .

وَيُفْتَحَرُ التذكير والتأنيث مع اسمي الجمع والجنس بحسب حالهما ، فيُعْطَى العددُ عَكْسَ ما يستحقه ضميرهما ، فتقول « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْغَنَمِ » بالتاء ، لأنك تقول « غنم كثير » بالتذكير ، و « ثَلَاثٌ مِنَ الْبَطِّ » بترك التاء ، لأنك تقول « بط كثيرة » بالتأنيث ، و « ثَلَاثَةٌ مِنَ الْبَقَرِ » أو « ثلاث » لأن في البقرة لفتين التذكير والتأنيث ، قال الله تعالى: ( إِنَّ الْبَقَرَ تَشَابَهَ عَائِيْنَا )<sup>(١)</sup> وقرئ ( تَشَابَهَتْ )<sup>(٢)</sup> .

= « ثلاثة رجل » كما لا يضاف إلى ما يدل على الكثرة ، ولهذا يلتزمون أن يكون المضاف إليه جمع قلة إلا أن يحمل جمع القلة أو يكون شاذاً .  
(١) من الآية ٧٠ من سورة البقرة .

(٢) ذكر المؤلف حكم العدد من ثلاثة إلى عشرة مع اسم الجنس ومع اسم الجمع ، ولكنه عند التمثيل لم يمثل لاسم الجمع ، وإنما مثل لاسم الجنس .  
ونحن نحدثك عن كل واحد من اسم الجنس واسم الجمع حديثاً مستقلاً لاختلاف ما يقال عن كل منهما ؛ فنقول :

خلاصة الكلام عن اسم الجنس أنه على ثلاثة أنواع: نوع يعود الضمير إليه من الفعل ومن الوصف مذكراً لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التذكير ، ونوع يعود الضمير إليه من الفعل أو الوصف مؤنثاً لا غير ، وهذا يقال عنه إنه واجب التأنيث ، ونوع يعود الضمير إليه مذكراً في بعض المبارات ومؤنثاً في بعضها الآخر ، وهذا يقال عنه إنه جائز التذكير والتأنيث .

فأنت تنظر أول الأمر إلى الضمير الذي يعود إلى اسم الجنس ، فإن وجدته يعود إليه مذكراً لا غير اعتبرته مذكراً وجئت معه باسم العدد مقروناً بالتاء ، وقد مثل للمؤلف لهذا النوع بالغنم ، والقاعدة صحيحة لكن المثال غير صحيح ، فقد ورد في القرآن الكريم ( إذ نفثت فيه غنم القوم ) فأنت الفعل المسند إلى الغنم ، فدل ذلك على أنه يؤنث ، والمثال الصحيح « الرطب ، والقمح » وإن وجدت الضمير يعود

إليه مؤثا لا غير اعتبرته مؤثا وجئت معه باسم المدد من غير تاء، ومن هذا النوع البط كما ذكر المؤلف، وإن وجهت الضمير يعود إليه مذكرا أحيانا ومؤثا في أحيان أخرى اعتبرته ذا وجهين، وساغ لك أن تأتي معه باسم المدد من غير تاء على اعتباره مؤثا، وبالتالي على اعتباره مذكرا، ومن هذا النوع البقر، فإن الضمير قد عاد إليه مذكرا في قراءة الجماعة في قوله تعالى (إن البقر تشابه علينا) وعاد إليه مؤثا في القراءة الأخرى (تشابهت).

وأما اسم الجمع فظاهر كلام المؤلف أنه على التفصيل الذى ذكره وشرحناه لك في اسم الجنس، وقد فصل ابن عصفور اسم الجمع على تفصيل آخر، وحاصله أنه إن كان يستعمل في العقلاء - وذلك مثل القوم والنفر والرهط - جعلناه في حكم المذكر فجئنا باسم المدد معه مقرونا بالتاء، وفي القرآن الكريم (وكان في المدينة تسعة رهط) وإن كان اسم الجمع يستعمل في غير العقلاء - مثل الجامل لجماعة الجمال، والباقر لجماعة البقر - جعلناه في حكم المؤنث وجئنا معه باسم المدد خاليا من التاء قلنا « ثلاث من الباقر ».

ونحن لا نقر هذا التفصيل الذى ذكره ابن عصفور، أما أولا فلأن « النسوة، والنساء، والجماعة » ثلاثها من أسماء المجموع التى تستعمل في العقلاء، وهى لاتعامل في كلام العرب معاملة المذكرين، وأما ثانياً فلأنه جعل « الجامل » الذى هو جماعة الجمال مما يعامل معاملة المؤنث على أساس أنه لما لا يعقل، وقد عامله العرب معاملة المذكر، وذلك في قول الشاعر:

رُبَّمَا الْجَامِلُ الْمُوْبَلُّ فِيهِمْ وَعَنَا جِيجُ بَيْنَهُنَّ الْمِهَارُ

والصواب فيما نرى بقاء تفصيل الكلام في اسم الجمع على ما قاله المؤلف، ومن المذكر منه لا غير قوم ورهط ونقر، ومن المؤنث منه إبل وخيل ونسوة، ومن جازئ التذكير منه بقروغتم.

وهذا الذى قررناه - من أن العبرة في اسم الجنس واسم الجمع بمجالهما تذكيرا وتأنيثا، ولا ينظر إلى المعنى المراد منهما - مخصوص بما إذا لم يفصل بين اسم العدد وبين أحدهما بوصف يدل على المعنى المراد منه - ألا يذكر وصف أصلا نحو « ثلاث =

وَيُعتَبَران مع الجمع بحال مفردة ؛ فلذلك تقول : « ثَلَاثَةٌ إصْطَبَلَاتٍ »  
و « ثَلَاثَةٌ حَمَامَاتٍ » بالتاء فيهما اعتباراً بالإصطبل والحمام فإنهما مذكران ،  
ولا تقول « ثلاث » بتركها اعتباراً بالجمع ، خلافاً للبغداديين <sup>(١)</sup> .  
ولا يُعتَبَر من حال الواحد حال لفظه حتى يقال « ثلاثٌ طلحاتٍ » بترك  
التاء ، ولا حالٌ معناه حتى يقال « ثلاثٌ أشخاصٍ » بتركها تريد نسوة ، بل

من البقر ، أو ثلاثة من البقر ونحو « ثلاث من البط » ونحو « ثلاثة من الرطب »  
أو يذكر وصف لكن يؤتى به متأخراً نحو « ثلاث من البط ذكور » أو « ثلاث  
من البط إناث » - فإن ذكر وصف وجيء به بين اسم العدد والمعدود نظر إلى  
المعنى المراد ، فإن كان المراد به مذكراً جيء باسم العدد مقروناً بالتاء فتقول « ثلاثة  
ذكور من البط » ونحو « ثلاث سنبلات من القمح » وابن مالك يحمل الوصف  
التأخر كالواقع بين العدد والمعدود ويجعل البديل كالنعت .

(١) هذا الذي اختاره المؤلف - من أن العبرة مع الجمع بحال مفردة ، فإذا كان  
المفرد مذكراً جيء باسم العدد مقروناً بالتاء نحو « ثلاثة حمامات » ، وثلاثة اصطبلات »  
لأن المفرد حمام وإصطبل ، وهما مذكران ، ولا تجوز مراعاة حال الجمع ، فلا تقول  
« ثلاث حمامات وثلاث إصطبلات » وإن كان الجمع جمع مؤنث سالماً - هو مذهب  
البصريين من النحاة ، وقد خالف في ذلك البغداديون والكسائي ، فأجازوا مراعاة  
حال أيهما شئت حال المفرد ، وحال الجمع ، وعلى ذلك يجوز لك أن تقول « ثلاثة حمامات »  
وأن تقول « ثلاث حمامات » الأول بمراعاة حال المفرد ، والثاني بمراعاة حال الجمع ، وقد  
حكى سيويوه والفراء أن الاستعمال في كلام العرب جار على مراعاة حال المفرد دون  
مراعاة حال الجمع .

ونريد أن ننبهك إلى أن الكلام يتصور في جمع بخالف مفردة في التذكير والتأنيث ،  
وذلك يتحقق في جمع المؤنث السالم الذي مفردة مذكر لا يعقل ، فإن اتفق الجمع  
والمفرد في التأنيث نحو « سحابة وسحابات » لم يكن ثمة ما يدعو إلى الخلاف ، فأنت  
تقول « ثلاث سحابات » لأن المفرد سحابة وهو مؤنث ، وجمعه مؤنث أيضاً ، فلا  
يقتضى خلاف ما اقتضاه مفردة .

يُنْظَرُ إِلَى مَا يَسْتَحِقُّهُ الْفَرْدُ بِاعْتِبَارِ ضَمِيرِهِ ؛ فَيَعَكْسُ حَكْمَهُ فِي الْعَدَدِ ، فَكَمَا تَقُولُ  
 « طَلَحَةُ حَضَرَ » وَ « هَذَا شَخْصٌ جَمِيلٌ » بِالتَّذْكِيرِ فِيهِمَا تَقُولُ « ثَلَاثَةُ  
 طَلَحَاتٍ » وَ « ثَلَاثَةُ أَشْخَاصٍ » بِالتَّنَاءُ فِيهِمَا ، فَأَمَّا قَوْلُهُ :  
 \* ثَلَاثُ شُخُوصٍ كَأَعْيَانٍ وَمُعْصِرُ \* ٥٢٤ -

فَضْرُورَةٌ ، وَالَّذِي سَهَّلَ ذَلِكَ قَوْلُهُ « كَأَعْيَانٍ وَمُعْصِرُ » فَاتَّصَلَ بِاللَّفْظِ  
 مَا يُعْضَدُ لِلْمَعْنَى الْمُرَادِ ، وَمَعَ ذَلِكَ فَلَيْسَ بِقِيَاسٍ ، خِلَافًا لِلنَّاطِمِ .

٥٢٤ - هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ عُمَرَ بْنِ أَبِي رِيْعَةَ الْخَزَوِيِّ ، مِنْ قَصِيدَتِهِ الرَّائِيَةِ  
 لِلشُّهُورَةِ ، وَسَيَذْكَرُ الْمَوْلُفُ هَذَا الشَّاهِدَ مَرَّةً أُخْرَى فِي هَذَا الْبَابِ ( ص ٢٥٨ ) ،  
 وَالَّذِي أَنْشَدَهُ لِلْمَوْلُفِ عَجَزَ بَيْتٍ مِنَ الطَّوِيلِ ، وَصَدَرَهُ قَوْلُهُ :  
 \* نَسَكَانَ مَجْنَى دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقَى \*

اللُّغَةُ : « مَجْنَى » الْحَبْنُ - بِكَسْرِ الْمِيمِ وَفَتْحِ الْجِيمِ وَتَشْدِيدِ النُّونِ - أَصْلُهُ التَّرْسُ ،  
 وَيَجْمَعُ عَلَى مَجَانٍ ، وَأَرَادَ هَهُنَا مَا يَتَّقَى بِهِ الْكَاشِعِينَ وَالرِّقَبَاءَ « أَتَقَى » أَحْذَرُ وَأَجَانِبُ  
 وَأَجَانِفُ وَأَجْمَلُ بَيْنِي وَبَيْنَهُمْ وَقَايَةُ « شُخُوصٍ » جَمْعُ شَخْصٍ ، وَالْأَصْلُ فِيهِ الشَّيْخُ يَرَى  
 مِنْ بَعِيدٍ ، وَأَرَادَ هُنَا الْإِنْسَانَ ، وَكَأَنَّهُ قَدْ قَالَ : كَانَ مَا أَتَقَى بِهِ الرِّقَبَاءَ ثَلَاثَةً أَنْاسِي  
 « كَأَعْيَانٍ » مَثْنَى كَاعِبٍ ، وَهِيَ الْجَارِيَةُ حِينَ يَبْدُو ثَدْيَاهَا . تَقُولُ : كَعَبْتُ الْجَارِيَةَ  
 تَكْعَبُ - مِنْ بَابِ قَتَلَ - فَهِيَ كَاعِبٌ ، وَكِعَابٌ ، إِذَا صَارَتْ كَذَلِكَ « وَمُعْصِرُ »  
 بَضْمُ الْمِيمِ وَسُكُونُ الْعَيْنِ وَكُسْرُ الْهَاصِدِ - الْجَارِيَةُ مَتَى دَخَلَتْ فِي عَصْرِ شَبَابِهَا .

الْإِعْرَابُ : « كَانَ » فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ « مَجْنَى » مَجْنٍ : خَبَرٌ كَانَ تَقْدِمُ عَلَى اسْمِهَا  
 مَنْصُوبٌ بِفَتْحَةٍ مُقَدَّرَةٍ عَلَى مَا قَبْلَ يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ ، وَهَجْنٌ مَضَافٌ وَبَاءٌ لِلتَّكْلِيمِ مَضَافٌ إِلَيْهِ  
 مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرِّ « دُونَ » ظَرْفٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَجْنَى أَوْ بِمَحْذُوفٍ حَالٍ مِنْهُ ، وَهُوَ  
 مَضَافٌ وَ « مَنْ » اسْمٌ مُوَصُولٌ مَضَافٌ إِلَيْهِ مَبْنِيٌّ عَلَى السُّكُونِ فِي مَحَلِّ جَرِّ « كُنْتُ »  
 كَانَ : فَعْلٌ مَاضٍ نَاقِصٌ ، وَتَاءٌ لِلتَّكْلِيمِ اسْمُهُ « أَتَقَى » فَعْلٌ مَضَارِعٌ فَاعِلُهُ ضَمِيرٌ مُسْتَرَفٍ فِيهِ  
 وَجُوبًا تَقْدِيرُهُ أَنَا ، وَالْجُمْلَةُ فِي مَحَلِّ نَصْبِ خَبَرِ كُنْتُ ، وَجَمْلُهُ كَانَ وَاسْمُهُ وَخَبَرُهُ لِمَا حَلَّ لَهَا  
 مِنَ الْإِعْرَابِ صَلَاحٌ مِنَ اللُّوَصُولَةِ ، وَالْعَائِدُ ضَمِيرٌ مَنْصُوبٌ بِأَتَقَى مَحْذُوفٌ ، وَالتَّقْدِيرُ : دُونَ  
 الَّذِي كُنْتُ أَتَقِيهِ « ثَلَاثُ » اسْمٌ كَانَ فِي أَوَّلِ الْبَيْتِ تَأْخِرُ عَنْ خَبَرِهِ ، وَهُوَ مَضَافٌ =

وإذا كان الممدود صفةً فالمعتبر حالُ الموصوف النوى ، لا حالها ، قال الله تعالى : ( فَلهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ) <sup>(١)</sup> أى : عَشْرُ حَسَنَاتٍ أَمْثَالِهَا ، ولولا ذلك لقليل ( عشرة ) لأن المثل مذكر ، وتقول : « عِنْدِي ثَلَاثَةُ رَبْعَاتٍ » بالتاء إن قدرت رجالا ، وبتركها إن قدرت نساء ، ولهذا يقولون : « ثَلَاثَةُ دَوَابٍ » بالتاء إذا قصدوا ذكورا ؛ لأن الدابة صفة في الأصل ، فكأنهم قالوا : ثلاثة أُنْجَرَةٍ دَوَابٍ ، وسمع « ثَلَاثُ دَوَابٍ ذُكُورٍ » بترك التاء ؛ لأنهم أجروا الدابة مجرى الجامد ؛ فلا يجرونها على موصوف .

\*\*\*

فصل : الأعدادُ التي تُضاف للمعدود عشرة ، وهى نوعان :  
أحدهما : الثلاثة والعشرة وما بينهما ، وحقُّ ما تُضاف إليه أن يكون :  
جمعاً ، مكسراً ، من أبذية القلة ، نحو « ثلاثة أفلس » و « أربعة أعبد »  
( سبعة أنجر )<sup>(٣)</sup> وقد يتخلف كل واحد من هذه الأمور الثلاثة .  
فيضاف للمفرد<sup>(٤)</sup> ، وذلك إن كان مائة ، نحو « ثلاث مائة » و « تسع  
= و « شخص » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « كعبان » بدل من ثلاث مرفوع  
بالألف نيابة عن الضمة لأنه متنى ، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد  
« ومعصر » معطوف على قوله كعبان .

الشاهد فيه : قوله « ثلاثش شخص » فإن شخصا جمع ، ومن حقه أن يلاحظ في عدده حال مفردة ، ومفرده الذي هو شخص مذكر ، وإن كان المقصود به هنا مؤنثا فكان ينبغي أن يقول « ثلاثة شخص » كما يقول « ثلاثة كواكب » إلا أنه راعى المعنى المقصود الذي رشح به وقواه ذكر الكاعبين والمعصر ، وهذا ضرورة عند جمهرة النحاة ، وزعم ابن مالك أنه يجوز القياس على مثل ذلك ، وقد بينا لك مذهبه في كلامنا للماضي ( ص ٢٥٠ ) وأنه يرى الإبدال من العدود مثل نعته يحجز مراعاة المعنى .

(١) من الآية ١٦٠ من سورة الأنعام . (٢) من الآية ٢٧ من سورة لقمان .

(٣) ومما تضاف معه الثلاثة والعشرة وما بينهما إلى المفرد اسم الجمع نحو «تسعة رهط»

و « خمس ذود » ، وقد عرفت فيما مضى أن الكثير في هذا النوع أن يجر الصدود بمن .



مائة»<sup>(١)</sup>، وشذَّ في الضرورة قوله :

— ٥٢٥ — \* ثَلَاثُ مِثْنَيْنِ إِلَهُ لُوكِ وَفِي بِهَا \*

وَيُضَافُ لِمَجْمَعِ التَّصْحِيحِ فِي مَسْأَلَتَيْنِ<sup>(٢)</sup> :

(١) السر في إضافة الثلاثة وأخواتها إلى المائة مع أنه مفرد أن المائة جمع في المعنى لأنها عشر عشرات ، وهو حد جمع القلة كما تعلم ، فكانت الإضافة إلى لفظ المائة كالإضافة إلى جمع القلة .

٥٢٥ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق ، هام بن غالب بن صعصعة ، التميمي ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* رِدَائِي ، وَجَلْتُ عَنْ وُجُوهِ الْأَهَاتِمِ \*

الإعراب : « ثلاث » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف و « مئين » مضاف إليه مجرور بآياء نيابة عن الكسرة لأنه ملحق بجمع المذكر السالم « للوك » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لثلاث مئين ، أو متعلق بقوله « وفي » الآتي « وفي » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف منع ظهوره التعذر « بها » جار ومجرور متعلق بقوله « وفي » ردائي » رداء : فاعل وفي مرفوع بضممة مقدره على ناقبل ياء المتكلم ، ورداء مضاف و ياء المتكلم مضاف إليه « وجلت » الواو حرف عطف ، جل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له ، والتاء حرف دال على التأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي يعود إلى ثلاث مئين « عن » حرف جر « وجوه » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بقوله جل ، ووجوه مضاف و « الأهاتم » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث مئين » حيث جمع المائة ، وكان حقه أن يقول « ثلاث مائة » وهذا الجمع شاذ ؛ لأن الجمع يدل على عدة من المفرد أقلها ثلاثة ، فقوله « مئين » على ذلك معناه « ثلاثمائة » والثلاثة التي هي العدد إذا كان معدودة هذه الجملة كان معنى « ثلاث مئين » هو تسعمائة ، ولا شك أن ذلك غير المقصود .

(١) وبقي مما تضاف معه الثلاثة وأخواتها إلى جمع التصحيح مسألتان .

الأولى : أن يكون جمع التفسير غير قياسي وقد مثلوا لذلك بقوله « ثلاث سماعات » =

إحداها : أن يُهْمَلَ تكسيرُ الكلمةِ ، نحو ( سَبْعُ سَمَوَاتٍ )<sup>(١)</sup> ،  
و « تَحْنُسُ صَلَوَاتٍ » و ( سَبْعَ بَقَرَاتٍ )<sup>(٢)</sup> .

والثانية : أن يُجَاوِرَ ما أهمل تكسيـره ، نحو ( سَبْعَ سُدُبِلَاتٍ )<sup>(٣)</sup> ، فإنه  
في التنزيل مجاور لـ ( سَبْعَ بَقَرَاتٍ )<sup>(٢)</sup> .

وَيُضَافُ لبناء الكثرة في مسألتين :

إحداها : أن يُهْمَلَ بناء القلّة ، نحو « ثَلَاثُ جَوَارٍ » و « أَرْبَعَةُ رِجَالٍ »  
و « خَمْسَةُ دَرَاهِمٍ » .

والثانية : أن يكون له بناء قلّة ، ولكنه شاذ قياساً أو سماعاً فَيُنَزَّلُ لذلك  
منزلة الممدوم ؛ فالأول نحو ( ثَلَاثَةُ قُرُوءٍ )<sup>(٤)</sup> ؛ فإن جَمَعَ قَرَأَ بالفتح على أَقْرَأَ  
شاذ ، والثاني نحو « ثَلَاثَةُ شُسُوعٍ » فإن أَشْشَعَ قليل الاستعمال

\*\*\*

== جمع سعاد اسم امرأة ، وهذا بناء على أن وزن فاعل من جمع التكسير لا ينقاس  
إلا في نحو سعادة وكتيبة مما هو مؤنث ببناء التأنيث ، فأما المؤنث بغير علامة التأنيث  
فلا يجمع هذا الجمع ، فإن ورد من ذلك شيء نحو عجوز وعجائر حفظ ولم يقس عليه ،  
ولا نسلم لهم ذلك

الثانية : أن يكون تكسير الكلمة واردا لكنه مع وروده قليل الاستعمال ، نحو  
قوله تعالى ( في تسع آيات ) فإن تكسير آية على آي وارد عن العرب ، ولكنه ليس  
كثيرا في استعمالهم ، فلهذا عدل عنه إلى جمع المؤنث السالم الكثير الاستعمال

(١) من الآية ٢٩ من سورة البقرة

(٢) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٣) من الآية ٤٣ من سورة يوسف

(٤) من الآية ٢٢٨ من سورة البقرة

النوع الثاني : المائة والألف ، وَحَقَّهْمَا أَنْ يَضَافَا إِلَى مُفْرَدٍ ، نَحْوُ ( مِائَةَ جِلْدَةٍ )<sup>(١)</sup> و ( أَلْفَ سَنَةٍ )<sup>(٢)</sup> .

وَقَدْ تُضَافُ الْمِائَةُ إِلَى جَمْعِ كَقِرَاءَةِ الْأَخْوِينِ<sup>(٣)</sup> ( ثَلَاثَ مِائَةِ سِنِينَ )<sup>(٤)</sup> ،  
وَقَدْ تُتَمَيَّزُ بِمُفْرَدٍ مُنْصَوْبٍ ، كَقَوْلِهِ :

— ٥٢٦ — \* إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَامًا \*

\*\*\*

(١) من الآية ٢ من سورة النور

(٢) من الآية ٩٦ من سورة البقرة

(٣) الأخوان : هما حمزة والكسائي ، كما نبهنا عليه فيما مر

(٤) من الآية ٢٥ من سورة الكهف

٥٢٦ — هذا الشاهد من كلام الربيع بن ضبع الفزارى أحد الشعراء المعمرين وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ١٠٦ و ص ٢٩٣ ) ونسبه في المرة الأولى للربيع وفي المرة الثانية ليزيد بن ضبة ، والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* فَقَدْ ذَهَبَ اللَّذَاذَةُ وَالْفَتَاءُ \*

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان خافض لشرطه منصوب بجوابه « عاش » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « الفتى » فاعل عاش مرفوع بضمه مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « مائتين » مفعول به لعاش منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثنى « عاما » تمييز ، وجملة عاش وفاعله في محل جر بإضافة إذا إليها « فقد » الفاء واقعة في جواب إذا ، وقد : حرف تحقيق مبنى على السكون لا محل له من الإعراب « ذهب » فعل ماض مبنى على الفتح لا محل له من الإعراب « اللذاذة » فاعل ذهب « والفتاء » الواو حرف عطف ، الفتاء : معطوف على اللذاذة مرفوع بالضممة الظاهرة ، وجملة قد ذهب اللذاذة والفتاء لا محل لها من الإعراب جواب إذا الشرطية .

فصل : إذا تَجَاوَزَتِ العشرة جئْتُ بكلمتين : الأولى النَّيْفُ ، وهو التسعة فما دونها ، وحكمت لها في التذكير والتأنيث بما تَبَيَّنَ لها قبل ذلك ؛ فأُجْرِيَتِ الثلاثة والتسعة وما بينهما على خلاف القياس ، وما دون ذلك على القياس ، إلا أنك تأتي بأحَدٍ وإحْدَى مكان واحد وواحدة ، وتَبْنِي الجميع على الفتح ، إلا « اثنتين » و « اثنتين » فتُعْرِبُهُمَا كالثنى ، وإلا « ثمانى » فلك فتح الياء وإسكانها ، ويقلُّ حَذْفُهَا مع بقاء كسر النون ومع فتحها ، والكلمة الثانية « العشرة » وترْجِعُ بها إلى القياس التذكير مع المذكر والتأنيث مع المؤنث ، وتَبْنِيهَا على الفتح مطلقاً ، وإذا كانت بالتاء سكنت شينها في لغة الحجازيين وكسرتها في لغة تميم ، وبعضهم يفتحها .

وقد تبين مما ذكرنا أنك تقول : « أَحَدَ عَشَرَ عَبْدًا » و « اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا » بتذكيرهما ، و « ثَلَاثَةَ عَشَرَ عَبْدًا » بتأنيث الأول وتذكير الثانى ، وتقول : « إِحْدَى عَشْرَةَ أُمَّةً » و « اثْنَتَا عَشْرَةَ جَارِيَةً » بتأنيثهما ، و « ثَلَاثَ عَشْرَةَ جَارِيَةً » بتذكير الأول [ وتأنيث الثانى ] .

فإذا جاوزت التسعة عشر في التذكير والتسع عشرة في التأنيث استَوَى لفظ المذكر والمؤنث ؛ تقول : « عِشْرُونَ عَبْدًا » و « ثَلَاثُونَ أُمَّةً » .  
وتميز ذلك كله مفرد منصوب<sup>(١)</sup> ، نحو ( إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ

== الشاهد فيه : قوله « مائتين عاما » حيث نصب التمييز ، وكان من حقه أن يحجره بالإضافة فيقول « مائتي عام » والنصب عند المحققين شاذ لا ينبغي أن يقاس عليه ، وذهب جماعة منهم ابن كيسان إلى جوازه ، وحكاه ابن مالك .

(١) وذهب الفراء إلى أنه يجوز جمع التمييز ، واستدل بقوله تعالى ( وقطعناهم اثنتي عشرة أسباطاً أمماً ) ويقول ابن مسعود « قضى في دية الخطأ عشرين بنت مخاض ، وعشرين بنى مخاض » إلا أن العلماء لم يسلموا له ما ذهب إليه ، وخرجوا الآية الكريمة =

كَوْ كَبَاً) <sup>(١)</sup> (إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا) <sup>(٢)</sup> (وَوَاعَدْنَا مُوسَى ثَلَاثِينَ لَيْلَةً وَأَتَمَمْنَاهَا بِعَشْرِ فِتْمٍ مِيقَاتٍ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً) <sup>(٣)</sup> (إِنَّ هَذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعِجَةً) <sup>(٤)</sup> ، وأما قوله تعالى : (وَقَطَّعْنَاهُمْ اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا) <sup>(٥)</sup> ، فـ (أَسْبَاطًا) بُدِّل من (اثنتي عشرة) والتمييز محذوف ، أى : اثنتي عشرة فِرْقَةً ، ولو كان (أَسْبَاطًا) تمييزاً لَدُكَّر العددان ؛ لأن السَّبْطَ مذكر ، وزعم الناظم أنه تمييز ، وأن ذكر (أَمَّا) رَجَّحَ حَكَم التَّأْنِيثَ كما رَجَّحَهُ ذَكَر « كاعيان ومعصر » في قوله :

= بوجوه من الإعراب ، منها ما قاله الشاويين وابن أبي الربيع ، وحاصله أن (أَسْبَاطًا) ليس تمييزاً لأنه جمع ولأن مفردة مذكر ، فكان حق العدد أن يقال « اثني عشر » بترك التاء في اللفظين لما قد علمت أن الواحد والاثنين يذكران مع المذكر ويؤثنان مع المؤنث وكذلك العشرة إذا ركبت مع النيف ، فالقول بأن (أَسْبَاطًا) تمييز يخالف الاستعمال العربي من جهتين : الجمع ، والتأنيث ، ولم يقر ابن مالك هذا التخريج الذي يذكر عن الشاويين ، وجعل (أَسْبَاطًا) تمييزاً ، واعتذر عن تأنيث لفظي العدد في الآية بأن جعل (أَمَّا) نعتاً لأَسْبَاطَ ، والأُمم : جمع أمة ، وهى مؤنثة ، فلما نعت التمييز بما هو مؤنث ترجح جانب التأنيث ، لكن لا يخفى عليك أن (أَمَّا) جامد ، فكيف يقع نعتاً ؟ كما لا يخفى عليك أنه لم يذكر مخلصاً من جمع التمييز ، فلعله يوافق القراء في هذا الفرع ، وبما خرجوا عليه الآية قول بعضهم : إن (أَسْبَاطًا) نعت لمنعوت محذوف و (أَمَّا) نعت لأَسْبَاطَ ، وأصل الكلام : وقطعناهم اثنتي عشرة فرقة أسباطاً أمّا ، وفي هذا التخريج النعت بالجامد مرتين .

- (١) من الآية ٤ من سورة يوسف
- (٢) من الآية ٣٦ من سورة التوبة .
- (٣) من الآية ١٤٢ من سورة الأعراف
- (٤) من الآية ٢٣ من سورة ص .
- (٥) من الآية ١٦٠ من سورة الأعراف .

\* ثَلَاثُ شَخُوصٍ كَاعِبَانَ وَمُنْصِرٍ <sup>(١)</sup> \* [٥٢٣]

\*\*\*

فصل : ويجوز <sup>(٢)</sup> في العدد المركب - غير « اثنتي عشر » و « اثنتي

(١) قد سبق الاستشهاد بهذا الشاهد قريبا ( وهو الشاهد رقم ٥٢٣ ) والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَكَانَ يَجْنِي دُونَ مَنْ كُنْتُ أَتَقِي \*

وارجع إلى شرحه في ص ٢٥١ .

(٢) حاصل ما ذكره المؤلف في هذا الفصل أن العدد المركب - وهو أحد عشر وأخواته - ما عدا « اثنا عشر » في الذكر ، و « اثنتا عشرة » في المؤنث ، إذا أضيف إلى مستحقه - أى ما لسه وشبهه ، فقد حكي النحاة فيه عن العرب ثلاث لغات :

اللغة الأولى : أن يبقى العدد المركب على حاله التي كان عليها قبل الإضافة مفتوح الجزئين ويضاف مجموع العدد للمركب إلى مستحقه ، فنقول « هذه أحد عشر زيد » فهذه : مبتدأ ، وأحد عشر : خبر المبتدأ مبني على فتح الجزئين في محل رفع ، وأحد عشر مضاف و « زيد » مضاف إليه ، ونقول « اشتريت أحد عشر زيد » ونقول « بحثت عن أحد عشر زيد » كذلك ، ولم تؤثر الإضافة في البناء لسبيين ، أولهما أن هذه الإضافة عارضة واستعمالها قليل ، وثانيهما أن البني قد يضاف كما في إضافة « كم » إلى غيرها ، وعلماء البصريين يوجبون هذا الوجه في استعمال العدد للمركب للمضاف إلى مستحقه ، لأنه للعروف المشهور في الاستعمال العربي .

اللغة الثانية : معاملة العدد المركب معاملة المركب المزجي ، فيبقى جزؤه الأول مفتوحا ، ويعامل جزؤه الثاني بما يقتضيه العامل ، فنقول « هذه أحد عشر زيد » بفتح أحد ورفع عشر وخفض زيد ، كما تقول : هذه بعلبك ، ونقول « اشتريت أحد عشر زيد » بفتح أحد ونصب عشر ، كما تقول : دخلت بعلبك ، ونقول « بحثت عن أحد عشر زيد » بفتح أحد وجر عشر ، كما تقول : سكنت في بعلبك ، إلا أن « بعلبك » ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب فكان جره بالفتحة ، واختار =

عشرة - أن يضاف إلى مُستَحَقَّ العدود ؛ فيستغنى عن التمييز ، نحو « هَذِهِ أَحَدَ عَشَرَ زَيْدٍ » ويجب عند البصريين بقاء البناء في الجزءين .

وحكى سيبويه الإعرابَ في آخر الثاني كما في بعلبك ، وقال : هي لفة رديئة .  
وحكى الكوفيون وَجْهًا ثَلَاثًا ، وهو أن يضاف الأول إلى الثاني كما في عبد الله ، نحو « مَا فَعَلْتَ خَمْسَةَ عَشَرَكَ » .

وأجازوا أيضاً هذا الْوَجْهَ دون إضافة<sup>(١)</sup> استدلالاً بقوله :

٥٢٧ - كَلَّفَ مِنْ عَنَائِهِ وَشَقْوَتِهِ بَذْتُ ثَمَانِي عَشْرَةَ مِنْ حِجَّتِهِ

\*\*\*

= هذه اللفة ابن عصفور ، وزعم أنها اللفة النصحى ، وقال الأخفش : إنها لفة حسنة ، وقال سيبويه : هي لفة رديئة .

اللفة الثالثة : معاملة العدد المركب معاملة المركب الإضافي ، فتجرى على الجزء الأول حركات الإعراب ، وتجوز الجزء الثاني بالإضافة ، كما تفعل مع عبد الله ومع غلام زيد ، وهذه لفة أجازها الكوفيون وحكوها عن العرب ، وحكاها الأخفش عن أبي فقص الأسدي وابن الهيثم العقيلي .

(١) ذكر ابن مالك في شرح التسهيل أن إعراب العدد المركب كإعراب المتصايعين لا يجوز في غير حال إضافة العدد إلى مستحقه ، وأن الإجماع منعقد على ذلك ، وفي دعواه الإجماع على ذلك مقال ، فإن الكوفيين حكوه عن العرب في غير حال الإضافة إلى مستحقه وقالوا به .

٥٢٧ - هذا بيت من الرجز ، أو بيتان من مشطوره ، وقد نسب الشيخ خاله

هذا الشاهد إلى نفع بز طارق .

اللفة : « كاف » فعل ماض مبنى للمجهول من التكليف وهو تحميل ما فيه كلفة ومشقة « عنائه » العناء - بفتح العين - وهو التعب والنصب والجهد ؛ تقول « عنى فلان يعنى » من باب رضى - عناء ، إذا جهد وتعب « شقوته » بكسر الشين وسكون القاف ، أو بفتح الشين وسكون القاف - الشقاء والعسر ، وفي القرآن ( غلبت علينا شقوتنا ) .

فصل : ويجوز أن تصوغ من اثنين وعشرة وما بينهما . اسم فاعل .  
كما تصوغه من فَعَلَ ؛ فتقول : ثَانٍ ، وثَالِثٌ ، ورابع - إلى العاشر (١) .

الإعراب : « كلف » فعل ماض مبني للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « من » حرف جر « عنائه » عناء : مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وعناء مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « وشقوته » الواو حرف عطف ، شقوة : معطوف على عناء ، وهو مضاف والضمير مضاف إليه « بنت » مفعول ثانٍ لكلف ، وبنت مضاف و « ثمانى » مضاف إليه ، وثمانى مضاف و « عشرة » مضاف إليه « من » حرف جر « حجة » حجة : مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بكلف ، وحجة مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « ثمانى عشرة » حيث أضاف الأول الذى هو صدر المركب العددي إلى الثانى الذى هو عجز المركب العددي ، من غير أن يكون العدد مضافاً إلى مستحقه ، كما فى « خمس عشرة زيد » ، وهذا الوجه فى مثل هذه الحال مما أجازهُ الكوفيون كما هو صريح عبارة المؤلف ، فقول ابن مالك فى التسهيل « ولا يجوز بإجماع : ثمانى عشرة - أى بإضافة الجزء الأول إلى الجزء الثانى - إلا فى الشعر » غير مسلم له ما أدعاه من دعوى الإجماع على ذلك ، فإن الكوفيين يجيزون ذلك مطلقاً ، نعى فى الشعر وفى غير الشعر .

(١) وهنا مسألة دقيقة ، وحاصلها أنك حين تقول « ثالث » تريد أن تعلم : هل أخذته من اسم العدد الذى هو ثلاثة ، أو أخذته من مصدر قولك « ثلث الاثنين » أى صيرتهما ثلاثة ؟ .

والجواب على ذلك يحتاج إلى دقة نظر ، وذلك أنه يرجع إلى المعنى الذى تريده من قولك « ثالث » مثلاً .

فإن كنت تريد من ثالث معنى جاعل الاثنين ثلاثة كان مشتقاً من مصدر « ثلث الاثنين أثلاثهما » أى جعلتهما ثلاثة ، وذلك لأن العرب استعملت فى هذا المعنى فعلاً ، ومصدراً ، قال الجوهري فى الصحاح : « عثرت القوم أعشرهم عشراً ، إذا صرت عاشرهم » هـ .



كما تقول : ضارب وقاعد ، ويجب فيه أبداً أن يُذكر مع المذكر ويؤنث مع المؤنث ، كما يجب ذلك مع ضارب ونحوه ، فأما مادون الاثنين فإنه وضع على ذلك من أول الأمر ، فقيل : واحد وواحدة .

ولك في أسم الفاعل المذكور أن تستعمله - بحسب المعنى الذي تريده - على سبعة أوجه :

أحدها : أن تستعمله مفرداً ليفيد الِاتِّصافَ بمعناه مجرداً . فتقول : ثالث ، ورابع ، قال :

— ٥٢٨ — \* لِسِتَّةِ أَعوَامٍ وَذَا الْعَامِ سَابِعُ \*

= وفي هذا يقول ابن مالك في شرح التسهيل « وقولهم مصوغ من العدد تقريب على التعلم ، وفي الحقيقة أنه مصوغ من الثالث إلى العشر ، وهي مصادر ثلث الاثنين ، إلى عشرت التسعة » وهذا هو الوجه الثالث في كلام المؤلف .

وإن كنت تريد بثالث مثلاً أنه واحد من هذه العدة - وهو الوجهان الأول والثاني في كلام المؤلف - فهو مشتق من اسم العدد الذي هو ثلاثة ، لأن العرب لم تستعمل فعلاً ولا مصدراً بهذا المعنى ، والاشتقاق من أسماء العدد من باب الاشتقاق من أسماء الأجناس التي ليست بمصادر ، وهو وارد في كلام العرب كثيراً ، فقد قالوا : استنوق الجمل ، واستعجر الطين ، وقالوا : استقيست الشاة ، كما قالوا « تربت يدك » من التراب ، ومثل هذا كثير .

٥٢٨ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* تَوَهَّمْتُ آيَاتَ لَهَا فَعَرَفْتُهَا \*

اللغة : « آيات » الآيات : جمع آية ، وهي العلامة ، وأراد العلامات الدالة على الدار وسكانها وذلك كالنومي والأثافي ، والأما كن التي كانوا يختلفون إليها ويترددون عليها .

الثاني : أن تستعمله مع أصله . ليفيد أن الموصوف به بمضُ تلك العِدَّة المعينة لا غير ، فتقول « خَامِسُ خَمْسَةٍ » أى : بمضُ جماعةٍ منحصرة في خمسة . ويجب حينئذٍ إضافتهُ إلى أصله . كما يجب إضافة البمض إلى كله . قال الله تعالى : ( إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ <sup>(١)</sup> ) ، وقال تعالى : ( لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ <sup>(٢)</sup> ) ، وزعم الأخفش وقطرب والكسائي وثعلب أنه يجوز إضافة الأول إلى الثاني ونصبه إياه ، كما يجوز في « ضَارِب زَيْدٍ » ، وزعم الناظم أن ذلك جائز في « ثَانٍ » فقط .

الثالث : أن تستعمله مع ما دون أصله ليفيد معنى التصيير ؛ فتقول « هَذَا رَابِعٌ ثَلَاثَةٍ » أى : جاعل الثلاثة بنفسه أربعةً ، قال الله تعالى : ( مَا يَكُونُ مِنْ نَجْوَى ثَلَاثَةٍ إِلَّا هُوَ رَابِعُهُمْ ، وَلَا خَمْسَةٍ إِلَّا هُوَ سَادِسُهُمْ <sup>(٣)</sup> ) ، ويجوز حينئذٍ إضافتهُ وإعماله ، كما يجوز الوجهان في جاعلٍ ومُصَيِّرٍ ونحوهما ، ولا يستعمل بهذا الاستعمال ثَانٍ ؛ فلا يقال « ثَانِي وَاحِدٍ » ولا « ثَانٍ وَاحِدًا » وأجازه بعضهم ، وحكاه عن العرب .

= الإعراب : « توهمت » فعل ماض وفاعله « آيات » مفعول به منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « لها » جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة لآيات « فعرفتها » الفاء حرف عطف ، عرف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضмир الغيبة مفعوله « لسته » جار ومجرور متعلق بتوهمت ، وستة مضاف و«أعوام» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وذا » الواو عاطفة ، ذا : اسم إشارة مبتدأ « العام » بدل من اسم الإشارة مرفوع بالضممة الظاهرة « سابع » خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « سابع » فإنه اسم فاعل مأخوذ من لفظ العدد سبعة ؛ ليفيد الاتصاف بهذه العدة ، وهذا في الغاية من الوضوح .

(١) من الآية ٤٠ من سورة التوبة

(٢) من الآية ٧٣ من سورة المائدة (٣) من الآية ٧ من سورة المجادلة

الرابع : أن تستعمله مع العشرة ؛ ليفيد الاتِّصاف بمعناه مقيداً بمصاحبة العشرة ، فتقول « حَادِي عَشَرَ » بتذكيرها ، و « حَادِيَّةَ عَشْرَةٍ » بتأنيثها ، وكذا تصنع في البواقي : تذكر اللفظين مع الذكر ، وتأنيثهما مع المؤنث ، فتقول « الْجُزْءُ الْخَامِسَ عَشَرَ » و « الْمَقَامَةُ السَّادِسَةُ عَشْرَةَ »  
وحيث استعملت الواحد أو الواحدة مع العشرة أو مع ما فوقها كالعشرين ، فإنك تقلب فاءها إلى مَوْطِنٍ لأمهما فتصيرها ياء ، فتقول : حَادٍ وحادية .

الخامس : أن تستعمله معها ليفيد معنى ثانى اثنين ، وهو انحصار العِدَّةِ فيما ذكر ، ولك في هذه الحالة ثلاثة أَوْجُهٍ :

أحدها — وهو الأصل — : أن تأتى بأربعة ألفاظ : أولها الوصف مركباً مع العشرة ، والثالث ما اشتق منه الوصف مركباً أيضاً مع العشرة ، وتضيف جملة التركيب الأول إلى جملة التركيب الثانى ، فتقول « ثَالِثَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » .

الثانى : أن تحذف عشر من الأول استغناء به فى الثانى ، وتعرب الأول لزوال التركيب ، وتضيفه إلى التركيب الثانى .

الثالث : أن تحذف العقد من الأول والثَّيِّفَ من الثانى ، ولك فى هذا الوجه وجهان : أحدهما : أن تعربهما لزوال مقتضى البناء فيهما ، فتجرى الأول بمقتضى حكم العوامل وتجر الثانى بالإضافة ، والوجه الثانى : أن تعرب الأول وتبنى الثانى ، حكاه الكسائى وابن السكيت وابن كَيْسَانَ ، ووجهه أنه قَدَّرَ ما حُذِفَ من الثانى فبقى البناء بحاله ، ولا يُقَاسُ على هذا الوجه لقلته ، وزعم بعضهم أنه يجوز بناؤهما لحلولى كل منهما محلَّ المحذوف من صاحبه ، وهذا مردود ؛ لأنه لا دليل حينئذٍ على أن هذين الأسمين مُنْتَزَعَانِ من تركيبين ، بخلاف ما إذا أعرب الأول ، ولم يذكر الناظم وابنه هذا الاستعمال

الثالث ، بل ذكرنا مكانه أنك تقتصر على التركيب الأول باقياً بناء صدره ، وذكر أن بعض العرب يعربه ، والتحرير ما قدمته .

السادس : أن تستعمله معها لإفادة معنى رابع ثلاثة ؛ فتأني أيضاً بأربعة ألفاظ ، ولكن يكون الثالث منها دون ما اشتق منه الوصف ، فتقول « رابعَ عَشَرَ ثَلَاثَةَ عَشَرَ » أجاز ذلك سيبويه ، ومنعه بعضهم ، وعلى الجواز فيتعين بالإجماع أن يكون التركيب الثاني في موضع خفض ، ولك أن تحذف العشرة من الأول ، وليس لك مع ذلك أن تحذف النيف من الثاني للإلباس .

السابع : أن تستعمله مع العشرين وأخواتها ، فتقدمه ، وتمطف عليه العقد بالواو .



### هذا باب كنايات العدد

وهي ثلاثة : كم ، وكأى ، وكذا .

أما « كم » فتقسم إلى : استفهامية بمعنى أى عدد ، وخبرية بمعنى كثير<sup>(١)</sup> . ويشتركان في خمسة أمور<sup>(٢)</sup> : كونهما كنايتين عن عدد مجهول الجنس

(١) يستعمل « كم » الاستفهامية من يسأل عن كمية الشيء ، ويستعمل « كم » الخبرية من يريد الافتخار والتكثير ، ولا تستدعى الخبرية جواباً (٢) تبين لنا أن مجموع ما يتفق فيه النوعان تسعة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم ، بدليل إضافتهما ودخول حرف الجر عليهما ، فأتى تقول ، بكم ذرهم اشتريت هذا الكتاب ، وتقول ، غلام كم رجل فهرت الثاني : أنهما مبنيان ، لشبههما للحرف في الوضع على حرفين ، أو في المعنى ، فالاستفهامية تشبه همزة الاستفهام في المعنى ، والخبرية تشبه رب في الدلالة على التكثير

- == الثالث : أن بناءهما على السكون ، وهذا واضح
- الرابع : أن كلا منهما محتاج إلى التمييز ، لكونهما يدلان على عدد مبهم الجنس والمقدار ، وإنما يزول إبهام الجنس بالتمييز ، تقول في الاستفهام « كم رجلا أعانك » وفي الإخبار « كم رجال أعانوك » أو « كم رجل أعانك » فلا يظهر الجنس إلا بذكر التمييز
- الخامس : أنه يجوز مع كل منهما حذف التمييز إن دل عليه دليل نحو « كم صمت » ومنع قوم من النحاة حذف تمييز كم الخبرية
- السادس : أن تمييز كل منهما لا يكون منفيا ، فلا تقول « كم لا رجلا جاءك » نص عليه سيويه
- السابع : أن كلا منهما بسيط غير مركب على الراجح ، وذهب الفراء إلى أن « كم » مركبة ، وانظر ص ٢٧٤
- الثامن : أن كلا منهما يجب تصديره ؛ فلا يجوز أن يتقدم على إحداها العامل فيها إلا أن يكون حرف جر أو مضافا
- التاسع : أن كلا منهما يقع في مواقع الإعراب التي يقع فيها الآخر .
- فيكون كل منهما مجرور المحل إن دخل عليه حرف جر نحو « بكم اشتريت » أو مضاف نحو « غلام كم رجل عندك »
- وكل منهما يكون في محل نصب إن لم يتقدمه حرف جر أو مضاف ، وكان كناية عن مصدر أو ظرف ، فإن كان كناية عن مصدر فهو مفعول مطلق ، وإن كان كناية عن ظرف فهو مفعول فيه ، فالأول نحو « كم حلبة حلبت » والثاني نحو « كم يوما صمت »
- وكل منهما إذا وليه فعل متعد لم يستوف مفعوله فهو في محل نصب مفعول به نحو « كم رجل ضربت » وإلا فهو في محل رفع مبتدأ ، وذلك يشمل خمس صور :
- الصورة الأولى : ألا يقع بعدها فعل أصلا ، نحو قولك « كم رجل في دارك » ونحو « كم كتاب عندك » .
- الصورة الثانية : أن يقع بعدها فعل لازم ، نحو قولك « كم رجل قام » ونحو قولك « كم كتاب دخل في ملكك » .
- ==

والمقدار ، وكونهما مبنيين ، وكون البناء على السكون ، ولزوم التصدير ،  
والاحتياج إلى التمييز .

= الصورة الثالثة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لضمير كم نحو قولك « كم رجل  
ضرب عمرا » ونحو قولك « كم صديق أعانك في هذا الأمر » ،  
الصورة الرابعة : أن يقع بعدها فعل متعد رافع لاسم ظاهر مضاف إلى  
ضمير كم ، نحو قولك « كم رجل ضرب أخوه بكرا » ونحو قولك « كم رجل  
أعانك أخوه » .

الصورة الخامسة : أن يقع بعد كل منهما فعل متعد رافع لأجنبي وقد استوفى  
مفعوله ، نحو قولك « كم رجل ضرب زيد عمرا أمامه » ونحو قولك « كم رجل باع  
عمرو داره بشهادته » .

ويجب في الصورة الخامسة أن يكون للمفعول الذي نصبه الفعل غير ضمير كم ، فإن  
كان للمفعول الذي نصبه الفعل ضميرا يعود إلى كم - نحو قولك « كم رجل ضربته »  
وقولك « كم كتاب قرأته » - كان المثال من باب الاشتغال ، وجاز إعراب « كم »  
مبتدأ خبره الجملة التي بعده ، وجاز إعراب « كم » مفعولا به لفعل محذوف يفسره  
المذكور بعده .

فتلخص من هذا الكلام أن « كم » تكون في محل جر ألبتة في صورتين : أن  
يدخل عليها حرف جر ، أو مضاف ، وأنها تكون في محل نصب في ثلاث صور : أن  
تكون كناية عن مصدر ، وأن تكون كناية عن ظرف ، وأن يقع بعدها فعل متعد  
ولم يستوف مفعوله ، وأنها تكون في محل رفع مبتدأ في خمس صور : أن يقع بعدها  
فعل لازم ، أو فعل متعد رافع لضميرها ، أو فعل متعد رافع لسببها ، أو رافع لأجنبي  
وقد استوفى مفعوله وهو غير ضميرها ، أو لا يقع بعدها فعل أصلا ، وأنها تكون  
محتملة للرفع على الابتداء وللنصب على المفعولية في صورة واحدة ، وهي أن  
يلها فعل متعد استوفى مفعوله وهو ضمير عائد إلى كم ، فهذه إحدى عشرة  
صورة ، وقد عرقتها في بيان واضح وتفصيل حاصر ، فكان منها على ثبت ، والله  
يهديك ويوفقك .

ويفترقان أيضاً في خمسة أمور أيضاً<sup>(١)</sup> :  
أحدها : « أن » كم الاستفهامية تُمَيِّزُ بمنصوب مفرد ، نحو « كم عَبْدًا

(١) تبين لنا أن الفرق بين كم الاستفهامية وكم الخبرية من ثمانية أوجه :  
الأول : أن تمييز الاستفهامية لا يكون إلا مفرداً نحو قولك « كم كتاباً قرأت . »  
هذا مذهب البصريين ، وفي هذا مذهب آخران ، أحدهما مذهب جمهور الكوفيين  
وحاصله أنه يجوز أن يقع تمييز الاستفهامية جمعا مطلقا ، نحو قولك « كم شهداء لك »  
والثاني مذهب الأخفش ، وحاصله أنه يجوز أن يؤتى بالتمييز جمعا إن كان السؤال عن  
الجماعات نحو قولك « كم غلاما لك » إن كنت تريد السؤال عن أصناف الغلمان ،  
والبصريون الذين يوجبون إفراد تمييز كم الاستفهامية يقولون : ما أوهم بحىء تمييز  
الاستفهامية جمعا فإن هذا الجمع يجعل حالا ، ويكون التمييز مفردا محذوفا .

أما تمييز كم الخبرية فقد يكون مفردا نحو قولك « كم رجل زارك » وقد يكون مجموعا  
نحو قولك « كم رجال زاروك » بغير خلاف ، والإفراد أكثر في الاستعمال ، وأبلغ في  
اللعنى ، والمفرد هنا ما كان لفظه مفردا فهو يشمل ما يؤدي معنى الجمع كقوم ورهط .

الوجه الثاني : أن تمييز كم الاستفهامية الأصل فيه أن يكون منصوبا نحو قولك « كم  
قرشا ثمن هذا الكتاب » وقد أوجب ذلك جماعة من النحاة فلم يجوزوا جره مطلقا ،  
وفي هذا مذهب آخران ، أحدهما أنه يجوز جر تمييز كم الاستفهامية مطلقا ، وهذا  
مذهب الفراء والزجاج والفارسي ، والثاني أنه يجوز جر تمييز الاستفهامية إن كانت  
هى قد وقعت مجرورة بحرف نحو قولك « بكم درهم اشتريت ثوبك » وجار التمييز عند  
الجمهور هو من مضمرة ، وزعم الزجاج أن جره بإضافة كم إليه . وليس بصحيح ، لأن كم  
الاستفهامية بمنزلة العدد المركب كأحد عشر وهو لا يهمل الجر في التمييز .

أما تمييز كم الخبرية فإن الأصل فيه أن يكون مجرورا ، وجره بإضافة كم إليه عند  
الجمهور ، ووجهه أن كم الخبرية أشبهت العشرة فكان تمييزها جمعا مجرورا وأشبهت  
للمائة فكان تمييزها مفردا مجرورا ، ولما كان جر تمييز العشرة وللمائة بالإضافة أعطيت  
كم حكمهما لشبههما بهما ، وقال الفراء : إن جره بمن مضمرة ، ونسب ذلك إلى  
الكوفيين ، وهذا القول عندنا أرجح من قول الجمهور ، لأن « من » قد ظهرت جارة  
للتمييز في أفصح كلام ، من ذلك قول الله تعالى ( وكم من ملك في السموات لا تغنى

= شفاعتهم شيئا ) بل قد يجب جر التمييز بمن في موضع سند كره لك فيما بعد ، فإذا كانت من تظهر وجوبا أو جوازا كان الأصح تقديرها إذا أضمرت .

الوجه الثالث : أن كم الخبرية تختص بالزمن الماضي نحو قولك « كم دينار أنفقت » ولا يجوز أن تقول « كم دينار سأنفقه » ووجه ذلك أن الخبرية تدل على التكثير ، ومن المعلوم أن التقليل والتكثير إنما يمكن الحكم بهما فيما وقع وعرف حده ، فأما ما لم يقع فهو مجهول غير معروف الحدود فلا يمكن تكثيره ، فأما الاستفهامية فلا تختص بالماضي لعدم دلالتها على التكثير في الراجع ، فيجوز لك أن تقول « كم كتابا ستشتريه » كما تقول « كم كتابا اشتريته » .

الوجه الرابع : أنه يجوز الفصل بين كم الاستفهامية وتمييزها في السعة نحو قولك « كم في دارك رجلا؟ » أما تمييز كم الخبرية المحرور بإضافتها إليه فلا يقع الفصل بينه وبينها إلا في الضرورة لأن الفصل بين المضاف والمضاف إليه غير جائز ، وهذا مذهب جمهور البصريين وتعليقهم مبنى على ما ذهبوا إليه من أن جر تمييز الخبرية بإضافتها إليه ، وقد ذهب الكوفيون إلى جواز الفصل بين كم الخبرية وتمييزها بناء على رأيهم من أن جره بمن مضمرة ، وقد استدلوا لما ذهبوا إليه بقول الشاعر :

كَمْ دُونَ مَيَّةَ مَوَاقٍ يُبْهَلُ لَهَا إِذَا تَيَمَّمَهَا الْخُرَيْتُ دُوَ الْجَلَدِ  
وقول الآخر :

كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بُخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ  
وقول الآخر :

كَمْ فِي بَنِي بَكْرِ بْنِ سَعْدٍ سَيِّدٍ ضَخَمَ الدَّسِيعَةَ مَا حِدَّ تَفَاعٍ  
والبصريون يعملون أكثر ذلك على الضرورة ، ويقولون : إن الفاصل بين كم الخبرية وتمييزها إما أن يكون جملة تامة وإما أن يكون ظرفا فقط وإما أن يكون جارا ومحرورا فقط ، وإما أن يكون ظرفا وجارا ومحرورا معا ، فإن كان الفاصل جملة أو كان ظرفا وجارا ومحرورا معا فالفاصل شاذ ويجب نصب التمييز ، وإن كان الفاصل ظرفا فقط أو جارا ومحرورا فقط يترجح نصب التمييز ، وشذ مجيئه محرورا والفاصل ظرف كما في البيت =



= الأول من الأيات التي أنشدناها في الاستدلال للذهب الكوفيين كما شذجبه مجرورا والفاصل جار ومجرور كما في البيتين الثاني والثالث، ومن الفصل بالجملة مع نصب التمييز قول القطامي :

كَمْ نَالِي مِنْهُمْ فَضْلًا حَتَّى عَدَمَ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمَلُ  
ومن الفصل بالظرف والجار والمجرور معا مع نصب التمييز قول الشاعر :

تَوْثُمْ سِـمَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنَ الْأَرْضِ مُحْدَوْدِبَا غَارُهَا

فإن كان الفاصل فعلا متعديا لم يستوف ما يستحقه من للفاعيل لم يعز جره لما سبق ولم يعز نصبه لثلاثيهم أنه مفعول لذلك الفعل الفاصل ، بل يجب جره بمن - وهذا هو الموضع الذي أشرنا إليه فيما مضى من كلامنا ( أول صفحة ٢٦٨ ) - وفي هذا الموضع تشترك الاستفهامية والخبرية في الحكم ، فمثال الخبرية قوله تعالى ( كم تركوا من جنات وعيون ) وقوله سبحانه ( وكم أهلكنا من قرية ) ومثال الاستفهامية قوله تعالى ( سل بني إسرائيل كم آتيناهم من آية ) .

ومن هذا الكلام يتضح لك أن لتمييز كم الاستفهامية حالتين إحداها يجب فيها نصبه ، والثانية يجب فيها جره بمن ظاهرة ، وأن لتمييز كم الخبرية ثلاث حالات ، إحداهن يتعين فيها جره إما بالإضافة كما هو رأى البصريين وإما بمن مضمرة وجوبا كما هو رأى الكوفيين ، وذلك فيما إذا اتصل بها التمييز ، وثانيتين يكون فيها منصوبا إما وجوبا وإما راجعا ، وذلك عند الفصل بين كم وبينه ، والثالثة يكون فيها واجب الجر بمن ظاهرة .

الوجه الخامس : أن المتكلم بكم الخبرية لا يستدعى جوابا من مخاطبه لأنه مخبر ، أما المتكلم بكم الاستفهامية فإنه يستدعى جوابا من مخاطبه لأنه مستخبر ، ثم الأجود في جواب الاستفهامية أن يجر على حسب موضعها من الإعراب ، فيكون مرفوعا إن كان موضعها رفعا نحو أن يقال لك « كم مالك » فنقول « ثلاثون ديناراً » ويكون الجواب منصوبا إن كان موضع كم نصبا نحو أن يقال لك « كم أنفقت » فنقول « ثلاثين ديناراً » ويكون الجواب مجرورا إن كان موضع كم جرا كأن يقال لك « بكم اشتريت »

مَلَكَتَ « ويجوز جره بِمِنْ مضمره جوازاً إِنْ جُرَّتْ كَمْ بحرف ، نحو « بَكَمْ دِرْهَمٍ اشْتَرَيْتَ ثَوْبَكَ » وَتُمَيِّزُ الخبرية بمجرور مفرد أو مجموع ، نحو « كَمْ رِجَالٍ جَاءُوكَ » و « كَمْ امْرَأَةً جَاءَتْكَ » والإفراد أكثر وأبلغ .

والثاني : أن الخبرية تختص بالماضي كَرُبَّ ، لا يجوز « كَمْ غُلَامَانِ سَأَمَلَكُمُ » ، كما لا يجوز « رُبَّ غُلَامَانِ سَأَمَلَكُمُ » ويجوز « كَمْ عَبْدًا سَدَّ شَرَّيْهِ » .

والثالث : أن المتكلم بها لا يستدعي جواباً من مخاطبه .

والرابع : أنه يتوجه إليه التصديق والتكذيب .

والخامس : أن المبدل منها لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كَمْ رِجَالٍ فِي الدَّارِ عِشْرُونَ بَلْ ثَلَاثُونَ » ويقال « كَمْ مَالِكَ أَعِشْرُونَ أَمْ ثَلَاثُونَ ؟ » .  
تذنيه : يروى قول الفرزدق :

== هذا الثوب « فتقول « بثلاثين ديناراً » ويجوز أن يؤتى بالجواب مرفوعاً في جميع الأحوال .

الوجه السادس وهو مترتب على الوجه الخامس - أن المتكلم بكم الخبرية يتوجه إليه التصديق أو التكذيب لأنه مخبر ، فإن طابق خبره الواقع قيل له : صدقت ، وإن لم يطابق خبره الواقع قيل له : كذبت .

الوجه السابع : أن كَمْ الخبرية تدل على التأكيد اتفاقاً ، فأما الاستفهامية فالجمهور على أنها لا تدل على التأكيد ، وزعم ابن طاهر وتلميذه ابن حروف أنها تدل عليه .

الوجه الثامن : أن الاسم المبدل من كَمْ الخبرية لا يقترن بهمزة الاستفهام ، تقول « كَمْ كِتَابٍ عِنْدِي ثَلَاثُونَ بَلْ أَرْبَعُونَ » أما الاسم المبدل من كَمْ الاستفهامية فيقترن بهمزة فلاستفهام فتقول « كَمْ كِتَابٍ عِنْدَكَ أَثَلَاثُونَ أَمْ أَرْبَعُونَ » وهذا ظاهر الصلة إن شاء الله تعالى .

٥٢٩ - كَمْ عَمَةٍ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةً  
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَى عِشَارِي

٥٢٩ - هذا بيت من الكامل ، وهو كما قال المؤلف للفرزدق همام بن غالب ، من كلمة له يهجو فيها جرير بن عطية بن الخطفي ، وكان الهجاء بينهما مستديماً .  
اللغة : « فدعاء » هي وصف الأنثى من الفدع - بفتح الفاء والدال جميعاً - وهي التي اعوجت أصابها من كثرة الحلب ، ويقال : الفدعاء هي التي أصاب رجلها الفدع من كثرة مشيها وراء الإبل ، والفدع : اعوجاج في المفاصل كأنها قد زالت عن أركانها ، أو هو زبيغ في القدم بينها وبين الساق « عشاري » العشار - بكسر العين - جمع عشاء - بضم ففتح - وهي الناقة التي أُنِي عليها من وضعها عشرة أشهر .

الإعراب : تروی « عمّة » و « خالّة » مرفوعين ومجرورين ومنصوبين ؛ فإن رويتهما مرفوعين فكم يجوز أن تكون خبرية ويجوز أن تكون استفهامية تهكمية ، وهي على كل حال إما مفعول مطلق عامله قوله حلبت الآتي وإما ظرف زمان متعلق بقوله حلبت الآتي أيضاً ، فهي مبنية على السكون في محل نصب ، وتميزها محذوف ، وهذا التمييز المحذوف يقدر مجروراً إن قدرت كم خبرية ويقدر منصوباً إن قدرت كم استفهامية ، وعلى كل حال يقدر من ألفاظ الزمان إن جعلت كم ظرف زمان ، ويقدر من ألفاظ المصادر إن جعلت كم مفعولاً مطلقاً ، وعلى هذه الوجوه في كم تكون « عمّة » مبتدأ و « لك » جار ومجرور متعلق بمحذوف بصفة لغمة ، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة خالّة المذكورة معها وتقديرها فدعاء « يا » حرف نداء « جرير » منادى مبني على الضم في محل نصب « وخالّة » معطوف على عمّة مرفوع بالضمّة الظاهرة « فدعاء » صفة لخالّة ، ولها صفة أخرى مماثلة لصفة عمّة المذكورة معها ، وتقدير الكلام : كم عمّة لك فدعاء وخالّة لك فدعاء ، فحذف من كل واحد مثل ما أثبت في الآخر ، وهذا نوع من البديع يسمى الاحتباك « قد » حرف تحقيق « حلبت » حلب : فعل ماض والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي « على » جار ومجرور متعلق بحلب « عشاري » عشار : مفعول به لحلب ، وياء التكميم مضاف إليه ، فإن نصبت عمّة وخالّة كانت « كم » استفهامية مبتدأ و « عمّة » تمييزاً لها و « خالّة » معطوفاً على عمّة . وإن جررت « عمّة » و « خالّة » كانت كم خبرية مبتدأ ، و « عمّة » تمييزاً لها و « خالّة » معطوفاً على عمّة ،

بجر «عمة» و «خالة» على أن كم خبرية ، وبنصبهما ، فقليل : إن تيمنا  
تجيز نصب مميز الخبرية مفرداً<sup>(١)</sup> ، وقيل : على الاستفهام التهكمي ، وعليهما فهي

وعلى كل حال فإن جملة « قد حلبت على عشارى » فى محل رفع خبر المبتدأ ، سواء  
أكان المبتدأ هو كم نفسها أم كان « عمة » .

الشاهد فيه : قد ذكر المؤلف أن البيت يروى فى كلمة «عمة» و «خالة» على ثلاثة  
أوجه : الرفع ، والجر ، والنصب ، وذكر تخريج كل وجه منها وقد أوضحنا ذلك  
كله فى الإعراب .

ومما يروى بالأوجه الثلاثة قول القطامى الذى أنشدناه من قبل ( ص ٢٦٩ ) :

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمٍ إِذْ لَا أَكَادُ مِنَ الْإِفْتَارِ أَحْتَمِلُ

رواه البصريون بنصب «فضلاً» بناء على ما قرروه من أنه إذا فصل بين كم الخبرية  
ومميزها نصب التمييز إن لم يجر بمن ، لأن جر التمييز عندهم بإضافة كم إليه ، ولم يجز  
أحد من النحاة الفصل بين المضاف والمضاف إليه بجملة ، وعلى هذا يكون فاعل نال  
ضميراً مستترا يعود إلى مصدر الفعل .

ورواه السكوفيون بجر «فضل» على أنه تمييز كم الخبرية ، والفصل عندهم لا يغير  
الحكم بناء على أن جر التمييز بمن مضمرة لأن «من» ظهرت جارة للتمييز مع الفصل  
نحو ( وكم أهلكنا من قرية ) ومن غير فصل نحو ( وكم من ملك فى السموات  
لا تغنى شفا عنهم شيئاً ) .

ورواه قوم برفع «فضل» على أنه فاعل نالنى .

(١) قال الرضى : «وبعض العرب ينصب مميز كم الخبرية مفرداً كان أو جمعا بلا  
فصل أيضاً ، اعتماداً فى التمييز بينها وبين الاستفهامية على قرينة الحال » اه فىجوز -  
على هذا - أن يكون «عمة» منصوباً مع أن كم خبرية .

وهذه اللغة التى حكها الرضى صراحة وأوماً إليها المؤلف ههنا هى التى اعتمدها  
الدين أجازوا فى تمييز كم الخبرية النصب ، أى فجروه عندهم على لغة أكثر العرب ،  
ونصبه على لغة قوم منهم .

مبتدأ ، و « قد حابت » خبر ، والتاء للجماعة لأنهما عمات وخالات ،  
ورفعهما على الابتداء . و « حَلَبَتْ » خبر للعممة أو الخالة . وخبر الأخرى  
محذوف . وإلا لقبل « قد حلبتا » والتاء في « حلبت » للوَخْذَةِ ؛ لأنهما  
عمة واحدة وخالة واحدة . و « كم » نَصَبٌ على المصدرية أو الظرفية ، أى :  
كم حَلَبَتْ أو وقتاً .

\*\*\*

وأما « كَأَى » فبمنزلة « كَمْ »<sup>(١)</sup> الخبرية : فى إفادة التكثير ، وفى لزوم

(١) يقال « كَأَى » بفتح الكاف والمهمزة وتشديد الياء منونة مكسورة - ويقال  
« كَأْن » بألف بعد الكاف ثم همزة مكسورة ثم نون ما كنة .

وقد جعل المؤلف كَأْن مثل كم الخبرية ، وحمل التشبيه الواقع فى كلام ابن مالك  
فى قوله « كَسَمَ كَأَى » على أن المشبه به هو كم الخبرية ، وقلده الأشمونى فى ذلك ،  
مع أن مذهب ابن مالك أن « كَأَى » تكون خبرية وتكون استفهامية - على ما بينه  
لك فيما بعد ، فى الوجه الخامس من وجوه الاتفاق بين كَأَى وكم - وكان عليه أن يحمل  
كلام الرجل على مذهبه هو ، لا على ما يرجح عنده ، فاعرف ذلك .

واعلم أن « كَأَى » توافق « كم » فى خيبة أمور :

الأول : أن كلا منهما اسم مبنى ، أما اسمية كم فقد مضى دليلها ، وأما اسمية كَأَى  
فدليلها أن هذه الكلمة تقع مبتدأ محدثاً عنه ، وأنها قد يدخل عليها حرف الجر ،  
وأما بناؤها فلائها أشبهت الحرف شها معنوا كالذى قلناه فى كم .

الثانى : أن كلا منهما مبهم الجنس والمقدار ، وأن تمييز كل منهما يبين

جنسه المبهم .

الثالث : افتقار كل منهما إلى التمييز ، وهذا مبني على الوجه الثانى .

الرابع : أن كلا منهما له صدر الكلام ، ومعنى هذا أنه لا يجوز تقديم

العامل فيه عليه .

الخامس : أن كلا منهما على نوعين : استفهامية ، وخبرية بمعنى كثير ، وهذا =

( ١٨ - أوضح المسالك ٤ )

= مذهب ابن قتيبة وابن عصفور وابن مالك ، وقد استدلوا به بقول أبي بن كعب لابن مسعود « كَأَيُّ تَقْرَأُ سُورَةَ الْأَحْزَابِ آيَةً ؟ » فَأَجَابَهُ بِقَوْلِهِ « ثَلَاثًا وَسَبْعِينَ » وَجُمْهُورُ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّ « كَأَيُّ » نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْخَبَرِيَّةُ الَّتِي بِمَعْنَى كَثِيرٍ ، وَلَا يَقُولُونَ بِمَجْئِئِهَا اسْتِفْهَامِيَّةً بِمَعْنَى أَيْ عَدَدٍ

ثُمَّ اعْلَمْ أَنَّ « كَأَيُّ » تَخَالُفٌ « كَمْ » فِي حِمْسَةِ أُمُورٍ أَيْضًا .

الأول : أَنَّ الرَّاجِحَ عِنْدَ النَّحَاةِ فِي كَأَيُّ أَنَّهَا مَرْكَبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَأَيُّ الْمَذْنُونَةِ ، وَالرَّاجِحُ عِنْدَهُمْ أَيْضًا أَنَّ كَمْ بَسِيطَةٌ ، وَقَدْ ذَهَبَ أَبُو حَيَّانٍ - تَبَعًا لِقَوْمٍ - إِلَى أَنَّ « كَأَيُّ » بَسِيطَةٌ غَيْرُ مَرْكَبَةٍ ، وَذَهَبَ الْكَسَاؤِيُّ وَالْفَرَّاءُ إِلَى أَنَّ « كَمْ » مَرْكَبَةٌ مِنْ كَافِ التَّشْبِيهِ وَ« مَا » الاسْتِفْهَامِيَّةُ ، وَأَنَّ الْفَ « مَا » حَذَفَتْ عِنْدَ التَّرْكِيبِ كَمَا تَحْذَفُ فِي نَحْوِ « بِمَ » وَ« لِمَ » وَ« عَمَ » وَ« فِيمَ » ثُمَّ سَكَنْتِ الْمِيمُ لِلتَّخْفِيفِ .

الثاني : أَنَّ تَمْيِيزَ « كَأَيُّ » يَكْثُرُ بِجَيْئِهِ بِمَجْرُورِ بَيْنَ ، وَإِذَا لَمْ يَجْرُ بِمَنْ كَانَ مَنْصُوبًا ، فَأَمَّا تَمْيِيزُ كَمْ فَقَدْ عُرِفَتْ فِيهَا مَضْيٌ ( ص ٢٦٩ ) الصُّورُ الَّتِي يَجْمَعُ عَلَيْهَا ، وَعُرِفَتْ أَنَّ الْأَكْثَرَ فِي تَمْيِيزِ كَمْ الْخَبَرِيَّةُ الْمُتَّصِلُ بِهَا أَنَّ يَكُونُ بِمَجْرُورٍ مُفْرَدًا أَوْ جَمْعًا ، وَزَعَمَ ابْنُ عَصْفُورٍ أَنَّ تَمْيِيزَ كَأَيُّ لَا يَكُونُ إِلَّا بِمَجْرُورِ بَيْنَ ، وَهُوَ بِمَجْزُوعٍ بِوَرُودِهِ مَنْصُوبًا فِي الْبَيْتِ رَقْم ٣٠٠ وَمَا أُنْشَدْنَاهُ مَعَهُ .

الثالث : أَنَّ جُمْهُورَ النَّحَاةِ قَدْ ذَهَبُوا إِلَى أَنَّ « كَأَيُّ » لَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ ، وَذَهَبَ ابْنُ قَتِيْبَةَ وَابْنُ عَصْفُورٍ إِلَى جَوَازِ جَرِّ كَأَيُّ بِحَرْفِ الْجَرِّ ، وَأَنَّهُ يَحْزُوزُ لَكَ أَنَّ تَقُولُ : بِكَأَيِّ تَبِيعَ هَذَا الثَّوْبَ ، أَمَّا كَمْ فَيَدْخُلُ عَلَيْهَا حَرْفُ الْجَرِّ عِنْدَ الْجَمْعِ .

الرابع : أَنَّ جُمْهُورَ النَّحَاةِ عَلَى أَنَّ « كَأَيُّ » نَوْعٌ وَاحِدٌ ، وَهُوَ الْخَبَرِيَّةُ الَّتِي بِمَعْنَى كَثِيرٍ ، وَلَا تَكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً ، وَذَهَبَ ابْنُ قَتِيْبَةَ وَابْنُ عَصْفُورٍ وَابْنُ مَالِكٍ إِلَى أَنَّهَا تَكُونُ اسْتِفْهَامِيَّةً كَمَا تَكُونُ خَبَرِيَّةً ، وَقَدْ مَضَى ذِكْرُ ذَلِكَ فِي وَجْهِهِ الْإِتِّفَاقِ .

الخامس : أَنَّ تَمْيِيزَ « كَأَيُّ » لَمْ يَجْمَعُ إِلَّا مُفْرَدًا كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى ( وَكَأَيُّ مِنْ نَبِيٍّ ) وَقَوْلِهِ سَبْعَانَهُ ( وَكَأَيُّ مِنْ دَابَّةٍ ) وَقَوْلِهِ جَلْ ذَكَرَهُ ( وَكَأَيُّ مِنْ آيَةٍ ) وَقَوْلِهِ ( وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ ) وَقَوْلِهِ ( وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَاهَا ) وَقَوْلِهِ جَلْ ذَكَرَهُ ( وَكَأَيُّ مِنْ قَرْيَةٍ أَمْلَيْتُ لَهَا وَهِيَ ظَالِمَةٌ لَهَا أَخَذَتْهَا ) وَقَوْلُهُ تَعَالَى ( وَكَأَيُّ =

= من قرية عنت عن أمر ربه. ورسله فحاسبناها حساباً شديداً) أما تمييزكم الخبرية فقد جاء مفرداً مثل قوله تعالى (وكم من ملك في السموات لا تنفى شفاعتهم شيئاً) ومثل قوله سبحانه (وكم أرسلنا من نبي في الأولين) وجاء جماعاً نحو قول الشاعر :

كَمْ مُلُوكٍ بَادَ مُلْكُهُمْ وَنَعِيمُ سُوقَةٍ بَادَا  
ثم اعلم أن « كَأَى » تقع مبتدأ ، وهل يجب أن يكون خبرها شيئاً معيناً أم يجوز أن يكون كل ما يقع خبراً للمبتدأ أن يكون خبراً لها ؟

قال الشيخ خالد « ومنها ( أى من وجوه الفرق بين كم وكَأَى ) أن خبرها لا يقع مفرداً » وتوسع تلميذه السيوطى فى المنع فقال « ولا يخبر عنها ( أى عن كَأَى ) إذا وقعت مبتدأ إلا بجملة فعلية مصدرية بماض أو مضارع ، نحو ( وكَأَى من نبي قتل معه ربيون ) ونحو ( وكَأَى من آية فى السموات والأرض يرون عليها ) » اه كلامه . لكن بالنأمل فى استعمالات هذه الكلمة تجددها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها ماض كالآية الأولى فى كلام السيوطى . وتجددها وقعت مبتدأ خبره جملة فعلية فعلها مضارع كما فى الآية الثانية من كلامه ، وتجددها قد وقعت مبتدأ خبره جملة اسمية كما فى أحد احتمالين أشرنا إليهما ( ص ٢٧٦ ) فى قوله تعالى ( وكَأَى من دابة لاتحمل رزقها الله يرزقها ) إذا جعلت جملة ( الله يرزقها ) هى الخبر لأنها محط الفائدة المقصودة من الآية الكريمة ، ومجددها قد وقعت مبتدأ خبره جار ومجرور كما فى قول الشاعر :

وَكَأَيْنَ لَنَا فَضْلاً عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيماً ، وَلَا تَدْرُونَ مَا مِنْ مُنْعِمٍ  
ولم نقف على شاهد وقعت فيه مبتدأ وخبره مفرد ، أى ليس جملة ولا شبه جملة ، ولهذا كانت عبارة الشيخ خالد أدق من عبارة السيوطى .

وقد تقع « كَأَى » مفعولاً به ، كقولك « كَأَى رجلاً رأيت » فإن كَأَى فى هذا اللثال مفعول به لرأيت ، ومنه ما استدلك به الذين ذهبوا إلى أن كَأَى تقع استفهامية ، وهو قول أبى بن كعب « كَأَى تقرأ سورة الأحزاب آية » فإن كَأَى مفعول ثانٍ لتقرأ لتضمنه معنى تعد ، وقد تقع محمولة لأن تكون مبتدأ ولأن تكون مفعولاً به كما فى قوله تعالى ( وكَأَى من قرية أهلكناها ) فإن كَأَى فى هذه الآية يجوز أن تكون مبتدأ خبره جملة أهلكناها كما يجوز أن تكون مفعولاً به لفعل محذوف يفسره =

التصدير ، وفي انجرار التمييز ، إلا أن جره بمن ظاهرة لا بالإضافة ، قال الله تعالى : ( وَكَأَيِّنْ مِنْ دَابَّةٍ لَا تَحْمِلُ رِزْقَهَا )<sup>(١)</sup> ، وقد ينصب كقوله :

٥٣٠ - أُطْرِدَ الْيَأْسَ بِالرَّجَا فَكَأَى  
أَلَمًا حُمَّ يُسْرُهُ بِفَسَدٍ عُسْرٍ

= المذكور ، على طريقة باب الاشتغال . وقد تقع كأى مجرورة بحرف جر ، عند ابن قتيبة وابن عصفور - نحو قولهم « بكأى تبيع هذا الثوب » والجمهور على أنها لاتقع مجرورة بحرف جر .

(١) من الآية ٦٠ من سورة العنكبوت ، وبعد ما تلاه للؤلف ( الله يرزقها وإياكم ) ويجوز في هذه الآية أن يكون قوله سبحانه ( لا تحمل رزقها ) خبرا عن ( كأى ) الواقع مبتدأ ، و ( من آية ) هو تمييز كأى ، ويجوز أن تكون جملة ( لا تحمل رزقها ) صفة لدابة ، ويكون الخبر هو جملة ( الله يرزقها ) وعلى الاحتمال الأول يكون خبر كأى جملة فعلية نظير قوله سبحانه ( وكأى من نبى قاتل معه ربيون كثير ) وعلى الاحتمال الثانى يكون خبر كأى جملة اسمية ، والأول أكثر من الثانى .

٥٣٠ - هذا بيت من الخفيف ، ولم أجد أحدا نسب هذا الشاهد إلى قائل معين .  
اللافة : « اطرد » أراد منه هنا معنى أزل وأبعد ونح عن نفسك « اليأس » قطع الطامية في نيل الشيء والقنوط من أن تحصل عليه وبعد الأمل فيه « بالرجا » هو ترقب الشيء وتوقعه وانتظار حصوله « كأى » معناه هنا كثير « آلا » اسم الفاعل من قولهم « ألم فلان من كذا يألم آلا » من باب تعب يتعب تعباً - وهو أحد الأفعال التى جاءت من باب تعب وجاء منها اسم الفاعل على زنة ضارب وقاتل وكاتب « حم » هيء وقدر وكتب .

الإعراب : « اطرد » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « اليأس » مفعول به لا طرد « بالرجا » جار ومجرور متعلق باطرد « فكأى » الفاء حرف دال على التعليل مبنى على الفتح ليعمل له من الإعراب ، كأى : اسم بمعنى كثير مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع « آلا » منصوب على التمييز لكأى « حم » فعل ماض مبنى للمجهول مبنى على الفتح ليعمل له من الإعراب « يسره » =



وأما « كَذَا »<sup>(١)</sup> فيمكنى به عن العدد القليل والكثير ، ويجب في تمييزها النَّصْبُ ، وليس لها الصَّدْرُ ؛ فلذلك تقول « قَبَضْتُ كَذَا وَكَذَا دِرْهَمًا » .

\*\*\*

= يسر : نائب فاعل حم مرفوع بالضمّة الظاهرة ، ويسر مضاف وضمير الغائب مضاف إليه يعود إلى آلم « بعد » ظرف زمان منصوب بحم ، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « عسر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة ، وجمله حم ونائب فاعله وما تعلق به في محل رفع خبر المبتدأ الذى هو كَأَى ، وكأنه قال : كثير من الآلئين قدر يسرهم بعد عسر .

الشاهد فيه : قوله « آلم » فإنه تمييز لقوله « كَأَى » وقد ورد في هذا البيت منصوبا فدل على أن تمييز « كَأَى » كما يكون محرورا بمن في نحو قوله تعالى : ( وكَأَى من نبى قاتل معه ربيون كثير ) يكون منصوبا كما في هذا البيت ، وهذا بخلاف تمييز « كم » الخبرة الذى لا يكون - عند الجمهور - منصوبا . ونظيره قول الآخر :

وَكَأَنَّ لَنَا فَضْلًا عَلَيْكُمْ وَمِنَّةً قَدِيمًا ، وَلَا تَذَرُونَنَا مِنْ مِّنْعِمٍ

(١) اعلم أولا أن « كذا » قد تأتى لغير الدلالة على العدد نحو قولك « قال فلان كذا » وجاء في الحديث « يقال للعبد يوم القيامة : أتذكر يوم كذا وكذا » وقال السيوطى « الذى شهد به الاستقراء وقضى عليه الذوق الصحيح أن كذا المكفى بها عن غير العدد إنما يتكلم بها من يخبر عن غيره ، فتكون من كلامه لا من كلام المخبر عنه ، فلا تقول ابتداء « مررت بدار كذا ، أو بدار كذا وكذا » اهـ .

ثم اعلم « أن كذا » توافق كم في أربعة أمور ، وهى : الاسمية ، والبناء ، والإبهام ، والافتقار إلى التمييز ، وهى توافق كَأَى في هذه الأربعة وفى خامس وهو أن كلا من كَأَى وكذا مركب ، أما كَأَى فقد ذكرنا ذلك معها وذكرنا أن من النحاة من قال إنها بسيطة ، وأما كذا فإنها مركبة من كاف التشبيه و « ذا » الإشارية .

= ثم اعلم أن كذا تخالف « كم » فى أربعة أمور :

الأول : أن كم بسيطة على المختار ، و « كذا » مركبة مثل كأي على الصحيح .  
والثاني : أن كذا لا يجب لها التصدير ، بل تقع في حشو الكلام ، وقد ذكر المؤلف هذا الوجه .

والثالث : أنه يجب في تميز كذا النصب ، فلا يجوز أن يكون تمييزها مجرورا عن اتفاقا ، وفي هذا خالفت كأي أيضا ، كما لا يجوز أن يكون تمييز كذا مجرورا بالإضافة ، هذا مذهب البصريين .

وقال الكوفيون : قد يكون تمييز كذا جمعا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا مجرورا بالإضافة ، وقد يكون مفردا منصوبا ، وبيان ذلك أنه يكفى بها عن جميع أنواع العدد ، وهي تعامل مع تمييزها مثل معاملة العدد المكفى بها عنه ، فإذا كفى بها عن الثلاثة أو إحدى أخواتها أتى بها نفسها مفردة - أى غير مكررة - وبتمييزها جمعا مجرورا ، فنقول « معى كذا دراهم » كما تقول ؟ معى ثلاثة دراهم ، إلى العشرة ، وإذا كفى بها عن الأحد عشر أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة من غير عطف ، وأتى بتمييزها مفردا منصوبا ، فنقول « معى كذا كذا درهما » كما تقول « معى أحد عشر درهما » إلى تسعة عشر ، وإذا كفى بها عن العشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مفردة - أى غير مكررة - وبتمييزها مفردا منصوبا ، فنقول « معى كذا درهما » كما تقول « معى عشرون درهما - أو ثلاثون ، إلى التسعين » وإذا كفى بها عن الواحد والعشرين أو إحدى أخواتها أتى بها مكررة مع عطف اللفظ الثانى على الأول وبتمييزها مفردا منصوبا ، فنقول « معى كذا وكذا درهما » كما تقول « معى واحد وعشرون درهما » إلى تسعة وتسعين ، وإذا كفى بها عن المائة أو إحدى مكرراتها أتى بها مفردة - أى غير مكررة - وبتمييزها مفردا مجرورا ، فنقول « عندى كذا درهم » كما تقول « عندى مائة درهم - أو مائتا درهم ، أو ثلاثمائة درهم ، إلى تسعمائة درهم » وعلى هذا التفصيل قضى فقهاؤهم فى باب الإقرار ، فإذا قال المقر « لفلان عندى كذا دراهم » اعتبر مقرا بأحد عشر درهما ، وإذا قال « لفلان عندى كذا كذا درهما » اعتبر مقرا بأحد عشر درهما ، وإذا قال « له على كذا درهما » اعتبر مقرا بعشرين درهما ، وإذا قال « له على كذا وكذا درهما » اعتبر مقرا بواحد وعشرين درهما ، وإذا قال « له =

هذا باب الحكاية<sup>(١)</sup>

==عندى كذا درهم== اعتبر مقرا بمائة درهم، ومن هذا التقرير تعلم أنهم يبحثون بتمييز كذا مفردا منصوبا في ثلاث صور، ومفردا مجرورا في صورة واحدة، وجما مجرورا في صورة واحدة، وأن مثلها في هذه الصور كلها مثل تمييز أنواع العدد.

الوجه الرابع، مما تخالف فيه كذا كم وكأين : أن الكثير في كذا استعمالها معطوفا عليها نحو « كذا وكذا » حتى زعم ابن خروف أن العرب لم يقولوا « كذا درهم » بالإنفراد، ولم يقولوا « كذا كذا درهم » بالتكرار من غير عطف، وإنما قالوا « كذا وكذا درهم » بالتكرار مع العطف، وهو عجوج برواية العلماء الأثبات ذلك، ومن حفظ حجة على من لم يحفظ، وفي ذلك يقول ابن مالك في التسهيل « وقل ورود كذا مفردا، ومكررا بلا واو » اهـ، وقال مرة أخرى « وكفى بعضهم بالمفرد المميز بجمع عن ثلاثة وبابه، وبالمفرد المميز بمفرد عن مائة وبابه، وبالمكرر دون عطف عن أحد عشر وبابه، وبالمكرر مع عطف عن أحد وعشرين وبابه » اهـ، وهو ما قررناه لك في شرح مذهب الكوفيين، وواضح أنه يريد بالمفرد ما ليس مكررا، ولم يذكر ابن مالك في عبارته الأخيرة ما يمكن به عن العشرين وبابه ولو ذكره لقال « وبالمفرد للمميز بمفرد مجرور عن مائة وبابه، وبمفرد منصوب عن عشرين وبابه » وعذره أنه لم يذكر حركات الإعراب في التمييز، ولا فرق بين المائة وبابه والعشرين وبابه إلا أن التمييز يكون مجرورا مع الأول ومنصوبا مع الثاني، وقد أطلت عليك، والله أعلى وأعلم.

\*\*\*

(١) يقال : حاكته أحاكه، وشابهته أشابهه، وشاكلته أشاكله، وشاكته أشاكه، وماثلته أمائله. والمعنى العام لهذه الألفاظ كلها واحد، فالحكاية - ومثلها المحاكاة - في اللغة : المشابهة، وقد استعمل النحاة اللفظ الأول منهما - وهو الحكاية - وأرادوا منه « إيراد اللفظ للسموع على هيئته من غير تغيير فيه، أو إيراد صفته » فإذا قال لك قائل « رأيت زيدا » فقلت له « من زيدا » فقد أوردت لفظ زيد الذى صمته على هيئته الإعرابية التى وقعت فى كلامك للتكلم من غير أن تغير فيه، وإذا قال لك « ضربت زيدا » فقلت « أيا » فقد أوردت صفة اللفظ الذى وقع فى كلامه ولم تورد اللفظ نفسه.

حكاية الجمل<sup>(١)</sup> مُطَّردة بعد القول ، نحو (قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ)<sup>(٢)</sup> ، ويجوز حكايتها على المعنى ، فتقول في حكاية « زَيْدٌ قَائِمٌ » : « قَالَ عَمْرُو قَائِمٌ زَيْدٌ » فإن كانت الجملة ملحونة تعين المعنى على الأصح<sup>(٣)</sup> .

وحكاية المفرد في غير الاستفهام شاذة كقول بعضهم « لَيْسَ بِقُرْشِيًّا » ردًّا على من قال « إِنَّ فِي الدَّارِ قُرْشِيًّا » .

وأما في الاستفهام فإن كان المسئول عنه نكرةً والسؤال بأىٍّ أو بمن حُكي في لفظ « أَيْ » وفي لفظ « مَنْ » ما ثبت تلك النكرة المسئول عنها من رفع ونصب وجر وتذكير وتأنيث وإفراد وتثنية وجمع .

#### (١) الحكاية بالاستقراء على ثلاثة أقسام .

الأول : حكاية الجمل ، وهى مختصة بالقول ، وشاهدها الآية التى تلاها المؤلف ، وقوله تعالى ( أَمْ يَقُولُونَ إِنْ إِبْرَاهِيمَ ) وقوله سبحانه ( والقائلين لإخوانهم هلم إلينا ) .  
والثانى : حكاية المفرد ، وأغلب ما تكون فى الأعلام ؛ لكثرة ذورانها فى كلامهم ، ومثلها أن يقول لك قائل « رأيت محمداً » فتقول « من محمداً » فمن : اسم استفهام مبتدأ مبنى على السكون فى محل رفع ، ومحمداً : خبر المبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية ؛ فالحكى هنا هو محمد ؛ لأنك جئت به فى كلامك على إعرابه الذى جاء فى كلام المتكلم الأول .

والثالث : حكاية حال المفرد ، وأكثر ما تكون بأىٍّ وما ، وكل منهما اسم استفهام . (٢) من الآية ٣٠ من سورة مريم .

(٣) إذا حكيت ما قال المتكلم الأول بألفاظه وترتيبها وهياتها فهذه حكاية اللفظ ، وإلا فهى حكاية المعنى ، وعلى هذا تشمل حكاية المعنى : تقديم بعض الكلام وتأخير بعضه الآخر ، وإن كنت قد جئت بنفس الألفاظ التى قالها المتكلم ، كما تشمل حكاية للمعنى ما إذا جئت بكلام المتكلم بألفاظه وعلى ترتيبها ولكنك غيرت فى حركات إعرابها أو فى ضبط صيغ بعض ألفاظها ، وإنما نهيتك إلى هذا لئلا تتوهم أنك لو جئت بنفس ألفاظ المتكلم ولكنك غيرت فى ترتيبها أو فى هياتها الإعرابية أو الصرفية كنت حاكياً اللفظ ، فى حين أن النعاة يعتبرونك فى هذه الحالة حاكياً للمعنى ، فاعرف هذا .

تقول لمن قال «رَأَيْتُ رَجُلًا، وَامْرَأَةً، وَغُلَامَيْنِ، وَجَارَيْتَيْنِ، وَبَنَيْنَ، وَبَنَاتٍ»: أَيًّا، وَأَيَّةً، وَأَيِّنِ، وَأَيَّتَيْنِ، وَأَيِّنَ، وَأَيَّاتٍ، وكذلك تقول في «مَنْ» إلا أن بينهما فرقاً من أربعة أوجه<sup>(١)</sup>.

أحدها: أن أَيًّا عامة في السؤال، فيسأل بها عن العاقل كما مثَّلْنَا، وعن غيره كقول القائل: «رَأَيْتُ حَمَارًا» أو «حَمَارَيْنِ» و «مَنْ» خاصةً بالعاقل.

(١) الفرق بين «مَنْ» و«أَيٍّ» في باب الحكاية من خمسة أوجه، وقد ذكر للؤلف منها أربعة على جهة الاختصار، ونحن نذكرها لك كلها مع التمثيل وبعض التفصيل.

الوجه الأول: أن «مَنْ» خاصة بالسؤال عن العقلاء، فإذا قال لك قائل «زارني زيد أمس» قلت: منو، أو قلت: من زيد، وإذا قال لك «لقيت زيدا أمس» قلت: منا، أو قلت: من زيدا؟ وإذا قال لك «تحدثت مع زيد أمس حديثا طويلا» قلت: مني، أو قلت: من زيد، والأول فيما ذكرناه من مقولك في الأمثلة الثلاثة هو الحكاية بمن، والثاني في كل مثال هو حكاية العلم، أما «أَيٍّ» فيسأل بها عن العقلاء مثل السؤال بمن، ويسأل بها عن غير العقلاء، فإذا قال لك قائل «كان مع زيد كتاب حسن» قلت: أي كتاب؟ أو قلت: أي؟ وإذا قال لك «قد قرأت كتابا جيدا» قلت: أي كتاب؟ أو قلت: أيّا؟ وإذا قال لك «لقد وجدت هذا الرأى في كتاب معتمد عند العلماء» قلت: أي كتاب؟، أو قلت: أي، ولا نسأل في شيء من ذلك بمن.

الوجه الثاني: أن الحكاية بمن خاصة بحال الوقف، فإذا قال لك قائل «زارني أمس رجلان» قلت «منان» بسكون النون واقفا، وإذا قال لك «لقيت رجلين» قلت «منين» وكذلك إذا قال «سرت مع رجلين» ويستقر في هذه الحال التقاء الساكنين لأنه مفتقر في الوقف، فإن أبيت إلا الوصل قلت في كل الصور «من يافئ» أو قلت «من هو» أو «من هما» أو «من هم» أما الحكاية بأي فلا تختص بالوقف، بل تجوز الحكاية بها في الوصل وفي الوقف جميعا، فإذا قال لك قائل «زارني رجلان» جاز أن تقول «أيان» أو تقول «أيان هما» أو «أيان يافئ» ولهذا كانت الحكاية بمن في الوصل في الشاهد رقم ٥٣١ على غير المنهج القويم، وكان على الشاعر أن يقول «من أتم».

الوجه الثالث: أن الحكاية بأي خاصة بالنكرات كرجل وفناء، فإذا قال قائل =

= « زارنى رجل » قلت : أى ، أو قلت : أى هو ، وإذا قال القائل « لقيتني فتاة » قلت : أية ، أو قلت : أية هى ، وتقول فى حكاية المثنى المذكر « أيان » رفعا ، و « أيين » نصبا وجرا ، وتقول فى حكاية جمع المذكر « أيون » رفعا ، و « أيين » نصبا جرا ، وتقول فى حكاية المثنى المؤنث « أيتان » رفعا ، و « أيتين » نصبا أو جرا ، وتقول فى حكاية الجمع المؤنث « آيات » برفع التاء فى الرفع وبكسرها فى الجر والنصب ، هذه هى اللغة المشهورة من لغات العرب ، وفى لغة أخرى تقول فى حكاية المذكر مفردا كان أو مثنى أو جموعا « أى » أو تقول « أى يا هذا » فتحكى حركة الإعراب والتذكير ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، وتقول فى حكاية المؤنث مفردا أو مثنى أو جمعا « أية » أو « أية يا هذا » فتحكى حركات الإعراب والتأنيث ، ولا تحكى التثنية ولا الجمع ، فإذا قال قائل « زارنى زيد أمس » لم يكن لك أن تحكى زيدا بأى ، أما « من » فلا تختص الحكاية بهانفسها بحكاية النكرات ، بل يجوز أن تحكى بها الأعلام أو النكرات على سواء ، فإذا قال قائل « لقيت رجلا قلت : منا ، وإذا قال لك « جلست مع رجل أمس زمنا طويلا » قلت « منى » وإذا قال لك قائل « زارنى رجلان » قلت « منان » وإذا قال لك « لقيت رجلين » قلت « منين » وإذا قال « زارنى رجال كرام » قلت « منون » وإذا قال « حدثتني فتاة حديثا قويا » قلت « منه » بفتح النون وسكون الهاء للوقف ، ويجوز أن تقول « منت » بسكون النون مع بقاء التاء ، وإذا قال لك « لقيتني فتاتان » قلت « متتان » وإذا قال لك « لقيت فتاتين » قلت « متتين » والأجود إسكان النون التى قبل التاء ، وإذا قال لك « زارتني أمس فتيت » قلت « منات » بسكون تاء التأنيث ، هذه هى اللغة الفصحى وخلاصتها أن تحكى ما للمسؤول عنه من الإعراب والتذكير أو التأنيث والإفراد أو التثنية أو الجمع ، وفيه لغة أخرى وهى أن تحكى إعراب المسؤول عنه فقط ، فتقول فى الرفع « منو » وفى النصب « منا » وفى الجر « منى » سواء أكان المسؤول عنه مذكرا أم كان مؤنثا ، وسواء أكان المسؤول عنه مفردا أم كان مثنى أم كان جمعا .

الوجه الرابع : أن « من » يجب فيها إشباع النون بعد تحريكها بحركة إعراب المسؤول عنه ؛ فتقول « منو » و « منا » و « منى » كما سمعت ، وأما أى فلا يجب إشباعها . =

الثاني : أن الحكاية في « أَيْ » عامة في الوقف والوصل . يقال : « جَاءَ رَجُلَانِ » فتقول : « أَيَّانَ » أو « أَيَّانَ يَا هَذَا » والحكاية في « مَنْ » خاصة بالوقف ، تقول « مَنْان » بالوقف والإسكان . وإن وصلت قلت : « مَنْ يَا هَذَا » وبطلت الحكاية ، فأما قوله :

٥٣١ — \* أَتَوَا نَارِي فَقُلْتُ : مَنُونُ أَنْتُمْ ؟ \*

= الوجه الخامس : أن ما قبل تاء التأنيث في أى واجب الفتح حين تقول « أَيْة » أو « أَيَّان » أو « أَيَّان » أو « أَيَّان » ، أما ما قبل تاء التأنيث مع « مَنْ » إن قلت « مِنْهُ » أو قلت « مَنْان » أو « مَنْتَيْنِ » أو قلت « مَنْان » فيجوز فيما عدا جمع المؤنث الإسكان والفتح ، لكن الأشهر في الأفراد الفتح لأنك حين تقول « مَنْت » ستقف على التاء بالسكرن فلو سكنت النون التقى ساكنان ، ولما كان التقاء الساكنين مغفرا في الوقف لم يجب الفتح ، ولكنه يرجح ، والأشهر في التثنية السكون ، ولم يلزموا الفتح ولم يجعلوه أكثر في كلامهم من الإسكان — مع أن الأصل فيما قبل تاء التأنيث أن يكون مفتوحا — لأنهم قصدوا أن يدلوا بالإسكان على أن هذه التاء ليست لتأنيث نفس اللفظ الذي لحقته ، وإنما هي إيماء إلى تأنيث لفظ آخر هو المقصود بالحكاية ، فتفطن لهذا .

٥٣١ — هذا الشاهد من كلام شير — بالشين المعجمة ، وقيل : بالهمزة — بن الحارث الضبي ، وهو من شواهد سيويه ( ج ١ ص ٤٠٢ ) ولم ينسبه ، ولانسبة الأعم الشتمري في شرح شواهد ، وقد ذكره أبو زيد في نوادره ( ص ١٢٣ ) ضمن أربعة أبيات ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من الوافر كما ورد في كتاب سيويه ، وقد روى عجزه هكذا :

\* فَقَالُوا : الْجَنُّ ! قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا ! \*

وقد رواه أبو زيد — بهذه القافية — هكذا :

أَتَوَا نَارِي ، فَقُلْتُ : مَنُونُ ؟ قَالُوا :

سَرَاةُ الْجِنِّ ! قُلْتُ : عَمُوا ظَلَامًا !

وتروى قافيته « عمو صباحا » في أبيات تنسب إلى خديج بن سنان الغساني .  
اللمعة : « أتوا » أراد حضروا وجاءوا « نارى » أراد النار التي أوقدها لترشد السائرين =

= إليه ، وكان من عادتهم أن يوقد كرماءهم النار على مرتفع من الأرض إذا كانوا في قحط أو مجاعة ليراها السائر في الليل فيقصدها ، ويروى عن حاتم الطائي أنه قال :

أَوْقِدْ فَإِنَّ اللَّيْلَ لَيْلٌ قُرْ وَالرَّيْحُ يَا مُوقِدُ رِيحٌ صِرْ  
عَمَى يَرَى نَارَكَ مَنْ يَمُرُّ إِنَّ جَلَبَتَ ضَيْفًا فَأَنْتَ حُرٌّ

وقال الشاعر :

لَهُ نَارٌ تُشَبُّ عَلَى يَفَاعٍ إِذَا التَّيْرَانُ أُلْبِسَتِ الْقِنَاعَا

« منون أنتم » أراد من أنتم « الجن » ضرب من الخليقة خلاف الإنس ، سموا بذلك لأنهم يسترون عن أعين الناس ، وأصل الاجتنان الاستتار ، ومنه سموا « الجنين » لكونه مستترا في بطن أمه ، وقالوا « الجنة » للبستان لكون ما فيه من الشجر الكثيف يستتر من يدخله « عموا ظلاما » إحدى تحايا العرب ، يقولون : عم صباحا ، وعم مساء ، وعم ظلاما ، وارجع في اشتقاقها وبيان أصلها إلى شرح الشاهد رقم ٤٩ الذي مضى في باب الموصول .

الإعراب : « أنوا » فعل ماض مبني على فتح مقدر على الألف المحذوفة للتخلص من النقاء الساكنين ، وواو الجماعة فاعله مبني على السكون في محل رفع « ناري » ناز : مفعول به لأنوا منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسية ، وهو مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبني على السكون في محل جر « ققلت » الفاء حرف عطف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وقال : فعل ساض مبني على فتح مقدر على آخره لا محل له من الإعراب ، وتاء المتكلم فاعله مبني على الضم في محل رفع « منون » اسم استفهام مبتدأ « أنتم » خبر المبتدأ « فقالوا » الفاء حرف عطف ، وقالوا . فعل وفاعل « الجن » خبر مبتدأ محذوف ، أي نحن الجن « قلت » فعل ماض وفاعله « عموا » عم : فعل أمر ، وواو الجماعة فاعله « ظلاما » منصوب على الظرفية بهم .

الشاهد فيه : قوله « منون أنتم » فإنه شاذ نادر في الشعر كما قال المؤلف ، وشذوذ هذه العبارة من ثلاثة أوجه ، أما أحدها الأوجه فلأنه قال « منون » فأثبت الواو =



فنادِرٌ في الشعر ، ولا يُقاس عليه ، خلافاً لـيونس .  
 الثالث : أن « أياً » يُحكى فيها حركات الإعراب غير مُشَبَّعة ؛ فتقول  
 « أَيْ » و « أَيَّا » و « أَيْ » ويجب في « مَنْ » الإشباع ؛ فتقول « مَنْو »  
 و « مَدَا » و « مَنِ » .

الرابع : أن ما قبل تاء التانيث في « أَيْ » واجب الفتح ، تقول « أَيْة »  
 و « أَيَّتَانِ » ويجوز الفتح والإسكان في « مَنْ » تقول : « مَنَّهُ » و « مَنَّت »  
 و « مَنَّتَانِ » و « مَنَّتَانِ » والأرجح الفتح في المفرد ، والإسكان في التثنية .  
 وإن كان المسئول عنه علماً لمن يَمَقِّل ، غير مقرون بتابع ، وأداة السؤال  
 « مَنْ » غير مقرونة بماطف ، فالحجازيون يُجيزون حكاية إعرابه فيقولون  
 « مَنْ زَيْدًا » لمن قال : « رَأَيْتُ زَيْدًا » و « مَنْ زَيْدٍ » بالخفض لمن قال :  
 « سهرت بزيد » وتبطل الحكاية في نحو « ومن زيد » لأجل العاطف ،  
 وفي نحو « مَنْ غُلَامٌ زيد » لانتفاء العملية ، وفي نحو « مَنْ زَيْدٌ الْفَاضِلُ »  
 لوجود التابع ، ويستثنى من ذلك أن يكون التابع ابنًا متصلاً بعم كـ « رأيت

== والنون في حال الوصل ، والقاعدة المستمرة الجارية على ألسن العرب أنهم إذا أرادوا  
 الحكاية بمن في حال الوصل لم يختلف لفظ « من » في أفراد ولا تثنية ولا جمع ، بل  
 تقول ، من أنت ، ومن أنما ، ومن أنتم ، والوجه الثاني أنه حرك هذه النون بالفتح  
 مع أن النون حين تزداد تكون ساكنة ، وذكر بعض العلماء أن الوجه الثالث من  
 أوجه الشذوذ هو أنه حكى ضميراً محذوفاً ، ألا ترى أن تقدير الكلام . أتوا ناري  
 فقالوا أئينا فقلت منون أنتم ، فنون حكاية للضمير في قولهم « أئينا » وهذا الضمير  
 معرفة ، والمعارف غير الأعلام لا تحكى ، وزعم الشيخ خالد أن « منون » حكاية للواو في  
 « أتوا ناري » وليس بشيء كما ذكره ابن قاسم ونقله عنه الشيخ يس ، فإن قوله « أتوا  
 ناري » تصوير وإخبار بالذي وقع منهم ، والحكاية إنما هي أن تعبد كلام غيرك ،  
 لا أن تذكر كلام نفسك ، وهو اعتراض صحيح .

زيد بن عمرو « أو علماً معطوفاً كـ « رأيتُ زيداً وعمراً » فتجاوز فيهما  
الحكاية ، على خلاف في الثانية .

\*\*\*

### هذا باب التأنيث

لما كان التأنيثُ فرعَ التذكيرِ احتاج لعلامة ، وهى إما تاء محركة ،  
وتختص بالأسماء ، كـ « قائمة » أو تاء ساكنة ، وتختص بالأفعال ، كـ « قامت »  
وإما ألف مفردة كـ « حُبلى » أو ألف قبلها ألف فتقلب هى همزة كـ « حمراء »  
ويختصان بالأسماء .

وقد أنشوا أسماء كثيرة بتاء مُقدَّرة ، ويُستدل على ذلك بالضمير العائد  
عليها ، نحو ( النَّارُ وَعَذَابُ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا )<sup>(١)</sup> ( حَتَّى تَضَعَ الْحَرْبُ  
أَوْزَارَهَا )<sup>(٢)</sup> ( وَإِنْ جَنَحُوا لِلسَّلْمِ فَاجْنَحْ لَهَا )<sup>(٣)</sup> وبالإشارة إليها ، نحو  
( هَذِهِ جَهَنَّمُ )<sup>(٤)</sup> وبنبوتها فى تصغيره ، نحو « عُيَيْنَةُ » و « أُذَيْنَةُ » أو قعله ،  
نحو ( وَلَمَّا فَصَلَتِ الْمِيرُ )<sup>(٥)</sup> وبسقوطها من عدده ، كقوله :

— ٥٣٢ — \* وَهِيَ ثَلَاثُ أَذْرُعٍ وَإِصْبَعُ \*

\*\*\*

(١) من الآية ٧٢ من سورة الحج .

(٢) من الآية ٤ من سورة محمد

(٣) من الآية ٦١ من سورة الأنفال

(٤) من الآية ٦٣ من سورة يس

(٥) من الآية ٩٤ من سورة يوسف

٥٣٢ — هذا الشاهد من كلام حميد الأرقط يصف قوساً عربية ، وأنشده فى  
اللسان ولم ينسبه ، والذى أنشده المؤلف هنا هو بيت من الرجز المشطور ،  
وقبله قوله .

فصل : الغالبُ في التاء أن تكون لفصل صفة المؤنث من صفة المذكر ،  
كـ « قائمة » و « قائم » .

ولا تدخل هذه التاء في خمسة أوزان :

أحدها : فَعُول بمعنى فاعل كـ « رَجُلٌ نَصْبُور » و « امْرَأَةٌ صَبُور » ومنه  
( وَمَا كَانَتْ أُمُّكَ بَغِيًّا )<sup>(١)</sup> أصله بَغْوِيًّا ثم أدغم ، وأما قولهم « امرأة مَلُولَةٌ »  
فالتاء للدبالفة ، بدليل « رَجُلٌ مَلُولَةٌ » ، وأما « امرأة عَدُوَّة » فشاذ محمول على  
صَدِيقَةٍ ، ولو كان فَعُول بمعنى مفعول لحقته التاء ، نحو « جَلَلٌ رَكُوبٌ »  
و « ناقةٌ رَكُوبٌ »<sup>(٢)</sup> .

### • أَرْمِي عَلَيْهَا وَهِيَ فَرَعٌ أَجْمَعُ •

اللفظة : « وهى فرع » يقال : قوس فرع ، وذلك إذا كانت قد اتخذت من رأس  
القضيب ولم تكن فلقا « وإصبع » لم يرد حقيقة مقدار الإصبع ، ولكنه أشار إلى أن  
هذه القوس كاملة وافية ، وذلك كما تقول : هذا الثوب سبعة أذرع وزائد ، وقيل :  
بل الإصبع يراد بها حقيقة مقدارها لأن القوس العربية الكاملة تكون بهذا القدر .  
الإعراب : « أرمى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها  
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « عليها » جار ومجرور متعلق بأرمى  
« وهى » الواو واو الحال ، هى : ضمير منفصل مبتدأ ، مبنى على الفتح في محل رفع  
« فرع » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة « أجمع » توكيد ، والجملة من المبتدأ وخبره  
في محل نصب حال « وهى » الواو عاطفة ، هى : ضمير منفصل مبتدأ « ثلاث » خبر  
لمبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة ، وثلاث مضاف و « أذرع » مضاف إليه مجرور بالكسرة  
الظاهرة « وإصبع » الواو حرف عطف ، إصبع : معطوف على ثلاث أذرع ،  
وللمعطوف على المرفوع مرفوع ، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « ثلاث أذرع » فإن أذرا جمع ذراع ، والذراع مؤنثة ،  
والدليل على تأنيثها سقوط التاء من عددها ؛ لأنك قد علمت أن العدد من ثلاثة إلى  
عشرة يذكر مع اللؤنث ويؤنث مع المذكور . (١) من الآية ٢٨ من سورة مريم .  
(٢) جعل ابن مالك في التسهيل عدم لحاق التاء في الصيغ الأربع غالبا ، لا واجبا .

والثاني : فَعِيل بمعنى مفعول ، نحو « رَجُلٌ جَرِيحٌ » و « امْرَأَةٌ جَرِيحٌ »  
 وشذ « مِلْحَفَةٌ جَدِيدَةٌ » فإن كان فَعِيل بمعنى فاعل لحقته التاء ، نحو « امْرَأَةٌ  
 رَحِيمَةٌ » و « ظَرِيفَةٌ » ، فإن قلت « مررت بِقَتِيلَةٍ بنى فلان » ألحقت التاء  
 خشية الإلباس ؛ لأنك لم تذكر الموصوف .

والثالث : مِفْعَال كَمِنْحَار ، وشذ « مِيقَانَةٌ » .

والرابع : مِفْعِيل كَمِغْطِير ، وشذ « امْرَأَةٌ مِّنْ-كَيْفَةٍ » وسمع « مِّنْ-كَيْنٍ »  
 على القياس .

والخامس : مِفْعَلٌ كَمِغْشَم<sup>(١)</sup> ، وَمِدْعَسٍ<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

وتأتى التاء لفصل الواحد من الجنس كثيراً كتمرة ، ولعكسه  
 فى جنبة<sup>(٣)</sup> وكماة ، خاصة ، وعوضاً من فاء كعدة ، أو من لام كسنة ،  
 أو من زائد لمعنى كاشعني وأشاعنة ، أو من زائد لغير معنى ، كزنديق  
 وزنادقة ، وللتعريب كموازجة ، وللمبالغة كراوية ، ولتأكيدها كنسابة ،  
 ولتأكيذ التأنيث كنعجة .

(١) للغشم - بزة منبر - الذى يركب رأسه فلا يثنيه شيء عما يريد . ويهواه ،  
 قال أبو كبير الهذلى يصف تأبط شراً :

وَلَقَدْ سَرَبْتُ عَلَى الظَّالِمِ بِمِغْشَمٍ جَلَدٍ مِنَ الْفَتَيَانِ غَيْرِ مُهَبِّلٍ

(٢) للدعس - بزة منبر - الرمح الذى يطعن به ، والدعس بفتح فسكون - الطعن

(٣) الجبأة ، الكماة الحمراء ، والواحد جبء - بغير تاء - والأكثر فى اسم الجنس

الجمعى الذى يفرق بينه وبين واحده بالتاء أن تكون التاء فى الواحد ، مثل بقرة وبقر  
 وكلمة وكلم ونبق وسدر وسدر ، وقد جاء هذا اللفظ والسك والكماءة على عكس  
 ما ذكرنا ، وقاله الجوهري ، « مثاله ققع وققعة ، وغرد وغردة » اه . والفرد -  
 بكسر فسكون - ضرب من الكماة : والفردة : جمعه ، والققع - بفتح فسكون ، أو  
 بكسر فسكون - ضرب من السكاة البيضاء الرخوة ، والفقعة : جمعه ، وعلى هذا تكون  
 الألفاظ أربعة لا اثنين كما قال المؤلف .

فصل : لكل واحد من ألفى التأنيث أوزانٌ نادرة ، ولا تتعرض لها في هذا المختصر ، وأوزانٌ مشهورة .

فمشهورُ أوزانِ المقصورة اثنا عشر :

أحدها : فَعَلَى - بضم الأول وفتح الثانى - كَأَرَبَ للداهية ، وأَدَى وَشَعَى ، لموضعين ، قال :

• أَعْبَدَا حَلَّ فِي شُعْبَى غَرِيْبًا <sup>(٢)</sup> \* [٤٣٨]

وزعم ابن قتيبة أنه لا رابع لها ، وَيَرِدُ عليه أَرْنَى - بالنون - لِحَبٍّ يُجَيِّنُ به اللابن ، وَجُنْفَى لموضع ، وَجُمْعَى لعظام النمل .

وقد تبين أن عدَّ الناظم لَفَعَلَى في الأوزان المشهورة مشكل .

الثانى : فَعَلَى - بضم الأول وسكون الثانى - أُنَمَا كان كَبُهْمَى ، أو صِفَةً كَحُبْلَى وطُولَى ، أو مصدرًا كَرُجْمَى .

الثالث : فَعَلَى - بفتحيتين - أُنَمَا كان كَبَرْدَى لنهر بدمشق ، أو مصدرًا كَمَرَطَى لمشية ، أو صفة كَحَيْدَى .

الرابع : فَعَلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - بشرط أن يكون إما جمعًا كَقَتْلَى وَجَرَحَى ، أو مصدرًا كَدَعَوَى ، أو صفة كَسَكْرَى وَسِنْفَى مُؤَنَّنَى سَكْرَان وَسَيْفَان للطويل .

فإن كان فَعَلَى أُنَمَا كَارُطَى وَعَلَتْقى فى ألفه وجهان .

(١) هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، وقد سبق ذكره في باب للنادى ( وهو الشاهد رقم ٤٣٨ ) وذكرنا هناك معرضه ، والذي أنشده للؤلؤف ههنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

• أَلُوْمَا لَا أَبَالَكَ وَاغْتَرَابَا •

( ١٩ — اوضح المسالك ٤ )

الخامس : فُعَالَى - بضم أوله - كحُبَارَى وُسْمَانِي لَطَائِرِينَ ، وفي الصحاح أن ألف حُبَارَى ليست للتأنيث ، وهو وهم ، فإنه قد وافق على أنه ممنوع الصرف .

والسادس : فُعَلَى - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحاً - كسُمَمَى للباطل .  
السابع : فُعَلَى - بكسر أوله وفتح ثانيه وسكون ثالثه - كسِبَطْرَى ودِفْقَى لضربين من المشى .

الثامن : فُعَلَى - بكسر أوله وسكون ثانيه - إما مصدرأ كذِكْرَى ، أو جمعاً وذلك « حِجَلَى » جمعاً للحَجَل - بفتحتين - أُنَمَا لَطَائِر ، و « ظَرْبَى » - بالظاء المشالة - جمعاً لظَرْبَان - بفتح أوله وكسر ثانيه - أُنَمَا لدويبة ، ولا ثالث لهما في الجمع <sup>(١)</sup> .

التاسع : فُعَيْلَى - بكسر أوله وثانيه مشدداً - نَحْو « حِثْبَى » و « خِلْفَى » وحكى الكِسَائِي : هو من خَصِيصَاء قومه - بالمد - وهو شاذ .

العاشر : فُعَلَى - بضم أوله وثانيه وتشديد ثالثه - ككُفْرَى لواء الطلح ، و « حُذْرَى » و « بُذْرَى » من الحذر والتبذير .

الحادى عشر : فُعَيْلَى - بضم أوله وفتح ثانيه مشدداً - كخَلَيْطَى للاختلاط ، و « قُبَيْطَى » للناطف <sup>(٢)</sup> .

(١) روى أن أبا على الفارسي سأل للتنبي يوماً - وكان المتنبي تلميذه - كم لنا من الجمع على زنة فعلى ؟ فأجاب المتنبي على الفور : حجلَى وظربَى ؛ وأن أبا على بحث ليلتين فلم يجد لهما ثالثاً .

(٢) الناطف : ضرب من الحلاء ؛ سمى بذلك لأنه ينطف أى يستقطر قبل

الثاني عشر : فُعْمَالَى - بضم أوله وتشديد ثانيه - نحو « شُقْقَارَى » و « خُبَّارَى »  
لنبتين ، و « خَضَارَى » لظائر .

تنبيه : نحو : جُنَفَى ، وَخِلْفَى ، وَخُلَيْفَى ، ليس من الأوزان المختصة  
بالمقصورة ، بدليل : عُرْوَاء ، وَفَجِيرَاء ، وَدُخَيْلَاء <sup>(١)</sup> .

\*\*\*

ومشهور أوزان المدودة سَبْعَةَ عَشَرَ :

أحدها : فَعْلَاءَ - بفتح أوله وسكون ثانيه - أُنْمَأَ كان كَصَحْرَاءَ ،  
أو مصدرًا كَرَغَبَاءَ ، أو صِفة كَحَمْرَاءَ ، و « دِيمَةُ هَظْلَاءَ » أو جمعًا  
في المعنى كَطَرْفَاءَ .

والثاني والثالث والرابع : أفعْلَاءَ - بفتح العين - وأفعِلَاءَ - بكسرهما -  
وأفعْلَاءَ - بضمها - كقولهم : يوم الأَرْبِعَاءَ ، سمع فيه الأوزان الثلاثة .  
الخامس : فَعْمَلَاءَ ، كَعَقْرَبَاءَ لمكان .

السادس : فِعْلَاءَ - بكسر الفاء - كَقَصَاصَاءَ للقصاص .

السابع : فُعْمَلَاءَ - بضم الأول والثالث - كَقَرُفُصَاءَ .

الثامن : فَاعُولَاءَ - بضم الثالث - كعَاشُورَاءَ .

التاسع : فَاعِلَاءَ - بكسر الثالث - كَقَاصِمَاءَ ، لأحد حِجَرَةِ اليربوع .

العاشر : فِعْلِيَاءَ - بكسر الأول وسكون الثاني - نحو : كِبْرِيَاءَ .

الحادى عشر : مَفْعُولَاءَ ، كَمَشْيُوخَاءَ .

الثاني عشر : فَعْلَاءَ - بفتح أوله وثانيه - نحو : بَرَأْسَاءَ ، بمعنى الناس ،  
يقال : ما أدرى أىُّ البرَأْسَاءِ هو ، و بَرَأَكَاءَ ، بمعنى البرُّوكِ .

(١) العرواء - بضم أوله - قوة الحمى في أول مسها ورعدتها ، والفخبراء -  
بكسر أوله وتشديد ثانيه - الرجل الفخور ، ودخلاء الأمر : باطنه .

الثالث عشر : فَعِيلَاءَ - بفتح أوله وكسر ثانيه - نحو : قَرِيشَاءَ و كَرِيشَاءَ ،  
نوعان من البُئْمَرِ .

الرابع عشر : فَعُولَاءَ - بفتح أوله وضم ثانيه - نحو : دَبُولَاءَ .  
الخامس عشر : فَعَلَاءَ - بفتحيتين - كخَفَقَاءَ لموضع ، قاله ابن الناجم ،  
وإنما هو بالجيم والنون والفاء ، ولا نظير له إلا دَأْنَاءَ للأمة ، وقرَمَاءَ لموضع ،  
وعلى هذا فعدُّ الناجم لذلك في المشهور مشككٌ ، وفي المحكم أن جَنَفَى بالجيم  
والنون والفاء والمقصّر موضع ، وأنه بالمد أيضاً موضع .

السادس عشر : فَعَلَاءَ - بكسر أوله وفتح ثانيه - نحو : سِيرَاءَ .

السابع عشر : فَعَلَاءَ - بضم أوله وفتح ثانيه - كخَيْلَاءَ .

\*\*\*

هذا باب المقصور والممدود

قَصَرُ الأسماء وَمَدُّهَا ضربان : قياسيٌّ ، وهو وظيفة النحوى ، وسماعى ،  
وهو وظيفة اللغوى ، وقد وَضَعُوا في ذلك كتباً .

وضابطُ الباب عند النحويين أن الاسم المعتل بالألف ثلاثة أقسام :  
أحدها : ما لَهُ نظيرٌ من الصحيح يجب فتح ما قبل آخره ، وهذا النوع  
مقصود بقياس ، وله أمثلة :

منها : كونه مَصْدَرٌ فَعِلَ اللازم ، نحو : جَوَى جَوَى ، وهَوَى هَوَى ،  
وَعَمَى عَمَى ، فإنَّ نظيرها من الصحيح فَرَحَ فَرَحاً ، وأَثِرَ أَثِراً .

قال ابنُ عُصْفُور وغيره : وَشَذَّ الْفِرَاءَ بِالْمَدِّ مَصْدَرٌ غَرِى ، وأنشدوا :

٥٣٣ - إِذَا قُلْتُ مَهْلًا غَارَتِْ الْعَيْنُ بِالْبَكِي

غِرَاءَ وَمَدَّنَهَا مَدَامِيعُ نَهْلُ

٥٣٣ - هذا بيت من الطويل ؛ وهو من كلام كثير عزة

اللغة : « مهلا » هو مصدر بمعنى التمهّل ، وهو الترفق ، وانظر شرح الشاهد =



وفما قالوه نظر ، لأن أبا عبيدة حكى غَارَيْتُ بين الشيثين غِرَاء ،  
أى وَالَيْتُ ، ثم أنشده ، وعلى هذا فالمدُّ قياسى كما سيأتى ، لأن غاربت غِرَاء  
مثل قاتلت قتالا ، وغاريت : فَأَعَلْتُ من غَرَيْتُ به ، وأنشد « أسلو » بدل  
« مهلاً » و « فَأَصَلْتُ » بدل « غَارَت » و « حَقَل » بدل « نُهَل » .

ومنها : فَعَلَّ - بكسر أوله وفتح ثانيه - جمعاً لفَعَلَة - بكسر أوله وسكون  
ثانيه - نحو فَرِيَّة وفَرَى ، ومَرِيَّة ومَرَى ، فإن نظيره قَرَبَة وقَرَب .  
ومنها : فَعَلَّ - بضم أوله وفتح ثانيه - جمعاً لفَعَلَة - بضم أوله وسكون

رقم ٥٥ السابق فى باب الترخيم « غارت العين بالسكى » والت بين الدمع وأرسلته  
متابعا ، وهو بوزن والت وممناء ، وأصله « غاريت » بوزن قاتلت ، تحركت الياء  
وانفتح ما قبلها فقلبت الياء ألفا ، ثم حذفت الألف للتخلص من التقاء الساكنين  
فصار « غارت » ويروى « فاضت » وهو من قولهم « فاض ماء النهر » وذلك إذا  
زاد عن ارتفاع الشاطئ . فسأل على الوادى ، « غراء » هو مصدر بمعنى المتابعة والولاء  
« مدتها » أعانتها وكانت لها مدداً « نهل » كثيرة ، وواحد ناهل .

الإعراب : « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « قلت » فعل وفاعل « مهلاً » مفعول  
مطلق لفعل محذوف « غارت » فعل ماض ، والتاء للتأنيث « العين » فاعل غار « بالسكى » جار  
ومجرور متعلق بفار ، وجملة « قلت » فى محل جر بإضافة إذا إليها ، وجملة غارت  
العين لا محل لها جواب إذا ، وجملة « مهلاً » فى محل نصب مقول القول « غراء »  
مفعول مطلق مؤكد لغارت « ومدتها » الواو حرف عطف ، مد : فعل ماض ،  
والتاء للتأنيث ، وضمير الغائبة العائد إلى العين مفعول به « مدامع » فاعل مدت  
« نهل » صفة لمدامع .

الشاهد فيه : قوله « غراء » فإن ابن عصفور أنشده بفتح العين للمعجمة ، وذكر  
أنه مصدر غرى بالئى - مثل فرح - فهو به غر ، مثل شج وعم وحر ، وقال :  
إن مده شاذ وقياسه القصير ، وقد رد المؤلف ذلك ، وتقل عن جماعة من نقلة اللغة  
أن الرواية بكسر العين للمعجمة ، وأن فعله غارى ، فهو مثل قاتل قتالا ، وعلى ذلك  
يكون مده قياسياً .

ثانيه - نحو : دُمِيَّةٌ ودُمِيٌّ ، ومُدِيَّةٌ ومُدِيٌّ ، وزُبِيَّةٌ وزُبِيٌّ ، وكُسُوَّةٌ وكُسِيٌّ ، فإن نظيره : حُجَّةٌ وحُجَجٌ ، وقُرْبَةٌ وقُرُبٌ .  
ومنها : اسم مفعول ما زاد على ثلاثة ، نحو : مُعْطَىٌ ومُسْتَدْعَىٌ ، فإن نظيره مُكْرَمٌ ومُسْتَخْرَجٌ .

\*\*\*

الثاني : أن يكون له نظير من الصحيح يجب قبل آخره ألفٌ . وهذا النوع ممدود بقياس ، وله أمثلة :

منها : أن يكون الاسم مصدرًا لأفعل أو لفعل أو له هزة وصل . كأنطَى  
إعطاءً ، وارْتَأَى ارتثاءً ، واستَقْصَى استقصاءً ، فإن نظير ذلك أكرم  
إكرامًا ، واكْتَسَبَ اكتسابًا . واستَخْرَجَ استخراجًا .

ومنها : أن يكون مفردًا لأفعية . نحو : كِسَاءٌ وأَكْسِيَّةٌ . ورِدَاءٌ وأَرْدِيَّةٌ .  
فإن نظيره حِمَارٌ وأَحْمَرَةٌ ، وسِلَاحٌ وأَسْلِحَةٌ ، ومن ثَمَّ قَالَ الأَخْفَشُ : أَرْحِيَّةٌ  
وأَفْئِيَّةٌ من كلام الولدين ؛ لأن رَحَى وقَفَى متصوران . وأما قوله :

— ٥٣٤ — \* فِي لَيْلَةٍ مِنْ جُمَادَى ذَاتِ أُنْدِيَّةِ \*

والفرد نَدَى - بالتحصر - فضرورة . وقيل : جُمع نَدَى على نِدَاءٍ كَجَمَلٍ وَجِجَالٍ ،  
ثم جُمع نِدَاءٌ على أُنْدِيَّةٍ ، ويُبَعْدُهُ أنه لم يُسْمَعْ نِدَاءٌ جَمْعًا .

٥٣٤ — هذا الشاهد لمرة بن محكان التميمي ، وهو من شعراء الحماسة ، والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* لَا يُبْصِرُ الْكَلْبُ فِي ظِلْمَائِهَا الظُّنْبَا \*

اللغة : « جمادى » بضم الجيم وفتح الليم مخففة - اسم شهر من الشهور العربية ، وهو مؤنث ، وقد سموا بهذا الاسم شهرين من شهور السنة العربية ، وميزوا أحدهما عن الآخر بالوصف فقالوا : جمادى الأولى ، وجمادى الثانية « أُنْدِيَّةٌ » جمع ندى - بفتح النون مقصوراً - وهو الليل الكثير « ظلمائها » الظلماء - بفتح الظاء وسكون =

ومنها: أن يكون مصدراً لَفَعَلَ — بالتخفيف — دَالاً على صوت ، كالرُغَاءِ والثَغَاءِ ، فإن نظيره الصُّرَاخُ ، أو على دَاءٍ ، نحو المُشَاءِ ، فإن نظيره الدُّوَارُ والزُّكَامُ .

\*\*\*

الثالث: أن يكون لا نظير له ؛ فهذا إنما يُدْرِك قَصْرُهُ وَمَدُّهُ بالسمع . فن للمقصود سماعاً : الفَتَى وَاحِدَ الْفَتَيَانِ ، وَالسَّنَا الضَّوْءُ ، وَالتَّرَى التُّرَابُ ، وَالْحِجَا الْعَقْلُ .

ومن المدود سماعاً : الْفَتَاءُ لِحِدَاثَةِ السِّنِّ ، وَالسَّنَاءُ لَشَرَفِ ، وَالتَّرَاءُ لَكثرة المال ، وَالْحِدَاءُ لِلنَّعْلِ .

\*\*\*

مسألة : أجمعوا على [ جواز ] قَصْرِ المدود للضرورة ، كقوله :

= اللام - الظلام « طنباً » هو بضم الطاء والنون جميعاً - الجبل الذى تشد به الحيمة ، وجمعه أطناب ، بزنة عنق وأعناق .

الإعراب : « فى ليلة » جار ومجرور متعلق بقوله « ضمى » فى بيت سابق على بيت الشاهد « من » حرف جر « جمادى » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف صفة لليلة « ذات » صفة ثانية لليلة ، وذات مضاف و « أندية » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « لا » نافية « يبصر » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الظاهرة « المكب » فاعل يبصر « فى » حرف جر « ظلماتها » ظلمات : مجرور بـ ، وظلمات مضاف وضمير الغائبة العائد إلى الليلة مضاف إليه « الطنبا » مفعول به ليصير منصوب بالفتحة الظاهرة ، والجملة فى محل جر صفة ثالثة لليلة .

الشاهد فيه : قوله « أندية » فإنه جمع ندى بمعنى البلل على ما ذكرنا فى لغة البيت ، وأفعلة جمع من جموع التكسير ينقاس فى جمع كل اسم رباعى ثالثة حرف مد مثل حمار وأحمرة ، فإذا كان هذا المفرد معتل اللام ومدته ألف كان ممدوداً قياسياً ؛ لأن حرف العلة يقع فى المفرد آخرأ مسبقاً بألف زائدة ، وكل واو أو ياء تقع آخرأ مسبقاً بألف زائدة فإنه يجب قلبها همزة نحو سماء وبناء وكساء ؛ فيكون جمع ندى على أندية شاذاً ، والجمع القياسى لهذا المفرد أنداء .

— ٥٣٥ \* لَا بُدَّ مِنْ صَنَعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرُ \*  
وقوله :

— ٥٣٦ \* وَأَهْلُ الْوَفَا مِنْ حَادِثٍ وَقَدِيمٍ \*

٥٣٥ — لم أجد أحداً نسب هذا الشاهد إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وبعده قوله :

\* وَلَوْ تَحَنَّى كُلُّ عَوْدٍ وَدَبْرٍ \*

اللغة : « صنعا » بفتح الصاد وسكون النون — اسم مدينة باليمن ، وهو أيضا : اسم قرية قرب دمشق «عود» بفتح فسكون — هو المسن من الجبال «ودبر» مثل فرح — أى أصيب بالدبرة ، تقول «دبر البعير يدبر دبرا فهو دبر» مثل تعب يتعب تعباً فهو تعب — إذا أصابته الدبرة وهى — بفتحات — قرحة كالجراحة تحدث من احتكاك الرحل ونحوه ، وتجمع على دبر — بفتح الدال والباء — وأدبر البعير أيضا .

الإعراب : « لا » نافية للجنس « بد » اسم لا مبنى على الفتح فى محل نصب « من » حرف جر « صنعا » مجرور بمن ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر لا ، أو متعلق ببد ، وعليه يكون خبر لا محذوفاً « وإن » الواو عاطفة على محذوف هو أولى بالحكم من المذكور : أى إن لم يطل السفر وإن طال السفر ، إن : حرف شرط جازم « طال » فعل ماض فعل الشرط مبنى على الفتح فى محل جزم « السفر » فاعل طال مرفوع بالضمّة الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « صنعا » حيث قصره الشاعر حين اضطر لإقامة الوزن ، وأصله : صنعاء .

٥٣٦ — وهذا الشاهد مما لم أجد أحداً نسبته إلى قائل بعينه ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَهُمْ مَثَلُ النَّاسِ الَّذِى يَعْرِفُونَهُ \*

اللغة : « فهم مثل الناس » يريد أن أمرهم مشتهر بين الناس اشتهاً يجعلهم يضربون بهم المثل فى كل صفة من صفات الرجولية ، أو يتشبهون به ويحتذونه ويتخذونه نبراساً « الوفا » هو ضد الغدر وتقض المهود .

واختلفوا في جَوَاز مَدِّ المقصور للضرورة ، فأجازهُ الكوفيون ، متمسكين  
بنحو قوله :

— ٥٢٧ — \* فَلَا فَقْرٌ يَدُومُ وَلَا غِنَاءُ \*

وَمَمَعَةُ البصريون ، وَقَدَّرُوا الْفِنَاءَ فِي الْبَيْتِ مُصَدِّراً لِغَانَيْتُ لَا مُصَدِّراً  
لَغْنَيْتُ ، وَهُوَ تَعَشُّفٌ .

\*\*\*

= الإعراب : « هم » ضمير منفصل مبتدأ « مثل » خبر المبتدأ ، وهو مضاف  
و « الناس » مضاف إليه « الذي » اسم موصول صفة للمثل الناس مبني على السكون في  
محل رفع « يعرفونه » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ، وضمير  
الغائب العائد إلى المثل مفعول به ، والجملة لا محل لها من الإعراب صلة الموصول  
« وأهل » الواو عاطفة ، أهل : معطوف على خبر المبتدأ ، وهو مضاف و « الوفا »  
مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر « من حادث »  
جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من أهل الوفا « وقديم » الواو حرف عطف ،  
قديم : معطوف على حادث .

الشاهد فيه : قوله « الوفا » فإن أصله الوفاء بالمد ، فلما احتاج لإقامة الوزن  
قصره اضطراراً .

٥٢٧ — وهذا الشاهد أيضاً لما لم يتيسر لي الوقوف على نسبته إلى قائل بعينه ،  
والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* سَيُغْنِيَنِي الَّذِي أَغْنَاكَ عَنِّي \*

الإعراب : « سيغني » سيغى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ،  
والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به « الذي » اسم موصول فاعل سيغى مبني على  
السكون في محل رفع « أغناك » أغنى : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هو يعود إلى الذي ، وضمير المخاطب مفعول به مبني على الفتح في محل نصب « عني »  
جار ومجرور متعلق بقوله أغنى ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله لا محل لها من =

هذا باب كيفية التثنية

الاسم على خمسة أنواع :

أحدها : الصحيح ، كَرَجُلٍ وامرأة .

الثاني : المنزّل منزلة الصحيح ، كظبي ودّو .

الثالث : المعتل المنقوص ، كالفأسي .

وهذه الأنواع الثلاثة يجب أن لا تُغَيَّر في التثنية ؛ تقول : « رَجُلَانِ ، وامرأتَانِ ، وظَبْيَانِ ، ودّوَانِ ، والقَاضِيَانِ » وَشَذَّ في أَلِيَّةٍ وَخُصِيَّةٍ : أَلِيَانِ وَخُصْيَانِ<sup>(١)</sup> ، وقيل : هما تثنية أَلِيٍّ وَخُصِيٍّ .

= الإعراب صلة الذي « فلا » الفاء حرف يدل على التعليل ، لا : نافية مبهمة أو عاملة عمل ليس « فقر » مبتدأ أو اسم لا النافية العاملة عمل ليس مرفوع بالضمّة الطاهرة « يدوم » فعل مضارع مرفوع بالضمّة الطاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى فقر ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ أو في محل نصب خبر لا العاملة عمل ليس « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « غناء » معطوف على فقر ، أو لانافية تعمل عمل ليس أيضاً ، وغناء اسمها ، وخبرها محذوف : أى ولاغناء يدوم ، وتجوز فيه وجوه أخرى من الإعراب لا نرى الإطالة بذكرها .

الشاهد فيه : قوله « غناء » بكسر العين المعجمة - فإن أصله الغنى مقصوراً ، فلما اضطر الشاعر لإقامة وزن البيت مده ، نعم الغناء - بفتح العين بمعنى النفع - ممدود ، ومنه قولهم « لا غناء في فلان » أى لا نفع فيه ولا ترجى من ورائه فائدة ، وليس ما في البيت من هذا ، والدليل على أنه من الغنى المقصور فمده للضرورة أنه وقع في البيت مقترناً بالفقر ، وأهل اللغة ينصون على أن الغنى الذى هو مقابل الفقر مقصور ليس غير .

\*\*\*

(١) وقد ورد من ذلك في تثنية خصية قول الراجز :

كَأَنَّ خُصْيَيْنِهِ مِنَ التَّدْلِيلِ ظَرْفُ عَجُوزٍ فِيهِ ثَنَتَا حَنْظَلٍ =

الرابع : للمعتل المقصور ، وهو نوعان :

أحدها : ما يجب قلبُ ألفِه ياء ، وذلك في ثلاث مسائل ؛ إحداها : أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرفٍ كحُبْلَيَّ وحُبْلَيَّان ، ومَلَهَى ومَلَهَيَّان . وشَذَّ قولهم في تثنية قَهْقَرَى ، وخَوَزَلَى : قَهْقَرَانِ ، وخَوَزَلَانِ ، بال حذف . الثانية : أن تكون ثالثة مُبْدَلَةً من ياء كقَفَتَى ، قال الله تعالى : ( وَدَخَلَ مَعَهُ السَّجَنَ فَتَيَّانَ )<sup>(١)</sup> ، وشَذَّ في حَمَى حَمَوَانِ<sup>(٢)</sup> ، بالواو . الثالثة : أن تكون غير مُبْدَلَةٍ وقد أُمِلت كَمَتَى ، لو سَمَّيْتُ بها قلت في تثنيتهما : مَتَيَّان .

والثاني : ما يجب قلبُ ألفِه واواً ، وذلك في مسألتين ؛ إحداها : أن تكون مُبْدَلَةً من الواو ، كعَصَا ، وَقَفَا ، وَمَنَا ، وهو لُغَةٌ في المَنِّ الذي يُوزَنُ به ، قال :

— ٥٣٨ — \* عَصَا فِي رَأْسِهَا مَنَوَا حَدِيدَ \*

= وقد ورد من ذلك في تثنية آية قول الراجز :

\* تَرْتَجُّجُ أَلْيَاهُ ارْتِجَاجَ الْوُطْبِ \*

وقد نثني عنتره آية على الأصل فأثبت التاء ، وذلك في قوله :

مَتَى مَا تَلَقَّيْتُ فَرْدَيْنِ تَرَجُّبُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْنِكَ وَتَسْتَطَارَا  
(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

(٢) لأن ألفه منقلبة عن ياء ، بدليل « حيت الحمى أحياه » من مثال رميت الشيء أرميه .

٥٣٨ — وهذا الشاهد أيضاً مما بحث عن قائله كثيراً فلم أوفق للعثور له على نسبة لمعين ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الوافر ، وصدره قوله :

\* وَقَدْ أَعْدَدْتُ لِلْعَذَالِ عِنْدِي \*

اللفة : « أعددت » هيأت « العذال » جمع عاذل ، وهو اللائم المتسخط « منوا » مثني منا - بزنة عصا - وهو معيار من معاير الوزن كانوا يزنون به ، ويقال فيه =

وَشَدَّ قَوْلَهُمْ فِي رِضَا : رِضْيَان ، بَالِيَاءَ مَعَ أَنَّهُ مِنَ الرِّضْوَان . الثَّانِيَةِ : أَن تَكُونَ غَيْرَ مُبَدَّلَةٍ وَلَمْ تُكْمَلْ ، نَحْوَ لَدَى وَإِذَا ، تَقُولُ إِذَا سَمَّيْتَ بِهِمَا ثُمَّ ثَنَيْتَهُمَا : لَدَوَان ، وَإِذَوَان .

\*\*\*

الخامس : الممدود ، وهو أربعة أنواع :

أحدها : ما يجب سلامته همزته ، وهو ما همزته أصلية كقُرَاء ووَضَاء ، تقول : قُرَاءَانِ وَوَضَاءَانِ ، والقُرَاء : الناسك ، والوَضَاء : الوَضْيُ والوجه .  
الثاني : ما يجب تغيير همزته بقلبها واوًا ، وهو ما همزته بَدَلٌ من ألف التَّائِيث ، كحَمَرَاءَ وَحَمَرَاوَان ، وزعم السَّيْرَافِيُّ أَنَّهُ إِذَا كَانَ قَبْلَ أَلْفِهِ وَاوٌ وَجَبَ تَصْحِيحُ الهمزة ؛ لِثَلَا يَجْتَمِعُ وَاوَانٍ لَيْسَ بَيْنَهُمَا إِلَّا أَلْفٌ ؛ فَتَقُولُ فِي عَشَوَاءَ : عَشَوَاءَان ، بالهمز ، وَجَوَزَ الكُوفِيُّونَ فِي ذَلِكَ الْوَجْهَيْنِ .

== «من» بتشديد النون أيضاً ، وارجع إلى باب التمييز فقد ذكره المؤلف هناك ، وارجع أيضاً إلى حواشينا في باب جمع التكسير .

الإعراب : « قد » حرف تحقيق « أعددت » فعل وفاعل « للعذال » جار ومجرور متعلق بأعددت « عندي » عند : ظرف متعلق بأعددت أيضاً منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وعند مضاف وياء المتكلم مضاف إليه « عصا » مفعول به لأعددت « في » حرف جر « رأسها » رأس ، مجرور بنفي ، ورأس مضاف وضمير الغائبة العائد إلى العصا مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « منوا » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثني ، وهو مضاف و « حديد » مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « منوا » فإنه مثني منا - بفتح أوله مقصوراً بزنة عصا ، على ما بيناه في لغة البيت - فلما أراد الشاعر تثنيته قلب ألفه في الثانية واوًا ؛ لأن هذه الألف في المفرد نالته منقلبة عن واو ، وأصله منو ، فلما تحركت الواو وافتتح ما قبلها قلبت ألفاً .



وَشَدَّ جَمْرًا يَأْن ، بقلب الهمزة ياء . وَقُرْفَصَان وَخُنْفَسَان وَعَاشُورَان ، بحذف الألف والهمزة معاً .

الثالث : ما يترجَّحُ فيه التصحيح على الإعلال ، وهو ما همزته بدلٌ من أصل ، نحو كِسَاءٌ وَحَيَاءٌ ، أَصْلُهُمَا كِسَاوٌ وَحَيَايٌ ، وَشَدَّ كِسَايَان .

الرابع : ما يترجَّحُ فيه الإعلال على التصحيح ، وهو ما همزته بدل من حرف الإلحاق كَعِلْبَاءٍ وَقُوْبَاءٍ<sup>(١)</sup> ، أَصْلُهُمَا عِلْبَايٌ وَقُوْبَايٌ ، بياء زائدة فيهما لتلحيمهما بقرطاسٍ وَقُرْنَسٍ<sup>(٢)</sup> ، ثم أبدلت الياء همزة ، وزعم الأخفش وتبعه الجزولي أن الأرجح في هذا الباب أيضاً التصحيح ، وسيبويه إنما قال : إن القلب في عِلْبَاءٍ أَكْثَرُ مِنْهُ فِي كِسَاءٍ .



### هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم

وَيُسَمَّى الْجَمْعَ الَّذِي عَلَى هِجَاءَيْنِ ، وَالْجَمْعَ الَّذِي عَلَى حَدِّ الثَنَى ، لِأَنَّهُ أَعْرَبَ بِحَرْفَيْنِ ، وَسَلِمَ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ ، وَخَتِمَ بِنُونٍ زَائِدَةٍ تَحْذِفُ لِلإِضَافَةِ .

اعلم أنه يحذف لهذا الجمع ياء المنقوص وكسرتها ، فتقول « الْقَاضُونَ » و « الدَّاعُونَ » وألفُ المقصور دون فتحها ، فتقول « الْمَوْسُونَ » وفي التنزيل

(١) القوباء - بضم القاف ، وإسكان الواو هنا ، والأصل فيها الفتح - داء يظهر في الجسد يتقشر ويتسع ، ويهالج بالريق ، ويعرف بالحزاز .

(٢) القرناس - بضم فسكون - شبه الأنف يتقدم من الجبل ، وهو أيضاً الناقة المشرفة الأقطار .

(وَأَنْتُمْ الْأَعْلَوْنَ) <sup>(١)</sup> (وَأَيْنَهُمْ عِنْدَنَا لَمِنَ الْمُصْطَفَيْنِ) <sup>(٢)</sup> ، وَيُفْطَى الْمَدُودُ حكمه في التثنية ، فتقول في وُضَاءَ : وُضَاوُونَ ، بالتصحيح ، وفي خَمْرَاءَ علماً لمذكر <sup>(٣)</sup> : خَمْرَوُونَ ، بالواو ، ويجوز الوجهان في نحو عِلْبَاءَ وَكِسَاءَ علمين لمذكرين <sup>(٤)</sup> .

\*\*\*

هذا باب كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم

بَسَلَمَ في هذا الجمع ما سَلِمَ في التثنية ، فتقول في جمع هِنْدٍ : « هِنْدَات » كما تقول في تثنيتهما : « هِنْدَان » إلا ما خْتِمَ بقاء التانيث ، فإن تاءه تحذف في الجمع وتسلم في التثنية ، تقول في جمع مُسَلِمَةٍ : « مُسَلِمَات » وفي تثنيتهما : « مُسَلِمَتَان » ويتغير فيه ما تغير في التثنية ، تقول : « حُبَلِيَّات » بالياء ، و « صَخْرَاوَات » بالواو ، كما تقول في تثنيتهما : « حُبَلِيَّان » و « صَخْرَاوَان » وإذا كان ما قبل التاء حرف علة أُجْرِيَتْ عليه بعد حذف التاء ما يستحقه لو كان آخرًا في أصل الوضع ، فتقول في نحو ظَبْيَةٍ وَغَزْوَةٍ : « ظَبْيَات » و « غَزَوَات » بسلامة الياء والواو ، وفي نحو مُصْطَفَاةً وَفَتَاةً : « مُصْطَفِيَّات » و « فَتَيَّات » بقلب الألف ياء ، قال الله تعالى : ( وَلَا تُكْرِهُوا فَتِيَّاتِكُمْ ) <sup>(٥)</sup>

(١) من الآية ١٣٩ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٤٧ من سورة ص .

(٣) قد علمت أن جمع المذكر السالم لا يكون مفردة إلا علماً لمذكر أو وصفاً لمذكر ؛ فمن أجل ذلك قيد المؤلف هذه المفردات بكونها أعلاماً لمذكرين ؛ ليصح جمعها هذا الجمع .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة النور .

وفي نحو قَنَاءة : « قَنَوَات » بالواو ، وفي نحو نَبَاءة : « نَبَاءَات » و « نَبَاوَات »  
وفي نحو قُرَاءة : « قُرَاءَات » بالهمز لا غير .

\*\*\*

فصل : إذا كان المجموع بالألف والتاء اسماً ، ثلاثياً ، ساكن العين ،  
غير معتلها ، ولا مدغمها ، فإن كانت فاؤه مفتوحة لزم فتح عينه . نحو سَجْدَة  
ودَعْد ، تقول : « سَجَدَات » و « دَعَدَات » ، قال الله تعالى : ( كَذَلِكَ  
يُرِيهِمُ اللَّهُ أَعْمَالَهُمْ حَسَرَاتٍ عَلَيْهِمْ )<sup>(١)</sup> . وقال الشاعر :

— ٥٣٩ — \* بِاللَّهِ يَا ظَبِيَّاتِ الْقَاعِ قُلْنَ لَنَا \*

(١) من الآية ١٦٨ من سورة البقرة .

٥٣٩ — نسب قوم هذا الشاهد إلى العرجي ، ونسبه آخرون إلى مجنون ليلى  
اغتراراً بذكر اسم ليلى فيه ، والذي ثبت عندنا أنه من كلام بدوى اسمه كامل التقى ،  
وقد ترجم له البخارزي في الدمية ، وأنشد هذا البيت ثالث ثلاثة أبيات ، وذكر أنه  
رآه وأنه حفظ منه هذه الأبيات .

والذي ذكره المؤلف صدر بيت من البسيط ، وحجزه قوله :

\* أَيْلَايَ مِنْسَكْنٍ أَمْ لَيْلَى مِنَ الْبَشْرِ \*

اللفظة : « ظبيات » جمع ظبية ، وأصلها الحيوان المعروف ، وتطلق على اللبنة  
من النساء استعارة « قاع » الأرض السهلة المظومة التي انفرجت عنها الجبال والآكام .  
الإعراب : « بالله » جار ومجرور متعلق بفعل قسم محذوف « يا » حرف نداء  
« ظبيات » منادى منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم ، وهو  
مضاف و « القاع » مضاف إليه « قلن » فعل ماض ، ونون الإناث فاعله « لنا » جار  
ومجرور متعلق بقال « ليلاي » ليلى : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وليلى  
مضاف وياء للتسكيم مضاف إليه « منسكن » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ ،  
والجمله من المبتدأ وخبره في محل نصب مقول القول « أم » حرف عطف « ليلى »  
مبتدأ « من البشر » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ .

=

وأما قوله :

٥٤٠ - وَحَمَلَتْ زَفَرَاتِ الضُّحَى فَأَطَقَتْهَا

وَمَالِي بِزَفَرَاتِ الْعَمَشِيِّ يَدَانِ

== الشاهد فيه : في هذا البيت ثلاثة شواهد: أحدها في قوله « ليلاي » حيث أضاف العلم حين كان مشتركا بين عدة مسميات فأشبه النكرة ، وليس هذا مقصوداً للمؤلف هنا ، والثاني في قوله « ظيبات » حيث فتح العين وهى الباء تبعا لفتحة الفاء التى هى الظاء والثالث في حذف همزة الاستفهام قبل المبتدأ والخبر ، والأصل : أليلاى متكن ، بدليل وقوع « أم » المتصلة بعدها .

٥٤٠ - هذا بيت من الطويل . وهذا الشاهد من كلام عروة بن حزام العذرى ، من قصيدة رواها القالى في ذيل أماليه .

اللغة : « حملت » بالبناء للمجهول - أى كافت أن أحمل ما فيه جهد ومشقة « زفرات » جمع زفرة ، وهى خروج النفس ممتداً مع أنين « الضحى » هو الوقت الذى ترتفع فيه الشمس « أطقتها » تحملتها واستطعتها مع المشقة والجهد « ومالى يدان » هذه كناية عن أنه لا يطيق الأمر ولا يحتمله ولا قدرة له عليه .

الإعراب : « حملت » حمل : فعل ماض مبني للمجهول ، وتاء المتكلم نائب فاعله ، وهو مفعوله الأول « زفرات » مفعول ثانٍ للحل ، وهو مضاف و « الضحى » مضاف إليه « فأطقتها » الفاء حرف عطف ، أطاق : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله ، وضمير الغائبة العائد إلى زفرات الضحى مفعول به « وما » الواو حرف عطف ، ما : حرف نفي « لى » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « بزفرات » الباء حرف جر ، وزفرات : مجرور بالباء ، وهو مضاف و « العشى » مضاف إليه « يدان » مبتدأ مؤخر مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى . والجار والمجرور في قوله « بزفرات العشى » يتعلق بقوله « يدان » لأنه في معنى قدرة .

الشاهد فيه : قوله « زفرات » في الموضعين ، حيث سكن العين - وهى الفاء - في جمع المؤنث ، مع أنه استوفى الشروط التى يجب فيها فتح عينه ، وذلك لضرورة إقامة الوزن .

فضرورة حسنة ؛ لأن العين قد تسكن للضرورة مع الإفراد والتذكير .  
كقوله :

٥٤١ — \* يَا عَمْرُو يَا ابْنَ الْأَكْرَمِينَ نَسَبًا \*

وإن كان مضموم الفاء - نحو خُطوةٌ وَجُل - أو مكسورهما - نحو كسرة وهند - جاز لك في عينه الفتح والإسكان مطلقاً ، والإتباع إن لم تكن الفاء مضمومة واللام ياء كدُمَيَّة وَزُبَيَّة ، ولا مكسورة واللام واو كذِرْوَةٌ وَرِشْوَةٌ .  
وَشَذَّ جِرَوَات - بالكسر - .

\*\*\*

ويمتنع التفسير في خمسة أنواع :

أحدها : نحو زَيْنَبَات وَسُمَادَات ؛ لأنهما رباعيان لا ثلاثيان .

الثاني : نحو ضَخْمَات وَعَبَلَات ؛ لأنهما وصفان لا اسمان . وَشَذَّ كَهَلَات - بالفتح - ولا ينقاس ، خلافاً لقطرب .

الثالث : نحو شَجَرَات وَثَمَرَات وَنَمِرَات ؛ لأنهنَّ مُحَرَّكَات الوسط .

٥٤١ — هذا بيت من الرجز المشطور ، ولم أفف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولا وقفت له على تكملة .

الإعراب : « يا » حرف نداء « عمرو » منادى مبنى على الضم في محل نصب « يا » حرف نداء « ابن » منادى منصوب بالفتحة الظاهرة ، وهو مضاف « الأكرمين » مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة لأنه جمع مذكر سالم « نسباً » تمييز منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « نسباً » حيث سكن السين وهى عين الكلمة في الفرد مع أنها مفتوحة والفتحة خفيفة ؛ فلا حاجة إلى التخفيف ، وهذا التسكين ضرورة .  
( ٢٠ — أوضح المسالك ؛ )

نعم يجوز الإسكان في نحو سِمَرَاتٍ وَنَمِرَاتٍ<sup>(١)</sup> كما كان جائزاً في المفرد .  
لا أن ذلك حكم تجدد حالة الجمع .

الرابع : نحو جَوَزَاتٍ وَبَيْضَاتٍ ، لاعتلال العين ، قال الله تعالى :  
( فِي رَوْضَاتِ الْجَنَّاتِ )<sup>(٢)</sup> ، وَهَذَا يَلْتَمِزُ نَحْوَ ذَلِكَ ، وعليه قراءة بعضهم :  
( ثَلَاثُ عَوْرَاتٍ لَكُمْ )<sup>(٣)</sup> ، وقول الشاعر :

— ٥٤٢ — \* أَخُو بَيْضَاتٍ رَائِحٌ مُتَأَوِّبٌ \*

(١) وكذلك كل اسم ثلاثي مضموم العين أو مكسورها والعين صحيحة ، أو فعل  
كذلك ، فإنه يجوز تخفيفه بإسكان عينه ، وقد ورد من ذلك جملة صالحة من الشعر  
العربي ؛ فمن ذلك في الفعل المكسور العين قول الأخطل :

فَإِنْ يَهْجُهُ يَضْجَرُ كَمَا ضَجَرَ بَازِلٌ

مِنَ الْأَذْمِ دَبْرَتْ صَفْحَتَاهُ وَغَارِبُهُ

فقد سكن جيم «ضجر» وباء «دبرت» وأصل كل واحدة منهما مكسورة .

(٢) من الآية ٢١ من سورة الشورى .

(٣) من الآية ٥٨ من سورة النور

٥٤٢ — نسبوا هذا الشاهد لشاعر من شعراء هذيل ، ولم يعينوه ، وقد بحث  
عنه طويلاً في أشعار الهذليين فلم أعثر عليه ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من  
الطويل ، وعجزه قوله :

\* رَفِيقٌ يَمْسَحُ الْمُنْكَبَيْنِ سَبُوحٌ \*

اللغة : « أخو بيضات » أى صاحب بيضات وملازم لهن ، والبيضات : جمع بيضة ،  
وهى معروفة للحيوان ذى الريش « رَائِحٌ » اسم الفاعل من راح يروح رواحا ،  
وهو السير وقت العشى ، وللرأب به راجع إلى عشه الذى درج منه « متأوب » اسم  
الفاعل من تأوب ، وذلك إذا جاء فى أول الليل ،

الإعراب : « أخو » خبر مبتدأ محذوف ، أى هو أخو ، وأخو مضاف و« بيضات » =

واتفق جميعُ العرب على الفتح في عِيَرَات - جمع عَيْرٍ - وهي الإبل التي تَحْمِلُ المِيرَةَ ، وهو شاذ في القياس ، لأنه كَبَيْعَةٍ وبيعَات فحَقُّه الإسكانُ ، الخامس : نحو حَجَّاتٍ وَحِجَّاتٍ وَحُجَّاتٍ ، لإدغام عينه ، فلو حُرِّكَ أَنْفَكُ لإدغامه ، فكان يثقل [ فتضيع ] فائدة الإدغام .

\*\*\*

### هذا باب جمع التكسير

وهو : ما تغيرت فيه صيغة الواحد ، إما بزيادة كَصِنُوٍ وَصِنَوَان ، أو بنقص كَتَحْمَمَةٍ وَتَحْمَمٌ ، أو بتبديل شَكَلٍ كَأَسَدٍ وَأُسْدٍ ، أو بزيادة وتبديل شكل كَرِجَالٍ ، أو بنقص وتبديل شكل كَرُسُلٍ ، أو بهن كِفِلْمَان .

وله سبعة وعشرون بناءً : منها أربعة موضوعة للعدد القليل ، وهو من الثلاثة إلى العشرة ، وهي أَفْعُلُ كَأَكْلُبٍ ، وَأَفْعَالٌ كَأَحْمَالٍ ، وَأَفْعِلَةٌ كَأَحْمَرَةٍ ، وَفَعْلَةٌ كَصَبِيَّةٍ ، وثلاثة وعشرون للعدد الكثير ، وهو ما تجاوز العشرة ، وسيأتي .

وقد يُستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة كَارْجُلٍ وَأَعْنَاقٍ وَأَفْعِدَةٍ ، وقد يعكس كَرِجَالٍ وَقُلُوبٍ وَصِرْدَانٍ ، وليس منه ما مثَّلَ به الناظم وابنه

= مضاف إليه « رَائِح » صفة لأخو ييضات ، أو خبر ثانٍ للبند « متأوب » مثله « رفيق » مثله « بمسح » جارٍ ومجرور متعلق برفيق ، ومسح مضاف و « المنكبين » مضاف إليه « سبوح » مثل الأسماء قبله .

الشاهد فيه : قوله « ييضات » حيث فتح العين إبتاعاً لفتحة الفاء في جمع الاسم الثلاثي المعتل العين ، وهذا الإبتاع شاذ في لغة عامه العرب ، إلا هذيلاً فإنهم يجيزون إبتاع العين للفاء على أي حال ، نفي سواء أ كانت العين حرف علة كما في هذا الشاهد أم كانت حرفاً صحيحاً .

من قولهم في جمع صَفَاة - وهى الصخرة الملساء - صُفَى ، لقولهم : أَصْفَاءُ ،  
حكاه الجوهري وغيره .

الأوّل من أبنية القلة : أَفْعُلٌ - بضم العين - وهو جمع لنودين :  
أحدهما : فَعْلٌ ، أَسْمًا ، صحيح العين ، سواءً صحت لامه أم اعتلت بالياء  
أم بالواو ، نحو كَذَبٌ ، وَظَنِي ، وَجَرَوِي ، بخلاف نحو ضَخَمَ فإنه صفة ،  
وإنما قالوا أَعْبَدُ لغلبة الأسمية ، وبخلاف نحو سَوَّطَ وَبَنَيْتَ لاعتلال العين ،  
وَشَذَّ قِياسًا أَعْيُنٌ ، وقياسًا وسماعاً أَثُوبٌ وَأَشْيَفٌ ، قال :

— ٥٤٣ — \* لِكَلٌّ دَهْرٌ قَدْ لَبِستُ أَثُوبًا \*

٥٤٣ — نسبوا هذا الشاهد إلى حميد بن ثور ، ومنهم من ينسبه إلى معروف  
ابن عبد الرحمن ، والذي أنشده للمؤلف ههنا بيت من الرجز للشطور ،  
وبعده قوله :

حَتَّى اكْتَسَى الرَّأْسُ قِنَاعًا أَشْيَبَا أَمَاحَ لَا لَذَا وَلَا مُحَبَّبَا  
أَكْرَهَ جِلْبَابٍ إِذَا تَجَلَّبَبَا

اللمة : « قناعا أشيبا » أراد به الشعر الأبيض « لا لذا » أى ليس لتديذا .  
الإعراب : « لِكَلٌّ » جار ومجرور متعلق بقوله لبست ، وكل مضاف و « دهر »  
مضاف إليه « قد » حرف تحقيق « لبست » فعل ماضٍ وفاعله « أثوبا » مفعول به  
لبس منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « أثوبا » فإنه جمع ثوب ، وهو اسم ثلاثى مفتوح الأول ساكن  
الثانى ، ولكنه معتل العين ، وقياس نظائره أن يجمع على أفعال ، تقول : ثوب  
وأثواب ، ونول وأنوال ، وطود وأطواد ، وحوض وأحواض ؛ فإن كان الاسم  
للمذكور صحيح العين جمع على أفعل نحو فأس وأفأس وكلب وأكلب وربيع وأربع ،  
وقد جمع الراجز هذا الاسم على ما يجمع عليه صحيح العين لا على ما يجمع عليه  
نظائره من المعتل ، وذلك شاذ .



وقال :

— ٥٤٤ — \* كَأَنَّهُمْ أَسِيفٌ بَيْضٌ يَمَانِيَّةٌ \*

الثانى : الاسم ، الرباعى ، المؤنث ، الذى قبل آخره مدة ، كعناق ، وذراع ، وعقاب ، ويمين ، وشذ فى نحو شهابٍ وغرابٍ من المذكر .

\*\*\*

الثانى : أفعالٌ ، وهو لاسم ثلاثى لا يستحق أفعَلَ : إما لأنه على فَعَلَ ، ولكنه معتل العين نحو ثوبٍ وسيف ، أو لأنه على غير فَعَلَ ، نحو جملٍ ، ونمِرٍ ، وعَضُدٍ ، وحِملٍ ، وعِنَبٍ ، وإِبِلٍ ، وقَفْلٍ ، وعُنُقٍ ، ولكن الغالب

٥٤٤ — لم أف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله

\* عَضْبٌ مَضَارِبُهَا بَاقٍ بِهَا الْأَثَرُ \*

اللافة « أسيف » جمع سيف ، وهو موضع الاستشهاد بالبيت ، وستعرف وجهه « بيض » جمع أبيض ، وتراد به أنه شديد البريق والمعان « يمانية » هى المنسوبة إلى اليمن ، وهم يزيدون فى النسب إلى اليمن ألفا قبل النون ويستغنون بذلك عن ياء النسبة ، فيقولون : يمان ، وهم يريدون يمنيا ، وفى الحديث « العلم يمان والحكمة يمانية » وقال الشاعر ، وهو عروة بن حزام :

هُوَ أَيْ أَمَامِي لَيْسَ خَلْفِي مُعَرَّجٌ وَشَوْقُ قُلُوبِي بِالْعَشِيِّ يَمَانٌ  
« عضب » أى قاطع « مضاربها » جمع مضرب ، وهو مكان الضرب « الأثر »  
فرند السيف وجوهره .

الإعراب : « كأنهم » كأن : حرف تشبيه ونصب ، وضمير الغائبين اسمه « أسيف »  
خبر كأن « بيض » نعت لأسيف « يمانية » نعت ثان لأسيف .

الشاهد فيه : قوله « أسيف » فإنه جمع سيف ، وهو اسم ثلاثى على فعل بفتح فسكون معتل العين ، وقد جمعه على أفعل ، وقياس نظائره أن يجمعه على أفعال ، مثل بيت وأبيات ولكنه جمعه كما يجمع صحيح العين ، وذلك شاذ نظير ما ذكرناه فى الشاهد السابق .

في قُلْ - بضم الأول وفتح الثاني - أن يجيء على فِئْلَانٍ - كصُرْد ،  
وَجُرْد ، وَنُفَر ، وَخُرَزٍ - وَشَذَّ نحو أرطاب ، كما شَذَّ في قُلْ المفتح الفاء  
الصحيح العين الساكنها ، نحو أَحْمَال ، وَأَفْرَاح ، وَأَزْنَاد ، قال الله تعالى :  
( وَأُولَاتُ الْأَحْمَالِ )<sup>(١)</sup> . وقال الخطيئة :

— ٥٤٥ — \* مَاذَا تَقُولُ لِأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَخٍ \*

(١) من الآية ٤ من سورة الطلاق .

٥٤٥ — هو من قول الخطيئة يخاطب أمير المؤمنين عمر بن الخطاب ، وكان قد  
حبسه حين هجا الزبرقان بن بدر ، والذى أنشده المؤلف صدر بيت من البسيط ،  
وعجزه قوله :

زُغِبَ الْخَوَاصِلُ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرُ \*

اللفظة : « لأفراح » الأفراح : جمع فرخ - بفتح الفاء وسكون الراء - وهو ولد  
الطائر ، وللراد هنا الصغار من أولاد الشاعر ، استعارة « ذومرخ » بفتح الميم والراء  
جميعاً وآخره خاء معجمة - اسم واد كثير الشجر قريب من فذلك ، واسم لواد آخر  
بالجماعة ، وللراد هنا الثاني « زغب الخواصل » الزغب : جمع أزغب ، وهو الذى  
نبت عليه الزغب - بفتح الزاى والعين جميعاً - وهو شعر أصفر ينبت على الفرخ ثم  
يزول عنه ويخلفه الريش ، والخواصل : جمع حوصلة ، وهى وعاء يكون فى أسفل  
عنق الطائر وفيه يجتمع غذاء الطائر ، وهذه العبارة كناية عن صغر القرخ  
وضغفه .

الإعراب : « ماذا » اسم استفهام مبنى على السكون فى محل نصب مفعول به  
لتقول « تقول » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه  
وجوباً تقديره أنت « لأفراح » جار ومجرور متعلق بقول « بذى » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف صفة لأفراح ، وذى مضاف و « مرخ » مضاف إليه « زغب » صفة  
لأفراح ، وهو مضاف و « الخواصل » مضاف إليه « لا » نافية « ماء » مبتدأ والخبر  
محذوف ، والتقدير : لأماء لهم « ولا » الواو عاطفة ، لا : زائدة لتأكيد النفي  
« شجر » معطوف على ماء مرفوع بالضممة الظاهرة .

وقال آخر :

— ٥٤٦ — \* وَزَنْدُكَ أَثْبَتُ أَزْنَادَهَا \*

\* \* \*

الشاهد فيه : قوله « لأفراخ » فإنه جمع فرخ ، وهو اسم ثلاثي صحيح العين مفتوح الفاء ساكن العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل مثل فلس وأفلس ، ولكنه جمعه على أفعال كما يجمع مقتل العين كأثواب وأبيات ، وذلك شاذ عند جمهرة العلماء .

٥٤٦ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس بن معد يكرب الكندي وهو من شواهد سيبويه ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من المتقارب ، وصدره قوله :

\* وَوُجِدْتَ - إِذَا اضْطَلَحُوا - خَيْرُهُم \*

ويروى في الشاهد :

\* وَزَنْدُكَ أَثَقَبُ أَزْنَادَهَا \*

اللفظة : « وجدت » بالبناء للمجهول بمعنى ألفت « اصطلحوا » افتعل من الصلح وهـ كذا ورد في كتاب سيبويه والعين ، ووقع في بعض الأصول « أصلحوا » بدون طاء ، فإن صححت هذه الرواية فلهذا الفعل مفعول محذوف ، أى : إذا أصلحوا شأنهم « وزندك » الزند - بفتح الزاى وسكون النون - العود الذى تقتدح منه النار ، ولاقتداح النار عودان ، أحدها أطل وهو الذى يسمى زندا ، والآخر أسفل ويقال له زنده ، بالتاء « أثقب » أى أكثر فضلا ، وزيادته فى صفات الرجولة على غيره .

الإعراب . « وجدت » وجد : فعل ماض مبنى للمجهول ، وتاء المخاطب نائب فاعله وهو مفعوله الأول « إذا » ظرف لما يستقبل من الزمان « اصطلحوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة فى محل جر بإضافة إذا إليها « خيرهم » خير : مفعول ثان لوجد ، وخير مضاف وضمير الغائبين مضاف إليه « وزندك » الواو عاطفة أو واو الحال ، زند : مبتدأ ، وزند مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « أثقب » خبر المبتدأ ، وهو مضاف وأزناد من « أزنادها » مضاف إليه ، وأزناد مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه الشاهد فيه : قوله « أزنادها » فإنه جمع زند ، وهو اسم ثلاثي ، على زنة فعل

الثالث : أَفْعَلَةٌ . وهو لاسم ، مذكر ، رباعي ، بِمَدَّةٍ قبل الآخر - نحو طعام ، وَحَار ، وَغَرَاب ، وَرَغِيف ، وَغُمُود .  
وَالْتَرَمَ في فَعَال - بالفتح - وَفِيَال - بالكسر - مُضَعَّفِي اللامِ أو مُمْتَلِيهَا .  
فَالأَوَّلُ كَبَتَاتٍ وَزِمَامٍ ، والثاني كَقَبَاءٍ وَإِنَاءٍ .

\*\*\*

الرابع : فِعْلَةٌ - بكسر أوله وسكون ثانيه - وهو محفوظ [ في ] نحو وَلَدَ وَفَتَى ، ونحو شَيْخٍ وَتَوَّرَ ، ونحو نَبِيٍّ <sup>(١)</sup> ، ونحو غَزَالٍ ، ونحو غُلَامٍ ، ونحو صَبِيٍّ وَخَصِيٍّ ، ولعدم اطِّرادِه قال أبو بكر : هو اسمُ جمعٍ ، لا جمعٌ .

\*\*\*

والأول من أبنية الكثرة : فُعْلٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - وهو جمع لشئين :

أحدهما : أَفْعَلٌ مقابل فَعْلَاءٍ كَأَحْمَرٍ ، أو ممتنعة مقابلته لما لمانع خلقى نحو أَكْمَرُ وَأَدْرَ ، بخلاف نحو آلى لكبير الألية ؛ فإن المانع من ألياء تخلف الاستعمال .

والثاني : فَعْلَاءٌ مقابلة أفعل كحمراء ، أو ممتنعة مقابلتها له لمانع خلقى كَرَتَقَاءٌ وَعَفْلَاءٌ - بالعين - بخلاف نحو عَجَزَاءٌ لكبيرة العجز .

\*\*\*

الثاني : فُعْلٌ - بضمين - وهو مطرد في شئين : في وصف على فُعُول بمعنى فاعل كصُبُورٍ وَغَفُورٍ ، وفي اسم ، رباعي ، بِمَدَّةٍ قبل لامٍ غير ممتلة

== بفتح الفاء وسكون العين ، وهو صحيح العين ، وقياس نظرائه أن يجمع على أفعل فيقال أزد كما قالوا فلس وأفلس ، لكنه جمعه كما يجمع معتل العين من هذه الزنة وذلك شاذ عند جمهرة النحاة كما ذكرناه في الشاهد السابق .

(١) الثاني - بكسر ففتح ، بزنة رضا - التثنية القدي يعاد مرة بعد مرة .

مطلقاً ، أو غير مضاعفة إن كانت للذّة ألفاً ، نحو قَذَالٌ وَأَتَانٌ ، ونحو حِمَارٌ وَذِرَاعٌ ، ونحو قُرَادٌ وَكَرَاعٌ ، ونحو قَضِيبٌ وَكَثِيبٌ ، ونحو عَمُودٌ وَقُلُوصٌ ، ونحو سَرِيرٌ وَذُلُولٌ ، وخرج نحو كِسَاءٌ وَقَبَاءٌ لأجل اعتلال اللام ، ونحو هِلَالٌ وَسِفَانٌ لأجل تضعيفها مع الألف ، وَشَذَّ عِنَانٌ وَعُنُنٌ ، وَحِجَااجٌ وَحُجُجٌ ، ويحفظ في نحو تَمْرٍ ، وَخَشِينٌ ، وَنَذِيرٌ ، وَصَحِيفَةٌ .

\*\*\*

الثالث : قُعْلٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مُطْرَدٌ في شينين : في اسم على فُعْلَةٍ كقُرْبَةٍ وَغُرْفَةٍ وَمُدِيَةٍ وَحُجَّةٍ وَمُدَّةٍ ، وفي الفُعْلَى أَنْتَى أَفْعَلُ كالكُبْرَى وَالصُّفْرَى ، بخلاف حُبْلَى ، وشذ في نحو بُهْمَةٍ ، ونحو رُؤْيَا ، ونحو نَوْبَةٍ ، ونحو بَذْرَةٍ ، وَلِحْيَةٍ ، وَنُخْمَةٍ .

\*\*\*

الرابع : قِعْلٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو لاسم على فِعْلَةٍ كحِجَّةٍ ، وكِسْرَةٍ ، وفِرْيَةٍ ، وهى الكَذْبَةُ ، ويحفظ في قَعْلَةٍ ، نحو حَاجَةٍ ، ونحو ذِكْرَى ، وَقَصْعَةٍ ، وَذِرْبَةٍ ، وَهَذَمٌ .

\*\*\*

الخامس : قُعْلَةٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وهو مطرد في وصف لما قل على فاعل مقل اللام كرامٍ وقاضٍ وغازٍ .

\*\*\*

السادس : قَعْلَةٌ - بفتحيتين - وهو شائع في وصف لذكر عاقل صحيح اللام ، نحو كَامِلٍ وَسَاحِرٍ وَسَافِرٍ وَبَارٍ .

\*\*\*

السابع : قُعْلَى - بفتح أوله وسكون ثانيه - وهو لما دَلَّ على آفة من قُعِيلٍ وَصَفًا للمفعول كجَرِيحٍ وَأَسِيرٍ ، وَحِلٍّ عليه ستة أوزان مما دلَّ على آفة :

من فَعِيل وَصَفًا للفاعل كَمَرِيضٍ ، وَقِيلَ كَزَمِنٍ ، وَقَاعِلَ كَمَالِكٍ ، وَقَيْعِيلَ كَمَيْتٍ<sup>(١)</sup> ، وَأَفْعَلَ كَأَحَقَّ ، وَقَعْلَانِ كَسَكْرَانِ .

\*\*\*

الثامن : فَعَلَةٌ - بكسر أوله وفتح ثانيه - وهو كثير في فُعل أنما - بضم الفاء - نحو قَرُطَ ودُزَجَ وكُوزَ ودُبٌّ ، وقليل في اسم على فُعل - بفتح الفاء - نحو غَرَدَ<sup>(٢)</sup> ، أو بكسرهما نحو قِرَدَ ، وَقَلَّ أيضًا في نحو ذَكِرَ وهَادِرَ<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

التاسع : فُعل - بضم أوله وتشديد ثانيه مفتوحًا - وهو لوصف على فاعل أو فاعلة صحيحى اللام ، كضارب وصائم ، ومؤنثيهما ، وَنَدَرَ في نحو غَازٍ وعَافٍ ، كما نَدَرَ في نحو خَرِيْدَةٌ ونُفَسَاءٌ وَرَجُلٌ أَغْزَلَ .

\*\*\*

العاشر : فُعال - بضم أوله وتشديد ثانيه - وهو لوصف على فاعل صحيح اللام ، كصائم وقائم وقاريء ، قيل : وَنَدَرَ في فاعلة كقوله :  
\* وَقَدْ أَرَاهُنَّ عَنِّي غَيْرَ صُدَادٍ \*

٥٤٧ -

(١) أصل « ميت » مَيوت ؛ لأن مصدره الموت وفعله مات يموت ، فلما اجتمعت الواو والياء وكان السابق منهما ساكنًا قلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء .  
(٢) غَرَدَ - بفتح الغين وسكون الراء - ضرب من الكمأة ، والفراء هو الذي يرويه بفتح الغين ، وعيره يرويه بكسر الغين ، والظاهر من عبارة الجوهري في الصحاح أن غردة - بكسر الغين وفتح الراء - جمع مكسور الغين  
(٣) الهادر : الساقط ، وجمعه هدره ، بفتح أوله أو كسره أو ضمه مع أن ثانيه مفتوح فيهن .

٥٤٧ - هذا الشاهد من كلام القطامي ، واسمه عمير بن شليم ، والذي أنشده

المؤلف عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* أَبْصَارُهُنَّ إِلَى الشُّبَّانِ مَائِلَةٌ \*

اللغة : « أبصارهن » الأبصار : جمع بصر - بزنة سبب وأسباب - ويراد بها =

والظاهر أن الضمير للأبصار لا للنساء ، فهو جمع صاد لا صادة ، وفي المعتل ، كـفَرَاء. وسُرَاء<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

الحادى عشر : فعَل - بكسر أوله - وهو اثَلَاثَة عَشَرَ وَزَنًا :  
الأول والثانى : قَعْل وقَعْلَة ، اسمين أو وصفين ، نحو كَغِب وقَضَمَة وصَعَب  
وَحَذَلَة ، وَنَدَرَ فى يَأْنى الفاء ، نحو يَغْرِ<sup>(٢)</sup> ، أو العين ، نحو صَيَفٍ وَضَيْعَة .

= الأعين ، وفى القرآن الكريم (لا تدركه الأبصار وهو يدرك الأبصار) «الشبان»  
جمع الشاب ، وهو الذن لا يزال فى طراءة العمر وميعة السن « ماثلة » اسم فاعل  
فعله « مال إليه يميل ميلا » إذا اتجه نحوه « غير صداد » جمع صادة كما قيل ، وهو  
اسم الفاعل من « صد عنه يصد » إذا انحرف عنه وازور .

الإعراب : «أبصارهن» أبصار : مبتدأ ، وهو مضاف وضمير للوثثات مضاف إليه  
« إلى الشبان » جار ومجرور متعلق بقوله ماثلة الآتى « ماثلة » خبر للمبتدأ «وقد» الواو واو  
الحال قد : حرف تحقيق «أراهن» أرى : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا  
تقديره أنا ، وضمير النسوة مفعول أول إذا اعتبرت أرى عليه ، فإن اعتبرتها بصرية  
فهو مفعولها « عى » جار ومجرور متعلق بقوله صداد الآتى « غير » مفعول ثان لأرى  
أو حال من للمفعول السابق ، على الوجهين اللذين ذكرناهما ، وهو مضاف و«صداد»  
مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « غير صداد » فإنه جمع صادة بدليل ضمير الإناث فى قوله  
« أبصارهن » وفى قوله «أراهن» ، وقال المؤلف فى الحواشى « لا أعلم أحداً  
ذكر مجيئه فى فاعلة للوثث إلا فى هذا البيت ، وحكايته مشهورة بين الأصمى وابن  
الأعرابى » اهـ ، قلت : وحاصل هذه الحكاية التى أشار إليها أن الأصمى قال  
بمحضرة الرشيد ، إن « صداد » فى هذا البيت جمع صادة ، وإن المراد القرواى المحدث  
عنهن ، غلطاه ابن الأعرابى ، وذكر أن « صداد » هو جمع صاد المذكور وإن  
المراد الأبصار لا النساء ، وقد زعم المؤلف أنها أن هذا هو الظاهر

(١) وذلك فى جمع غاز وسار ، اسمى فاعل من القزو والسرى

(٢) اليعر - بفتح الياء وسكون العين المهملة - الجدى يوضع فى الزبية لاصطياد

الثالث والرابع : فَعَلَ وفَعَّلَ غير معتلَي اللام ولا مضعفَيها ، كَجَمَلَ وَجَبَلَ ، وَرَقَبَةً وَثَمَرَةً .

الخامس والسادس : فَعَلَ كَذَبَ وَبَثَرَ ، وَفَعَلَ كَدَّهْنَ وَرُمَحَ .  
السابع والثامن : فَعِيلٌ بمعنى فاعِلٍ ومؤنَّثُهُ ، كَطَرِيفٍ وَكَرِيمٍ وَشَرِيفٍ ، ومؤنثاتها .

والخمسة الباقية : فَعْلَانٌ صفةٌ ومؤنَّثَاهُ فَعْلَى وفَعْلَانَةٌ ، وفَعْلَانٌ صفةٌ وأنشاه فَعْلَانَةٌ ، كَمُضْطَبَّانٍ وَغَضَبِي ، وَنَذْمَانٌ وَنَذْمَانَةٌ ، وَخُصَّانٌ وَخُصَّانَةٌ .  
والتزموا في فَعِيلٍ وأنشاه إذا كانا وَآوِيَّيَ الْعَيْنَيْنِ صَحِيحِي اللَّامَيْنِ ، كَطَوِيلٍ وَطَوِيلَةٍ ، أَنْ لَا يُجْمَعَا إِلَّا عَلَى فِعَالٍ .

ويحفظ فِعَالٌ في نحو : رَاعٍ وَقَائِمٍ وَآمٌ<sup>(١)</sup> ، ومؤنثاتهن ، وَأَعْجَفَ وَجَوَادٌ وَخَيْرٌ وَبَطْحَاءٌ وَقُلُوصٌ .

\*\*\*

الثاني عشر : فُعُولٌ - بضمتين - . ويطرد في أربعة ؛ أحدها : اسمٌ على فَعِيلٍ ، نحو كَبِدٍ وَوَعِلٍ ، وهو فيه كاللّازم ، وجاء في نحو تَمَرٌ مُمُورٌ على القياس وَمُتَمَرٌ ، قال :

— ٥٤٨ — \* فِيهَا عِمَائِيلُ أُسُودٍ وَمُتَمَرٌ \*

الأسد ، وكان من شأنهم أنهم إذا أرادوا اصطيد الأسد حفروا حفرة وربطوا فيها جدياً فيجئ الأسد فينزل الحفرة ليأكل الجدي فلا يستطيع الخروج ؛ فهذه الحفرة هي الزبية ، وهذا الجدي هو اليعر ، وبه يضرب المثل في الذل فيقال : أذل من يعر .  
(١) آم : اسم الفاعل من « أم القوم يؤمهم » وعلى هذا حمل قوله تعالى ،  
( واجعلنا للمتقين إماما ) قالوا : هو جمع آم

— ٥٤٨ — هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية - بالتصغير في اسمه واسم أبيه -  
الربيعي ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقد أنشد في اللسان  
عن ابن بري قبله :



وقد يكون مقصوفاً من نمور للضرورة<sup>(١)</sup>، وقالوا: أئمار .

= حَفْتُ بِأَطْوَادِ جِبَالٍ وَسَمَرُ فِي أَشْبِ الْفَيْطَانِ مُلْتَفَّ الْخُظَرُ  
اللفظة : « حفت » أحيطت « بأطواد » جمع طود - بفتح فسكون - وأصله الجبل ،  
العالى ، وأراد هنا الشديد الارتفاع ، ثم أبدل منه قوله « جبال وسمر » والجبال : جمع  
جبل : والسمر - بفتح السين وضم الميم - جمع سمرة ، وهى شجرة عالية مرتفعة ،  
ونجمع جمع السلامة على سمرات كما فى قول امرئ القيس :

كَأَنِّي غَدَاةَ الْبَيْنِ لَمَّا تَحَمَّلُوا لَدَى سَمُرَاتِ الْحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلٍ =

« عيائل » جمع عيل - بفتح العين وتشديد الياء مكسورة - وهو واحد العيال ،  
والمراد به هنا أشبال السباع ، وقيل : الصواب فى هذه الكلمة « عيائل » جمع غيل -  
بفتح الغين المعجمة وسكون الياء ، على غير قياس - وهو موضع الأسد « نمر » بضمين -  
جمع نمر - بفتح فسكون - وهو حيوان كاسر معروف .

الإعراب : « فيها » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « عيائل » مبتدأ  
مؤخر مرفوع بالضممة الظاهرة ، وهو مضاف ، و « أسود » مضاف إليه مجرور  
بالكسرة الظاهرة « ونمر » الواو حرف عطف ، نمر : معطوف على أسود مجرور  
بالكسرة الظاهرة ، وسكن لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « ونمر » بضم النون والميم جميعاً ، وللعلماء فيه ثلاثة أوجه ؛  
أولها أنه فعل بضمين من أول الأمر ، وثانيها أن أصله نمور على فعول ثم اقتطع بحذف  
الواو ، وثالثها أن أصله نمر بسكون الميم ثم وقف عليه بنقل حركة آخره إلى ما قبلها  
أو أتبع ثانيه لأوله ، وهذا الثالث ذكره ابن الضائع .

ويستدل بهذا الشاهد فى باب الإبدال فى قوله « عيائل » حيث أبدلت الهمزة من  
الياء مع كونها مفصولة من آخر الكلمة بحرف وهو ياء الإشباع ، وسيأتى للدواف  
الاستشهاد به هناك ونذكر وجهه .

(١) وقد يكون هذا الوجه أقرب إلى القبول ، لأننا وجدناهم يحذفون واو « فعول »  
إذا اضطروا لذلك ، فمن هذا قول الأخطل التغلبى .

كَلَمْعٍ أَبْدَى مَثَاكِيلَ مُسَلِّبَةٍ يَنْدُبُنْ ضَرْمَ بَنَاتِ الدَّهْرِ وَالْخُطْبِ =

والثلاثة الباقية الاسم الثلاثي الساكن العين : مفتوح الفاء نحو كَتَبَ  
وَقَلَسَ ، ومكسورها نحو خَجَلَ وَضَرَسَ ، ومضمومها نحو جُنْدَ وَبُرْدَ ،  
إلا في ثلاثة ؛ أحدها : معتلُّ العين كَحُوتَ ، والثاني : معتلُّ اللام كَذِي<sup>(١)</sup> ،  
وَشَذَّ في نُؤَى نُؤَى ، قال :

\* خَلَّتْ إِلَّا أَيَّاصِرَ أَوْ نُؤْيَا \* ٥٤٩ -

= أراد أن يقول « والخطوب » جمع خطب ، فلم يساعده الوزن ، خذف الواو .  
ومن ذلك قول الآخر .

إِنَّ الَّذِي قَضَى بِذَا قَاضٍ حَكَمٌ أَنْ تَرَدَّ الْمَاءُ إِذَا غَابَ النُّجْمُ

فإنه أراد أن يقول « إذا غاب النجوم » فلم يستقم له الوزن ، خذف الواو .  
(١) للدي - بضم اليم وسكون الدال - مكيال ، وقال الجوهري : هو القفيص  
الشامي ، وقال ابن الأعرابي : هو مكيال ضخم لأهل الشام وأهل مصر ، ويجمع على  
أمداء ، قال سيبويه : لا يكسر على غير ذلك ، وهو غير المد .

٥٤٩ - هذا الشاهد من كلام الطرماح ، قاله صاحب اللسان ( مادة أضأ )  
والذي أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله .

\* تَحَافِرُهَا كَمَا أَشْرَبَةَ الْإِضِينَا \*

اللغة : « الأياصر » جمع أيصر ، وهو جبل قصير يشد في أسفل الجباء إلى  
وتد « النؤى » جمع نؤى - بضم فسكون - وهي حفيرة تجعل حول الجباء لئلا  
يدخله المطر ، « الإضين » - بكسرة الهمزة والضاد المعجمة - جمع أضاة ، وهذا  
ملحق بجمع المذكر السالم لسكون المفرد ليس علما ولاوصفا لمذكر عاقل . وأصل نؤى  
نؤوى - بضم النون والهمزة بعدها واو - فلما اجتمع الواو والياء وسبقت إحداها  
بالسكون قلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم قلبت ضمة الهمزة كسرة لتناسب  
الياء ، ويجوز قلب ضمة النون كسرة أيضاً للناسبة ، ويجوز بقاؤها بحالها .

الإعراب : « خلت » خلا : فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره  
هي ، والتاء لتأنيث « إلا » أداة استثناء « أياصر » منصوب على الاستثناء « أو »  
حرف عطف « نؤيا » معطوف على أياصر .

الثالث : المضاعف ، كـ « مُدَّة » وَشَدَّ في حُصَّ - بالحاء المهملة ، وهو الـوَرَسُ -<sup>(١)</sup> حُصُوص ، ويحفظ في فَعَلَ ، كَأَسَد ، وَشَجَن ، وَنَدَب ، وَذَكَر .

\*\*\*

الثالث عشر : فَعْلَان - بكسر أوله وسكون ثانيه - وَيَطْرِدُ أيضاً في أربعة : اسم على فَعَال ، كَفُلَّامَ وَغُرَاب ، أو على فُعَل ، كَصُرَدَ<sup>(٢)</sup> وَجُرَذ ، أو فُعَلِ واوَيَّ العين ، كَحُوتٍ وَكُوز ، أو فَعَلَ ، كَتَاجَ وَسَاجَ وَخَالَ وَجَارٍ وَنَارٍ وَقَاعٍ ، وَقَلَّ في نحو صِنُو وَخَرِبَ<sup>(٣)</sup> ، وَغَزَالَ وَصُورَ<sup>(٤)</sup> ، وَحَائِطَ وَظَلِيمَ<sup>(٥)</sup> وَخَرُوف .

\*\*\*

= الشاهد فيه : قوله « نَوْيَا » بضم النون والمهمزة وتشديد الياء - فإنه جمع نَوَى - بضم النون وسكون المهمزة ، بزنة قفل - وأصله نَوَوَى ، على فَعُول - بضم الفاء والعين - فاجتمعت الواو والياء في كلمة وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء ثم أدغمت الياء في الياء ، فصار نَوْيَا ، فالنون مضمومة ، والياء مشددة ، والمهمزة بينهما أصلها الضم ، وتكسر لمناسبة الياء ، ويجوز أيضاً كسر النون للتناسب على ما بيناه في لغة البيت ، فافهم ذلك .

(١) الحص ، والورس : الزعفران ، ومنه قول عمرو بن كلثوم :

مُسْتَشْعَةً كَانَ الْحَصَّ فِيهَا إِذَا مَا الْمَاءُ خَالَطَهَا سَخِينَا

(٢) الصرد - بضم الصاد وفتح الراء المهملتين - طائر .

(٣) الحرب - بفتح الحاء وكسر الراء - ذكر الجباري ، وسمى بذلك لأنه يسكن الحراب ، ويجمع على خربان ، بكسر الحاء وسكون الراء .

(٤) الصوار - بكسر الصاد أو ضمها - القطيع من بقر الوحش ، وجمعه صيران ، وأصله صوران ، فقلبت الواو ياء لسكونها إثر كسرة .

(٥) الظليم - بفتح الظاء - ذكر النعام ، وجمعه ظلمان ، بكسر الظاء أو ضمها .

الرابع عشر : مُقْلَانٌ - بضم أوله وسكون ثانيه - ويكثر في ثلاثة :  
في اسم على فقل ، كظَهَرُ وَبَطْنُ ، أو فقل صحيح العين ، كذَكَرَ  
وَجَذَعَ<sup>(١)</sup> ، أو فَمِيل ، كقَضِيبَ وَرَغِيفَ وَكَيْتِيبَ<sup>(٢)</sup> ، وَقَلَّ في نحو رَاكِبَ  
وَأَسْوَدَ<sup>(٣)</sup> وَزُقَاقٍ .

\*\*\*

الخامس عشر : مُقْلَاءٌ - بضم أوله وفتح ثانيه - وَيَطْرُدُ في فَمِيلَ بمعنى  
فاعل ، غير مضاعف ، ولا معتل اللام ، كظَرِيفَ وَكَرِيمَ وَبَحِيلَ ، وكثر  
في فاعل دالاً على معنى كالفرزة ، كما قَلَّ وصَالِحٍ وشَاعِرٍ ، وشذَّ مُقْلَاءٌ في نحو  
جَبَانَ وَخَلِيفَةَ وَتَمَحَّحَ وَوَدُودٍ .

\*\*\*

السادس عشر : أَفْمَلَاءٌ - بكسر ثالثه - وهو نائب عن فَمْلَاءَ ،  
في المضعف ، كَشَدِيدَ وَعَزِيزَ ، وفي المعتل ، كَوَلِيٍّ وَغَنِيٍّ ، وشذ في نحو  
نَهْيَبٍ وَصَدِيقٍ وَهَيْنٍ .

\*\*\*

السابع عشر : فَوَاعِلُ ، وَيَطْرُدُ في سبعة : في فاعلة اسماً أو صفة ،  
ك (نَاصِيَةِ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ)<sup>(٤)</sup> ، وفي اسم على فَوَعَلَ ، كجَوَهَرَ وَكَوَثَرَ ،  
أو فَوَعَلَةٍ ، كصَوْمَعَةٍ وَزَوْبَعَةٍ ، أو فاعل - بالفتح - كخَاتَمَ وَقَالَ ب ،

(١) الجذع - بفتح الجيم والذال جميعاً - الثنى من اللز .

(٢) الكتيب : الرمل المجتمع .

(٣) قد ورد ذلك في قول الشاعر :

فَضَحْتُمْ قَرِيشًا بِالْفِرَارِ ، وَأَنْتُمْ قُمْدُونُ سُودَانَ عِظَامُ الْمَنَازِبِ

وزعم الفراء أن « سودان » جمع سود ، وسود جمع أسود . فسودان جمع الجمع ؟

وهو مردود بأن جمع الجمع غير الأصل ، وبأن فعلاً - بضم أوله وسكون ثانيه - إذا

كان صفة لا يجمع على فعلان . (٤) من الآية ١٦ من سورة العلق .

أَوْ فَاعِلَاءَ - بالكسر - نحو قاصِعَاءَ وراهِطَاءَ<sup>(١)</sup>، أو فاعِل كجائز<sup>(٢)</sup> وكاهل،  
أو في وصف على فاعِل لمؤنث كخائضٍ وطالِقٍ، أو لغير عاقل، كصَاهِلٍ وشَاهِقٍ  
وشذ قَوَارِسٍ ونَوَاكِسٍ وَسَوَابِقٍ وَهُوَ الْك<sup>(٣)</sup>.

\*\*\*

الثامن عشر: فَعَائِلٌ، وَيَطْرُدُ فِي كُلِّ رَابِعِي، مؤنث، ثالثة مَدَّة، سواء  
كان تأنيثه بالتاء، كسَحَابَةٍ وَصَحِيفَةٍ وَحَلُوبَةٍ، أو بالمعنى، كسَمَالٍ وَعَجُوزٍ  
وسَمِيدٍ، علم امرأة.

\*\*\*

التاسع عشر: فَعَائِي - بفتح أوله وكسر رابعه - وَيَطْرُدُ فِي سَبْعَةٍ:  
فَعْلَاءَةٌ كَمَوْمَاءَ<sup>(٤)</sup>، وَفَعْلَاءَةٌ كَسِفْلَاءَ<sup>(٥)</sup>، وَفَعْلِيَّةٌ كَهَبْرِيَّةَ<sup>(٦)</sup>، وَفَعْلُوءَةٌ  
كَمَرْقُوءَةٍ<sup>(٧)</sup>، وما حُذِفَ أَوَّلُ زَائِدِيهِ مِنْ نَحْوِ حَبْنَطِي<sup>(٨)</sup> وَقَلَنْسُوءَةٍ، وَفَعْلَاءَ

(١) القاصعاء والراهطاء: جهران من جهرة اليربوع، وله ثالث اسمه الناقعاء،  
وجمعهن قواصع ورواهط ونوافق.

(٢) الجائز - بالجيم وآخره زاي - اسم للخشبة للعرضة بين حائطين.

(٣) قد ورد النواكس في قول الفرزدق:

وَإِذَا الرَّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأَيْتَهُمْ خُصْعَ الرَّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ  
وورد الموالك في قول الآخر:

وَأَيَقَنْتُ أَنِّي عِنْدَ ذَلِكَ نَائِرٌ غَدَاتِنْدُ أَوْ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ

(٤) اللومة: الفلاة الواسعة التي لانبات فيها، وجمعها موام بكوار.

(٥) السعلاة: بكسر السين وسكون العين - القول، وجمعها سعال، ومنه قول الراجز:

\* عَجَازِزًا مِثْلَ السَّعَالِي خَفْسًا \*

(٦) الهبرية - بكسر الهاء وسكون الباء وكسر الراء - ما يكون في الشعر مثل

نخالة الطحين، أو هو ما تطاير من دقاق القطن، وجمعه هبار.

(٧) العرقوة: الخشبة التي توضع عرضاً في رأس الدلو.

(٨) الحبنطي: العظيم البطن.

اسماً كَصَحْرَاءَ ، أو صفةً لا مذكّر لها كَمَذْرَاءَ ، وذو الألف المقصورة لتأنيث كَحُبْلَى ، أو إلحاق كَذِفَرَى<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

تمامُ للمشرين : فعَالَى - بفتح أوله ورايه - وَيُشَارِكُ الفعَالَى - بالكسر - في صحراء وما ذكر بعده ، وليس لِفَعَالَى ما ينفرد به عن الفعَالَى إلا وصف<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

الحادى والمشرون : فعَالَى - بالتشديد - وَيَطْرُدُ في كل ثلاثى آخره ياء مشددة غير متجددة للنسب ، كَبُخْتَى وَكُرْنَى وَقُمْرَى ، بخلاف نحو مِصْرَى وبِصْرَى ، وأما أَنَاسَى فجمع إنسان لا إِنْسَى ، وأصله أَنَاسِينَ فَأَبْدَلُوا الدون ياء ، كما قالوا : ظَرَبَانُ وَظَرَابَى .

\*\*\*

الثانى والمشرون : فعَالِلٌ ، وَيَطْرُدُ في أربعة ، وهى : الرباعى والخامسى مجردين ومزِيداً فيهما ؛ فالأول كَجَعْفَرٍ وَزَبْرِجٍ<sup>(٣)</sup> ، والثانى كَسَفَرَجَلٍ وَجَحْمَرَشٍ ، ويجب حذف خامسه ؛ فتقول : سَفَارِجٌ وَجَحَامَرٌ ، وأنت بالخيار فى حذف الرابع أو الخامس إن كان الرابع مُشْبِهاً للحروف التى تزداد : إما بكونه بلفظ أحدها كَخَذَرَنْقٍ<sup>(٤)</sup> ، أو بكونه من تَحْرَجِهِ كَفَرَزْدَقٍ ، فإن الدال

(١) الذفرى : الموضع الذى يعرق من خلف أذن البعير ، وجمعه ذفار ، وألفه زائدة للالحاق بدرهم .

(٢) أى على زنة فعلان أو فعلى بفتح أولهما وسكون ثانيهما - نحو غضبان وغضبى وسكران وسكرى ، ويترجح فى جمعهما الفعَالَى - بضم الفاء وفتح اللام - نحو سكرارى .

(٣) الزبرج - بكسر الزاى والراء بينهما باء ساكنة - الذهب ، أو السحاب الرقيق الذى فيه حمرة .

(٤) الخدرنق : العنكبوت ، ومنه قول المتنبي يصف السيف .

قَوَاضٍ مَوَاضٍ نَسِجٌ دَاوُدَ عِنْدَهَا إِذَا وَقَعَتْ فِيهِ كَنَسِجِ الْخَدْرَنْقِ =

من مخرج التاء ، والثالث نحو مُدَخَّرج ومُتَدَخَّرج ، والرابع نحو قَرَطَبُوس<sup>(١)</sup> وخَنْدَرِيس<sup>(٢)</sup> ، ويجب حذف زائد هذين النوعين ، إلا إذا كان لينا قبيل الآخر فيثبت ، ثم إن كان ياء صُحِّح ، نحو قِنْدِيل ، أو واوا أو ألفا قلبا ياءين ، نحو عَصْفُور وسِرْدَاح<sup>(٣)</sup> .

\*\*\*

الثالث والعشرون : شبه فعَالٍ ، وَيَطْرِدُ في مزيد الثلاثي غير ما تقدم . ولا تحذف زيادته إن كانت واحدة ، كَأَفْكَلٍ<sup>(٤)</sup> وَمَسْجِدٍ وَجَوْهَرٍ وَصَيْرَفٍ وَعَلَقَى ، ويحذف ما زاد عليها ؛ فتُحذفُ زيادة من نحو مُنْطَلَقٍ ، واثنان من

= ونسج داود : أراد به الدروع ، وهو مبتدأ خبره الكاف ومجرورها في « كنسج » والجملة صفة ثالثة .

(١) القرطوبوس — بفتح القاف — اسم للداحية ، وبكسر القاف : الناقة العظيمة الشديدة .

(٢) الخندريس : اسم من أسماء الحجر .

(٣) السرداح — بكسر السين وسكون الراء — المكان اللين ، وهو أيضا الناقة الكثيرة اللحم ، وجمعه سراديج .

(٤) الأفكل — بفتح الهمزة والكاف بينهما فاء ساكنة — الرعدة والارتعاش ، ولا يبنى منه فعل ، وقد وقع في جميع النسخ المطبوعة « كأفضل » وقد قلدناها فيما سبق اغترارا بالنسخة التي شرح عليها الشيخ خالد ، وقد تبين لنا أن هذا تصحيف صوابه ما أثبتناه الآن ، وبيان ذلك أن الذي يجمع على هذه الزنة من وزن أفعل هو ما كان اسما على أي وجه كان من الضبط ، نحو إصبع وأصابع ، وأفكل وأفاكل ، وأبلم وأبلم ، وأولق وأوالق ، فأما أفعل إن كان وصفا ، فإن كان مؤنثه على فعلاء — نحو أحر وأحرأ وأورق وورقاء — فإنه يجمع على فعل — بضم فسكون — تقول « حمر » و « ورق » وإن كان مؤنثه على فعلى فإن مؤنثه يجمع على فعل — بضم الفاء وفتح العين — نحو الصغرى والصغر والكبرى والكبر ، ولا يجمع هو ؛ لأنه أفعل تفضيل =

نحو مُسْتَخْرَجٍ وَمُسْتَذَكَّرٍ ، ويتمين إبقاء الفاضل كاليمين مطلقاً ؛ فتقول في مُنْطَلَقٍ :  
مَطَاقٍ ، لا نَطَاقٍ ، وفي مُسْتَذَعٍ : مَذَاعٍ ، لا سَذَاعٍ ولا تَذَاعٍ ، خلافاً  
للمبرد في نحو مُقْعَنْسِسٍ ، فإنه يقول : قَعَاسِسٍ ، ترجيحاً للمائل الأصل ، وكالهمزة  
والياء المصدرتين كَالْمَذْدَدِ وَيَلْمَذْدَدُ ؛ تقول : الْآدُ وَيَلَادُ .

وإذا كان حذف إحدى الزيادتين مُغْنِيَاً عن حذف الأخرى بدون العكس  
تعين حذف اللفظ حذفها كياء حَيَزَبُونُ<sup>(١)</sup> ، تقول : حَزَابِينَ - بحذف الياء

= مجرد من أل ومن الإضافة ، وإذا كان أفضل التفضيل مجرداً من أل ومن الإضافة فإنه  
يلزم الإفراد والتذكير ، كما هو معلوم ، فإن اقترن بأل نحو الأفضل أو أضيف  
لمعرفة نحو أكرم الناس فقد أشبه الأسماء غير الأوصاف ؛ وحيثُذ يجوز جمعه كما تجمع  
الأسماء ، وطى هذا لو كان تمثيل المؤلف بالأفضل - مقروناً بأل - يكون صحيحاً .

وعما يدل على جواز جمع أفضل التفضيل للقرون بأل على أفعال قول الشاعر :  
قَهَرْنَاكُمْ حَتَّى السَّكْمَةِ فَأَنْتُمْ تَهَابُونَنَا حَتَّى بَنِيْنَا الْأَصَاغِرَا  
وقد سلك أبو العلاء للمرى هذا للسلك في قوله :

وَأِنِّي وَإِنْ كُنْتُ الْآخِرَ زَمَانُهُ لَأَتِي بِمَا لَمْ تَسْتَطِعْهُ الْأَوَائِلُ  
وقد جمع التاني أفضل التفضيل المضاف إلى معرفة في قوله :

أَفْضِلُ النَّاسِ أَغْرَاضُ لِدَا الزَّمَنِ يَخْلُو مِنْ أَلْهَمٍ أَخْلَاهُمْ مِنَ الْفِطَنِ  
فإن جاءت صيغة أفعال المجردة غير المضافة لمعرفة مجموعة كانت بمعنى الصفة المشبهة  
ولم تكن دالة على التفضيل ، ومن ذلك قول الشاعر :

إِذَا غَابَ عَنْكُمْ أَسْوَدُ الْعَيْنِ كُنْتُمْ كِرَامًا ، وَأَنْتُمْ مَا أَقَامَ الْأَيْمُ  
فهذا الشاعر قد جمع « الأيم » على الأئم لأنه لم يرد به إلا أكثر لؤما ، وإنما أراد  
به معنى اللثيم ، بدليل أنه جعله مقابل الكرام الذي هو جمع الكريم ، فافهم هذه  
وتفطن له .

(١) الحيزبون - يفتح الحاء وسكون الياء وفتح الزاي - للراءة العجوز ، وفي  
هذه الكلمة ثلاثة أحرف زائدة ، وهى الياء والواو والنون .



وقلب الواو ياء ، لا حَيَا زَيْن - بحذف الواو - لأن ذلك مُخَوِّجٌ إلى أن تحذف الياء ، وتقول : حَزَابِن ؛ إذ لا يقع بعد ألف التكسير ثلاثة أحرف أوسطها ساكن إلا وهو معتل .

فإن تكافأت الزائدتان فالخاذف مُحَيَّر ، نحو نُونِي سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى وألفيهما ، تقول : سَرَانْدُ أَوْ سَرَادٍ وَعَلَانْدُ أَوْ عَلَادٍ .

\*\*\*

### هذا باب التصغير

وله ثلاثة أبنية : فُعْمِيلٌ ، وَفُعْمِيلٌ ، وَفُعْمَيْلٌ ، كَفُعْلَيْسٍ ، وَدُرَيْهِمٍ ، وَدُنَيْنِيرٍ .

وذلك لأنه لا بُدَّ في كل تصغير من ثلاثة أعمال : ضَمُّ الأول ، وفتح الثاني ، واجتلاب ياء ساكنة ثالثة ، ثم إن كان المصغر ثلاثياً اقتصر على ذلك وهي بنية فُعْمِيلٍ كَفُعْلَيْسٍ وَرُجَيْلٍ ، وَمِنْ ثُمَّ أَلَمْ يَكُنْ نَحْوَ زُمَيْلٍ وَلُعْمَيْزَى تصغيراً ؛ لأن الثاني غير مفتوح والياء غير ثالثة ، وإن كان متجاوزاً للثلاثة احتيج إلى عمل رابع ، وهو كسر ما بعد ياء التصغير ، ثم إن لم يكن بعد هذا الحرف المكسور حرف قبل الآخر لين فهي بنية فُعْمَيْلٍ ، كقولك في جعفر : جُعْمَيْفِرٍ ، وإن كان بعده حرف لين قبل الآخر فهي بنية فُعْمَيْلٍ ؛ لأن اللين للوجود قبل آخر المكبر إن كان ياء سلمت في التصغير لمناسبتها للكسرة كقُنْدِيلٍ وقُنَيْدِيلٍ ، وإن كان واواً أو ألفاً قلبا ياءين لسكونهما وانكسار ما قبلهما ، كعُصْفُورٍ وَعُصَيْفِيرٍ ، وَمِضْبَاحٍ وَمُصْبِيحٍ .

وَيَتَوَصَّلُ في هذا الباب إلى مثالي فُعْمِيلٍ وَفُعْمَيْلٍ بما يتوصل به في باب الجمع إلى مثالي فَمَالٍ وفَمَالِيلٍ ؛ فتقول في تصغير سَفَرَجَلٍ وفَرَزْدَقٍ

وَمُسْتَخْرَجٍ وَالنَّدَدَ وَيَلْنَدَدَ وَحَيْرَبُونَ : سُفَيْرِج ، وَفَرِيْزِدَ أَوْ فَرِيْزِق ،  
وَحُخَيْرِج ، وَأَلَيْدَ ، وَيَلَيْدَ ، وَحَزَيْنِينَ ، وَتَقُولُ فِي سَرَنْدَى وَعَلَنْدَى :  
سُرَيْنِدَ وَعُلَيْنِدَ أَوْ سُرَيْدَ وَعُلَيْدَ .

ويجوز لك في بابي التّكسير والتصغير أن تموض مما حذفته ياء ساكنة  
قبل الآخر إن لم تكن موجودة ؛ فتقول : سُفَيْرِجِجَ وَسَفَارِجِجَ ، بالتّمويض ،  
وتقول في تكسير آخر نجام وتصغيره : حَرَّاجِيمَ وَحُرَّجِيمِجَ ، ولا يمكن  
التّمويض لاشتغال محلّه بالياء المنقلبة عن الألف .

وما جاء في البابين مُخَالَفًا لما شرحناه فيهما نخرج عن القياس ، مثاله  
في التّكسير جمعهم مكانًا على أَمَكْنِ ، وَرَهْطًا وَكَرَاهًا على أَرَاهِطَ<sup>(١)</sup>  
وَأَكَارِعَ ، وباطلا وحديثًا على أَبَاطِيلَ وَأَحَادِيثَ ، ومثاله في التصغير تصغيرهم  
مَغْرَبًا وَعِشَاءً على مُغِيرِبَانَ وَعُشَيَّانَ ، وَإِنْسَانًا وَآيِلَةً على أَنِيسِيَّانَ وَلَيْيِلِيَّةَ ،  
وَرَجُلًا على رَوَيْجِلَ ، وَصَبِيَّةَ وَغِلْمَةً وَبَنُونَ على أَصْيَبِيَّةَ وَأَغِيلِمَةً وَأَبِينُونَ ،  
وَعُشْيِيَّةَ على عُشْيَشِيَّةَ .

\*\*\*

فصل : واعلم أنه يُسْتَنْثَى من قولنا « يكسر ما بعد ياء التصغير فيما تجاوز  
الثلاثة » أَرْبَعُ مَسَائِلَ :

إحداها : ما قبل علامة التّأنيث ، وهي نوعان : تالّا كشَجَرَةٍ ، وألف  
كعُجْبَلَى .

(١) قد جاء من ذلك قول الشاعر

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتَ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَحُوا

وقد قال قوم : إنهم جمعوا رهطًا على أرهط كأفلس ثم جمعوا الأرهط على الأراهط .

الثانية : ما قبل المدة الزائدة قبل ألف التانيث ، كحَمَرَاء .  
 الثالثة : ما قبل ألف أفعال ، كأَجَمَالِ وَأَفْرَاس .  
 الرابعة : ما قبل ألف فَعْلَانِ الذي لا يُجْمَعُ على فَعَالَيْنِ ، كسَكْرَانِ  
 وَعُثْمَانِ .

فهذه المسائل الأربع يجب فيها أن يبقى ما بعد ياء التصغير مفتوحاً ،  
 أى : باقياً على ما كان عليه من الفتح قبل التصغير ، تقول : شَجِيرَةٌ وَحُبَيْلَى  
 وَحُمَيْرَاءَ وَأَجِينَمَالِ وَأَفِيرَاسَ وَسُكَيْرَانَ وَعُثَيْمَانَ ، وتقول فى سِرْحَانَ  
 وَسُلْطَانَ : سُرَيْحَيْنِ وَسُلَيْطَيْنِ ؛ لأنهم جمعوها على سَرَاحَيْنِ وَسَلَاطَيْنِ .



فصل : وَاسْتَنْقَى أيضاً من قولنا « يُتَوَصَّلُ إِلَى مِثَالِ مُعْمِلٍ وَفَعْمِلٍ  
 بما يتوصل به من الحذف إلى مثال مَفَاعِلٍ وَمَفَاعِيلِ » ثمانى مسائل ، جاءت  
 فى الظاهر على غير ذلك ؛ لكونها مختومة بشيء قُدِّرَ انفصاله عن البنية ،  
 وقُدِّرَ التصغير وارداً على ما قبل ذلك الشيء ، وذلك ما وقع بعد أربعة  
 أحرف : من ألف التانيث ممدودة كقَرَفُصَاءَ ، أو تائه كحَنَظَلَةٍ ، أو علامة  
 نسب كمَبْقَرَى ، أو ألف ونون زائدتين ، كزَعْفَرَانِ ، وَجُلْجُلَانِ ،  
 أو علامة تنفية كمُسْلِمَيْنِ ، أو علامة جمع تصحيح المذكر كجَمْعَفَرَيْنِ ،  
 أو للمؤنث كمُسْلِمَاتِ ، وكذلك عَجَزُ المضاف كاصريء القيس ، وعَجَزُ  
 المركب كَبَعْلَبِكَ .

فهذه كلها ثابتة فى التصغير ؛ لتقديرها منفصلة ، وتقدير التصغير واقماً على  
 ما قبلها ، وأما فى التفسير فإنك تحذف فتقول : قَرَايِصُ ، وَحَنَاطِلُ ،  
 وَعَبَاقِرُ ، وَزَعَاوِرُ ، وَجَلَاوِلُ ، ولو ساغ تكسير البواقي لوجب الحذف ،

إلا أن المضاف يُكسَّرُ بلا حذف كما في التصغير ، تقول : أمارى به القيس ، كما تقول : أُميرى القيس ؛ لأنهما كلمتان كل منهما ذات إعراب يَحْضُمُها ؛ فكان ينبغى للنظام أن لا يستثنيه .

\*\*\*

فصل : وثبت ألف التأنيث المقصورة إن كانت رابعة كحُبْلَى ، وتحذف إن كانت سادسة ككُفَيْزَى . أو سابعة ككَبَرْدَرَايَا . وكذا الخامسة إن لم يتقدمها مدَّة كقَرَقَرَى ، فإن تقدمتها مدَّةٌ حذفت أيهما شئت كحُبَارَى وقُرَيْنَا ، تقول : حُبَيْرَى أو حُبَيْرٌ ، وقُرَيْنَا أو قُرَيْثٌ .

\*\*\*

فصل : وإن كان ثاني المصغر ليناً متقلباً عن لين رَدَدَتْهُ إلى أصله ؛ فترد ثاني نحو « قِيَمَةٌ ، وِدِيْمَةٌ ، ومِيْزَانٌ ، وبَابٌ » إلى الواو ، وَيُرَدُّ ثانی نحو « مُوقِنٌ ، ومُوسِرٌ ، ونَابٌ » إلى الياء ؛ بخلاف ثاني نحو « مُتَمَدٌّ » فإنه غير لين ؛ فيقال : مُتَمِيعٌ ، لا مُوَيْعِدٌ ، خلافاً للزجاج والفارسي ، وبخلاف ثاني نحو « آدَمٌ » فإنه عن غير لين ؛ فتقلب واواً كالألف الزائدة من نحو ضَارِبٍ والجهولة الأصل كصاب<sup>(١)</sup> ، وقالوا في عِيدٍ : عَيْتِدٌ ، شذوذاً ، كراهيةً لالتباسه بتصغير عُودٍ ، وهذا الحكم ثابت في التكسير الذي يتغير فيه الأول : كمَوَازِينٌ ، وأَبْوَابٌ ، وَأَنْيَابٌ ، وأَعْوَادٌ ؛ بخلاف نحو قِيَمٍ وِدِيْمٍ<sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

(١) الصاب : عصارة شجر من كبريه المذاق .

(٢) لأن الكسرة التي كانت في أول للمرد - وهو قيمة وديمة - لا تزال في الجمع كما كانت ، وهي التي اقتضت قلب الواو ياء .

فصل : وإذا صُمِّرَ ما حُذِفَ أحدُ أصوله وجب رَدُّ محذوفه ، إن كان قد بقي بعد الحذف على حرفين ، نحو كُئِلَ وخُذَّ ومُذَّ ، أعلاماً ؛ وسِهَ ويَدِرَ وحِرَ ؛ تقول : أُكَيْلَ وأُخَيْدَ ، بَرَدَّ الفاء ، ومُنَيْدَ وسُنَيْمَةَ ، بَرَدَّ العين ، وبُدَيْتَةَ وحُرَيْبَجَ ، بَرَدَّ اللام .

وإذا سُمِّيَ بما وُضِعَ ثَمَانِيًّا فإن كان ثانيه صحيحاً نحو هَلْ وَبَلْ ، لم يُرَدَّ عليه شيء حتى يُصَمَّرَ ؛ فيجب أن يضمف أو يُزَادَ عليه ياء ؛ فيقال : هَلِيلَ أو هُلَيْ ، وإن كان معتلاً وجب التضعيف قبل التصغير ، فيقال في لَوْ وَكَيْ وَمَا ، أعلاماً : لَوَيْ وَكَيْ - بالشدِيد - ومَاء - بالمد - وذلك لأنك زِدْتَ على الألف ألفاً فالتقى ألفان ؛ فأبدلت الثانية همزة ، فإذا صغرت أعطيت حكم دَوَّ وَحَيَّ وماء ؛ فتقول : لُوَيْ ، كما تقول : دُوَيْ ، وأصلهما لُوَيْوُ ودُوَيْوُ<sup>(١)</sup> ، وتقول : كُيَيْ - بثلاث ياءات - كما تقول : حُيَيْ ، وتقول : مُوَيْ ، كما تقول في تصغير الماء المشروب : مُوَيْهَ ، إلا أن هذا لامة هاء فرُدَّ إليها .

\*\*\*

فصل : وتصغير الترخيم أن تعتمد إلى ذى الزيادة الصالحة للبقاء فتحذفها ، ثم توقع التصغير على أصوله ، وَمِنْ ثَمَّ لَا يَتَأْتِي فِي نَحْوِ جَعْفَرٍ وَسَقَرٍ جَلٍ لَتَجَرُّدِهَا ، وَلَا فِي نَحْوِ مُتَدَخِرٍ وَمُخَرَّنَجٍ ؛ لامتناع بقاء الزيادة فيهما لإخلاها بالزَّيْنَةِ ، ولم يكن له إلا صيغتان وهما : مُقَمِّلٌ كَحُمَيْدٍ فِي أَحَدٍ وَحَامِدٌ وَمَحْمُودٌ وَخَدُونٌ وَخَدَانٌ ، وَمُقَمِّعِلٌ كَقَرِيظٍ ، لَا مُقَمِّعِلٌ ؛ لأنه ذو زيادة .

\*\*\*

فصل : وتلحق تاء التأنيثِ تصغيرَ مالا يلبس من مؤنثٍ عارٍ منها ، ثلاثي

(١) فاجتمعت الواو والياء وسبقت إحداها بالسكون ، فقلبت الواو ياء ، ثم أُدغمت الياء في الياء .

في الأصل وفي الحال ، نحو دَارٍ وَسِنَّ وَعَيْنٍ وَأُذُنٍ ، أو الأصل دون الحال ،  
نحو يَدٍ ، وكذا إن عَرَضَتْ ثَلَاثِيَّتُهُ بسبب التصغير ، كَسَمَاءٍ مُطْلَقًا ، وَحَرَاءٍ  
وَحُبْلَى مُصَغَّرَيْنِ تصغير الترخيم ، بخلاف نحو شَجَرٍ وَبَقَرٍ ؛ فلا تلحقهما التاء  
فيمن أنثما لثلاثا يلتبسا بالمفرد ، وبخلاف نحو خَمْسٍ وَسِتٍّ ، لثلاثا يلتبسا بالعدد  
المذكر ، وبخلاف نحو زَيْنَبٍ وَسُعَادٍ لتجاوزهما للثلاثة ، وشذَّ تَرْكُ التاء  
في تصغير حَرْبٍ وَعَرَبٍ وَدِرْعٍ وَنَمْلٍ وَنَحْوِهِنَّ ، مع ثلاثيتهن وعدم اللبس ،  
واجتلابها في تصغير وَرَاءٍ وَأَمَامٍ وَقُدَّامٍ ، مع زيادتهن على الثلاثة .

\*\*\*

فصل : ولا يُصَغَّرُ من غير المتمكن إلا أربعة : أفعَلُ في التعمجب <sup>(١)</sup> ،  
والمركب للزجى ، كَبَقْلَيْكَ وَسَيْبَوِيهِ ، في لُغَةٍ مِّنْ بَنَاهُمَا ، وأَمَّا من أعربهما  
فلا إشكال ، وتصغيرهما تصغير المتمكن ، نحو مَا أَحْيَسْنَاهُ وَبُعَيْلَيْكَ وَسَيْبَوِيهِ ،  
واسم الإشارة ، وسمع ذلك منه في خمس كلمات ، وهي : ذَا ، وَتَا ، وَذَان ،  
وَتَان ، وَأَوْلَاءَ <sup>(٢)</sup> ، والأسم الموصول ، وسمع ذلك منه أيضاً في خمس كلمات ،  
وهي : الذى ، والتى ، وتشنيتهما ، وجمع الذى . وَيُؤَافِقُنَ تصغير المتمكن  
في ثلاثة أمور : اجتلاب الياء الساكنة ، والتزام كون ما قبلها مفتوحاً ،  
ولزوم تكميل ما نقص منها عن الثلاثة ، ويخالفه في ثلاثة أيضاً : بقاء أولها  
على حركته الأصلية ، وزيادَةُ ألفٍ في الآخر عوضاً من ضم الأول . وذلك  
في غير المختوم بزيادة تنثية أو جمع ، وأن الياء قد تقع ثانية ، وذلك في ذَا وَتَا ؛  
تقول : ذِيًّا وَتِيًّا ، والأصل ذُبِيًّا وَتُبِيًّا لِحذف الياء الأولى ، وَذِيَّانَ وَتِيَّانَ ،  
وتقول : أُولِيًّا - بالقصر في لُغَةٍ مِّنْ قَصَرَ ، وبالمد في لُغَةٍ مِّنْ مد - وتقول :

(١) وعليه ورد قول الشاعر :

يَا مَآ أُمِّيْلِحَ غَزْلَانَا شَدَنَ لَفَا مِنْ هُوْلِيَّا سَكَنَ الضَّالِّ وَالسَّمَرِ

الَّذِيَّ ، وَاللَّتِيَّ<sup>(١)</sup> ، وَالَّذِيَّانِ ، وَاللَّتِيَّانِ . وإذا أردت تصغير  
« اللاتي » صغرت التي فقلت : اللَّتِيَّ ، ثم جمعت بالالف والياء فقلت :  
اللَّتِيَّاتِ ؛ واستغنوا بذلك عن تصغير اللاتي واللاتي على الأصح .

ولا يُصَغَّرُ « ذى » اتفاقاً للإلباس ، ولا « نى » للاستغناء بتصغير تا ،  
خلافًا لابن مالك .



### هذا باب النسب

إذا أردتَ للنسب إلى شيء فلا بُدَّ لك من عَليْنِ في آخره ؛ أحدهما : أن  
تزيد عليه ياء مشددة تصيرُ حرفَ إعرابه ، والثاني : أن تكسره ؛ فتقول  
في النسب إلى دِمَشْقٍ : دِمَشْقِيٌّ .

ونحذف لهذه الياء أمور في الآخر ، وأمور متصلة بالآخر :  
أما التي في الآخر فسته :

أحدها : الياء المشددة الواقعة بعد ثلاثة أحرف فصاعداً ، سواء كانتا  
زائدتين ، أو كانت إحداها زائدة والأخرى أصلية .

فالأول نحو كُرْمِي وشَافِي ؛ فتقول في النسب إليهما : كُرْمِيٌّ وشَافِيٌّ ،  
فَيَتَّحِدُ لَفْظُ الْمُنْسُوبِ وَلَفْظُ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ ، ولكن يختلف التقدير ، ولهذا  
كان بِحَمَاتِي - علماً لرجل - غيرَ منصرفٍ ؛ فإذا نسب إليه انصرف .

والثاني : نحو مَرْمِيٍّ ، أصله مَرْمُؤِيٌّ ، ثم قلبت الواو ياء والضممة

(١) ومن ذلك قولهم ، بعد اللتيا والتي .

كسرة وأدغمت الياء في الياء ، فإذا نسبت إليه قلت : مَرْمِيٌّ ، وبعضُ العرب يحذف الأولى لزيادتها وَيُنْبَقِي الثانية لأصالتها ويقلبها أَلْفًا ثم يقبّل الألف واوًا ؛ فيقول : مَرْمَوِيٌّ .

وإن وقعت الياء المشددة بعد حرفين حذفت الأولى فقط ، وقلبت الثانية أَلْفًا ثم الألف واوًا ؛ فنقول في أُمَيَّة : أُمَوِيٌّ .

وإن وقعت بعد حرف لم تحذف واحدة منهما ، بل تفتح الأولى وتردّها إلى الواو إن كان أصلها الواو ، وتقلب الثانية واوًا ؛ فنقول في طَيٍّ وحَيٍّ : طَوَوِيٌّ وحَيَوِيٌّ .

الثاني : تاء التانيث ، تقول في مَكَّة : مَكِّيٌّ ، وقولُ المتكلمين في ذَات : ذَاتِي ، وقولُ العامة في الْخَلِيقَةِ : خَلِيفَتِي — لَحْنٌ ، وصوابُهما : ذَوَوِيٌّ ، وخليفي .

الثالث : الألف إن كانت متجاوزة للأربعة ، أو أربعة متحركاً ثانياً كلمتها ؛ فالأول يقع في أَلِفِ التَّانِيثِ كحُبَارَى ، وألف الإلحاق كحَبْرَكِي<sup>(١)</sup> ، فإنه مُلْحَقٌ بِسَفَرَجَلٍ ، والألفِ المنقلبة عن أصل كُضْطَفِي . والثاني لا يقع إلا في أَلِفِ التَّانِيثِ كجَمَزَى . وأما الساكن ثانياً كلمتها فيجوز فيها القلبُ والحذفُ ، والأزجَحُ في التي للتانيث كحُبَلِي الحذفُ ، وفي التي للإلحاق كعَلَقِي ، والمنقلبة عن أصل كعَلَمِي القلبُ ، والقلبُ في نحو مَلَمِي خَيْرٌ منه في نحو عَلَقِي ، والحذفُ بالعكس .

(١) الحبركي - بفتحين فسكون ففتحة - القراء ، قالت الحنفاء

وَلَسْتَ بِمَرْصَعٍ نَذَنِي حَبْرَكِي أَبُوهُ مِنْ بَنِي جُشَمَ بْنِ بَكْرِ



الرابع : ياء المنقوص المتجاوزة أربعة كمُعْتَدٍ ومُسْتَعْلٍ ، فأما الرابعة كقَاضٍ ، فكألف المقصور الرابعة في نحو مَسْقَى ومَلْمَى ، ولكن الحذفُ أَرْجَحُ .

وليس في الثالث من ألفِ المقصور ، كَقَتَّى وَعَهَى ، وياءُ المنقوص كَقَمٍ وشَحٍ إلا القلبُ واواً ، وحيث قلبنا الياء واواً فلا بُدَّ من تقدم فتح ما قبلها .

ويجب قلبُ الكسرة فتحة في فَعِلٍ كَنَعِرٍ ، وفَعِلٍ كَدُنِيلٍ ، وفَعِلٍ كَابِلٍ .

الخامس والسادس : علامة التثنية وعلامة جمع تصحيح المذكر ؛ فقول في زَيْدَانٍ وزَيْدُونَ علمين معربين بالحروف : زَيْدِيٌّ ؛ فأما قبل التسمية فإنما يُنسَبُ إلى مفردهما ، وَمَنْ أَجْرَى زَيْدَانٍ عَلَمًا مجرى سَلَمَانَ وقال :

— ٥٥٠ — \* أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ السَّبْعَانِ \*

٥٥٠ — نسب قوم هذا الشاهد لابن أحرر ، وقال الشيخ خالد : « وهو تميم بن أبي بن مقبل ، لا لخلف بن الأحمر ، خلافا للموضح » اهـ ، وقال ياقوت ، « وقال ابن مقبل ، وقيل : ابن أحرر » اهـ ، والذي أنشده المؤلف ههنا هو صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبَلِيِّ الْمَلَوَانِ \*

اللفة : « السبعان » جبل قبل فلج ، وقيل : واد شمالي سلم ، قال ياقوت ، « ولا يعرف في كلامهم اسم طى فلان - بفتح فضم - غيره » اهـ . وهذا مبنى منه طى أنه مفرد ، ولو أنه اعتبره مثنى كما ذهب إليه المصنف ههنا تبعاً لقوم من النحاة لكان أشباهه كثيراً كثنية عضد وسبع ويقظ ونحوهن « الملوان » الليل والنهار . =

قال : زَيْدَانِيٌّ ، ومن أَجْرِي زَيْدُونٌ عَلَمًا مَجْرِي غَسْلِينَ قال : زَيْدِيْنِيٌّ ،  
ومن أَجْرَاهُ مَجْرِي هُرُونٌ وَمَجْرِي عَرَبُونَ أو أَلْزَمَهُ الْوَاوَ وَفَتَحَ النُّونَ قال :  
زَيْدُونِيٌّ ؛ فَتَحُوا <sup>(١)</sup> تَمَرَاتٍ إِنْ كَانَ بَاقِيًا عَلَى جَمْعِيَّتِهِ فَالنَّسَبُ إِلَى مُفْرَدِهِ ،  
فَيُقَالُ : تَمَرِيٌّ بِالْإِسْكَانِ ، وَإِنْ كَانَ عَلَمًا فَنَحْوِ حَكِي لِمَعْرَابِهِ نَسَبٌ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ،  
وَمَنْ مَنَعَ صَرْفَهُ قُزِّلَ تَاءُهُ مَنَزَلَةً تَاءُ مَكَّةَ ، وَالْفَتْحُ مَنَزَلَةً أَلْفَ جَزْزَى ، فَحُذِفَتْهُمَا  
وقال : تَمَرِيٌّ ، بِالْفَتْحِ . وَأَمَّا نَحْوُ ضَخَمَاتٍ فِي أَلْفِهِ : الْقَلْبُ ، وَالْحَذْفُ ؛  
لأنَّهَا كَأَنَّهَا حُبْلَى ، وَلَيْسَ فِي أَلْفٍ نَحْوُ مُسْلِمَاتٍ وَسُرَادِقَاتٍ إِلَّا الْحَذْفُ .

\*\*\*

وَأَمَّا الْأُمُورُ الْمُتَّصِلَةُ بِالْآخِرِ فَسِتَّةٌ أَيْضًا :

أَحَدُهَا : الْيَاءُ الْمَكْسُورَةُ الْمُدْغَمَةُ فِيهَا يَاءٌ أُخْرَى ؛ فَيُقَالُ فِي طَيِّبٍ وَهَيْئٍ :  
طَيِّبِيٌّ وَهَيْئِيٌّ ، بِحَذْفِ الْيَاءِ الثَّانِيَةِ ، بِخِلَافِ نَحْوِ هَبِيْخٍ لَا يَفْتَحُ الْيَاءُ ، وَبِخِلَافِ  
نَحْوِ مُهَيِّمٍ لَا يَفْصَلُ الْيَاءُ الْمَكْسُورَةَ مِنَ الْآخِرِ بِالْيَاءِ السَّاكِنَةِ .

= الإِعْرَابُ : « أَلَا » أَدَاةُ اسْتِفْتَاحٍ « يَا » حَرْفُ نِدَاءٍ « دِيَارٌ » مَنَادَى مُنْصَوِّبٌ  
بِالْفَتْحَةِ الظَّاهِرَةِ . وَهُوَ مُضَافٌ ، وَ « الْحَيَّ » مُضَافٌ إِلَيْهِ مَجْرُورٌ بِالْكَسْرِ الظَّاهِرَةِ  
« بِالسَّبْعَانِ » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِمَحْذُوفٍ حَالٌ مِنْ دِيَارِ الْحَيَّ « أَمَلٌ » فِعْلٌ مَاضٍ  
« عَلَيْهَا » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَمَلٌ « بِالْبَلَى » جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ أَمَلٌ  
أَيْضًا « الْمَلَوَانِ » فَاعِلٌ أَمَلٌ مَرْفُوعٌ بِالْأَلْفِ نِيَابَةً عَنِ الضَّمَّةِ لِأَنَّهُ مَثْنَى .

الشَّاهِدُ فِيهِ : قَوْلُهُ « بِالسَّبْعَانِ » فَإِنَّهُ فِي الْأَصْلِ مَثْنَى سَبْعَ ، ثُمَّ سُمِّيَ بِهِ فَصَارَ عَلَمًا  
عَلَى مَكَانِ بَعِيْتِهِ ، وَقَدْ اسْتَعْمَلَهُ الشَّاعِرُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ بِالْأَلْفِ ؛ فَدَلَّ عَلَى أَنَّهُ عَامِلَةٌ كَمَا  
يَعَامَلُ الْمَفْرَدَاتُ ، نَظَرًا إِلَى مَعْنَاهُ الْعَارِضُ بَعْدَ صَيُورَتِهِ عَلَمًا ، وَلَوْ أَنَّهُ عَامِلَةٌ مُعَامَلَةٌ  
الْمَثْنِيَّاتِ نَظَرًا إِلَى مَعْنَاهُ الْأَصْلَى لِأَعْرَبِهِ هُنَا بِالْيَاءِ لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْجَرِّ ، وَعَلَى هَذَا فَإِنَّهُ  
يَنْسَبُ إِلَيْهِ عَلَى لَفْظِهِ ، وَلَوْ عَامِلَةٌ مُعَامَلَةٌ الْمَثْنَى يَرُدُّهُ إِلَى مُفْرَدِهِ ثُمَّ يَنْسَبُ إِلَى الْمَفْرَدِ .

(١) لَوْ قَالَ « وَأَمَّا جَمْعُ الْمُؤَنَّثِ فَتَحُوا تَمَرَاتٍ . . . إلخ » لَكَانَ أَحْسَنَ .

وكان القياسُ أن يقال في طَيِّءٍ : طَيِّئِي ، ولكنهم بعد الحذف قلبوا الياء  
الباقية ألفاً على غير قياس ، فقالوا : طَائِيٌّ .

الثاني : ياء فَعِيلَةٍ كَحَنِيفَةٍ وَصَحِيفَةٍ ، تحذف منه تاء التانيث أولاً ،  
ثم تحذف الياء ، ثم تقلب الكسرة فتحةً ؛ فتقول : حَنَفِيٌّ وَصَحَفِيٌّ . وَشَذَّ  
قولهم في السَّلَاقَةِ<sup>(١)</sup> : سَلِيقِي ، وفي عَمِيرَةٍ كَلْبٍ : عَمِيرِي .

ولا يجوز حذف الياء في نحو طَوِيلَةٍ ؛ لأن العين معتلة ؛ فكان يلزم قلبها  
ألفاً لتحركها وتحرك ما بعدها وانفتاح ما قبلها ، فيكثر التغير ، ولا في نحو  
جَلِيلَةٍ ؛ لأن العين مضممة فيلتقي بعد الحذف مِثْلَانِ فيثقل .

الثالث : ياء فُعَيْلَةٍ ، كجُهَيْنَةٍ وَقُرَيْظَةٍ ، تحذف تاء التانيث أولاً ، ثم تحذف  
الياء ، فتقول : جُهِنِيٌّ وَقُرَظِيٌّ ، وَشَذَّ قولهم في رُدَيْنَةٍ : رُدَيْنِي<sup>(٢)</sup> ، ولا يجوز  
ذلك في نحو قَلِيلَةٍ ، لأن العين مضممة .

الرابع : واو فَعُولَةٍ كَشَنُوءَةٍ ، تحذف تاء التانيث ، ثم تحذف الواو ،  
ثم تقلب الضمة فتحةً ، فتقول : شَنُوءِي ، ولا يجوز ذلك في قَوُولَةٍ ، لاعتلال  
العين ، ولا في نحو مَلُولَةٍ ، لأجل التضعيف .

الخامس : ياء فَعِيلِ المَعْتَلِّ اللام ، نحو غَنِيٍّ وَعَلِيٍّ ، تحذف الياء الأولى ،  
ثم تقلب الكسرة فتحةً ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ،  
فتقول : غَنَوِيٌّ وَعَلَوِيٌّ .

(١) من ذلك قول الشاعر ،

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِي أَقُولُ فَأُعَرِّبُ

(٢) قالوا : رمح رديني ، نسبوه إلى ردينة ، وهي امرأة كان عملها تقويم الرماح .

السادس : ياء فَعِيلِ المعتل اللام ، نحو قَصَى ، تحذف الياء الأولى ، ثم تقلب الياء الثانية ألفاً ، ثم تقلب الألف واواً ، فتقول : قَصَوَى .

وهذان النوعان مفهومان مما تقدم ، ولكنهما إنما ذَكَرَا هناك استطراداً ، وهذا موضحهما .

فإن كان فَعِيلٌ وفَعِيلٌ صحيحى اللام لم يحذف منهما شيء ، وشَذَّ قولهم في ثَقِيفٍ وقُرَيْشٍ : ثَقَفِيَّ وقُرَيْشِيَّ .

\*\*\*

فصل : حُكْمُ همزة الممدود في النسب كحكمها في التثنية ، فإن كانت للتأنيث قلبت واواً كصَحْرَاوِيٍّ ، أو أصلاً سَلِمَتْ نحو قُرَائِيٍّ ، أو للإلحاق ، أو بدلاً من أصل فالوجهان . فتقول : كِسَائِيَّ وَكِسَاوِيَّ ، وَعِلْبَاوِيَّ وَعِلْبَائِيَّ .

\*\*\*

فصل : يُنْسَبُ إلى صَدْرِ المركب إن كان التركيبُ إسنادياً كَتَابَعِيٍّ وَبَرَقِيٍّ ، في تَأْبَطَ شَمْرًا وَبَرَقَ نَحْرُهُ ، أو مَزَجِيًّا كَبَعْلِيٍّ وَمَعْدِيٍّ أو مَعْدَوِيٍّ ، في بَعْلَبِكَ وَمَعْدِيكَرِبٍ ، أو إضافياً كَامَرِيٍّ ، [أ] وَمَرِيٍّ ، في أَمْرِيٍّ القيس<sup>(١)</sup> إلا إن كان كُفْيَةً كَأبي بكرٍ وأم كلثوم ، أو معرفاً صَدْرُهُ بمعجزه - كَأَبْنِ عُمَرَ وَابْنِ الزُّبَيْرِ - فإنك تَنْسُبُ إلى عَجْزِهِ ؛ فتقول :

(١) وعلى هذا جاء قول ذي الرمة :

وَيَسْقُطُ بَيْنَهَا الْمَرِيئِيُّ أَنْفَاً كَمَا أَلْقَيْتَ فِي الدَّبَّةِ الْحَوَارَا

« بيننا » الضمير راجع إلى بيوت المجد التي عددها في بيتين سابقين ، و « المرئي »

النسوب إلى امرئ القيس ، و « الحوار » بزنة غراب - الصغير من أولاد النوق ،

وهو لا يؤخذ في ديات القتلى ، وإنما تؤخذ الأسنان الكبيرة . وقد قال أيضاً :

إِذَا الْمَرِيئِيُّ شَبَّ لَهُ بَنَاتٌ عَقَدْنَ بِرَأْسِهِ إِبَةً وَعَارَا

بَكَرِيٍّ وَكُلْثُومِي وَعُمَرِي ، وربما ألحق بهما ما خيف فيه لبسٌ كقولهم  
 فِي عَبْدِ الْأَشْهَلِ : أَشْهَلِي ، و [ في ] عَبْدِ مَنْفٍ : مَنْفِي<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

فصل : وإذا نَسَبْتَ إِلَى مَا حُذِفَتْ لَامُهُ رَدَدْتَهَا وَجُوبًا فِي مَسْأَلَتَيْنِ :  
 إحداهما : أن تكون العين معتلةً كشَاةٍ ، أصلُهَا شَوْهَةٌ ، بدليل قولهم  
 شِيَاهُ ، فنقول : شَاهِيٌّ ، وأبو الحسن يقول : شَوْهِيٌّ ، لأنه يردُّ الكلمة بعد  
 رَدِّ محذوفها إلى سكونها الأصلي .

الثانية : أن تكون اللام قد رُدَّتْ فِي تَنْثِيَةِ كَلْبٍ وَأَبَوَانٍ ، أو في جمع  
 تصحيح كَسَنَةٍ وَسَنَوَاتٍ أو سَنَهَاتٍ ، فنقول : أَبَوِيَّ وَسَنَوِيَّ أو سَنَيْيَ ،  
 ونقول في ذُو وَذَاتٍ : ذَوَوِيٌّ ، لأمرين : اعتلال العين ، وَرَدُّ اللام في تثنية  
 ذات ، نحو ( ذَوَاتَا أَفْئَانٍ )<sup>(٢)</sup> ، ونقول في أخت : أَخَوِي . كما تقول في أخ .  
 ونقول في بنت : بَنَوِيٌّ ، كما تقول في ابن ، إذ ارددت محذوفه ، لقولهم :  
 أَخَوَاتٍ وَبَنَاتٍ ، بحذف التاء والردُّ في صيغة المذكر الأصلية ، وسيره أن الصيغة  
 كلها للتأنيث ، فوجب ردها إلى صيغة المذكر ، كما وجب حذف التاء  
 في مَكِيٍّ وَبَصْرِيٍّ ومُسْلِمَاتٍ . ويونس يقول فيهما : أَخْتِيَّ وَبِنْتِيَّ ، محتجاً  
 بأن التاء لغير التأنيث ، لأن [ ما ] قبلها ساكن صحيح<sup>(٣)</sup> ، ولأنها لا تبدل

(١) وربما نحتوا من صدر المركب وعجزه اسماً على مثال جعفر فنسبوا إليه ، قالوا  
 في النسب إلى عبد الدار وعبد القيس وأمرئ القيس وعبد شمس : عبدري ، وعبقسي ،  
 ومرقسي ، وعبشمي ، ومن ذلك قول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وَتَضْحَكُ مِنِّي شَيْخَةٌ عَبْشَمِيَّةٌ      كَأَنَّ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسَيْراً يَمَانِيَاً

(٢) من الآية ٤٨ من سورة الرحمن .

(٣) أي وتاء التأنيث ملتزم فتح ما قبلها إذا كان حرفاً صحيحاً كما في فاطمة وحجرة ،  
 بخلاف نحو فتاة وقناة .

في الوقف هاء ، وذلك مُسَلَّم ، ولكنهم عاملوا صيغتهما معاملة تاء التانيث ،  
بدليل مسألة الجمع .

ويمحوز ردُّ اللام وتركها فيما عدا ذلك ، نحو يَدٍ ، وِدَمٍ ، وَشَفَةِ ، تقول :  
يَدَوِيٌّ أو يَدِي ، وَدَمَوِيٌّ أو دَمِي ، وَشَفِيٌّ أو شَفْهِيٌّ ، قاله الجوهري وغيره ،  
وقولُ ابن الخباز « إنه لم يسمع إلا شفهي بالرد » لا يَدْفَعُ ما قلناه ، إن سلمناه ؛  
فإن المسألة قياسية ، لا سماعية ، ومن قال « إن لامها واو » فإنه يقول إذا رَدَّ :  
شَفَوِيٌّ ، والصوابُ ما قدَّمناه ، بدليل شَافَهْتُ وَالشَّفَاهُ .

وتقول في ابن واسم : أَبْنِيٌّ وَأَسْمِيٌّ ، فإن رددت اللام قلت : بَنَوِيٌّ وَسَمَوِيٌّ ،  
بإسقاط الهمزة ؛ لثلاثي يُجمع بين العِوَضِ والمَعْوَضِ منه .

وإذا نَسَبْتَ إلى ما حُذِفَتْ فاؤُهُ أو عينه رَدَدْتَهُما وَجُوبًا في مسألة واحدة ،  
وهي : أن تكون اللام معتلةً كبيرى علمًا ، وكشيّةً ؛ فتقول في يرى : يَرِئِيٌّ ،  
بفتحتين فكسرة على قول سيبويه في إبقاء الحركة بعد الرد ، وذلك لأنه يصير  
يَرَأِيٌّ ، بوزن جَزَئِيٍّ ، فيجب حينئذٍ حذف الألف ، وقياسُ أبي الحسن  
يَرِئِيٌّ أو يَرَأَوِيٌّ ، كما تقول : مَلْهِيٌّ وَمَلْهَوِيٌّ ، وتقول في شيء على قول  
سيبويه : وَشَوِيٌّ . وذلك لأنك لما رددت الواو صار الوشي ، بكسرتين  
كإِيلٍ ، فقلبت الثانية فتحةً كما تفعل في إِيلٍ ، فانقلبت الياء ألفًا ، ثم الألف  
واوًا ، وعلى قول أبي الحسن : وَشِييٌّ .

ويمتنع الرد في غير ذلك ، فتقول في سَهٍ وَعِدَةٍ ، وأضلُّهما سَتَهُ  
وَوَعْدٌ ، بدليل أَسْتَاهُ والوَعْدُ سِهِيٌّ لا سَتَهِيٌّ ، وَعِدِيٌّ لا وَعْدِيٌّ ؛ لأن  
لامهما صحيحة .

وإذا سميت بُنْمَاتِي الوَضْعَ معتلَّ الثاني ضَعَفْتَهُ قبل النسب ، فتقول

فى لَوَ وِكىّ علمين : لَوَ وِكىّ ، بالتشديد فيهما ، وتقول فى « لا » علما :  
لَا ، بالمد ؛ فإذا نسبت إليهن قلت : لَوَىّ ، وِكيوىّ ، ولانى أو لآوى ،  
كما تقول فى النسب إلى الدوّ والحنى والكساء : دَوَىّ ، وِحيوىّ ،  
وِكسائىّ ، أو كِسَاوىّ .



فصل : ويُنسب إلى الكلمة الدالة على جماعة على لفظها ، إن أشبهت  
الواحد ، بكونها اسم جمع كقَوَمِيّ ورَهْطِيّ ، أو اسم جنس كشَجَرِيّ ،  
أو جمع تكسير لا واحد له كأبَابِيّ ، أو جاريا شَجَرِيّ العلم كأنصارى ،  
وأمانحو كِلَابْ وأنمار ، علمين ، فليس مما نحن فيه ؛ لأنه واحد ، فالنسبُ  
إليه على لفظه من غير شبهة .

وفى غير ذلك يُرَدُّ المَكْتَسَر إلى مفردة ، ثم ينسب إليه ؛ فتقول  
فى النسب إلى فرانس وقبائل وخمر : فَرَضِيّ وَقَبَلِيّ ، بفتح أولهما وثانيهما ،  
وأَحَرِيّ وخَمَرَاوىّ <sup>(١)</sup> .



فصل : وقد يستغنى عن ياءى النسب بصَوْنِغِ النسب إليه على فَمَّال ، وذلك  
غالبٌ فى الحَرْف ، كَبَزَّار ونَجَّار وعَوَّاج وعَطَّار ، وشذ قوله :  
• وَلَيْسَ بِذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِذَبَّالٍ •

— ٥٥١ —

(١) وذلك لأن حمرا المنسوب إليه إما أن يكون جمع أحمر وإما أن يكون جمع  
حمراء كما عرفت فى باب جمع التكسير ، والنسب إلى أحمر أخرى وإلى حمراء حمراوى  
بقلب الهمزة واوا .

٥٥١ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس بن حجر الكندى ، وهو من  
شواهد سيبويه (ج ٢ ص ٩٥) والذى أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الطويل ،  
وصدره قوله :

أى : بَذَى نَبِيلٍ ، وحملَ عليه قومٌ ( وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ )<sup>(١)</sup> ،

\* وَلَيْسَ بِذِي رُمُوحٍ فَيَطْمَنِّى بِهِ \*

اللغة : « يطعن » هو من باب نصر ، تقول : « طعنت فلانا بالرمح ، وطعن فلان فى السن ، وطعنت فى فلان ، أى ذمته وقدحت فيه ، وكل ذلك من باب نصر » والفراء يجيز فتح العين فى مضارع كل هذه الأفعال ، ومن أهل اللغة من يفتح العين فى مضارع الثالث ذون الأول والثانى للفرق بين المعانى ، وقال الكسائى : لم أسمع فى مضارع كلهن غير الضم ، وقال الفراء : سمعت فى يطعن بالرمح الفتح ، وفى ديوان الأدب أن الجميع جاء من بابى نصر وفتح « بنبال » أى صاحب نبل - بفتح النون وسكون الباء - وهو السهام العربية ، ولا واحد لها من لفظها ، والنابل : الرجل الذى يرى السهام .

الإعراب : « ليس » فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر ، واسمه ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وهو مضاف ، و « رمح » مضاف إليه « فيطعن » الفاء فاء السببية ، يطعن ! فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد فاء السببية ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، والنون للوقاية ، وياء المتكلم مفعول به ليطعن ، مبني على السكون فى محل نصب « به » جار ومجرور متعلق بيطعن « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص ، واسمه ضمير مستتر فيه « بذى » الباء حرف جر زائد ، وذى : خبر ليس ، وذى مضاف و « سيف » مضاف إليه « وليس » الواو حرف عطف ، ليس : فعل ماض ناقص « بنبال » الباء حرف جر زائد ، نبال : خبر ليس .

الشاهد فيه ! قوله « بنبال » حيث صاغه على زنة فعال ليدل به على النسبة إلى ما أخذ منه ، وهو النبل . وذلك جار على غير الغالب فى هذه الصيغة ؛ لأنها إمّا تصاغ من أسماء الحرف كالنجارة والخطارة للدلالة على الانتساب إليها كما قال المؤلف . قال الأعمش « والمستعمل فى مثل هذا نابل ، كما يقال تامر ولابن » إلا أنه بناء على فعال للبالغة .

(١) من الآية ٤٦ من سورة فصلت .



أو على فاعِلٍ أو على فَعَلٍ ، بمعنى ذى كذا ؛ فالأرض كَتَامِرٍ ولَا يَزِ وطَاعِمٍ  
وكَاسٍ<sup>(١)</sup> ، والثانى كَطَعِمٍ وَأَبْنٍ ونَهَرٍ ، قال :  
\* لَسْتُ بِبَلِيلِي وَلَكِنِّي نَهْرٌ \* — ٥٥٢

\*\*\*

(١) وحمل على ذلك قول الخطيئة .

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبُغْيَتِهَا  
وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

٥٥٢ — هذا الشاهد من شواهد سيديويه (ج ٢ ص ٩٥) ولم ينسبه ولا نسبه  
الأعلم فى شرحه ، والذى أنشده المؤلف ههنا بيت من الرجز للشطور ، وبعده قوله :  
\* لَا أَدْلِجُ اللَّيْلَ وَلَكِنِ أَبْتَكِرُ \* .

اللفظة : « بليلى » اليلى : المنسوب إلى الليل ، يريد أنا لا أعمل بالليل ، يعنى أنه  
ليس لصا ولا فاتكا ولا فاحشا « نهر » بفتح النون وكسر الهاء - المنسوب إلى  
النهار ، يريد أنه يعمل بالنهار ، فهو بمنى يكسح جلب رزقه ، وقد يكون أراد أنه إذا  
عمل عملا عمله فى الوضع بحيث يطلع عليه الناس ، ولا يعمل فى الظلام مستترا عن  
أعين المراقبين ، وهذه كناية عن ظهور أمره واتضاحه رانكشافه ، كما فسروا قول  
سحيم « أنا ابن جلا » بذلك .

الإعراب : « لست » ليس : فعل ماض ناقص ، وتاء المتكلم اسمه « بليلى »  
الباء حرف جر زائد ، ليلى : خبر ليس منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من  
ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « ولكنى » الواو حرف عطف ،  
لكن : حرف استدراك ونصب ، وباء المتكلم اسمه « نهر » خبر لكن مرفوع بالضمة  
الظاهرة ، وسكنه لأجل الوقف .

الشاهد فيه : قوله « نهر » فإنه أتى به على زنة فعل — بفتح الفاء وكسر الميم —  
ليدل على معنى المنتسب إلى النهار ؛ فاستغنى بهذه الصيغة عن زيادة باء النسب على  
المنسوب إليه — وهو النهار — بحيث يقول « نهارى » كما فعل حين نسب إلى الليل  
فى قوله « بليلى » .

فصل : وما خرج عما قرّزناه في هذا الباب فشاذّ ، كقولهم : أمويّ ، بالفتح ، وبصريّ ، بالكسر ، ودهرى ، للشيخ الكبير بالضم ، ومرّوزيّ ، بزيادة الزاي ، وبدويّ ، بحذف الألف ، وجلوليّ وحرّوريّ ، بحذف الألف والمهزة<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

### هذا باب الوقف

إذا وقفت على مُثَوْنٍ فأرجحُ اللغات وأكثرها أن يُحذف تنوينه بعد الضمة والكسرة ، كـ « مهذّازيد » و « مرّزتُ بريد » وأن يُبدل ألفاً بعد الفتحة : إعرابية كانت كـ « رأيتُ زيداً » أو بنائية كـ « إيهـا » و « ويها » وشبهوا « إذن » بالمتوّن المنصوب ؛ فأبدلوا نونها في الوقف ألفاً ، هذا قول الجمهور ، وزعم بعضهم أن الوقف عليها بالنون ، واختاره ابنُ عصفورٍ ، وإجماعُ القراء السبعة على خلافه .

وإذا وقِفَ على هاءِ الضمير فإن كانت مفتوحةً ثبتت صِلَتُها ، وهى الألف ، كـ « رَأَيْتُهَا » و « مرّزتُ بِهَا » وإن كانت مضمومة أو مكسورة حذفت صِلَتُها ، وهى الواو والياء ، كـ « رَأَيْتُهُ » و « مرّزتُ بِهِ » إلا فى الضرورة فيجوز إثباتها ، كقوله :

٥٥٣ — وَمَمَّهِ مُغْبَرَةٌ أَرْجَاؤُهُ      كَانَ لَوْ أَنَّ أَرْضَهُ سَمَاؤُهُ

(١) هما نسبتان إلى جلّولاء وحروراء ، وهما اسمان لمكانين معينين ، وكانوا يسمون جماعة من الخوارج « حرورية » لتجمعهم في هذا المكان .

٥٥٣ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، وهو بيت من الرجز أوبيتان

وقوله :

٥٥٤ - تَجَاوَزْتُ هِنْدًا رَغْبَةً عَنْ قِتَالِهِ  
إِلَى مَلِكٍ أَعْشَوْا إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ

\* وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ \*

اللمعة : « مهمه » هو الصحراء التي يشق السير فيها ، سميت بذلك نوحاً أن السالك فيها يقول لرفقته « مه ، مه » أي انكف عن الكلام « مغبرة أرجاؤه » الأرجاء : جمع رجا - بفتح الراء مقصوراً - وهي الناحية ، واغبرارها ، غلبة الغبار عليها ، والقبار - بضم أوله - التراب ، والتشبيه في البيت مقلوب ، والأصل أن يقال ، كأن لون سبائه لون أرضه .

الإعراب : « ومهمه » الواو واو رب ، مهمه : مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد « مغبرة » صفة لمهمه باعتبار لفظه مجرورة بالكسرة الظاهرة « أرجاؤه » أرجاء : فاعل بمغبرة مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائب العائد إلى اللهم مضاف إليه مبنى على الضم في محل جر « كأن » حرف تشبيه ونصب « لون » اسم كأن منصوب بالفتحة الظاهرة ، ولون مضاف وأرض من « أرضه » مضاف إليه ، مجرور بالكسرة الظاهرة ، وأرض مضاف وضمير الغائب مضاف إليه « سماؤه » سماء : خبر كأن ، وهو مضاف وضمير الغائب مضاف إليه ، والجملة في محل جر أو رفع نعت لمهمه باعتبار لفظه أو محله ، وخبر للمبتدأ في كلام يأتي بعد بيت الشاهد .

الشاهد فيه : قوله « أرجاؤه » وقوله « سماؤه » فقد أثبت في كل واحد منهما الواو التي هي صلة الضمير للمضموم في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير في مثل ذلك حذف هذه الصلة والوقف بالسكون .

٥٥٤ - هذا بيت من الطويل ، ولم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى

قائل معين .

اللمعة : « هند » في هذا البيت علم رجل ، بدليل تذكير ضميره في قوله :

=

« قتاله » .

وإذا وَقِفَ على النقص وجب إثبات يائه في ثلاث مسائل :

أحداها : أن يكون محذوف الفاء ، كما إذا سَمَّيتَ بمضارع وَفَى أو وَعَى ، فإنك تقول « هَذَا يَفَى » و « هَذَا يَمِي » بالإثبات ؛ لأن أصلهما يَوْفِي وَيَوْعِي فحذفت فاؤهما ، فلو حذفت لأمهما لكان إجحافاً .

الثانية : أن يكون محذوف العين ، نحو مُرٍ ، اسم فاعِلٍ من أَرَى ، وأصله مُرَيْتِي ، بوزن مُرْعِي ؛ فنُقِلَتْ حركة عينه - وهى الهزمة - إلى الراء ، ثم أَسْقَطَتْ ، ولم يَجْزِ حذف الياء في الوقف لما ذكرنا .

الثالثة : أن يكون منصوباً : مُنَوَّنًا كان ، نحو ( رَبَّنَا إِنَّا سَمِعْنَا مُنَادِيًا )<sup>(١)</sup> أو غير مُنَوَّنٍ ، نحو ( كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ التَّرَاقِيَ )<sup>(٢)</sup> .

فإن كان مرفوعاً أو مجروراً جاز إثبات يائه وحذفها ، ولكن الأَرْجَحُ في المُنَوَّنِ الحذف ، نحو « هَذَا قَاضٍ » و « مَرَرْتُ بِقَاضٍ » وقرأ ابن كثير

= الإعراب : « تجاوزت » فعل ماضٍ وفاعله « هندا » مفعول به لتجاوزت « رغبة » مفعول لأجله « عن » حرف جر « قتاله » قتال : مجرور بمن وعلامته جره الكسرة الظاهرة ، و قتال مضاف وضمير الغائب العائد إلى هند مضاف إليه « إلى ملك » جار ومجرور متعلق بتجاوزت أيضاً « أعشو » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنا « إلى ضوء » جار ومجرور متعلق بقوله أعشو ، وضوء مضاف ونار من « ناره » مضاف إليه ، ونار مضاف وضمير الغائب مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « قتاله » وقوله « ناره » حيث أثبت في كل واحد منهما الياء التى هى صلة الضمير للكسور في الوقف ، حين اضطر إلى ذلك ، والكثير المستعمل في كلام العرب في مثل هذه الصلة الوقف بالإسكان .

(١) من الآية ١٩٣ من سورة آل عمران .

(٢) من الآية ٢٦ من سورة القيامة .

(وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي) <sup>(١)</sup> (وَمَا أَمُّهُنَّ مِنْ دُونِهِ مِنْ وَالِي) <sup>(٢)</sup> ، وَالْأَرْجَحُ  
في غير المتن الإتيان كـ « هَذَا الْقَاضِي » و « مَرَزْتُ بِالْقَاضِي » .

\*\*\*

فصل : ولك في الوقف على المحرك الذي ليس هاء التانيث خمسة أوجه :

أحدها : أن تقف بالسكون ، وهو الأصل ، ويتعين ذلك في الوقف  
على تاء التانيث .

والثاني : أن تقف بالراء ، وهو : إخفاء الصوت بالحركة ، ويجوز  
في الحركات كلها ، خلافاً للقرءاء في منعه إياه في الفتحة ، وأكثر القرءاء  
على اختيار قوله .

والثالث : أن تقف بالإشمام ، ويختص بالمضوم ، وحقيقته : الإشارة  
بالشفتين إلى الحركة بُمَيِّدَ الإسكان ، من غير تصويت ؛ فإنما يدركه البصير  
دون الأعمى .

والرابع : أن تقف بتضعيف الحرف الموقوف عليه ، نحو « هَذَا خَالِدٌ »  
و « هُوَ يَجْعَلُ » وهو لغة سَمْعِيَّة ، وَشَرْطُهُ خمسة أمور ، وهي : أن لا يكون  
الموقوف عليه همزة ، كخَطَأَ وَرَشَأَ ، ولا ياء كَالْقَاضِي ، ولا واو كَيَدْعُو ،  
ولا ألفاً كَيَخْشَى ، ولا تالياً اسْكُون كزَيْدُو عَمْرُو .

والخامس : أن تقف بنقل حركة الحرف إلى ما قبله ، كقراءة بعضهم :  
(وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ) <sup>(٣)</sup> ، وقوله :

(١) من الآية ٧ من سورة الرعد .

(٢) من الآية ١١ من سورة الرعد .

(٣) من الآية ٣ من سورة العصر .

\* أَنَا ابْنُ مَآوِيَةَ إِذْ جَدَّ النَّقْرُ \*

— ٥٥٥ —

وشرطه خمسة أمور [أيضاً] وهى: أن يكون ما قبل الآخر ساكناً، وأن يكون ذلك الساكن لا يتمدّد تحريكه ولا يستقل، وأن لا تكون الحركة فتحة، وأن لا يؤدّى النقل إلى بناء لا نظير له؛ فلا يجوز النقل فى نحو « هذا جَمْعَرٌ »

٥٥٥ — قد اختلفوا فى نسبة هذا الشاهد: فقال الصغانى: هو لعدى بن عبدالله للنقري، وقال ابن السيد: هو لعبد الله بن مآوية الطائى، ونسبه سيويه (ج ٢ ص ٢٨٤) إلى بعض السعديين ولم يعينه. وهذا الذى أنشده للمؤلف بيت من مشطور الرجز. وبعده قوله:

\* وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثْنًا فِي زُمَرٍ \*

اللفظة: « النقر » أصله بفتح النون وسكون القاف - صوت من طرف اللسان يسكن به الفارس فرسه إذا اضطرب به، وذكر للمؤلف أنه وجده بخط ابن النحاس « النقر » بالغاء الموحدة، والذى فى كتاب سيويه هو ما قدمناه، قال الأعمى، « الشاهد فيه إلقاء حركة الراء على القاف لاوقف، والنقر: صوت يسكن به الفرس عند احتماؤه لشدة حركته، أى: أنا الشجاع البطل إذا احتمت الخيل عند اشتداد الحرب » اه كلامه.

الإعراب: « أنا » ضمير منفصل مبتدأ « ابن » خبر المبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة وابن مضاف و « مآوية » مضاف إليه، مجرور بالفتحة نيابة عن الكسرة لأنه ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث « إذ » ظرف زمان متعلق بخبر المبتدأ لأنه فى المعنى أنا الشجاع المقدم عند اشتداد الحرب « جد » فعل ماض « النقر » فاعل جد مرفوع بضمة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بسكون الوقف.

الشاهد فيه: قوله « النقر » فإن أصله بقاف ساكنة بعدها راء متحركة بالحركة الإعرابية، وهى الضمة هنا، ولسكنه لما أراد الوقف نقل الضمة من الراء إلى القاف قبلها.

لتحرك ما قبله ، ولا في نحو « إنسان » و « يَشُدُّ » و « يقول » و « يَبْدِع » لأن الألف والمدغم لا يقبلان الحركة ، والواو المضموم ما قبلها والياء المكسور ما قبلها تُسْتَقْلِلُ الحركة عليهما ، ولا في نحو « سَمِعْتُ الْعِلْمَ » لأن الحركة فتحة ، وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش ، ولا في نحو « هَذَا عِلْمٌ » لأنه ليس في العربية فُعْلَ - بكسر أوله وضم ثانيه . -

ويختص الشرطان الأخيران بغير المهموز ، فيجوز النقل في نحو ( هَـ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ )<sup>(١)</sup> وإن كانت الحركة فتحة ، وفي نحو « هَذَا رَدٌّ » ، وإن أَدَّى النقل إلى صيغة فِعْلٍ ، وَمَنْ لَمْ يُثَبِتْ فِي أَوْزَانِ الْأَسْمِ فُعْلٌ - بضمة فكسرة - وَزَعَمَ أَنَّ الدَّيْلَ مَنْقُولٌ عَنِ الْفِعْلِ لَمْ يُجْزَ فِي نَحْوِ « بِقُعْلٍ » النُّقْلَ ، ويميزه في نحو « يَبْطَأُ » لأنه مهموز .



فصل : وإذا وقف على تاء التانيث التزمت التاء ، إن كانت متصلة بحرف كُثِمَتْ ، أو فعل كَقَامَتْ ، أو باسم وقبلها ساكن صحيح كَأَخْتٍ وَبِنْتٍ . وجاز إقاؤها وإبدالها إن كان قبلها حركة ، نحو تَمْرَةٌ وَشَجَرَةٌ ، أو ساكن معتل ، نحو صَلَاةٌ وَمُسْلِمَاتٌ . لكن الأرجح في جمع التصحيح كَسُلُمَاتٌ ، وفيما أشبهه ، وهو اسم الجمع ، وما سمي به من الجمع تحقيقاً أو تقديرًا ، فالأول أولاتٌ ، والثاني كعَرَفَاتٍ وَأَذْرَعَاتٍ ، والثالث كَهَيْمَاتٍ ، فإنها في التقدير جمع هَيْمَةٍ ثم سمي بها الفعل - الوقفُ بالتاء ، ومن الوقف بالإبدال قولهم : « كَيْفَ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاءُ » وقولهم : « دَفَنُ اللَّبَنَاءِ مِنَ الْمَكْرُمَاءِ » وقرأ الكسائي والبرزى ( هَيْمَاءُ )<sup>(٢)</sup> ، والأرجح في غيرهما الوقفُ بالإبدال ،

(١) من الآية ٢٥ من سورة النمل . (٢) من الآية ٣٦ من سورة اللومنين .

ومن الوقف بتركه قراءة نافع ، وابن عامر ، وحمة : ( إِنْ شَجَرَتْ )<sup>(١)</sup> ،  
وقال الشاعر :

٥٥٦ — وَاللَّهُ أَنْجَاكَ بِكَفَى مَسَلَمَتٍ مِنْ بَعْدِمَا وَبَعْدِمَا وَبَعْدِمَتٍ

(١) من الآية ٣ من سورة الدخان .

٥٥٦ — هذه أربعة أبيات من الرجز المشطور ، وهذا الشاهد من كلام أبي  
النجم العجلي ، الراجز المعروف .

اللغة : « الفلصمة » طرف الحلقوم .

الإعراب : « الله » مبتدأ « أنجأك » أنجى : فعل ماض ، وفاعله مستتر فيه يعود  
إلى لفظ الجلالة ، وضمير المخاطب مفعول به « بكفى » جار ومجرور متعلق بأنجى ،  
وكفى مضاف و « مسلة » مضاف إليه « من بعد » جار ومجرور متعلق بأنجى أيضا  
« ما » مصدرية « وبعد ما » الواو عاطفة ، والظرف معطوف على الظرف قبله ، وما :  
مصدرية أيضا « وبعدمت » مثل سابقه إلا أنه أبدل من ألف ما المصدرية هاء ثم أبدل من  
هذه الهاء تاء في الوقف « كانت » كان : فعل ماض ناقص ، والتاء تاء التأنيث « نفوس »  
اسم كان ، وهو مضاف و « القوم » مضاف إليه « عند » ظرف متعلق بمحذوف خبر  
كان ، وعند مضاف و « الفلصمة » مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة على آخره منع  
من ظهورها سكون الوقف ، وكان مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر بواسطة ما  
للمصدرية ، وهذا المصدر مجرور بإضافة بعد إليه ، وتقدير الكلام : الله أنجأك بكفى  
مسلة من بعد كون نفوس القوم عند الفلصمة « وكادت » الواو حرف عطف ، كاد :  
فعل ماض ناقص ، والتاء للتأنيث « الحرة » اسم كاد مرفوع بالضمة الظاهرة « أن »  
مصدرية « تدعى » فعل مضارع مبنى للجهول منصوب بأن وعلامة نصبه فتحة مقدرة  
على الألف ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هي « أمت » مفعول ثان  
للدعى منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها سكون الوقف ، وأن مع ما دخلت عليه  
في تأويل مصدر يقع خبر كاد .

الشاهد فيه : قوله « الفلصمة ، ومسلة ، وأمة » حيث لم يبدل تاء التأنيث في  
الوقف هاء ، بل أبقاها على حالها ، وأما قوله « مت » فإن الأصل « ما » فأبدل =



كَانَتْ نَفُوسُ الْقَوْمِ عِنْدَ الْفَلَصَمَتِ  
وَكَادَتِ الْحُرَّةُ أَنْ تُدْعَى أَمْتُ

\*\*\*

فصل : ومن خصائص الوقف اجتلاب هاء السكت ، ولها ثلاثة مواضع :

أحدها : الفعلُ المملُ بحذف آخره ، سواء كان الحذف للجزم ، نحو : « لَمْ يَفْزُ » و « لَمْ يَخْشَ » و « لَمْ يَرْمِ » ، ومنه : « لَمْ يَنْسَنَ »<sup>(١)</sup> ، أو لأجل البناء ، نحو : « اغْزُ » و « اخْشَ » و « ازمِ » ، ومنه : « فَيَهْدَاهُمْ اقْتَدِهْ »<sup>(٢)</sup> ، والهاء في ذلك كله جائزة ، لا واجبة ، إلا في مسألة واحدة ، وهي أن يكون الفعلُ قد بقي على حرف واحد كالأمر من وَعَى يَمِي ، فإنك تقول « عِ » : قال النازم : « وكذا إذا بقي على حرفين أحدهما زائد نحو : يَمِي » اه . وهذا مردود بإجماع المسلمين على وجوب الوقف على نحو : ( وَلَمْ أَكُ )<sup>(٣)</sup> ، ( وَمَنْ تَقِ )<sup>(٤)</sup> بترك الهاء .

الثاني : « ما » الاستفهامية المجرورة ، وذلك أنه يجب حذف ألفها إذا جرّت ، نحو : عَمَّ ، وَفِيمَ ، وَبِحَيٍّ مَ جِئْتَ ، فرقا بينها وبين « ما » الخبرية في مثل « سَأَلْتُ عَمَّا سَأَلْتُ عَنْهُ » فإذا وَقَفْتَ عليها ألحقتها الهاء حفظا للفتحة

= الألف هاء ، ثم أبدل الهاء تاء ، ليوافق بذلك قوافي بقية الأبيات ، وقال ابن جني : « أبدل الألف هاء ، ثم الهاء تاء تشبيها لها بهاء التأنيث ، فوقف عليها بالتاء » وذكر أنه عرض هذا التخريج على شيخه أبي علي فقبله وارتضاه .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٩ من سورة غافر .

الدالة على الألف ، وَوَجِبَتْ إِنْ كَانَ الْخَافِضُ اسْمًا كَقَوْلِكَ فِي «مَجِيءٌ مَّجْتٌ»  
و «اقتضاء ما اقتضى» : مَجِيءٌ مَّهٌ ، وَاقْتِضَاءٌ مَّهٌ ، وَتَرْجَحَتْ إِنْ كَانَ حَرْفًا  
نَحْوِ (عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ) <sup>(١)</sup> وَبِهَا قَرَأَ الْبَزِي .

الثالث : كُلُّ مَبْنِيٍّ عَلَى حَرَكَةٍ بِنَاءٍ دَائِمًا ، وَلَمْ يُشَبَّهِ الْعَرَبُ ، وَذَلِكَ كَيَاءِ  
الْمَتَكَلِّمِ ، وَكَهَيٍّ وَهُوَ فَيَمِنْ فَتَحَمِنْ ، وَفِي التَّنْزِيلِ : (مَاهِيَةٌ) <sup>(٢)</sup> وَ(مَالِيَةٌ) <sup>(٣)</sup>  
و (سُلْطَانِيَّةٌ) <sup>(٤)</sup> ، وَقَالَ الشَّاعِرُ :

\* فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ هُوَ ؟ \*

— ٥٥٧

(١) من الآية ١ من سورة النبأ .

(٢) من الآية ١٠ من سورة القارعة .

(٣) من الآية ٢٨ من سورة الحاقة .

(٤) من الآية ٢٩ من سورة الحاقة .

٥٥٧ — هَذَا الشَّاهِدُ مِنْ كَلَامِ حَسَّانِ بْنِ ثَابِتٍ الْأَنْصَارِيِّ ، شَاعِرِ النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ  
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ ، وَالَّذِي أَنْشَدَهُ الْمُؤَلِّفُ هَهُنَا عَجَزَ بَيْتٌ مِنَ الْمُتَقَارِبِ ، وَصَدْرُهُ قَوْلُهُ :

\* إِذَا مَا تَرَعَرَعَ فَيُنَا الْغُلَامُ \*

اللُّغَةُ : «تَرَعَرَعَ» تَقُولُ «تَرَعَرَعَ الصَّبِيُّ» أَيْ تَحْرُكُ وَنَشَأَ «الْغُلَامُ» بَضْمُ الْغَيْنِ ،  
بَزْنَةُ الْغَرَابِ - الصَّبِيِّ ، وَالْأُنْثَى غُلَامَةٌ ، وَقَالَ الشَّاعِرُ يَصِفُ فَرَسًا :

\* تَهْ—أَنْ لَهَا الْغُلَامَةُ وَالْغُلَامُ \*

وَيَجْمَعُ الْغُلَامُ عَلَى غُلْمَةٍ وَعَلَى غُلْمَانٍ ، مِثْلُ صَبِيَّةٍ وَمِثْلُ صَبِيَّانٍ «فَمَا إِنْ يُقَالُ لَهُ مَنْ  
هُوَ» يَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَسْأَلُهُ أَحَدٌ عَنْ نَفْسِهِ ؛ لِأَنَّهُ يَشْتَهَرُ وَيَعْرِفُ شَأْنُهُ .

الْإِعْرَابُ : «إِذَا» ظَرْفِيَّةٌ تَضَمَّنَتْ مَعْنَى الشَّرْطِ «مَا» زَائِدَةٌ «تَرَعَرَعَ» فَعْلٌ مَاضٍ  
مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ لَا مَحَلَّ لَهُ مِنَ الْإِعْرَابِ «فَيْنَا» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ تَرَعَرَعَ  
«الْغُلَامُ» فَاعِلٌ تَرَعَرَعَ «فَمَا» الْفَاءُ وَاقِعَةٌ فِي جَوَابِ إِذَا ، وَمَا : حَرْفُ نَفْيٍ «إِنْ»  
زَائِدَةٌ «يُقَالُ» فَعْلٌ مُضَارِعٌ مَبْنِيٌّ لِلْمَجْهُولِ «لَهُ» جَارٌ وَمَجْرُورٌ مُتَعَلِّقٌ بِقَوْلِهِ يُقَالُ =

ولا تدخل في نحو « جاء زيدٌ » لأنه مُعْرَبٌ ، ولا في نحو « اضرب »  
و « لم يضرب » لأنه ساكن ، ولا في نحو « لا رجلٌ » و « يازيدُ » و « منْ  
قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ » لأن بناءهن عارضٌ ، وشذ قوله :  
\* أَرْمَضُ مِنْ تَحْتُ وَأُضْحَى مِنْ عَلَهُ \* — ٥٥٨

= « من » اسم استفهام مبنى على السكون في محل رفع مبتدأ « هو » هو : ضمير منفصل  
في محل رفع خبر المبتدأ ، والجملة من المبتدأ وخبره في محل رفع نائب فاعل يقال ، والهاء  
هي هاء السكت .

الشاهد فيه : قوله « هو » حيث الحق هاء السكت بالضمير ، لكونه مبنيًا على  
حركة ، وإنما جى بالهاء مع المبنى على حركة لتبقى حركة البناء - وعى الفتحة - بحالها ،  
نظير الإتيان بها في قوله تعالى ( سلطانيه ) و « ماليه » وهذا إنما يجري على لغة من بنى  
على الفتحة ، فأما من لم يفتح في ياء التكلم مثلاً فإنه يقف بالسكون ولا يأتي بهاء السكت ،  
إذ لفائدة في الإتيان بها حينئذ .

٥٥٨ — هذا الشاهد قد نسبته العيني لأبي ثروان ، ووقع خطأ في التصريح « لأبي  
مروان » وقد ورد أيضاً في أرجوزة متسوبة لأبي الهجنبل . والذي أنشده المؤلف  
بيت من الرجز للشطور ، وقبلة قوله :

\* يَا رَبِّ يَوْمٍ لِي لَا أَظْلَهُ \*  
اللفظة :

« لا أظله » أصله لا أظلل فيه - بالبناء للمجهول - خذف حرف الجر وأوصل  
الفعل إلى الضمير بنفسه « أرمض » أصل هذه للمادة قولهم « رمضت قدم فلان » من  
باب فرح - إذا احترقت بالرمضاء ، وقالوا « أرمض فلان فلانا » إذا أحرقه بالرمضاء  
أيضاً ، وقالوا « أرمضته الرمضاء » أى أحرقته « وأضحى » أى أشرى للشمس  
في وقت الضحى ، وقال الشيخ خالد - وتبعه الشيخ يس - هو بالبناء للمجهول  
كسابقه ، وليس بلازم ، بل الأوفق فيه أن يكون مبنياً للعلوم ، نظير ما في قوله تعالى ،  
( وأنتك لاتنظماً فيها ولا تضحى ) .

الإعراب : « يا » حرف تنبيه ، أو حرف نداء والنداء به محذوف ، أى ياهولاء ،  
مثلاً « رب » حرف تكثير وجر شبهه بالزائد « يوم » مبتدأ مرفوع بضممة مقدرة على =

فَلَحِقَتْ مَا يُبْنَى بِنَاءً عَارِضًا ؛ فَإِنَّ « عَلٌ » من باب « قبل وبعد » قاله  
الفارسي والناظم ، وفيه بحث مذكور في باب الإضافة ، ولا في الفعل الماضي ،  
كـ « ضرب » و « قعد » ؛ لمشايبته للمضارع في وقوعه صفة وصلة وخبراً  
وحالاً وشرطاً .

\*\*\*

مسألة : قد يُعْطَى الوصلُ حُكْمُ الوقف ، وذلك قليل في الكلام ، كثير  
في الشعر ؛ فن الأول قراءة غمزة والكسائي : ( لَمْ يَتَسَنَّهْ وَانْظُرْ )<sup>(١)</sup>  
( فَيَهْدَاهُمْ أَفْتَدِهْ قُلْ )<sup>(٢)</sup> بإثبات هاء السكت في الدرج ، ومن الثاني قوله :

= آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد « لى » جار ومجرور  
متعلق بمحذوف صفة ليوم « لا » حرف نفي « أظله » أظلل : فعل مضارع مبني  
للمجهول ، ونائب فاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، والضمير للتصل به مفعول  
ثان على التوسع ، أو هو منصوب محلا على نزع الحافض كما قلنا في لغة البيت .  
الشاهد فيه : قوله « من عله » حيث ألحق هاء السكت كلمة « عل » وهي كلمة مبنيّة  
بناء عارضا ، وذلك شاذ ؛ لأنها إنما تلحق ما كان مبنياً بناء دائماً كالضائر .  
وهذا الذى قاله للؤلؤف في هذه الكلمة هو ما قاله فيها ابن مالك تبعا لأبى على  
الفارسي ، ومن العلماء من قال : هذه الهاء ليست هاء السكت ، ولكنها بدل من  
الواو التى هي لام الكلمة ، وذلك لأن أصل « عل » علو - بفتح العين وسكون اللام  
وآخرها واو ، كما جاء في قول الأعشى الباهلى يرئى أخاه لأمه المنتشر :

إِنِّي أَتَسْنِي لِسَانٌ لَا أَسْرُهَا  
مِنْ عُلُوٍّ لَا عَجَبٌ مِنْهَا وَلَا سَحَرٌ

فلما أراد الشاعر هنا أن يقف على « عل » رد لامها وقلبها هاء ووقف على  
هذه الهاء .

(١) من الآية ٢٥٩ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٩٠ من سورة الأنعام .

— ٥٥٩ — \* مِثْلُ الْحَرِيقِ وَافَقَ الْقَصَبَا \* \*

٥٥٩ — قد نسبوا هذا الشاهد لرؤية بن العجاج ، ومنهم من نسبه إلى ربيعة بن ضبع ، والذي أنشده المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

أَقْدُ خَشِيتُ أَنْ أَرَى جَدَبًا فِي عَامِنَا ذَا بَعْدَ مَا أُخْصَبَا  
إِنَّ الدَّبِّيَ فَوْقَ الْمُتُونِ دَبًّا كَأَنَّهُ السَّيْلُ إِذَا أَسْلَحَبَا  
\* أَوْ الْحَرِيقُ وَافَقَ الْقَصَبَا \*

ومن هذه الرواية تعرف أن رواية الشاهد على ما في الكتاب وكثير من كتب النحاة قد أصابها شيء من التغير .

اللفظة : « جدبا » هو القمط ، وأصله بفتح الجيم وسكون الدال « أخصب » نما فيه الزرع وظهر الحصب ، وأصله بفتح الباء مخففة « الدبي » بفتح الدال مقصوراً بزنة الفتى - وهو الجراد « للتون » جمع متن ، وهو الظهر ، وأراد متون الأودية « دبا » متى مشياً فيه تؤدة وهينة « اسلحبا » امتد وانبطح ، وأراد بذلك أنه يملأ البطاح ويجم الوديان « الحريق » أراد النار المشتعلة « القصبا » كل نبات يكون ساقه أنابيب وكروبا .

الإعراب : « مثل » هو على هذه الرواية منبوع على أنه خبر مبتدأ محذوف ، أي هو مثل ، ومثل مضاف و « الحريق » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « وافق » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الحريق « القصبا » مفعول به لقوله وافق ، وجملة الفعل للماضي وفاعله ومفعوله في محل جر صفة للحريق ، أو في محل نصب حال منه ، وذلك لأنه اسم مقترن بأل الجنسية .

الشاهد فيه : قوله « القصبا » حيث شدد الباء كأنه وقف عليها بالتضعيف ، مع أن حقيقة الأمر أنه وقف باجتلاب ألف الوصل فلم تكن الباء حال الوقف واقعة في الآخر حتى يعاملها هذه للعامة ، وهذا ضرب من معاملة الوصل معاملة الوقف ، وابن مالك يقول في شأن هذه للسألة « وفشا منتظما » يريد أن معاملة الوصل معاملة الوقف كثير في الشعر ذائع فاش .

أصله الْقَصَبَ - بتخفيف الباء - فَقَدَّرَ الوقفَ عليها ، فشَدَّدهَا ، على حد قولهم في الوقف « هَذَا خَالِدٌ » بالتشديد ، ثم أتى بحرف الإِطلاق ، وهو الألف ، وبقي تَضْمِيفُ الباء .

\*\*\*

### هذا باب الإمالة

وهي : أن تَذْهَبَ بالفتحة إلى جهة الكسرة ؛ فإن كان بعدها ألف ذَهَبَتْ إلى جهة الياء كَالْفَتَى ، وإلا قَالُمَا لَ الْفَتْحَةُ وحدها كِنِعْمَةٍ وَبِسَحَرٍ .  
وللإمالة أسبابٌ تقتضيها ، وموانعٌ تُعارض تلك الأسباب ، وموانعٌ لهذه الموانع تُحوِّلُ بينها وبين المنع .  
أما الأسباب فثمانية :

أحدها : كونُ الألف مبدلة من ياء متطرفة ، مثاله في الأسماء الفتي والمهدى ، ومثاله في الأفعال هَدَى واشْتَرَى ، ولا يُبَالُ نحو ناب مع أن ألفه عن ياء بدليل قولهم أنياب ؛ لعدم التطرف ، وإنما أميل نحو فتاة ونَوَاة ؛ لأن تاء التأنيث في تقدير الانفصال .

الثاني : كونُ الياء تَخْلُفُهَا في بعض التصاريف كَألف مَلْهَى وأَرْطَى وَحُبْلَى وَغَزَا ؛ فهذه وشبهها تُمَالُ ؛ لقولهم في التثنية : مَلْهَيَان ، وَأَرْطَيَان ، وَحُبْلَيَان ، وفي الجمع حُبْلَيَات ، وفي البناء للمفعول : غَزَيَ ، وعلى هذا فيشكل قولُ الناظم : إن إمالة ألف ( تَلَا ) في ( وَالْقَمَرَ إِذَا تَلَاهَا )<sup>(١)</sup> لمناسبة إمالة ألف ( جَلَاهَا )<sup>(٢)</sup> ، وقوله وقولُ ابْنِهِ : إن إمالة ألف ( سَجَا )<sup>(٣)</sup> لمناسبة

(١) من الآية ٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٣ من سورة الشمس .

(٣) من الآية ١ من سورة الضحى .

إمالة (قَلَى) <sup>(١)</sup>، بل إمالتها لفولك : قَلَى ، وسُجِي .

ويستثنى من ذلك ما رُجُوهُ إلى الياء مختص بلغة شاذة ، أو بسبب عمازجة الألف لحرف زائد ؛ فالأول كرجوع ألف « عَصَا » و « قَمَا » إلى الياء في قول هَذِيل إذا أضافوهما إلى ياء المتكلم : عَصَى وَفَى ، والثاني كرجوعها إليها إذا صَغُرَ أَفْقِيل : عَصِيَّةٌ وَفَى ، أو جُمِعَا على فُعُول فَعِيل : عَمِيَّ وَفِيَّ .

الثالث : كون الألف مبدلة من عين فعل يؤول عند إسناده إلى التاء إلى قولك فَلْتُ - بكسر الفاء - سواء كانت تلك الألف منقلبة عن ياء نحو باع وكال وهاب ، أم عن واو مكسورة كخاف وكاد ومات في لغة من قال مِتْ بالكسر ، بخلاف نحو قَالَ وَطَالَ ومَاتَ في لغة الضم .  
الرابع : وقوع الألف قبل الياء ، كبايعته وسأيرته ، وقد أهمله الناظم والأكثر .

الخامس : وقوعها بعد الياء ، متصلة كَبَيَّان ، أو منفصلة بحرف كشَبَّان وجادت يدها ، أو بحرفين أحدهما الماء ، نحو دخلت بيتها .  
السادس : وقوع الألف قبل الكسرة ، نحو عَالِم وكَاتِب .

السابع : وقوعها بعدها منفصلة : إمَّا بحرف نحو كتاب وسلاح ، أو بحرفين أحدهما هاء ، نحو يريد أن يضربها ، أو ساكن نحو شِمْلَال وسِرْدَاح ، أو بهذين وبالماء ، نحو دِرْهَمَاكَ .

الثامن : إرادة التناسب ، وذلك إذا وقعت الألف بعد ألف في كلمتها ، أو في كلمة قارنتها قد أميلتا لسبب ؛ فالأول كرايت عماداً ، وقرأت كتاباً ،

(١) من الآية ٢ من سورة الضحى .

والثاني كقراءة أبي عمرو والأخوين (وَالضُّحَى) <sup>(١)</sup> بالإمالة مع أن ألفها عن واو الضُّحوة لمناسبة (سَجَا) <sup>(٢)</sup> و (قَلَى) <sup>(٣)</sup> وما بعدها .

\*\*\*

وأما الموانع فثمانية أيضاً ، وهي : الراء ، وأحرف الاستعلاء السبعة ، وهي الخاء ، والغين ، المعجمتان ، والصاد ، والضاد ، والطاء ، والظاء ، والقاف .

وَشَرَطُ المنع بالراء أمران : كَوْنُهَا غيرَ مكسورةٍ ، وَاِتِّصَالُهَا بِالألف : إما قبلها نحو فِرَاشٍ وَرَاشِدٍ ، أو بعدها ، نحو هذا حمار ، ورأيت حماراً ، وبعضهم يجعل المؤخرة المفصولة بحرف نحو « هذا كافر » كالمتصلة .

وَشَرَطُ الاستعلاء المتقدم على الألف أن يتصل بها ، نحو صَالِحٍ وَضَامِنٍ وَطَالِبٍ وَظَالِمٍ وَغَالِبٍ وَخَالِدٍ وَقَاسِمٍ ، أو ينفصل بحرف نحو غَنَامٍ ، إلا إن كان مكسوراً ، نحو طِلَابٍ وَغِلَابٍ وَخِيَامٍ وَصِيَامٍ ؛ فإن أهل الإمالة يميلونه ، وكذلك الساكن بعد كسرة ، نحو مِصْبَاحٍ وَمِطْوَاةٍ ، ومِثْلَةٌ - وهي التي لا يعيش لها ولد <sup>(٤)</sup> - ومن العرب مَنْ لا ينزل هذا منزلة المكسور .

وَشَرَطُ المؤخر عنها كَوْنُهُ : إما متصلاً كسَاخِرٍ ، وَحَاطِبٍ ، وَحَاطِلٍ ، وَنَاقِفٍ ، أو منفصلاً بحرف كَنَاقِقٍ ، وَنَافِخٍ ، وَنَاعِقٍ ، وَبَالِغٍ ، أو بحرفين كَوَائِقٍ وَمُنَاشِيطٍ ، وبعضهم يُميل هذا لتراخي الاستعلاء .

(١) من الآية ١ من سورة الضحى .

(٢) من الآية ٢ من سورة الضحى .

(٣) من الآية ٣ من سورة الضحى .

(٤) انظر إلى قول الشاعر :

بِفَاثُ الطَّيْرِ أَكْثَرُهَا فِرَاحًا وَأُمُّ الصَّغْرِ مِثْلَةٌ نَزُورُ



وَشَرَطُ الإِمَالَةِ الَّتِي يَكْفُهَا الْمَانِعُ : أَنْ لَا يَكُونُ سَبَبُهَا كَسْرَةٌ مُقَدَّرَةٌ وَلَا يَاءٌ مُقَدَّرَةٌ ؛ فَإِنَّ السَّبَبَ الْمُقَدَّرَ هُنَا لِكَوْنِهِ مُوجُودًا فِي نَفْسِ الْأَلْفِ أَقْوَى مِنَ الظَّاهِرِ ؛ لِأَنَّهُ إِمَّا مُتَقَدِّمٌ عَلَيْهَا أَوْ مُتَأَخِّرٌ عَنْهَا ، فَمِنْ تَمَّ أَمِيلٌ نَحْوُ خَافٍ وَطَابٍ وَحَاقٍ وَزَاغٍ .

\*\*\*

مَسْأَلَةٌ : يُؤَثِّرُ مَانِعُ الإِمَالَةِ إِنْ كَانَ مُنْفَصِلًا ، وَلَا يُؤَثِّرُ سَبَبُهَا إِلَّا مُتَصِلًا ؛ فَلَا يُيَآلُ نَحْوُ « أَتَى قَاسِمٌ » لَوْجُودِ الْقَافِ ، وَلَا « لَزِيدٌ مَالٌ » لِانْفِصَالِ السَّبَبِ . هَذَا مُلَخَّصُ كَلَامِ النَّاظِمِ وَابْنِهِ ، وَعَلَيْهِمَا اعْتِرَاضٌ مِنْ وَجْهَيْنِ :

أَحَدُهُمَا : أَنَّهَا مَثَلًا بِـ « أَتَى قَاسِمٌ » مَعَ اعْتِرَافِهَا بِأَنَّ الْيَاءَ الْمُقَدَّرَةَ لَا يُؤَثِّرُ فِيهَا الْمَانِعُ ، وَالِاسْتِعْلَاءُ فِي هَذَا النُّوعِ لَوْ اتَّصَلَ لَمْ يُؤَثِّرْ ، وَالْمَثَالُ الْجَيِّدُ « كِتَابُ قَاسِمٍ » .

وَالثَّانِي : أَنَّ نَصُوصَ النُّحَوِيِّينَ مُخَالَفَةٌ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْحُكْمَيْنِ .

قَالَ ابْنُ عَصْفُورٍ فِي مُقَرَّبِهِ - بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ أَسْبَابَ الإِمَالَةِ - مَا نَصَّهُ : وَسَوَاءٌ كَانَتِ الْكَسْرَةُ مُتَصِلَةً أَمْ مُنْفَصِلَةً ، نَحْوُ « لَزِيدٌ مَالٌ » إِلَّا أَنْ إِمَالَةَ الْمُتَصِلَةِ كَائِنَةً مَا كَانَتْ أَقْوَى . وَقَالَ أَيْضًا : وَإِذَا كَانَ حَرْفُ الْاسْتِعْلَاءِ مُنْفَصِلًا عَنِ الْكَلِمَةِ لَمْ يَمْنَعْ الإِمَالَةَ إِلَّا فِيهَا أَمِيلٌ لِكَسْرَةِ عَارِضَةٍ ، نَحْوُ « بِمَالٍ قَاسِمٌ » أَوْ فِيهَا أَمِيلٌ مِنَ الْأَلْفَاتِ الَّتِي هِيَ صِلَاتُ الضَّمَائِرِ ، نَحْوُ « أَرَادَ أَنْ يَعْرِفَهَا قَبْلَ » انْتَهَى ، وَلَوْلَا مَا فِي شَرْحِ الْكَافِيَةِ لَحَلَّتْ قَوْلُهُ فِي النَّظْمِ :

وَالْكَفُّ قَدْ يُوجِبُهُ مَا يَنْفَصِلُ \*

عَلَى هَاتَيْنِ الصُّورَتَيْنِ ؛ لِإِشْمَارِ « قَدْ يَفْعَلُ » فِي عَرَفِ الْمُصَنِّفِينَ بِالتَّخْفِيفِ .

\*\*\*

وأما مانع المانع فهو الراء المكسورة المجاورة ؛ فإنها تمنع المستعلى والراء أن يمنعاً ، ولهذا أميل (وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ) <sup>(١)</sup> و (إِذْ هُمَا فِي الْفَارِ) <sup>(٢)</sup> مع وجود الصاد والغين ، و (إِنَّ كِتَابَ الْأَنْبَارِ) <sup>(٣)</sup> مع وجود الراء المفتوحة ، و (دَارُ الْقَرَارِ) <sup>(٤)</sup> مع وجودهما ، وبعضهم يجعل المنفصلة بحرف كالمتصلة ، سمع سيديويه الإمالة في قوله :

— ٥٦٠ — \* عَسَى اللَّهُ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ ابْنِ قَادِرِ \*

\*\*\*

(١) من الآية ٧ من سورة البقرة . (٢) من الآية ٤٠ من سورة التوبة .

(٣) من الآية ١٨ من سورة الطه .

(٤) من الآية ٣٩ من سورة غافر .

٥٦٠ — هذا الشاهد من كلام هدية بن خشرم العذري ، يهجو ر بلا من يفي .  
نمير بن قادر ، وقد وقع للشيخ خالد تسمية قائل الشاهد سماعة النعماني ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* بِمَنْهَمِرٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ \*

اللغة : « منهمر » أراد مطراً كثيراً ، تقول : انهمل للطر ، وانهمر ، ومعناه نزل بشدة وسال وتتابع نزوله ، وفي القرآن الكريم : ( ففتحنا أبواب السماء غماماً منهمر ) « جون الرباب » الجون - بفتح الجيم وسكون الواو - الأسود ، ويطلق أيضاً على الأبيض ، فهو من الأضداد ، والرباب - بفتح الراء - السحاب ، ويكنى بسواد السحاب عن كثرة ما يحمل من المطر .

الإعراب : « عسى » فعل ماض ناقص « الله » اسم عسى مرفوع بالضممة الظاهرة « يغني » فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً . تقديره هو يعود إلى لفظ الجلالة ، والجملة في محل نصب خبر عسى « عن » حرف جر « بلاد » مجرور بعن ، وبلاد مضاف و « ابن » مضاف إليه ، وابن مضاف ، و « قادر » مضاف إليه « بمنهمر » جار ومجرور متعلق بقوله يغني « جون » نعت أول لمنهمر ،

فصل : تَمَالِ الفتحه قبل حرفٍ مِنْ ثلاثة :

أحدها : الألف ، وقد مضت ، وَشَرَطُهَا أَنْ لَا تَكُونَ فِي حَرْفٍ ، وَلَا فِي اسْمٍ يُشَبِّهُ ؛ فَلَا تُمَالُ « إِلَّا » لِأَجْلِ الْكُسْرَةِ ، وَلَا نَحْوِ « عَلَى » لِلرَّجُوعِ إِلَى الْيَاءِ فِي نَحْوِ « عَلَيْكَ » وَ « عَلَيْهِ » وَلَا « إِلَى » لِاجْتِمَاعِ الْأَسْرِينِ فِيهَا ، وَيَسْتَنَتْنِي مِنْ ذَلِكَ « هَا » وَ « نَا » خَاصَّةً ؛ فَإِنَّهُمْ طَرَدُوا الْإِمَالََةَ فِيهِمَا فَقَالُوا « مَرَبْنَا وَبَهَا » وَ « نَظَرُ إِلَيْنَا وَإِلَيْهَا » وَأَمَّا إِمَاتُهُمْ « أُنِّي » وَ « مَتَى » وَ « بَلَى » وَ « لَا » فِي قَوْلِهِمْ « أَفَعَلْتَ هَذَا إِمَامًا لَا » فَشَاذٌ مِنْ وَجْهَيْنِ : عَدَمُ التَّمَكُّنِ ، وَانْتِفَاءُ السَّبَبِ .

والثاني : الراء ، بشرط كونها مكسورة ، وَكَوْنِ الْفَتْحَةِ فِي غَيْرِ يَاءٍ ، وَكَوْنِهِمَا مُتَّصِلَتَيْنِ نَحْوِ « مِنَ الْكَبِيرِ » أَوْ مُنْفَصِلَتَيْنِ بِسَاكنٍ غَيْرِ يَاءٍ نَحْوِ « مِنْ عَمْرٍو » بِخِلَافِ نَحْوِ « أَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْغَيْرِ » وَمِنْ قَبْحِ السَّيْرِ ، وَمِنْ غَيْرِكَ « وَاشْتِرَاطِ النَّظَائِمِ تَطَرُّفَ الرَّاءِ سَرْدُودَ بِنَصِّ سَيَبُوبِهِ عَلَى إِمَاتَتِهِمْ فَتَحَةَ الطَّاءِ مِنْ قَوْلِكَ « رَأَيْتُ خَبِطَ رِيَّاحٍ » .

والثالث : هاء التأنيث ، وَإِنَّمَا يَكُونُ هَذَا فِي الْوَقْفِ خَاصَّةً كَرَجْمَةِ وَنِعْمَةٍ ؛ لِأَنَّهُمْ شَبَّهُوا هَاءَ التَّأْنِيثِ بِالْفَاءِ لِاتِّفَاقِهِمَا : فِي الْخُرُوجِ ، وَالْمَعْنَى ، وَالزِّيَادَةِ ،

== وَهُوَ مُضَافٌ وَ « الرَّبَابِ » مُضَافٌ إِلَيْهِ ؛ وَقَدْ عُرِفَتْ أَنَّ إِضَافَةَ الْوَصْفِ إِلَى فَاعِلِهِ لَا تَقْدِرُ تَعْرِيفًا وَلَا تَخْصِيصًا « سَكُوبٌ » نَعْتُ ثَانٍ لِمَنْهَرٍ .  
الشاهد فيه : استشهده به المؤلف على أن سيبويه سمع من العرب من يعيل كلمة « قادر » في هذا البيت مع وجود الفصل بين الألف والراء المكسورة بحرف وهو الدال .

ويستشهد به أيضاً على مجيء خبر عسى فعلاً مضارعاً غير مقترن بأن المصدرية ، وهو نادر ، والكثير اقترانه بها ، وقد أنشدناه في باب أفعال المقاربة لذلك .

والتعارف ، والاختصاص بالأسماء ، وعن الكسائي إمالة هاء السكت أيضاً ، نحو (كِتَابِيَّةٌ) <sup>(١)</sup> والصحيحُ المنعُ ، خلافاً لثعلب وابن الأنباري .

\*\*\*

### هذا باب التصريف

وهو : تغييرٌ في بنية الكلمة لغرض معنوي أو لفظي ؛ فالأول كتغيير المفرد إلى التثنية والجمع ، وتغيير المصدر إلى الفعل والوصف . والثاني كتغيير قولٍ وغزْوٍ إلى قالٍ وغزَا ، ولهذين التغيرين أحكامٌ كالصحة والإعلال ، وتسمى تلك الأحكام عِلْمُ التصريف ، ولا يدخل التصريفُ في الحروف ، ولا فيما أشبهها وهي الأسماءُ التِيوغَلَّةُ في البناء والأفعالُ الجامدة ؛ فذلك لا يدخل فيما كان على حرف أو حرفين ؛ إذ لا يكون كذلك إلا الحرف كباء الجر ولامه ، وَقَدْ وَبَلْ ، وما أشبه الحرف كشاء قمت ، و« نا » من « قمتا » ، وأما ما وُضِعَ عَلَى أكثر من حرفين ثم حُذِفَ بعضُهُ فيدخله التصريف ، نحو يَدٍ وَدَمٍ في الأسماء ، ونحو « قِ زَيْدًا » و« قُمَ » و« بَعِ » في الأفعال .

\*\*\*

فصل : ينقسم الاسم إلى مُجَرَّدٍ من الزوائد ، وأَقْلَهُ الثلاثيُّ كرجل ، وغايته الخماسيُّ كسَقَرَجَل ، وما بينهما الرباعيُّ كجَعْفَرٍ ، وإلى مَزِيدٍ فيه وغايته سبعة كاستخْرَاجٍ ، وأمثله كثيرةٌ في قول سيبويه لا تليق بهذا المختصر .

وأبنية الثلاثيُّ أَحَدَ عَشَرَ ، والقسمَةُ تقتضي اثني عشر ؛ لأن الأول واجبُ الحركة ، والحركاتُ ثلاثٌ ، والثاني يكون محركاً وساكناً ؛ فإذا ضربت ثلاثة أحوال الأول في أربعة أحوال الثاني خرج من ذلك اثنا عشر ،

(١) من الآية ٢١ من سورة الحاقة .

وأمثلتها : فَلَسٌ ، فَرَسٌ ، كَتِفٌ ، عَضُدٌ ، حَبْرٌ ، عَنَبٌ ، إِيْلٌ ، قُفْلٌ ، صُرْدٌ  
ذُلٌّ ، عُنُقٌ ، والمهمل منها فُعْلٌ .

وأما قراءة أبي السمال : ( والسما ذَاتِ الحُبْكِ ) <sup>(١)</sup> بكسر الحاء وضم الباء ،  
فقليل : لم تثبت ، وقيل : أتبع الحاء للثاء من ذات ، والأصلُ ( حُبْكِ ) بضميتين  
وقيل : على التداخل في حرفي الكلمة ، إذ يقال : حُبْكِ — بضميتين —  
وَحِبْكِ — بكسرتين .

وزعم قومٌ إهمالَ فِعْلٍ أيضاً ، وأجابوا عن ذُلٍّ وَرُئِمٍ بأنهما منقولان  
من الفعل ، واحتج المثبتون بوعِل لغة في الوَعِل ، وإنما أهمل أو قلَّ لقصدهم  
تخصيصه بفعل المفعول .

والرابعُ المجردُ مفتوحُ الأول والثالث كَجَعَفَرٌ ، ومكسورهما كزَبْرَجٌ ،  
ومضمومهما كدُمُلُجٌ ، ومكسور الأول مفتوح الثاني كفِطَحَلٌ ، ومكسور  
الأول مفتوح الثالث كدِرْهَمٌ .

وزاد الأخفشُ والكوفيون مضمومَ الأول مفتوحَ الثالث كجُخْدَبٌ ،  
والخيار أنه فرع من مضمومهما ، ولم يُسمع في شيء إلا وسمع فيه الضم كجُخْدَبٍ ،  
وطَحْنَبٍ ، وَجُرْشَعٍ ، ولم يسمع في بُرْئُنٍ وَبُرْجُدٍ وَعُرْفُطٍ إلا الضمُّ .

واللخامس المجرد أربعة ، أمثلتها : سَقَرَجَلٌ ، جَعْمَرِشٌ ، قِرْطَعَبٌ ،  
قُدْعَمَلٌ .

فجملة الأوزان المتفق عليها عشرون ، وما خرج عما ذكرناه من الأسماء  
العربية الوضع فهو مُفَرَّغٌ عنها ؛ إما بزيادة كُنُطَلَقٍ وَنُحْرَنْجِيمٍ ، أو بقتص أصل

(١) من الآية ٧ من سورة الذاريات . والحبك ، طرائق النجوم .

كيدٍ ودمٍ ، أو بنقص حرف زائد كـ « مُكَبِّطٍ » أصله عَلَا بَطٌ ؛ بدليل أنهم نطقوا به ، وأنهم لا يوالون بين أربع محركات ، أو بتغيير شكل ، كتغيير مضموم الأول والثالث : بفتح ثالثة في نحو جُخْدَبَ ، وبكسر أوله في نحو خَرْفَعُ ، كتغيير مكسورهما بضم ثالثة في زُنْبُرُ ، وأما سَرَخَسُ وَبَلَخَشُ فأعجميان .

\*\*\*

فصل : وينقسم الفعل إلى مُجَرَّد ، وأوله ثلاثة كضَرَبَ ، وأكثره أربعة كدَحْرَجَ . وإلى مزيد فيه ، وغايته ستة كاستَخْرَجَ ، وأوزانه كثيرة .

وأوزان الثلاثي ثلاثة : كضَرَبَ وَعَلِمَ وَظَرُفَ ، وأما نحو ضُرِبَ - بضم أوله وكسر ثانيه - فمن قال : « إنه وزن أصلي » مستدلاً بأن نحو جُنَّ وَهَبَتْ وَطُلَّ دَمُهُ ، وَأُهْدِرَ ، وَأَوَّلَعَ بكذا ، وَعُنِيَ بحاجتي ، بمعنى اعتنى<sup>(١)</sup> بها ، وَزُهِىَ علينا ، بمعنى تكبر لم تستعمل إلا مبنية للمفعول - عدّه رابعاً ، ومن قال : « إنه فرعٌ من فعل الفاعل » مستدلاً بترك الإدغام في نحو : سُويِرَ ، لم يعدّه .

وللرباعي وزنٌ واحدٌ كدَحْرَجَ ، ويأتي في دُخْرِجَ - بالضم - الخلافُ في فعل المفعول .

\*\*\*

(١) أما « عني فلان كذا » بمعنى قصده ، فإنه مبني للفاعل .

## فصل

في كيفية الوزن ، ويسمى التمثيل

تقابل الأصول بالفاء ، فالعين ، فاللام ، مُعْطَاة ما لموزونها من تحرك وسكون  
فيقال في فَلَسَ : فَعَلَ ، وفي ضَرَبَ : فَعَلَ ، وكذلك في قَامَ وَشَدَّ ؛ لأن أصلهما  
قَوْمَ وَشَدَدَ ، وفي عَلِمَ : فَعَلَ ، وكذلك في هَابَ وَمَنَّ ، وفي ظُرِفَ : فَعَلَ ،  
وكذلك في طَالَ وَحَبَّ .

فإن بقي من أصول الكلمة شيء زدت لاماً ثانية في الرابعي ، فقلت في جعفر  
فَعَمَلَلْ ، وثانية وثالثة في الخامسي فقلت في جَحْمَرِشَ : فَعَمَلَلَلْ .

ويقابل الزائد بلفظه ، فيقال في أَكْرَمَ ، وَبَيَّطَرَ ، وَجَهَّوَرَ : أَفْعَلَ وَفَعَّلَ  
وَفَعْمُولَ ، وفي اقْتَدَرَ : افْتَعَلَ ، وكذلك في اصْطَبَرَ وَأَدَّكَرَ ، لأن الأصل :  
اصْتَبَرَ وَأَذْتَكَّرَ ، وفي اسْتَخْرَجَ : اسْتَفْعَلَ .

إلا أن الزائد إذا كان تكراراً لأصل فإنه يقابل عند الجمهور بما قبل  
به ذلك الأصل ، كقولك في حَلَيْتَيْتِ ، وَسُخْنُونِ ، وَاعْدُوْدَنَ : فِعْلِيلَ ،  
وَفُعْمُولَ ، وَاَفْعَمُوْعَلَ .

وإذا كان في الموزون تحويل أو حذف أتيت بمثله في الميزان ، فتقول في ناء :  
فَلَعَ ، لأنه من نأى ، وفي الحادى : عَالَفَ ؛ لأنه من الوحدة ، وتقول في يهَبُ  
يَعْلُ ، وفي بَعُ : فِلَ ، وفي قاضٍ : فَاعِ .

\*\*\*

## فصل

فيما تعرف به الأصول والزوائد

قال الناظم رحمه الله :

وَأَلْحَرْفُ إِنْ يَلْزَمُ فَأَصْلٌ ، وَالَّذِي  
لَا يَلْزَمُ الزَّائِدُ مِثْلُ تَا اخْتُ—ذِي

وفي التعريفين نظر : أما الأول فلأن الولو من « كَوَّكِبَ » ، والنون من « قَرَنُفُل » زائدتان كما ستعرفه مع أنهما لا يستطآن .

وأما الثاني فلأن الفاء من « وَعَدَ » والعين من « قَالَ » واللام من « غَزَا » أصول مع سقوطهن في « يَمِدُّ » و « قُلْ » و « لَمْ يَفْزُ » .

وتحريرُ القول فيما تعرف به الزوائد أن يقال : اعلم أنه لا يحكم على حرف بالزيادة حتى تزيد بقية أحرف الكلمة على أصلين ، ثم الزائد نوعان : تكرار لأصل ، وغيره .

فالأول لا يختص\* بأحرف بعينها ، وشرطه أن يماثل اللام كجَلْبَبَ وَجَلْبَابِ أو العين : إما مع الانصال كقَتَلَ ، أو مع الانفصال بزائد كَمَقَنَقَلَ ، أو تماثل الفاء والعين كمرمرِيس ، أو العين واللام كصمخَمَحَ ، وأما الذي يماثل الفاء وحدها كقرقفٍ وسندُس ، أو العين المفصولة بأصل كحذرِدٍ - فأصلي .

وإذا بُنِيَ الرباعي من حرفين فإن لم يصح إسقاطُ ثالثه فالجميع أصل كسَمِيسِم ، وإن صح كَلَمَلَمَهُ وَلَمَّه ، فقال الكوفيون : ذلك الثالث زائد مُبْدَلٌ من حرف مماثل للثاني ، وقال الزجاج : زائد غير مبدل من شيء ، وقال بقية البصريين : أصل .

والنوع الثاني يختص بأحرف عشرة جمعها الناظم في بيت واحد أَرْبَعُ مرات<sup>(١)</sup> قال :

(١) وجمعها أبو الملاء المعري في قوله « التناهى سمو » وقوله « تهاونى أسلم » وقد جمعها بعض النحاة في قوله « اليوم تنساء » وقيل : إن هذا طيرة للمتعلين .



هَآءُ وَتَسْلِيمٌ ، تَلَا يَوْمَ أَنبِئِهِ نِهَآيَةً مَّسْئُولٌ ، أَمَانٌ وَتَسْمِيلٌ  
فَزَادَ الْأَلْفَ بِشَرْطِ أَنْ تَصْحَبَ أَكْثَرُ مِنْ أَصْلَابِينَ ، كَضَارِبَ ، وَعِمَادَ ،  
وَعَضْبِيَّ وَسُلَاحِيَّ ، بِمَخْلَافِ نَحْوِ : قَالَ وَغَزَا .

وَتَزَادُ الْوَآءُ وَالْيَاءُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ ؛ أَحَدُهَا : مَا ذَكَرَ فِي الْأَلْفِ . وَالثَّانِي :  
أَنْ لَا تَكُونِ الْكَلِمَةُ مِنْ بَابِ سَمَسٍ ، وَالثَّالِثُ : أَنْ لَا تَتَصَدَّرَ الْوَآءُ مُطْلَقًا  
وَلَا الْيَاءُ قَبْلَ أَرْبَعَةِ أَصُولٍ فِي غَيْرِ مَضَارِعَ ، وَذَلِكَ نَحْوُ صَيَّرَ ، وَجَوَّهَرَ ،  
وَقَضَيْبَ ، وَعَجَّوزَ ، وَحَذَرِيَّةَ ، وَعَرَفُوَّةَ ، بِمَخْلَافِ نَحْوِ بَيْتَ ، وَسَوَّطَ ، وَبُؤْبُؤَ ،  
وَوَعَوْعَةَ ، وَوَرَنْتَلَ ، وَيَسْتَمُورَ .

وَتَزَادُ الْمِيمُ بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ أَيْضًا ، وَهِيَ : أَنْ تَقْصُرَ ، وَيَتَأَخَّرَ عَنْهَا ثَلَاثَةُ  
أَصُولٍ فَقَطْ ، وَأَنْ لَا تَلْزِمَ فِي الْاِسْتِقَاقِ ، وَذَلِكَ نَحْوُ مَسْجِدٍ وَمَنْسَجٍ ، بِمَخْلَافِ  
نَحْوِ ضِرْغَامَ ، وَمَمْنَدَ ، وَمَرَزَجُوشَ ، وَمِرْعَزٍ ؛ فَإِنَّهُمْ قَالُوا : « ثَوْبٌ مُمَرَّعٌ »  
فَأَثْبَتُوهَا فِي الْاِسْتِقَاقِ .

وَتَزَادُ الْهَمْزَةُ الْمَصْدَرَةُ بِالشَّرْطَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ ، نَحْوُ أَفْكَلَ وَأَفْضَلَ ، بِمَخْلَافِ  
نَحْوِ كُنَّابِيلَ وَأَكَلَ وَإِسْطَابِلَ .

وَتَزَادُ الْمَتْطَرِفَةُ بِشَرْطَيْنِ ، وَهِيَ : أَنْ تَسْبِقَهَا أَلْفٌ ، وَأَنْ تُسْبِقَ تِلْكَ الْأَلْفُ  
بِأَكْثَرِ مِنْ أَصْلَابِينَ ، نَحْوَ خَمْرَاءَ وَعِلْبَاءَ وَقُرْفُصَاءَ بِمَخْلَافِ نَحْوِ مَاءٍ وَشَاءٍ  
وَبِنَاءٍ وَأَبْنَاءَ .

وَتَزَادُ النُّونُ مَتَأَخِّرَةً بِالشَّرْطَيْنِ ، نَحْوُ عُمَمَانَ وَعَضْبَانَ ، بِمَخْلَافِ نَحْوِ  
أَمَانَ وَسِفَانَ .

وَتَزَادُ مَتَوَسِّطَةً بِثَلَاثَةِ شُرُوطٍ : أَنْ يَكُونَ تَوْسِطُهَا بَيْنَ أَرْبَعَةٍ بِالسُّوِيَّةِ ، وَأَنْ  
تَكُونَ سَاكِنَةً ، وَأَنْ تَكُونَ غَيْرَ مَدْغَمَةٍ ، وَذَلِكَ كَغَضَنْفَرٍ وَعَقَنْقَلٍ وَقَرَنْقَلٍ  
وَحَبَنْطَى وَوَرَنْتَلٍ ، بِمَخْلَافِ عَنَبَرٍ وَغُرَنْبَقٍ وَجَنْجَسٍ .

وتزاد مُصَدَّرَةٌ في المضارع .

وتزاد التاء في التانيث كقائمة ، والمضارع كتقوم ، والمطاوع كتعلم وتُدَخَّرُج والاستِفْعَال والتَفْعُل والافتِعال وفروعهن .

وتزاد السين في الاستفعال ، وأهملها الناظم وابنه .

وزيادة الهاء واللام قليلة كأمّهات وأهراق ، وطَيْسَل للكثير ، بدليل سقوطها في الأمومة والإراقة والطَيْس (١) .

وأما تمثيلُ الناظم وابنه وكثير من النحويين للهاء بنحو « لِمَ » و « لم تَرَ » ولللام بـ « ذاك » و « تلك » فردودٌ ؛ لأن كلا من هاء السكت ولام البمد كلمة برأسها ، وليست جزءاً من غيرها .

وما خلا من هذه القيودُ حُكْمُ بأصلاته ، إلا إن قامت حُجَّةٌ على الزيادة ، فلذلك حكم بزيادة هَمْزَتَيْ شِمَالٍ واحْبِنَطًا ، وميمِي دُلَامِصٍ وابْنُمِ ، ونونِي حَنْظَلٍ وَسُنْبُلٍ ، وتاءِي مَلَكُوتٍ وَعِفْرِيتٍ ، وسينِي قُدُمُوسٍ وَأَسْطَاطٍ ، لسقوطها في الشمول والْحَبِيطِ والدلاصة والبنوة والملك والعَفْرِ - بفتح أوله وهو التراب - والقدم والطاعة ، وفي قولهم « حَظَلَتِ الْإِبِلُ » إذ آذاها أكل الحنظل ، و « أَسْجَبَلَ الزَّرْعُ » . وبزيادة نونِي نَرْجِسٍ وهُنْدَلِجٍ ، وتاءِي تَنْضُبٍ وَتُحْيِبٍ لانتفاء فَعِلٍ وَقَعَلٌ وَقَعْلٌ وَقَعْلَلٌ .

\*\*\*

(١) من ذلك قول رؤبة بن العجاج .

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي

## فصل

## في زيادة همزة الوصل

وهي : همزة سابقة موجودة في الابتداء مفقودة في الدَّرَج .  
ولا تكون في مضارع مطلقاً ، ولا حرفٍ غير أل ، ولا في ماضٍ ثلاثي كأمَرَ  
وأخذ ، ولا رباعي كأكْرَمَ وأعطى ، بل في الخماسي كَانْطَلَقَ ، والسداسي كاسْتَخْرَجَ ،  
وفي أمرها ، وأمر الثلاثي كاضْرِبْ ، ولا في اسم إلا في مصادر الخماسي والسداسي  
كالانطلاق والاستخراج .

قلوا : وفي عشرة أسماء محفوظة ، وهي : اسْمٌ ، وأسْتُ ، وأبْنُكُمْ ، وأبْنَةُ ،  
وامْرُؤُ ، وامْرَأَةٌ ، واثْنان ، واثْنَتان ، وإيْمُنُ الخصوص بالقسم ؛ وينبغي أن  
يزيدوا « أل » الموصولة ؛ وإيْمُنُ لغة في ايمن ، فإن قالوا : هي أيمن فحذفت اللام  
قلنا : وإيْمُنُ هو ابن فزيدت الميم .

مسألة — لهمزة الوصل بالنسبة إلى حركتها سبعُ حالات ، وجوب الفتح في  
المبدوء بها أل ، ووجوبُ الضم في نحو اُنْطَلَقْ وَأَسْتَخْرِجْ مبنيين للفعول ،  
وفي أمر الثلاثي المضموم العين في الأصل نحو أَقْتُلْ ، أُكْتَبْ ، بخلاف امشُوا  
اقضُوا ، ورجعَا ان الضم على الكسر فيما عَرَضَ جعلُ ضمة عينه كسرة من  
نحو أُغْزِي ، قاله ابن الناطم ، وفي تكملة أبي على أنه يجب إثمَام ما قبل ياء  
المخاطبة وإخلاصُ ضم الهمزة ، وفي التسهيل همزة الوصل تشم قبل الضمة  
المُشَمَّة ، ورجعَا ان الفتح على الكسر في ايمن وأبْنُكُمْ ، ورجعَا ان الكسر على الضم  
في كلمة اسم ، وجوازُ الضم والكسر والإثمَام في نحو اختَارَ وانقَادَ مبنيين  
للفعول ، ووجوب الكسر فيما بقي ، وهو الأصل .

مسألة — لا تحذف همزة الوصل للمفتوحة إذا دخلت عليها همزة الاستفهام

كما حذفت الهمزة المكسورة نحو ( اتَّخَذْنَاكُمْ سُخْرِيًّا )<sup>(١)</sup> ( اسْتَفْقَرْتُ لَهُمْ )<sup>(٢)</sup> وهو الأصل ؛ لثلاثا يلتبس الاستفهام بالخبر ، ولا يتحقق ، لأن همزة الوصل لا تثبت في الدّرج إلا ضرورة كقوله :

— ٥٦١ — \* أَلَا لَا أَرَىٰ إِنْثَيْنِ أَحْسَنَ شَيْمَةً \*

بل الوجه أن تُبدَل ألفاً ، وقد تُسَمَّلُ مع القصر ، تقول « أَحْسَنُ عِنْدَكَ » و « آيْمُنُ اللَّهِ يَمِينُكَ » بالمد على الإبدال راجحاً ، وبالتسهيل مرجوحاً ، ومنه قوله :

(١) من الآية ٦٣ من سورة ص (٢) من الآية ٦ من سورة المنافقين .

— ٥٦١ — لم أقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* عَلَىٰ حَدَثَانِ الدَّهْرِ مِثِّي وَمِنْ جُمْلِ \*

اللمعة : « شيمة » بكسر الشين - هي الخليقة والسجية والطبيعة ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٧٩ ، وتجمع الشيمة على شيم - بكسر الشين وفتح الياء ، انظر شرح الشاهد رقم ٤٦٨ « حدثان الدهر » بفتحات - أي صروف الدهر وأحداثه « جمل » يضم الجيم وسكون الليم - اسم امرأة .

الإعراب : « ألا » أداة استفتاح « لا » حرف نفي « أرى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الألف ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « اثنتين » مفعول أول لأرى « أحسن » مفعول ثان لأرى « شيمة » تمييز « على حدثان » جار ومجرور متعلق بأحسن ، وحدثان مضاف و « الدهر » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « مني » جار ومجرور متعلق بأحسن « ومن » الواو حرف عطف ، من : حرف جر « جمل » مجرور بمن ، والجار والمجرور معطوف بالواو على الجار والمجرور السابق . الشاهد فيه : قوله « اثنتين » فإن الهمزة في أوله في أصلها همزة وصل ، ومن حق همزة الوصل أن تسقط في درج الكلام ، وقد أثبتنا الشاعر في هذا البيت في درج الكلام حين اضطر إلى ذلك لإقامة وزن البيت .

ومثل ذلك قول الشاعر ، وينسب لقيس بن الخطيم :

إِذَا جَاوَزَ الْإِثْنَيْنِ سِرٌّ فَإِنَّهُ بِنَتْ وَتَكْثِيرُ الْوُشَاةِ قَمِينُ

## \* أَلْحَقْ إِنْ دَارُ الرَّبَابِ تَبَاعَدَتْ \*

٥٦٢ — لم ينسب الشيخ خالد هذا الشاهد إلى قائل معين ، وهو من شواهد سيويوه (ج ١ ص ٤٦٨) وقد نسبته هو والأعلم إلى عمر بن أبي ربيعة . ونسبه العيني إلى حسان بن يسار التعلبي ، والذي أنشده المؤلف هنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

## \* أَوْ انْبَتَّ حَبْلٌ أَنْ قَلْبِكَ طَائِرُ \*

اللغة : « الرباب » بفتح الراء ، بزنة السحاب - أصله السحاب ، وقد سموا به النساء « تباعدت » صارت بعيدة من دارك بحيث يتمذر عليكما الاجتماع والتلاق « انبت » انقطع « حبل » أصل الحبل معروف ، وقد كثر استعمالهم هذه الكلمة في معنى أواضر المودة وأسباب الاجتماع والألفة « أن قلبك طائر » كفى بهذه العبارة عن ذهاب عقله حزنا ، أو عن شدة خفقانه واضطرابه ، وانظر إلى قول قيس :

كَأَنَّ الْقَلْبَ لَيْلَةً قِيلَ يُغْدَى بِلَيْلِي الْعَامِرِيَّةِ أَوْ يُرَاحُ  
فَطَاءٌ عَزَّهَا شَرَكُ ، فَأَضَحَتْ تَجَاذِبُهُ وَقَدْ عَلِقَ الْجُنَاحُ

الإعراب : « أَلْحَقْ » الهمزة للاستفهام ، الحق : هو منصوب على الظرفية متعلق بمحذوف خبر مقدم ، وليس مرفوعا ، ولا هو مبتدأ كما قال العيني والصبان ، وانظر في شرح هذه الكلمة وبيان مذاهب العلماء فيها شرح الشاهد رقم ٢٥٦ « إن » حرف شرط جازم « دار » فاعل بفعل محذوف يفسره للذكر بعده ، وتقدير الكلام : إن تباعدت دار الرباب تباعدت ، والفعل المحذوف هو فعل الشرط ، وجواب الشرط محذوف يدل عليه سياق الكلام ، ودار مضاف و « الرباب » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « تباعدت » تباعد : فعل مضاف ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى دار الرباب ، والجملة لأجل لها من الإعراب مفسرة « أو » حرف عطف « انبت » فعل ماضٍ معطوف على تباعدت « حبل » فاعل انبت « أن » حرف توكيد ونصب « قلبك » قلب : اسم أن ، وقلب مضاف وضمير المخاطب مضاف إليه « طائر » خبر أن مرفوع بالضممة الظاهرة ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مبتدأ مؤخر ، والتقدير : أفى الحق طيران قلبك .

( ٢٤ — أوضح المسالك )

وقد قرئ بها في نحو (آلذَّكَرَيْنِ) <sup>(١)</sup> (آلآن) <sup>(٢)</sup> .

\*\*\*

### هذا باب الإبدال

الأحرفُ التي تُبدَل من غيرها إبدالاً شائعاً لفـير إدغام تسعة ، يجمعها « هَدَاتُ مُوطِيَا » وخرج بقولنا « شَائِئاً » نحو قولهم في « أَصِيلَانَ » تصغير أصيل على غير قياس ، وفي « اضْطَجَعَ » ، وفي نحو « عَلِيَّ » في الوقف : أَصْيِلَالٍ وَالطَّجَعَ ، وَعَلَجَ ، قال :

— ٥٦٣ — \* وَقَفْتُ فِيهَا أَصْيِلَالاً أَسَانِلَهَا \*

= الشاهد فيه : قوله « أَلْحَقِ » حيث نطق الشاعر بهمزة أل في هذه الكلمة بين الألف والهمزة مع القصر . وهذا هو التسهيل ، وهو قليل في مثل هذا ، والكثير إبدال همزة أل التالية لهمزة الاستفهام ألفا .

(١) من الآية ١٤٣ من سورة الأنعام .

(٢) من الآية ٩١ من سورة يونس .

٥٦٣ — هذا الشاهد من كلام النابغة الذبياني ، وهو من شواهد سيبويه ( ج ١

صفحة ٣٦٤ ) والذي أنشده المؤلف ههنا صدر بيت من البسيط ، وعجزه قوله :

\* عَيَّتْ جَوَابَا وَمَا بِالرَّبْعِ مِنْ أَحَدٍ \*

اللغة : « أصيلا » الأصيل - بفتح الهمزة ، بزنة الأمير - وقت العشي ، وقد جمعه الشاعر أولاً على أصلان ، مثل رغيف ورغفان ، ثم صغره على أصيلان - بضم الهمزة وفتح الصاد - ثم قلب النون في آخره لاما « عيت » عجزت وضعفت ، ويروى في مكانه « أعيت » والغنى واحد « الربع » المنزل ، والدار .

الإعراب : « وقفت » وقف : فعل ماض ، وتاء المتكلم فاعله « فيها » جار ومجرور متعلق بوقف « أصيلا » ظرف زمان منصوب بقوله وقفت « أسائلها » أسائل : فعل مضارع ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير الغائبة العائد =

وقال :

— ٥٦٤ — \* مَالٌ إِلَى أَرْطَاةٍ حَقْفٍ فَأَاطَجَعَ \* \*

= إلى الدار مفعول به « عيت » عى : فعل ماض ، والتاء للتأنيث ، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود إلى الدار « جواباً » جعله التبريزي مفعولاً مطلقاً لفعل محذوف ، والتقدير : عيت عن أن نجيب جواباً « وما » الواو واو الحال ، ما : حرف نفي « بالربع » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم « من » حرف جر زائد « أحد » مبتدأ مؤخر ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب حال .  
الشاهد فيه : قوله « أصيلاً » حيث أبدل الشاعر النون في هذه الكلمة لاما ، وأصل الكلمة قبل الإبدال أصيلاً ، وهو تصغير أصلان الذي هو جمع أصيل ، كما بيناه في لغة البيت .

وقد روى صدر هذا البيت على وجوه أخرى ؛ فمنها أنه روى :

\* وقفت فيها أصيلاً كي أسألكي \* ومنها أنه روى \* وقفت فيها طويلاً كي أسألكي \* \*

وليس في البيت على هاتين الروايتين شاهد لما نحن فيه .

٥٦٤ -- هذا الشاهد من كلام منظور بن حية الأسدي ، يصف ذنباً ، والذي

أنشده المؤلف بيت من مشطور الرجز ، وقبله قوله :

يَا رَبُّ أَبَايَ مِنَ الْمُفْرِ صَدَعٌ تَقْبِضُ الدُّبُّ إِلَيْهِ وَاجْتَمَعَ

\* لَمَّا رَأَى أَنْ لَا دَعَا وَلَا شَبَعَ \* \*

اللغة : « أباز » هو بفتح الهمزة وتشديد الباء - أصله صيغة مبالغة ، ومعناه الذي يكثر القفز ، وأراد به ظيباً « العفر » يضم العين للهملة وسكون الفاء - جمع عفراء أو أعفر ، وهو من الظباء الذي لونه لون التراب « تقبض الذئب » جمع نفسه وتنبأ للوثوب عليه « مال » انحاز وركن « أروطاة » واحدة الأرطى ، وهو شجر ذو ثمر كاللناب « حقف » بكسر الحاء وسكون القاف - وهو ما اعوج وانحني من الرمل « الطجع » اتكأ على الأرض .

الإعراب : « مال » فعل ماض ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى الأباز « إلى » حرف جر « أروطاة » مجرور بإلى ، والجار والمجرور متعلق بقوله =

وقال :

\* خَالِي عُوَيْفٌ وَأَبُو عَلِيٍّ \*

— ٥٦٥ —

مال ، وأرطاة مضاف و«حقف» مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة «فالطجع»  
الفاء حرف عطف ، الطجع : فعل ماض فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود  
إلى الأباذ .

الشاهد فيه : قوله « فالطجع » فإن أصله فاضطجع بعد إبدال تاء افتعل طاء  
لوقوعها بعد حرف من حروف الإطباق - وهو الضاد - ثم أبدل الضاد لاما ، وهو  
إبدال شاذ ، والأصل الأصيل في هذه الكلمة « اضتجع » فقلت التاء طاء فصارت  
« اضطجع » ثم قلبت الضاد لاما فصارت « فالطجع » ففي الكلمة إبدال قياسي وإبدال  
شاذ ، وذلك ظاهر إن شاء الله .

٥٦٥ - نسب أبو علي القالي هذا الشاهد لرجل من أهل البادية ، ولم يعين  
اسمه ، وهو من شواهد سيوييه (٢/٢٨٨) وانظر أيضاً كتابنا صفوة دروس التصريف  
(ق٤ ص٤) والذي أنشدته المؤلف ههنا بيت من مشطور الرجز ، وبعده قوله .

الْمُطْعِمَانِ اللَّحْمَ بِالْعَشِجِ وَالْفَدَاكَ كَتَلَ الْبَرْنجِ

\* يُقْلَعُ بِالْوَدِّ وَبِالصَّبِيجِ \*

اللفظة : « خالي » روى أبو علي القالي في مكان هذه الكلمة «عمى» «عويف»  
مصغرا - اسم رجل ، ويرى في مكانه « لقيط » « العشج » هو العشى ، وهو آخر  
النهار « كتل البرنج » الكتلة - بضم ففتح - جمع كتلة - بضم فسكون - وهي اسم  
يطلق على كل مجتمع ، والبرنج : أراد به البرقي ، وهو نوع من التمر الجيد البالغ  
الجودة ، ويروى « كسر البرنج » « الود » بفتح الواو وتشديد الدال - الوند  
« الصبيح » أراد به الصيصي ، وهو قرن البفرة ، يريد أنه شديد التماسك فيحتاج إلى  
علاج قلعه .

الإعراب : «خالي» خال: مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم ، وخال  
مضاف وياء المتكلم مضاف إليه مبنى على السكون في محل جر « عويف » خبر للمبتدأ  
« وأبو » الواو حرف عطف ، أبو : معطوف على عويف ، وأبو مضاف و« علاج »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .



وتسمى هذه اللغة بمجمعة قضاة .

ومعنى « هدأت » سكبت ، و « موطيا » من أوطأته جعلته وطيا ؛ فالياء فيه بدل من المهمزة .

وذكره الهاء زيادة على ما فى التسهيل ؛ إذ جمعها فيه فى « طويت دائما » ثم لأنه لم يتكلم هنا عليها مع عدّه إياها ، ووجهه أن إبدالها من غيرها إنما يطرد فى الوقف على نحو رَحْمَةٍ وَنِعْمَةٍ ، وذلك مذكور فى باب الوقف ، وأما إبدالها من غير التاء فمسموع كقولهم : هَيْآكَ ، وَلَمْ يَكْ قَائِمٌ ، وَهَرَقْتُ الْمَاءَ ، وَهَرَقْتُ الشَّيْءَ ، وَهَرَقْتُ الدَّابَّةَ .

\*\*\*

## فصل

فى إبدال المهمزة

نُبْدَلُ من الواو والياء فى أربع مسائل :

== الشاهد فيه : قوله « أبو عالج » فإن أصله « أبو على » ياء مشددة ، فأبدل من هذه الياء المشددة جيا ، وكذلك فى تمة أبيات الشاهد فى قوله « بالعشج » وأصله « بالعشى » وفى قوله « البرنج » وأصله « البرنى » وفى قوله « الصيصج » وأصله « الصيصى » وفى كل واحدة من هذه الكلمات أبدل من الياء المشددة جيا ، وهو إبدال شاذ ، قال سيبويه ( ج ٢ ص ٢٢٨ ) . « وأما ناس من بنى سعد فإنهم يدلون الجيم مكان الياء فى الوقف ؛ لأن الياء خفية ، فأبدلوا من موضعها أيبين الحروف ، وذلك قولهم : هذا تميمج ، يريدون هذا تميمى ، وقولهم : هذا عالج ، يريدون هذا على ، وصحت بعضهم يقول : عربانج ، يريد عربانى ، وحدثنى من صميمهم يقولون ، ثم أنشد الأبيات كلها ، ثم قال : يريد بالعشى ، والبرنى ، فزعم أنهم أنشدوه هكذا » اه كلامه ( وانظر ص ٤ من القسم الرابع من كتابنا دروس التصريف ) .

إحداها : أن تنطرف إحداها بعد ألف زائدة ، نحو كِسَاءَ وَسَمَاءَ وَدُعَاءَ ،  
ونحو بِنَاءَ وَظَبَاءَ وَفِنَاءَ ، بخلاف نحو قَاوَلَ وَبَايَعَ وَإِدَاوَةَ وَهِدَايَةَ ، ونحو غَزَوَ  
وَوَظَّيَ ، ونحو واو وآى .

وتشاركهما في ذلك الألف في نحو حمراء ، فإن أصلها حَمْرًا كَسَكْرَى ،  
فزيدت ألف قبل الآخر للد كالف كتاب و غلام ، فأبدلت الثانية همزة .

الثانية : أن تقع إحداها عيناً لاسم فاعِلٍ فعلٍ أَعْلَمْتُ فيه ، نحو قَاتِلٍ وبائع ،  
بخلاف نحو عَيْنٍ فهو عَيْنٌ ، وَعَوْرٍ فهو عَاوِرٌ .

الثالثة : أن تقع إحداها بعد ألف مَفَاعِلٍ ، وقد كانت مدة زائدة في الواحد  
نحو عَجَائِزٍ وصحائف ، بخلاف قَسَوْرَةٍ وَقَسَّاور ، وَمَعِيشَةٍ وَمَعَايشَ ، وشذ مُصِيبَةٍ  
وَمَصَائِبَ ، وَمَنَارَةٍ وَمَنَائِرٍ .

ويشارك الواو والياء في هذه المسألة الألفُ ، نحو قِلَادَةٍ وَقِلَائِدٍ ،  
ورسالة ورسائل .

الرابعة : أن تقع إحداها ثانياً حرفين لِيَمِينٍ بينهما ألف مفاعل ، سواء كان  
اليمينان ياءين كَنِيَّافٍ جمع نَيْفٍ ، أو واوين كَأَوَائِلٍ جمع أَوَّلٍ ، أو مختلفين  
كسِيَائِدٍ جمع سَيِّدٍ إذ أصله سَيُّودٌ ، وأما قوله :

— ٥٦٦ — \* وَكَحَلَّ الْمَيْنَيْنِ بِالْمَوَاوِرِ \*

٥٦٦ — هذا الشاهد من كلام جندل بن اللثي الطهموي ، والذي أنشده للؤاف  
بيت من الرجز للشطور ، وقبله قوله :

غَرَّكَ أَنْ تَقَارَبْتَ أَبَاعِرِي وَأَنْ رَأَيْتِ الدَّهْرَ ذَا الدَّوَائِرِ

\* حَتَّى عِظَامِي وَأَرَامُ نَاغِرِي \*

اللغة : « كحل » يجوز أن يكون بتشديد الحاء ، ويجوز أن يكون بتخفيفها مفتوحة ،  
فإنه يقال « كحل عينه » من باب قتل - وكلها - بالتضعيف - إذا وضع فيها السكحل ، =

=والكحل- بوزن القفل- غبرة حجر الإمد ، أو شبرة حريق الشعم ، وإنما يوضع في العين تزيينها ، واستعمله ههنا مجازا عن طرو الأذى والألم والوجع « العواور » جمع عوار - بضم العين وتشديد الواو - وهو وجع العين أو ما يسقط فيها ، وبهما فسروا قول الخنساء :

قَدْىِ بِعَيْنِكَ ، أُمُّ بِالْعَيْنِ عَوَّارُ  
أُمُّ أَقْفَرَتْ إِذْ خَلَتْ مِنْ أَهْلِهَا الدَّارُ

وكان من حق العربية عليه أن يقول « بالعواور » فيقلب ألف للفرد ياء في الجمع لانكسار ما قبلها ، ولكنه اضطر إلى حذف هذه الياء التي انقلبت عن الألف اجتزاء بكسر ما قبلها .

للحنى : وصف ما فعل به الدهر ، حين كبرت سنه وضعف جسمه وانحنت عظامه وفرغ منه من أسنانه ، وأصاب عينه الأقداء .

الإعراب : « وكحل » الواو حرف عطف ، كحل : فعل ماض مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى الدهر « العينين » مفعول به منصوب بالياء نيابة عن الفتحة لأنه مثني « بالعواور » جار ومجرور متعلق بقوله كحل .

الشاهد فيه : قوله « بالعواور » فإن هذه الكلمة جمع عوار ، بزنة رمان ، وهو اسم على خمسة أحرف رابعها ألف كقرطاس وقرناس وقنطار ، ومن حق جمع الاسم الذى على هذه الحال أن تقلب ألفه في الجمع ياء لانكسار ما قبلها حينئذ يقال « عواور » كما قالوا : قراطيس وقرانيس وقناطير ، إلا أن الراجز لما اضطرته أحكام القافية حذف هذه للياء من الجمع اجتزاء بكسر ما قبلها ، وهو ، مع حذفها ، يعتد بها ويعتبرها كالوجود ، ولو أنه لم يعتد بها ولم يقدرها موجودة لكان عليه أن يقلب أولى الواوين همزة فيقول « عوائر » كما قالوا في جمع أول « أوائل » وأصله أوأول ، وهذا حكم كل حرفي لين وقعت بينهما ألف مفاعل ، فلما رأينا أن يقلب ثاني الواوين همزة علمنا أنه أبقي للياء التي حذفها حكمها واعتبرها كالباقية في اللفظ ؛ فالكلمة بهذا الاعتبار على زنة مفاعيل لاطى زنة مفاعل التي يتعين فيها القلب .

فأصله بالعواوير ؛ لأنه جمع عُوَّار وهو الرَّمْد ، فهو مفاعيل كطواويس ،  
لا مفاعل ؛ فلذلك صُحِّح ، وعكسه قول الآخر :

\* فِيهَا عَيَانِيْلُ أَسْوَدٍ وَنَمْرُ \* <sup>(١)</sup> [٥٤٨]

فأبدل الهمزة من ياء مفاعيل ؛ لأن أصله مَفَاعِل ، لأن عَيَانِيْل جمع عَعِيل  
- بكسر الياء - واحد الْعِيَال ، والياء زائدة للإشباع مثلها في قوله :

٥٦٧ — \* ... .. تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ \*

فلذلك أُعِلَّ .

(١) هذا الشاهد من كلام حكيم بن معية الربعي ، وقد تقدم ذكره ، وهو  
الشاهد رقم ( ٥٤٨ ) فارجع إليه في باب جمع التكسير ، والذي أنشده المؤلف بيت  
من الرجز المشطور ، وقبله قوله :

أَحْيَى قَنَاةً صُلْبَةً لَمْ تَنْكَسِرْ صَمَاءٌ تَمَّتْ فِي نِيَافٍ مُشْمَخَرِ  
حُقَّتْ بِأَطْوَادٍ جِبَالٍ وَسَمَرِ فِي أَشْبِ الْفَيْطَانِ مُلْتَفٍّ الْخَطَرِ  
٥٦٧ — هذا الشاهد من كلام الفرزدق يصف ناقه ، وقد ذكرناه في أثناء  
كلامنا على الشاهد رقم ٣٦٨ في باب إعمال المصدر ، والذي أنشده المؤلف هنا قطعة  
من بيت من البسيط وهو بتمامه هكذا :

تَنْعَى يَدَاهَا الْحَصَى فِي كُلِّ هَاجِرَةٍ نَفَى الدَّرَاهِمِ تَنْقَادُ الصَّيَارِيفِ  
وارجع إلى الموضع الذي أحلناك عليه .

اللغة : « تنفى » تبعد وتطرد « يداها » أراد يدي الناقة التي يصفها « هاجرة »  
الهاجرة : نصف النهار عند اشتداد الحر « نفى الدراهم » هو مصدر نفاها ينفيها ،  
بوزن رماها يرميها ، إذا عرضها للنقد ونحى زيوفاها « تنقاد » مصمر نقد الدراهم  
ينقدها نقداً ، من باب نصر ، إذا ميز رديئها من جيدها « الصياريف » جمع صبرف  
بوزن جعفر ، وهو الخبير بالنقد الذي يبادل على بعضه ببعض ، وكان من حق العربية  
عليه أن يقول « الصيارف » بغير ياء ، أو يقول « الصيارفة » بريادة تاء في آخره =

= لدلالة على النسبة كما قالوا « الأشاعرة » و« المهالبة » و« الأزارقة » ( انظر شرح  
الشاهد رقم ٤٨٧ ) ولكنه أشبع كسرة الراء فتولدت عنها ياء كما ورد مثل هذا  
الإشباع في قول امرئ القيس :

كَأَنِّي بِفَتْحَاءِ الْجَنَاحَيْنِ لَقْوِهِ      هَلَّى عَجَلٍ مِنِّي أَطْأُطِيهِ شِمَالِي  
فإنه أراد « شمالي » فأشبع كسره الشين فتولدت عنها ياء ، وكما ورد في قول  
الشاعر وهو عبدة بن الطبيب :

لَمَّا نَزَلْنَا نَصَبْنَا ظِلًّا أَخْبِيَةً      وَفَارَ لِلْقَوْمِ بِاللَّحْمِ الْمَرَّاجِيلُ  
أراد « المراحل » فأشبع كسرة الجيم فتولدت ياء .

المعنى : قال الأعمى : « وصف ناقة بسرعة السير في الهواجر ، فيقول : إن يديها  
لشدة وقعهما في الحصى تنفيانه فيقرع بعضه بعضا ، ويسمع له صليل كصليل الدنانير إذا  
انتقدها الصريف فتفى رديئها عن جيدها ، وخص المهاجرة لتعذر السير فيها » اهـ ،  
أى فإذا كانت قوية السير شديده في هذا الوقت فهى في غيره أقوى وأشد .

الإعراب : « تنفى » فعل مضارع مرفوع بضمة مقدرة على الياء « يداها » يدا :  
فاعل تنفى مرفوع بالألف نيابة عن الضمة لأنه مثنى ، ويذا مضاف وضمير الغائبة  
العائد إلى الناقة التى يصفها مضاف إليه « الحصى » مفعول به لتنفى « فى » حرف جر  
« كل » مجرور بنفى ، والجار والمجرور متعلق بتنفى ، وكل مضاف و « هاجرة »  
مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « نفى » مفعول مطلق مبين للنوع منصوب  
بتنفى وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة ، وهو مضاف و « الدراهم » مضاف إليه  
من إضافة المصدر لمفعوله « تنقاد » فاعل بالمصدر ، وتنقاد مضاف و « الصياريف »  
مضاف إليه .

الشاهد فيه : اعلم أن محل الاستشهاد به هنا قوله « الصياريف » فإنه جمع  
صيرف وكان من حقه أن يقول « الصيارف » إلا أنه أشبع كسرة الراء فتولدت  
عنها ياء .

ومن الناس من يروى في هذا البيت « نفى الدراهم » وهو جمع درهم ، وكان من =

وهنا مسألة خاصة بالواو ، اعلم أنه إذا اجتمع وَاوَانٍ وكانت الأولى مُصَدَّرَةً والثانية إما متحركة ، أو ساكنة متأصلة في الواوِيَّةِ ، أبدلت الواو الأولى همزة ؛ فالأولى نحو جمع وَاصِلَةٍ وَوَاقِيَةٍ ، تقول : أَوَاصِلٌ وَأَوَاقٍ ، وأصلهما وَوَاصِلٌ وَوَوَاقٍ<sup>(١)</sup> ، والثانية نحو الأولى أنثى الأول ، أصلها وُولى بواوين أولاهما فاء مضمومة والثانية عين ساكنة ، بخلاف نحو وُوفٍ ووُورى فإن الثانية ساكنة منقلبة عن ألف فَاعِلٍ ، وبخلاف نحو الوُولى بواوين مُخَفَّفًا من الوُولى بواو مضمومة فهمزة ، وهى أنثى الأوَّالُ ، أفعل من وأل إذا لجأ ، وخرج باشتراط التصدير نحو هَوَوِيَّ ونَوَوِيَّ ، المنسوب إلى هَوَى ونَوَى .

\*\*\*

### فصل

في عكس ذلك

وهو إبدال الواو والياء من الهمزة ، ويقع ذلك في بابين :

أحدهما : باب الجمع الذى على مَفَاعِلَ ، وذلك إذا وقعت الهمزة بعد ألفه ، وكانت تلك الهمزة عارضة في الجمع ، وكانت لام الجمع همزة أو ياء أو واو .

== حقه أن يقال فيه « الدرام » كما وردت بذلك رواية أخرى ، ولكنه أشبع كسرة الهاء فتولدت عنها ياء ، ومثل ذلك في إشباع الحركة حتى يتولد عنها حرف ما أنشدناه في لغة البيت من قول امرئ القيس وقول عبدة بن الطبيب ، ومثلها قول غنرة بن شداد العبسى :

يَنْبَاعُ مِنْ ذِفْرِى غَضُوبِ جَسْرَةٍ      زِيَّافَةٍ مِثْلِ الْفَنِيقِ الْأَسْكَدَمِ

(١) ومن ذلك قول المهلهل بن ربيعة ، واسمه عدى :

ضَرَبْتُ صَدْرَهَا إِلَى وَقَاتٍ      يَا عَدِيًّا أَهْدُ وَقَتَكَ الْأَوَاقِ

وخرج باشتراك المروض نحو المرأة وَالرَّائِي ؛ فإن الهمزة موجودة في المفرد لأن المرأة مِفْعَلَةٌ من الرؤْيَةِ ، فلا تغيير في الجمع ، وخرج باشتراك اعتلال اللام نحو صَحَائِفَ وَعَجَائِزَ وَرَسَائِلَ ؛ فلا تنويع الهمزة في شيء من ذلك أيضاً .  
وأما ما حصل فيه ما شرطناه فيجب فيه عملان : قلبُ كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبها ياء في ثلاث مسائل ، وهي : أن تكون لام الواحد همزة ، أو ياء أصلية ، أو منقلبة عن واو<sup>(١)</sup> وواواً في مسألة واحدة ، وهي : أن تكون لام الواحد واواً ظاهرة .

مثال ما لامة همزة خطأياً ، أصلها خطأيء - بياء مكسورة هي ياء خطيئة وهمزة بعدها هي لامها - ثم أبدلت الياء همزة على حد الإبدال في صحائف ، فصار خطأيء - بهزتين - ثم أبدلت الهمزة الثانية ياء ، لما سيأتي من أن الهمزة المتطرفة بعد همزة تبدل ياء ، وإن لم تكن بعد مكسورة ، فما ظنك بها بعد المكسورة ؟ ثم قلبت كسرة الأولى فتحة للتخفيف ؛ إذ كانوا قد يفعلون ذلك فيما لامة صحيحة ، نحو مَدَارَى وَعَدَارَى في المَدَارِي والمَعْدَارِي ، قال :

— ٥٦٨ — \* وَيَوْمَ عَقَرْتُ لِمَعْدَارِي مَطِيطِي \*

(١) هذا هو الصواب ، وفي جميع أصول الكتاب « أو واواً منقلبة عن ياء »  
٥٦٨ — هذا الشاهد من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف عزيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* فَيَا مَحْبَبًا مِنْ كُورِهَا لِمَتَحَمَّلِ \*

اللمة : « عقرت » أراد هنا الدبح ، وأصل العقر أن يعمد أحدهم إلى قوائم الناقة فيضربها بسيفه حتى لا تقوى على مقاومة الدابح لها « للمداري » العذارى : جمع عذراء وأراد بها الشابة الفتية البكر « مطيق » اللطية : كل ما يرتحمه المسافر ، فيلة من اللطو وهو السير أو من اللطا وهو الظهر « كورها » الكور ، بضم الكاف ، رحل الناقة بأداته .

وقال :

• تَضِلُّ الْمَدَارَى فِي مُثْنَى وَرُتَلٍ • ٥٦٩ —

== الإعراب : « ويوم » الواو عاطفة ، يوم : معطوف على ما قبله « عقرت » فعل ماض وفاعله « للمدارى » جار ومجرور متعلق بقوله عقرت « مطبق » مطية : مفعول به لعقرت ، ومطية مضاف وياء التنكلم مضاف إليه « فيا عجبا » يا : حرف نداء ، عجب : منادى منصوب بفتحة مقدرة على ما قبل ياء التنكلم للثقل ألفا ، وعجب مضاف وياء التنكلم للثقل ألفا مضاف إليه « من » حرف جر « كورها » كور : مجرور بمن وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، وكور مضاف وضمير الغائبة العائد إلى المطية مضاف إليه ، والجار والمجرور متعلق بعجب « المتحمل » نعت لكورها .

الشاهد فيه : قوله « للمدارى » فإنه جمع عذراء ، وأصله مدارى ، بكسر الراء المهملة وبعدها ياء ، قلبت الكسرة فتحة فانقلبت الياء ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، ونظيره قولهم : « خطايا » في جمع خطيئة : فإن أصله « خطائى » ثم قلبت الياء همزة فصار « خطائى » بهزتين ، فلما اجتمع همزتان في آخر الكلمة وأولاهما مكسورة انقلبت الثانية ياء فصار « خطائى » ثم قلبت كسرة الهمزة فتحة كما فعل في المدارى والمدارى والصحارى ، قلبت الياء ألفا فصار « خطاء » إلى آخر ما ذكره المؤلف وغيره من النعاة .

وقد أنشد هذا الشاهد ليستدل به على أن العرب قلبت الكسرة التي بعد ألف مفاعل فتحة في جمع الأسماء الصحيحة كما فعلوا في « العذارى » في مثل هذا البيت وكما فعلوا في مثل قول امرئ القيس \* تضل المدارى . . . \* وهو الشاهد الآتى رقم ٥٦٩ ، والاسم الصحيح لا يحتاج فيه إلى التخفيف لسهولة كل الحركات على حروفه ، فإن فتحهم ما بعد ألف الجمع إذا كان مفردا معتلا يكون سائقا من باب الأولى والأحق ثقل الكسرة على حروف الملة ، فتفهم ذلك .

٥٦٩ — وهذا الشاهد أيضاً من كلام امرئ القيس في معلقته ، والذي أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

• غَدَاثُهُ مُسْتَشْرِزَاتٌ إِلَى الْعَلَى •

==

وهو في وصف شعر امرأة ، ويروى هذا العجز هكذا :



\* تَضِلُّ الْعِقَاصُ فِي مُثْنَى وَرُوسِلِ \*

اللمة : « غداثه » الغدائر : جمع غديرة ، وهى الحصلة من الشعر « مستشزرات » يجوز أن يكون جمع اسم الفاعل ، ويجوز أن يكون جمع اسم المفعول ، فتكون الزاى مكسورة على الأول ومفتوحة على الثانى ، ويكون معناه على الأول مرتفعات وعلى الثانى مرفوعات ، وتقول « استشزر الشيء » تريد أنه ارتفع ، وتقول « استشزرت الشيء » تريد أنك رفعت ، وقد ضرب علماء البلاغة هذه اللفظة مثلاً للألفاظ غير الفصيحة لما فيها من تنافر الحروف وهو وصف فيها يوجب ثقلها على اللسان وعسر النطق بها « إلى العلا » يريد إلى مافوق « تضل » تغيب ولا تظهر « المدارى » جمع مدرى ، وهو ، كما قال ابن الأثير ، شئ يعمل من حديد أو خشب على شكل سن من أسنان المشط وأطول منه يسرح به الشعر المتلبد ويستعمله من لم يكن له مشط ، ومثله المدراة بزنة المصفاة ، وقال الشاعر فى مثل معنى البيت .

تَهْلِكُ الْمِدْرَاةُ فِي أَكْنَافِهِ وَإِذَا مَا أَرْسَلَتْهُ يَفْتَقِرُ

ومن روى « تضل العقاص » فالعقاص ، على هذه الرواية ، جمع عقصة ، وهو ما جمع من الشعر فقتل تحت الذوائب ، ويروى « يضل العقاص » بياء المضارعة ، على أن العقاص مفرد كالكتاب « مثنى » هو الشعر الذى قتل بعضه على بعض « ومرسل » أى مسرح غير مفتول ولا معقوض .

المعنى : وصف شعرها بشدة السواد وبالوفرة والكثرة ، حتى إنها لتجمل بعضه معقوصاً أى مضموراً أى ملوياً وبعضه مفتولاً وبعضه مرسل ، وإن المدارى تغيب فيما ثنى منه أو قتل ، أو إن الجزء المضمفور منه ليغيب ولا يظهر فى المثنى منه أو للمفتول ، وهذه أماراة الكثرة الزائدة .

الإعراب : « غداثه » مبتدأ ومضاف إليه « مستشزرات » خبر المبتدأ « إلى العلا » جار ومجرور متعلق بمستشزرات « تضل » فعل مضارع « المدارى » فاعل تضل « فى مثنى » جار ومجرور متعلق بقوله تضل « ومرسل » معطوف على مثنى .  
الشاهد فيه : قوله « المدارى » بفتح الراء المهملة ، وأصله بكسر الراء المهملة والياء ، فلما أراد أن يخفف الكلمة فتح الراء فصارت الياء متحركة مفتوحاً ما قبلها =

ففعلُ ذلك هنا أولي ، ثم قلبت الياء ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار  
خَطَاءً - بالفتن بينهما همزة - والهمزة تشبه الألف ، فاجتمع شُبُه ثلاثِ أَلَفَاتٍ ،  
فأبدلت الهمزة ياء ؛ فصار خطايا بعد خمسة أعمال .

ومثال ما لاه ياء أصلية قَضَايَا ، أصلها قَضَائِي - يداءن الأولى ياء فَعِيْلَة ،  
والثانية لام قَضِيَّة - ثم أبدلت الأولى همزة كما في صحائف ، ثم قلبت  
كسرة الهمزة فتحة ، ثم قلبت الياء ألفاً ، ثم قلبت الهمزة ياء ، فصار قضايا  
بعد أربعة أعمال .

ومثال ما لاه واو قلبت في المفرد ياء مَطِيَّة ؛ فإن أصلها مَطِيوَة فَعِيْلَة  
من المَطَا ، وهو الظَّهْر ، ثم أبدلت الواو ياءً ، ثم أدغمت الياء فيها ،  
وذلك على حد الإبدال والإدغام في سَيَوْدٍ ومَيَوْتٍ ؛ إذ قيل فيه : سَيِّدٌ  
ومَيِّتٌ ، وجمعها مَطَايَا ، وأصلها مَطَايُوُ ، ثم قلبت الواو ياء لتطرفها بعد  
الكسرة ، كما في الغَازِي والدَّاعِي ، ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في صحائف ،  
ثم أبدلت الكسرة فتحة ، ثم الياء ألفاً ، ثم الهمزي ياء ؛ فصار مَطَايَا بعد  
خمسة أعمال .

ومثال ما لاه واو سلمت في الواحد هِرَاوَة وهَرَاوَى ، وذلك أنا قلبنا  
ألف هراوة في الجمع همزة على حد القلب في رِسَالَة ورَسَائِل ، ثم أبدلنا الواو ياء

---

فانقلبَت ألفا ، والامم الذي فعل الشاعر هذا في جمعه صحيح ، ومن هنا نعلم أن العرب  
قد يريدون تخفيف بعض الكلمات ، فتعلم أنهم حين قالوا في جمع خطيئة خطايا قد أرادوا  
التخفيف بقلب الكسرة التي بعد ألف الجمع فتحة بعد ما ذكره المؤلف من الأعمال ،  
وترتب على هذا ما ذكره بعده من الأعمال ، نظير ما ألعنا إليه في شرح الشاهد  
السابق .

لتطرفها بعد الكسرة ، ثم فتحنا الكسرة فانقلبت الياء ألفاً ، ثم قلبنا الهمزة واواً ، فصار هـ رَاوَى بعد خمسة أعمال أيضاً .

\*\*\*

### الباب الثاني

باب الهمزتين المتتبعيتين في كلمة

والذي يُبَدَّلُ منهما أبدأ هو الثانية ، لا الأولى ؛ لأن إفراط الثقل بالثانية حَصَلَ ، فلا تخلو الهمزتان المذكورتان من أن تكون الأولى متحركة والثانية ساكنة ، أو بالعكس ، أو يكونا متحركتين .

فإن كانت الأولى متحركة ، والثانية ساكنة ، أبدلت الثانية حرف علة من جنس حركة الأولى ، فتبدل ألفاً بعد الفتح ، نحو آمَنْتُ ، ومنه قول عائشة رضي الله تعالى عنها : « وَكَانَ يَأْمُرُنِي أَنْ أَتَزَرَ » وهو بهمزة فالف ، وعَوَّاهُ المحدثين يحرفونه فيقرؤونه بألف وتاء مشددة ، ولا وَجَهَ له ؛ لأنه افتعل من الإزار فقاؤه همزة ساكنة بعد همزة المضارعة المفتوحة ، وياء بعد الكسرة نحو إيمان . وَشَدَّتْ قراءة بعضهم ( إِنْلَانِيهِمْ )<sup>(١)</sup> بالتحقيق ، وواواً بعد الضمة نحو أوتَمِنَ ، وأجاز الكسائي أن يبتدأ « أوتَمِنَ » بهمزتين ، نقله عنه ابن الأنباري في كتاب الوقف والابتداء وَرَدَّهُ .

وإن كانت الأولى ساكنة والثانية متحركة ؛ فإن كانتا في موضع العين ادغمت الأولى في الثانية نحو سَأَلَ وَلَّالَ ورَأَسَ . وإن كانتا في موضع اللام أبدلت الثانية ياء مطلقاً ؛ فتقول في مثال قِمَطَرٍ من قَرَأَ : قِرَأَى ، وفي مثال سَفَرَجَلٍ منه : قَرَأَ يَأْ - بهمزتين بينهما ياء مبدلة من همزة .

(١) من الآية ١ من سورة قريش ( الإيلاف ) .

وإن كانتا متحركتين ، فإن كانتا في الطرف أو كانت الثانية مكسورة أبدلت ياء مطلقاً ، وإن لم تكن طرفاً وكانت مضمومة أبدلت واواً مطلقاً .

وإن كانت مفتوحة ، فإن انفتح ما قبلها أو انضم أبدلت واواً ، وإن انكسر أبدلت ياء .

أمثلة المتطرفة أن تبني من قرأ مثل جَفَرَ أو زَبَرَ أو بُرُنْ ، وأمثلة المكسورة أن تبني من أمّ مثل أَصْبَحَ — بفتح الهمة أو كسرهما أو ضمهما والباء فيهن مكسورة — فتقول في الأول : أُمِّمٌ — بهزتين مفتوحة فساكنة — تنقل حركة الميم الأولى إلى الهمة الثانية قبلها لتتمكن من إدغامها في الميم الثانية ، ثم تبدل الهمة ياء ، وكذا تفعل في الباقي أيضاً وذلك واجب ، وأما قراءة ابن عامر والكوفيين ( أُمِّمَةٌ )<sup>(١)</sup> بالتحقيق ، فما يُوقَفُ عنده ولا يتجاوز ، وأمثلة المضمومة : أُوبُّ ، جمع أبٍّ وهو المرعى ، وأن يبني من أمّ مثل إِصْبَحَ — بكسر الهمة وضم الباء — أو مثل أَبْلُمُ ؛ فتقول : أُوُمٌ — بهمة مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وواو مضمومة — وأصل الأول أُأُبُّ على وزن أَفْلَسٍ ، وأصل الثاني والثالث إِئْمَمٌ وَأُئْمَمٌ ، فنقلوا فيهن ، ثم أبدلوا الهمة واواً ، وأدغموا أحد المثليين في الآخر ، ومثال المفتوحة بعد مفتوحة أَوَادِمُ جمع آدم ، ومثال المفتوحة بعد المضمومة أَوَيْدِمُ تصغير آدم ، ومثال المفتوحة بعد مكسورة أن تبني من أمّ على وزن إِصْبَحَ — بكسر الهمة وفتح الباء .

وإذا كانت الهمة الأولى من المتحركتين همزة مضارعة فهو أُوُمٌ وأَيْنٌ مضارعي

(١) من عدة آيات منها الآية ٥ من سورة القصص .

أَمِنْتُ وَأَنْتَ جاز في الثانية التحقُّقُ تشبيهاً لهزمة المتكلم لدالتها على مَعْنَى بهزمة الاستفهام نحو (أَأَنْذَرْتَهُمْ) <sup>(١)</sup>.

\*\*\*

### فصل

في إبدال الياء من أختيها الألف والواو

أما إبدالها من الألف ففي مسألتين :

إحداها : أن ينكسر ما قبلها كقولك في مِصْبَاح : مَصَابِيح ، وفي مِفْتَاح : مَفَاتِيح ، وكذلك تصغيرها .

الثانية : أن تقع قبلها ياء تصغير ، كقولك في غُلَام : غُلَيْم .

وأما إبدالها من الواو ففي عَشْرٍ مَسَائِلَ :

إحداها : أن تقع بعد كسرة ، وهي إما طَرَفٌ كَرَضِيٌّ وَقَوِيٌّ وَعُفِيٌّ وَالْفَارِزِيُّ وَالِدَاعِيُّ ، أو قبل تاء التانيث كَشَجِيَّةٍ ، وَأَكْسِيَّةٍ ، وَغَازِيَّةٍ ، وَعُرْبِيَّةٍ في تصغير عَرَقُوتٍ ، وَشَذَّ سَوَاسِوَةٍ في جمع سواء ، وَمَقَاتِوَةٍ بمعنى خُدَّام ، أو قَبْلَ الألف والنون الزائدتين ، كقولك في مثال قَطِرَانٍ من الغزو : غَزِيَّان .

الثانية : أن تقع عينا لمصدر فعلٍ أَعْلَتْ فيه ويكون قبلها كسرة ، وبعدها ألف ، كصِيَامٍ وَقِيَامٍ وَانْقِيَادٍ وَاعْتِيَادٍ ، بخلاف نحو سِوَارٍ وَسِوَالٍ ؛ لانتفاء المصدرية ، ونحو لَأَوَذَ لَوَاذًا وَجَاوَرَ جِوَارًا ، لصحة عين الفعل ، وحال جِوَلًا وَعَادَ المريض عِوَدًا ، لعدم الألف ، وراحَ رَوَاحًا لعدم الكسرة .

(١) من الآية ٦ من سورة البقرة .

وقلّ الإعلال فيه نحو قوله تعالى : ( جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا وَارْزُقُوهُمْ )<sup>(١)</sup>  
 وقوله تعالى : ( جَعَلَ اللَّهُ الْكَعْبَةَ الْبَيْتَ الْحَرَامَ قِيَمًا لِلنَّاسِ )<sup>(٢)</sup> في قراءة  
 نافع وابن عامر في الذاء ، وفي قراءة ابن عامر في المائدة .

وشذّ التصحيح مع استيفاء الشروط في قولهم : نارت الظبية نَوَارًا ، بمعنى  
 نقرّت ، ولم يُسمع له نظير .

الثالثة : أن تقع عيناً لجمع صحيح اللام وقبلها كسرة . وهي في الواحد : إما  
 مُعَلَّةٌ نحو دَارٍ وَدِيَارٍ ، وَحِيلَةٍ وَحِيَلٍ ، وَدِيمَةٍ وَدِيمٍ ، وَقِيَمَةٍ وَقِيَمٍ ، وَقَامَةٍ  
 وَقِيَمٍ ؛ وشذّ حاجة وَحِوَجٍ ، وإما شبيهة بالمُعَلَّةِ ، وهي الساكنة . وشرط القلب  
 في هذه أن يكون بعدها في الجمع ألف ، كسَوَاطِ وَسِيَاطٍ ، وَحَوَاضٍ وَحِيَاضٍ ،  
 وَرَوْضٍ وَرِيَاضٍ ؛ فإن فقدت صححت الواو نحو كَوْزٍ وَكَوَزٍ وَعَوْدٌ —  
 بفتح أوله ؛ للمسن من الإبل — وَعَوْدَةٌ ؛ وشذّ قولهم نَبْرَةٌ وتصحح الواو إن  
 تحركت في الواحد نحو طَوِيلٍ وطِوَالٍ ، وشذّ قوله :

— ٥٧٠ — \* وَأَنَّ أَعْزَاءَ الرِّجَالِ طِيَالُهَا \*

(١) من الآية ٥ من سورة النساء .

(٢) من الآية ٩٧ من سورة المائدة .

٥٧٠ — هذا الشاهد من كلام أنيف بن زبّان النهأى الطائى أحد شعراء الحماسة ،

والذى أنشده المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* تَبَيَّنَ لِي أَنَّ الْقَمَاءَ ذِلَّةٌ \*

اللغة : « القماء » بفتح القاف ، وبوزن السحابة ، قصر القامة « ذلة » بكسر الدال  
 المعجمة وتشديد اللام ، الضعة والهوان « أعزاء » جمع عزيز ، وهو الوصف من  
 العزة ، وهى القوة والمنعة ، وهى ضد الذلة « طيالها » جمع طويل ، وأصله طوال ،  
 بالواو ، فقلب الواو ياء لما سذكروه فى بيان الاستشهاد بالبيت .  
 =

قيل : ومنه ( الصَّافِنَاتُ الْجِيَادُ )<sup>(١)</sup> وقيل : جمع جَيْدٍ لا جَوَاد . أو أعلت لأمه كجمع رِيَّانٍ وجَوَ - بتشديد الواو - فيقال : رِوَاءٌ وَجِوَاءٌ ، بتصحيح العين ، اثلاً يتوالى إعلالان ، وكذلك ما أشبههم ما ، وهذا الموضع ليس محرراً في الخلاصة ولا في غيرها من كتب النظم ، فتأمله .

الرابعة - أن تقع طرفاً رابعة فصاعداً : تقول : عَطَوْتُ وَزَ كَوْتُ ، فإذا جئت بالهمزة أو التضعيف قلت : أَعْطَيْتُ وَزَ كُنَيْتُ . وتقول في اسم

= المعنى : يقول : إنه عرف بطول التجربة أن قصر القامة دليل وأمانة على ضعف الإنسان وضعته وذلته ومهائته ، وأن الرجل العزيز القوى النيع هو الطويل القامة المديد القارع .

الإعراب : « تبين » فعل ماض « لى » جار ومجرور متعلق به « أن » حرف توكيد ونصب « انقضاء » اسم أن « ذلة » خبر أن ، وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع فاعل تبين « وأن » الواو حرف عطف ، أن : حرف توكيد ونصب « أعزاء » اسم أن ، وهو مضاف و « الرجال » مضاف إليه « طيها » طيال : خبر أن ، وهو مضاف وها مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « طيها » فإن أصله طولها ، بالواو . لكونه جمع طويل ، فقلب الواو ياء لانكسار ما قبلها ، نظير قلب الواو ياء في جمع دار وقيمة وحيلة وروض وحوض وسوط وثوب ، حيث قالوا : ديار ، وقيم ، وحيل ، ورياض ، وحياض ، وسياط ، وثياب ، والفرق بين ما ذكرنا من الأمثلة وبين « طيال » جمع طويل ، أن الواو التي في المفردات التي ذكرناها إمامعة في المفرد بقلبها ألفا كما دار وأصله دور ، أو بقلبها ياء كما في قيمة وحيلة ، وأصلهما قومة وحولة ، وإماسا كنة في المفرد كما في حوض وروض وثوب وسوط ، والحرف الساكن ضعيف يشبه الميت فهو كالمل ، لكن الواو في « طويل » متحركة فهي قوية بالحركة ، فكان القياس ألا يقلبها في الجمع ياء ، لكونها لم تنقلب في المفرد ولم تشبه المنقلب ، لكنه قلبها في هذه الكلمة شذوذاً .

المفعول : مُطَيَّانَ وَمَزَكَيَّانَ ، حلوا الماضي على المضارع ، واسم المفعول على اسم الفاعل ، فإن كلا منهما قبل آخره كسرة . وسأل سيبويه الخليل عن وجه إعلال نحو تَغَارَيْنَا وَتَدَاعَيْنَا ؛ مع أن المضارع لا كسر قبل آخره ، فأجاب بأن الإعلال ثبت قبل جحى التاء في أوله - وهو غَارَيْنَا وَدَاعَيْنَا - حملا على تَغَارِي وَتَدَاعِي ، ثم استصحب معها .

الخامسة : أن تلى كسرة ، وهى ساكنة مفردة ، نحو مِيزَانٌ وَمِيقَاتٌ ، بخلاف نحو صَوَانٌ وَسَوَارٌ وَاجِلَوَازٌ وَاعِلَوَاطٌ .

السادسة : أن تكون لاما لفعل - بالضم - صفة نحو ( إِنَّا زَيْنًا السَّمَاءِ الدُّنْيَا )<sup>(١)</sup> ، وقولك : لِمُتَقِينَ الدَّرَجَةِ الْعُلْيَا ، وأما قول الحجازيين « الْقُصُوى » فشاذا قياسا فصيح استعمالا ، فبه على الأصل ، كما فى اسْتَحْوَذَ وَالْقَوْد . فإن كانت فُعلَى اسما لم تغير ، كقوله :

— ٥٧١ — \* أَدَارًا مَجْزَوَى هِجْتِ لِلْمَعِينِ هَبْرَةً \*

(١) من الآية ٦ من سورة الصافات .

٥٧١ — هذا الشاهد من كلام ذى الرمة غيلان بن عقبة ، والذي أنشده المؤلف

ههنا صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله .

\* فَكَاءُ الْهَوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ \*

اللغة : « جزوى » بضم الحاء المهملة - اسم موضع يكثر ذو الرمة من ذكره

« هجت » أثرت وحركت « عبرة » بفتح فسكون ، أى دمة « يرفض » تقول : « ارفض دمع فلان » بتشديد الضاد ، أى سال وترشش . والمراد أنه يسيل متفرقا متناثرا « يترقق » أى يجرى جرياسهلا .

الإعراب : « أدارا » الهمزة للنداء ، ودارا : منادى منصوب بالفتحة الظاهرة .

لأنه شبيه بالمضاف بسبب وصفه بالجار والمجرور بعده « مجزوى » جار ومجرور متعلق =



السابعة : أن تلتقى هي والياء في كلمة والسابق منهما ساكن متأصل ذاتاً وسكوناً ، ويجب حينئذ إدغام الياء في الياء ، مثال ذلك فيما تقدمت فيه الياء سِيد ومَيِّت ، أصلهما سَيُود ومَيُّوت ، ومثاله فيما تقدمت الواو طَى وَلَى مصدرًا طَوَيْتُ وَلَوَيْتَ ، وأصلهما طَوَى وَلَوَى .

ويجب التصحيحُ إن كانا من كلمتين ، نحو « يَدْعُو بِأَسِيرٍ » و « يَرْمِي وَاعِدَ » أو كان السابق منهما متحركاً نحو طويل وغيور ، أو عارض الذات نحو رؤية مخفف رُوْبَة ، أو عارض السكون نحو قَوَى فإن أصله الكسر ، ثم إنه سُكِّنَ للتخفيف ، كما يقال في عِلِم : عِلْم .

وشذ عما ذكرنا ثلاثة أنواع : نوع أُعِلَّ ولم يستوف الشروط كقراءة بعضهم : ( إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّيَا تَعْبُرُونَ )<sup>(١)</sup> بالإبدال والإدغام ، ونوع صحح مع استيفائها نحو ضَيُّونَ وأَيُّومَ ، وعَوَى الكلب عَوِيَّة ، وَرَجَاءُ بْنُ حَيَّوَةَ ، ونوع أبدلت فيه الياء واواً وأدغمت الواو فيها نحو عَوَّة ونَهْوٌ عن المنكر . واطرَّد في تصغير ما يكسّرُ على مَفَاعِل - نحو جَذْوَل وأَسْوَد للحية - الإلعال والتصحيح .

الثامنة : أن تكون لام مفعولٍ الذي ماضيه على فَعَلٍ - بكسر العين - نحو

= بمحذوف تحت لقوله داراً « هجت » فعل وفاعل « للعين » جار ومجرور متعلق بقوله هجت « عبرة » مفعول به لهجت « فناء » الفاء عاطفة ، ماء : مبتدأ ، وهو مضاف و « الهوى » مضاف إليه « يرفض » فعل مضارع فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ماء الهوى ، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ « أو » حرف عطف « يترقق » فعل مضارع معطوف على قوله يرفض مرفوع بالضممة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « حزوى » حيث صحت الواو فيه ، لكونه اسماً لا وصفاً (١) من الآية ٤٣ من سورة يوسف .

رَضِيَهُ فهو مَرْضِيٌّ وقَوِيٌّ على زيد فهو مَقْوِيٌّ عليه ، وشذ قراءة بعضهم :  
(مَرْضُوءَةٌ) <sup>(١)</sup> فإن كانت عين الفعل مفتوحة وجب التصحيح ، نحو مَعْرُوءٌ ،  
وَمَدْعُوءٌ ، والإعلال شاذ كقوله :

— ٥٧٢ — \* أَنَا اللَّيْثُ مَعْدِيًّا عَلَى وَعَادِيَا \*

(١) من الآية ٢٨ من سورة الفجر .

٥٧٢ — هذا الشاهد من كلام عبد يفيوث بن وقاص الحارثي ، والذي أنشده  
المؤلف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* وَقَدْ عَلِمْتُ عَرَسِي مُلَيْكَةً أَنِّي \*

اللفظة : « عرسى » عرس الرجل ، بكسر العين وسكون الراء ، وزوجه « مليكة »  
اسم امرأة « الليث » الأسد ، وقد أطلقه على نفسه على سبيل التشبيه « معديا عليه »  
يريد معديا عليه أحيانا « وعاديا » أى معديا على غيره أحيانا أخرى .  
الإعراب : « وقد » الواو حرف عطف ، قد : حرف تحقيق « علمت » علم :  
فعل ماض ، والتاء للتأنيث « عرسى » عرس : فاعل علمت ، وهو مضاف وباء التثنية  
مضاف إليه « مليكة » بدل من عرسى أو عطف بيان عليه « أنى » أن : حرف  
توكيد ونصب ، والتون للوقاية ، وباء التثنية اسم أن « أنا » ضمير فصل لا عمل له  
« الليث » خبر أن « معديا » حال من الليث « عليه » جار ومجرور متعلق بمعدى على  
أنه نائب فاعله لأنه اسم مفعول فهو يعمل عمل الفعل للبنى للمجهول « وعاديا »  
معطوف على معديا .

الشاهد فيه : قوله « معديا » حيث أعله بقلب واوه ياء ، وأصله معدوا ، بواوينة  
أولاهما واو مفعول والثانية لام المكلمة ؛ لأن فعله عدا يعدو عدوا ، فلما أراد أن يعمل  
قلب الواو التي هي لام الكلمة ياء لأنها متطرفة ، فصار « معدويا » فاجتمعت الواو  
والياء في كلمة والسابقة منهما ساكنة فقلبت الواو ياء ، ثم أدغمت الياء في الياء ، ثم  
قلبت ضمة الدال كسرة لمناسبة الياء ، وقياس نظائر هذا الفعل أن تصح لام اسم  
للمفعول منه أى لا تقلب ياء وتدغم في واو مفعول فيقال « معدو » على نحو ما يقال في  
اسم للمفعول من غزا ودعا وبلاه يبلوه : مغزو ومدعو ومبلو ، ولكن الشاعر أعل  
اسم المفعول في هذا البيت شذوذاً .

والتاسعة : أن تكون لامٌ فُعلول جمعاً نحو عَصَا وَعَصِيَّ وَقَفَا وَقَفِيَّ ودَلُو ودُلِّي ، والتصحيح شاذ ؛ قالوا : أبُو ، وأخُو ، ونُحُو جمعاً لنحو وهو الجهة ، ونُحُوٌّ - بالجيم - جمعاً لنحو ، وهو السحاب الذي هَرَّاقَ مائه ، وبَهَوُّ وهو المصدر وبهَو .

فإن كان فُعلول مفرداً وجب التصحيح ، نحو (وَعَتَوَا عَتَوًا كبيراً) <sup>(١)</sup> ، (لَا يَرِيدُونَ عَلُوًا فِي الْأَرْضِ) <sup>(٢)</sup> ، وتقول : نَمَّا لِلْمَالِ مُنْمُوًا ، وَمَتَا زَيْدٌ مُنْمُوًا وقد يُعملُ نحو عَمَّا الشَّيْخُ عُمِيًّا ، وقسا قلبه قَسِيًّا .

العاشرة : أن تكون عيناً لفعلٍ جمعاً تصحيح اللام كصَيِّمَ وَنَيْمَ ، والأكثر فيه التصحيح ، تقول : صُومَ وَنُومَ ، ويجب إن اعتلت اللام ، لثلاثا يتوالى إعلالان ، وذلك كشَوَى وَغَوَى جمعَي شَاوٍ وَغَاوٍ ، أو فُصَاتٍ مِنَ الْعَيْنِ نحو صُومَامَ وَنُومَامَ ، لبعدها حينئذ من الطَّرَفِ ، وشذ قوله :  
\* فَمَا أَرْقَ النَّيَامَ إِلَّا كَلَامُهَا \*

٥٧٣ —

(١) من الآية ٢١ من سورة الفرقان .

(٢) من الآية ٨٣ من سورة القصص .

٥٧٣ — هذا الشاهد من كلام أبي العمر الكلابي ، وصحاح الشيخ خالد أبا

النجم الكلابي ، والذي أنشده للؤلؤف عجز بيت من الطويل ، وصدره قوله :

\* أَلَا طَرَقْتَنَا مَيَّةٌ بَنَةٌ مُنْذِر \*

اللغة : « طرقتنا » زارتنا ليلا ، وتقول : طرق فلان القوم يطرقهم طرقا ، من باب نصر ، وطروقا أيضا ، نريد أنه زارهم في الليل ، ويقال « أنا طروقا » كما تقول : أنا ليلا « مية » اسم امرأة « أرق » بتشديد الراء - أسهر وأذهب النوم عن أعينهم « النيام » جمع نائم ، وهو اسم الفاعل من نام ينام نوما .

الغنى : ذكر أن هذه المرأة قد زارتهم ليلا ، وأن حديثها العذب وكلامها البديع قد أرفهم حتى قضوا ليلهم أيقاظا .

=

## فصل

في إبدال الواو من أختيها الألف والياء

أما إبدالها من الألف في مسألة واحدة ، وهي أن ينضم ما قبلها ، نحو  
بُوبِعَ وضُورِبَ ، وفي التنزيل ( مَا وَوَرِيَ عَنْهُمَا )<sup>(١)</sup> .

وأما إبدالها من الياء في أربع مسائل :

إحداها : أن تكون ساكنة مفردة في غير جمع ، نحو مُوقِنَ ومُوسِرَ ،  
ويجب سلامتها إن تحركت نحو هُيام ، أو أدغمت كحَيِّضَ ، أو كانت في جمع ،  
ويجب في هذه قلب الضمة كسرة كيمٍ ويبيض في جمع أفعلٍ أو فعلاء .

الثانية : أن تقع بعد ضمة وهي إما لامٌ ففعلٍ كنهو الرجل وقضو بمعنى ما  
أنهأه ، أي أعقله ، وما أفضأه ، أو لامٌ اسمٍ مختوم بتاء بنيت الكلمة عليها

= الإعراب : « ألا » أداة تنبيه « طرقتنا » طرق : فعل ماض ، والتاء علامة  
التأنيث ، وضمير المتكلم ومعه غيره مفعول به « مية » فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة  
« ابنة » نعت لمية ، وهو مضاف و « منذر » مضاف إليه « فما » الفاء عاطفة ،  
وما : نافية « أرق » فعل ماض « النيام » مفعول به لأرق « إلا » أداة حصر  
« كلامها » كلام : فاعل أرق مرفوع بالضمة الظاهرة ، وهو مضاف وضمير الغائبة  
العائد إلى مية مضاف إليه .

الشاهد فيه : قوله « النيام » فإنه جمع نائم ، والهمزة في المفرد منقلبة عن واو ،  
وأصله ناوم ، كما أن أصل الجمع نوام ، وقلب الواو هنا ياء شاذ ، وقياسه أحد أمرين  
أولهما حذف الألف بحيث يقال نيم ، كما قيل : صيم وقيم ، وثانيهما سلامة الواو أي  
عدم قلبها ياء بأن يقال نوام كما يقال قوام وصوام ، فأما أن تبقى الألف وتقلب الواو  
ياء كما وقع في بيت الشاهد فهو شاذ .

(١) من الآية ٣٠ من سورة الأعراف .

كَأَنَّ تَبْنَى مِنَ الرَّمَى مِثْلَ مَقْدَرَةٍ فَإِنَّكَ تَقُولُ : مَرْمُوءَةٌ ، بِخِلَافِ نَحْوِ تَوَانِيٍّ  
تَوَانِيَّةٍ ؛ فَإِنْ أَصْلُهُ قَبْلَ دُخُولِ التَّاءِ تَوَانِيئًا بِالضَّمِّ كَتَكَاثَلٍ تَكَاثُلًا ،  
فَأُبْدَلَتْ ضَمَّتُهُ كَسْرَةً لِقَسَمِ الْيَاءِ مِنَ الْقَابِ ، ثُمَّ طُرِأتِ التَّاءُ لِإِفَادَةِ الْوَاحِدَةِ وَبَقِيَ  
الْإِعْلَالُ بِحَالِهِ ، أَوْ لَامُ اسْمٍ مَخْتُومٍ بِالْأَلْفِ وَالدُّنُونُ كَأَنَّ تَبْنَى مِنَ الرَّمَى عَلَى وَزْنِ  
سَبْعَانَ اسْمِ الْمَوْضِعِ الَّذِي يَقُولُ فِيهِ ابْنُ الْأَخْمَرِ :

• أَلَا يَا دِيَارَ الْحَيِّ السَّبْعَانَ • <sup>(١)</sup> [٥٥٠]

فإنَّكَ تَقُولُ : رَمُوءَانِ .

الثالثة : أَنْ تَكُونَ لَامًا لَفَعْلَى - بَفَتْحِ الْفَاءِ - اسْمًا لَا صِفَةً ، نَحْوِ  
تَقْوَى وَشَرَوْى وَفَتْوَى ، قَالَ النَّاظِمُ وَابْنُهُ : وَشَدَّ سَفِيًّا لِمَسْكَانٍ ، وَرَبًّا  
لِلرَّاحِمَةِ ، وَطَفِيًّا لَوْلَدِ الْبَقَرَةِ الْوَحْشِيَّةِ ، انْتَهَى ؛ فَأَمَّا الْأَوَّلُ فَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ  
مَنْقُولٌ مِنْ صِفَةِ كَخَزِيًّا وَصَدِيًّا مُؤَنَّثِي خَزَيَّانٍ وَصَدَيَّانٍ ، وَأَمَّا الثَّانِي ،  
فَقَالَ النُّحَوِيُّونَ : صِفَةٌ غَلِبَتْ عَلَيْهَا الْأِسْمِيَّةُ ، وَالْأَصْلُ رَاحِمَةٌ رَبِّيًا ، أَيْ : مَمْلُوءَةٌ  
طَبِيبًا ، وَأَمَّا الثَّالِثُ فَلَا كَثْرَ فِيهِ ضَمُّ الطَّاءِ ؛ فَلَعَلَّهُمْ اسْتَصْحَبُوا التَّصْحِيحَ حِينَ  
فَتَحُّوا لِلتَّخْفِيفِ .

الرابعة : أَنْ تَكُونَ عَيْنًا لَفَعْلَى - بِالضَّمِّ - اسْمًا كَطُوبَى مُصَدَّرًا لِطَابَ ،  
أَوْ اسْمًا لِلجَنَّةِ ، أَوْ صِفَةً جَارِيَةً تَجْرَى الْأَسْمَاءُ ، وَهِيَ فُعْلَى أَفْعَلُ ، كَالطُّوبَى  
وَالْكُوءَى وَالْخُورَى مُؤَنَّثَاتِ أَطْيَبَ وَأَكْيَسَ وَأَخْيَرُ ، وَالَّذِي يَدُلُّ عَلَى

(١) نسب قوم هذا الشاهد لابن أحرر كما فعل للصنف ههنا ، ونسبه قوم لثيم بن  
أبي بن مقبل ، وقد سبق ذكره ، وهو الشاهد رقم ٥٥٠ فانظره في باب النسب ،  
والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

• أَمَلٌ عَلَيْهَا بِالْبِـ لَى الْمَلَوَانِ •

أنها جارية تجرّى الأسماء أن أفعل التفضيل يجمع على أفاعِل<sup>(١)</sup> فيقال : الأفاضل والأكابر ، كما يقال في جمع أفكَلٍ : أفأكَل .

فإن كان فُعَلَى صفة محضة وجب قلب ضمته كسرة ، ولم يسمع من ذلك إلا (قِسْمَةٌ ضِيْرَى)<sup>(٢)</sup> أى : جائزة ، ومِشْيَةٌ حَيْكَى ، أى : يتحرك فيها المنكبان ، هذا كلام النحويين .

وقال الناظم وابنه : يجوز في عين فُعَلَى صفة أن تسلم الضمة فتقلب الياء واواً ، وأن تبدل الضمة كسرة فتسلم الياء ؛ فنقول : الطُّوبَى والطَّيِّبَى ، والكُوسَى والكَيْسَى ، والضُّوقِ والضَّبِّي .

\*\*\*

### فصل

في إبدال الألف من أختيها الواو والياء

وذلك مشروط بعشرة شروط :

الأول : أن يتحركاً ؛ فلذلك صَحَّتَا في القَوْل والْبَيْع لسكونهما .  
والثاني : أن تكون حركتهما أصلية ، ولذلك صَحَّتَا في جَبَل وتَوَم مخفي جَبَيْل وتَوَءم .

والثالث : أن يفتح ما قبلهما ، ولذلك صَحَّتَا في العِوَض والحِمْل والشُّور .  
والرابع : أن تكون الفتحة مُتَّصِلَةً ، أى : في كلمتيهما ، ولذلك صَحَّتَا في ضرب واحد ، وضرب ياسر .

والخامس : أن يتحرك ما بعدهما إن كانتا عينيْن ، وأن لا يليهما ألف ولا ياء مشددة إن كانتا لامَّيْن ، ولذلك صَحَّت العين في بَيَّان وطَوِيل

(١) أى إذا كان مقترناً بأل أو مضافاً إلى معرفة ؛ وانظر ما قدمناه في باب جمع التكسير ؛ ثم تأمل في دقة عبارة المؤلف حيث جاء بالجمع مقترناً بأل .  
(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم .

وَحَوَزَبَنَى ، وَاللَّامُ فِي رَمِيًا وَغَزَوًا وَفَتَيَانٍ وَعَصَوَانٍ وَعَلَوِي وَفَتَوِي ،  
وَأَعْلَتِ الْعَيْنُ فِي قَامَ وَبَاعَ وَبَابٍ وَنَابٍ لَتَحْرَكَ مَا بَعْدَهَا ، وَاللَّامُ فِي غَزَاً وَدَعَاً  
وَرَمَى وَبَكَى ؛ إِذَا لَيْسَ بَعْدَهَا أَلِفٌ وَلَا يَاءٌ مُشَدَّدَةٌ ، وَكَذَلِكَ فِي يَحْشُونَ  
وَيَمْحُونَ<sup>(١)</sup> ، وَأَصْلُهُمَا يَحْشِيُونَ وَيَمْحَوُونَ ؛ فَقَلَبْنَا أَلْفَيْنِ ، ثُمَّ حَذَفْنَا  
لِلْأَكْثَرِ .

والسادس : أَنْ لَا تَكُونَ إِحْدَاهُمَا عَيْنًا لَفَعْلٍ الَّذِي الْوَصْفُ مِنْهُ عَلَى أَفْعَلَ  
نَحْوِ هَيْفَ فَهُوَ أَهْيَفُ ، وَعَوْرَ فَهُوَ أَعْوَرُ .

والسابع : أَنْ لَا تَكُونَ عَيْنًا لِمَصْدَرٍ هَذَا الْفِعْلُ كَالْهَيْفِ .

والثامن : أَنْ لَا تَكُونَ الْوَاوُ عَيْنًا لِأَفْتَعَلَ الدَّالُّ عَلَى مَعْنَى التَّفَاعُلِ ،  
أَيِ التَّشَارِكِ فِي الْفَاعِلِيَّةِ وَالْمَفْعُولِيَّةِ ، نَحْوِ اجْتَوَرُوا وَاشْتَوَرُوا ؛ فَإِنَّهُ فِي مَعْنَى  
تَجَاوَرُوا وَتَشَاوَرُوا . فَأَمَّا الْيَاءُ فَلَا يُشْتَرِطُ فِيهَا ذَلِكَ ؛ لِقُرْبِهَا مِنَ الْأَلِفِ ،  
وَلِهَذَا أَعْلَتِ فِي اسْتَفْهَمُوا مَعَ أَنْ مَعْنَاهُ تَسَافَهَرُوا .

والتاسع : أَنْ لَا تَكُونَ إِحْدَاهُمَا مَتْلُوءَةً بِحَرْفٍ يَسْتَحِقُّ هَذَا الْإِعْلَالُ ؛  
فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ صَحَّتْ وَأَعْلَتِ الثَّانِيَّةُ نَحْوِ الْحَيَاءِ وَالْهَوَى وَالْخَوَى  
مَصْدَرُ حَوَى إِذَا اسْوَدَّ . وَرَبَّمَا عَكَسُوا فَأَعْلَوْا الْأُولَى وَصَحَّحُوا الثَّانِيَّةَ ،  
نَحْوُ آيَةٍ فِي أَهْوَ الْأَقْوَالِ .

فَإِنْ قُلْتُ : لِمَا أَهْضَمَ مِنْهُ ، قَوْلُ بَعْضِهِمْ إِنَّهَا فَعْلَةٌ كَنَبَقَةٍ ؛ فَإِنَّ الْإِعْلَالَ  
حِينَئِذٍ عَلَى الْقِيَاسِ ، وَأَمَّا إِذَا قِيلَ إِنَّ أَصْلَهَا أَيْبَةٌ - بَفَتْحِ الْيَاءِ الْأُولَى - أَوْ

(١) زعم الشيخ خاله أنه لا يصح التمثيل بهذا الفعل إلا على أنه مبنى للمجهول ،  
وهو خطأ ، فإنه قد ورد من باب ضرب ونصر ونفع ، كما هو في القاموس وغيره .

أَيِّئَة - بسكونها - أو آيَّيَة فاعلة ؛ فإنه يلزم إعلال الأول دون الثانى ، وإعلال الساكن ، وَحَذَفُ الْعَيْنِ لغير مُوجِبٍ .

قلت : ويلزم على الأول تقديم الإعلال على الإدغام ، والمعروف العكس ، بدليل إبدال همزة أئمة ياء لا ألفاً ؛ فتأمل .

والعاشر : أن لا يكون عينا لما آخِرُهُ زيادةٌ تختص بالأسماء ؛ فذلك صَحَّتْما فى نحو الجَوْلَانِ والمَهِيمَانِ والصَّوَرَى والحَيَدَى . وَشَذَّ الإعلال فى مأهَانِ ودَارَانِ .

\*\*\*

### فصل

فى إبدال التاء من الواو والياء

إذا كانت الواو والياء فاء للافتعال أبدلت تاء وأدغمت فى تاء الافتعال ، وما تصرف منها ، نحو اتَّصَلَ واتَّعَدَ ، من الوصل والوَعْدَ ، وَاتَّسَرَ من اليُسْرِ ، قال :

— ٥٧٤ — \* فَإِنْ تَتَعَدَّنِي أَتَعِدْكَ بِمِثْلِهَا \*

٥٧٤ — هذا الشاهد من كلام الأعشى ميمون بن قيس ، من كلمة له يهجو فيها علقمة بن علاثة ويتهده ، وكان الأعشى قد مدح عامر بن الطفيل وحكم له على علقمة فى منافرة وقعت بينهما ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الطويل ، وعجزه قوله :

\* وَسَوْفَ أَزِيدُ الْبَاقِيَّاتِ الْقَوَارِصَا \*

اللغة : « تتعدنى » أصلها توتعدنى ، فقلبت الواو تاء ثم أدغمت التاء فى التاء ، وسنذكر لذلك تكملة عند بيان الاستشهاد بالبيت ، والراد تتوعدننى وتهددنى ، وكذلك معنى « أتعدك » وقوله « أزيد الباقيات القوارص » أراد بها الأشعار التى =



وقال :

— ٥٧٥ — \* فَإِنَّ الْقَوَافِي تَتَلَجَّنَ مَوَالِجًا \*

= تبقى على السنة الرواة يمتناشدونها ويروونها للأعقاب عقباً بعد عقب، وتقول: كلمة قارصة ، وكلمات قوارص ، وكلام قارص ، تريد أنه موجه مؤلم .  
 المعنى : يقول للمهجو : إن كنت تتوعدني وتهددني بالعقوبة فلأنى أتوعدك وأتهددك بمثل ما تتوعدني به ، وأزيدك عقوبة بأن أقول فيك شعراً سائراً ومثلاً دائراً يتضمن الكلام الموجه للمض للؤلؤ .

الإعراب : « إن » شرطية « تتعدنى » فعل متعدى : فعل مضارع فعل الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت ، والنون للوقاية ، وباء المتكلم مفعول به « أتهذك » أتهذ : فعل مضارع جواب الشرط ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا ، وضمير المخاطب مفعوله « بمثلها » الباء جارة ، مثل : مجرور بالباء ، والجار والمجرور متعلق بقوله أتهذك ، ومثل مضاف وضمير الغائبة مضاف إليه « وسوف » الواو حرف عطف ، سوف : حرف تنفيس « أزيد » فعل مضارع مرفوع بالضممة الظاهرة ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « الباقيات » مفعول به لأزيد ، منصوب بالكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم « القوارصا » نعت للباقيات منصوب بالفتحة الظاهرة

الشاهد فيه : قوله « تتعدنى » وقوله « أتهذك » فإن أصل الكلمة الأولى توتعدنى وأصل الكلمة الثانية أوتعدك فالواو فاء الكلمة والتاء التى بعدها فى الكلمتين حرف زائد وهى تاء الافعال فقلبت الواو تاء فى الكلمتين فتجاور فى كل منهما تاءان فأدغمت التاء فى التاء

٥٧٥ — هذا الشاهد من كلام طرفة بن العبد البكرى، والذي أنشده المؤلف  
 ههنا صدر بيت من الطويل، وعجزه قوله :

\* تَضَاقِقُ عَنْهَا أَنْ تَوَلَّجَهَا الْإِبْرَ \*

اللمة : « القوافى » جمع قافية ، وتطلق القافية على حرف الروى الذى بنيت عليه القصيدة فيقال « قافية النون » إذا كانت القصيدة مبنية على حرف النون ، وتطلق على أول =

وتقول في افتعل من الإزار « إيتَزَرَ » ولا يجوز إبدال الياء تاء وإدغامها في التاء ؛ لأن هذه الياء بدل من همزة ، وليست أصلية ، وشذ قولهم في افتعل من الأكل « اتَّكَل » وقول الجوهري في اتخذ « إنه افتعل من الأخذ » وهم ، وإنما التاء أصل ، وهو من تَخَذَ<sup>(١)</sup> كاتَّبَعَ من تَبَعَ .

\*\*\*

= متحرك بعده ما كن من آخر البيت ، وتطلق على القصيدة كلها ، وعلى البيت كله ، من باب إطلاق اسم الجزء على كله ، ومن ذلك قول الشاعر :

وَكَمْ عَلَّمْتُهُ نَظْمَ الْقَوَافِي فَلَمَّا قَالَ قَافِيَةً هَجَانِي

« تتلجن » أصله توتلجن ، فلما وقعت الواو فاء في صيغة افتعل قلبت تاء ثم أدغمت في التاء ، ومعناه أن القوافي والقصائد والأشعار تذلل في مضائق الأمانة التي لا يستطيع والج أن يلج فيها « مواجاً » جمع موج ، وهو مكان الولوج : أى الدخول « تضايق » أصله تضايق فحذف إحدى التاءين ، وكذلك « تولجها » أصله تتولجها فحذف إحدى التاءين .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « القوافي » اسم إن منصوب بفتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع والجرور « تتلجن » فعل مضارع مبني على السكون لاتصاله بنون النسوة ، ونون النسوة العائدة إلى القوافي فاعل مبني على الفتح في محل رفع ، والجملة من الفعل للضارع وفاعله في محل رفع خبر إن « مواجاً » ظرف مكان منصوب بالفتحة الظاهرة ، وكان من حق العربية عليه أن يمنعه من التنوين لكونه على صيغة منتهى الجموع ، لكنه لما اضطر إلى تنوينه صرفه . الشاهد فيه : قوله « تتلجن » فإن أصله توتلجن ، فالواو فاء الكلمة والتاء التي بعدها زائدة وهي تاء الافتعال ، فقلبت الواو تاء ، ثم أدغمت التاء في التاء .

(١) هذا الكلام مبني على ثبوت « اتخذ » ثلاثياً من باب علم ، وهو الصواب ، ومن أدلته قوله تعالى : ( لو شئت لتخذت عليه أجراً ) في قراءة ؛ وقول الشاعر :

تَخَذْتُ غُرَازَ إِمْرُئِهِمْ دَلِيلًا وَفَرَّوْا فِي الْحِجَازِ لِيُعْجِزُونِي

ولم يثبت ذلك عند الجوهري ، ورأى أن يخرج « اتخذ » ولم يجد ثلاثياً إلا أخذ ، فقال ما سمعت في كلام المؤلف .

## فصل

## في إبدال الطاء

تُبَدَّل وجوباً من تاء الافتعال الذي فاؤه صاد أو ضاد أو طاء أو ظاء ،  
وتسمى أحرُف الإطباق ، تقول في افْتَعَلَ من صَبَرَ : اضْطَبَرَ ، ولا تدغم ؛  
لأن الصَّفِيرِيَّ لا يدغم إلا في مثله ، ومن ضَرَبَ : اضْطَرَبَ ، ولا تدغم ؛  
لأن الضاد حرف مستطيل ، ومن طَهَرَ : اطْطَهَرَ ، ثم يجب الإدغام ؛ لاجتماع  
المثلين في كلمة ، وأولهما ساكن ، ومن ظَلَمَ : اظْطَلَمَ ، ثم لك ثلاثة أوجه :  
الإظهار ، والإدغام مع إبدال الأول من جنس الثاني ، ومع عكسه ،  
وقد روى بهن قوله :

٥٧٦ — هُوَ الْجَوَادُ الَّذِي يُعْطِيكَ نَائِلَهُ

عَفُـوْاً ، وَيُظَلِّمُ أَحْيَاناً فَيَظْلِمُ

\*\*\*

٥٧٦ — هذا بيت من البسيط ، وهو من قول زهير بن أبي سلمى المزني في هرم  
ابن سنان .

اللغة : « يظلم » بالبناء للمجهول — معناه يظلمه الناس ، والمراد أنهم يحملونه  
مغارمهم « يظلم » معناه يقبل الظلم ، لكن لضعفاً ولا استكانة ، ويروى « فيظلم »  
بإظهار الحرفين و « فيظلم » بالطاء المهملة مشددة ، و « فيظلم » بالطاء المعجمة  
مشددة .

الإعراب : « هو » ضمير منفصل مبتدأ مبني على الفتح في محل رفع « الجواد »  
خبر المبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « الذي » نعت للجواد مبني على السكون في محل  
رفع « يعطيك » يعطى : فعل مضارع مرفوع بضممة مقدرة على الياء منع من ظهورها  
الثقل ، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو ، وكاف المخاطب مفعول أول مبني على  
الفتح في محل نصب « نائله » نائل : مفعول ثانٍ يعطى ، ونائل مضاف وضمير الغائب =

## فصل

## في إبدال الدال

تُبَدِّل وجوباً من تاء الافتعال الذى فاؤه دال أو ذال أو زاي ، تقول  
 فى افْتَعَلَ من دَانَ : إِدْدَانَ ، ثم تدغم لما ذكرناه فى اِطَّهَرَ ، ومن زَجَرَ  
 اَزْدَجَرَ ، ولا تدغم لما ذكرناه فى اضْطَبَّرَ ، ومن ذَكَرَ : إِذْدَكَرَ ،  
 ثم تُبَدِّل المعجمة مهملة وتدغم ، وبعضهم يعكس ، وقد قرئ شاذاً : ( قَهْلٌ  
 مِنْ مُذْكَرٍ )<sup>(١)</sup> بالمعجمة .

\* \* \*

= مضاف إليه ، وجملة يعطى وفاعله ومفعوليه لا محل لها من الإعراب صلة الموصول  
 « عفوا » مفعول مطلق عامله يعطى ، وأصله صفة لمصدر محذوف ، وتقدير السلام :  
 إعطاء عفوا « ويظلم » الواو حرف عطف ، يظلم : فعل مضارع مبنى للمجهول ،  
 ونائب فاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود للممدوح « أحياناً » ظرف زمان  
 منصوب يظلم « فيظلم » الفاء حرف عطف ، يظلم : معطوف بالفاء على يظلم المبني  
 للمجهول ، مرفوع بالضمة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « فيظلم » وأصله الأصيل فيظلم ، فالطاء فاء الكلمة ،  
 والطاء حرف زائد هى تاء الافتعال ، فقلبت التاء طاء ، فصار فيظلم - بطاء معجمة فطاء  
 مهملة - ثم من العرب من يبقى الطاء المعجمة بحالها والطاء المهملة بحالها ، ومنهم  
 من يقلب المعجمة مهملة فيجتمع طاءان مهملتان فيدغم إحداها فى الأخرى فيقول  
 « فيظلم » ومنهم من يقلب المهملة معجمة فيجتمع فى الكلمة طاءان معجمتان متجاورتان  
 فيدغم إحداهما فى الأخرى فيقول « فيظلم » وبيت زهير هذا يروى بالأوجه الثلاثة ،  
 ولبس معنى روايته بالأوجه الثلاثة أن زهيراً نطق بكل واحدة منهم ، بل معناه أن  
 بعض من رواه عنه من العرب قاله بواحدة منهم ، وبعضهم رواه بالثانية ،  
 وبعضهم رواه بالثالثة ، وهكذا شأن كل ما اختلفت الرواية فيه من مفردات اللغة  
 الواردة فى كلام شخص معين .

(١) من الآية ١٥ من سورة القمر .

## فصل

## في إبدال الميم

أبدلت وُجُوباً من الواو في فَمٍ ، وأصله فَوَه ، بدليل أَفَوَاه ، فحذفوا الهاء تخفيفاً ، ثم أبدلوا الميم من الواو ، فإن أضيف رُجِّعَ بِهِ إلى الأصل فقليل : فَوُكَّ ، وربما بقي الإبدال ، نحو « أَخْلُوفُ فَمِ الصَّائِمِ » .

ومن النون بشرطين : سكونها ، ووقوعها قبل الباء ، سواء كانا في كلمة أو كلمتين ، نحو ( انْبَعَثَ )<sup>(١)</sup> و ( مَنْ بَعَثْنَا )<sup>(٢)</sup> ، وشذوذاً في نحو قوله :

— ٥٧٧ — \* وَكَفَّكَ الْمُخَضَّبِ الْبَنَامِ \*

وأصله « البنان » ، وجاء عكس ذلك في قولهم « أَسْوَدُ قَاتِنٍ » وأصله قاتم .

\*\*\*

(١) من الآية ١٢ من سورة الشمس .

(٢) من الآية ٥٢ من سورة يس .

٥٧٧ — هذا الشاهد من كلام رؤبة بن العجاج ، والذي أنشده المؤلف بيت من الرجز المشطور ، وقبلة قوله :

\* يَا هَالَ ذَاتَ الْمَنْطِقِ التَّمْتَامِ \*

اللفظة : « هال » اسم امرأة ، وأصله هالة ، منقول من « هالة القمر » للنجوم التي تحيط به ، كما سموا « ثريا » وسموا « قمرًا » وسموا « بدرا » وسموا « سهيلاً » وأشبه ذلك « المنطق » أصله اسم محل النطق ، وقد يطلقونه على الكلام نفسه من باب إطلاق اسم المحل وإرادة الحال فيه ، ويجوز في البيت أن يراد به كل واحد من هذين « التمام » الذي فيه تمتمة — بوزن دحرجة — وهي رد الكلام إلى التاء والميم ، أو سبق الكلام الحنك الأعلى ، والرجل تمام ، والمرأة تمامة ؛ وقال أبو زيد التمام : الذي يعجل في كلامه ولا يفهمك « المخضب » الذي جعل فيه الخضاب « البنام » أراد البنان وهو الإصبع .

=

هذا باب نقل حركة الحرف المتحرك المعتل  
إلى الساكن الصحيح قبله

وذلك في أربع مسائل :

إحداها : أن يكون الحرف المعتل عينا لفعل .

ويجب بعد النقل في المسائل الأربع أن يبقى الحرف المعتل إن جانس الحركة المنقولة ، نحو يَقُولُ وَيَبِيعُ ، أصلهما يَقُولُ مثل يَقْتُلُ وَيَبِيعُ مثل يَضْرِبُ ، وأن تقلبه حرفا يناسب تلك الحركة إن لم يجانسها ، نحو يَخَافُ وَيُخَفِّفُ ، أصلهما يَخُوفُ كَيَذْهَبُ وَيُخَوِّفُ كَيُكْرِمُ .

ويمتنع النقل إن كان الساكن معتلا ، نحو بَايَعَ وَعَوَّقَ وَبَيَّنَ ، أو كان فعلَ تَمَجَّبٍ ، نحو مَا أَبَيَّنَهُ ، وَأَبَيَّنَ بِهِ ، وما أَقْوَمَهُ ، وَأَقْوَمَ بِهِ ، أو مضعفاً نحو أبيضَّ وأسودَّ ، أو معتلا اللام نحو أهوى وأخيا .

المسألة الثانية : الأسم المشبهة للمضارع في وزنه دون زيادته ، أو في زيادته دون وزنه ؛ فالأول كمقام ، أصله مَقُومٌ - على مثال مَذْهَبٌ - فنقلوا وقلبوا ، والثاني كأن تبنى من البيع أو من القول أنما على مثال تحلي - بكسر التاء

الإعراب : « يا » حرف نداء « هال » منادى مبنى على ضم الحرف المحذوف لأجل الترخيم في محل نصب « ذات » نعت لهال باعتبار محله منصوب بالفتحة الظاهرة . وذات مضاف و« المنطق » مضاف إليه « التمام » نعت للمنطق مجرور بالكسرة الظاهرة « وكفك » الواو حرف عطف ، كف : معطوف على المنطق . وهو مضاف وكاف الخطاب مضاف إليه مبنى على الكسر في محل جر « الخضب » نعت للكف مجرور بالكسرة الظاهرة ، والخضب مضاف و« البناء » مضاف إليه إليه مجرور بالكسرة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « البناء » حيث أبدل الميم من النون لما احتاج إلى ذلك ؛ لأن الأرجوزة كلها مبنية على حرف الميم .

وهزة بعد اللام - فإنك تقول تَبِيعٌ - بكسرتين بعدها ياء ساكنة - وتَقِيلُ ، كذلك ، وهذه الياء منقابلة عن الواو لسكونها بعد الكسرة .

فإن أشبهه في الوزن والزيادة معاً ، أو بآيئه فيهما معاً ، وجب التصحيح : فالأول نحو أبيض وأسود ، وأما نحو « يَرِيد » علماً فنقول إلى العملية بعد أن أعلّ إذ كان فعلاً ، والثاني نحو نَحِيط ، هذا هو الظاهر ، وقال الناظم وابنه : وكان حق نَحِيط أن يُعلّ ؛ لأن زيادته خاصة بالأسماء ، وهو مشبه لتعلم ، أى : بكسر حرف المضارعة في لغة قوم ، لكنه حل على نَحِيط أشبهه به لفظاً وَمَعْنًى ، انتهى . وقد يقال : إنه لو صحّ ما قالوا للزم أن لا يُعلّ تحلىء ؛ لأنه يكون مشبهاً لتَحْسِب في وزنه وزيادته . ثم لو سلم أن الإعلال كان لازماً لما ذكر لم يلزم الجميع ، بل من يكسر حرف المضارعة فقط .

المسألة الثالثة : المصدر المُوَازِنُ لإفعال أو استفعال ، نحو إقوام واستقوام ، ويجب بعد القلب حذف إحدى الألفين لالتقاء الساكنين ، والصحيح أنها الثانية ؛ لزيادتها ، وقرئها من الطَّرَفِ . ثم يؤتى بالتاء عَوْضاً فيقال : إقامة ، واستقامة . وقد تحذف نحو ( وَإِقَامِ الصَّلَاةِ )<sup>(١)</sup> .

المسألة الرابعة : صيغة مَقْمُول ، ويجب بعد النقل في ذوات الواو حذف إحدى الواوين ، والصحيح أنها الثانية لما ذكرنا ، ويجب أيضاً في ذوات الياء الحذف ، وقلب الضمة كسرة ؛ لثلاث تنقلب الياء واواً فتلبس ذوات الياء بذوات الواو ، مثال الواوى مَقُولٌ وَمَصُوعٌ ، واليائى مَبِيعٌ وَمَدِينٌ . وبنو تميم تصحح اليائى فيقولون : مَبِيعٌ وَنَحِيطٌ ، قال :

(١) من الآية ٧٣ من سورة الأنبياء ، ومن الآية ٣٧ من سورة النور

— ٥٧٨ \* وَكَأَنَّهَا تَفَاحَةٌ مَطْيُوبَةٌ \*

وقال :

— ٥٧٩ \* وَإِخَالُ أَنْكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ \*

٥٧٨ — هذا نصف بيت من الكامل ، ولم أذف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين ، ولم أقف له على تسكيلة

اللغة : « كأنها » الضمير المتصل المنصوب يعود إلى الخمر التي يصفها الشاعر ؛ كما يقول الشيخ خالد « تفاحة » التفاح معروف ، ووجه التشبيه ذكاء الرائحة وطيبها « مطيوبة » اسم المفعول من قولهم « طاب فلان الشيء يطيبه » من باب ضرب — إذا وجده طيباً لذيداً حلواً ، وتقول أيضاً : طاب الشيء يطيب — من باب ضرب أيضاً — إذا قد وذكا وحسن وحلا ؛ فهذا الفعل يأتي متعدياً ومنه أخذ اسم المفعول ، ويأتي لازماً .

الإعراب : « كأنها » كأن . حرف تشبيه ونصب ينصب الاسم ويرفع الخبر مبني على الفتح لا محل له من الإعراب ، وضمير الغائبة المؤنثة العائد إلى الخمر الموصوفة اسم كأن مبني على السكون في محل نصب « تفاحة » خبر كأن مرفوع بالضمة الظاهرة « مطيوبة » نعت لتفاحة ، مرفوع بالضمة الظاهرة .  
الشاهد فيه : قوله « مطيوبة » وكان قياس الشائع في كلام العرب أن يقول مطيوبة كميعة .

٥٧٩ — هذا الشاهد من كلام العباس بن مرداس السلمي ، يخاطب كليب بن عمرو السلمي ثم الظنري ، والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من الكامل ، وصدره قوله :

\* قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا \*

اللغة : « إخال » أظن « معيون » يروي بالعين مهجلة وبالعين معجمة ؛ فمن رواه بالعين المهجلة فهو يراه اسم المفعول من « عانه يعينه » إذا أصابه بالعين ، أو أصاب عينه ومن رواه بالعين المعجمة — وهو الأوفق — فهو يراه اسم المفعول أيضاً من قولهم « غين على قلب فلان » بالبناء للمجهول — أى غطى على قلبه وحجب فلم يعرف مأنى الأمور ولا مواردها ولا مصادرها ، وفي الحديث « إنه ليفان على قلبي » ومن الناس =



وربما صحح بعض العرب شيئاً من ذوات الواو ، سُيِّعَ ثَوْبٌ مَصْنُوءٌ ،  
وفرسٌ مَقْوُودٌ<sup>(١)</sup> .

\*\*\*

= من يرويه « سيدمغبون » بالعين المعجمة والباء الموحدة ، وهو تحريف ولا شاهد فيه ،  
ومغبون ومغبون — بالعين المعجمة وبالعين المهملة مع الباء المثناة — كلاهما مما ورد  
تصحيفه ، أى الإتيان به من غير نقل ولا حذف .

الإعراب : « قد » تحقيق « كان » فعل ماض ناقص « قومك » اسم كان  
ومضاف إليه « يحسبونك » فعل مضارع مرفوع بثبوت النون ، وواو الجماعة فاعله ،  
وضمير المخاطب مفعول أول « سيدا » مفعول ثان ، وجملة يحسب وقاعله ومفعوليه في  
محل نصب خبر كان « وإخال » الواو حرف عطف ، إخال : فعل مضارع مرفوع  
بالضمة الظاهرة ، وقاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنا « أنك » أن : حرف  
توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح في محل نصب « سيد » خبر أن  
مرفوع بالضمة الظاهرة « مغبون » نعت لسيد مرفوع بالضمة الظاهرة ، وأن مع  
ما دخلت عليه سدت مسد مفعولى إخال .

الشاهد فيه : قوله « مغبون » حيث صحح اسم المفعول من الأجوف اليائى ،  
والأكثر فى لسان العرب إعلاله بنقل حركة عينه إلى الساكن قبلها ثم حذف العين  
أو واو مفعول — على خلاف فى ذلك — ثم قلب الضمة كسرة ، على مثال مبيع  
ومشيد ، ومع ذلك قد وردت كلمات من الأجوف اليائى تم فيها اسم المفعول مثل  
مطبوبة فى البيت السابق ومغبون فى هذا البيت ، وقالوا : طعام مزيوت ، وبرمكيول ،  
وثوب مخيوط ، ويوم مغبوم ، ورجل مديون .

(١) فى لسان العرب ( مادة : دوف ، وصون ) ما يفيد أن تماماً يصححون الواوى  
أيضاً ، وقد ورد منه قول الراجز :

\* وَالْمِسْكُ فِي عَنَبِهِ مَدْوُوفٌ \*

وانظر كتابنا صفوة دروس التصريف ( ق ٤ ص ٦٤ ) .

## هذا باب الحذف

وفيه ثلاث مسائل :

إحداها : تتعلق بالحرف الزائد ، وذلك أن الفعل إذا كان على وزن أَفْعَلَ  
فإن الهمزة تحذف من أمثلة مضارعه وَمِثَالِي وَضَعُهُ ، أعنى وصفي الفاعل والمفعول  
تقول : أَكْرِمُ ، وَنُكْرِمُ ، وَيُكْرِمُ ، وَتُكْرِمُ ، وَمُكْرِمُ ، وَمُكْرَمُ ،  
وشذ قوله :

\* فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَن يُوَكِّرِمَا \* ٥٨٠ -

المسألة الثانية : تتعلق بقاء الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً واوى  
الفاء مفتوح العين فإن فاءه تحذف في أمثلة المضارع ، وفي الأمر ، وفي المصدر  
المبنى على فَعَلَةٍ - بكسر الفاء - ويجب في المصدر تعويض الهاء من المحذوف ،  
تقول : يَعِدُ وَتَعِدُ وَنَعِدُ وَأَعِدُ ، وَيَزِيدُ عِدَّةً ، وأما الوجْهَةُ فاسم بمعنى  
الجهة لا للتوجه ، وقد تترك تاء المصدر شذوذاً ، كقوله :

٥٨٠ - هذا الشاهد من كلام أبي حيان الفقهسى ، ومع كثرة ترديد النحاة  
لهذا الشاهد فإننى لم أقف له على تكملة ، وهو بيت من الرجز المشطور .

اللغة : « أهل » مستحق وذو أهلية « يؤكرم » أراد يكرم ، وهو بالبناء للمجهول  
الإعراب : « إنه » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير الغائب اسمه مبنى على  
الضم في محل نصب « أهل » خبر إن مرفوع بالضمة الظاهرة « لأن » اللام لام التعليل  
حرف مبنى على السكس لا محل له من الإعراب ، وأن : حرف مصدرى ونصب  
« يؤكرما » فعل مضارع مبنى للمجهول منصوب بأن المصدرية ، ونائب فاعله ضمير  
مستتر فيه جوازا تقديره هو يعود إلى ما عاد عليه اسم إن ، وأن المصدرية مع ما دخلت  
عليه في تأويل مصدر مجرور بلام التعليل ، والجاز والمجرور متعلق بقوله أهل .

الشاهد فيه : قوله « يؤكرم » حيث جاء به على ما هو الأصل الأصيل فيه ، ولم  
يحذف الهمزة كما يحذفها أهل اللسان تخفيفاً ، وذلك حين اضطر إلى إقامه وزن البيت  
وليسست الضرورة - كما ذكرنا لك مرارا - إلا معاودة الأصول المهجورة .

— ٥٨١ —

\* وَأَخْلَفُوكَ عِدَّ الْأَمْرِ الَّذِي وَعَدْتُمْ \*

٥٨١ — هذا الشاهد من كلام أبي أمية الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب والذي أنشده المؤلف ههنا عجز بيت من البسيط ، وصدره قوله :

\* إِنَّ الْخَلِيطَ أَجَدُّوا الْبَيْنَ فَانْجَرَدُوا \*

اللغة : « الخليط » معناه المخالط ، ونظيره النديم بمعنى النادم والجلس بمعنى المجالس ، ويطلق على الواحد والجمع بلفظ واحد « أجدوا البين » صيوة جديدا ، والبين هو الفراق والبعد ، وأراد أنهم أحدثوا فرقة « انجردوا » بعدوا ، تقول « انجرد ينال السير » تريد أنه اشتد وطال ، ويروى في مكان هذه الكلمة « فانصرموا » ومعناه انقطعوا عنا ببعدهم « وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا » يريد أنهم كانوا قد وعدوه بدوام الألفة وطول عهد القرب ، ولكنهم لم ينجزوا هذا الوعد ، بل أخلفوه وعبر عن نفسه بالخطاب تجريدا .

الإعراب : « إن » حرف توكيد ونصب « الخليط » اسم إن « أجدوا » أجد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « البين » مفعول به لأجدوا ، والجملة من الفعل الماضي وفاعله وسفعوله في محل رفع خبر إن « فانجردوا » الفاء حرف عطف ، انجرد : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله « وأخلفوك » الواو عاطفة ، أخلف : فعل ماض ، وواو الجماعة فاعله ، وكاف الخطاب مفعول أول مبني على الفتح في محل نصب « وعد » مفعول ثان ، وهو مضاف و « الأمر » مضاف إليه « الذي » اسم موصول نعت للأمر مبني على السكون في محل جر « وعدوا » فعل ماض وفاعله ، والجملة لا محل لها صلة الاسم الموصول ، والعائد ضمير منصوب بوعد محذوف ، وتقدير الكلام . الأمر الذي وعدوه .

الشاهد فيه : « عد الأمر » حيث حذف التاء التي يعوض بها عن فاء المصدر وأصله الأول « وعد » بكسر الواو وسكون العين — حذف الواو بعد نقل حركتها إلى العين وعوض من هذه الواو تاء التأنيث فصار « عدة » بكسر العين — وحذف تاء التأنيث هو من باب حذف العوض والمعوض عنه ، وهو لا يجوز ، كما لا يجوز الجمع بين العوض والمعوض عنه ، والجمهور على أن هذا الحذف شاذ سواء أضيف الاسم كما في هذا البيت أم لم يضاف ، وذهب الفراء إلى أن الاسم إذا أضيف كما في هذا البيت لم يكن بأس بأن تحذف تاء التأنيث ، ونظيره قوله تعالى ، ( إقام الصلاة ) .

المسألة الثالثة : تتعلق بعين الفعل ، وذلك أن الفعل إذا كان ثلاثياً مكسور العين ، وعينه ولامه من جنس واحد ، فإنه يستعمل في حالة إسفاده إلى الضمير المتحرك على ثلاثة أوجه : تاماً ، ومحدوف العين بعد نقل حركتها ، ومع ترك الفعل ، وذلك نحو ظَلَّ ، تقول : « ظَلَلْتُ ، وَظَلْتُ ، وَظَلَّتْ » وكذلك في ظَلَّانَ ، قال الله سبحانه وتعالى : ( فَظَلَّامٌ تَفَكَّهُونَ )<sup>(١)</sup>.

وإن كان الفعل مضارعاً أو أمراً واتصل بنون نسوة جاز الوجهان الأولان نحو يَقْرِزَنَّ ، وَيَقْرِزَنَّ ، وَاقْرِزَنَّ ، وَقْرِزَنَّ . ولا يجوز في نحو ( قُلْ إِنْ ضَلَلْتُ )<sup>(٢)</sup> ولا في نحو ( قَيِّظْلَانِ رَوَّا كَيْدَ عَلَى ظَهْرِهِ )<sup>(٣)</sup> إلا الإتمام ، لأن العين مفتوحة ، وقرأ نافع وعاصم ( وَقْرِزَنَّ )<sup>(٤)</sup> بالفتح ، وهو قليل<sup>(٥)</sup> ؛ لأنه مفتوح ، ولأن المشهور قرَّزْتُ في المكان - بالفتح - أقرُّ - بالكسر - وأما عكسه ففي قرَّزْتُ عيناً أقرُّ .

\*\*\*

### هذا باب الإدغام

يجب إدغام أول المثلين المتحركين بأحد عشر شرطاً :  
أحدها : أن يكونا في كلمة كشدَّ ومَلَّ وحَبَّ ، أصلهن شَدَدَ بالفتح ،

(١) من الآية ٦٥ من سورة الواقعة .

(٢) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٣) من الآية ٣٣ من سورة الشورى .

(٤) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٥) وقيل : ورد الفعل بالكسر ، وقيل : هو أمر من الأجوف نظير خف ونم

فلا تعلق له بهذه المسألة .

وَمِلَّ بِالْكَسْرِ ، وَحَبَّبَ بِالْفَمِ ، فَإِنْ كَانَا فِي كَلِمَتَيْنِ مِثْلَ « جَعَلَ لَكَ » ، كَانَ الْإِدْغَامُ جَائِزًا لَا وَاجِبًا .

الثاني : أَنْ لَا يَتَصَدَّرَ أَوَّلُهَا كَمَا فِي دَدَنَ .

الثالث : أَنْ لَا يَتَهَيَّلَ أَوَّلُهَا بِدَغَمِ كَجُسَّسَ ، جَمْعُ جَاسٍ .

الرابع : أَنْ لَا يَكُونَا فِي وَزْنٍ مُلْحَقٍ ، سِوَا أَنْ لِلْمُلْحَقِ أَحَدَ الثَّلَاثِينَ كَقَرَدَدَ وَمَهْدَدَ ، أَوْ غَيْرَهَا كَهَيْئَلٍ ، أَوْ كَلَيْهَا نَحْوَ أَفْعَدَسَ <sup>(١)</sup> ، فَإِنَّهَا مَاجِئَةٌ بِمَجْهَرٍ ، وَدَحْرَجٍ ، وَاحِرْجَمٍ .

الخامس والسادس والسابع والثامن : أَنْ لَا يَكُونَا فِي اسْمٍ عَلَى فَعَلٍ بَفَتْحَتَيْنِ كَطَلَّلَ وَمَدَّدَ ، أَوْ فُعُلَ بَضْمَتَيْنِ كَذُلُّ وَجُدُّ جَمْعُ جَدِيدٍ ، أَوْ فِعَلٍ بِكَسْرٍ أَوَّلُهُ وَفَتْحُ ثَانِيهِ كَلَيْمٍ وَكَلَلٍ ، أَوْ فُعَلٍ بِضَمٍّ أَوَّلُهُ وَفَتْحُ ثَانِيهِ كَدُرَّرَ وَجُدَّدَ جَمْعُ جُدَّةٍ وَهِيَ الطَّرِيقَةُ فِي الْجَبَلِ .

وَفِي هَذِهِ الْأَنْوَاعِ السَّبْعَةِ الْأَخِيرَةِ يَمْتَنِعُ الْإِدْغَامُ .

وَالثَّلَاثَةُ الْبَاقِيَةُ أَنْ لَا تَكُونَ حَرَكَةُ ثَانِيهِمَا عَارِضَةً نَحْوَ : اخْضُصْ أَبَ .  
وَاكْفُفِ الشَّرَّ ، أَصْلُهَا : اخْضُصْ ، وَاكْفُفْ - بِسُكُونِ الْآخِرِ - ثُمَّ نَقَلْتَ حَرَكَةَ الْهَمْزَةِ إِلَى الصَّادِ ، وَحَرَكْتَ الْفَاءَ لِقَاءَ السَّاكِنَيْنِ ، وَأَنْ لَا يَكُونَ لِلثَّلَاثِ بَاءَيْنِ لَازِمًا تَحْرِيكُ ثَانِيهِمَا نَحْوَ : حَيَّيْ ، وَعَيَّيْ ، وَلَا تَاءَيْنِ فِي اقْتَعَلَ كَاسْتَقَرَّ وَاقْتَتَلَ .

وَفِي هَذِهِ الصُّورِ الثَّلَاثِ يَجُوزُ الْإِدْغَامُ وَالْفَتْحُ ، قَالَ تَعَالَى : ( وَيَحْيَى مَنْ حَيَّيْ عَنْ بَيِّنَةٍ ) <sup>(٢)</sup> وَيَقْرَأُ أَيْضًا ( مَنْ حَيَّ ) ، وَتَقُولُ : اسْتَقَرَّ وَاقْتَتَلَ ،

(١) يُرِيدُ أَنْ لِلْمُلْحَقِ حَرْفَانِ أَحَدُهُمَا أَحَدُ الثَّلَاثِينَ وَالثَّانِي غَيْرُهُمَا ، وَهُوَ فِي هَذَا لِلثَّلَاثِ التَّوْنُ وَاحِدُ السِّنِينَ .

(٢) مِنَ الْآيَةِ ٤٢ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَالِ .

وإذا أردت الإدغام نقلت حركة الأولى إلى الفاء وأسقطت الهمزة للاستغناء عنها بحركة ما بعدها ثم أدغمت ؛ فتقول في الماضي سَتَرَّ وقتَلَّ ، وفي المضارع يَسْتَرُّ ويَقْتُلُ ، بفتح أولها ، وفي المصدر سَتَاراً وقتَلَالاً ، بكسر أولها .

ويجوز الوجهان أيضاً في ثلاث مسائل آخر :

إحداهن : أولى التاءين الزائدتين في أول المضارع ، نحو تَتَجَلَّى وتَتَذَكَّرُ . وذكر الناظم في شرح الكافية ، وتبعه ابنه ، أنك إذا أدغمت اجتلبت همزة الوصل ، ولم يخلق الله همزة الوصل في أول المضارع ، وإنما إدغام هذا النوع في الوصل دون الابتداء . وبذلك قرأ البزى رحمه الله تعالى في الوصل نحو ( وَلَا تَيَمَّمُوا )<sup>(١)</sup> ( وَلَا تَبَرَّجْنَ )<sup>(٢)</sup> و ( كُنْتُمْ تَمْنُونَ )<sup>(٣)</sup> فإن أردت التخفيف في الابتداء حذف إحدى التاءين ، وهى الثانية ، لا الأولى خلافاً لهشام ، وذلك جائز في الوصل أيضاً ، قال الله تعالى ( نَارًا تَلَقَّى )<sup>(٤)</sup> ( وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمْنُونَ الْوَيْتَ )<sup>(٥)</sup> .

وقد يحىء هذا الحذف في النون ، ومنه على الأظهر قراءة ابن عاصم : ( وَكَذَلِكَ نُجَيِّ الْمُؤْمِنِينَ )<sup>(٦)</sup> أصله نُجَيِّ - بفتح النون الثانية - وقيل : الأصل نُجَيِّ - بسكونها - فأدغمت كإجاصة وإجانة ، وإدغام النون في الحيم لا يكاد يعرف ، وقيل هو من نجا ينجو ، ثم ضعفت عينه وأسند الضمير المصدر ولو كان كذلك لفتحت الياء لأنه فعل ماض .

(١) من الآية ٢٦٧ من سورة البقرة .

(٢) من الآية ٣٣ من سورة الأحزاب .

(٣) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٤) من الآية ١٤ من سورة الليل .

(٥) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

(٦) من الآية ٨٨ من سورة الأنبياء .

الثانية والثالثة : أن تكون الكلمة فعلا مضارعا مجزوما ، أو فعل أمر ، قال الله تعالى : ( وَمَنْ يَرْتَدِدْ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ <sup>(١)</sup> ) فيقرأ بالفك وهو لغة أهل الحجاز ، والإدغام وهو لغة تميم ، قال الله تعالى ( وَاعْصُصْ مِنْ صَوْتِكَ ) <sup>(٢)</sup> وقال الشاعر :

— ٥٨٢ — \* فَفُضَّ الطَّرْفَ إِنَّكَ مِنْ مُنْمِرٍ \*

(١) من الآية ٢١٧ من سورة البقرة

(٢) من الآية ١٩ من سورة لقمان

٥٨٢ — هذا الشاهد من كلام جرير بن عطية ، من كلمة يهجو فيها عبيد بن حصين الراعى ، والذي أنشده المؤلف صدر بيت من الوافر ، وعجزه قوله :

\* فَلَا كَعْبًا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا \*

اللائمة : « غض الطرف » غض : فعل أمر ، ونقول : غض فلان بصره ، تريد طأطأه ونظر إلى الأرض ، أو أغمضه ، والطرف — بفتح الطاء وسكون الراء — البصر ، وهذه الجملة كناية عن نهيه عن مباراة الكرام ومجاراتهم فيما يعملون « نمير » بضم النون على زنة المصغر — قبيلة أبوهم نمير بن عامر ، ومنهم الراعى التميمى الذى يهجو جرير بهذا البيت وفيهم يقول أيضا ( انظر الشاهد رقم ١٦٢ وشرحه ) :

يَأَىُّ بَلَاءَ يَا مُنْمِرَ بْنَ عَامِرٍ وَأَنْتُمْ ذُنَابَى لَا يَدَيْنِ وَلَا صَدْرُ

المعنى : يقول لمخاطبه : لاتعد طورك ، ولا تتجاوز قدرك ، وقف عند الحد الذى تؤهلك له صفات قومك ؛ فإنك من قبيلة وضيفة ليس لها شرف فلم تبلغ أن تكون فى مصاف الكرماء الأجداد .

الإعراب : « غض » فعل أمر ، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبا تقديره أنت « الطرف » مفعول به لغض منصوب بالفتحة الظاهرة « إنك » إن : حرف توكيد ونصب ، وضمير المخاطب اسمه مبنى على الفتح فى محل نصب « من » حرف جر « نمير » مجرور بمن ، وعلامة جره الكسرة الظاهرة ، والجار والمجرور متعلق بمحذوف خبر إن « فلا » الفاء عاطفة ، لا : نافية « كعبا » مفعول به بلغت مقدم عليه « بلغت » باغ : فعل =

والتزم الإدغام في هَلَمْ ، لثقلها بالتركيب ، ومن ثم التزموا في آخرها الفتح ، ولم يميزوا فيه ما أجازوه في آخر نحو رُدَّ وَشَدَّ من الضم للاتباع ؛ والكسر على أصل التقاء الساكنين .

ويجب الفك في أَفْعِلْ في التمعج ، نحو أَشَدِّدْ بِيَاضٍ وَجُوهِ الْمُتَّقِينَ ؛ وأجيب إلى الله تعالى بالחסنين .

وإذا سكن الحرف المدغم فيه لاتصاله بضمير الرفع وجب فك الإدغام في لغة غير بكر بن وائل ، نحو : جَلَّتْ ، و ( قُلْ إِنِّ ضَلَلْتُ ) <sup>(١)</sup> ( وَشَدَدْنَا أَسْرَهُمْ ) <sup>(٢)</sup>

وقد يفك الإدغام في غير ذلك شذوذاً ؛ نحو لَحَحَتْ عَيْنُهُ . وأل السقاء أو في ضرورة كقوله :

٥٨٣ — الْحَمْدُ لِلَّهِ الْعَلِيِّ الْأَجَلِّ الْوَاسِعِ الْفَضْلِ الْوَهَّابِ الْمُجَزِلِ

= ماض ، وتاء المخاطب فاعله « ولا » الواو حرف عطف ، لا : زائدة لتأكيد النفي « كلابا » معطوف على قوله « كعبا » منصوب بالفتحة الظاهرة .

الشاهد فيه : قوله « غَض » حيث يروى بضم الضاد وفتحها وكسرها ، فأما ضمها فعلى الإلتحاق لضممة الغين قبلها ، وأما فتحها فللقصد التخفيف ؛ لأن الفتحة أخف الحركات الثلاث ، وأما كسرها فعلى الأصل في التخلص من التقاء الساكنين ، وذلك لأن الضاد الأولى سكنت للإدغام ، ومن حق الثانية أن تسكن لأن فعل الأمر يبنى على السكون ، فلما لم يمكن تسكين الضادين عمداً إلى تحريك ثانيتهما ، وأجازوا في هذا الفعل وأمثاله أن يحرك بإحدى الحركات الثلاث ، ولكل حركة منها وجه ، وهو ما قدمنا ذكره .

(١) من الآية ٥٠ من سورة سبأ .

(٢) من الآية ٢٨ من سورة الإنسان .

٥٨٣ — هذا الشاهد من كلام الفضل بن قدامة أبي النجم العجلي الراجز

=

للمعروف .



= اللغة : « العلى » وصف من العلو ، ويراد به علو الشأن وسموه « الأجل » أراد الأجل - بالإدغام - فك الإدغام حين اضطر لإقامة الوزن « الواسع الفضل » الكثير الإحسان « الوهوب » صيغة مبالغة من الهبة ، أى العظيم الهبات « المجزل » اسم فاعل من « أجزل العطاء » إذا جعله جزيلا : أى كثيراً .

الإعراب : « الحمد » مبتدأ مرفوع بالضممة الظاهرة « لله » جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر المبتدأ « العلى ، الأجل » نعتان لاسم الجلالة « الواسع » نعت ثالث ، وهو مضاف و « الفضل » مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة « الوهوب » نعت رابع لاسم الجلالة « المجزل » نعت خامس له .

الشاهد فيه : قوله « الأجل » حيث فك الإدغام ، وقياس نظائره يقتضى الإدغام ولو أنه أنى به على ما يقتضيه القياس لقال « الأجل » بتشديد اللام ، ولكنه لما اضطر لإقامة الوزن جاء به مخالفاً للقياس ،

والبيت مما يستشهد به علماء البلاغة على عدم فصاحة الكلام بسبب مخالفة أحد مفرداته لقياس اللغة المشهور .

ولهذا البيت نظائر فيها فك الإدغام فيما يجب فيه الإدغام ؛ فمن ذلك قول قنبر بن أم صاحب وهو من شواهد سييويه :

مَهْلًا أَعَاذِلَ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خُلُقِي      أَيْ أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَلَفُوا

فإن القياس « ضنوا » بالإدغام ، فأتى به على الوجه المخالف وهو الفك .

ومن ذلك قول أبي النجم العجلي أيضاً من نفس الأرجوزة التي منها بيت الشاهد :

تَشْكُو الْوَجَى مِنْ أَظْلَمٍ وَأَظْلَمَ      مِنْ طُولِ إِمْلَالٍ وَظَهَرِ مُمْلَلٍ

قوله « أظلم » وقوله « ممل » شاذان ، وقياسهما الإدغام ، والأظلم : باطن

خف البعير ، والمملل : اسم للمفعول من « أمله يمله إملالا » أى أسأله .

والحمد لله رب العالمين ، وصلاته وسلامه على ختام الرسلين ، وعلى آله وصحبه والتابعين

## فهرس الموضوعات

الواردة في الجزء الرابع من كتاب « أوضع السالك » لابن هشام  
وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك » ، لتحقيق أوضع السالك »

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	الفصل الثاني		باب النداء
	في أقسام المنادى ، وأحكامه		وفيه فصول
١٧	المنادى على أربعة أقسام :	٣	هـ تعريف النداء
	أحدها : ما يجب بناؤه على ما يرفع	٣	هـ أفعال النجاة في العامل في الاسم
	به ، وهو : المفرد العلم ، والنكرة		المنادى
	المقصودة		
١٨	الثاني : ما يجب نصبه ، وهو ثلاثة		الفصل الأول
	أنواع : النكرة غير المقصودة ،		في الأحرف التي ينبه بها المنادى
	والمضاف ، والشبيه بالمضاف		وأحكامها ، وهي ثمانية
٢١	هـ مما يعد من الشبيه بالمضاف الاسم	٤	هـ بيان ما ينادى بكل حرف منها ،
	النكرة الموصوف ، والوصف		والاستشهاد لها ، وبيان اختلاف
	المقترن بجملة		العلماء في بعض ذلك
٢٤	النوع الثالث من المنادى : ما يجوز	٧	قد يحذف المنادى ويبقى حرف
	ضمنه وفتح ، وهو نوعان : العلم		النداء . وذلك بشرطين
	الموصوف بآبن بشروطه ، والمنادى	٩	تتعين « يا » في مواضع
	المكرر المضاف	١٠	يـ يجوز حذف حرف النداء مع بقاء
٢٦	هـ بحث في بيان وجوه الإعراب		المنادى ، إلا في ثمان مسائل
	الجائزة في المنادى المكرر المضاف	١١	هـ نداء الضمير ، واختلاف النجاة
٢٨	النوع الرابع من المنادى : ما يجوز		في بعض أنواعه
	ضمنه ونصبه ، وهو ما يضطر إلى تنوينه	١٤	هـ خلاف البصريين والكوفيين في
	الشاعر ، والاستشهاد لكل من		نداء اسم الإشارة واسم الجنس لمعين ،
	الوجهين		هل يجوز حذف حرف النداء معهما ؟

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٦	لا يجوز نداء ما فيه أل ، إلا في أربع صور . اسم الله تعالى ، والجل المحكية ، واسم الجنس المشبه به ، وفي ضرورة الشعر	٣٨	الرابع : ما فيه عشر لغات ، وهو الأب والأم
٣٣	أقسامه أربعة	٤٠	إذا كان المنادى مضافا إلى مضاف لباء التكلم فالياء ثابتة لا غير إلا في « ابن أم » و « ابنة عم »
الأول : ما يجب نصبه مراعاة للجل	المنادى	باب ، في ذكر أسماء لازمت النداء	
٣٤	الثاني : ما يجب رفعه مراعاة للفظ المنادى	٤٢	منها « فل » و « فلة » بمعنى رجل وامرأة
٣٤	١ وجوه الإعراب في الاسم المحلى بأل بعد اسم الإشارة	٤٥	ومنها « لؤمان » و « نومان » — ومنها ما كان على وزن فعل سببا للذكور ، والخلاف في كونه قياسيا — ومنها ما كان على وزن فعال سببا للاناث
٣٥	الثالث : ما يجوز رفعه ونصبه وهو نوعان	باب الاستغاثة	
٣٦	الرابع : ما يعطى تابعا ما يستحقه لو كان منادى مستقلا	٤٦	١ تعريف الاستغاثة — يجب في الاستغاثة كون الحرف « يا » مذكورا
الفصل الرابع		— يغلب جر المستغاث بلام مفتوحة	
في المنادى المضاف لباء للتكلم		٤٧	مواضع تكسر فيها لام المستغاث — لام المستغاث له مكسورة دائما
٣٦	هو أربعة أقسام :	٤٨	إذا لم يبدأ للمستغاث باللام فالأكثر أن يحتم بالالف ، وقد يخلو منهما
الأول : ما فيه لغة واحدة هي ثبوت الياء مفتوحة ، وهو المعتل		٥١	نداء المتعجب منه
٣٦	الثاني : ما فيه لفتان ثبوت الياء مفتوحة أو ساكنة ، وهو الوصف	باب الندبة	
٣٧	الثالث : ما فيه ست لغات ، وهو ما ليس بأب ولا أما معاءدا النوعين	٥٢	تعريف المندوب
		٥٢	حكم المندوب حكم المنادى — يشترط في المندوب ألا يكون نسكرة ولا مهما

ص	الموضوع	ص	الموضوع
	باب المنصوب على الاختصاص	٥٣	الغالب أن مختم المندوب بالألف
٧٢ هـ	تعريف الاختصاص ، وبيان	—	بيان ما يحذف لهذه الألف
	الباعث عليه	٥٤	ندبة المضاف لياء التكلم
٧٣	إذا كان الاختصاص بلفظ أيها		باب الترخيم
	أو أيتها وجب ضمهما ووصفهما	٥٥ هـ	تعريف الترخيم ، وأنواعه
٧٣ هـ	مذاهب النحاة في هذا الموضوع	٥٥	ما يشترط في الاسم المراد ترخيمه
٧٤	يفارق الاختصاص النداء في ستة	٥٦	أجاز الكوفيون ترخيم ذى الإضافة
	أحكام		يحذف عجز المضاف إليه
— هـ	ويوافقه في ثلاثة أحكام	٥٧	رأى سيويه في ترخيم المركب
	باب التحذير		الإسنادى
٧٥ هـ	تعريف التحذير	٥٨	رخم الاسم المختوم بـاء التأنيث
— هـ	للتحذير ثلاث طرق		مطلقا
٧٦	حكم الاسم المحذر	٥٩	يشترط في ترخيم غير المختوم بالياء أن
٧٦ هـ	اختلاف النحاة في نحو «إياك		يكون علما زائدا على ثلاثة أحرف
	الأسد»	٥٩ هـ	كثر الترخيم في ثلاثة أعلام
٧٧	يتمتع أن تكون «إيا» في التحذير		والاستشهاد لها
	لتكلم أو لغائب	٦٠ هـ	اختلاف النحاة في ترخيم اسم
٧٧	التحذير بغير «إيا»		الجنس
	باب الإغراء	٦٢	المحذوف للتخيم إما حرف ، وإما
٧٩ هـ	تعريف الإغراء		حرفان ، وإما كلمة ، وإما كلمة
— هـ	حكم المقرئ به		وحرف
٨٠	وجوه الإعراب الجائزة في قولهم	٦٥	لغة من ينتظر ، ولغة من لا ينتظر
	« الصلاة جامعة »	٦٦	يختص ما فيه تاء التأنيث في
	باب أسماء الأفعال		الترخيم بأحكام
٨١ هـ	بيان الحاجة إلى وضعها	٦٨	يجوز ترخيم غير المنادى بثلاثة
— هـ	ما تدل عليه أسماء الأفعال		شروط
— هـ	حقيقة اسم الفعل	٧٠	هل يجوز ترخيم غير المنادى على
			لغة من ينتظر المحذوف ؟

الموضوع	ص	الموضوع	ص
٩٩ الحالة الثالثة : أن يكون التوكيد كثيرا ، وذلك بعد الطلب		٨٢ هل لما موضع من الإعراب أم لا ؟	
١٠٢ الرابعة : أن يكون قليلا ، وذلك بعد لا النافية وما الزائدة		— ه أينقاس باب نزال أم لا ؟	
١٠٦ الخامسة : أن يكون أقل ، وذلك بعد لم أو أداة جزم غير « إما »		— ورود اسم الفعل بمعنى الأمر كثير وبمعنى غيره قليل	
١٠٩ حكم آخر الفعل المؤكد		٨٣ أمثلة له ، وشواهدا	
١١٠ تخصص النون الحقة بأربعة أحكام باب مالا ينصرف		٨٥ اسم الفعل ضربان : ما وضع من أول الأمر كذلك ، ومنقول	
١١٤ متى يمنع الاسم من الصرف ؟		٨٦ عمل اسم الفعل	
— ه يان وجه شبه الاسم بالفعل		٨٨ لا يجوز تقديم معموله عليه ، خلافا للكسائي	
١١٦ الذي لا ينصرف نوعان : ما يمنع صرفه لعل واحد ، وما يمنع صرفه لعلتين		٨٩ اسم الفعل ضربان نكرة ومعرفة باب أسماء الأصوات	
١١٦ ه السر في قيام اللة الواحدة مقام علتين		٩٠ اسم الصوت نوعان	
١١٧ ه خلاف العلماء في « سراويل » أمفرد هو أم جمع ؟		٩٣ النوعان مبيان لشبههما بالحرف باب نونى التوكيد	
١١٨ ما يمنع صرفه لعلتين نوعان		٩٤ لتوكيد الفعل نونان : ثقيلة وخفيفة	
— أحدهما : ما يمنع نكرة ومعرفة ، وهو ثلاثة أصناف		— ه أما أصلان أم أحدهما أصل والآخر فرع عليه !	
١٢٥ الثانى : ما يمنع معرفة ، وينصرف نكرة ، وهو سبعة أصناف		— يؤكد بهما الأمر مطلقا ، ولا يؤكد بهما الماضى مطلقا	
١٣٠ قف على لغات العرب فيما كان على وزن فعال علما للمؤنث		— ه السر في ذلك	
١٣٢ قف على لغات العرب في « أمس » مرادا به اليوم الذى قبل يومك		٩٥ لتوكيد المضارع خمس حالات	
( ٢٧ — أوضح المسالك )		— إحداها : أن يكون توكيده واجبا	
		٩٦ الثانية : أن يكون توكيده قريبا من الواجب	
		٩٨ ه الاستشهاد لترك توكيد المضارع الواقع بعد « إما »	

الموضوع	ص	الموضوع	ص
١٦٢ هـ اختلاف النحاة في حقيقةها ، وفي عامل النصب مع وجودها ، وفي معناها وشروطها ، وفي جواز إهمالها مع استحكال شروطها	١٦٥	١٣٥ يصرف غير المنصرف لواحد من أربعة أسباب	
١٧٠ ينصب المضارع بأن مضمرة وجوبا في خمسة مواضع		١٣٧ اختلاف النحاة في منع الاسم المنصرف من الصرف	
— الأول : بعد لام الجحود		١٣٩ حكم الاسم المنقوص لمنع الصرف	
— هـ اختلاف النحاة في عامل النصب مع وجود لام الجحود		باب إعراب الفعل	
— الثاني : بعد أو التي بمعنى حتى أو إلا		١٤١ هـ بيان أن الأصل في الاسم الإعراب ، وعلة ذلك ، واختلاف النحاة في الأصل في الفعل ، وأدلة كل فريق منهم	
— هـ السر في نصبهم المضارع بعد أو		— رافع المضارع	
١٧٤ الموضوع الثالث : بعد حتى		١٤٦ هـ أقوال النحاة في رافعه وأدلتهم	
— هـ ترد حتى في الاستعمال على أربعة أوجه		١٤٨ ناصبه أربعة	
١٧٥ هـ خلاف النحاة في عامل النصب مع وجود حتى ، وأدلة كل فريق		— الأول « لن »	
١٧٦ متى برفع المضارع بعد حتى ؟		١٤٩ هـ هل تدل لن على تأييد النفي أو على تأكيد ؟	
١٧٧ الموضوعان الرابع والخامس : بعد فاء السبية وواو المعية إذا سبق أحدهما نفي محض أو طلب محض		١٥٠ هل تأتي لن للدعاء ؟	
١٧٧ هـ معنى كون الفاء للسبية والواو للعية ، واختلاف النحاة في عامل النصب مع وجودهما ، ودليل كل فريق		— الثاني « كي » المصدرية	
١٧٩ هـ اختلاف النحاة في الاستفهام التقريري		— هـ اختلاف النحاة فيما ترد له كي	
١٨٧ يحزم المضارع غير المقترن بالفاء بعد الطلب بثلاثة شروط		١٥٠ متى تتعين كي مصدرية ؟ ومتى تتعين تعليلية أو متى يجوز الأمران ؟	
		١٥٥ الناصب الثالث « أن »	
		١٥٦ بعض العرب يهمل أن حملا على ما	
		١٥٧ تأتي أن مفسرة وزائدة ومخففة	
		وبيان موضع كل واجدة منها	
		١٦٢ الرابع من النواصب « إذن »	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
١٩١	ينصب المضارع بأن مضمرة جوازا في خمسة مواضع	٢٠٤ هـ	اختلاف النحاة في جازم الشرط والجواب
—	الأول : بعد لام التعليل	٢٠٥	يكون الشرط والجواب مضارعين أو ماضيين أو مختلفين
—	لأن بعد اللام ثلاثة أحوال	٢٠٦	مق يحسن رفع جواب الشرط ! ومق يكون رفعه ضعيفا !
—	اختلاف النحاة في عامل النصب مع وجود لام التعليل	٢٠٩	مق يجب اقتران جواب الشرط بالفاء !
١٩٢	والمواضع الأربعة الباقية : بعد أو ، والواو ، والفاء ، وثم ، العاطفات	٢١٢	مق تنفى إذا الفجائية عن الفاء !
١٩٦ هـ	إضمار أن بعد الفاء والواو قد يكون واجبا ، وقد يكون جائزا	٢١٣	وجوه الإعراب التي تجوز في الفعل المضارع المقترن بالفاء إذا وقع بعد جملة الشرط والجواب ، أو توسط بين الجملتين
١٩٧	لا تضم أن في غير المواضع العشرة — هـ اختلاف النحاة في هذا الموضوع جوازم المضارع	٢١٤	يجوز حذف فعل الشرط بشرطين
١٩٨	جارم المضارع نوعان : جازم لفعل واحد ، وجازم لفعليين	٢١٦	يجوز حذف ما علم من جواب الشرط
—	جازم الفعل الواحد أربعة	٢١٧	المواضع التي يجب فيها حذف الجواب
—	الأول : لا الطلبية ، نهيا أو دعاء	٢١٨	إذا اجتمع شرط وقسم كفي فذكر جواب أحدهما
—	جزمها لفعلى المتكلم بمبنيين للفاعل نادر	٢١٩ هـ	اختلاف النحاة فيما إذا تقدم على الشرط والقسم مبتدأ ، أو ما أصله مبتدأ
٢٠١	الثاني : اللام الطلبية أمرا أو دعاء	فصل في ( لو )	
—	الثالث والرابع : لم ، ولما	٢٢١ هـ	تأتى « لو » على سبعة أوجه
—	يشتركان في ستة أشياء	—	الأول : أن تكون مصدرية
٢٠٢	تنفرد لم بشيئين	٢٢٤	الثاني : أن تكون شرطية مثل إن
—	هـ السر في كل منهما	٢٢٦ هـ	لو الشرطية على ضربين ، خلاف لابن الحاج وابن الناطم
—	تنفرد لما بشيئين أيضا		
٢٠٤	الجوازم التي تجزم فعملين — هي أربعة أنواع		

الموضوع	ص	الموضوع	ص
الإخبار بالذی وفروعه ،		٢٢٨ الثالث : لو الامتناعية	
وبالألف واللام		٢٢٩ تختص لو بجميع أنواعها بالفعل	
٢٣٨ شروط ما يخبر عنه		٢٣٠ قد يلي « لو » أن المؤكدة ؛	
٢٤٢ متى يبرز الضمير المرفوع في صلة		ومعمولاها واختلاف النحاة في	
أل ؟ ومتى يستتر ؟		إعراب المصدر المنسبك منها	
باب العدد		٢٣١ متى يكثر اقتران جواب لو باللام ؟	
٢٤٢ ه معنى العدد لغة واصطلاحا		ومتى يقل ؟	
— الواحد والاثنان يخالفان الثلاثة		٢٣٢ قد يكون جواب لو جملة اسمية	
والعشرة في حكمين		فصل في ( أما )	
٢٤٣ ه السر في تأنيث الثلاثة إذا كان		٢٣٢ هي حرف شرط وتوكيد وتفصيل	
المعدود مذكرا ، وعكسه		— ه الدليل على أنها دالة على الشرط	
— ه الأصل ألا يجمع بين الواحد		٢٣٣ الدليل على أنها تدل على التفصيل	
والاثنين ومعدودهما ، وما يستثنى		— ه هل تتخلف دلالتها على التفصيل ؟	
من هذا الأصل		— وجه دلالتها على التوكيد	
٢٤٤ ه للثلاثة والعشرة وما بينهما ثلاثة		— لا بد من اقتران تالي تاليها بالفاء	
أحوال ، وحكمها في كل حال منها		٢٣٤ متى تحذف هذه الفاء ؟	
٢٤٥ حكم يميز الثلاثة والعشرة		٢٣٥ ه السر في وجوب الفصل بين	
— ه حقيقة اسم الجنس الجمعي ،		أما والفاء ،	
وأنواعه		٢٣٦ ه يفصل بين أما والفاء بواحد	
٢٤٦ ه حقيقة اسم الجمع		من ستة أشياء	
٢٤٨ يعتبر التذكير والتأنيث بالنظر		فصل في لولا ولوما	
لاسم الجنس واسم الجمع بمحلهما ،		٢٣٦ لولا ولوما وجهان	
وبالنظر إلى الجمع بمفرده		— ه اختلاف النحاة في إعراب الاسم	
— ه أنواع اسم الجنس وحكم كل نوع		المرفوع بعد لولا	
٢٤٩ ه اسم الجمع ، واختلاف النحاة		٢٣٧ الأول من وجهيهما : دلالتها	
في تفصيله ، وبيان اختيارنا		على الامتناع	
٢٥٠ لا يعتبر حال المفرد بلفظه		— والثاني : دلالتها على التضيض	
٢٥٢ إذا كان المعدود صفة فالمعتبر حال			
الموصوف النوى			



الموضوع	ص
٢٧٣ كأي	٢٥٢ الأعداد التي تضاف للمعدود عشرة،
— لغات العرب فيها	وهي نوعان
— ه كأي توافق كم في خمسة أمور	— الأول : الثلاثة والعشرة وما بينهما
٢٧٤ ه وتخالفا في خمسة أمور أيضاً	— حق هذا النوع أن يضاف إلى
٢٧٥ ه إذا وقعت كأي مبتدأ جازاً لإخبار	جمع تكسير من أبنية جموع القلة
عنها بالجملة وبشبه الجملة	— يضاف هذا النوع إلى المفرد في
— بقية مواقع كأي	موضعين
٢٧٧ كذا ، يكنى بها عن العدد قليله	٢٥٣ ويضاف إلى جمع التصحيح في
وكثيره	أربعة مواضع
— ه توافق كذا كم في أربعة أمور	٢٥٤ ويضاف إلى جمع الكثرة في موضعين
— ه وتخالفا في أربعة أمور أيضاً	٢٥٥ النوع الثاني : المائة والألف ،
٢٧٨ ه تفصيل مذهب الكوفيين في	وحق هذا النوع أن يضاف إلى
تمييز كذا ، وقول فقهاء الكوفة	المفرد ، وقد ورد إضافته إلى
في الإقرارات موافقة لنحاتها	الجمع ، كما ورد نصب تمييزه
الحكاية	٢٥٦ العدد المركب (النيف مع العشرة)
٢٧٩ ه معناها لغة واصطلاحاً	— تمييز العشرين وأخواته
٢٨٠ ه الحكاية بالاستقراء على	٢٥٨ إضافة العدد للمركب إلى مستعقه
ثلاثة أنواع	ولغات العرب فيه
٢٨١ ه الفرق بين من وأى في باب	٢٦٠ صياغة فاعل من أفعال العدد
الحكاية من خمسة أوجه ، وبيانها	كثان وثالث ، ووجود استعماله
تفصيلاً	— ه بحث في أصل اشتقاقه
التأنيث	كنايات العدد
٢٨٦ علامات التأنيث	٢٦٤ هي ثلاثة : كم ، وكأين ، وكذا
٢٨٦ أنثوا بعض الأسماء بدون علامة	— كم نوعان : لمستفهامية ، وخبرية
٢٨٧ لا تدخل تاء التأنيث في خمسة أوزان	٢٦٤ ه يتفق النوعان في تسعة أمور
٢٨٨ المعاني التي ترد لها التاء ، غير	٢٦٥ ه المواضع الإعرابية التي يقع فيها
التأنيث	النوعان ، على وجه التفصيل
٢٨٩ المشهور من أوزان ألف التأنيث	٢٦٧ ه يفترق النوعان في ثمانية أمور
المقصورة	

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٠٧	يستغنى ببعض أبنية القلة عن بناء الكثرة ، والعكس	٢٩١	المشهور من أوزان ألف التأنيث المدودة
٣٠٨	أبنية جمع القلة أربعة		للقصور والمدود
٣١٢	أبنية جمع الكثرة ثلاثة وعشرون التصغير	٢٩٢	ضابط المقصور قياسا وبعض أمثله
٣٢٥	أبنية ثلاثة ، ووجه انحصارها	٢٩٤	ضابط المدود قياسا وبعض أمثله
—	ما يتوصل به إلى بناء فاعيل وفعيل	٢٩٥	المقصور سماعا والمدود سماعا
٣٢٦	يجوز أن تعوض عما حذف ياء ساكنة قبل آخر البنية	—	يجوز قصر المدود عند الضرورة باتفاق
—	لا يكسر ما قبل الآخر في أربع مسائل	٢٩٧	اختلف النحاة في جواز مد المقصور عند الضرورة
٣٢٧	لا يحذف شيء في تصغير الاسم إذا كان واحدا من ثمانية أشياء		كيفية التثنية ، والجمع
٣٢٨	متى تثبت ألف التأنيث في التصغير؟ ومتى تحذف؟ ومتى يجوز الأمران	٢٩٨	تثنية الصحيح وشبهه والمنقوص يسلم فيها المفرد
—	متى ترد ثاني المعر إلى أصله ومتى لا ترده؟	٢٩٩	تثنية المعتل المقصور على نوعين
٣٢٩	إذا صغرت ما حذف أحد أصوله حتى صار على حرفين رددت ما حذف منه	٣٠٠	تثنية المدود على أربعة أنواع
٣٢٩	كيف تصغر ما سميت به مما وضع على حرفين؟	٣٠١	كيفية جمع الاسم جمع المذكر السالم
—	تصغير الترخيم	٣٠٢	كيفية جمع الاسم جمع المؤنث السالم
—	إذا صغرت اسما ثلاثيا مؤنثا بغير تاء الحقة في التصغير تاء التأنيث	٣٠٣	متى تحرك عين المفرد عند جمعه جمع المؤنث السالم؟ وبم تحرك؟
—	إذا لم يلبس	٣٠٥	يمتنع التغير في خمسة مواضع جمع التكسير
٣٣٠	صغروا من غير الاسم المتمكن أربعة أنواع	٣٠٧	حقيقته ، وأنواع التغير فيه عما في صيغة المفرد
		—	عدد أبنيته ، وانقسامه إلى جمع قلة وجمع كثرة وحد كل منهما

الموضوع	ص	الموضوع	ص
النسب		النسب	
٣٣١ ما تعمله في المنسوب إليه لأجل		٣٣٤ ويحذف لذلك ستة أشياء متصلة بالآخر	
النسب		٣٣٦ كيفية النسب إلى الاسم المحدود	
— يحذف لأجل إلحاق ياء النسب		— كيفية النسب إلى الاسم المركب	
ستة أمور في آخر الاسم المنسوب		بأنواعه	
إليه		٣٣٧ النسب إلى ما حذفت لامه	
٣٣٨ النسب إلى ما حذفت فاؤه أو عينه		— النسب إلى ما وضع على حرفين	
٣٣٩ النسب إلى الكلمة الدالة على		٣٣٩ النسب إلى الكلمة الدالة على	
معنى الجمع		— قد يستغنى عن ياء النسب بصوغ	
الاسم على فعال أو فاعل أو فعل		الوقف	
٣٤٢ الوقف على الاسم النون		— الوقف على هاء الضمير	
٣٤٤ الوقف على المنقوص		٣٤٤ الوقف على المتحرك - غير تاء	
٣٤٥ الوقف على المتحرك - غير تاء		التأنيث - له خمسة أوجه	
٣٤٦ شروط الوقف بتقل الحركة خمسة		٣٤٧ الوقف على تاء التأنيث	
٣٤٩ لهاء السكت ثلاثة مواضع		٣٥٢ قد يعطى الوصل حكم الوقف	
الإمالة		٣٥٤ أسبابها ثمانية	
٣٥٦ موانعها ثمانية أيضا			
٣٥٧ الفرق بين تأثير المانع وتأثير السبب			
٣٥٩ تمال الفتحة قبل واحد من أحرف			
ثلاثة			
التصريف			
٣٦٠ حده			
٣٦٠ ينقسم الاسم إلى مجرد ومزيد فيه			
٣٦٠ أبنية الاسم الثلاثي المجرد			
٣٦١ أبنية الاسم الرباعي المجرد			
٣٦١ أبنية الاسم الخماسي المجرد			
٣٦٢ ينقسم الفعل إلى مجرد ومزيد فيه			
٣٦٢ أوزان الفعل الثلاثي المجرد			
٣٦٢ وزن الفعل الرباعي المجرد			
٣٦٣ كيفية الوزن (التمثيل = الميزان			
الصرفي)			
٣٦٣ ما تعرف به الأصول والزوائد			
٣٦٥ مواضع زيادة الألف			
٣٦٥ مواضع زيادة الواو والياء			
٣٦٥ مواضع زيادة الميم			
٣٦٥ مواضع زيادة الهمزة			
٣٦٥ مواضع زيادة النون			
٣٦٦ مواضع زيادة التاء			
٣٦٦ مواضع زيادة السين			
٣٦٦ مواضع زيادة الهاء واللام			
٣٦٧ زيادة همزه الوصل			
٣٦٧ ما تسكون فيه من أنواع الكلمة			
٣٦٧ حركتها			
٣٦٧ همزة الوصل إذا دخلت عليها همزة			
الاستفهام			

ص	الموضوع	ص	الموضوع
٣٩٩	تبدل تاء الافتعال طاء إذا كانت		الإبدال
	فاء الكلمة حرفاً من أحرف	٣٧٠	أحرف الإبدال الشائع لغير
	الإطباق ، وهي أربعة		الإدغام تسعة
٤٠٠	تبدل تاء الافتعال دالا إذا كانت	٣٧٣	يبدل كل من الواو والياء همزة
	فاء الكلمة حرفاً من ثلاثة أحرف		في أربع مسائل
٤٠١	تبدل الواو ميماً في كلمة قم	٣٧٨	تبدل الهمزة واوا أو ياء في باين
٤٠١	وتبدل النون مما بشرطين	٣٧٨	أحدهما الجمع الذي على وزن مفاعل
٤٠٢	تقل حركة الحرف المعتل إلى	٣٨٣	وثانتهما باب الهمزتين الملتقيتين
	الساكن الصحيح قبله في أربع		في كلمة
	مسائل	٣٨٥	تبدل الألف ياء في مسألين
	الحذف	٣٨٥	وتبدل الواو ياء في عشر مسائل
٤٠٦	حذف الحرف الزائد	٣٩٢	تبدل الألف واوا في مسألة واحدة
٤٠٦	حذف فاء الكلمة إذا كانت	٣٩٢	وتبدل الياء واوا في أربع مسائل
	واوا ، ومواقعه	٣٩٤	تبدل كل من الواو والياء ألفاً
٤٠٨	حذف عين الفعل الثلاثي المضعف		بشرة شروط
	الإدغام	٣٩٦	تبدل كل من الواو والياء تاء إذا
٤٠٨	يجب الإدغام بأحد عشر شرطاً		وقع فاء في صيغة الافتعال وما
٤١٠	يجوز الإدغام والفك في ثلاث مسائل		تصرف منها
—	يجب فك الإدغام في مسألين		

تمت - بحمد الله تعالى وتوفيقه - فهرس الجزء الرابع من كتاب « أوضح المسالك »  
 لابن هشام ، وشرحنا عليه المسمى « عدة السالك » ، إلى تحقيق أوضح المسالك »  
 وبذلك يتم ما أردنا من شرح الكتاب شرحاً وافياً مبسوطاً ، والله الحمد والمنة ،  
 وصلاته وسلامه على أشرف أنبيائه ورسله ، وعلى آله وصحبه وأتباعه

فهرس الشواهد الواردة في كتاب

# أوضح المسالك

إلى الفية أبو مالك



## فهرس الشواهد الواردة في كتاب

« أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » لابن هشام

### حرف الهمزة

رقم الشاهد	الشاهد
٣٩	أنا ابن مزيقيا عمرو وجدى
٩٦	[ أبوه منذر ماء السماء ] من له شولا فإلى إنلائها
١٣٦	وأعلم أن تسليما وتركنا للامتشابهان ولا سواء
٢٥٤	لا أقعد الجبين عن الهيجاء ولو تواتت زمر الأعداء
٣٠٨	ربما ضربة سيف صقيل بين بصرى وطحنة نجلاء
٣٨٥	نعم الفتاة فتاة هند لو بذلت رد التحية نطقا أو بإيماء
٤٠٧	فلا والله لا يلقي لما بي ولا لما بهم أبداً دواء
٤٦٤	يا عز هذا شجر وماء عاعت لو يتفنى العياء
٥٢٦	إذا عاش الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاعة والفتاء
٥٣٧	سيفننى الذى أغناك عفى فلا فقر يدوم ولا غناء
٥٥٣	ومهمه مغبرة أرجاؤه كأن لون أرضه سماؤه

### حرف الباء الموحدة

١	أقلى اللوم عاذل والعتابا
١٣	[ رب حى عرندس ذى طلال ] لا يزالون ضارين القباب
١٥	على أحوذيين استقلت عشية
٧٣	أم الحليس لعجوز شهر به
٧٥	[ أهابك إجلالا ، وما بك قدرة ] [ فها هى إلا لمحة وتغيب ] [ رضى من اللحم بعظيم الرقة ] <sup>(١)</sup> [ على ] ولكن ملء عين جيبها

(١) وانظره أيضاً في باب إن وأخواتها .

رقم الشاهد	الشاهد
٨٩	باتت فؤادى ذات الحال سالبة
٩٢	[سراة بى أبى بكر تسامى]
١٠٢	وما الدهر إلا منجنونا بأهله
١١٢	وكن لى شفيحاً يوم لا ذو شفاعاة
١١٥	[فإن تنأ عنها حقبة لا تلاقها]
١١٩	وقد جعلت قلوبى بنى سهيل
١٢١	وأسقيه حتى كاد مما أبشه
١٢٤	عسى الكرب الذى أمسيت فيه
١٢٦	كرب القلب من جواه يذوب
١٤٠	فمن يك لم ينجب أبوه وأمه
١٤٢	فمن يك أمسى بالمدينة رحله
١٥٠	{يسوقها أعيس هدار ييب * كأن ورديه رشاء حلب *
١٥٦	إن الشباب الذى مجد عواقبه
١٦١	هذا لعمر كم الصفار بعينه
١٧٥	زعمتنى شيخاً ، ولست بشيخ
١٨٩	كذلك أدبت حتى صار من خلقى
١٩١	بأى كتاب أم بأية سنة
١٩٣	إذا ما جرى شأوين وابتل عطفه
١٩٩	وأنت أرانى الله أمنع عاصم
٢٠٨	تتج الربيع محاسنا
٢١٢	فإما تريفى ولى لمة
٢٢٥	وقالت : متى ييخل عليك ويعتلل
٢٢٨	وإنما يرضى المنيب ربه
	فالعيش إن حملى عيش من العجب
	على كان المسومة العراب
	وما صاحب الحاجات إلا معذبا
	بمغن فتيلاً عن سواد بن قارب (١)
	فإنك مما أحدثت بالحرب
	من الأكوار مرتها قريب
	تسكمنى أحجاره وملاعبه
	يكون وراءه فرج قريب
	[حين قال الوشاة هند غضوب]
	فإن لنا الأم النجيبة والأب
	فإنى وقيار بها لغريب (٢)
	إذا دعاها أقبلت لا تتنب
	فيه نلذ ولا لذات للشيب
	لأم لى إن كان ذاك ولا أب
	إنما الشيخ من يدب ديبا
	أنى وجدت ملاك الشيمة الأدب
	ترى حبه عارا على وتحسب
	تقول هزير الريح مرت بأثأب
	وأراف مستسكنى وأسمح واهب
	ألقهنها غر السعائب
	فإن الحوادث أودى بها
	يسوك، وإن يكشف غرامك تدرب
	مادام معنيا بذكر قلبه



رقم الشاهد	الشاهد
٢٣٤	أثعلبة الفوارس أم رباحا
٢٣٦	لبن بهز الكف يعسل متته
٢٤٤	تعفق بالأرطى لها وأرادها
٢٤٨	على حين ألهى الناس جل أمورهم
٢٥٠	أعبدا حل في شعبي غريبا
٢٦٢	ومالى إلا آل أحمد شيعة
٢٧٩	أصبح مصيخاً لمن أبدى نصيحته
٢٩١	خلى الدنايات شمالا كشي
٢٩٣	ربه فتية دعوت إلى ما
٢٩٤	تخيرن من أزمان يوم حليلة
٢٩٦	لدوا للموت وابنوا للخراب
٣١٠	أخ ماجد لم يخزنى يوم مشهد
٣٤١	فلئن لقيتك خالين لتعلمن
٣٤٢	صريع غوان شاقهن وشقته
٣٥٩	ما إن رأينا للهوى من ظب
٣٩١	نجوت وقد بل المرادى سيفه
٣٨٨	كأن صغرى وكبرى من فقاقتها
٤٠٢	لكنه شاقه أن قيل ذا رجب
٤٠٣	فياك إياك المراء ؛ فإنه
٤٠٨	فأصبح لا يسأئنه عن بما به
٤١٠	أيا أخوينا عبد شمس ونوفلا
٤١٥	كهز الردينى تحت العجاج
٤٤٨	بيكيك ناء بعيد الدار مقرب
٤٥٠	ألا يا قوم للعجب العجيب
	عدلت بهم طهية والحشابا
	فيه ، كما غسل الطريق الثعاب
	رجال فبزت نبلمهم وكليب
	فندلا زريق المال نذل الثعالب
	الؤما لا أبا لك واغترابا <sup>(١)</sup>
	ومالى إلا مذهب الحق مذهب
	والزم توقي خلط الجد باللعب
	وأم أوعال كهأ أو أقربا
	يورث المجد دائبا فأجابوا
	إلى اليوم ، قد جزين كل التجارب
	فكلكم يصير إلى ذهاب
	كما سيف عمرو لم تحنه مضاربه
	أبى وأيك فارس الأحزاب
	لبن شب حق شاب سود الدوائب
	ولا عدمننا قهر وجد صب
	من ابن أبى شيخ الأباطح طالب
	حصباء درعلى أرض من الذهب
	يأليت عدة حول كله رجب
	إلى الشر دعاء ، وللشر جالب
	أصعد فى علو الهوى أم تصوبا
	أعيد كما بالله أن تحدنا حربا
	جرى فى الأنايب ثم اضطرب
	يا للسكحول وللشبان للعجب
	وللفلات تعرض للأريب

(١) وانظره أيضاً فى باب النداء وفى باب التأنيث أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٥١	أبا عرو ولا تبعد فكل ابن حرة
٤٦٠	وا ، بأبي أنت وفوك الأشذب
٤٩٧	إذن والله نرمهم بحرب
٥٠٦	لولا توقع معتر فأرضيه
٥١٩	ولو تلتقي أصداؤنا بعد موتنا
٥٢٠	أخلى لو غير الحمام أصابكم
٥٢٢	فأما القتال لا قتال لديكم
٥٣٤	في ليلة من جمادى ذات أندية
٥٤١	يا عمرو يا ابن الأكرمين نسبا
٥٤٣	لكل دهر قد لبست أثوبا
٥٥٩	كانه السيل إذا اسلعبا
٥٦٠	عسى الله يغنى عن بلاد ابن قادر
٥٧٨	وكأنها تفاحة مطبوخة
٥٨٢	فغض الطرف إنك من نمير
	فلا كعبا بلغت ولا كلابا

## حرف التاء المثناة

٥١	[فإن الماء ماء أبي وجدى]	وبئر ذو حفرت وذو طويت
٦٦	خير بنو لهب ؛ فلانك ملغيا	مقالة لهي إذا الطير مرت
١٦٨	ألا عمر ولى مستطاع رجوعه	فيرأب ما أثأت يد الغفلات
١٧٢	قد كنت أحجو أبا عمرو أخافقة	حتى ألت بنا يوما ملعات
١٨٨	وما كنت أدرى قبل عزة ما البكى	ولا موجعات القلب حتى تولت
١٩٦	علام تقول الرمح يثقل عاتقى	إذا أنا لم أطعن إذا الخيل كرت
٢٣١	ليت ، وهل ينفع شيئا ليت ؟	ليت شباباً بوع فاشترت
٣١١	ربما أوفيت فى علم	ترفن ثوبى شمالات
٣٤٠	كلا أخى وخليلى واجدى عضدا	فى النائبات وإلزام الملعات
٤٣١	يا أبجر بن أبجر يا أننا	أنت الذى طلقت عام جعتا

رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٧	كلف من عنائه وشقوته بنت ثمانى عشرة من حجبته
٥٥٦	{ والله أنجلك بكفى مسلمت من بعد ما وبعد ما وبعدت كانت نفوس القوم عند الفلصمت وكادت الحرة أن تدعى أمت

## حرف الجيم

٣٢	فياليتي إذا ما كان ذاكم [ولجت وكنت أولهم ولوجا]
٢٨٧	شربن بماء البحر ثم ترفعت متى لجج خضر لمن نثيج
٣٥٤	ما زال يوقن من يؤمك بالقي وسواك مانع فضله المحتاج
٤٢٦	{ ياليتي علفت غير خارج قبل الصباح ذات خلق بارج * أم صبي قد حبا أودارج *
٥٦٥	خالى عوف وأبو علع للطعمان الضيف في المشج

## حرف الحاء للمهملة

٤٥	نحن الدون صبحوا الصباها [نحن قتلنا الملك الجصحاها]
١٠٧	[من صد عن نيرانها] فأنا ابن قيس لابرأج
٢٠٤	ليك يزيد ضارع لخصومة وعغبط مما تطيح الطوائج
٣٩١	إذا سارت أسماء يوماً طعينة فأسماء من تلك الظمينة أملع
٤٥٩	أخاك أخاك ؛ إن من لا أخاله كساع إلى الهيجا بغير سلاح
٥٠١	يا ناق سيري عنقا فسيحا إلى سليمان ففستريحا
٥٠٤	وقولى كلما جشأت وجاشت : مكانك تحمدى أو تستريحي
٥٤٢	أخو بيضات رأمع متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح

## حرف الدال للمهملة

٤	[أريت إن جاءت به أملودا] أقاتلن أحضروا الشهودا
١٢	دعاني من نجد ؛ فإن سنينه لمين بنا شيئا وشيننا مردا
٢٠	ألم يأتيك والأبناء تنمى بما لاقت لبون بفي زياد
٢٩	[لوجهك في الإحسان بسط وبهجة] أنالهماء قفو أكرم والد

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣	أرى جوادا مات هرا لعلنى
٣٧	قدنى من نصر الحبيبين قدنى
٣٨	نشت أخوالى بنى يزبد
٧١	بنونا بنو أبائنا [ وبنائنا
٨٤	وما كل من يبدى البشاشة كائنا
٨٧	[ ورج الفى للخير ما إن رأيته ]
٨٨	[ قفاند هداجون حول بيوتهم ]
٩٠	وبات وبات له ليلة
١١٤	[ دعانى أخى والحيل بى وبينه ]
١٢٢	وماذا عسى الحجاج يبلغ جهده
١٢٧	كادت النفس أن تفيض عليه
١٢٩	[ أموت أسى يوم الرجام ] وإنى
١٣١	فإنك موشك ألا تراها
١٣٢	ققلت عساها نار كأس وعلها
١٣٨	قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا
١٤٧	شلت يمينك إن قتلت لمسلما
١٥٩	قام يذود الناس عنها بسيفه
١٧١	درت الوفى العهد يا عرو فاغتببط
١٧٧	ظننتك إن شبت لظى الحرب صالبا
١٨٠	إخالك إن لم تفض الطرف ذاهوى
٢٠١	ما للجمال مشها وثيدا
٢٠٣	تجلدت حق قيل لم يعر قلبه
٢٢٩	لم يعن بالعلياء إلا سيدا
٢٤٥	إذا كنت نرضيه ويرضيك صاحب
	[ أرى ما ترين أو بخيلا مخلدا ]
	[ ليس الإمام بالشحيح الملحد ]
	[ ظلمنا علينا لهم فديدا ] <sup>(١)</sup>
	بنوهن أبناء الرجال الأبعاد
	أخاك [ إذا لم تلفه لك منجدا ]
	على السن خيرا لا يزال يزيد
	بما كان إياهم عطية عودا
	[ كيلة ذى العائر الأرمدا ]
	فلما دعانى لم يجدنى بقعدا
	[ إذا نحن جاوزنا حفير زياد ]
	[ إذ غدا حشو ربطة وبرود ]
	يقينا لرهن بالذى أنا كائد
	[ وتعدودن غاضرة العوادى ]
	[ تشكى فآتى نحوها فأعودها ]
	[ إلى حمامتنا أو نصفه فقد ]
	حلت عليك عقوبة المنعمد
	وقال ألا لا من سبيل إلى هند
	فإن اغتباطا بالوفاء حميد
	فعمدت فيمن كان عنها معردا
	يسومك مالا يستطيع من الوجد
	أجدلا يحملن أم حديدا
	من الوجدشىء قلت بل أعظم الوجد
	ولا شفى دا القى إلا ذوهدى
	جهارا فسكن فى الغيب أحفظ للود

رقم الشاهد	الشاهد
٢٥٨	لما حططت الرجل عنها واردا
٢٦٠	وبالصريمة منهم منزل خلق
٢٧٣	تسلبت طراً عنكم بعد بينكم
٢٩٥	وملكت ما بين العراق ويثرب
٣٠٧	وما زلت أبغى المال مذ أنا يافع
٢٧٥	أناى أنهم مزقون عرضى
٤٠٠	ورب أسيلة الحدين بكر
٤٠٤	لا لا أبوح بحب بثنة ؛ إنها
٤٣٥	يا حكم بن المنذر بن الجارود
٤٣٦	فما كعب بن مامة وابن أروى
٤٤٢	يا بن أمى ويا شقيق نفسى
٤٤٧	يا لقوى ويا لأمثال قوى
٤٦٥	يادار مية بالعلاء فالسند
٤٧٢	ومن عضة ما ينبتن شكيرها
٤٧٧	وإياك والميتات لا تقربنها
٤٩٣	أن تقرآن على أسماء ومحكما
٥٣٨	وقد أعددت للعذارى عندى
٥٤٦	وجدت إذا اصطلعوا خيرهم
٥٤٧	أبصارهن إلى الشبان مائلة
٥٦٣	وقفت فيها أصيلا أسائلها
٥٨١	إن الخليط أجودوا البين فأنجروا
حرف الراء للهمله	
٢١	وما علينا إذا ما كنت جارتنا
٢٣	[بالباعث الوارث الأموات] قد ضمنت
٢٧	بلغت صنع امرئ بر إخاله
[إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا]	

(١) وانظر قافية الراء أيضاً .

الشاهد	رقم الشاهد
[عن العهد ، والإنسان قد يتغير]	٢٨
حشاي ، إني مسلم معذور	٣٦
[مامسها من ثقب ولا دبر] (١)	٤٠
سمعتنا به إلا لسعد أبي عمرو	٤١
علينا اللاء قد مهدوا الحجورا	٤٧
[لعلى إلى من قد هويت أطير]	٤٨
[فما لدى غيره نفع ولا ضرر]	٥٧
ولو أتيسح له صفو بلا كدر (٢)	٥٨
أبناء يعصر حين اضطرها القدر	٥٩
ولقد نهيتك عن بنات الأوبر	٦٢
صدت وطبت النفس بأقيس عن عمرو	٦٣
سبيل [فأما الصبر عنها فلا صبرا]	٦٨
ولا زال منها لاجر عاتك القطر	٨٢
وكونك إياه عليك يسير	٨٣
إذ هم قریش ، وإذ ما مثلهم بشر	١٠٤
بيغى جوارك حين لات بحجر	١٠٩
[وهل يتكر المعروف فى الناس والأجر]	١١٦
[وكم مثلها فارقتها وهى تصفر]	١١٨
توبى [فأنهض نهض الشارب السكر]	١٢٠
إذا للام ذوو أحسابها عمرا	١٥٤
وأتم ذنابى لا يدين ولا صدر	١٦٢
إذا هو بالمجد ارتدى وتأزرا	١٦٥
فبالغ بلطف فى التحيل والمكر	١٦٩
ومن ذا الذى يا عز لا يتغير	١٧٦
عشية لا قينا جذام وحيرا	١٧٨
لئن كان إياه لقد حال بعدنا	
فى فتية جمعوا الصايب إلههم	
أقسم بالله أبو حفص عمر	
وما اهتز عرش الله من أجل هالك	
فما آباؤنا بأمن منه	
أسرب القطاهل من يعير جماحه	
ما الله موليك فضل فأحمدنه به	
ما المستفز الهوى محمود عاقبة	
لا تركنن إلى الأمر الذى ركنت	
[ولقد جنيتك أكمؤا وعسافلا]	
[رأيتك لما أن عرفت وجوهنا]	
[ألا ليت شعرى هل إلى أم جعدر]	
[ألا يا اسلمى يادارحى على البلى]	
[بذل وحلم ساد فى قومه الفقى]	
[فأصبعوا قد أعاد الله نعمتهم]	
[لهفى عليك للمنة من خائف]	
ولكن أجرا لو فعلت بهين	
فأبت إلى فهم ، وما كدت آثبا	
وقد جعلت إذا ما قتت يشقلنى	
لولم تكن غطفان لا ذنوب لها	
بأى بلاء يا نعيم بن عامر	
فلا أب وابنا مثل مروان وابنه	
تعلم شفاء النفس قهر عدوها	
وقد زعمت أنى تغيرت بعدها	
وكنا حسبنا كل بيضاء شحمة	

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٥	أبالأراجيز يابن اللؤم توعدى
١٩٤	إذا قلت إني آثب أهل بلدة
٢٠٥	غداة أحلت لابن أصرم طعنة
٢١٠	وأحقرهم وأهونهم عليهم
٢١٩	جاء الخلافة أو كانت له قدرا
٢٢٢	نبشتم عذبوا بالنار جارهم
٢٥٣	وإني لتعروني لذكراك هزة
٢٥٥	من أمكم لرغبة فيكم جبر
٢٥٦	أفي الحق أفي مغرم بك هائم
٢٦٦	أجنا جهم قتلا وأسرا
٢٧٥	بنا عاذ عوف وهو بادي ذلة
٢٨٠	اطلب ولا تضجر من مطلب
٢٨٤	أقول لها حين جسد الرحى
٢٨٦	أنفسا تطيب بفيل المنى
٣٠٠	لمن الديار بقنة الحجر
٣٠٦	مازال منذ عقدت يدها إزاره
٣١٢	ربما الجامل المؤبل فهم
٣٢٥	إنارة العقل مكسوف بطوع هوى
٣٢٧	والدئب أخشاه إن مررت به
٣٣١	دعوت لما نابى مشورا
٣٤٦	ونحن قتلنا الأسد أسد شنوءة
٣٥١	أكل امرئ تحسبين امرأ
٣٧٣	ضروب بنصل السيف سوق سمانها
٣٧٤	فتانان أمامنهما فشيبة
٣٧٧	ثم زادوا أنهم في قوهم
	وفي الأراجيز خلت اللؤم والخورا
	وضعت بها عنه الولية بالمهجر
	حصين عيطات السدائف والحر
	وإن كانا له نسب وخير
	كما أتى ربه موسى على قدر
	وهل يعذب إلا الله بالنار
	كما انتفض العصفور بلله القطر <sup>(١)</sup>
	ومن تكونوا ناصريه ينتصر
	وأنتك لاخلى لدى ولا خر
	عدا الشمطاء والطفل الصغير
	لديكم ، فلم يعدم ولاء ولا نصرا
	فآفة الطالب أن يضجرا
	ل : أبرحت ربا وأبرحت جارا
	وداعى النون ينادى جهارا
	أفوين من حجيج ومن دهر
	فما فأدرك حمسة الأشبار
	وعناجيج يبينن المهار
	وعقل عاصى الهوى يزداد تنويرا
	وحدى ، وأخشى الرياح والمطرا
	فلي فلي يدي مسور
	فما شربوا بعدا على لذة خرا
	ونار توقد بالليل نارا
	إذا عدموا زادا فإنك عاقر
	هلا ، وأخرى منهما تشبه البدر <sup>(٢)</sup>
	غفر ذنبهم غير غفر

(١) وانظره في حروف الجر أيضا

(٢) وانظره أيضا في قافية السين

رقم الشاهد	الشاهد
٣٨١	فذلك إن يلق المنيّة يلقها حميدا، وإن يستغن يوما فأجدر
٣٨٤	نعم اسرأ هرم، لم تعر نائبة إلا وكان لمرتاع لها وزرا
٣٩٢	ولست بالأكثر منهم حصي وإنما العزة للكثير
٣٩٦	لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر النازلون بكل معترك والطيبون معاهد الأزر
٤١٩	لعمرك ما أدري وإن كنت داريا شعيث ابن سهم أم شعيث ابن منقر
٤٢٢	يألتما أمنا شالت نعماتها أيما إلى جنة أيما إلى نار
٤٢٣	إن ابن ورقاء لانحنى بواده اسكن وقائه في الحرب تفتظر
٤٢٨	بلغنا السماء مجدنا وسناؤنا وإنا لنبغى فوق ذلك مظهرا
٤٣٠	جملت أمرا عظيما فاصطبرت له وقمت فيه بأمر الله يا عمرا (١)
٤٥٢	جاري لا تستنكرى عذيري سيري وإشماقي على بعيري
٤٥٤	يا أسم صبرا على ما كان من حدث إن الحوادث ملقى ومنتظر
٤٥٦	لنعم الفتى تعشو إلى ضوء ناره طربف بن مال ليلة الجوع والخصر
٤٥٨	خل الطريق لمن يهني المنار به وبرز يبرزة حيث اضطرك القدر
٤٧٢	إذا مات منهم سيد سرق ابنه ومن عضة ما يبتغى شكيرها (٢)
٤٨١	ألم تروا إرما وعادا أودى بها الليل والنهار ومردهر على وبار فهلكت جهرة وبار
٤٨٧	طلب الأزارق بالكتائب إذ هوت بشيب غائلة النفوس غدور
٤٩٦	لا تتركنى فيهم شطيرا إلى إذن أهلك أو أطيرا
٤٩٩	لأستسهن الصعب أو أدرك المني فما انقادت الآمال إلا لأصاب
٥٠٧	إني وقتلى سليكا ثم أعقله كالثور يضرب لما عافت البقر
٥٠٨	لا أعرفن ربنا حورا مدامها كأن أبكارها نعاج دوار
٥١٢	فقلت: تحمل فوق طوقك، إنها مطبعة من يأتها لا يضرها
٥٢٤	فكان مجنى دون من كنت أتقى ثلاث شخوص كاعبان ومعصر

(٢) وانظر قافية الدال أيضاً

(١) وانظره أيضاً في باب الندبة



رقم الشاهد	الشاهد
٥٢٩	كم عمه لك يا جرير وخالة
٥٣٠	اطرد اليأس بالرجاء فكأى
٥٣٥	لا بد من صنعا وإن طال السفر
٥٣٩	بالله يا ظبيات القاع قلن لنا
٥٤٤	كأنهم أسيف بيض يمانية
٥٤٥	ماذا تقول لأفراخ بذى مرخ
٥٤٨	أحفت بأطواد جبال وسممر في أشب الفيطان ملتف الحظر أسود ونمر (١)
٥٥٢	لست بليلى ولكفى نهر
٥٥٤	تجاوزت هنداً رغبة عن قتاله
٥٥٥	أنا ابن ماوية إذ جدد النقر
٥٦٢	أألق إن دار الرباب تباعدت
٥٦٦	حنى عظامى وأراه ثاغرى
٥٧٥	فإن القوافى تتلجن موالجا

حرف السين المهملة

٣١	[ عدت قومي كعديد الطيس ]	إذ ذهب القوم الكرام ليسى
١٤٥	يا ليتنى وأنت يا ليسى	في بلدة ليس بها أنيس
٢٣٧	آليت حب العراق الدهر أطعمه	والحب يأكله في القرية السوس
٢٤٠	فأين إلى أين النجاة يغلق	أتاك أذاك اللاحقون احبس احبس
٢٦١	وبلدة ليس بها أنيس	إلا العافير وإلا العيس
٣٢٩	إذا شق برد شق بالبرد مثله	دوايك ، حق كلنا غير لابس
٣٧٤	فتانان أما منهما فشيبة	هلالا ، وأخرى منهما تشبه الشمس (٢)
٤٥٣	يا مرو إن مطيقى محبوسة	ترجو الحباء ، وربها لم يئأس

(١) وانظره أيضا في باب الإبدال .

(٢) وانظره في قافيه الراء أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٨٣	لقد رأيت عجباً مذ أمسا عجائزا مثل السعالى خسا
٤٨٤	اعتصم بالرجاء إن عن بأس وتناس الذى تضمن أمس
٤٨٥	اليوم أعلم ما يجى به ومضى بفصل قضائه أمس
٤٩٠	كى لتقضى رقة ما وعدتني غير محتلس

## حرف الصاد المهملة

٥٧٤ فإن تتعدنى أتعذك بمثلها وسوف أزيد الباقيات القوارصا

## حرف الضاد للمعجمة

٨٥ قضى الله يا أسماء أن لست زائلا أحبك حتى يغمض الجفن مغمض  
 ٣٢٤ طول الليالى أسرعت فى تقضى طوين طولى وطوين عرضى  
 ٣٢٨ ضربا هذاذيك وطعنأ وخضا يمضى إلى عاصى العروق النعضا

## حرف الظاء المهملة

٣٩٤ حتى إذا جن الظلام واختلط جاءوا بمدق هل رأيت الذئب قط

## حرف الظاء للمعجمة

٧٩ يداك يد خيرها يرتجى وأخرى لأعدادها غائظه

## حرف العين المهملة

٣٠ تمل النداحى ما عدانى ؛ فإننى بكل الذى يهوى نديمى مولع<sup>(١)</sup>  
 ٦٤ خليلي ما واف بعهدى أنما [إذا لم تكونا لى على من أقطع]  
 ٦٩ فإن يك جثماني بأرض سواكم [فإن فؤادى عندك الدهر أجمع]

(١) وانظره فى باب الاستثناء أيضاً .

رقم الشاهد	الشاهد
٩٧	أبا خراشة أما أنت ذا نفر [فإن قومي لم تأكلهم الضبع]
١٢٣	ولو سئل الناس التراب لأوشكوا إذا قيل هاتوا أن يملوا ويمنعوا
١٢٨	[سقاها ذوو الأحلام سجلا على الظلم] وقد كربت أعناقها أن تقطعا
١٥٧	تعز فلا إلفين بالعيش متعا ولكن لوراد للذنون تتابع
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراقع <sup>(١)</sup>
٢١٥	فبكي بناتي شجوهن وزوجن والظاعنون إلى ، ثم تصدعوا
٢٣٥	إذا قيل أي الناس شر قبيلة أشارت كليب بالأ كف الأصابع
٢٤٢	بعكاظ يعشى الناظرين إذا هم لمحو شعاعه
٢٤٩	فصبرا في مجال الموت صبرا فما نيل الخلود بمستطاع
٢٦٣	فإنهم يرجون منه شفاعا إذا لم يكن إلا النبيون شافع
٢٨٩	إذا أنت لم تنفع فضر ؛ فإنما يراد الفقى كما يضر وينفع
٢٩٠	فقات : أكل الناس أصبحت مانحا لسانك كما أن تغر وتخدعا
٣٣٣	إذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك للذرع
٣٣٤	ونبت ليلى أرسلت بشفاعة إلى ، فهلا نفس ليلى شفيها
٣٣٥	على حين عاتبت المشيب على الصبي فقلت : ألما تصخ والشيب وازع
٣٦٣	أودى بنى وأعقبوني حسرة عند الرقاد ، وعبرة لا تغلغ
٣٦٤	سبقوا هوى وأعنفوا لهواهم فتخرموا ، ولكل جنب مصرع
٣٦٧	أكفرا بعد رد الموت عفى وبعد عطائك للسان الرناعا
٣٩٩	وقد كنت في الحرب ذا تدرا فلم أعط شيئا ولم أمنع
٤١١	أنا ابن التارك البكرى بشر عليه الطير رقبه وقوعا
٤١٧	ولست أبالي بعد فقدي مالكا أموتى ناء أم هو الآن واقع
٤٢١	قوم إذا سمعوا الصرغ رأيتهم ما بين ملجم مهره أو سافع
٤٤٣	... .. يا بنة عما لا تلومى واجهى

(١) وانظره أيضا في قافية القاف .

(٢) وانظره في نواصب المضارع أيضا .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٤٦	أطوف ما أطوف ثم آوى إلى بيت قعيدته لكاع
٤٧٦	لاتهين الفقير علك أن تركع يوما والدهر قد رفعه
٤٩٢	أردت لكيا أن تطير بقربى فتركها شنا ببذاء بلقع
٥٢٨	توهمت آيات لها فغرقها لسته أعوام ، وذا العام سابع
٥٣٢	أرمى عليها وى فرع أجمع وى ثلاث أذرع وأصبح
٥٦٤	لما رأى ألا دعه ولا شبع مال إلى أرطاة حقف فالطجع

## حرف الفاء

٦	خالط من سلمى خياشيم وفا [صباء خرطوما عقارا قرقفا]
٧٦	فقلت : حنان ، ما آتى بك ههنا ؟ [أذو نسب أم أنت بالحنى عارف] ؟
١٠١	بنى غدانة ما إن أتم ذهب [ولا صريف ، ولكن أتم الحزف]
١٥	[وقالوا تعرفها المنازل من مفى] وما كل من وافى مفى أنا عارف
١٣٩	إن الربيع الجود والحريفا يدا أبى العباس والصيوبا
٣٤٤	ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف
٣٥٧	تسقى امتياحا ندى المسواك ريقها كما تضمن ماء المزنة الرصف
٤٧٥	من تثقن منهم فليس بأيب أبدا ، وقتل بنى قتية شافى
٥٠٥	وليس عباءة وتقر عفى أحب إلى من لبس الشفوف
٥٦٧	تنفى يداها الحصى فى كل هاجرة ننى الدرام تنقاد الصياريف

## حرف القاف

٥٢	[جمعها من أينق موارق] ذوات ينهضن بغير سائق
٥٥	عدس مالعباد عليك إمارة أمنت ، وهذا تحملىن طليق <sup>(١)</sup>
١٢٥	يوشك من فر من منيته فى بعض غراته يوافقها

(١) وانظره فى باب الحال وفى باب أسماء الأصوات أيضاً

رقم الشاهد	الشاهد
١٤٣	ولا فاعلموا أنا وأنتم بقاء ما بقينا في شقاق
١٦٤	لا نسب اليوم ولا خلة اتسع الحرق على الراتق <sup>(١)</sup>
٢٠٠	حذار قد نبئت إنك للذي ستجزى بما تسعى فتسعد أو تشقى
٢٤٧	تذر الجمجم ضاحياً هاماتها به الأكف كأنها لم تخلق
٣٦٨	أفنى تلادى وما جمعت من نسب قرع القواقيز أفواه الأباريق
٤١٤	وإنسان عفى يحسر للاء تارة فيدو ، وتارات يحجم فيغرق
٥٠٣	ألم تدأل الربع القواء فينطلق وهل تخبرنك اليوم يدهاء سملق ؟
٥١٨	ما كان ضرك لو منفت ، وربما من القى وهو للفيظ الحق
٥٧١	أداراً مجزوى هجت للعين عبرة فماء الهوى يرفض أو يترقق

## حرف الكاف

٥	وا لله اسمك سمأ مباركا ( آثرك الله به إيثاركا )
١٧٤	قلت : أجرني أبا مالك وإلا فهني امرأ هالكا
٢٣٢	حوكت على نيرين إذ تحاك تخبط الشوك ولا تشاك
٣٢٦	وكنت إذ كنت إلهى وحدكا لم يك شيء يا إلهى قبلكا
٤٦٣	يأيها اللامع دلوى دونكا إني رأيت الناس يحمدونكا

## حرف اللام

٣	ما أنت بالحكم الترضى حكومته [ولا الأصيل ولاذى الراى والجدل]
١٨	تورتها من أذرعات وأهلها يثرب ، أدنى دارها نظر على
١٩	رأيت الوليد بن اليزيد مباركا [شديداً بأعباء الخلافة كاهله]
٢٤	[أنا القائد الحامى القمار] وإنما يدافع عن أحسابهم أنا أو مثلى
٤٣	أبى كليب إن عمى الذا [قتلا للوك وفككا الأغلا]
٤٦	عما حبا حب الألى كن قبلها [وحلت مكانا لم يكن حل من قبل]

(١) وانظره أيضا في قافية العين .

رقم الشاهد	الشاهد
٤٩	ألا عم صباحا أيها الطلل البالي وهل يعمن من كان في العصر الخالي
٥٠	[إذا ما لقيت بني مالك] فسلم على أيهم أفضل
٥٣	ألا تسألان المرء ماذا يحاول [أنحب فيقضى أم ضلال وباطل]
٧٢	فيارب هل إلا بك النصر يرنجى عليهم) وهل إلا عليك المعول
٧٧	[يذيب الرعب منه كل غضب] فلولوا الغمد يمسكه اسلا
٨٠	فقلت : <u>يعين</u> الله أبرح قاعدا [ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي]
٩١	أنت تكون ماجد نبيل [إذا تهب شمال بليل]
٩٥	لا يأمن الدهر ذوبغي ولو ملكا [جنوده ضاق عنها السهل والجبل]
٩٨	أزمان قومي والجماعة كالذي [لزم الرحالة أن تميل مميلا]
١٠٠	[فلست بآتيه ولا أستطيعه] ولاك استقى إن كان مأوك ذا فضل
١١٠	لات هنا ذكرى جبيرة [أم من جاء منها بطائف الأهوال]
١١٣	وإن مدت الأيدي إلى الزاد لم أكن بأعجلهم ؛ إذ أجشع القوم أعجل
١٣٠	أبني إن أباك كارب يومه [فإذا دعيت إلى المكرم فاعجل]
١٤١	وما قصرت بي في التسامى خؤولة ولكن عمى الطيب الأصل والخال
١٤٨	بأنك ربيع وغيث مريع وأنت هناك تكون النمالا
١٤٩	علموا أن يؤملون جادوا قيل أن يسألوا بأعظم سؤل
١٦٠	وما هجرتك حق قلت معلنة : لا ناقة لي في هذا ولا جمل
١٦٦	ألا اصطبار لسمي أم لها جلد إذا ألقى الذي لاقاه أمثالي
١٧٠	فقلت : تعلم أن للصيد غرة وإلا تضيعها فإنك قاتله
١٧٩	حسبت التقى والجود خير تجارة رابحا ، إذا ما المرء أصبح ناقله
١٨٢	أراهم رفقتي حق إذا ما تجافى الليل وانخزل انخزالا
١٨٤	ولعبت طير بهم أبابيل فصيروا مثل كعصف مأكول
١٩٠	أرجو وآمل أن تدنو مودتها وما إخال لدينا منك تنويل
٢٠٧	يلومونني في اشتراء النخيل أهلي فكاهم يعذل <sup>(١)</sup>
٢١١	فلا مزنة ودقت ودقها ولا أرض أبقل إبقاها
٢١٦	ولما أبى إلا جماحا فؤاده ولم يسئل عن ليلى بمال ولا أهل

رقم الشاهد	الشاهد
٢١٨	وهل ينبت الخطى إلا وشيجه
٢٢٠	جزى ربه عني عدى بن حاتم
٢٢١	ما عاب إلا لثيم فعل ذى كرم
٢٢٤	علقتها عرضا ، وعلقت رجلا
٢٢٦	فيالك من ذى حاجة حيل دونها
٢٣٨	عهدت مفيشا مغنيا من أجرته
٢٣٩	فهيات هيات العقيق ومن به
٢٤٣	جفوني ولم أجف الأخلاء ؛ إني
٢٥١	ما إن يمس الأرض إلا منكب
٢٥٢	فجئت وقد نضت لنوم ثيابها
٢٥٧	فكونوا أنتم وبنى أبيكم
٢٦٤	مالك من شيخك إلا عمله
٢٦٧	ألا كل شيء ما خلا الله باطل
٢٦٩	لمية موحشا طلل
٢٧٢	يا صاح هل حم عيش باقيا فترى
٢٧٤	كأن قلوب الطير رطبا وبابسا
٢٧٨	خرجت بها أمشى تجر وراءنا
٢٨٣	أستغفر الله ذنبا لست محصيه
٢٩٢	فلا ترى بعلا ولا حلائلا
٣٩٧	ويركب يوم الروع منا فوارس
٣٠٥	غدت من عليه بعد ما تم ظموها
٣١٣	فشلك حبلى قد طرقت ومرضع
٣١٤	وليل كموج البحر أرخى سدوله
٣١٦	رسم دار وقفت في طلاله
٣١٧	فأنت به حوش الفؤاد مبطنا
٣٢٠	لقد ظفر الزوار أفضية العدى
٣٢١	الود أنت المستحقة صفوه
	وتغرس إلا في منابتها النخل
	جزاء الكلاب العاويات وقد فعل
	ولا جفا قط إلا جبا بطلا
	غري ، وعلق أخرى غيرها الرجل
	وما كل ما يهوى امرؤا هو نائله
	فلم أأخذ إلا فناءك موثلا
	وهيات خل بالعقيق نواصله
	لغير جميل من خليلي مهمل
	منه وحرف الساقى ، طلى الحمل
	لدى الستر إلا لبسة المتفضل
	مكان السكيتين من الطحال
	إلا رصيحه وإلا رمله
	وكل نعم لا محالة زائل
	يلوح كأنه خلل
	لنفسك العذر فى إيعادها الأملا ؟
	لدى وكرها العناب والحشف البالى
	على أثرينا ذيل مرط مرهل
	رب العباد إليه الوجه والعمل
	كه ولا كهن إلا حاظلا
	بصيرون فى طعن الأباهر والكلى
	تعص ، وعن قبض بزياء مجهل
	فألهيتها عن ذى تمام محول
	على بأنواع الهموم ليبتلى
	كدت أفضى الحياة من جلله
	سهدا ، إذا ما نام ليل الهوجل
	بما جاوز الآمال ملأسر والقتل
	منى ، وإن لم أرج منك نوالا

رقم الشاهد	الشاهد
٣٣٩	إن للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقبل
٣٤٨	لعمرك ما أدرى وإنى لأوجل على أينما تعدو المنية أول
٣٤٩	وافد سددت عليك كل ثنية وأتيت نحو بنى كليب من عل
٣٥٠	مكر مفر مقبل مدبر معا بكلود صخر حطه السيل من عل
٣٥٣	عتوا إذ أجبتهم إلى السلم رافة فسقناهم سوق البغاث الأجادل
٣٥٥	فرشني بخير لا أكونن ومدحق كناحت يوما صخرة بمسيل
٣٥٦	أنجب أيام والداه به إذ نجلاه ؛ فنعم ما تنجلا
٣٥٨	كما خط الكتاب بكف يوما يهودى يقارب أو يزيل
٣٦٥	ضعيف النكاية أعداءه يخال الفرار يراخى الأجل
٣٧١	كناطح صخرة يوما ليوهنها فلم يضرها وأوى قرنه الوعل
٣٧٢	أخا الحرب لباسا إليهما جلالهما وليس بولاج الخوالب أعقلا
٣٨٢	أفيم بدار الحزم ما دام حزمها وأحر إذا حالت بأن أتحمولا
٣٨٣	فنعم ابن أخت القوم غير مكذب زهير حساما مفردا من حمائل
٣٨٧	ألا حبذا عاذرى فى الهوى ولا حبذا الجاهل العاذل
٣٩٠	دنوت وقد خلنك كالبدر أجلا فظل فؤادى فى هواك مضلا
٣٩١	تروحي أجدر أن تقبلى غداً ينجي بارد ظليل
٣٩٥	بكيت وما بكى رجل حزين على ربعين مسلوب وبال
٣٩٨	ويأوى إلى نسوة عطل وشعثا مراضيع مثل السعالى
٤١٢	وإذا أقرضت قرصا فاجزه إنما يحزى الفتى ليس الجمل
٤١٣	قفانك من ذكرى حبيب ومنزل بسقط اللوى بين الدخول فغومل
٤٢٤	كأن دثارا حلقت بلبونه عقاب تنوفى لآعقاب القوابع
٤٢٥	ورجا الأخطل من سفاهة رأيه مالم يكن وأب له لينالا
٤٢٧	فما كان بين الخير لو جاء سالما أبو حجر إلا ليال قلائل
٤٤٤	تضل منه إبلى بالهوجل فى لجة أمسك فلانا عن فل
٤٥٥	أناطم مهلا بعض هذا التدل وإن كنت قد أزمعت صرعى فأجلى
٤٦٢	فهيها هيها العقيق ومن به وهيها خـل بالعقيق نواصله
٤٦٦	ألا أيها الليل الطويل ألا أنجلي بصبح ، وما الإصباح منك بأمثل



رقم الشاهد	الشاهد
٤٦٧	يمينا لأبغض كل امرئ يزخرق قولاً ولا يفعل
٤٧١	قالت فطيحة : حل شعرك مدحه أبعد كندة تمدحن قبيلة
٤٧٩	ذريقى وعلمى بالأمر وشيمقى فما طارى يوماً عليك بأخيلا
٤٨٦	ويوم دخلت الحدر خدر عنيزة فقالك : لك الوليات ؛ إنك مرجل
٤٩٥	لئن عاد لى عبد العزيز بمثلها وأمكنتى منها إذن لا أقبلها
٥٢١	ولو نعطى الحيار لما افترقنا ولكن لا خيار مع الليالى
٥٢٣	ثلاثة أنفس وثلاث ذود لقد جار الزمان طى عبالى
٥٣٣	إذا قلت مهلاً غارت العين بالسكى غراء ، ومدتها مدامع نهل
٥٥١	وليس بذى رمع فيطعننى به وليس بذى سيف وليس بنبال
٥٥٧	يارب يوم لى لا أظله أرمض من تحت وأضحى من عله
٥٦١	ألا لا أرى إثنين أحسن شيمة طى حدنان الدهر منى ومن جمل
٥٦٨	وبوم عقرت للعدارى مطيقى فيا عجبا من كورها للتحمل
٥٦٩	غداؤه مستشزرات إلى العلا نضل العقاص فى مثنى ومرسل
٥٧٠	تبين لى أن القماء ذلة وأن أعزاء الرجال طيلها
٥٨٣	الحمد لله العلى الأجلل الواسع الفضل الوهوب المجزل

## حرف الميم

٨	بأبه اقتدى عدى فى الكرم ومن يشابه أبه فما ظلم
٢٢	[وما أصاحب من قوم فأذكرهم] إلا يزيدم حبا إلى هم
٢٤	وإنى طى لىلى لزار ، وإنى [على ذاك فيما يفتنا مستديمها]
٤٢	[ذم المنازل بعد منزلة اللوى] والعيش بعد أولئك الأيام
٤٤	هما اللتا لو ولدت نعيم [لقليل غفر لهم صميم]
٥٦	من يعن بالحمد لم ينطق بما سفه [ولا يمدعن سبيل المجد والكرم]
٦١	[وإن لسانى شهدة يشقى بها] وهو طى من صبه الله علقم
٨٦	لا طيب للعيش ما دامت منقصة لذاته [بادكار الموت والمهرم]
٩٣	[فكيف إذا مررت بدار قوم] وجيران لنا كانوا كرام
٩٤	[حدبت طى بطون ضنة كلها] إن ظلما أبدأ وإن مظلوما
٩٩	إذا لم تك المرأة أبدت وسامة [فقد أبدت للمرأة جهة ضيغم]

رقم الشاهد	الشاهد
١٠٣	وما خذل قومي فأخضع للعدى [ولكن إذا أدعومهم فهم هم]
١١٧	[يقول إذا اقلولى عليها وأقردت]: ألا ليت ذا العيش اللذيذ بدائم
١٣٤	وكننت أرى زيدا كما قيل سيداً إذا أنه عبد القفا واللاهزم
١٥١	ويوما توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم <sup>(١)</sup>
١٥٣	لا يهولنك اصطلاء لظى الحر ب؛ فمحذورها كأن قد ألما
١٦٣	فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به أبداً مقيم
١٦٧	ألا ارعواء لمن ولت شببته وآذنت بمشيب بعده هرم
١٧٣	فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكننا المولى شريكك في العدم
١٨١	ما خلقتي زلت بعدكم ضمنا أشكو إليكم حموة الألم
١٨٦	ها سيدانا يزعمان ، وإنما يسوداننا إن أيسرت غناهما
١٨٧	ولقد علمت لتأتين منبى إن المنايا لا تطيش سهامها
١٩٢	ولقد نزلت فلا تظنى غيره منى بمنزلة الحب المكرم
١٩٧	أبعد بعد تقول الدار جامعة شملى بهم ، أم تقول البعد محتوما
٢٠٧	يلومونى فى اشتراء النخيل — أهلى فكلهم ألوم <sup>(٢)</sup>
٢٠٩	تولى قتال المارفين بنفسه وقد أسلماه مبعد وحميم
٢١٣	لقد ولد الأخطل أم سوء على باب استها صلب وشام
٢١٤	ما برئت من رية وفم فى حربنا إلا بنات العم
٢١٧	تزودت من ليلى بتكليم ساعة فما زاد إلا ضعف ما بى كلامها
٢٢٣	فلم يدر إلا الله ما هيئت لنا عشية آناء الديار وشامها
٢٢٧	يفضى حياء ويفضى من مهاجته فما يكلم إلا حين يتسم <sup>(٣)</sup>
٢٣٠	ونبت عبد الله بالجو أصبحت كراما موالها لثاما صميمها
٢٤١	قضى كل ذى دين فوفى غريمه وعزة م مطول معنى غريمها
٢٧١	لا يركثن أحد إلى الإحجام يوم الوغى متخوفا لجمام
٢٨١	عهدتك ماتصبو وفيك شببية فما لك بعد الشيب صبا متبا ؟
٢٨٢	علقها عرضا وأقتل قومها زعما ، لعمر أيلك ليس بمزعم

(١) وانظره فى نواصب المضارع أيضا

(٢) وانظره فى قافية اللام (٣) وانظره أيضا فى حروف الجر

رقم الشاهد	الشاهد
٢٨٥	تخبره فلم يعدل سواء فنعم للرء من رجل تهم <sup>(١)</sup>
٢٨٨	أهل الله فضلكم علينا بشيء أن أمكم شريم
٣٠٣	بيض ثلاث كنتاج جم يضحكن عن كالبرد المنهم
٣٠٤	فلقد أراى للرماح دريثة من عن يمين تارة وأماى
٣٠٩	وننصر مولانا ، ونعلم أنه كما الناس مجروم عليه وجارم
٣١٩	أبأنا بهم قتلى ، وما فى دماهم شفاء ، وهن الشافيات الحوائم
٣٢٣	ليس الأخلاء بالمصنى مسامهم إلى الوشة وإن كانوا ذوى رحم
٣٣٢	ونظعنهم حيث السكى بعد ضربهم يبيض اللواضى حيث لى العائم
٣٢٦	لأجتذب من قلى تحملما على حين يستصين كل حليم
٣٤٣	فريشى منكم وهوأى معكم وإن كانت مودتكم لماما
٣٤٥	فساغ لى الشراب وكنت قبلا أكاد أغص بالماء الحميم
٣٤٧	لعن الإله تعلق بن مسافر لنا يشن عليه من قدام
٣٥٢	علقت آمألى فتمت النعم بمثل أو أنقع من وبل الديم
٣٦٠	فإن يكن النكاح أهل شئ فإن نكاحها مطر حرام
٣٦٢	كان برذون أبا عصام زيد حمار ذق باللبام
٣٦٦	أظلوم إن مصابكم رجلا أهدى السلام تحية ظلم
٣٦٩	حتى تهجر فى الرواح وهاجها طلب للعقب حقه للظلوم
٣٧٦	الشامى عرضى ولم أشتهمها والناذرين إذا لم القهما دى
٢٨٠	جزى الله عنى والجزاء بفضله ربيعة خيرا ، ما أعف وأكرما
٣٨٦	حب بالزور الذى لا يرى منه إلا صفعة أو لمام
٣٩٨	لوقلت ما فى قومها لم تيثم يفضلها فى حسب وميسم
٤٠٥	إن إن الكريم يحلم مالم يرين من أجاره قد ضيا
٤١٨	فقمعت للطف مرتاعا فأرقى فقلت : أهى سرت أم عادنى حلم
٤٢٠	وليت سليمى فى المنام ضجيعتى هنالك أم فى جنة أم جهنم
٤٣٣	إذا هملت عيقى لها قال صاحبي : هنالك هذا لوعة وضرام

رقم الشاهد	الشاهد
٤٣٧	سلام الله يا مطر عليها وليس عليك يا مطر السلام
٤٣٩	إني إذا ما حدث ألسا أقول : يا اللهم يا اللهما
٤٥٧	ألا أضحت حبالكم رماما وأضحت منك شاسعة أماما
٤٦٨	يا صاح إما تجدني غير ذي جدة
٤٦٩	هلا تمنى بوعد غير مخلقة
٤٧٠	فلتلك يوم الملتقى ترينى
٤٧٣	قليلاً به ما يحمدنك وارث
٤٧٤	يحسبه الجاهد ما لم يحلما
٤٨٢	إذا قالت حذام فصدقوها
٤٩٤	فأنسى أن لو التقينا وأنتم
٤٩٩	وكنتم إذا غمزت قناة قوم
٥٠٠	لاتته عن خلق وتأتى مثله
٥٠٩	إذا ما خرجنا من دمشق فلا نجد
٥١٠	احفظ وديعتك التي استودعتها
٥١١	وإن أتاه خليل يوم مسألة
٥١٤	ومن لا يزل ينقاد للغي والصبا
٥١٥	ومن يقترب منا ويخضع نؤوه
٥١٦	فطلقها فلست لها بكفاء
٥٢٥	ثلاث مئين للولوك وفي بها
٥٣١	أتوا نارى فقلت : منون أنتم ؟
٥٣٦	فهم مثل الناس الذى يعرفونه
٥٧٣	ألا طرقتنا مية بنة منذر
٥٧٦	هو الجواد الذى يعطيك نائله
٥٧٧	يا هال ذات النطق التمام
٥٨٠	فإنه أهل لأن يؤكرما

## الشاهد

## رقم الشاهد

## حرف النون

- ٢ قالت بنات العم : يا سلى وإن كان فقيرا مقدما ؟ قالت : وإن  
 ١٠ [ طال لى وبث كالجنون ] واعترتنى الحموى بالمطرون  
 ١١ وكان لنا أبو حسن طى أبا برأ ، ونحن له بنين  
 ١٤ [ وماذا تبتغى الشعراء منى ] وقد جاوزت حد الأربعين  
 ١٦ أعرف منها الجيد والعينانا [ ومنعرين أشبا ظيانا ]  
 ١٧ [ عرفنا جعفرا وبى أبيه ] وأنكرنا زعانف آخرين  
 ٢٥ [ لئن كان حبك لى كاذبا ] لقد كان حبيك حقا يقينا  
 ٢٦ أخى حسبك إياه [ وقد ملكت أرجاء صدرك بالأضغان والإحن ]  
 ٣٥ أبا السائل عنهم وعنى لست من قيس ولا قيس منى  
 ٥٤ [ ألا إن قلبى لدى الظاعنين حزين ] فمن ذا يعزى الجزينا  
 ٦٠ [ ومن حسد يهور طى قوى ] وأبى الدهر ذو لم يحسدونى  
 ٦٥ أقاطن قوم سلى أم نوا ظعنا [ إن يظعنوا فعب عيش من قطنا ]  
 ٦٧ قوى ذرا المجد بانوها [ وقد علمت بكنه ذلك عدنان وقحطان ]  
 ٧٠ لولا اصطبار لأودى كل ذى مقة [ لما استقلت مطاياهن لأظعن ]  
 ٧٤ [ عندى اصطبار ] وأما أننى جزع يوم التوى فلو جد كاد يبريق  
 ٧٨ [ تمنوا لى للوت الذى يشعب الفقى ] وكل امرئ وللوت يلتقيان  
 ٨١ صاح ثمر ، ولا تزل ذاكر اللو ت [ فلسيانه ضلال ميين ]  
 ١١١ إن هو مستوليا طى أحد [ إلا طى أضعف المجانين ]  
 ١٣٣ [ ولى نفس تنازعنى إذا ما ] أقول لها : لعلى أو عسانى  
 ١٣٧ [ قوا لله ما فارقتكم قاليا لكم ] ولسكنما يقضى فسوف يكون  
 ١٤٤ خلى هل طب ؟ فإنى وأنتا وإن لم تبوحا بالهوى دقان  
 ١٤٦ أنا ابن أباة الضيم من آل مالك وإن مالا ، كانت كرام المادان  
 ١٥٢ وصدر مشرق اللون كأن ثدياه حقان  
 ١٥٥ أشاء ماشئت ، حق لا أزال لما لا أنت شائبة من شأننا شانى  
 ١٥٨ يحشر الناس لا بنين ولا آ بام إلا وقد عرثهم شؤون

رقم الشاهد	الشاهد
١٨٣	تخذت غراز إثرهم دليلا وفروا في الحجاز ليعجزوني
١٩٥	أما الرحيل فدون بعد غد فمق تقول الدار تجمعنا
١٩٨	أجهالا تقول بفي لؤى لعمر أيبك أم متجاهلينا؟
٢٥٩	إذا ما لغانيات برزن يوما وزججن الحواجب والعيونا
٢٦٥	ولم يبق سوى العدوا ن دنام كما دانوا
٢٧٠	نجيت يارب نوحا واستجيت له في فلك ما خرفي الم مشحونا
٢٩٩	لاه ابن عمك ، لا أفضلت في حسب عني ، ولا أنت ديانى فتخزوني
٣٠١	قفا نيك من ذكرى حبيب وعرفان وربع غفت آياته منذ أزمان
٣٠٢	ألا رب مولود وليس له أب وذى ولد لم يلد له أبوان
٣١٨	يارب غابطنا لو كان يطلبكم لاقى مبادعة منكم وحرمانا
٣٢٢	إن يقنيا عني المستوطنا عدن فإني لست يوما عنهما بغنى
٣٣٠	[إنك لو دعوتى ودوتى زوراء ذات مترع بيون]
	* لقلت ليه لمن يدعوني *
٣٣٧	[تذكر ما تذكر من سليمى] على حين التواصل غير دان
٣٧٠	قد كنت داينت بها حسانا مخافة الإفلاس والليانا
٣٩٣	ولقد أمر على اللثيم يسبنى فمضيت ثم قلت لا يعيننى
٤٠١	فذاك حى خولان جميعهم وهمدان
٤٠٦	حقى تراها وكأن وكأن أعناقها مشددات بقرن
٤٢٩	إلى الله أشكو بالمدينة حاجة وبالشام أخرى ، كيف يلتقيان؟
٤٤٠	عباس يا الملك المتوج ، والذي عرفت له بيت العلا عدنان
٤٤١	ولست برابع ما فات منى بلهف ولا بليت ولا لوانى
٤٤٥	درس لنا بمتالع فأبان فتقدمت بالحبس فالسوبان
٤٤٩	يا يزيدا لآمل نيل عز وغنى بعد فاقة وهوان
٤٨٠	أنا ابن جلا وطلاع الثنايا متى أضع العمامة تعرفونى
٥٠٢	فقلت : ادعى وأدعو ؛ إن أندى لصوت أن ينادى داعيان
٥١٣	من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
٥٤٠	وحملت زفرات الضعى فأطقتها ومالى بزفرات العشى يدان

رقم الشاهد	الشاهد
٥٤٩	خلت إلا أياصر أو نؤيا محافرها كأشربة الإضينا
٥٥٠	ألا ياديار الحى بالسبعان أمل عليها بالبل للالوان <sup>(١)</sup>
٥٧٩	قد كان قومك يحسبونك سيداً وإخال أنك سيد مغيون

### حرف الهاء

٩	إن أباهأ وأبا أباهأ [ قد بلغا فى المجد غايتاهأ ]
٢٥٨	علقتها تبنا وماء بارداً حتى شئت هالة عيناها <sup>(٢)</sup>
٢٧٧	عهدت سعاد ذات هوى معنى فزدت وعاد سلوانا هواها
٢٩٨	إذا رضيت على بنو قشير لعمر الله أعجبنى رضاها
٣١٥	... .. بل مهمه قطعت إثر مهمه
٤١٦	ألقى الصحيفة كى يخفف رحله والزاد ، حتى نطو ألقاها
٤٦١	واها لسلوى ثم واها واها هى للنى لو أننا نلناها
٥٥٧	إذا ما ترعرع فينا الغلام فما إن يقال له من هو

### حرف الياء

٧	[ فإما كرام موسرون لقيتهم ] غسبي من ذو عندهما كفانيا <sup>(٣)</sup>
١٠٦	[ بأهبة حزم لد ، وإن كنت آمنأ ] فما كل حين من توالى مواليا
١٠٨	تعز فلا شئ على الأرض باقيا ولا وزر مما قصى الله واقيا
١٣٥	أو تحلنى بربك العلى أنى أبو ذياك الصبي
٢٠٢	فإن كان لا يرضيك حتى تردنى إلى قطرى لا إخالك راضيا
٢٠٦	ألفيتا عيناك عند القفا أولى فأولى لك ذا واقية
٢٣٣	وقائلة خولان فانكح فئاتهم وأكرومة الحيين خلو كما هيا

(١) وانظره أيضا فى إبدال الواو من أختبها الألف والياء .

(٢) وانظره أيضا فى قافية الدال

(٣) وانظره أيضا فى باب اللوصول

رقم الشاهد	الشاهد
٢٤٦	وقد يجمع الله الشيتيين بعدما يظنان كل الظن أن لا تلاقيا
٢٧٦	على إذا ما جئت ليلي بحفية زيارة بيت الله رجلا حافيا
٣٣٨	كلانا غنى عن أخيه حياته ونحن إذا متنا أشد تخانيا
٣٧٨	فهي تنزى دلوها تنزيا كما تنزى شهلة صيا
١٧٩	عميرة ودع إن تجهزت غاديا كفى الشيب والإسلام للمرء ناهيا
٤٣٢	رضيت بك اللهم ربا ؛ فلن أرى أدين إلها غيرك الله ثانيا
٤٣٤	فيا راكبا إما عرضت فبلغن ندماى من نجران أن لا تلاقيا
٤٧٨	كأن العقيلين يوم لقيتهم فراخ القطا لاقين أجدل بازيا
٤٨٨	قد عجبت منى ومن يعيليا لا رأتى خلقا مقوليا
٤٨٩	فلو كان عبد الله مولى هجوته ولكن عبد الله مولى مواليا
٥١٧	لئن كان ما حدثته اليوم صادقا أصم في نهار القيظ للشمس باديا
٥٧٢	لقد علمت عرسى مليكة أننى أنا الليث معديا على وعاديا

قد تمت فهرس الشواهد الواردة في كتاب « أوضح المسالك »  
والحمد لله أولا وآخرا ، وصلاته وسلامه على أشرف المرسلين  
وأكرمهم على ربه ، وعلى آله وصحبه



## تسوية

الحمد لله حق حمده ، وصلاته وسلامه على نبيه وعبيده ، وعلى آله وصحبه وجنده .

وبعد ؛ فإني نَبَّهْتُ منذ أُخْرِجْتُ لِقُرَّاء العربية شرحي على كتاب « أوضح المسالك ، إلى ألفية ابن مالك » أحد مُصَنِّفات نحويَّ عصره ( القرن الثامن الهجري ) ابن هشام الأنصاري ، رحمه الله وتغمَّدهُ بفضله وإحسانه ، وجزاه أحسن ما يجزى عباده الصالحين ، هل أن لي على هذا الكتاب ثلاثة شروح : أولها شرح وجيز ، وهو أولُ ما رآه أهل العربية من شروحي لهذا الكتاب ، وثانيها شرح وسيط ، وقد أُعيدَ طبعه مراراً ، وثالثها شرح مبسوط كان إلى اليوم محتجزاً بين أوراق الخِصاصة ، وسألتُ الله جلَّت قدرته أن يُعينَ على إخراجه للناس ، لأنني جِدْتُ حريصاً على أن يعرف أبناؤنا من قُرَّاء هذا الكتاب مقدار ما دَخَره لهم فيه مؤلفه من دقيق الإشارات إلى مذاهب النحاة وتعليلاتهم وأدبائهم في عبارة مُوجزة ولكنها سَهْلَةٌ المأخذ قريبة المتناول .

وإن إخواني من رجالات العُرُوبة في مشارق الأقطار العربية ومغاربها - منذ قرأوا ذلك - ما زالوا يُبْلِجُونَ عليَّ في أن أُخرج هذا الشرح ، بالمكانبة أحياناً ، وبالمُشافهة أحياناً أخرى ، ولم تكن ظروف الناشرين تُعين على تلبية هذه الطَّلِبة التي أنا حريصٌ عليها ، ذلك أن هؤلاء الناشرين لا يُدركون من صناعتهم إلا رَوَاج الكتاب وما يعود عليهم منه ، فأما مُقَابَلَةُ جميل الإقبالِ عليه وإيثاره على غيره من جنسه والإشادة بما بُدِّلَ فيه من جَهِدٍ فذلك أمر لا يعينهم منه قليل ولا كثير ، وحسبي الله ونعم الوكيل .

وقد برقت لي فرصة تدفع إلى القيام على إخراج هذا الشرح الذي طال  
تحبسه ، فاهتبتها ، وأسرعت إلى اغتنامها ، ويعلم الله تعالى أنني أردت بهذا  
أن أقوم بشكر هؤلاء العلماء الأعلام على ما بذلوا لي من لسان الصدق كفاء  
ما قدّمت ، ومن جميل التحضيض على إبراز محاسن ما ترك لنا سلفنا الصالح  
من ذخائر لو كان بعضها لأمة غير أمتنا العربية لما وسعها الدنيا فخراً  
واعتلاء على الناس .

ولم أنشر في هذه المرة كل ما كتبه قديماً من الشرح الذي اعتبرته  
المبسوط ، ولكنني اكتفيت بتكميل المباحث التي قد أجهلها المؤلف ، وبإثارة  
مباحث أخرى أغفلها بته ، وبضم كثير من الشواهد إلى آلافها التي ذكرها ،  
وبتفصيل أدلة أهل هذه الصناعة رُجوعاً إلى أوثق مراجعها ، وخشيت  
إن زدت على ذلك - أن أكون سبباً في إملال القارىء ، ولاني أعطى إخواني  
هؤلاء عهداً بأنه إن كان في الأجل بقية فسأعود إلى ما بقي من مكفونات ذلك  
الشرح بالتهذيب والتيسير ثم أظهره لهم على ما يحبون ، وبحسبهم اليوم  
أن أكون قد أخرجت هذا القدر الوافي من الشرح الكبير ، وهو في تقديري  
يبلغ ضعف الشرح الوسيط الذي تكرر ظهوره لهم من قبل ، والله المسؤول أن يجزيهم  
عني بمقدار ما حبوني من فضل التنويه والتقدير ، والحمد لله رب العالمين  
حمد الشاكرين م

محمد بن عبد الحميد